

بولس نجيم
[م. جوبلان]

الأهلية للنشر والتوزيع



المؤلف

بولس نجيم
[م. جوبلان]

القضية اللبنانية

الأهلية للنشر والتوزيع

اصدار وتوزيع: الأهلية للنشر والتوزيع
بيروت ـ شارع الحمراء ـ بناية الدورادو
هاتف ٣٥٤١٥٧ ـ ص ب ١١٣٥٤٣٣
تنشر هذه الترجمة بعناية ابناء شقيقة المؤلف جوليا ميشال جبر.
بيروت ١٩٩٥

صدر هذا الكتاب للمرة الأولى باللغة الفرنسية عام ١٩٠٨ ووقعه المؤلف باسم مستعار هو م. جوبلان بعنوان La Quotion de Liban, M. Juplan بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية. وكان قد اعده اصلاً كاطروحة دكتوراه. قام بنقل الكتاب الى العربية الاب ج. منش واشرف المؤلف بنفسه على الترجمة. كما اعاد النظر بالتعريب الدكتوران جميل جبر وجورج هارون.

المحتويات

مقدمة

كتب بولس نجيم هذا المؤلَّف بالفرنسية سنة ١٩٠٨ عندما كان لبنان ما زال خاضعاً للسلطنة العثمانية رغم تمتعه باستقلال ذاتي في اطار نظام المتصرفية. والترجمة العربية التي تنشر اليوم للمرة الاولى تحمل بعض التنقيح نظراً لتبدل الاحوال منذ العقد الاول من هذا القرن. وهذا شيء طبيعي وعملي.

قيمة هذا المؤلف كبيرة الأهميّة، فهو يؤرخ للبنان في الحقبة الممتدة بين اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على يد مؤرخ وحقوقي عايش هذه الحقبة معايشة حميمة وتفهم همومها وأبعادها ان على صعيد التركيب الديموغرافي للبنان، او على صعيد علاقاته بمحيطه. وربط وجوده وتقدمه بارتباطهما الوثيق بهذا المحيط داعياً الى اقامة لبنان الحر القوي ليقوى على قيادة هذا المحيط. ومن اجل ذلك دعا بولس نجيم الى توسيع جبل لبنان لتضم اليه اماكن خصبة كالبقاع. وطالب ان يضم الى جبل لبنان المستقل البقاع ومرجعيون والحولة وبلاد بشارة وصيدا وبيروت وعكار وطرابلس، اي الحدود التي كانت له في عهد فخر الدين والشهابيين.

ليس الكتاب سرداً لاحداث بقدر ما هو تحليل له اهدافه لهذه الاحداث. فالمذابح التي شهدها الجبل وشهدتها دمشق في اواسط القرن لم تكن اهميتها الكبرى في العدد الهائل من الضحايا بقدر اهميتها المنعكسة على وجود سلطنة بني عثمان. فلبنان وسوريا أصبحا في هذه الحقبة جزءاً من المسألة الشرقية واضحى تدخل الدول الاوروبية، وعلى رأسها انكلترا وفرنسا وروسيا، امراً لا يمكن للباب العالي ان يقف في وجهه. واذا كان النزاع الفرنسي البريطاني قد انعكس على لبنان حرباً بين الموارنة والدروز كما يفسره نجيم في هذا الكتاب فقد مهد هذا النزاع الى تفكك النفوذ العثماني في المشرق والى قيام دول مستقلة بعد الحرب العالمية الاولى.

واذا كان التدخل المصري، على يد محمد علي، قد مهد لزعزعة كيان الامبراطورية العثمانية في مشرقنا فان هذا التدخل فتح الباب واسعاً امام الدول الاوروبية لتلجه ولترفض الخروج منه بعد ذلك.

واذا كانت امارتا المعني الكبير والشهابي الكبير قد وضعتا اللبنة الاولى لقيام لبنان المستقّل، كما يصف ذلك نجيم بتفصيل، فان عملهما لم يؤت ثماره الا بعد قرن تقريباً.

في تاريخ نجيم للقضية اللبنانية امور بارزة لا بد من الاشارة اليها:

اولاً: نزعة عداء - وهي طبيعية - للامبراطورية العثمانية.

ثانياً: تشديد على دور الموارنة في استقلال الجبل ومن ثم في استقلال لبنان، وكذلك تشديد على دور فرنسا الحامية للموارنة وعلى ضرورة التضامن الماروني الدرزي.

ثالثاً: تأكيد، كما في خاتمة الكتاب، على ان النزاعات الطائفية التي حصدت العديد من اللبنانيين لم تكن في الاساس طائفية بل اجتماعية طبقية. في جانب منها كان يقف الاقطاع يشد الخناق على الناس، كل الناس، وفي جانب آخر كان بعض رجال الدين يوسعون املاكهم ويدفعون الناس الى الهجرة.

رابعاً: لم ير للبنان المستقل دوراً معادياً لمحيطه بل دوراً قيادياً داخل هذا المحيط يدفع به نحو التقدم والرقي.

خامساً: في اعماق المؤلف نزعة ديمقراطية جامحة آمن انها هي وحدها طريق الخلاص والبناء المستقبلي.

اهمية هذا الكتاب انه كتب في سنة ١٩٠٨، قبل ان يكتب اي مؤرخ التاريخ الموضوعيّ عن لبنان. وظل رغم السنين الطوال التي تفصل بين وضعه وبين نشره وكأنه باكثره عمل يضعه مؤرخ في التسعينات من هذا القرن. فيه جرأة وبعد نظر وتحليل واقعي.

سيرة المؤلف

ولد بولس نجيم في جونيه في ٢٢ شباط ١٨٨٠ واتم دراسته الاولى في معهد عينطورة ثم سافر الى فرنسا حيث اكمل دروسه الجامعية في معهد حقوق باريس فنال بتفوق شهادة الدكتوراه في الحقوق وشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية.

خلال اقامته في باريس قام بأبحاث وتحريات علمية للاطلاع على دقائق تاريخ لبنان من وثائق رسمية في وزارة الخارجية الفرنسية كما قام باتصالات شتى مع الباحثين الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين بصدد قضية لبنان المتحرق الى تحقيق استقلاله واستعادة المناطق التي سُلخت منه قسراً فأضعفت موارده وشلّت حيويته الخلاقة.

قبل ان يعود م. جوبلان الى لبنان من فرنسة، نشر كتابه، المرجع الوثيق، «قضية لبنان» بالفرنسية فصدرت الطبعة الاولى سنة ١٩٠٨ في منشورات المكتبة الجديدة المختصة بالحقوق والفقه التي حملت اسم ارتور روسو.

ولما استقرّ في لبنان عمل في حقل السياسة الوطنية فكان من ابرز ممثلي الجبهة الشعبية في كسروان التي حاربت الاقطاعية ونادت بالديمقراطية. وكان من زملائه في هذه الجبهة حبيب البيطار وجورج زوين ونعوم باخوس.

هدف الكتاب

أما الهدف من كتابه «قضية لبنان» فهو لفت أنظار الغرب إلى ما كان يعانيه هذا البلد الصغير برقعته، العظيم بتاريخ وأعلامه، من بؤس وحرمان وتعسّف، وقد عبّر عنه هو نفسه بايجاز اذ قال:

«لكي يتسنى للبنان ان يكمل دوره التاريخي لا بد من ان يعاد النظر في حدوده اذ سلب، بموجب نظامي سنتي ١٨٦١ و١٨٦٤، بعض مناطقه الخصيبة، وحرم من مرفأ بيروت الكبير الذي اشرف عليه الباب العالي مباشرة ولم يعد للتجارة اللبنانية، مورد رزق المواطنين الأول، من منفذ الى البحر. وامتنع الباب العالي عن السماح بانشاء مرفأ على الساحل اللبناني، ولا سيما في جونيه، عاصمة كسروان. وكانت الهجرة الكثيفة التي كادت تقفر لبنان نتيجة هذا الحرمان».

وطالب بانشاء مؤسسات تواكب تطور العصر وتحدّ من نشاط حزب «تركيا الفتاة» الرامي الى الغاء استقلال لبنان الذاتي كما طالب بان تعاد الى لبنان بيروت والأقضية المسلوخة عنه.

وناشد فرنسة، حامية النصارى في الشرق، أن تعمل على إيجاد حلّ شرعي للقضية اللبنانية.

في عهد آخر متصرفي جبل لبنان اوهانس باشا (١٩١٣ ـ ١٩١٥) عيّن بولس نجيم، المؤرخ الفقيه، مديراً للشؤون الخارجية، لكنه ما لبث أن نفي الى القدس مع نخبة الاحرار العاملين في سبيل استقلال بلادهم، منذ بداية الحرب العالمية الاولى.

ولما عقدت الهدنة وانتدبت فرنسة على لبنان رجع بولس نجيم من منفاه الى لبنان حيث عين مدعياً عاماً لدى محكمة الاستئناف.

وقضى المؤلف أيامه الأخيرة في باريس حيث فارق الحياة وهو في زهرة العمر والعطاء سنة ١٩٣١ .

بيروت ١٥ كانون الثاني ١٩٩٥ د. جميل جبر

القسم الاول

الفصل الأوّل

في أصول سورية ولبنان التاريخيّة

ان تاريخ سورية ولبنان يقوم على طبيعة البلاد الجغرافية. فقد قرّر تاريخهما وإثنيتهما واقعان جغرافيّان هما: اولاً ان البلاد بقعة من الأرض قائمة بين البحر المتوسط والبادية وثانياً طبيعتهما الجبلية[1]. فما سورية تاريخيًّا وجغرافيًّا الا ملتقى مسالك الأمم. فعلى الطريقين العظيمتين المتصلتين الجامعتين نشأت أقدم مدنيّات البشر. إتجهت الواحدة من النيل والبحر المتوسط الى بلاد الكلدان والعراق وايران، والاخرى من النيل إلى آسيا الصغرى حيث قامت حركة الشعوب والامم. ففي سورية التقى المصريّون والاشوريون واليونان والفرس ثم تنازعها الرومان والبرثيون والبيزنطيّون وبنو ساسان، فإذا العالم الغربيّ من جهة والعالم العربيّ والتركيّ من جهة اخرى. وفي سورية تناجز القتال الفرنجة والمسلمون وعملوا جميعاً على تأييد السلام وترويج التجارة. فالبلاد لم تزل حتى اليوم كما كانت من قبل، من حيث طبيعتها الجغرافيّة، محطّ رحال الشعوب وملتقى الشرق والغرب. وبالنظر الى هذه الصفة لكون سورية ملتقى مسالك الامم فقد كانت معمورة منذ القدم بعناصر يختلف بعضها عن بعض لأن طبيعة البلاد الجبليّة دعت الى تقسيمها. فسورية، والحالة هذه، لم تعرف الوحدة الدينيّة والقوميّة والجغرافيّة، فتشعّبت منذ البدء الى ممالك صغيرة تعاركت عراكاً متصلاً. وسبّبت الحروب الاهليّة الى غزوها واخضاعها. وقد تعاقب على احتلالها المصريون والاشوريون والبابليون والفرس واليونانيون والسلوقيون والرومان والبيزنطيون والعرب والترك. لكن لم يتسنَّ لشعب من هذه الشعوب ان يخضعها اخضاعاً تاماً، فكانت العناصر الاقوى والاشد في الشعوب السورية تأوي دائماً الى الجبال فتجد فيها معاقل طبيعيّة فتؤسّس دُوَيلاتٍ كانت لها من الحكم الذاتيّ والاستقلال القدر الذي يمكّنها من ابتعادها عن السلطة المركزيّة ووهن هذه السلطة.

بين هذه الحصون الطبيعيّة كان للبنان والجبل الشرقيّ منه ولجبل الشيخ أعظم شأن

بسبب تكوين هذه الجبال وتركيبها. ففي حمى هذا السور الجبّار، لبنان، القائم بوجه العدوّ الوافد من البرّ قامت فينيقية وامتدّت على الساحل الضيق المحصور بين الجبل والبحر. وحصّن الفينيقيّون بعض مواقع الجبل كالبترون مثلاً بوجه المصريّين والأشوريّين. وهذا التحصين، مع ما للبلاد من التكوين الجغرافي العجيب، أتاح للفينيقيين ان يكونوا، منذ القرن التاسع حتى القرن السابع قبل المسيح، الدولة التجارية الأولى في حوض البحر المتوسط. ولنا أعظم دليل على ذلك جزيرة ارواد[٢] وطرابلس[٣] والبترون وجبيل[٤] وبيروت[٥] وصيدا[٦] وصور[٧] وعكا[٨] ويافا[٩] وغيرها من المدائن الفينيقيّة. وقد انتشرت راية الفينيقيّين في كلّ اقطار حوض البحر المتوسط فملكوا البوسفور[١٠] واحتلّوا الرأس المنفرد حيث قامت قرطجنّة «ابنة صور» الخاصّة وتوغّلوا حتى المحيط الأطلسي وجالوا حول افريقيا نفسها[١١]. فالفينيقيّون هم الذين مدّنوا اليونانيين وعلّموهم ودفعوهم الى مدارج الرقيّ والفلاح وحملوا اسباب الحضارة الى سكان غاليا وايطاليا واسبانيا، وحوّلوا شمال افريقيا الى أغنى بقعة في العالم القديم. وكانوا اوّل عامل في الترقّي البشريّ في البلاد القائمة على شواطىء البحر المتوسط. وما لبث اليونانيون ان لحقوهم واقتدوا بهم. فكثيرة هي مدائن اليونان، ومن افضل مستعمراتهم نيس ومرسيليا[١٢]، التي قامت على مواقع شادها الفينيقيّون انفسهم.

وما كان لهذا الشعب الصغير، وقد عانى المشقات، لولا الذكاء والنشاط والجهد، ان يتمكن من ان يسود البحر ويستثمر الجبل ويقوم بجولاته الفسيحة في اقاصي البحار.

ويظهر نبوغ هذا الشعب بأبهى مجاليه فيما اصاب من الترقيّ في كلّ حقول الاعمال البشريّة. لقد برع في صنع الاقمشة وصبغها وفي صنع الجواهر والحليّ وأجاد في فنّ الحراثة والزراعة وفي العلوم الرياضيّة واخترع الكتابة وحروف الهجاء[١٣]. وبأعمال الريّ العظيمة التي قامَ بها صيّر هضاب لبنان ومنحدراته بقاعاً خصبةً نضرةً ووفر لفينيقية ولبنان الثروة الاقتصاديّة في القرون القديمة وفي اوائل القرون الوسطى، فدامت لهما طويلاً بعد ان فقدت صيدا وصور ما كان لهما من الاستقلال. فاذا سورية من أغنى ايالات المملكة الرومانيّة وقيل فيها بحقٍ انها كانت، بعد مصر وافريقيا الشمالية، من أهم أهراء رومة وايطاليا.

كان لبنان في ايام الدولة البيزنطيّة معدوداً ابرشيّة من ابرشيات الشرق وجزءاً من إيالتَي فينيقية وفينيقية ـ لبنان. وكانت البلاد ما تزال غنيّة الى حد كبير. والامبراطور يوستنيانوس

العظيم هو الذي أدخل الى لبنان دودة الحرير التي صارت تربيتها فيه من اخصّ موارد ثروته، فقامت مصانع الحرير في صور وبيروت.

بيد ان الدولة البيزنطيّة قد أنزلت في سورية الخراب والدمار وحاربها الصقالبة والبلغار والفرس ومزّقوا حدودها تمزيقاً. وزاد في بلائها وتقويض اركانها ما كان فيها من المنازعات الدينيّة والحروب الاهليّة.

لقد نخر سوءُ الادارة عظامها نخراً، فكان اكثر المأمورين من اهل الفساد والغدر والقسوة والجشع، وكانت الضرائب والخراج شديدة ظالمة تثقل مناكب الرعيّة فترزح تحت اعبائها، ناهيك ببعض الاحتكارات كاحتكار صنع الحرير وبيعه وما كان يُفرض من رسوم ظلماً وعدواناً. كلّ ذلك مع سكنى الجنود وما تستتبع من المشقّة والنفقة كان عبئاً ثقيلاً على العمّال الصغار والفلاحين. وكانت الاقطاعية مع بعض الأديار قد وضعت ايديها على قسم كبير من الارض بدون ان تدفع شيئاً الى خزانة الدولة فقلّت وارداتها بقلّة عدد المكلّفين، بسبب نموّ الحياة الرهبانيّة وسطوة الإقطاع. فزادت الضرائب والتكاليف على الفئة الصغيرة من الشعب زيادة لا تحتمل. وفوق ذلك كلّه كانت الدولة فريسة النزاعات الدينيّة. اجل ان سورية هي مهد الديانة المسيحيّة، ولكن لم يمضِ قليلٌ على بزوغها حتى فقدت شعوبها الوحدة الايمانيّة وانتشرت في ارجائها النزعة الى التفلسف والمباحث اللاهوتيّة ودارت رحاها على جوهر او طبيعة المسيح وعلى عقيدة الثالوث، وقامت البدع بكثرةٍ. فعلّم نسطور، اسقف[١٤] قسطنطينيّة في صدر القرن الخامس[١٥]، ان الطبيعة الالهيّة في المسيح منفصلة عن طبيعتهِ البشرية. وحَرَمه مجمع أفسس المنعقد سنة ٤٣١ الذي حكم ان المسيح انسان واله معاً. وعلّم اوطيخا، رئيس بعض اديار قسطنطينيّة سنة ٤٥١، ان في المسيح طبيعةً واحدة فقط فحرّمت الكنيسة تعاليمه. وشرّ البلاء ان الحكومة البيزنطيّة اشتركت هي ايضاً في جميع هذه المنازعات الدينيّة وجعلتها مسألة من مسائل الدولة فناصرت الارثوذكسيّة، أي اصحاب الايمان القويم، واضطهدت المبتدعة. وطارد الامبراطور يوستنيانوس الكبير النساطرة حتى لجأوا الى الجبال العالية في ارمينية وبلاد فارس. ولم يلبث ان اضطهد ايضاً القائلين ببدعة اوطيخا فقاوم هؤلاء اضطهاده بالقوة فسال الدم المسيحيّ في سورية بيدٍ مسيحيّة واقام اصحاب هذه البدعة القائلين بالطبيعة الواحدة في جبال ارمينية وسورية ومصر.

قد تكون مقاومة السوريّين لروح قسطنطينيّة وأذواقها اليونانية هي التي حملتهم على

المقاومة في الدين، لأنه خلال تسعة قرونٍ من الحكم اليوناني في سوريّة لم تؤثر الذهنية اليونانيّة في السوريّين الاّ قليلاً، فظلّوا في اعماقهم امةً ساميّة وان ظهروا ببعض المظاهر اليونانيّة، واستمرّوا في القرنين الخامس والسادس يقاومون كلّ نزعة مصدرها بيزنطية بحيث يمكننا القول ان من اسباب الفوز الذي حازه اصحاب بدعة الطبيعة الواحدة نفور الروح الساميّة من الروح اليونانيّة.

ونشأت في سورية ايضاً بدعة ثالثة هي بدعة اصحاب المشيئة الواحدة استناداً لما صرّح به الامبراطور هرقل الذي اراد ان يؤلّف بين العقيدة القويمة وبين مذهب اتباع الطبيعة الواحدة. قال ان في المسيح مشيئة واحدة وان كان فيه طبيعتان. وجعل هرقل ذلك عقيدة رسميّة. امّا الاكليروس العالي في قسطنطينيّة فوجد سبيلاً الى حرم هذه البدعة الجديدة. بيد انه تشيّع لها كما تشيّع من قبلُ لبدعة الطبيعة الواحدة عددٌ كبيرٌ من الناس في سورية وانشأوا كنائس خاصّة منفصلة عن الكنيسة الكاثوليكيّة الرسميّة[١٦].

كانت اذاً دولة الروم في سورية واهنة القوى يوم انقضّ عليها الفاتحون الجدد سنة ٦٣٤ وهم العرب المسلمون، فكان فوزهم اسرع من لمح البصر فملكوا سورية وقبضوا على ناصيتها في مدة لا تتجاوز ست سنوات. ولم يثبت في القتال الاّ سكّان جبل حوران، وخصوصاً أهل لبنان وسواحل فينيقيّة، فآثر سكان السواحل على الخضوع والاذعان الجلاء الى هضاب لبنان ووديانهِ او الى الجزر المجاورة. فأقام العرب مكانهم في طرابلس وبيروت وصيدا وعكا جالياتٍ أتوا بها من بلاد فارس.

كان الفتح سريعاً بسبب قوّة هذه الجماعة الفتية وشدّة مراسها ووحدتها في الدين والقوميّة. فهاج العرب ايمانُهم الجديد وحرّك فيهم نزعة كسب ما كان من غنى سورية وخصبها فأصبحوا من اعظم الخصوم صولةً وبأساً. فاذا تدبّرنا ما بهم من خلال الحزم والنشاط والقناعة والجَلَد، ادركنا كيف هان عليهم ان يعيشوا في الفيافي حيث الجيوش البيزنطية لا تطيق صبراً على العيش.

وكان يتولاّهم قادة عظام كسعد وخالد، حاذقون في الحروب وأساليبها. وكان الخليفة عمر من أعظم رجال الحكم واعلاهم كعباً. كان حكيماً حازماً يذعن الجميع لمشيئته وينقاد لكلمته. كان يدير الحرب بحنكةٍ فريدة ودربةٍ نادرة ضامناً وحدة الولاية والقيادة.

وفوق ذلك ضاقت بالعرب بلادهم وفيها ما فيها من القفر الواسع فوجب ان يفتحوا

بقاعاً جديدة من الارض صوناً لكيانهم ونسلهم. ولم تكن بسالتهم في الحرب السبب الوحيد لنجاحهم بل كان من اسبابه أيضاً ما كان عليه خصمهم من الضعف والوهن لان الاحداث التي ذكرناها آنفاً زعزعت اركان الدولة البيزنطية في سورية، فلم يكن في جيشهم نظام ولا في خزائنهم مال. وأودى الخصام الديني بوحدة المملكة وفرّق كلمة ابنائها حتى حارب بعضهم بعضاً.

انتصر هرقل على الساسانيين وأولى المملكة بانتصاره بهاءً جديداً. غير انّه اضعف قوّة المملكة بما بذل من الجهد العظيم في هذا السبيل. وفوق ذلك ابتعد السوريون عن حكومة قسطنطينيّة بسبب ما كان من مفاسد عمّالها وكثرة الضرائب المفروضة على الرعيّة وبسبب الخصومات الدينيّة، فاستقبل اصحابُ بدعة الطبيعة الواحدة العربَ الفاتحين بالسرور والبهجة وطربوا لانكسار اعدائهم الرسميّين. وآخر سبب لنجاح العرب يجدر ذكره انما هو ما كان من وحدة الاصل الساميّ الجامع بين العرب والسوريّين فلم ترسخ الروح اليونانيّة في صدور اهل سوريّة بل ظلّ هؤلاء ساميّين خصوصاً في الجنوب وفي الجنوب الشرقي وان ظهرت عليهم مظاهر المدنيّة اليونانيّة.

حسب السوريّون اليونانيّين غرباء خوارج والعرب إخواناً من ارومة واحدة. ولم يكن الدين بينهم سدّاً منيعاً لان الغزاة العرب كانوا في اول الامر على اعتدال في السياسة لا يُكرهون على الدين احداً اكراهاً. وكان الخصام الدينيّ بين اتباع الطبيعة الواحدة وبين الكاثوليك ذوي المعتقد القويم اشد ممّا كان عليه بين اولئك وبين المسلمين. فجعل عُمَر سورية ولاية لاحقة بالخلافة في المدينة المنورة واقام حاكمها او اميرها بدمشق وصارت هذه المدينة مدينةً اسلامية، ونُصِب فيها قاضٍ يحكم بمقتضى شريعة القرآن، وقسمت البلاد الى سلسلة مناطق حربيّة يتولّى كلاً منها اميرٌ من العرب.

لقد بدّل الحكم العربيّ وجه سورية تبديلاً تامّاً فاعتنق عدد كبير من السوريّين، ولا سيما من قبائل الجنوب، الاسلام واقتدى بهم سكان مدن اخرى. فقد روى المؤرّخون العرب ان عمر ارسل الرسل المسلمين الى سورية لبث الدعوة وتعليم القرآن فتكوّن مجموع من المسلمين انضمّ اليه العرب الوافدون طلباً للرزق والكسب في تلك الاصقاع الخصبة وأصبح السوريّون المؤمنون بالاسلام اقراناً للغزاة الفاتحين مساوين لهم.

تقرّر مصير الشعوب المغلوبة بمقتضى الشروط التي تمّ بها تسليم المدن. وكان تسليم دمشق قاعدة لتسليم طبريّة وسائر مدن سوريّة الجنوبية. واستولى الخليفة على املاك

الاسرة المالكة في بيزنطية وعلى اموال جميع الذين هجروا سورية في ايام الفتح. أما المباني العموميّة والدور الخصوصيّة والذهب والفضّة والأراضي فقد قسمت كلها ووزعت على الغالب والمغلوب. وكان للنصارى منها النصف للاستثمار فقط، ولكن بدون حق امتلاكها لأن ملكها كان للدولة. والنصف الآخر من الاموال وزع على الجوامع والامراء والجنود العرب. ووضعت على النصارى عدة ضرائب، منها جزية الرأس او ضريبة الاعناق ثم الضريبة العقارية بحسب سعة الارض وخصبها. وكان للخليفة حصّة من غلال القمح والشعير توازي كمّيتها كمية الحبوب المبذورة. وكان على النصارى ان يؤدّوا ضريبة الفقراء وهي الزكاة التي كان يؤديّها المسلمون انفسهم.

روى الكتبة البيزنطيون ان الضرائب لم تكن باهظة، لكن المأمورين العرب كانوا اشبه بالمأمورين البيزنطيين قبلهم بعيدين عن العدل في توزيع الضرائب والتكاليف الواجبة لخزانة الملك، يميّزون بين شخص وشخص كما شاءَ لهم الهوى. وفوق ذلك فقد كانت الجباية مقرونة بقسوة شديدة. قال ابن خلدون: «اكثر العرب الذين يؤمنون حماية البلاد المنفتحة كانوا أناساً خشني الطباع». ويزيد على ذلك أنه عندما كانت فتوح البلاد او انشاء الدولة تسمح للعرب ان يشبعوا جشعهم فكانوا يضربون عرض الحائط بكل القوانين التي وضعت للمحافظة على أمن السكان واموالهم. ومع ذلك فان مهارة خلفاء العرب الاولين في سورية وذكاءهم مكناهم من ان يدفعوا الخراب الاقتصادي عن البلاد التي أراد الغزاة ان ينزلوا بها وان يحافظوا رغم ذلك على رفاهيتها. وكان يفرق النصارى عن المسلمين مظاهر خارجية، اذ حذر عليهم حمل السلاح وارتداء ثيابٍ يرتديها المسلمون، وعوملوا معاملة قاسية مجبولة ببعض الحلم شرط ان يحترموا المؤمنين. ومنعوا عن نقد الديانة الجديدة ومبادئها. وهكذا تبدّل المجتمع السوريّ فاصبح فيه فئتان يفصل الدين الواحدة عن الاخرى: الفئة الحاكمة وهم المسلمون، والفئة المحكومة وهم النصارى الرعايا(١٧).

فالخلفاء الأوّلون لم يسعوا لبثّ الدعوة الدينيّة بثاً عاماً بل آثروا ان تظلّ الرعيّة في المملكة كثيرة العدد تعمل لاجل المؤمنين وتجبى منها الضرائب كما شاء اولياء الامر. وكان المجتمع السوريّ والعربيّ في بداءة عهده ديمقراطيّاً صِرفاً بحيث كان «المؤمنون» متساوين فيما بينهم بامرتهم فئة اخرى هي الرعيّة والعبيد. لقد أبى الخلفاء الاوّلون، وخصوصاً عُمر بن الخطاب، ان يقلّ، باعتناق الاسلام، عديد هذه الفئة التي كانت تغذي المجتمع الاسلاميّ.

وكان من نتائج الفتح العربيّ سيطرة الحضارة الساميّة على اليونانيّة. وكأنّي بالساميّة قد ثأرت من الروم الذين عملوا خلال تسعة قرون على خنقها. قال منشن: ان الفتح العربي كان «جلاّد» الحضارة اليونانية فحلّت محلّها مدنية سامية وطنيّة مؤسّسة على دعائم الوطن ومزايا شعوبه. وكانت هذه المدنية وريثة تلك المدنيّة الشرقية العريقة في القدم التي رفع مقامها وأعلى شأنها في العالم الفينيقيّون وسائر الشعوب السوريّة حتى اصبحت سوريا مهد المدنيّة العربيّة او المسلمة. وكانت اليونانيّة لغة الطبقة الارستقراطية في المدن حقبة من الزمان. اما لغة الشعب فكانت السريانيّة. ثم اخذت العربيّة تحل مع الأيام محلّهما حتى اصبحت لغة الشعب كله. فانبعثت ثانيةً الى عالم الوجود اسماء المدن القديمة التي كانت تحمل اسماء يونانيّة وبلغت صيغتها الحديثة مع تغيير قليل. ومع هذا ظلّت اسماء يونانيّة لبعض القرى والمدن وخصوصاً المدن التي شادها الخلفاء والسلوقيّون كانطاكية واللاذقيّة وسواهما. وقصارى الكلام ان سوريّة اصبحت في عهد العرب، كما كانت من قبل، مركزاً للحضارة الساميّة وظلّت كذلك الى ايامنا هذه حتى أن ما كان يونانياً او لاتينياً نسلاً او لساناً غريباً، صار يُعتبر اجنبياً. وكان هذا نصرة للشرق على ساداته القدماء اليونان والرومان والبيزنطيّين. واخذ النصارى انفسهم ينطقون باللسان العربي. واصبحت الهندسة المعمارية والازياء شرقيّة عربيّة، وقد اعتمدها مجموع الشعب.

كان دين العرب من الاعتدال والتساهل اكثر مما كان لدى معظم الاباطرة البيزنطيين، اذ تركوا لدى النصارى حرية في دينهم تكاد تكون كاملة، بحيث كان كثيرون منهم، تحت حكم المسلمين، أوفر حظاً منهم في عهد بعض ملوك القسطنطينيّة الظالمين. فما ان بدأ الفتح العربي حتى زال اضطهاد اليعاقبة. وبقي في ايدي النصارى في امكنة عديدة، نصف ما كان لهم من الاملاك الكنسيّة كما في دمشق حيث كانوا يدخلون مع المسلمين من باب واحد الى كنيسة مار يوحنا التي حوّل نصفها فقط الى جامع. وبقي لكل فرقة من الفرق المسيحيّة كيانها الذاتيّ. وبقيت كل منها مستقلة في شؤونها الروحية والزمنيّة وفي قضائها ايضاً، وبقي لكل منها رؤساؤها ومصالحها الخاصّة.

استمرت نقمة الكاثوليك على اليعاقبة الذين حماهم الفاتحون واحسنوا اليهم بسبب عدائهم لبيزنطية وملوكها. وابتهج اليعاقبة وطربوا لهزيمة هؤلاء الملوك بسبب ما اصابهم منهم من العذاب والاضطهاد. وتحت الراية العربيّة انتشر في سورية مذهب المشيئة الواحدة واتباعها.

اقام مكدونيوس، بطريرك انطاكية، في بداءة الفتح العربي في قسطنطينيّة، وظلّ بعيداً عن كرسيّه الى ان رأى ان العرب لم يمنعوا حريّة ممارسة الطقوس المسيحية وتركوا الاساقفة في وظائفهم، فعاد الى سورية[١٨]. واستقرّ البطريرك مكاريوس[١٩] في انطاكية منذ سنة ٦٥٤ وحرص على صلته بالقسطنطينيّة والبابويّة[٢٠]. غير ان المجمع المسكونيّ السادس المنعقد في القسطنطينيّة ٦٨٠ ـ ٦٨١ خلعه لانه على مذهب المشيئة الواحدة، واقام مكانه يتوافان بدون مداخلة العرب. واستمرّ الكرسي الانطاكيّ مرتبطاً بالكنيسة ارتباطاً وثيقاً.

بيد ان النصارى لم يخضعوا جميعهم للمسلمين. ففي لبنان لاقى العرب مقاومة شديدة. وقد كانت النزعة الى الاستقلال عند اهل الجبال كبيرة راسخة في قلوبهم فلم يذعنوا لحكم اجنبي. فلبنان الذي كان في كلّ زمان حرزاً حريزاً لأهل سوريّة يلجأون اليه هرباً من الغزاة الدخلاء كان لهم هذه المرة ايضاً حصنهم الطبيعيّ ازاء هجمات العرب.

عاش اهل الجبل حتى في عهد الامبراطورية البيزنطية منفردين مستقلّين في وديان بلادهم تحت ادارة بلدياتهم ليس عليهم الا اداء الجزية لخزانة الامبراطور، ولا يعذبهم المأمورون ولا الجيوش ولا تثقلهم الضرائب المفروضة ظلماً. وكان ايمانهم كايمان سائر اهل الجبال حياً ساذجاً صلباً فأبوا ان يذعنوا لغير ابناء دينهم.

وقاومت سواحل فينيقية العرب مقاومة اشد من مقاومة الجبل نفسه لان صلاتها باليونان وبالقسطنطينية، بسبب تجارتها البحريّة، كانت اشدّ من صلات سائر السوريّين في داخل البلاد. فلم يفتح العرب مدن الساحل الا بعد ان هاجر كثيرون من اهلها الى الجبل ليواصلوا عراكهم فيه. وهناك لقوا مهاجرين آخرين قادمين من سهول البقاع. الى ذلك العهد يرجع اصل الطائفة المارونيّة التاريخيّ، تلك الطائفة التي كان لها ان تلعب دوراً مهماً من بعد في لبنان وسوريّة. لقد كان اذاً للبنان منذ بداءة الفتح العربي شأن خاص في سوريّة لا بد من تفصيل الكلام عنه بعد ان نوجز ما كان من حكم الخلفاء المسلمين.

١ ـ الأمويون

لم يمضِ زمان طويل على ظهور الاسلام حتى مزّقته الخلافات الداخلية والبدع فتولى الخلافة سنة ٦٤٤، بعد عمر المشهور بالعزم والحزم، عثمان وهو الخليفة الثالث، وكان ضعيف الرأي، فاتخذ اقاربه من بني اميّة أنصاراً وأعواناً مبتعداً عن المؤمنين القدماء

اصحاب النبي الاوّلين الاصفياء. فراب هؤلاء أمر الامويّين ورأوا ايمانهم فاتراً ومطامعهم السياسية فاحشة. ومعاوية نفسه حاكم سوريّة ومستشار الخليفة الرئيسي لم يتميز بصفة رئيس الدين الذي لا همّ له الاّ بث الدعوة ونشر الايمان والذود عن حياضِه، فكان اشبه برجل دولة لا تؤثر عليه في الحكم الاعتبارات الدينيّة. فهبّ المؤمنون القدماء واهل المدينة الذين لقوا النبيّ بصدور مفتوحة يوم خرج من مكّة المكرمة واخذوا يناهضون الامويّين عاملين على خفض نفوذهم. وانقسم اهل قريش، وهم الطبقة الارستقراطية في مكة التي نبغ منها النبي، الى شطرين متعاديَين. وكانت الاسرة الهاشميّة تناوىء منذ زمان طويل بني اميّة فطلبت ان يتولى خلافة الاسلام، بدلاً من عثمان، عليّ بن ابي طالب صهر النبّي وتلميذه المصطفى، زوج ابنته فاطمة، لأن خلافة عثمان لم تكن قانونيّة. وترك عليّ بلاط الخليفة وتزعّم الغاضبين، لكنه لم يشهر سلاحاً.

قال اشياع عليّ انه وارث النبيّ الشرعي الوحيد. والواقع ان النبيّ هو الذي اختاره بعد وفاة اولادهِ. واحتدم الخصام بين العرب احتداماً شديداً وتفاقم امره مع الايام حتى ادى الى قتل الخليفة عثمان سنة ٦٥٥ والى المناداة بعليّ بن ابي طالب خلفاً له. وكان عليّ من نخبة القوم ومن اعظم رجال الحرب. كان شاعراً ومن أفصح الخطباء، وكان ايمانه صلباً قوياً. لكنه في السياسة لم يكن حاذقاً وانما لم يكن في قريش من يضاهيه اقتناعاً بحقيقة الاسلام ولا بتقيده بمبادئه وتعاليمه، بيد انه لم تكن له رباطة الجأش ولا حنكة السياسة، أي أعوزته الخلال الجوهريّة لرئيس الدولة. وقد أثار عدداً كبيراً من قريش ومنهم عائشة عقيلة النبي المفضلة، لانه وبخهم جهراً على فتورهم في الدين وعلى سيرتهم الشخصية المخالفة لمبادىء القرآن الاخلاقية. فأثارت عليه عائشة فتنة ووجدت انصاراً يعاونونها وخصوصاً في العراق وما بين النهرين. ولكن الفتنة قمعت في زمان قصير لم يتجاوز اربعة اشهر وتلتها فتنة جديدة كانت اشدّ خطراً من الاولى دبّرها الأمويّون. اغفل عليٌّ ان يعاقب قتلة الخليفة عثمان فتذرع بذلك خصومه لان يطعنوا عليه وينالوا منه من الوجهة الدينيّة نفسها. واذ شعر معاوية بما يهدّده من الخطر في دمشق قام هو ينادي بعصيان الخليفة الجديد. وعرض جهراً في داره ثياب عثمان الملطّخة بالدماء مقسماً انه سيثأر لمقتله ويؤدي واجبه كمسلم. واجتمع حوله جميع اصدقائه وجنوده وحالفوه. اما عليّ فنزع من يد معاوية حكومة

سورية، غير ان الذي انتدبه أن يكون خلفاً لمعاوية لم يستطع ان يطأ ارض دمشق بسبب عداء السوريّين المسلمين له. فهبت الحرب الاهليّة بين عليّ ومعاوية سنة ٦٥٦، فناصرت علياً جزيرة العرب والعراق وبلاد فارس وناهضه السواد الاعظم من اهل قريش وأعظم قادة الحرب في المملكة. وكان من خصومه عمرو بن العاص فاتح مصر الذي كان عليّ قد سخط عليه من قبل. واذ شعر علي بانه مُهدد في مكة نقل حاضرته الى الكوفة في العراق حيث المسلمون من أصفيائه، واصبح بذلك بعيداً عن جزيرة العرب وعن مدن الاسلام المقدّسة. اما معاوية فأتيح له ان تكون كل قوّته مجموعة في سورية وان يكون تحت امرتهِ افضل جيوش العرب المدربة على الحرب في قتالها الدائم مع الجيوش البيزنطية، كما أتيح له ان تؤيّده الاستقراطية في مكة، وهي الطبقة الحاذقة في تصريف الشؤون والمحنكة في امور الحكم. فالتحم الجيشان في موقعة صفّين على مقربة من الفرات في تموز سنة ٦٥٧، وكاد السوريّون ينهزمون امام صدمات علي الشديدة لولا خدعة أتى بها عمرو اوقف بها القتال. لقد اتفق الخصمان على التحكيم بينهما وتعاهد كلاهما على الاذعان للقضاء، فحكم المحكّمون على علي. غير انه أبى الاعتراف بحكمهم قائلاً انه حكم غير مشروع ولبث مقيماً في العراق وفي بلاد فارس. لكنّ قسماً من اخوانهِ تركوه وشأنه، وهم بدو جزيرة العرب، وعادوا الى فلواتهم لا يبالون لا بعليّ ولا بمعاوية وبهم ما بهم من نزعة شديدة الى الحياة المستقلّة والى الديمقراطية والمساواة. وانكروا مبدأ الخلافة نفسه لانه يقضي عليهم بان يسودهم سيّد، ولأنه من قواعد القرآن المساواة بين جميع المؤمنين. فادّعوا ان القرآن عينه ينفي الخلافة لأنها تزيل هذه المساواة وطلبوا ان يعملوا بتعاليم الاسلام الصحيحة القويمة والّفوا شيعة الخوارج، فقسم الاسلام الى خلافتين: الواحدة في غربيّ جزيرة العرب والاخرى في شرقيّها. غير ان فئة من المتعصبين حاولت اعادة الوحدة في الاسلام بقتل معاوية وعليّ وعمرو، فنجا عمرو واصيب معاوية بجراح خفيفة وقُتل عليّ في ٢١ كانون الثاني سنة ٦٦١. وواصل القتال ولداه الحَسَن والحسين ولكن لم يكن لهما ما لوالدهما من النفوذ والخلال فأذعن الحسن في آخر الامر لمعاوية وذهب الحسين الى الفرس وتزوّج إبنة آخر ملوك بني ساسان واكتسب في تلك الاصقاع شهرة عظيمة. ولم يقوَ معاوية على طرده من ايران. وقُبيل وفاته (٦٨٠) أوصى ولده يزيد[٢١] الذي خلفه ان

يترك الحسين وشأنه اذا ظفر به، ولكن حرباً وقعت وقتل فيها الحسين في كربلاء (٦٨٠)، فخضعت الفرس لولاية الامويّين السياسية، انما الخلاف استمر في العالم الاسلامي على الصعيد الدينيّ.

كانت بلاد فارس، قبل الفتح العربيّ وفي ايام بني ساسان، قد وصلت الى مكانة عالية من الحضارة. وتألقت انوار الفلسفة بأسطع مجاليها في تلك الانحاء وانتشر تعليم ماني في ازدواجية الالوهة بين الخير والشرّ. وكان النساطرة النصارى واشياع افلاطون الوثنيّون الذين طردهم يوستنيانوس الكبير من مملكته قد نقلوا معهم الفلسفة اليونانية الى بلاد فارس، ومن الهند دخلت الديانة البوذيّة حتى بكتريانة نفسها. وقد كان لليهودية تأثير عظيم على الفرس. وكان عدد من المثقفين الفرس قد اعتنق حريّة الفكر. لكن الفرس كانوا يؤلّهون الملكية المطلقة ويرون للملوك شراكة في الطبيعة الالهية، فكان مبدأ الارث في الاسرة المالكة مقدساً عندهم لا يمسّ. وقد عزز هذا المذهب تأثير التعاليم اليهوديّة التي قالت بان الملك يمثل سلطان اللّه في الارض.

هكذا اصطدم الاسلام في بلاد فارس بمبادىء قديمة راسخة في النفوس ولم يؤخذ به كما اخذت به جزيرة العرب فكانت تعاليم الاسلام في بلاد فارس موضع بحث وتأويل.

وفوق ذلك لم يحمل الفرس نير العرب الاّ بعناءٍ لأن العرب خضعوا لهم في الماضي وكانوا يؤدّون اليهم الجزية ويعتبرونهم احط منهم مقاماً. نعم دانت بلادهم بالاسلام لكنّها شاءت ان تكون مستقلّة عن الاسياد العرب ولم تشايع علياً بعض الشيء الا لأنه كان مناوئاً للارستقراطية العربية المسيطرة.

لهذه الاسباب انشقت بلاد فارس عن الوحدة الدينية. وكما خطب هناك باسم علي، خطب باسم الحسين لأن الدعاء للمغلوب هو دعاء على الغالب. والفرس نادوا بعليّ وارثاً حقيقيّاً للنبيّ وهم الذين رأوه الوارث بقوّة الحق الالهيّ، وحسبوا الخلفاء الثلاثة الاول غاصبين للملك، لأن علياً وذرّيته وحدهم خلفاء النبيّ الشرعيون. وبحسب هذه المبادىء نبذ اشياع عليّ كلّ اعمال الخلفاء الثلاثة والامويّين. لكن الدين الاسلامي إغتنى كثيراً، خصوصاً في عهد الخلفاء في دمشق، فورث التقليد وتبنى الحديث والسنة. وفي الحديث اخبار حياة النبيّ واعماله واقواله. ففي عهد الامويّين حفظ الحديث باللسان ولم يدوّن بالكتابة الا في اواسط القرن الثاني للهجرة اي في اواخر القرن الميلادي الثامن. واضيف الى الحديث، مع الأيام، امور غير صحيحة واكثرها

مختلق، روتها في سوريّة شيع عديدة فلسفيّة ودينيّة، تحت تأثير خرافات شائعة في العامّة منذ قرون بعيدة.

انكر اشياع عليّ شرعية ولاية الخلفاء الثلاثة والامويين كما انكروا القواعد السياسيَّة والمبادىء الدينية في التقليد او السنة لانها كرست ولاية الخلفاء الاولين الثلاثة ولم يروا منهلاً للايمان الاسلامي واساساً للاسلام الا القرآن. وقالوا انه يمكن تأويل القرآن بالوسائل التي يستنبطها العقل البشري. وشهدوا ان علياً والحسين هما شهيدا الايمان الصحيح.

ان هذا الشقاق في الاسلام لم يزل قائماً حتى اليوم. وسمّي بعد ذلك اتباع عليّ «شيعيّين» واتباع معاوية «سنيّين» اي القائلين بالسنة. وظلت كلّ فرقة شبه محصورة في منطقتها. فلم يزل اهل ايران شيعيّين وجمهور الشعوب في البلدان العربية من بلاد الاسلام سنيّين.

اصبحت سوريا على اثر هذه الاحداث اهم نقطة مركزيّة للمسلمين السنّيين وان اختلط بهم بعض الشيعيين. بل ان سورية حجبت بلاد العرب نفسها. ولا غرو، فالمؤمنون القدماء في المدينة المكرمة وفي مكّة، لما رأوا ان معاوية ويزيد ابنه خصوصاً قد أفلتا من مبادىء القرآن الاخلاقية الصحيحة ثاروا عليهما وادعوا ان لهم حقَّ الرقابة على سلامة الايمان وعلى الخليفة نفسهِ وعلى خلعه عن الخلافة اذا جحد الدين. فحرموا بصورة علنية يزيد في جامع المدينة واسقطوه عن خلافتهِ. وانضمّ اليهم فريق من قريش تحت امرة عبدالله بن الزبير رفيق النبيّ. وثارت مكة بدورها على الامويين وطردت انصارهم من أراضيها.

جمع عبدالله حوله سكان الحجاز الذين ساءهم نقل الخلافة الى سورية ثم بعض انصار الحسين بن علي. فوجّه اليه يزيد جيشاً اخذ المدينة المكرمة عنوةً. بيد ان موت الخليفة اوقف جنوده الظافرة. ومات ابنه معاوية الثاني الذي خلفه بعد ان ملك خمسة أشهر سنة ٦٨٣.

انتقلت الخلافة الى يد مروان وهو من سلالة فرعٍ آخر من الامويين، ثم خلفه ابنه عبد الملك سنة ٦٨٥. اما عبد الله بن الزبير فاعترفت بخلافته المدينة ومكة والعراق والكوفة والبصرة وجزيرة العرب الجنوبيَّة ومصر.

وكان للزبير ايضاً انصار في سورية، منهم حاكم دمشق وبعض امراء الشمال وبنو قيس، القبيلة العربية. اما في سورية الجنوبية فمعظم المسلمين، وقد جاء اكثرهم من اليمن، انضووا تحت راية مروان. واهلك مروان اعداءه من السوريين وأخضع القيسيين.

وبعد وفاته واصل خليفته عبد الملك ٦٨٥ ـ ٧٠٥ محاربة عبدالله بن الزبير وحظر على رعيته ان يحجّوا مكة، وهي اعظم فريضة من فرائض التقى والورع على المسلمين الصلاّح، واوجب حج القدس التي اصبحت من مدن الاسلام المقدسة. واستولى جيشه بعد عراك شديد على مكة نفسها. وخرب قسم من الكعبة وفشل عبدالله ابن الزبير (٦٩٢).

حارب عبد الملك الخوارج ايضاً محاربة عنيفة وغلبهم ومزّق شملهم فاستعاد العالم الاسلامي الوحدة السياسية. اما الوحدة الدينية فلا، بل زادت عرى الشيعيين ارتباطاً وانفصالاً عن السنيين فالّفوا عصبةً عظيمة سياسية واجتماعية ودينية ضمت جميع العناصر المسلمة المناوئة للعرب وللأمويين، فاصبحت الشيعة ملجأ طبيعياً لجميع الذين لم تكن لهم القوة المعنوية للانفصال عن الدولة الأموية.

اما انخذال المدينة ومكة فلم تكن نتائجه لتزول سريعاً. لكنه بقي لهما في العالم الاسلامي بعض الشأن في امور الدين بعد ان فقدتا شأنهما في السياسة، ولم يبق لبلاد العرب يدٌ في تدبير الشؤون وتصريفها. فاصبح محور الاسلام المركزي خارجاً عنهما فكانت اولاً دمشق في سورية في عهد الامويين، ثم انتقلت الى بقاعٍ اخرى. بل ان الامويين حاولوا خفض شأن المدينة ومكة في امور الدين نفسه اذ جعلوا القدس ودمشق، عاصمتهم، من مدن الاسلام المقدسة.

لكن الحرب التي شنّت على الامويين الاولين تركت في البلاد آثاراً عميقة دامت طويلاً واثارت القتال الشديد الدائم بين القبائل العربية بحيث انتقل اسم القيسيين واليمنيين الى الأحزاب المتصارعة في سورية وفي لبنان.

لقد غيّر الامويون جوهر الخلافة وطبيعتها. فمزية معاوية الاولى هي انه رجل دولة اولاً، وكان فاتراً في الايمان، ولم يكن من زعماء الدين كالخلفاء الثلاثة الاولين، فجعل الخلافة علمانية وحولها ملكاً كما قال المؤرخ العربي ابن خلدون، فكان سلطاناً مدنيًّا حقاً.

لقد اثرت قاعدة السلطنة المركزية على معاوية وعلى آرائه ومبادئه في الحكم تأثيراً شديداً. فكان لا بد له من التساهل والاعتدال في سورية وفيها ما فيها من كثرة الاديان واختلاف الطوائف. ولم تكن كثرة الأديان في سورية الا دليلاً ساطعاً على توقد اذهان اهلها ونشاط عقولهم. والفلاسفة الوثنيون والمبتدعة المسيحيون الذين اضطهدتهم الكنيسة الرسمية وملوك القسطنطينية زماناً طويلاً شدد الاضطهاد ايمانهم ووطدهم في عقائدهم

وعلمهم في الوقت نفسه ان يكونوا من ذوي التساهل والاعتدال. فكانوا يطلبون ذلك لانفسهم ويودونه لمن كان مخالفاً لهم في الدين والعقيدة. وكان ذلك امثولةً للامويين تلقنوها في المحيط الذي كانوا فيه وافادوا منها كثيراً. وكان لهم سبب آخر منعهم ان يفرضوا على مجموع النصارى الاخذ بالاسلام. فالمسلمون لم يكونوا يؤدون الخراج والجزية. والمسيحي الذي كان يدين بالاسلام كان يعفى من هذه الضرائب. فكانت اذاً كثرة المرتدين الى الاسلام سبباً لقلة موارد الخلفاء مع ان نفقاتهم كانت تتزايد بتزايد بسط سلطانهم وهم يوطدون اركان دولتهم بتشكيلاتهم الادارية والعسكرية، فكانت مصلحة الخزانة تقضي بان يكون عدد النصارى الذين يعتنقون الاسلام قليلاً ما امكن ليقوموا بتأدية الضرائب. فقد صح اذاً ان الامويين لطفوا الدعوة الى الاسلام.

وجد الخلفاء في سورية نظاماً ادارياً صالحاً ودقيقاً قائماً على توزيع السلطات كما وجدوا مأمورين عسكريين وملكيين وضرائب تُستوفَى استيفاءً قانونياً. وكانت هناك تقاليد في الحكومة عريقة وراسخة رسوخاً بالغاً ترقى الى عهد السلوقيين. وكانت البلاد منذ اكثر من الف سنة تألف بها. وهذا ما ندعوه اليوم «ملكية ادارية مطلقة» وهي ضرب من الديوان. عرف الامويون ما لذلك من الحسنات والمنافع، فرأوا خطة الفاتحين العرب الاولين غير كافية فنبذوها واخذوا بنظام الديوان الذي وجدوه في سورية وعملوا بخططهِ الكبرى في مملكتهم. وتبدلت ايضاً آداب العرب وحياتهم الاقتصادية وتغيرت تماماً باختلاطهم بالسوريين. وهكذا ثأر السوريون من غالبيهم بما ادخلوه عليهم من اخلاقهم وآدابهم. وهذا هو في كل وقت ثأر الشعب المغلوب صاحب المدنيّة العريقة العليا من الشعب الغالب صاحب المدنية الدنيا. ولما كان العنصر السامي في الغالبين والمغلوبين نافذاً نفوذاً عظيماً كان التمثل بين الفئتين سريعاً كاملاً. والجاليات العربية المقيمة في سورية ما لبثت ان اخذت بالمدنية السورية اخذاً تاماً.

دخل الجرمان الى السلطنة الرومانية وازالوا جزئياً المدنية اليونانية اللاتينية واقاموا ممالك بربرية جديدة بهذا الاسم. اما الفتح العربي فلم يوقف سير المدنية في سورية بل زاد الحركة في رقيها سرعةً. فبنو امية هم الذين ازهرت لهم المدنية الاسلامية او العربية وهي في الواقع اجمل مدنية وجدت في القرون الوسطى وفي القرنين السابع والثامن. كانت امبراطوريتهم العربية السريانية هي الاعظم تمدناً وازدهاراً. فقد كانت سورية القاعدة المركزية الحقة للعمران والحضارة. شرع معاوية في تحويل الخلافة الى ملكية علمانية

فتخلى عن اختصاصاته الروحية وسلمها الى مشايخ يدعون «أئمة» وتفرغ هو للشؤون الزمنية وحدها. ونُصب مأمورون خاصون وهم «القضاة» يتولون الحكم في الدعاوى. وتنظمت الدوائر لدى السلطة المركزية مع مستشارين وكتبة عديدين، فكان «الديوان»، وهو كلمة فارسية معناها مركز الادارة.

اصطبغ معاوية نفسه بصبغة سلطان شرقي وتخلق باخلاقه، فاتخذ مقراً زانه بكل ضروب البذخ والترف اسوة بملوك الروم في القسطنطينية وبني ساسان في بلاد فارس، ناهجاً نهجهم. وكان يستقبل الوفود مستوياً على عرشه معتزلاً «المؤمنين» في قصره محاطاً بالجند والحجّاب. وشهد مراسم الدين في الجامع منفصلاً عن الجمهور، قائماً في شرفة مصونة بالحديد. وفي ايامه وأيام خلفائه راج استعمال النقود بين العرب. وكانت العملة المألوفة اشبه بالنقود البيزنطية والفارسية. اما عبد الملك خليفة معاوية الرابع ٦٨٥ ـ ٧٠٥ فسك عملةً عربية هي الدينار من الذهب.

جعل الامويون الخلافة تنتقل بالارث فيما كان الخليفة في بادىء الامر يُنتخب انتخاباً ويُختار من قريش، فسمّى معاوية نفسه خليفة ونادى، وهو حي، بابنه يزيد الاول، خليفة من بعده. واكتسبت هذه السابقة قوة القانون.

اهتم هؤلاء الخلفاء العلمانيون اهتمام خلفاء النبي الثلاثة الاولين بتوسيع حدود ممالكهم وبسط سلطانهم. فانتشرت تحت ادارتهم السلطنة العربية بقوة حق الفتح انتشاراً سريعاً في آسية وفي افريقية وتجاوزت حدودها جبل طارق، واستولت على اسبانية وعلى الجنوب الغربي من فرنسا. ففي سنة ٦٣٠ امتدت المملكة الاسلامية من سهول الهندوس من قيليقية في اسيا الصغرى، وحتى نهر الغارون في أوروبا. ولم يوقف زحف العرب المسلمين في اوروبة الغربية الا الفرنجة سنة ٧٣٢ في بواتييه. وكانت قد تزعزعت اركان السلطنة البيزنطية في آسيا الصغرى خصوصاً بعد أن أنشأ الأمويون أسطولاً وأخذوا يهاجمونها بحراً أيضاً.

بيد ان سلالة الخلفاء الاولى لم تكتفِ بالفتح والتنظيم، لأن تأثير السوريين على الغزاة الفاتحين كان عظيماً بحيث نشأت عن ذلك المدنية العربية[٢٢] فكان بنو امية حماة الآداب والعلوم والفنون، فازدهرت في بلادهم الآداب العربية ونهض الشعر من كبوته، فانشد الأخطل والفرزق وكعب بن زهير وذو الرمّة وغيرهم من الشعراء في الشام مفاخر امتهم بقصائد رائعة.

أما الطبّ وعلم الحساب والرياضيات والكيمياء والعلوم الطبيعية وحتى الفلسفة فكان العالم العربي محطًا لها. فقد لجأت اليه هرباً من استبداد البيزنطيين وهمجية الجرمان. وازدهرت هذه العلوم بين العرب في جوّ الحرية والاعتدال. فالعرب هم الذين نقلوا المدنية اليونانية الى أوروبة الغربية. ونمت في سورية خصوصاً الزراعة والصناعة فبلغتا درجة عالية من الرقي، ونشأ فن عربي هو وريث الفن البيزنطي والفن الساساني الفارسي. وكان جامع قبة الصخرة «احد قصور الفردوس» كما وصفه شعراء البلاط هو المثال الاعلى لهذا الفن الجديد.

نَعِم النصارى في العهد الاموي بالتساهل الديني مما يدلّ على اعتدال الامويين في السياسة وقلة تشيعهم في الدين. وظل النصارى زماناً طويلاً يشكلون الاكثرية في الشعب السوري، فلم ينزل بهم معاوية اضطهاداً بل استعان بهم مستخدماً في دوائره عدداً كبيراً منهم، وخصوصاً من اليعاقبة أعداء القسطنطينية، لكنه لم يغفل الافادة من البيزنطيين لأنهم كانوا من رجال الادب المحنكين في الادارة. وحاول باعتداله ان يعدل بهم عن ان يتطلعوا الى بيزنطية.

لكن عبد الملك (٦٨٥ - ٧٠٥) اخذ يضيق قليلاً على النصارى فاصلاً عدداً منهم عن الادارة فارضاً عليهم استعمال اللغة العربية وحدها ناهجاً منهجاً صارماً ازاءَهم. رغم ذلك استطاعت النصرانية ان تنمو وتنتشر وتحرص على صلتها بالكنيسة. فنصارى سورية اشتركوا مع الرهبان في محاربة الاباطرة مضطهدي الصور في القرن الثامن. والقديس يوحنا الدمشقي الذي كان مأموراً لدى الخلفاء اشتهر بدفاعه عن الصور، وأبلى في ذلك بلاءً حسناً. وقد ذاعت في العالم انتقاداته العنيفة الموجهة الى الامبراطور لاون الثالث. وفي سنة ٧٤٢ اثبت الخليفة هشام الاول (٧٢٤ - ٧٤٣) لنصارى انطاكية حق انتخابهم بطريركهم بحريّة.

٢ ــ العباسيّون

ثار الامويّون على علي فقامت سلالة جديدة، السلالة العباسية، فاسقطتهم بدورها. في سنة ٧٤٠ قام محمد احد أعضاء هذه السلالة التي جدّها العبّاس[٢٣]، وأصلها من قريش الهاشميّة من ذريّة النبي نفسه، وجمع حوله الفئة المناوئة وادعى وراثة الحسين «شهيد كربلاء» فأحبه اتباع علي وأتباع الشيعة حباً جمًّا وانقادوا اليهِ. فثار زيدٌ حفيد عليّ على خلفاء دمشق، لكنه غلب على أمره وأُعدم شنقاً. فاتّسع المجال لمحمد العباسيّ

وصار وحده رئيس الحزب المعارض. وقد ساعدت الاختلافات الداخلية في سقوط الامويين وتقويض اركان دولتهم. وانتفض اليمنيون، أخلص أنصارهم، في آخر الامر عليهم، وكثر في العراق وفي الفرس أعوان العباسيين. وفي سنة ٧٤٧ نشر، في مرو، أبو مسلم، حاكم خراسان، راية بني العباس السوداء ونودي بأبي عباس بن محمّد خليفةً واعلن ان اتباع علي قد منحوه حقوقهم وانه هو وارث عليّ والحسين، فانضوت بلاد فارس كلها تحت رايته ثأراً من الأمويين. فكان عصيان هائل قام به المسلمون الشرقيون على المسلمين الغربيين الذين قهروهم وأخضعوهم مراراً. فمروان الثاني، آخر خلفاء دمشق، غُلب على ضفاف الزاب بالقرب من أربيل في العراق وطورد حتى مصر حيث قُتِل أمام كنيسة نصرانية. وذُبح في دمشق في يوم واحد، تسعون شخصاً من الأمويين[٢٤]. وقد سقطوا لانهم زرعوا الاستياء والنفور في كل مكان بسبب شدتهم في ادارتهم المالية وقسوتهم في قمع العصيان أيًا كان مصدره وشأنه. اما القبائل السورية القليلة التي استمرت على ولائها للامويين والدفاع عنهم فقد أبادها الغالبون من عالم الوجود ولم يكد يبقى لها أثر.

فهذه السلالة العباسية الجديدة لم تأمن على نفسها لا في بلاد العرب التي كانت بحالةٍ من الانحطاط يرثى لها ولا في سورية، فجعلت قاعدة الدولة المركزية على حدود الفرس حيث كان انطلاقها وحيث قوتّها. وشيّد ابو جعفر، المعروف بالمنصور وهو خليفة ابي العباس، على ضفاف دجلةِ الأوسط العاصمة الجديدة بغداد سنة ٧٦٢. اما سورية التي صارت عربية صحيحة فقد تراجعت الى المقام الثاني وأصاب النفوذ الفارسي درجة عالية من التفوق وصارت سلطة الخلفاء مطلقة وفقاً للأصول الفارسية. فأصبح الخليفة ليس خليفة النبي ونائبه فقط، بل امير المؤمنين ايضاً، له الكثير من الصلاحيات الدينية وصار الحكمَ الأسمى في العقائد الدينية. وكان الرعايا يحلفون له يمين الامانة. وكان شخصه يُحسَب مقدساً ويكاد يكون الهيًّا. وكان له حق الحياة والموت على جميع المسلمين.

ترقت الدوائر الادارية رقياً عظيماً في عهد العباسيين، فكان لدى الخليفة وزراء أخصهم الوزير الأعظم، يعاونونه في الادارة والحكومة بمقتضى أوامره. وقد اخذ تنظيم السلطة المركزية في الممالك الاسلامية الشكل الذي ما زال باقياً لها حتى اليوم.

وصارت سورية مجرد إيالة في السلطنة العباسية، ولم تعد الحاضرة المركزية للعالم الاسلامي. وكان تنظيمها العسكري اولاً سلسلة من الخطط الحربيّة تؤلف جبهتي الهجوم

والدفاع ازاء البيزنطيين. اما في القرن السابع فلم يحتفظ بهذا التنظيم الا في منطقة الحدود. وقسمت الايالة السورية الى الويةٍ عديدة كان لكلّ لواءٍ منها إدارته المدنية الخاصة. ومنذ ذلك العهد لم تفز سورية بوحدتها السياسية إلا في خلال فترات منفصلة. فما دانت للاسرة الجديدة، بل كانت مركز المقاومة العربية للعباسيين ومسلمي العراق والفرس ومحطاً للعصيان والقلاقل والحروب الاهلية.

تصارعت الاحزاب صراعاً شديداً هائلاً، فمزّق القيسيون واليمنيون والمناذرة وبنو كليب بعضهم بعضاً ناشرين الخراب والدمار في هذه البلاد الخصبة النضرة. وكانت سورية قد تملصت سنين طويلة من أيدي خلفاء بغداد، فكان هؤلاء يشهرون عليها حرباً صحيحةً محقاً للثورة واستئصالاً للثوار واعادة السيطرة على البلاد.

ورغم هذا العراك الدائم كان حكم العباسيين عهداً سعيداً للشرق حاز فيه أبهى مجد وأعظم فلاح. وواصلت السلالة الجديدة عنايتها بالآداب والعلوم والفنون مقتفية في ذلك آثار الأمويين وعاملة بتقاليدهم الحرَّة. وجمعت حضارة بني العباس الحضارة السورية والفارسية. وكان مركزها بغداد ذات الموقع الرائع القائم في سهول دجلة الخصبة بين العراق وايران وكأنها همزة الوصل بينهما. اما تأثير الفرس فقد ظهر خصوصاً في العلوم الفقهية وفي الدين، وفي العلوم والفنون. اما تأثير اليونان على المسلمين، من حيث ترجمة كتبهم الى اللغة الارامية، فكان هو ايضاً عظيماً خصوصاً في العلوم الفلسفية. اما المسلمون فجاؤوا لهذه الحضارة بلغتهم وخيالهم الواسع وببعض افكار وتقاليد تتعلق في معظمها بالعلوم القرآنية.

قال ابن خلدون: «من الغريب الواقع ان حملة العلم في الملة الاسلامية اكثرهم العجم في العلوم الشرعية كما في العلوم العقلية الاّ في القليل النادر وان كان منهم العربي في نسبه فهو اعجمي في لغته ومرباه ومشيخته، مع ان الملة عربية وصاحب شريعتها عربي والسبب في ذلك ان الملة في اولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى احوال السذاجة والبداوة وانما احكام الشريعة التي هي اوامر اللّه وقوانينه. كان الرجال ينقلونها في صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشريعة واصحابه». ففضل العرب الأكبر هو انهم كانوا أعواناً لجميع رجال العلم وانهم عملوا بعلومهم واكتشافاتهم على اعلاء شأن الزراعة والصناعة. فشيّدت المدارس في بغداد والكوفة والبصرة ثم في سورية في دمشق وبيروت حيث توافد عدد كبير من الناس طلباً للعلم. ولم يسلم مع هذه الحركة

الفكرية الدين الاسلامي الصحيح. فأخذ علماء الفقه والكلام في سورية والعراق وفارس يؤوّلون القرآن تأويلاً حرًّا بمقتضى استنتاجات العقل البشريّ، فقامت شيع عديدة واربع مدارس تعلم الدين الاسلامي على أصوله واستمرت هذه الشيع وهذه المدارس الى اليوم.

فالفلاسفة العرب الذين استقوا فلسفتهم من المناهل اليونانية ونقلوا الى لسانهم العربيّ تصانيف اليونان ونثروها في سورية، لزموا طرائق افلاطون وارسطو في البحث والتنقيب. وكان للسوريين الشأن الأعظم في الاستنباط ولا سيما النصارى. ومن اشهرهم قسطا بن لوقا البعلبكي الذي علّم الفلسفة في مدارس العراق، فانبعثت الفكرة العربية بتأثير منطق ارسطو الذي اتخذه الائمة المسلمون علماً لهم قبل ان صار هادياً ودليلاً للعلماء النصارى وطلبتهم. فالعرب هم الذين ادخلوا تآليف الفيلسوف اليوناني العظيم الى بلاد الغرب حيث تلقنها النصارى. ومعظم شروحهم نقلت الى اللغة اللاتينية.

فعلم الفلك والرياضيات والعلوم الطبيعية والطب والجغرافية قد بلغت في المدارس الاسلامية درجة عالية من التقدّم والرقيّ. فترجم السوريون تآليف اقليدس وارخميدس في الرياضيات، وتآليف بطليموس في الجغرافية، وغاليان وابقراط وديستوريدس وغيرهم في الطب. واشتهر ما بين هؤلاء النقلة الاطباء ابو عثمان الدمشقي، وأبو يعقوب واسحق بن حنين.

وحاز شهرة في علم الفلك تيوفيل الرهاويّ الماروني. وسنة ٨٣٣ ما بين الرقّة وتدمر في بادية سورية قاس عالمان قوس خطّ الطول، وحسّن بعض علماء الطبيعيات والكيماء طريقة استقطار السوائل واعدوا الحوامض والماء القويّ والماء الحامض (الذي يحلّل الذهب). واعدوا ايضاً الحجر الجهنميّ والمحلول السليمانيّ وملح البارود.

ولمعت الآداب العربية في عهد العباسيين لمعاناً فاق لمعانها في عهد الامويين. وازداد الشعر ازدهاراً وذوقاً واخذ التاريخ ينتشر كلون أدبي. فكتب ابن فقيه والطبري تاريخاً عامًّا. ووصف المسعودي في «مروج الذهب» العالم اليوناني والعالم اليهودي القديمين والعالم العربي بدقة رائعة التفصيل، واغتنى الفن العربي بضروب النقوش والحليّ.

استفادت شعوب سورية من ترقّي العلم فصلحت الزراعة والصناعة والتجارة. وبلغت السهول السورية درجة من الخصب كبيرة بفضل اعمال الريّ وطرقه الرشيدة. واشتهر في العالم كلّه ما كان من ثمار سورية اليانعة وبقولها الطيبة وسكرها ولوزها وزعفران دمشق. وتقدمت زراعة القطن وتربية دود القزّ تقدماً عظيماً.

وراجت في جميع انحاء الدنيا منسوجات دمشق التي كانت تصطنع في قصر الخلفاء ومنسوجات صور وحلب وحرائر سورية على اختلاف انواعها. وازدهرت في دمشق وصور وحلب كل من صناعتيَ الفخار والزجاج وبلغتا شأواً بعيداً، تدل على ذلك الصفائح الشهيرة المعروفة «بالصفائح الدمشقية» التي يشهد المؤرخون بانها كانت تقطع القضبان الحديدية الصلبة دون ان تتثلم.

كانت اذاً سورية والعراق من القرن السابع الى القرن التاسع مركزاً للعالم المتمدن. وقد هوت التجارة في ثغور فينيقية من شامخ عزّها الاول وحلت محل صور وصيدون، دمشق وحلب وانطاكية، كأسواق تجارية. وكانت سورية والعراق صلتي الوصل بين الشرق والغرب تمر بهما الطرق بين الغرب وفارس والهند والصين، حتى فاقتا بعمرانهما المادي ورقيهما العقلي الممالك النصرانية في أوروبة الغربية. فكان السوريون والعرب في طليعة الحضارة. لكن الصراع ظلّ قائماً بين الامبراطورية اليونانية والعرب. ولم يتخلَّ العالم المسيحي عن فكرة استرجاع هذه الاقطار الجميلة، وخصوصاً سورية، من ايدي المسلمين. فكانت أبصار ملوك بيزنطية متجهة على الدوام الى الارض المقدسة والى ما في فينيقية ودمشق والبقاع من السهول والسفوح الخصبة الغنية. اما الخلفاء فلم يتخلوا هم ايضاً عن فكرة الفتح لبسط سلطانهم في جميع اصقاع آسيا الصغرى وأخذ القسطنطينية. فلم يهدأ القتال بين السلطتين الا زمناً يسيراً، فكانت الحرب لكلٍّ من الفريقين مقدسة، وكانت بينهما شديدة هائلة، ودام الفوز فيها للعرب ما دامت الخلافة قوية نشيطة.

كانت هذه الحروب سبباً لعذاب النصارى في سورية. فظنّ بنو العباس الاولون أن الاكليروس المسيحي، وخصوصاً بطاركة انطاكية، جواسيس، فعاملوهم بقساوة مما حمل المسيحيين لأن يرتبطوا بكهنتهم ارتباطاً وثيقاً ويتقوا الحروب الاهلية التي كانت تمزق وقتئذٍ الكنيسة البيزنطية ويتنزهوا عن الاختلافات الواقعة حول اكرام الصور المقدسة وحول بدعة فوتيوس. فالكنيسة السريانية الكاثوليكية التي اخذت تدعى في ذلك العهد بالكنيسة الملكية ظلت حريصةً على العقيدة القويمة حرصاً شديداً. وظل اليعاقبة والنساطرة متمتعين في ايام العباسيين بما حباهم اياه من النعم الخلفاء الاولون والامويون[٢٥]. وكان منهم في بلاط بغداد فئة من الاطباء والكتبة والعلماء.

٣ ـ الفاطميّون والترك والاسماعيليون

لم تدم دولة بني العباس زماناً طويلاً. ففي النصف الثاني من القرن التاسع اخذت في الانحطاط السريع فاصبح الخلفاء ملوكاً كسالى تركوا الحكم لاصفيائهم ووزرائهم.

وزالت الوحدة السياسية في الاسلام وكذلك الوحدة الدينية فانفصلت اسبانيا عن خلفاء بغداد، فانشأ عبد الرحمن آخر الامويين خلافة قرطبة سنة ٧٥٥، وفتحت شيعة الاسماعيليين في الاسلام ثغرة جديدة. فجميع المسلمين المظلومين والمستائين منذ عهد معاوية انقلبوا على الخلفاء الشرعيين ولجأوا الى بدع جديدة في تأويل القرآن تأويلاً حراً وعلقوا آمالهم بإمام «مخلّص» من سلالة علي الخليفة الرابع او نبيٍّ جديد «المهدي» يبيد الكفرة في الارض.

حينذاك جمع عبد اللّه بن ميمون الملقب بالقداح، وهو من اطباء العيون في بلاد فارس، الفئة المناوئة كتلةً واحدةً ووعدها بمجيء مهدي منتظر من ذريّة عليّ بن أبي طالب والامام اسماعيل وربطها بصلات عقائدية محاولاً ارضاء نزعاتها المختلفة. فكان هو اصل الاسماعيليين. وكان جمهورهم يتوقع مجيء المهدي الذي كان مزمعاً ان يدفع عنهم الشقاء ويوليهم الخيرات. هذه هي المطامح والنزعات التي جعلتهم بعد ذلك فريقاً هائلاً القى الرعب والذعر في قلوب الناس. وجاب العالم الاسلامي رسل نشيطون بثوا دعوتهم وربحوا انصاراً واتباعاً كثيرين. نشر الحسين بن عبداللّه بن ميمون هذا التعليم في سورية والّف عصبة قوية من الاسماعيليين في حمص وفي المسلمية وهرب ابنه عبيداللّه من وجه عمال خليفة بغداد الذين جدوا وراءه بغية قتلهِ. وذهب الى افريقية عند البربر واتخذ اسم المهدي فانقاد له اهل تونس والجزائر واخذوا بمذهبهِ. وسنة ٩٠٩ نادى بنفسه خليفة في القيروان، مدينة الغرب المقدسة، واسس خلافة الفاطميين الذين ادعوا انهم من سلالة فاطمة ابنة النبي محمد المفضلة وزوجة الخليفة عليّ بن ابي طالب[٢٦].

ناجز الفاطميون العباسيين القتال استرجاعاً لمصر وسورية من ايديهم واستمروا على المذهب الاسماعيلي الحريص على القرآن مع تأويلهِ تأويلاً مجازيًّا. فتقوّى الاسماعيليون بالفاطميين واصبحوا قوة هائلة في سلطنة بني العباس والفوا جماعات سريّة كان على الداخلين فيها ان يعاهدوا زعيمها ببذل انفسهم في طاعتهِ. فتقوضت دولة خلفاء بغداد الكسالى وسارت الامبراطورية العربية الى الخراب.

ان هبوط الدولة العباسية فتح لسورية عهداً خصيباً بالثورات السياسيّة المتلاحقة وقامت

دول جديدة مستقلة عن الخلافة الضعيفة وتشعبت البلاد الى امارات متعادية لا تصلها بخلافة بغداد الا رابطة مبهمة، وتزعزعت الوحدة الدينية الاسلامية في سورية.

أعظم أحداث ذلك العهد كان اندفاع الترك وقبائل تركستان والمغول نحو الغرب. وسبّب هذا الاندفاع ثورة سياسية في سورية بل في العالم كله. فغزوة الشعوب التركية المستمرة طوال ستمائة سنة أحدثت تغيراً تاماً في البلدان الاسلامية، فلم يعرف الشرق بعده الاستقرار السياسي.

دخل الأتراك اولاً ارض إيران ولم يكن لهم «الا قوسهم وسيفهم وحصانهم» وهم رجال حرب ليس الاّ، عطاش الى الحضارة، بواسل في الشدّة، ينزعون الى السلب. فما تمكن خلفاء بغداد من ردعهم وقد نفدت قوتهم في قتالهم البيزنطيين فرأوا ان يستخدموهم وينتفعوا بهم كما جرى لأباطرة رومة والقسطنطينية مع الامم البربرية، أي الجرمان والصقالبة والمغول، فجندوهم في جيوشهم وجعلوا لهم مقاماً في ممالكهم.

دخلت القبائل التركية حينئذ في التنظيم الاسلامي وألفت كتلاً خاصة بها ووضعت لها تنظيماً عسكرياً تولاه زعماء حربيون هم البكوات. وكان على الجميع ان ينقادوا لهم ويحترموهم. وهكذا استمرت هذه القبائل في تنظيمها القومي والحربي في المحيط الجديد. وجعل الخلفاء هذه القبائل في صفوف الحرب الغربية خصوصاً ضد البيزنطيين واقطعوا زعماءهم جميع البلدان التي كانوا يكسبونها في الحرب.

وكان البكوات الاتراك قبل دخولهم في سلك المأمورين المسلمين يأخذون بالاسلام ويدينون به بحكمةٍ وسياسةٍ، وجنودهم يقتدون بهم صوناً للوحدة في التدريب والنظام. لكنهم كانوا يحرصون على لغتهم وعلى تنظيمهم الداخلي ولم يتخذوا العربية لغة لهم، فألفوا عصبة قومية جديدة في الشرق.

من هؤلاء الزعماء الاتراك أحمد بن طولون[٢٧] الذي أقامه الخليفة المأمون في خدمته وجعله مع قبيلتهِ على حدود سورية الشمالية. وولاه مصر الخليفة المعتزّ سنة ٨٦٧ وكان من اهل الذكاء والحزم والطمع. وكان خلف المعتزّ ضعيفاً فاستقلّ الزعيم احمد في مصر ثم فتح سورية سنة ٨٧٨. وأسس فيها الدولة الاولى التركية في العالم الاسلامي وهي دولة الطولونيّين. إلا ان هؤلاء لم يستطيعوا الثبات في سورية زماناً طويلاً لان الخلفاء يسّروا قبائل اخرى تركية لمحاربتهم وحركوا عليهم خصوماً في نفس جيشهم. وكانت دولتهم قد ضعفت وتضعضعت يوم انقضّت على سورية غارة جديدة، هي غارة القرامطة.

لقي تبشير الاسماعيليين السريّ هوىً في قلوب أبناء الكوفة التي كانت منذ البداية تناصر علياً وشيعته، فانشأ احد اتباعها حمدان بن قرمط جماعة كثيرة العدد شديدة التعصب دُعِيت بعد ذلك باسمهِ شيعة القرامطة[٢٨]. فهذا الزعيم اوجب على اتباعه ان يخصوا الخزانة العمومية بخمس وارداتهم وان يذعنوا له اذعاناً مطلقاً. ولعله ابتدع نظاماً شيوعياً.

انقضّ على سورية فريق من القرامطة سنة ٩٠٢ وانضمّ اليه عدد من عرب البادية فهُزم الطولونيّون. غير ان الاسماعليّين مزقوا بعضهم بعضاً وجعلوا سورية الشمالية دماراً. وفي آخر الأمر ظهرت عليهم جيوش العباسيين فشتت شملهم. فلم يملكوا في سورية الا زماناً قصيراً. غير انه تفرعت عنهم فرق عديدة شيعيّة أشهرها النصيريّة. والنصيرية لم تزل قائمة في سورية حتى اليوم.

لم يمضِ زمان طويل حتى انقرضت دولة العباسيين. ففي بغداد كان امراء الاتراك اصحاب الحلّ والربط. وفي افريقية الشمالية وطّد الفاطميون ملكهم ووسعوا حدوده. فأصبحت مصر في قبضتهم وغدت القاهرة حاضرة دولتهم، ومن هناك زحفوا الى سورية واستولوا عليها، وحكمها محمد بن طغج سنة ٩٣٠ وأسس فيها دولة جديدة تركية هي الدولة الأخشيدية. فهبّت أسرة بني حمدان العربية وأبلت في قتال الاخشيدية بلاءً حسناً فلم يُرَ في سورية التاعسة، خلال خمسين سنة، الا النار والدم تتنازع الحكم فيها العصابات التركية والقبائل العربية. فهي تارةً في يد الاخشيديين وطوراً تحت امرة بني حمدان. وفوق ذلك جدّد بعض الأمراء اليونانيين قوى سلطنتهم بما أُوتوه من الحكمة والحزم، واخذوا يهاجمون المسلمين في سورية فدخلها عنوةً سنة ٩٦٢ القائد فوكاس الذي نودي به بعد ذلك امبراطوراً، وكان من رجال الحرب الأشداء ومن اعظم القادة. وسنة ٩٦٩ استولت جيوشه على انطاكية نفسها فعادت سورية الشمالية الى حكم البيزنطيين وصارت ايالة من ايالاتهم وزالت دولتا بني حمدان والأخشيديين وحلت محلهما دولة الفاطميين سلاطين مصر الذين هان عليهم فتح سورية بواسطة القرامطة الذين كانوا مثلهم من اتباع عليّ ومن أشدّ اعداء العباسيين.

بعد حين وضع الفاطميّون أيديهم على سورية كلها. فخضع لهم الامراء التنوخيون في لبنان وأذعنوا لسلطانهم وانقسمت البلاد الى فئتين: فئة السنيين وفئة المغاربة اتباع عليّ، ومزّقت الواحدة الأخرى تمزيقاً بما وقع بينهما من القتال العنيف. وحسد القرامطة الفاطميين وعصوهم الى ان تمّ النصر في آخر الأمر لخلفاء مصر سنة ٩٨٠.

رغم هذه القلاقل والثورات لم تفقد سورية كلّ ما كانت عليه من الرقيّ والفلاح. واستمرت الآداب والفنون زاهرة تتلألأ رونقاً. وجميع الامراء الذين حكموها عززوا شأن العلماء ولا سيما الشعراء والمهندسين، فظلّت سورية اجمل لؤلؤة في العالم الاسلامي الشرقيّ. والكنيسة المسيحية نفسها لم تقوَ العاصفة على اكتساحها. فالاضطهاد القليل الذي أصابها شدّد عزيمتها وقواها في ايمانها ووطّد وحدتها.

كانت سورية في حوالى مائة سنة مقاطعة خاصة للسلاطين الفاطميين الاسماعليين الشيعيّين لكن دولتهم لم تقم على دعائم راسخة. فكان الحكام الوافدون من القاهرة يحاولون الاستقلال عن مصر معتمدين على ما في سورية من العناصر المختلفة من ذوي الفتن والقلاقل ولا سيما قبائل البدو. فقامت الثورات في كل صقع من اصقاع البلاد. فلم يتمكن الفاطميون من تثبيت قدمهم، ولا سيما في شمالي سورية حيث شنّ كل من ملكي بيزنطة الشمشقيق ٩٦٩ - ٩٧٦ وباسيليوس الثاني ٩٧٣ - ١٠٢٥ غارات شديدة على المسلمين. فاذعن بنو حمدان لهذه الدولة وأدّوا اليها الجزية. ودخل الشمشقيق سنة ٩٧٥ الى قلب سورية واستولى على حمص وبعلبك وصيدا وبيروت. ورُوي ان الشمشقيق فتح مدينة القدس ايضاً. وبعد اكثر من عشرين سنة زحف باسيليوس الثاني من جديد على سورية فانجده الامراء اعداء الفاطميين. واستولى ثانية على سورية المجوفة لكنه فشل أمام طرابلس، ولم يقوَ على الاحتفاظ بفتوحاتِهِ. بيد أن انطاكية استمرت في ايدي البيزنطيين وكانت معقلاً حصيناً في وجه المسلمين.

بفضل ما نال الروم من الفوز اليسير أمكن نصارى سورية ان يصلحوا الاضرار التي الحقها اضطهاد العباسيين بكنيستهم. وجددت البطريركية الانطاكية علاقتها بالقسطنطينية واوثقت ايضاً صلاتها بالبابوية. وكان الفاطميون بوجه عام متساهلين مع رعاياهم من غير المسلمين حتى ان الخليفة المعزّ اذن للنصارى ان يجادلوا جهراً الائمة المسلمين. وتزوج العزيز امرأةً ملكية ومَلَّك مصر رجلاً مسيحياً فانفتح عهد سعيد لكنيسة سورية. واخذ عدد النصارى واليهود ايضاً يزداد يوماً فيوماً. وتعزّز نفوذهم يوماً بعد يوم.

ترك عهد الفاطميين في سورية آثاراً اخرى جرت على توالي القرون. من ذلك رسوخ الشيعة رسوخاً متيناً على حساب الدين الاسلامي الحنيف. واستقر النصيريّة نهائياً في

الشمال الغربي من البلاد. وانتشرت انتشاراً سريعاً في سورية الوسطى شيعة جديدة هي الدرزيّة. وانفصلت سورية عن الفاطميين شيئاً فشيئاً وتقسمت الى اقطاعات عديدة حتى كان ظهور الاتراك السلجوقيين سنة ١٠٧٠.

لقد بدّل الفتح العربي الوجه السياسي في سورية لكنه لم يقضِ على بنيتها الاقتصادية. لقد كان نظام الملك في الشرق اشبه بنظام الملك في الاقاليم الغربية من الامبراطورية الرومانية. وقد تطور كلاهما تطوراً متكافئاً في اكثر الحالات والمواطن فتكونت ملكيات واسعة الأطراف ابتلعت الملكيات الصغيرة وقسماً من الملكيات المتوسطة.

انتشر نظام الشفاعة والوصاية كما يثبت بعض فقرات من دستور يوستنيانوس فالتمس الملاكون الصغار وصاية الملاكين الكبار وحمايتهم وأصبحوا، وليس لهم الا التمتع بريع ملكهم، يؤدون لحماتهم فريضةً مقابل حمايتهم بحيث كانت حريتهم نفسها محجوزة وكانت لهم صلة لازمة شخصية بالملاك الكبير الذي طلبوا حمايته ووصايته.

وفي عهد يوستنيانوس الكبير اصبحت الوصاية امراً مألوفاً في سورية بسبب ما عانته من البلابل والحروب الدينية وغارات الفرس. خلال هذه الشدائد احتاج الصغار والضعفاء الى حماية الكبار الاقوياء. ووضعت الارستقراطية الملاكة يدها على معظم الارض.

الأملاك الكبيرة كان يحرثها اجراءُ واقنان ومزارعون وعبيد معتقون. وكان عدد العبيد المعتقين في الشرق اكثر منه في الغرب. وكانت حالات المزارعين القانونية في الشرق اشبه بحالات امثالهم في الغرب. كانوا احراراً مبدئياً لكنهم كانوا يحرثون ارضاً ليست ملكهم، ولم يكونوا يستطيعون التصرف بها. وكانوا فيها بحيث لا يقدرون ان يغادروها. وكانوا اذا بيعت يباعون معها. وكانوا يؤدّون للملاك سيدهم جزية مالية وجزية من ثمار الارض. وكان عليهم عبء آخر: كان للملاك ان يؤدبهم ويقضي عليهم، وكانوا إذا تزوجوا في ارضٍ غير التي يحرثونها يؤدون لسيدهم حق الزواج غير المعقود بمقتضى الشريعة. وكان لأولاد المزارع ان يرثوا من مال والدهم، لكنهم لم يكونوا يستطيعون الخروج عن وضعه.

لم يكن للملاك في بداءة الأمر صفة عسكرية خاصة به. غير انه في آخر القرن الرابع وفي بداية القرن السابع أصبح الملك في سورية القاعدة المركزية لمقاومة الفرس وغاراتهم حتى صار الملاك زعيماً حربياً يقوم بالخدمة العسكرية، على الحدود في اقطاعات صغيرة، ومعه العبيد او المزارعون الذين يتولون حراثة ارضهِ.

فالعرب لم يغيروا الا قليلاً مما كان من نظام الملكية وحالة العبيد والمزارعين

فجنودهم الذين اخذوا املاك النصارى اقتفوا آثار الارستقراطية الوطنية والبيزنطية، فأقاموا على حراثة الارض العبيد والمزارعين. اما النصارى الذين تُرك لهم بعض املاكهم فكان لهم ان يستثمروا ما بقي منها في أيديهم كما شاؤوا شرط ان يؤدّوا الجزية الى الخليفة. وكان لهم ان يتمتعوا بجميع حقوقهم على مزارعيهم وأقنانهم.

٤ ـ لبنان في القرن السادس حتى القرن العاشر

تكلمنا بالايجاز عن سورية العربية وعن تاريخها حتى ظهور السلجوقيين فرأينا ما وصلت اليه من الرقي الاقتصادي في ايام الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين انفسهم. وكان من اسباب ذلك ثبات نظام الملكية في البلاد ما عدا لبنان الذي صار ملجأً للنصارى كما رأينا.

ففي ايام البيزنطيين قام في لبنان نظام وطني خاصّ بسبب طبيعة البلاد الجبلية وبعض الظروف التاريخية. فلضيق المكان لم يستطع بناء مدن كبيرة في وديان الجبل وعلى جوانبهِ. فلم تكن المدن الا في الساحل. اما في الجبل فكثرت القرى والمزارع وانتشرت فيه انتشاراً عظيماً بفضل انتشار الزراعة. واتصلت القرى والمزارع بمدن السواحل وتألف عنها مجموع كبير موحد.

وهؤلاء الأقوام القليلو العدد تضامنوا والتحموا التحاماً سريعاً وشديداً. والعلاقات المتصلة التي ربطت اهل الجبل بالساحليين ولّدت في هؤلاء حصافةً وذكاءً اعظم من الحصافة والذكاء اللذين اعتاد ان يتفوق بهما المزارعون، فبرعوا في هذا الحقل كما في التجارة والصناعة.

وكان ساحل البحر واجهة هذه القرى والمزارع. لكن الصلة بين وادٍ ووادٍ لم تكن هينة بسبب الجبال العالية والغابات الكثيفة، فقامت قرى عديدة في وادٍ واحد او في ناحيةٍ واحدة او ما بين ذروتين او في السفوح والمنعطفات. وكانت لكل من هذه المجموعات الصغيرة صلتها بالساحل مع انفرادها عن المجموع المجاور.

ثم جاء عهد القلاقل والحروب الأهلية وما كان من غارات الساسانيين فأصبحت سهول البقاع الخصبة وبلاد الجليل الغنية ووادي الأردن مسرحاً للقلاقل والفوضى فانقض عليها عرب البادية مراراً وعاثوا فيها فساداً ونهباً. وتألفت هناك، كما في سائر ايالات الامبراطورية، عصابات شريرة اخذت تسرح وتمرح في البلاد وتفرض عليها المغارم الظالمة. ودخلت جيوش الفرس اكثر من مرة الى قلب سورية ووطئت ارض الساحل نفسهِ.

هرباً من غارة اللصوص والاعداء لجأ اهل السهول المجاورة للبنان كما لجأ اسلافهم من قبلهم الى الجبل معقل البلاد الطبيعي. وكان الجناة انفسهم يختبئون في الجبل اذا طاردهم بعض الحكام الحازمين.

تنظم اهل الجبل، على اختلاف قراهم ومزارعهم، تنظيماً قوياً ليقاوموا هجمات اللصوص وهجمات الفرس. ونظام البلديات الروماني الذي زال في اي مكان آخر ظلّ قائماً ربما بشكل خاص.

وانتشرت هناك الملكيات الكبيرة كما في سائر الاقاليم للاسباب نفسها، لأن الضعفاء التمسوا وصاية الاقوياء والملاكين الصغار وصاية الملاكين الكبار. ولم يكن اللاجئون من البلاد المجاورة الا مزارعي الملاك الكبير أو عبيده. بيد ان الاملاك الكبيرة لم تكن تتجاوز حدود ناحيةٍ صغيرة او مجموعة من القرى. وكثيراً ما كانت القرية الواحدة ملكاً لسيد واحدٍ، وكان هو ايضاً زعيم السكان الحربي يدافع عنهم ويحرص على سلامتهم.

هذا ما كان عليه الحكم الاقطاعي في جبل لبنان وقد دامت طريقته الى سنة ١٨٦٠. فعند وصول العرب كان لأهل الجبل من حسن التنظيم ما مكنهم من المقاومة والنجاح تجاه الفاتح المفاجىء. فعند اقترابه من كل ناحية، وهي مصونة بحدودها الطبيعية، كان الملاكون الكبار من الارستقراطية المكانية يجمعون اجراءهم ومزارعيهم وعبيدهم ويتحصنون في مواقع منيعة ويصدون عنها الهجمات العدائية قائمين بما عليهم من واجب الدفاع العسكري والحماية ازاء فلاحيهم.

وزعم الأب عازار في بحثه عن الموارنة انه كان في لبنان عند الفتح العربي ثلاثة ملوك موارنة[٢٩]. وهذا خطأ ولا ريب. فلعلّه اطلق على ملاكي القرى الكبار اسم ملك لأن زعماء الارستقراطية الارضية لم تكن لهم ولاية رسمية قانونية لانهم كانوا من الرعية الخاضعين لامبراطور القسطنطينية. فمن الثابت ان الملاكين الكبار اصبحوا في غمرة القلاقل والحروب على بني ساسان سادة يبسطون سلطانهم على شعوبهم لانهم كانوا، وقد كادوا يقطعون كل علاقة بالحكومة البيزنطية وعمالها، يحكمون قراهم كيفما شاؤوا بمقتضى عادات الجبليين وتقاليدهم. فكانوا اذاً اشبه بملوكٍ في املاكهم وفي نواحيهم.

حصّن اللبنانيون بوجه المهاجمين المواطن الضعيفة في بلادهم. فكانوا عند اقتراب العدو يختبئون وراءَ هذه التحصينات وفي اعالي الجبل ووراء صخوره دفاعاً عن استقلالهم. وقد اثبت هذا الواقع جميع المؤرخين ومنهم طنوس الشدياق. فكان لهم اذاً

تنظيم حربي حتى قبل الفتح الاسلامي. قال بونيو في بحثه الخطير «نظام الارض في سورية الذي احدثه الصليبيّون» ان لبنان قاوم المسلمين بقوة تنظيمه الوطني. اما نحن فنرى ان الفضل في المقاومة راجع الى التنظيم الوطني والاقليمي تحت ادارة الارستقراطية الأرضية.

روى الاب عازار انه كان في لبنان ثلاث مدن محصنة: بسكنتا وبشري وحدث الجبة. وهذا يؤيد ما قلناه. وهو ان اللبنانيين عملوا كما عمل اليونانيون والايطاليون والجرمان وسائر الشعوب في بداءة تاريخهم فبنوا في كل ناحيةٍ مدينة محصّنة، هي «بوليس» عند اليونان و«بوري» عند الالمان لتكون لهم حمىً اذا فاجأهم مهاجم، وموئلاً يجعلون فيه عيالهم وغلاتهم وأموالهم المنتقلة. فقد تكون المدن المحصنة في لبنان ثلاثاً فقط. وقد تكون اكثر، وربما لم يكن في لبنان الشمالي الا ثلاثة تنظيمات اقليمية لكل منها مدينة محصنة وزعيمها الملاك الكبير في الناحية.

تميز اهل الجبال في كل زمان بنزعة الى التدين والتقوى، وهكذا كان سكان لبنان. وقد زاد نزعتهم الى الدين والورع انتشار الحالة الرهبانية في الشرق في القرنين الخامس والسادس. وكان الرهبان يؤثرون العيش في اطراف البراري او في الجبال العالية، فاستهوتهم وديان لبنان الموحشة منذ البداءة.

هل كانت هذه الشعوب من اصحاب بدعة الطبيعة الواحدة او المشيئة الواحدة ام انها استمرت على الايمان القويم؟ لقد قامت المجادلات الشديدة في هذا الصدد. وقد أبلى الموارنة في الدفاع عن ثباتهم في الدين الصحيح بلاءً مجيداً. اما نحن فنقول ان المسألة دقيقة وفصلها من الأمور الصعبة. فنرى ان اصحاب شيعة الطبيعة الواحدة أصابوا بعض النجاح في الجبل. ولا شك ان اصحاب شيعة المشيئة الواحدة او اليعاقبة قد لجأوا منذ قرون طويلة الى بعض الامكنة العالية في الجبل وأقاموا فيها. لكننا نرى ان مجموع الشعب اللبناني استمر متمسكاً بالدين القويم الذي كانت عليه كنيسة القسطنطينيّة وقتئذٍ[٣٠].

من الأكيد ان الاكليروس لعب، منذ القرن السابع، دوراً مهماً في الجبل. ففي القرية بجانب الملاك الكبير، اصبح الكاهن رئيس السكان وراعيهم يوحد بينهم. وكان الدين لحمة وطنية. وكان الاكليروس، وهو ارقى وأنشط من الملاكين، يراقب العدو ويدعو الشعب الى حمل السلاح. وكان لتنظيمه شأنه على الصعيد الوطني فأصبح البطريرك، وهو الرئيس الديني، رئيساً وطنياً أيضاً. وكان الاساقفة والكهنة والرهبان الكُثُر مأموريه اليقظين.

وجرت العادة ان يكون رجال الاكليروس من الأسر الكبيرة. وهكذا تولى الاكليروس ادارة القرى والمقاطعات بأسرها.

عُرف الموارنة اولاً باسم «نصارى سورية» ودعوا أيضاً موارنة من اسم القديس مارون. وقد كانوا في كلّ وقت كاثوليكيين خاضعين لسلطة بابا رومة الذي كان يترك لهم حرية واسعة في تدبير شؤونهم الروحية بسبب صعوبة المواصلات في القرون الوسطى.

من الثابت ان مجموع الموارنة أذعن دائماً لسلطة رومة. لكن نفراً منهم اثرت فيه مخالطة البدع. ومن هؤلاء الشاذين عن الدين الكاثوليكي اتخذ بعض المؤلفين سبيلاً لأن ينسبوا الى عموم الموارنة ما لا يصحّ الا في قسم قليل منهم.

ما هو اصل المارونية الصحيح؟

تضاربت الاقوال في ذلك. قال بعض المؤرخين ان هذه الفئة لم تتكون الا بعد الفتح العربيّ وهذا مردود. فلا شك في ان لبنان الشمالي خصوصاً قد حوى قبل وصول المسلمين تلك العناصر التي تألف منها فيما بعد جمهور الموارنة. لكن في القرن السابع، عند الفتح العربي، زاد عديد هذه العناصر بمن قصدوا لبنان من الانحاء المجاورة.

جاء في ما ذكره فولناي ما يلي: في اواخر القرن السادس كان يعيش على ضفاف نهر العاصي ناسك قديس اسمه مارون[٣١]، وكان بالغ التقى يجلّه اهل الجوار اجلالاً عظيماً. فبعد موته ظهرت الأعاجيب حول جثمانهِ وشيد على ضريحهِ في حماه معبد صغير ثم دير عظيم[٣٢]، ثم اشتهر بعد ذلك كثيراً. فبنى تلاميذهُ الدير المعروف بدير القديس يوحنا مارون[٣٣] على ضفاف العاصي. واصبح رهبان هذا الدير زعماء طبيعيين لنصارى تلك البقعة. وعند اقتراب العرب جمعوا المؤمنين ولجأوا واياهم الى اعالي لبنان الشمالية. فاجتمع حولهم الاراميون المقيمون في السواحل من بلاد البترون وسائر اللاجئين وامتزجوا كلهم بسكان الجبل فألفوا جماعة واحدة. وشيدوا في لبنان اديارا عديدة. وكانت نقطة تنظيمهم المركزية ذاك الدير الذي قيل انه تأسّس في كفرحي فقاوموا هجمات العرب بنجاح، خصوصاً لان اكثر رجال العرب كانوا خيالة او هجانة لا تساعدهم في حركاتهم الحربية تلك الانحاء الجبلية. «عندما اراد معاوية وجيوشه ان يتسلقوا الجبل انقض عليهم الموارنة تحت قيادة مقدّم اختاره القديس يوحنا مارون كما روى المؤرخون وهزموهم في السهول».

هذا ما قاله الاب عازار، والمغالاة فيه ظاهرة. اجل ان اللبنانيين قد استفادوا من الحرب الاهلية التي كانت قائمة بين معاوية وعليّ والتي اتاحت لهم ان يحكموا تنظيمهم

ويحصنوا بلادهم. فلُقِّبوا او هم لقبوا أنفسهم بلقب موارنة ذكراً لذاك الناسك العظيم رئيس دير العاصي.

رُوي ايضاً انه عند نهاية القرن السابع قام راهب من رهبان ذلك الدير يُدعى يوحنا مارون، فأصبح بقوة ما كان مزداناً به من أسباب الفصاحة والبلاغة في الوعظ والإرشاد نصيراً كبيراً للبابوية في لبنان. وانه سيم في انطاكية مطراناً على جبيل على يد أحد قصّاد البابا. واكتسب بفصاحته عدداً عظيماً من التلامذة انضموا اليه، وألَّف في آخر الامر الكنيسة التي تُسمى باسمه.

ومنذ ذلك العهد دبّ النزاع بين الموارنة واليعاقبة الذين كانوا من قبل أخصام الرهبان في وادي العاصي. ونشر الاب نوّ Nau قطعة من كتابة سريانية في «منشوارته المارونية» Opusculės maronites نقلها الى الافرنسية، جاء فيها انه في سنة ٦٥٨ او سنة ٦٥٩ جرت في دمشق بحضرة معاوية مجادلة لاهوتية ما بين العلماء الموارنة الارثوذكسيين والعلماء اليعاقبة. وان هؤلاء غُلبوا في الجدال، وقُضي عليهم مع ما كان لهم من حق الرعاية من جانب المسلمين، بأن يدفعوا عشرين الف درهم. فهذه الرواية خيالية بلا شك. لكنه من الثابت ان الصراع كان قائماً وقتئذٍ بين الموارنة واليعاقبة، وما زال الى ايامنا هذه.

ان تنظيم الموارنة الارستقراطي لم يكن الا ليشتدّ ويزيد ارتباطاً بما كان من التزامهم الجهاد ومحاربة غير المؤمنين. فقام عندهم ضرب من التدريب الملي كان من أصوله ان يخضع الشعب لبعض الملاكين الكبار وللكهنة. وكانوا بحاجة الى ان يرئسهم زعماء محنكون في الحكم وتصريف الامور، يتولون الذود عن كيانهم ويحرصون على قوميتهم. ولم يكن ممكناً ان يكون هؤلاء في ذلك العهد الا من فئة الارستقراطية الارضية لانها قد علمتها التجارب ادارة املاكها. وكان لها بسبب سعة ثروتها كلمة نافذة، وتحت امرتها عدد كبير من العبيد والاجراء والمزارعين. وفوق ذلك فان فريقاً عظيماً من اللاجئين الى الجبل من السهول والسواحل قد ارتضوا عند وصول العرب ان يكونوا من مزارعي بعض الملاكين الكبار.

ان نظام الملك وحالة الأشخاص لم يتبدلا في شيء. أما سلطة ارستقراطية مالكي الأرض فقد زادت قليلاً. ثم ان انفصال النواحي اللبنانية عن الساحل الفينيقي كان له ايضاً نتيجة أخرى.

قد رأينا كيف ان الخلفاء اقاموا جاليات من الفرس والعرب في المدن الساحلية دفاعاً عنها إزاء اللبنانيين فقطعت، والحالة هذه، علاقاتهم بمدن فينيقية الساحلية الكبرى. والتصقوا لذلك بعضهم ببعض وظلوا هكذا قروناً عديدة حتى مجيء الصليبيين، لا صلة لهم بالعالم المسيحي وبقسطنطينية.

فكلّ ناحيةٍ كانت لها حياتها الخاصة، وكانت تؤلف مملكة صغيرة منفردة معتزلة. وكان ذلك محيطاً ملائماً كل الملاءمة للاخلاق الاولية ولتكوين الارستقراطية وتنظيمها. فكان موارنة لبنان اذاً بمعزلٍ عن التأثيرات الخارجية. وقد تطورت في لبنان تطوراً مطابقاً لحياتهِ الخاصة المنعزلة، دون ان تصل اليه إلا من خلال فترات قليلة اصداء الاحداث والوقائع التي بلبلت سورية بلبالاً متصلاً قروناً عديدةً.

كانت لكلّ ناحيةٍ حياتها الخاصة يجدّ اهلها بأن يقوموا بمعيشتهم بواسطة الزراعة والصناعة، بينما كانت الوحدة القومية تتوطد اركانها بالصراع الدائم الذي كانت تقوم به جميع النواحي إزاء المسلمين. فتكونت حياة محلية واقليمية وحياة قومية ووطنية اقليمية ووطنية قومية وكلتاهما شديدة قوية. فكثيراً ما كان يقع الخصام والنزاع على الأراضي خصوصاً ما بين فريقين وزعيمهما. اما تجاه العدو العام، فكان الجميع واحداً، ومدافعتهم الدائمة عن أرضهم واجتهادهم في أن يقوموا بأود معيشتهم وجميع حاجاتهم في وهادهم وفي تلالهم قد ولّدت تلك العصبية الشديدة التي يمتاز بها الموارنة حتى رسخت أصولها في أعماق قلوبهم.

وجب عليهم ان يهيئوا البلاد بمقتضى حاجاتهم ليستطيعوا العيش فيها. فقضت عليهم الضرورة في هذه البلاد ذات الوديان والجبال ان يعيشوا عيشة بسيطة وقاسية مصحوبة بالمشاق والأتعاب. وقد علمتهم الحرب الصغيرة الدهاء والحنكة، فاصبحوا شعباً حربيًا ذا اخلاق بسيطة، حاذقاً نشيطاً ذكيًا وليناً، لكنه كثير الحذر.

وفي اواخر القرن السابع خطر على بال الامبراطور قسطنطين الرابع[٣٤] الذي كان مهدداً في عاصمته نفسها ان يهاجم العرب في قلب ممالكهم. إلا انه كان ضعيفاً لا يستطيع ان يقوم بنفسه بهذا الهجوم ويزحف الى سورية، ولكن ألم يكن ممكناً ان يقوم بذلك بواسطة لبنان تلك القلعة الطبيعية العظيمة في قلب سورية نفسها؟

كان يكفي لذلك ان يستمر في الجبل وجود جيش قوي شديد يقاتل العدو في قلب بلاده قتالاً متواصلاً ويكون وراء صخور الجبل بمأمن من هجماتهِ. لقد ادرك ذلك

قسطنطين الرابع، فأرسل الى لبنان فرقة حربيّة مؤلفة من ١٢٠٠٠ مقاتل من قبيلة المردة المسيحية العربية والفارسية الأصل.

قال القديس تاوفانس: دخلوا الى لبنان واستولوا عنوةً على جميع قنن الجبل... فما لبث الوطنيون والأسرى وهم عدد عظيم ان ضووا اليهم..

أين أقام المردة؟ لم يقيموا ولا ريب في الشمال ولا في كسروان الحالي. فالتواريخ لا تذكر عن ذلك شيئاً. لكنا نرى انهم احتلوا قلب البلاد وجنوب الجبل أي الجهات المجاورة لبيروت وصيدا ودمشق، قاعدة الخلافة، حتى يعرقلوا صلات دمشق بالساحل الفينيقي، حيث كان معاوية يعد الاساطيل ليهاجم بها الروم، وحتى يمنعوا العرب من تهيئة الحملات الحربية البحرية، خشية ان يكون ذلك خطراً عظيماً على القسطنطينية.

وذهب فريق من الكتبة الى ان المردة لم يكونوا الا موارنة. وهذا الرأي بعيد عن الصحة، لان كلام تاوفانس صريح وهو يقول ان المردة دخلوا الى لبنان. فإذاً هم غرباء عنه[٣٥]. ومن جهةٍ اخرى فانه من الثابت ان البلاد كانت مأهولة وان اهلها في الشمال قد صدوا هجمات العرب تحت امرة الرهبان الموارنة.

فلا يمكن، والحالة هذه، أن يقال إن الموارنة والمردة شعبٌ واحد. فالرأي الاقرب الى الصواب أنَّ المردة أُرسلوا من جبال ارمينيا الى لبنان بمثابة جالية حربية. فالكتبة العرب، ومنهم البلاذريّ وابن الأثير، يدعونهم جراجمة باسم مدينة ارمنيّةٍ تدعى جرجومة.

خيَّم المردة في الجبال واخذوا يناجزون المسلمين القتال مناجزة لا انقطاع لها، فألحقوا بهم خسائر جسيمة، حتى قضي على معاوية من جراء ذلك بان يعقد مع ملك الروم صلحاً شريفاً ملائماً له. لكن في سنة ٦٨٦ استدعى الامبراطور يوستنيانوس الثاني فرقة المردة من لبنان. وقد زعم البعض ان السبب في ذلك كان انحياز هؤلاء المردة الى بدعة المنوفسية او المنوثلية لان يوستنيانوس الثاني كان راسخ القدم في الدين الكاثوليكي فلم يشأ ان يكون نصيراً لهذه البدعة، فلا نرى ذلك صحيحاً. بل ان الامبراطور لم ينقد لذلك الا لسياسة خرقاء بعيدة عن السداد والحكمة. فقد تعهد العرب بان يؤدوا الى الامبراطور ضريبة عظيمة في كلّ سنة شرط ان يستدعى المردة من لبنان ففعل وهو يظنّ انه بذلك قد تغلب على اعدائه واستظهر عليهم. لقد طاش سهمه لأنه لم يكن من وسيلة افضل لصيانة ملكه من بقاء المردة في لبنان لان هذه الحامية الشديدة المراس كانت اشبه بحربة في جنب

السلطنة الاموية. واسترجاعها من هناك لم يكن كما قال تاوفانس ـ وقوله صواب ـ «الا تشويهاً للدولة البيزنطية... وهدم سورها النحاسي..».

غادر المردة لبنان وعادوا الى ارمينيا وانضموا هنالك الى جيش الملك. وهذه الطاعة العاجلة لدليلٌ ساطع على الصلات الحربية التي كانت تربط الملك بهذه القبيلة. فلم تكن هي شعباً رسخت قدمه في البلاد، بل حامية ارسلت الى هناك وفقاً للعادة المرعية في السلطنة الرومانية منذ القرن الثالث للميلاد، وهي ان تقام بعض القبائل الحربية «من البرابرة» في ناحية من انحاء المملكة للدفاع عنها.

اما الموارنة فظلوا مقيمين في لبنان معتصمين في وديانهم وتلالهم دون ان تمتد اليهم يد الخلفاء وتقلق راحتهم. ففي ذلك العهد، ولا بدع، فرضت عليهم ضريبة الخراج يؤدونها الى الخلفاء ليتمتعوا باراضيهم ويتقوا تعذيب الفاتحين، فظل استقلالهم سالماً.

اما في عهد العباسيين فضم لبنان إلى ايالة دمشق. وخوفاً من استئناف الروم هجماتهم حصّن الخلفاء المدن الساحلية، وهي ذات شأن بالتجارة ومعرضة خصوصاً لضربات المراكب الرومية.

كان معاوية قد اقام في مدن الساحل جالياتٍ من الفرس صوناً لها من مفاجأة العدو[٣٦]. أما أبو جعفر المنصور فلم يلبث، بعد ابتعاد المردة، ان جعل في لبنان قبيلة اسلامية اشتهرت باسم التنوخية. فاحتل التنوخيون الجهات المجاورة لبيروت ولبنان المركزي وهي الجهة التي غادرها المردة.

وهناك خلاف على اصل التنوخيين[٣٧]. قال بعضهم انهم من اصل فارسي اخذوا من حامية الساحل الفينيقي. وقال آخرون انهم عرب. كان اسم تنوخ يطلق على جميع القبائل العربية المهاجرة الى الحيرة وحوران قبل الفتح الاسلامي. وقيل انهم لحقوا بجيش خالد بن الوليد ومنحوا المعرة مكافأة لهم. ومما لا شبهة به انهم كانوا من انصار الأصفياء العباسيين منذ اول دولتهم، وانهم ثبتوا على ولائهم ضد ما كان في سورية من الفتنة والعصيان، فاقامهم جعفر سنة ٧٥٦ في الغرب وندبهم الى ابعاد أعداء الاسلام عن فينيقية ولبنان. فاختار احد زعمائهم ارسلان المكان المسمى اليوم ظهر البيدر مقاماً له واستقر سائر الزعماء في الانحاء الشرقية لبيروت وصيدا حتى عين داره بالقرب من ينابيع الباروك والصفا. ثم إن قسماً من التنوخيين احتل وادي التيم في سفح جبل الشيخ.

لم تحتل هذه القبيلة الاسلامية الا لبنان المركزي ولبنان الجنوبي. اما الانحاء الشمالية فلم تحتلها البتة. وهذا دليل جديد على انها ظلت للموارنة الذين جعلوا تحت رقابة مسلمي المدن الساحلية ورقابة التنوخيين.

لا تدقيق ولا تصريح في تواريخ ذلك العهد، فقد تخلط بين الموارنة والمردة. لكن من الثابت ان الموارنة عانوا بلاءً شديداً وردوا هجمات اعدائهم صوناً لاستقلالهم. وقد عاونتهم كثيراً عودة الروم في ايام تسمسقس وباسيل الثاني الى سورية. فامكنهم ان يبعدوا عن جبالهم سيل الفاتحين وظلوا خاضعين لزعمائهم وهم الملاكون الكبار في البلاد. والتواريخ القديمة تسمي هؤلاء الزعماء باسم امراء. ولكن مما لا ريب فيه انهم دُعوا اولاً باسم سرياني او يوناني لان لفظة امير هي عربية، والموارنة كانوا يتكلمون وقتئذٍ السريانية.

وكان هؤلاء الزعماء وسطاء طبيعيّين بين الموارنة ورجال الحكومة المسلمين. وكانوا يجبون الضرائب ويحكمون في الدعاوى، كلٌّ في ناحيتِهِ. وكأن الخلفاء أنفسهم اعترفوا بما كان لهؤلاء الزعماء من الولاية الشرعية، لانهم الفوا التعامل معهم.

لا يُعرف معرفة جليّة ما كان عليه الموارنة من النظام الديني في ذلك العصر. فالعلامة الدويهي الماروني قد حاول ان يضع سلسلة لرؤساء الطائفة الدينيين الاولين. لكنه لم يستطع ان يكتب شيئاً بالتفصيل عنهم. ولم يصلنا من اخبار ذلك العهد الا النزر اليسير، كبعض قوانين سريانية وبعض اسماء منها اسماء العالمين المؤرخين المارونيين ـ وقد فُقدت تآليفهما ولم يُعثَر لها بعدُ على أثر ـ وهما تيوفيل الرهاوي (توفي سنة ٧٨٥) وقيس الذي عاش في القرن العاشر[٣٨].

هكذا أقام الموارنة في جبالهم، ولهم من الاستقلال شيءٌ كثير. ثم جاءت قبائل اخرى اقامت بينهم في لبنان. وكنّا قد تكلمنا من قبلُ عن التنوخيّين المسلمين. ولكن كان لبنان مزمعاً ان يصبح ملجأً لشِيَع مسلمة مضطهدة من جانب السلطة الاسلامية الشرعية. فعندما غزا القرامطة سورية اتوا بقبائل شيعية وأقاموها في جبال سورية وخصوصاً في لبنان. فاصبحت هذه القبائل عنصراً مختلفاً كل الاختلاف عن مجموع السوريين.

فالشيعة الاولى من هذه الشيع هم النصيرية[٣٩] الذين لا يزالون حتى اليوم يقيمون في شمالي لبنان، في الجبل المعروف باسمهم الذي يدعوه القدماء برغيلس ويدعوه العرب جبل السماق[٤٠].

يصعب كثيراً ان نبيّن أصل هذه الشيعة من الوجهة التاريخية ومن الوجهة الدينية.

ولكن مهما يكن من ذلك فتكوين ديانتهم متصل بالقرامطة ومصدرها تعليم الائمة الشيعيين. وإنما انفصلت هذه القبيلة عن القرامطة لأنها رفضت ان تقر بولاية اسماعيل وابنه محمد وولاية الفاطميين الشرعية. وانما هم من اشياع عليّ بن ابي طالب متعصبون له تعصباً شديداً.

وانتشرت ديانتهم في سورية في وادي التيم الى جبل السماق وفي الجهة الشرقية من لبنان الشمالي. لكننا لا نعلم علماً يقيناً متى كان ذلك. ولربما جرى في القرنين التاسع والحادي عشر. ويظهر ان هذه الديانة اكتمل تكوينها في آخر القرن العاشر. لان الكتاب الاول الذي وصل الينا وفيه دوّن تعليم هذه الديانة وهو المدعو «مجموعة الأعياد» للطبريّ، وهو مؤرخ سنة ١٠٠٢. والطبريّ مؤلفه كان تلميذاً لأحد رفاق عبدالله بن حمزة الخصيبي الذي نشر قبل الجميع في سورية هذا المذهب الجديد الصادر عن بلاد الفرس[٤١].

ما هي الحالة الدينية التي كان عليها هؤلاء الأقوام قبل اخذهم بالشيعة؟ لا يُنكر انهم كانوا وثنيين في اواخر القرن الرابع. فيذكر بلين الاول قبيلة تدعى «النازاراني» تقيم في جبل برغيلس او جبل السماق وفي شمالي سورية المجوفة[٤٢]. وَوَهَمَ بعض الكتبة بأن اسم النصيرية ليس إلاّ اسم النازارني محرّفاً. وقالوا ان تاريخ الائمة مؤسسي الشيعة ليس الا حكاية حاكها الخيال. وقد اختلف المؤرخون في ما إذا كانت هذه القبيلة لم تزل بعدُ وثنية عندما قام الخصيبي وعلم تعليمه. قال المسيو دوسو انها كانت وقتئذٍ وثنية، لأنه لم يكن يوجد في الارجاء التي يقيمون فيها كنيسة مشيدة على النسق المعروف في القرون الخامس والسادس والسابع، مع انه كانت هناك آنئذٍ في سائر سورية كنائس عديدة مشيدة على النسق المشار اليه[٤٣]. اما الأب لامنس الجليل فيرى ان جميع هذه الارجاء كانت قد أخذت بالنصرانية. وقد اشار الاب لامنس الى آثار عديدة من آثار الديانة المسيحية، وان تكن هذه الآثار غير خطيرة ومهمة، قال: «ان صليباً صغيراً روميًّا لهو دليل على ذلك كأنه كنيسة كاتدرائية او وثيقة اعتراف بالايمان». والصحيح ان هؤلاء القوم وهم حرثة ارض فقراء، لم يكونوا يستطيعون ان يشيدوا مباني جميلة أُسوةً بسكان سورية المركزيّة الاغنياء.

والى ذلك فان الاب لامنس وجد في كتب النصيرية الطقسيّة والدينية بعض عبارات وفروض اعتبرها اثراً من آثار معتقداتهم المسيحية القديمة. فقد حرصوا في قداديسهم على تكريس الخبز والخمر، وعلى النضح في العماد. وقد أتوا في روزنامتهم على ذكر الأعياد

المسيحية وذكر بعض القديسين. ثم انهم يلعنون القديس يوحنا مارون كما جرت العادة في ذلك عند المسيحيين السوريين المعادين للموارنة.

ان براهين الاب لامنس الاخيرة ليست حجة قاطعة تثبت مدعاه. فالفروض والعادات المماثلة لفروض النصرانية وعاداتها يحتمل ان النصيرية اخذوا بها بسبب اختلاطهم بالنصارى لا لسبب آخر. فلا ينبغي ان يذهب عن بال احد ان العديد من الشيع المسلمة اقتبست اشياء كثيرة عن الاديان الاخرى. لكن يصعب علينا ان نرى إمكان وجود شعب وثنيّ في جهة من جهات سورية بعد ذلك الاضطهاد الذي شنّه على الوثنية الامبراطوران ثودسيوس ويوستنيانوس وخلفاؤهما. فرأينا اذاً ان النصيرية كانوا مسيحيين قبل ان يكونوا شيعيين او ان يدينوا بالشيعة.

عندما علّم عبدالله بن حمزة الخصيبي تعليم الشيعة في وادي جبل برغيلس وفي سورية المجوّفة انضم اليه عدد كبير وانقادوا لتعليمه بسبب ما كان عليه هذا التعليم من البساطة الذي إبتدعه، حسبما جاء في التقاليد الموثوقة، الامام محمد بن نصير معاصر الحسن العسكري بحسب رأي الاب لامنس، اي ان هذا الامام قد وُجد في النصف الثاني من القرن التاسع.

اما المزيّة التي تفرق مذهب النصيرية عن سائر المذاهب فهو اعتراف أتباعها بأولية علي، الخليفة الرابع. فعلي في اعين انصار هذه العقيدة هو «امير النحل» اعني النجوم والسيارات المؤلهة. من ضياء نوره ابدع محمداً ومن محمد يصدر سلمان مبدع الخمسة ايتام الذين لا مثال لهم وهم الذين صنعوا العالم. فعلي هو جوهرالله، ومحمد هو تمثيل الله المشخص الحدود، وسلمان هو رمزه الحي المندوب الى شرح تعليمه للبشر.

انتشرت النصيرية في سورية انتشاراً سريعاً حتى ان يوحنا دي فتري ذكر انها كانت موجودة في طرابلس ابانَ الحروب الصليبية. وقال الاب لامنس ان اتباعها كانوا يملأون وقتئذٍ بلاد كسروان. فليس هذا الرأي رأينا. لان وديان كسروان كانت مأهولة بالموارنة ولم يدعوا احداً يطردهم منها ويحل محلهم. لكن في وادي النهر الكبير وفي ناحية البترون تنازع الموارنة والنصيرية الارض وتعاركوا معاركة شديدة ودموية ادت الى التباغض. وهي التي حملت النصيرية على ان يلعنوا هم ايضاً القديس يوحنا مارون.

ولما فتح سورية الخلفاء الفاطميون اتباع علي تعاظم امر الشيعة واشتدت شوكتها ونشأ عنها مذهبان جديدان: الفدائيون (الحشاشون) والدروز.

تقول آثار عربية عديدة في اصل المذهب الدرزي ان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمره الذي ملك من سنة ٩٩٦ الى سنة ١٠٢٠ هو المؤسس[٤٤] .

اخذ بهذا التعليم الجديد اولاً نفر قليل وانما ناوأه خصوم عديدون اشداء فقام رسولان هما حمزة والدرزي وجددا عقائد التعليم الجديد وقرباه الى التعليم الاسماعيلي. قال ابن الجوزي ان الحاكم دعا بالدرزي سرًّا الى قصره وقال له «اذهب الى سورية وعلم هناك تعليمي».

فذهب الدرزي الى وادي التيم في سفح جبل الشيخ وربح مشايعين عديدين من شعب عرفت نزعته الى الاسماعيلية من قبل. وفي خلال ذلك رسم حمزة حدود هذا التعليم الجديد جاعلاً اساسه وحدانية الاله وعرف المؤمنون به بالموحدين.

وبعد ان قُتل الدرزي ارسل بهاء الدين الى سورية ليواصل بث الدعوة فيها.

اما احوال الدروز القومية فهي محل لمجادلات طويلة عريضة. يرى البعض اصلهم من خراسان من بلاد فارس. ويرى غيرهم انهم من اصل عربي. فبحسب الرأي الأول انهم جاؤوا من حوران في اواخر القرن الثامن. وهناك حكاية اذاعها الامير فخر الدين المعني وهي ان اصل الدروز من اوروبا ويرجعون الى بيت «ديراز». لكن من الثابت ان الدروز ليسوا من نسل اللاتين الذين اقاموا في سورية، فليسوا ذريّة ذات قومية خاصة. فهم مزيج من الشعوب السامية والفارسية التي اقامت في سورية. ولا يفرقهم عن سائر الشعوب السورية الا ديانتهم.

لا يتزوج الدرزي الا بامرأة واحدة، وانما الطلاق مباح. والعادة تحرم عليهم استرجاع المرأة المطلقة. وزواج الرجال يكون في السادسة عشرة الى الثامنة عشرة من سنهم والنساء من ١٣ الى ١٤ سنة.

وللضيافة المقام الأرفع عندهم يباشرونها عملاً بوصية القرآن بان اول شرط من شروط الضيافة «ألاّ يُسأَل الغريب عن المكان الذي أتى منه ولا عن الايمان الذي ربي فيه بل يسأل عما اذا كان جائعاً وعطشان وكاسياً».

كان تنظيم الدروز السياسي في بداءة امره بشكل ملكية. فكان يدبر الشيعة ويتولاها إمام اقام زماناً في «دير الابيض» المشرف على حاصبيا لكن ما لبث ان تطور الحكم الملكي تطوراً سريعاً بين الدروز وحل محله الحكم الاقطاعي ورسخ رسوخاً. وانتقلت السلطة السياسية من قادة الحرب الى الشيوخ فلم يمضِ زمان حتى قاتل الدروز المسلمين وجميع البدع الشيعية.

كان العراك في بداءة القرن الحادي عشر شديداً بينهم وبين النصيرية الذين كانوا في سورية الوسطى وفي سورية الشمالية فانتصر الدروز عليهم وأبعدوهم عن وادي التيم ولم يبقَ في يدهم من تلك الناحية الا القرى الثلاث جعفر والزوراد وعين فيت.

٥ ـ السلجوقيون

وافى سوريا في القرن العاشر جيشان من الترك بقيادة بني طولون والاخشيد فاحتلاّها ثم جاءها السلجوقيون فاقتطعوا فيها الاقطاعات.

جاء السلجوقيون من تركستان واحتلوا بلاد فارس اولاً فبغداد حاضرة الخلافة العباسية. وزعيمهم طغرل بك، حفيد سلجوق، مؤسس قبيلتهم، أصبح في بغداد حاكم السلطنة الحقيقي وتلقب بلقب السلطان الأعظم سنة ١٠٥٥. وفي سنة ١٠٦٤، بل الاصح في سنة ١٠٦٩، دخل السلجوقيون الى سورية وصدوا، سنة ١٠٧١، تحت قيادة سلطانهم الأعظم الب ارسلان هجمات الامبراطور الرومي رومانس الرابع الذي وقع هو نفسه في ايديهم اسيراً. واستولوا على جميع البلاد السوريّة واخذوا دمشق سنة ١٠٧٥، وأقام فيها تاج الدولة تتش اخو السلطان ملكشاه وابن الب ارسلان، ووهب احد امرائه المسمى اوترن بيت المقدس اقطاعاً له ونشر صولته في كل سورية المجوفة. وخسر الروم ثانية انطاكية وجميع الحصون التي كانوا لا يزالون يحتلونها في سورية الشمالية. غير أن حسن الطالع اتاح للنصرانية ان يوهن الدولة السلجوقية ما قام فيها من المخاصمات والمنازعات الداخلية وما كان من هبة الفاطميين سلاطين مصر العظيمة عليها. فاخذت من ايدي الاتراك عكّا وصور وصيدا وجبيل. ففتّ ذلك في ساعد هذه الدولة حتى تقوضت اركانها وزالت من عالم الوجود، لكنها بطشت في ايام صولتها بطشاً شديداً وامتد سلطانها الى ارمينيا وفينيقية والى قسم عظيم من اسيا الصغرى حتى هددت القسطنطينية نفسها. فقد أُنشئت سلطنة في قونية، وشطرت سورية الى سلطنتين متخاصمتين الواحدة في حلب والأخرى في دمشق.

ولا يغرب ان السلجوقيين اتوا سورية بنظام اجتماعي جديد، هو النظام الاقطاعي العسكري. فكانوا اشبه بجيشٍ لا بأمةٍ. وحرصوا حيث حلوا على النظام الحربي. فكان يُعطى الامير جهة محدودة تكون له اقطاعاً يقيم فيها مع جيشه ويظل جنديًّا مع عساكره دون ان يستعمروا الجهة التي يحتلونها. والامير يتولى كلٌّ من قادتهِ ناحية لمعاشه ومعاش كتيبته. والقادة يقيمون جنودهم في نواحيهم معطين كلاً منهم نصيباً. فيعطي السلطان الامير اقطاعةً مقابل خدمته العسكرية. وكان على كل اقطاعة واجب الخدمة العسكرية.

والاتراك ومن كان تحت ايديهم لم يكونوا هم يحرثون الارض، بل كان يحرثها الفلاحون النصارى او العرب الواقعون في الرقّ والعبودية. فكانت اذاً سورية منقسمةً الى اقطاعات فسيحة الاطراف تحوي كل منها اقطاعات كثيرة ضيقة الحدود. وقامت هناك فئة الاشراف التركية العسكرية وكانت هذه الفئة مثل فئة الاشراف المسيحية في اوروبا الغربية في بداءَة امرها لا تعتبر الاقطاعات ارثية فتنتقل من مالكها الى وراثهِ بحيث اذا مات امير او خيال فلا يرثه من باب الضرورة ابنه في اقطاعتهِ، بل كان السلطان او الامير يعطيها احد خدمتهِ ممن أبلوا في الحرب بلاءً حسناً.

فكان اذاً لكلّ ناحيةٍ كتيبتها، وهي على الدوام مستعدة للحرب لا شغل لها بغيرها. فالتعبئة كانت تتم باسرع ما يمكن من الزمان. وفي ايام قليلة كان يمكن ضم هذه الكتائب الصغيرة وتأليف جيش عظيم منها.

كان الخيالة التركية أشبه بخيالة اوروبا الغربية في امور كثيرة في البسالة وحب الزينة والنزول في مواقع خاصة، وفي النزوع الى الترف والبذخ، وفي القسوة والشدة في القتال. وقد أثر الخيالة التركية على النصارى وعلى سائر العناصر في سورية تأثيراً عظيماً.

كان الموارنة قد حرصوا منذ ذلك العهد على نظامهم القائم بفئات عديدة تقيم كل منها في شعبة من المزارع والقرى. ولما لم تكن هجمات الفاتحين عليهم كثيرة فلم يكن لهم قائد واحد حربي يتولى ادارة كل شعبة وفئاتهِ. لكن عندما احتل السلجوقيون سورية اصبحت الحرب فيها همّ كل يوم بحالة دائمة. فكان الامراء الترك لا ينفكون عن محاربة النصارى الذين امكنهم مذ ذلك العهد ان يحرصوا على اراضيهم وعلى استقلالهم. فقامت اذاً الحرب ولم تنقطع يوماً ما بين الامراء المقيمين في البقاع وبلاد بشارة ومرج عيون وما بين الموارنة، حتى وجب ان يغيّر الموارنة نظامهم تغييراً قليلاً. فلم يكن لفئة الاشراف عندهم من قبل صبغة عسكرية فأخذت هذه تسري اليهم شيئاً فشيئاً حتى اصبح الملاكون الكبار قادة حرب. ونشأت ما بينهم وبين فلاحيهم صلات عسكرية. فالفلاح كان عليه ان يقوم بالخدمة العسكرية اذا دعاه الامير اليها. كان عليه ان يقفو اثره مدججاً بسلاحه ويلحق بسيده لمواجهة العدو. وبدأت الخدمة العسكرية هذه منذ وصول السلجوقيين الى سورية. والنصارى قد وجب عليهم، لدى هجمات هذا العدوّ الجديد غير المنقطعة، ان يقتدوا به ويعملوا نوعاً ما بالنظام العسكري الذي كان له.

وكان يجب لترميم الناحية بعض خدم كدلالة خارجة على القرار بزعامتهِ. وكان يجب

ان يكون متصفاً بخلال حربية وله شأن وصولة، وكان يُختار من أعظم رجال الارستقراطية ولا ينتخبه الا الملاكون الكبار دون سواهم. فحرص هؤلاء على ما كان لهم من الامتيازات والاختصاصات. وكان ينجلي مع الايام الحكم الاقطاعي عن الموارنة ولا يتخطى حدود تنظيمه، فكان لكل ناحية زعيمها الذي ينتخب انتخاباً. وقد أُطلق عليه بعد ذلك اسم امير، وكان تحت قيادته اصحاب الاملاك الواسعة والقرى والمزارع «المقاطعجية» «والشيوخ». وقصارى القول يجب ان يلاحظ هنا بان هذا التنظيم صادر عن تطور نظام الملك في السلطنة الرومانية.

فالارستقراطية المارونية كانت مؤلفة من أُسر الملاكين الكبار. وقد تكونت امثال هذه الاملاك الفسيحة في خلال القرن الثالث. ولم ينقطع هذا النظام كما في أوروبا الغربية. ففي فرنسا والمانيا وانكلترا لم تكن جميع اسر الارستقراطية صاحبة الاقطاعات من اصل الارستقراطية الغاليّة الرومانية. فلم يكونوا ملاكي «المروج» التي كانت السلطنة الرومانية مأهولة بها. فغارة البربر قد غيرت البلاد تغييراً تامًّا وقطعت عقدة ذلك النظام. اما في لبنان فلم يكن الا تطور مستمر. فلم يدهم البلاد عنصر اجنبي له تنظيم سياسي او اجتماعي مختلف عن نظامها. فقد استمرت أسر الملاكين الكبار في أملاكها وقد طبقت واجبها الاجتماعي على مقتضيات العصر.

فالموارنة في صراعهم ضد الاتراك قضت عليهم الضرورة بان يختاروا لهم زعيماً واحداً يستطيع الدفاع عن بلادهم. والارستقراطية الارضية هي التي كانت تختاره. وزعماء النواحي كانوا يؤدون له الخضوع والاحترام والخدمة العسكرية.

فوجود «أمراء» موارنة في ايام الحروب الصليبية الاولى هو أمر صحيح لا ريب فيهِ. وكان ذلك معروفاً في اوروبا، اذاعه الحجاج العائدون من الارض المقدسة والتجار الطليان. وقد وصلهم زعماء الصليبيين ليهيئوا حملتهم على المسلمين.

والنظام الاقطاعي الذي كان عند الاتراك قد أخذ به ايضاً أصحاب الشيع المسلمة القائمة في جبال سورية لان السلاجقة كانوا من اصحاب العقيدة الثانية في الاسلام. لا تؤدة عندهم تجاه البِدَع. وقد خيل اليهم انهم مُعدون لأن يعيدوا الوحدة المذهبية الى العالم الاسلامي. وثبتت لهم هذه الفكرة لأن أخص أعدائهم كانوا من الشيعيين. فبذلوا قصارى الجهد لنصرة التعاليم السنية في كل مكان ولاضطهاد اتباع علي بن ابي طالب فشنوا حرباً عواناً على النصيرية وعلى الدروز خاصةً بحيث لو استطاعوا ان يلاشوا وجودهم لفعلوا.

غير ان هذه الشيع تنظمت تنظيماً مُحكماً قوياً إزاء الأمراء الأتراك وجنودهم، كل فئة في ناحيتها، بل في كل قرية من قراها، بحيث يقاومون في المكان وفي الناحية كل هجمة يفاجئهم بها العدو. والدروز خصوصاً تنظموا تنظيماً سياسيًّا، كل فئة في ناحيتها وتحت قيادة قائدها وتكونت عندهم اقطاعية محلية. وتنظمت شيعتهم تنظيماً سياسياً شديداً محكماً يقضي بوجوب تأدية الخدمة العسكرية لجميع الرجال الأصحَّاء الابدان تحت إمرة قائدٍ واحد او عدة قادة. وسنعود الى الكلام في هذا النظام.

٦ ـ الصليبيون

لم تطأ اقدام السلاجقة ارض سورية حتى وافاها غزاة جدد هم الصليبيون. ليس علينا ان نبحث ههنا عن اسباب الحروب الصليبية والانقلابات الحربية التي أعقبتها[٤٥]. فيكفي ان نقول ان الحروب الصليبية ليست هجوماً قام به العالم المسيحي على جميع الشعوب الاسلامية التي بدت اشد خطراً بعد انتصارها في الزلاقة باسبانيا وبعد استيلاء السلجوقيين على انطاكية وبيت المقدس.

كان من أسباب فوز الصليبيين، في سورية، ما كان عليه المسلمون من النزاع والشقاق. فكان الأمراء في اقطاعاتهم يتصرفون تصرف ملوك لا حدّ لسلطانهم. فكان كلٌّ من هؤلاء الأمراء الصغار مستعداً لأن يطلب السلطنة لنفسه او لأن يعاون طالبها للحصول عليها[٤٦]. قال كمال الدين قولاً كله صواب وحكمة: «سرّ جميع هؤلاء الامراء الصغار المسلمين ان يروا ملك الصليبيين موطد الأركان في سورية. ورجوا ان يضمن لهم وجودهم في جوارهم وما في ايديهم من الحكم والملك مما اكتسبه كل منهم بواسطة ما كان من الشقاق والبلبال في الاسلام»[٤٧]. فالفاطميون سلاطين مصر هاجموا الأتراك في الجنوب وانتزعوا منهم بيت المقدس ساعة وصول الصليبيين الاولين الى سورية. فصادف اذاً النصارى عدواً أوهن قواه النزاع والشقاق. وقد عاون نصارى سورية الصليبيين معاونة صحيحة. فكانت عاملاً من عوامل فوزهم. وقبل ان دخلوا سورية جرت لهم مخابرة مع أُمراء سورية المسيحيين، أي مع الموارنة. ولم يؤثر جيش الصليبيين طريق البحر للحصول على نجدة المراكب الايطالية فقط، بل لأنه كان معتمداً على ما يكون له من هداية موارنة لبنان في تلك المسالك. فجاء إذاً الموارنة إلى لقاء الصليبيين. قال غليوم الصوري مؤرخ الحملة الصليبية الاولى: «هناك قوم يعرفون بالسريان يقطنون ارض فينيقية في لبنان ومدينة جبيل، وهم اشداء بواسل حاذقون في

الحرب. وكثيراً ما عاونوا رجالنا المسيحيين في قتالهم الاعداء معاونة عظيمة»[٤٨].

حارب الصليبيون النصيرية وجاؤوا بالموارنة هداتهم الى البترون فجبيل. وبعد ان مروا في مضيق نهر الكلب قطعوا بيروت فصيدا حتى وصلوا عكّا. ولم يقاومهم الامراء المسلمون في تلك الانحاء. والموارنة عاونوا خصوصاً الكونت ده سان جيل على فتح طرابلس[٤٩]. فأُنشئت في سورية على اثر الحملة الصليبية الاولى إمارات إقطاعية إفرنجية. وقد فتح بغدوين ملك القدس جميع المدن الفينيقية الساحلية الواحدة بعد الاخرى.

في سنة ١١٤٤ بلغت الممالك اللاتينية في سورية أعظم شأوٍ من السعة والامتداد حتى كانت حدودها من العريش حتى خليج الاسكندرونة، زهاء ١٢٠٠ كيلومتر. وصار لهم في تلك الأرجاء أربع إمارات: إمارة الرُها، وكانت ممتدة شرقاً الى ما وراء الفرات، ثم إمارة انطاكية وحدودها من طرسوس في قيليقية حتى جنوبي اللاذقية عند قلعة المرقب، ثم إمارة طرابلس وحدّها جنوباً جسر المعاملتين، وكان صاحبها امير طرابلس الكونت برتران بن صنجيل، ثم إمارة القدس وكانت ممتدة الى تخوم إمارة دمشق الاسلامية وإلى أطراف البادية، ومن عكّا الى ما وراء بيروت عند جسر المعاملتين. وكانت هذه المملكة عدة مقاطعات كبيرة وصغيرة منها مقاطعاتا بيروت وصيدا.

كانت مملكة القدس مثالاً لحكومة ملكية اقطاعية. وأكمل دستور لها القواعد أو المجالس الأورشليمية. «فالأشراف الذين الفوا جيش الصليبيين أتوا الشرق بالحكم الاقطاعي كما في فرنسا في القرن الحادي عشر. وقد زادوه احكاماً في تلك الارض البكر حيث لم يصادف معارضة التقاليد السالفة ولا منافسة المتنافسين»[٥٠]. وكان الملك يحكم ويسود سائر السادة وله «مجلسه» يقضي به. وكان مؤلفاً من جميع قادته الكبار والزعماء الخاضعين له. وظهر بودوين شقيق غودفروا ده بويون، ملك اورشليم الاول، بمظهر سلطانٍ شرقيّ التمس تجلة رعاياه الوطنيين الذين أَلِفَتْ انظارهم ان ترى ملوك الروم والخلفاء مكتنفين بكل اسباب الشرف والسلطان المطلق. فكان يُرى في القدس لابساً برنساً مطرزاً بالذهب مرسلاً لحيةً طويلة يمشي ومن حوله موكب فخم يُحمل امامه ترس كبير مذهب منقوش عليه نسر. وكان يؤدى اليه ضربٌ من التجلة على مثال الامراء الشرقيين. وكان يتناول الطعام جالساً على ركبتيه على طنفسة[٥١]. واقتفى به خلفاؤه، فكان لكل من كونت طرابلس وكونت الرها وأمير أنطاكية «بلاطه» وبطانته.

لكن جميع هؤلاء الامراء لم يكن لهم من السلطة الملكية الا ظاهرها فقط لا حقيقتها.

فالملك كان في أيام صولة الدولة نفسها معتدلاً في سلطانه وحكمه، وكان يوزع على الأمراء إقطاعاتهم. وكانوا هم مقابل ذلك يؤدون له الخدمة في البلاط والخدمة العسكرية.

وكان الامراء الكبار يؤلفون مجلس الملك الاعلى. وكان للامراء الصغار ان يشهدوه. ومن خصائص هذا المجلس ان يصدق على الاقطاعات، وعلى الشرائع، وعلى الاوامر التي يصدرها الملك. والملك، قبل جلوسه على العرش، كان عليه ان يحلف اليمين بأن «يحترم المجالس» اي قرارات المجلس الاعلى التشريعية والقضائية. وكان للمجلس الاعلى حق الحكم في جميع الدعاوى الاقطاعية.

وكانت السلطة الملكية مقيدة ايضاً بسلطة الاكليروس وبامتيازات الطبقات الوسطى من اهل اليسر ومن التجار في المدن. وكان للاكليروس في سورية، كما في فرنسا، امتيازات خاصة. وله هناك مقام لم يكن له في غير مكان. ولا غرو، فإن الحروب الصليبية عمل البابوية. وكان لنوابها او قصادها شأن لا يبارى. فقد حاول البابوات ان يطبقوا في الشرق فكرتهم السياسية وهي إخضاع السلطة الزمنية للسلطة الروحية. فغودوفروا ده بويون قد اذعن لمطالب الكرسي الرسولي، حتى دعا نفسه «رجل البطريرك». أما خلفاؤه فأبوا الخضوع لامراء الكنيسة. وبدأ الخصام منذ عهد بودوين الاول ما بين البطريرك والملك، وثبت مع الايام. فان البطريرك والحق يقال كان يقاسم الملك السلطان. فكان للرأس السيد الروحي، اي البطريرك حق «ترقية» او تكريس الملك. وكان يُستمزج رأيه في كثير من المسائل السياسية.

وكان بالإمكان ان يُقدِّم للاكليروس مع كثرته وقوته هبات عقارية، وقد اكتسب من ذلك شيئاً كثيراً، بحيث اصبح من أعظم الملاكين في المملكة. وكان سلطانه عظيماً يقضي في امور كثيرة هي اليوم من صلاحية السلطة المدنية كمسائل الزواج والوصية الاخيرة. وكانت في يده دفاتر الاحوال الشخصية.

لم يكن النبلاء والاكليروس العاملين الوحيدين في إضعاف السلطنة الملكية، بل كان لاهل الطبقات الوسطى يدٌ في ذلك ايضاً. فكانت المدن مأهولة بالاوروبيين والشرقيين يعيشون جميعاً بالوئام والوفاق. وكان عليهم، باسم سيد الاقطاعة، فيكونتات يجبون الضرائب والتكاليف ويتولون ادارة الشرطة ويرأسون مجلس ذوي الطبقات الوسطى المؤلف من اربعة عشر قاضياً. وأمّا المفوض اليه الحكم في دعاوى اهل الطبقات الوسطى

فكان اولئك الرجال الاحرار الذين ليسوا من فئة النبلاء. وكان للوطنيين ادارة وقضاء خاصان سيأتي الكلام فيهما.

كان في اخص المدن والمرافىء الساحلية جاليات تجارية مستقلة وافدة من مشيخات ايطاليا، مثل بيزا والبندقية وجنوا ومن مدن فرنسا الجنوبية مثل مرسيليا وفاريون وغيرهما. وكان لكل منها محلتها وكنيستها وادارتها الخاصة ورصيفها وخانها ومخازنها. وكان لتجارها ان ينزلوا بضائعهم ويبيعوها دون ان يؤخذ منهم ضريبة مقابل ذلك.

وفوق ذلك فقد كان هناك مجلس خاصّ للتجارة في كل المملكة مؤلف من ستة قضاة، منهم اربعة وطنيون، واثنان من الفرنجة. وكان له ان يحكم في المسائل التجارية والمسائل المدنية التي لا شأن لها. وكانت «مجالس المرافىء» تتولى الحكم في الشؤون البحرية.

لم يكن العبيد في حالة شديدة شاقّة. فكانوا يحرثون اراضي الاقطاعات، ومعظمهم من السوريين النصارى والمسلمين، كما يتولاهم وطنيون يدعون «رؤساء». وكان يحكم لهم او عليهم اولاً مجالس الرؤساء. ثم يحوّل الحكم في ذلك الى مجالس التجارة التي امتصّت، فيما يُظن، السلطة وقضت على مجالس الرؤساء الوطنية.

اما العبيد النصارى فكانوا يؤدّون العشور الى الاكليروس، وجزءاً آخر من الحاصلات الى مواليهم. وكان لهم ان يتمتعوا بما في ايديهم بملء الحرية، وعليهم يوم حراثة في السنة، وغير ذلك من التكاليف، كاعطاء دجاجة واثنتي عشرة بيضة... ولم تكن هذه التكاليف شديدة، وربما كان من حسن نظام الحراثة انه كان يمكن هذه الفئة الذليلة ان تكون ذات سعة في العيش وان تحسن حالتها الاجتماعية رويداً رويداً.

واسطع دليل على حسن معاملة الفرنج للمسلمين الوطنيين المقيمين في املاك الصليبيين ما كتبه ابن جبير الذي قال: «ورحلنا من تبنين، وطريقنا كله على ضياع متصلة وعمائر منتظمة، سكانها كلها مسلمون، وهم مع الافرنج على حالة ترفيه فيترك لهم نصف الغلة ايام الحصاد ويدفعون عن جزية الرأس ديناراً وخمسة قراريط. والمسلمون جميع اموالهم متروكة لهم. وكل ما بايدي الافرنج من المدن بساحل الشام على هذا السبيل رساتيقها للمسلمين. وهي القرى والضياع...»[٥٢].

ما خلا المليشيا الدائمة للرهبانيات العسكرية المجاهدة من الفرسان الهيكليين والمضيفين والتوتونيين الألمان فقد كانت لجيش مملكة اورشليم صبغة إقطاعية[٥٣]. كان

يجب على جميع اصحاب الاقطاعات ان يؤدوا «الخدمة البدنية» مع عدد من الجنود يكون كثيراً او قليلاً، بحسب مقام الاقطاعة وشأنها، يلبون دعوة الملك اذا دعاهم. وكان على الوطنيين ايضاً ان يخدموا في جيش الملك. وكان هؤلاء يؤلفون فرق المشاة الخيالة السريعة. وكانوا، بمعرفتهم البلاد وعاداتها واخلاقها ولغتها، وبخطتهم الخاصة الشبيهة بخطة المسلمين، اعواناً للفرسان المسيحيين فينجدونهم عند الحاجة. وكان الموارنة من افضل الرجالة ومن الرماة الحاذقين الماهرين(٥٤).

وبسبب إختلاط الفرنج الصليبيين بالشرقيين اقلعوا عن كثير من اطوارهم وعاداتهم، وبدلوها، واخذوا عن اهل الشرق أزياءً وأذواقاً وأساليب في المعارف والصناعة، وما لبثوا ان سلكوا سبيل التساهل والاعتدال مع السوريين ومع المسلمين انفسهم. وكانوا يلبسون الثياب الواسعة الطويلة ويتكلمون اللغة العربية ويعاملون المسلمين بحلم ويبدون لهم الود والولاء. وجميع الامراء المسيحيين عقدوا مع الزعماء المسلمين صلات الالفة والوئام. وحاولوا ان يكتسبوا الشعوب المسيحية في سورية بتجنيدهم في جيشهم كما قدمنا وبتوليتهم عليهم حكاماً وطنيين هم «المقدَّمون»، وبايلائهم امتيازات تجارية واسعة مع حق تملك الارض تملكاً كاملاً(٥٥).

عجب المؤرخ فوشه ده شارتر من هذه الخطة عجباً شديداً. قال: «لقد تحوّل الغربيون الى شرقيين. فمن كان فرنساوياً او ايطالياً في الامس ليس اليوم الا جليلياً او فلسطينياً. وابن رمس Reims أو شارتر Chartres هو اليوم ابن صور او انطاكية. لقد نسينا أوطاننا ولم تخطر لنا على بال بعد. ولا احد منا يذكر عنها شيئاً. هذا له بيت وعيال كما لو كان من اهل البلاد. وذاك اتخذّ امرأة لا من بنات قومهِ بل هي سورية او ارمنية، وكثيراً ما تكون مسلمة متنصرة. وقد اخذنا ننطق بكلّ لغات البلاد التي نحن فيها. ومن كان فقيراً في بلاده اصبح هنا بنعمة اللّه من أهل اليسر والشرف. ومن كان في اوروبا لا يملك قرية اصبح هو يحكم في اسيا على مدينة كاملة. لماذا الرجوع الى الغرب والشرق يحقق امانينا»(٥٦).

ولقد قامت في سورية ذرية خاصة هم الافلاء او البولان. لا يُعلم اصل هذه الكلمة. لكن يظهر انه سمي بها الفرنجة المولودون في سورية، بل المولودون من زواج الفرنجة بالسوريين. وللافلاء شهرة في التاريخ قبيحة، فهم موصوفون بسوء اخلاقهم وخلاعة آدابهم.

كيف كانت حالة لبنان في مملكة اورشليم؟ لقد كان لبنان منقسماً الى عدة امارات

افرنجية. منها ما هو تابع لبارونية بيروت، وقسم لامارة صيدا وغيرها من البارونات في الجنوب، والقسم الشمالي كان ملحقاً بامارة طرابلس[٥٧]. على ان الموارنة ما برحوا يتولون امورهم بانفسهم مستقلين فيها. وكان لهم في الممالك اللاتينية مقام ممتاز. وكان لهم الحق في ان يتملكوا املاكاً ويبنوا قصوراً. ولم تكن النواحي المارونية ملحقة بالامارات اللاتينية الا بالاسم فقط. ولم يكن مقدموهم خاضعين خضوعاً صحيحاً للامراء الفرنجة. فكان لكل امير ان يدبر ناحيته ومجموعه كما يرى ويختار تحت سيادة ملك اورشليم الرسمية. ويظهر ان البطريرك الماروني لم يكن رئيس امته الديني فقط بل زعيم القوم ايضاً. قال الاب عازار ان الموارنة في ايديهم رسائل كتبها اليهم غودوفروا ده بويون كأنها موجهة الى رعيته[٥٨]. لكنه في الوقت نفسه يقول ان ملك القدس وبطريرك الموارنة أرسلا مندوبين من قبلهما الى رومة. وهذا دليل على ان هؤلاء المندوبين كانوا يمثلون في أعين ملوك اللاتين والموارنة أمتين: الأمة اللاتينية والأمة المارونية، لا امة واحدة، كما يفهم من كلام الأب عازار نفسهِ. وخلاصة القول انه كان في الجبل الماروني نظام وطني يكاد يكون في الواقع مستقلاً استقلالاً مطلقاً تجاه الاقطاعات اللاتينية وهي جبيل والبترون وعكار وعرقة وغيرها كثير في جبال لبنان وهضابهِ.

وكان يتولى أكثر مدن الاقطاعات أُسر فرنساوية مثل اسر غارنيه Garnier ولوزينيان Lusignan) وغينيز Guines ومونفور Manfort مثلاً، وغيرها كثير، ولكلٍّ قصرها المشيد على ذروة من ذرى لبنان الجميلة. وكان للفرسان التوتونيين (من سكان جرمانيا الشمالية) كثير من المنازل والمحلات الرحبة في المختارة وبعقلين ودير القمر وجزّين وغيرها من جنوبي لبنان[٥٩].

كان بين الصليبيين مهندسون ماهرون، فشادوا في سورية وفي لبنان القصور والكنائس والأديار. واقام الامراء اللاتين على الحدود تحصينات منيعة. فكان يحمي كونتيّة طرابلس ضد صاحب حماه خط دفاع طويل يحوي «كرك الفرسان او قلعة الحصن». وكانت هذه القلعة قائمة على ضفاف العاصي وآثارها العظيمة لم تزل حتى اليوم موضع اعجاب السياح. وكذلك شيدت قلاع في عكّار وعرقة على النهر الكبير، وقلاع «القصر الابيض» وطرطوس والمرقب. وهذه القلاع بأسرها مشيدة في لبنان الشمالي وتشعباتهِ الممتدة الى الشمال[٦٠].

وفي مرج عيون وفي لبنان الجنوبي حتى بحيرة طبريّة كانت ترى قائمة قلاع تورون

وبوفور «والقطر الجديد» وصفد وكستلّة. اما المعقل المسيحي الذي كان يحمي الصليبيين تجاه دمشق فكان قلعة بانياس.

واختار فرسان الصليبيين وأحبارهم لبنان يقضون فصل الصيف في مواقعهِ الجميلة. وهناك شيدوا مباني فخمة وعدداً كبيراً من الأديار. من ذلك كنيسة السيدة وكنيسة القديس الياس في اقطاعة جبيل، وكنيسة السيدة مريم في ميفوق، وكنيسة القديس قبريانس في كفيفان، وغيرها من الكنائس والأديار في وادي قاديشا[٦١].

الخلاصة انه كان للممالك الفرنجية تنظيم حسن صالح، وكاد يكون على نسق واحد لأن معظم الصليبيين كانوا «فرنجة» اي فرنساويين ومن اهل نورمنديا المتخلقين بالاخلاق الفرنساوية. وكانت لغتهم الرسمية اللاتينية وقد ادخل فيها بعض الالفاظ النورمندية والايطالية واليونانية والعربية. وقد اصبحت لغتهم هذه ضرباً من لغة كونيّة أو عالمية[٦٢]. اما الأنظمة عندهم فكانت منقولة كما رأينا عن الحكم الاقطاعي في فرنسا.

فبفضل ما كان لهؤلاء الفرنجة من الحذق في التطور اجتازت المملكة اللاتينية وسورية عهداً سعيداً توفرت فيه بواعث النجاح والفلاح. فكانت حياة الأعيان والاغنياء في سورية اشبه بحياة الاعيان في فرنسا مع فروق قليلة ادخلها فيهم تأثير الشرق البيزنطي والعربي. وقد امتزجت المدنية اللاتينيّة والمدنية الشرقية، وما بهما من الخلال والخواصّ، امتزاجاً لطيفاً أتى بغزير المنافع واجلّها اولاً في الفنون. فاخذت الهندسة في سورية شكلاً خاصاً. فنشأ فن سوري هو مزيج من النمط الروماني والبيزنطي والعربي. من ذلك بعض كنائس بيروت وعكا، ومنها كنائس حتّون وحلتا وشبطين وميفوق وتنورين وحديدات ومعاد وجبيل والكورة وبزيزا وسمار جبيل، وغيرها. وتوجد حتى اليوم نقوش سورية باقية على افضل حالة في معاد وحديدات وكفرسليمان[٦٣] Kafer schliman. فلم يقف اذاً الموارنة مكتوفي الايدي في هذه الحركة الفنية العظيمة. واللاتين قد تدربوا خصوصاً في فن الموسيقى وادخلوا على موسيقاهم آلات جديدة كالعود والقيثارة والطبل وغيرها.

فالصليبيون اذاً قد قربوا الحكم الاقطاعي الخارج من ظلمات البربرية من الشرق البيزنطي والعربي ذي المدنية العليا، وأوجدوا عند اللاتين نهضة علمية وأدبية عظيمة أحدثت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر تغييراً تامًّا في العقول والافكار. فتروضت اذهان الصليبيين باختلاطهم الدائم باناس جددٍ وأشياء جديدة، وأخذ نطاق عقولهم يتسع رويداً رويداً. والتجارب اليومية كانت تعلمهم كل يوم شيئاً جديداً. ففي

الشرق شعرت الامم اللاتينية بكيانها الملي وانتعشت فيها العاطفة القومية ورسخت.

والآداب الشرقية، بما فيها من الخرافات والحكايات الظريفة والأشعار الرقيقة الساحرة قد أثرت على حركة الأمم الأوروبية الفكرية تأثيراً شديداً. وفي سورية جال التاريخ جولته البعيدة واتخذ صبغة علمية عاملاً بقوانين النقد في المنقول والمعقول. فكان غليوم الصوري اول من تقدم اساتذة التاريخ وأعظم الكتبة في اواسط القرون الوسطى.

وقد كان تأثير الشرق على اوروبا اشدّ وأبلغ خصوصاً في حلبتَي العلم والاقتصاد. فالشرقيون هم الذين لقنوا اللاتين الطب والرياضيات والطبيعيات والكيمياء والتاريخ الطبيعي والجغرافية والفلسفة. وقد اشترك الموارنة واليعاقبة والنساطرة مع العلماء المسلمين في تلقين اللاتين الآداب والعلوم الشرقية، بل كانوا اخصّ اساتذتهم في ذلك[٦٤].

وقد اثر ايضاً الشرق العربي في الغرب، في حلبة الاقتصاد وفي الزراعة والصناعة. ففي سورية أحكم الصليبيون فن الحراثة والزراعة والري الاصطناعي. ومن الشرق الى الغرب اخذ السياح، الذين أموا الارض المقدسة في ذلك العهد، بذوراً كثيرة واشجاراً عديدة، كالزعفران والذرة والارز والفستق والمشمش وغيرها.

ومن الصنائع التي يقرّ الافرنج انهم تعلموها من الشرقيين تربية دود الحرير ونسج الاقمشة الحريرية والقطنية وصبغها وصناعة الطنافس الفارسية، ونقش الخزفيات بالميناء، وعمل الآنية الصينية، وصنع الزجاج وكذلك المواعين النحاسية المنقورة نقراً دقيقاً والمطعمة بالاسلاك الفضية والذهبية مع كتاباتها المتشبكة، ومثلها الاسلحة من سيوف مجوهرة وشفرات منقوشة، والنسيج الحريري المطرّز والمقصب بخيوط ذهبية، مأخوذة اصلاً من بغداد، والسجاد الشرقي[٦٥].

ومن ذلك الحين، راجت المعاملات التجارية بين سورية والغرب. فكانت المراكب الفرنجية تأتي في أوقات معلومة، لا سيما في زمن المواسم، من مرسيليا والبندقية وجنوى، ناقلة البضائع الغربية الى الشرق وحاملة منتوجات الشرق الى مرافىء ايطاليا وفرنسا لتنقل منها الى اقاصي بلادهم حتى تعم الاقطار الاوروبية كافةً.

لكنّ الدُول اللاتينية في الشرق لم تكن ثابتة الأركان، لأن الملك لم يكن له من القوة والسلطان ما يؤيد دعائم ملكهِ. وأصحاب الإقطاعات، بدلاً من أن يتعاونوا ويتعاضدوا تجاه العدوّ المشترك، فقد قام النزاع بينهم، فقاتل بعضهم بعضاً. وهكذا كانت تضعف

قواهم بتفكك رابطتهم. ثم ان عدد اللاتين لم يكن كافياً لمقاومة المسلمين اذا لم تمدهم نجدة جديدة من الغرب. وكثيراً ما كانت هذه النجدة قليلة وخفيفة. فكانت الممالك اللاتينية بعيدة عن الغرب ينبوع قوتها والقاعدة التي كانت تستند اليها وتستمد منها قوى جديدة. اما المسلمون فكانوا في بلادهم المركزية وكانوا يجددون كل يوم قواهم ويحصلون على ما يلزمهم من العون والنجدة.

لقد أتاح حسن الطالع للصليبيين ان كان المسلمون عند وصولهم متفرقي الكلمة والرأي. وكان الاتراك قد ادخلوا عندهم الحكم الاقطاعي وقسموا بلادهم شعاباً كثيرة. وكان اصحاب الاقطاعات يبذلون جهدهم كاصحاب الاقطاعات في اوروبا لأن يستقلوا عن السلطة المركزية ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً. فاذا فات السلطان الحزم والقوة مرة ادى ذلك الى الفوضى والبلبلة بين اصحاب الاقطاعات المسلمين، كما كان يقع ذلك بين اصحاب الاقطاعات في سورية اللاتينية. كل من اصحاب الاقطاعات كان يسعى لأن يشيد لنفسه ملكاً مستقلاً تمام الاستقلال عن البقية.

وكات أخلاق النبلاء المسلمين اشبه باخلاق النبلاء الافرنج. فكان شغلهم المألوف القنص والحرب[٦٦] كما يزاولون العلم والدرس في بعض الاوقات. وكانت عاطفة الفروسية عند السادة المسلمين كما عند السادة الفرنجة مع بعض الفروق. ويظهر انه خطر في بال المسلمين ان يؤلفوا فئة من الفرسان النبلاء اشبه بفرسان الافرنج[٦٧].

في ذلك العهد جاءت سورية الوسطى اسرتان نبيلتان هما آل معن وآل شهاب. كان لهما فيما بعد اعظم شأن في لبنان. وجاءت سورية ايضاً في الوقت نفسه شيعة مسلمة هي شيعة الفدائيين (الحشاشين).

فالأسرة المعنيّة هي من اصل اسلامي. إحتلت اولاً البقاع ووادي التيم وأخذت تدخل الى لبنان الجنوبي شيئاً فشيئاً. وقد منحهم نور الدين لقب امراء وأقطعهم البلاد التي كان الدروز يقيمون بها. وقد دانوا بعد ذلك سراً بالديانة الدرزية. فكانت امارة الشوف في لبنان الجنوبي خاصة ببيت معن في القرن الرابع يتعاقب عليها ابناء هذه الاسرة بقوة الارث.

كان الشهابيون ايضاً من اصل اسلامي. ويروى، والرواية لا تتجاوز حد الحكاية، انهم من ذرية النبلاء في مكّة، ومن قبيلة قريش جدهم الخليفة الاول ابو بكر الصديق. ففي بداية القرن الثاني عشر كانوا زعماء فئة من الدروز في حوران جاءت هاربة من هناك واستولت على مدينة حاصبيا القائمة بالقرب من جبل الشيخ واحتلت كلّ تلك الجهة من

وادي التيم. فاقطع نور الدين الامير مراداً الشهابي ناحية حاصبيا، ثم منح الفرع الاصغر من هذه الاسرة إمارة راشيا القائمة ايضاً في وادي التيم.

فالامراء المعنيون والامراء الشهابيون مع الامراء التنوخيين كانوا في قتال دائم مع الفرسان المسيحيين جيرانهم. فكانت بينهم حروب صغيرة متواصلة لا انقطاع لها. بيد ان ذلك لم يمنع المعنيين والشهابيين من ان يقتفوا اثر المدنية التي نشأت عما كان من الاحتكاك بين الشرق والغرب. فاخذوا منذ ذلك العهد يكرمون الرجال الذين كانوا يمثلون العالم الغربيّ والمسيحي ويجلونهم. والى ذلك العهد ايضاً يرجع اصل ما كان في الاسرتين من الخلال الطيبة ومن بعض المساوىء التي نراها في اعظم الرجال الذين نبغوا فيهما. فاذا ما كانت الحرب الدائمة قد اوجدت فيهم الدهاء والقسوة والحذر، فاختلاطهم بالنصارى قد أكسبهم الاعتدال والتساهل في الدين وجعلهم يشتركون في ما كان من حركة التجارة بين المسلمين والمسيحيين اشتراكاً صحيحاً، حتى ادركوا ما كان يمكن لأمير عاقل وحاذق ان يكتسب من وراء ذلك من جليل المنافع. وقد اصبحوا بفضل هذا الامتزاج من الساسة الماهرين ومن قادة الحرب المحنكين.

اما الحشاشون او الفدائيون فكانوا شيعة جديدة متفرعة عن الشيعة الاسماعيلية التي أسسها حسن بن صباح الفارسي. وقد استولوا سنة ١٠٩٠ على قلعة الموت «عشّ النسر». فأتباع هذه الشيعة كانوا يحلفون يمين الامانة والطاعة المطلقة حتى الممات. أما زعيم الشيعة فكان له سلطان على ضمائر اصحابها[٦٨].

وفي سنة ١١٠٧ اقام «الحشاشون» في سورية في جبل السماق، وشيدوا هناك الحصون ونظموا امورهم تنظيماً صالحاً. وكان زعيمهم الاعظم يقيم في قلعة الموت. وزعيم الحشاشين في سورية كان يُدعى «شيخ الجبل»، وكانوا اعداءً للمسلمين السنيين وللنصارى ايضاً. وكانوا يرسلون عمالاً سريين ليقتلوا زعماء أعدائهم. ومن جملة الذين قتلوهم كونراد ده مونفارات وسواه.

وهذه الشيعة قد تلاشت في بلاد الفرس سنة ١٢٥١ الا انها استمرت ثابتة في سورية مع كل ما حل بها من ضروب الاضطهاد.

قلنا ان المسلمين الذين كانوا يحيطون بالممالك اللاتينية كانوا منقسمين إلى امارات صغيرة عديدة يناوىء بعضها بعضاً. فبقي النصارى آمنين في الأراضي التي فتحوها بقاء تفرّق كلمة جيرانهم المذكورين. لكن في سنة ١١٣٠ توحدت كلمة المسلمين في سورية

وما بين النهرين والعراق بواسطة قبيلة تركية جديدة هبطت من الجبال في بلاد الاكراد.

إنقاد الأمراء الأتراك في العراق وما بين النهرين للسلطان عماد الدين زنكي صاحب الموصل. وقد كان قائداً حاذقاً باسلاً جاهد جهاداً مقدساً في سبيل الاسلام، وحارب المسيحيين سنة ١١٢٨، فاستولى عنوة سنة ١١٤٨ على قلعة الرُها القائمة على الفرات. وخلفه ابنه نور الدين ولزم الكفاح ازاء الممالك اللاتينية. ولم تصدّ هجماته الزحفة الصليبية الثانية التي نظمها لويس السابع ملك فرنسا وكونراد الثالث أمبراطور المانيا فحسب، بل انتصر امام دمشق الشام بسبب ما كان بين الملكين والأمراء اللاتين في سورية من الخصام والشقاق. فاستولى نور الدين على دمشق وذهب أحد قادته شيركوه واجتاح مملكة القدس وفتح مصر.

أقام حفيد شيركوه صلاح الدين يوسف بن ايوّب المشهور باسم صلاح الدين بعد موت آخر خليفة من الخلفاء الفاطميين الدولة الايوبيّة وطرد من سورية ابن نور الدين وخلفه الملك الصالح وأحاطت أملاكه من كل جهة مملكة القدس، وحمل عليها حملته. وفي موقعة حطّين، أو طبرية سنة ١١٨٧ مزق الجيش المسيحي، وأسر ملك اورشليم غوي ده بوزينيان ودخل بيت المقدس ظافراً منصوراً. ولم يثبت النصارى الاّ في صور وطرابلس وانطاكية، وفي بعض الحصون المنفردة في لبنان.

والحملة الصليبية الثالثة التي قام بها فردريك بربروس وفيليب اوغسطوس ملك فرنسا وريكاردوس قلب الاسد ملك انكلترا فشلت هي ايضاً ولم يسترجع هؤلاء الصليبيون الا عكّا. أما بيت المقدس فبقي في يد صلاح الدين. وقد عقد معاهدة مع ملك الانكليز وبموجبها أعطي النصارى الساحل من صور الى يافا وترك لهم بعض المواقع التي كانت لهم في كونتية طرابلس وإمارة انطاكية، أي ما كان أمكنهم أن يحفظوه من الأملاك بعد وقعة حطّين. ومن ذلك كله تكوّنت مملكة عكّا.

أمّا لبنان فأفلت هو أيضاً من سيادة الدولة الايوبيّة، وظل مستقلاً، وحرص على صلاته بالفرسان الفرنجة حرصاً شديداً. وجنود لبنان ساعدوا هؤلاء الفرسان في عراكهم الدائم في شاطىء فينيقية ازاء المسلمين.

وفي اثناء الحملة الصليبية السادسة تخلى سلطان مصر الملك الكامل لفردريك الثاني امبراطور المانيا وذلك سنة ١٢٢٩ عن القدس وبيت لحم والناصرة وعن الامكنة التي يمر بها الحجاج من عكّا الى يافا ومن يافا الى القدس.

لكن مملكة القدس الثانية هذه لم تبقَ في عالم الوجود الا مدّة قصيرة. فسلطان مصر الايوبي الملك الصالح كسر النصارى في غزّة سنة ١٢٣٩ كسرة عظيمة، سالت فيها دماء غزيرة. ثم سيّر عليهم سنة ١٢٤٣ جيشاً مأجوراً مؤلفاً من فرسان القبيلة التركية المعروفة بقبيلة الخوارزمية الذين طردهم المغول من ضفاف بحر القلزم.

إستولى الخوارزمية على ما كان للنصارى في داخل البلاد من القلاع وعلى القدس نفسها سنة ١٢٤٤. ثم كسرهم المصريون الذين كانوا فرّقوا شملهم وشتتوهم ولم يبقوا عليهم. واخذ سلطان مصر دمشق واعاد الى عالم الوجود دولة صلاح الدين. ولم تكن ثمرة من الحملة الصليبية الجديدة التي قام بها القديس لويس ملك فرنسا الا كونها حمت، بمعاونة الموارنة، المواقع التي كانت ما تزال في ايدي النصارى على ساحل البحر.

بعد سنة ١٢٥٠ قام المماليك، وهم فرقة الفها سلاطين مصر من العبيد الاتراك والمغول، وقبضوا على زمام السلطة في مصر تحت قيادة الامير بيبرس واولاده، وانتزعوا من الفرنجة كل ما كان باقياً لهم من الاملاك في سورية. فسقطت عكا في ايديهم سنة ١٢٩١ . وفي السنة نفسها سقطت صور وصيدا وبيروت وجبيل وحيفا وطرطوس وعتليت. فرحل الفرسان الفرنجة والرهبانيات المجاهدة الى قبرص. وتقوضت اركان الدولة اللاتينية في سورية، وأصبحت اثراً بعد عين.

لكنّ آثار الحروب الصليبية رسخت في لبنان رسوخاً قوياً. ونشأ الحكم الإقطاعي عند الدروز وعند الموارنة، وثبت على توالي الايام حتى القرن التاسع عشر. وكان، بحسب رأي الأب عازار وغيره من المؤرخين، أشبه بالحكم الاقطاعي في فرنسا. وكانت أنظمته قائمة في بعض الامور على القواعد التي أنشأها غودوفروا ده بويون، خصوصاً من حيث شريعة الجباية والمكوس، كما سنرى ذلك في فصلٍ خاصٍ افردناه للحكم الاقطاعي في لبنان.

كان الجبل منقسماً إلى سلسلة من النواحي والاقطاعات لكل منها مقدم يتولى امرها. وقد يتولى اميرٌ واحدٌ اقطاعات شتى. اما اخص النواحي فكانت عكار جنوبي النهر الكبير والزاوية شرقي طرابلس والكورة السفلى والكورة العليا وجبّة بشري والضنيّة في لبنان المتوسط والبترون وجبيل والفتوح والمنيطرة في اعلى الجبل وكسروان الممتد من جونيه وغزير حتى صنّين. فكلّ هذه النواحي، ما عدا عكار، كانت مأهولة بالنصارى ومعظمهم من الموارنة، وكانت تأتي بعدها، من حيث عدد النصارى، نواحي المتن وشرقي بيروت

وبعدها مناطق الغرب جنوبيها والجرد شرقي الغرب والشحار والعرقوب شمالي نهر الدامور وهو يشمل الجهة التي يتدفق منها هذا النهر، والمناصف جنوبي الدامور ومن حوله دير القمر غرباً والشوف جنوبي هذه المدينة الصغيرة وجزّين جنوبي الشوف والخروب جنوبي مصبّ نهر الدامور على الساحل وإقليم التفاح شرقي صيدا والشومار في الجنوب على ساحل البحر شرقي بلاد الشقيف.

ففي المتن والغرب والجرد والشحار والعرقوب والمناصف كانت البلاد مأهولة بالدروز والمسلمين والموارنة. وكانوا يعيشون جميعاً باعظم ما يمكن من الوئام والوفاق. وقد كان الصليبيون امامهم مثالاً ساطعاً في التساهل والاعتدال فعملوا بهذه الخطة حتى القرن التاسع عشر. اما النواحي الجنوبية فكانت معمورة بالدروز دون سواهم ما خلا القليل.

في ايام المماليك كانت سورية منقسمة الى اقطاعات عديدة. وقد عاث فيها المغول نهباً وسلباً. ومزقتها الحروب الاهلية بين الامراء المماليك انفسهم. ومع ذلك لم تفقد رقيّها وفلاحها، فظلّت فيها الآداب والعلوم والفنون والتجارة والصناعة مزدهرة ناضرة.

والتجارة مع اوروبا، وخصوصاً مع البندقية وبيزا وجنوى ومرسيليا والآرغون وكاتالونيا بعد ان ذوى عزها قليلاً عند نهاية الحروب الصليبية، لمعت لمعاناً جديداً في القرن الخامس عشر، واستأنفت صلاتها مع الغرب، لا سيما مع مدينة دياب التي تبعد عن باريس ١٦٨ كيلومتراً، بواسطة طريق الهند التي كانت تمر بسورية ومصر. فاستفادت سورية من ثروة الهند والشرق الأقصى الشيء الكثير.

اما لبنان فلم يعرف السلام في عهد المماليك. فبعد انصراف الفرنجة كان من الواجب ان تمنع عودتهم وان يخضع حلفاؤهم اهل الجبل، لان الفرسان الفرنج كانوا لا يزالون قريبين من الارض المقدسة. وكان لهم حلفاء اشداء، وهم سكان لبنان الاعلى الذين كانت في ايديهم اهم مضايق الساحل تجاه مملكة دمشق الشام.

فما بين بيروت وطرابلس من الجرد والغرب الأعلى حتى عكار والضنيّة كان يوجد في القرن الرابع عشر شعبٌ متمرد يسميه المؤرخون تارةً بالكسروانيين واخرى بالجرديين وطوراً بالجبليين ومرة بالصنينيين (من صنّين). ومن الصعب معرفة اصل هؤلاء القوم وديانتهم. وكانوا مؤلفين من الدروز والنصيرية والاسماعيلية وغيرها من المذاهب الاسلامية الشيعية. اما الاب لامنس فيرى انهم كانوا من العناصر المسلمة فقط. فلا نرى

نحن هذا الرأي بل نعتقد، مع الكتبة النصارى مثل الدويهي وسواه، انه كان بين هؤلاء الجرديين موارنة. وغير خاف ما كان للموارنة في كسروان من صلات بفرسان قبرص الفرنجة بعد ان كان لهم شأن مجيد في الاشتراك بالحروب الصليبية. فأوثق الشهادات تبين ما كان من شدة تعلقهم بالفرنجة. ونحن نرى ان ملوك قبرص حرصوا على علاقاتهم بالموارنة اعوان الحملة الصليبية الاولى، فلم يكونوا يستطيعون ان ينزلوا جنودهم الا على الساحل اللبناني بواسطة الموارنة، فوجب والحالة هذه ان ينشطوهم لمواصلة المقاومة تجاه المسلمين حتى تبقى للنصارى قاعدة للعمل في لبنان الأعلى.

ردَّ الجرديون هجمة اولى من هجمات المماليك سنة ١٢٩٣. اما بعد ذلك، من سنة ١٣٠٥ الى سنة ١٣٠٧، فقد غلب المسلمون الشيعيون في لبنان الاعلى على امرهم وهزموا هزيمة بعد مقاومة عنيفة. ويظهر ان الموارنة لم يصابوا بأذىً. وفي كل حال فقد ثبتوا مقيمين في نواحيهم.

بعد أن فتح المماليك قسماً من لبنان الأعلى نظموا دفاع الساحل الفينيقي المهدد بمراكب النصارى تنظيماً قوياً. وكان الأمراء التنوخيون لا يزالون في الغرب، فأعطاهم المماليك مدينة بيروت سنة ١٢٩٤ مكافأة على امانتهم لجميع الحكومات المسلمة التي تعاقبت في سوريا. فأُقيم الامراء التركمان من بني آصاف على الساحل ما بين انطلياس والمعاملتين. والامراء الاكراد من بني سيفا في نواحي طرابلس وعكار. وفي جنوبي لبنان امتدت القبيلة الشيعية المنتسبة الى بشارة الحسيني في سهول بلاد بشاره المسماة باسمه.

لم تنجح محاولة الفرسان الفرنجة المقيمين في قبرص رغم ما أبدوه من البأس والبسالة لاسترجاع الارض المقدسة بسبب تنظيم قوات المماليك العسكرية وقوات أنصارهم. ولكن جاء سورية غزاة جدد هم المغول. في سنة ١٢٩٩ كسر خان قازان المماليك شرّ كسرة بالقرب من حمص وسلمت دمشق للقائد الظافر. لكن المماليك استأنفوا الهجوم. وفي سنة ١٣١٢ صدوا غارة المغول الاولى المدعومة بنصارى جرجومة وأرمينية وأبعدوهم عن سورية. اما الغارة الثانية سنة ١٤٠٠ فكانت تحت إمرة الفاتح العظيم تيمورلنك. وكانت اشد هولاً من الاولى. فعاث المغول في دمشق نهباً وسلباً مدة عشرة ايام كاملة. لكن سيل المغول الجارف لم يدم طويلاً في سورية، بل تحول عنها. وفي سنة ١٤٠٢ اغرق هذا السيل جيش الاتراك العثمانيين في انقرة. ثم انتشر في اوروبا

الشرقية دون ان يقيم هؤلاء الفاتحون مملكة في البلدان التي اجتاحوها. ولم يسحق دولة المماليك في سورية الا الاتراك العثمانيون.

الهوامش

(١) يعتمد هذا الفصل على مراجع عديدة اهمها: ماسبيرو، التاريخ القديم لشعوب الشرق؛ هرتزبرغ، تاريخ البيزنطيين والامبراطورية العثمانية؛ ابن خلدون، تاريخ البربر (بالعربية)؛ لافاليه، تاريخ الامبراطورية العثمانية؛ لوبون، حضارة العرب؛ كرمر، تاريخ حضارة الشرق تحت حكم الخلفاء.

(٢) لا تتجاوز مساحتها ١٣٠٠ متر.

(٣) معناها المدينة المثلثة لان ارواد وصيدا وصور قد شيدتها لتكون محطة لتجارتها جميعاً.

(٤) اسمها الاشوري القديم هو نفس معنى لفظها العربي «جبيل» اي الجبل الصغير. وكان الاراميون يسمونها جبل او جبيل والعبرانيون جبال واليونان بيبلوس.

(٥) معناها «الينابيع» وفي الحكايات انها ولدت يوم ولدت بيبلوس.

(٦) «صيدون القوية العظيمة ام صور وارواد». هذا ما وجد منقوشاً على بعض الاثار القديمة.

(٧) صور الجبارة «الابنة الثانية» التي اصبحت اعظم قوة وشهرةً من صيدون.

(٨) دعاها القدماء بطولمايس.

(٩) جوبي القديمة.

(١٠) شيدوا هناك قلعةً اسمها كَلتا اوكرتا او قرطاج وهي خلقيدونيا الحاضرة. بيرار، المجلد الخامس، صفحة ٢٥٨.

(١١) حتى وصلوا الى البرازيل في اميركا. فقد عثر الدكتور بربريا على خطوط هيروغليفية على طول نهر كومبينا. وقد اكتشفت اثار فينيقية في مواطن عديدة من حوض الامازون. وكذلك في اميركا الوسطى.

(١٢) اسمها الفينيقي «مرسَال» اي ميناء الاله.

(١٣) حروف الهجاء اليونانية مستمدة من حروف الهجاء الفينيقية.

(١٤) بطريرك القسطنطينية، وهو اي النسطور، سوري الاصل.

(١٥) اعمال مجمع أفسس.

(١٦) في اوائل القرن السادس اسس اتباع مذهب الطبيعة الواحدة وهم يدعون ايضاً يعاقبة، ثلاث كنائس مستقلة باقية الى اليوم: الكنيسة الارمنية والكنيسة اليعقوبية في سورية وبلاد ما بين النهرين التي يتولى امرها بطريرك انطاكية والكنيسة القبطية في مصر المتصلة بها كنيسة الحبشة المؤمنة بالطبيعة الواحدة.

(١٧) عُرفوا باهل الذمة. وروي عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب انه قال اوصي الخليفة بعدي باهل الذمة خيراً ان يوفي لهم بعهدهم وان يقاتل من ورائهم وان لا يكلفوا فوق طاقتهم.

(١٨) روى ابن البطريق ان مكدونيوس وخلفاءهُ لزموا الإقامة في قسطنطينية ولم يقيموا في انطاكية.

(١٩) ذكر ابن البطريق وسواه ان مكاريوس صار بطريركاً انطاكياً في قسطنطينية واقام فيها وشهد المجمع السادس المسكوني الذي حُرم فيه لاصراره على ضلال المشيئة الواحدة.

(٢٠) عزل المجمع السادس مكاريوس هذا واقام بدلاً منه ترافان بطريركاً انطاكياً فشهد المجلس الرابع عشر من هذا المجمع ووقع على باقي اعماله كما يظهر من المجلس الاخير وهو الثامن عشر.

(٢١) تولّى يزيد الاول الخلافة بين سنتي ٦٨٠ و٦٨٣.

(٢٢) Diercks, *les Arabes pendant le moyen âge et leur influence sur la civilisation européenne; leipzig*, 1877

(٢٣) هو عمّ النبي محمّد

(٢٤) سنة ٧٥٠

(٢٥) ابن العبري، تاريخ الأزمنة، صفحة ٣٤٧، السمعاني، المكتبة الشرقية المجلد الثاني صفحة ٣٤٤ وما يليها. دونال صفحة ٣٨٥

(٢٦) كاترمير: في تاريخ الخلفاء الفاطميين (معرّب) ؛ Roorda. Ahmed Tulunidarum.

(٢٧) كاهون في مقدمته على تاريخ اسيا.

(٢٨) الطبري، المجلد الثالث. De Goeje, Mémoire sur les Carmathes.

(٢٩) راجع ايضاً كتاب الأب دنديني اليسوعي، البعثة الرسولية الى البطريرك الماروني ١٦٥٦، . ده لاروك، رحلته في سورية ١٧٢٢. الفرد دانكر، النصيرية والموارنة، باريس ١٨٦٩ المعربّة

(٣٠) الدويهي، اصل الموارنة. الدبس، تاريخ سورية.

(٣١) القديس مارون عاش في قورش.

(٣٢) هذا الدير الكبير شيد على نهر العاصي بالقرب من افامية «ابيفانيا اي حماة».

(٣٣) عُرف بدير القديس مارون وكان له الرئاسة على اديار سورية الثانية.

(٣٤) قسطنطين الملقب باللحياني لطول لحيته. شاركه في الملك اخواه طيبار وهرقل فقتلهما واستبد بالملك وحاربه العرب الذين حاصروا قسطنطينية فلم يقووا عليها. توفي سنة ٦٨٥.

(٣٥) لا ريب في ان المردة كانوا غرباء عن لبنان وانما دعوا مردة وعرفوا بالجراجمة والموارنة لامتزاج هؤلاء بهم ومحاربتهم تحت لوائهم. وكل هذه الاسماء من قبيل اطلاق الجزء على الكل.

(٣٦) اليعقوبي، مجلد ٤ صفحة ٨٧؛ مجلة «الشرق المسيحي»، ١٩٠٢ صفحة ٤٧٧.

(٣٧) طنوس الشدياق، عائلات لبنان، شيخو، تاريخ بيروت، صفحة ٢٧؛ كذلك تشرشل، جبل لبنان، مجلد اول، صفحة ٢١٩.

(٣٨) عاش في اواخر القرن التاسع واوائل العاشر.

(٣٩) الاب لامنس، مجلة الباحث مجلد ٨٠ صفحة ٤٦١. دوسو، تاريخ النصيرية، ده ساسي، غويار، وهيار وأبنهايم؛ ابن العبري، تاريخ الدول، صفحة ٢٥٠، وهو يحسب النصيرية والقرامطة قبيلة واحدة؛ الفرد دانكر، النصيرية والموارنة؛ راي، نشرة جمعية الجغرافية، حزيران ١٨٦٦.

(٤٠) الاب لامنس، المباحث، صفحة ٤٧٤.

(٤١) التاريخ الطبيعي، الكتاب الخامس الفصل ٨١.

(٤٢) قال ياقوت: هو جبل عظيم يدعوه العرب «جبل السماق» من اعمال حلب الغربية يشتمل على مدن كثيرة وقرى وقلاع اقامت فيها الاسماعيلية الموحدة. وفيه بساتين ومزارع والمياه الجارية به قليلة الا ما كان من عيون ليست بالكثيرة في مواضع مخصوصة ولذلك تنبت فيه جميع اشجار الفواكه وغيرها.. وقيل انه سمي كذلك لكثرة ما ينبت فيه من السماق.

(٤٣) Dussaud, R., *Histoire des Nosairis*

(٤٤) جمال الدين في واستنفيلد صفحة ١٠٥ الى ١٢١. المقريزي النص والترجمة في ده ساسي. الفرج ٣١٢. الجوزي ١٨٣٧ صفحة ٤٨٥. كتب الدروز من ده ساسي. وديانة الدروز ١٨٣٨. غي، الامة الدرزية ١٨٦٤. جودت باشا، مذهب الدورز. تشرشل، جبل لبنان مجلد ٢: ١٨٥٤. أُبنهايم، بحث في دروز لبنان، بوجه ده سان بيير، تاريخ الدروز.

(٤٥) *Archives de L'Orient latin, t. I., Inventaire critique des lettres historiques des Croisades: Recueil des historiens des Croisades,* publié par l'Académie des inscriptions; Roehricht, *Geschichte des ersten Kreuzzuges;* Lavisse, *Histoire de France,* tome II et III

(٤٦) Defremery, *Journal asiatique,* 1813, p. 429

(٤٧) Cité par Rey, *Colonies franques,* 1833. IV, et par H. Derenbourg, *un émir syrien,* 1889, p.5

(٤٨) Guillaume de Tyr, livre XXII, chap. 8.

(٤٩) E. Rey, *Colonies franques,* pp. 375 sq.

(٥٠) E. Lavisse, *Histoire de France,* t. II, 2 partie, *les premiers Capétiens,* p. 249

(٥١) E. Lavisse, op, cit, p. 246

(٥٢) ابن جبيل، تاريخ بيروت، صفحة ٥٨٩

(٥٣) ان هذه الرهبانيات تأسست في الشرق، وحملت المدنية الفرنجية الى سورية والمدنية الشرقية الى اوروبا.

(٥٤) Dodu, op. cit. p 205 sq.

(٥٥) E. Rey, *Colonies franques,* p. 76 sq.

(٥٦) E. Lavisse, t. II, pp 246 et 247

(٥٧) G. Rey, *Etude sur les monuments de l'architecture militaire des Croisés en syrie et dans l'île de Chypre,* Paris, 1871 (collection des documents. inédits, p. 3 sq).

(٥٨) Azar, op. cit. p. 48

(٥٩) *Deutsche Zeitschrit für morgenländische Geschichte (Revue de l'histoire de l'Orient)*, t. VIII, p. 476; *Neumann, Ueber das Volk der Drusen und den Emir Fachreddin (sur le peuple des Druses et l'émir Fakhredin)* p. 26.

(٦٠) G. Rey, *Etude sur les monuments*, etc.

(٦١) Prutz, *Kulturgeschichte*, p. 6 sq.

(٦٢) Rey, *Colonies franques*, 79 sq; Prutz, *Kulturgeschichte*, p. 199 sq; Melchior de Voguë, *les Eglises de Terre-Sainte*.

(٦٣) Prutz, op. cit.; Rey, *Colonies franques* p. 165 sq.

(٦٤) Prutz, op. cit.; Rey, 210 sq.

(٦٥) Derenbourg, *un émir syrien*, I. p. 34 sq.

(٦٦) Roehrich op. cit., II, p. 275, 588, 611, 884

(٦٧) الجريدة الاسيوية ١٨٩٨ مجلد اول صفحة ١١٩. تقرير تلي في جلسة الاكاديميا المعقودة في ٧ تموز ١٩٠٩.

(٦٨) Duwaihi, op. cit., p. 124; Lammens, les Nosaïris au Liban *(Revue de L'Orient chrétien)*.

الفصل الثاني

الحكم العثماني[1]

فتح سوريا وتنظيمها

فتح العثمانيون سورية في بداية القرن السادس عشر. فبعد ان غزا السلطان سليم الاول، حفيد السلطان محمد الثاني، فاتح القسطنطينية، بلاد ما بين النهرين والاكراد تحول الى سورية سنة ١٥١٦، فقاومه المماليك تحت امرة سلطانهم قانصوه الغوري مقاومة شديدة. وكانت الوقعة الفاصلة شمالي حلب في مرج دابق في ٢٤ آب سنة ١٥١٦. وقد كان النصر فيها للعثمانيين بفضل قوة مدفعيتهم. وقتل قانصوه في الموقعة فسلمت للظافر من غير مقاومة حلب وحماة وحمص. وسلمت دمشق في ١٢ تشرين الاول سنة ١٥١٦. وادى الخضوع والطاعة قبائل البدو وامراء لبنان والبقاع ومرج عيون ووادي التيم. اجل ان هؤلاء جميعهم كانوا قد حالفوا جيش المماليك ظاهراً الى ان يروا ما سيكون من مصير هذا الجيش. فلما حلّ به ما حل من الفشل تركوه وشأنه وخضعوا كما تقدم للسلطان الظافر. فافقد ذلك المماليك سورية الوسطى.

لو ثبت الأمراء اللبنانيون على أمانتهم للماليك لأمكن هؤلاء ان يلجأوا الى جبال لبنان والى الجبل الشرقي منه والى جبل الشيخ وتيسر لهم والحالة هذه ان يصدوا هجوم العثمانيين زماناً طويلاً. ولما فاتهم ذلك قضي عليهم بان يفروا الى فلسطين. فلحق بهم الجيش العثماني وكسرهم في غزة ايضاً. ودخل مصر وأخضعها ببرهة قليلة. وتقوضت دولة المماليك وتلاشت في أشهر قليلة. ثم فتح سليم الاول اليمن والحجاز مع مكة والمدينة المقدستين، وتلقب وقتئذٍ بلقب خليفة واصبح رئيساً دينياً لجميع المسلمين، وصارت سورية ايالة عثمانية. وقامت بعض الفتن فقمعت في الحال. ونظم البلاد السلطان سليمان الثاني ابن السلطان سليم سنة ١٥٢١.

اصبحت كل الأراضي ملكاً للدولة وقُسِمت الى فئتين الاولى هي «ملك السلطان» و«ملك التاج» وكان يتولى هذا الملك الاخير بعض عمال ينتدبهم السلطان نفسه، والثانية «الاستثمار» وكانت توزع ما بين اعضاء الارستقراطية العقارية.

وفي سنة ١٥١٦ نفسها انتدب السلطان سليم الاول لجنة لمسح البلاد لاجل وضع الضرائب واحتفظ لنفسه بسهول البقاع الخصبة ووادي العاصي ومدينتي بعلبك وحمص.

فكان السلطان ياخذ الضرائب من أرضه بواسطة جباة يجمعونها. اما في اراضي الزعماء فكان يجبي الضرائب والاعشار اصحاب الاقطاعات انفسهم بشرط ان يؤدوها هم ضريبة الى السلطان، وان يجندوا عندما يأمر السلطان عدداً معيناً من العساكر وينضموا واياهم تحت راية السلطان في الحرب.

وقسمت سورية بين باشاوات عديدين، ولكل منهم عمال تحت إمرته. كما انها قسمت الى اقطاعات عديدة عسكرية. وبوجه الاجمال، فقد كان الحكم الاقطاعي في سورية شبيها بما كان فيها في عهد المملكة اللاتينية. اما الخيالة فلم تكن عند العثمانيين كما عند الفرنجة، مقيدة بقيود شديدة. ولم يكن عليها تأدية تلك التجلة المدعوة hommage-lige. وفي عهد السلطان سليمان الثاني وخلفائه قُسِمت سورية الى ثلاث ولايات: دمشق وطرابلس وحلب[٢].

كانت ولاية دمشق تشمل عشرة سناجق وكان عليها ان تجند ٣١٩٧ رجلاً وتؤدي ١١٠٥٣٧ غرشاً. وكان يدخل في دائرتها القدس وغزة ونابلس وصيدا وبيروت والارض المقدسة ومعظم فينيقية ولبنان.

وكانت ولاية طرابلس مقسمة الى خمسة سناجق، وعليها تجنيد ١٨٢١ رجلاً في وقت الحرب، وتأدية ٩٦١٨٤ غرشاً سنوياً.

وكان في ولاية حلب تسعة سناجق، وعليها تجنيد ٣١٤٥ رجلاً واداء ١٤٢٣٦٥ غرشاً في كل سنة. وفي سنة ١٦٦٠ تألفت ولاية جديدة في صيدا من الانحاء التي نزعت من ولاية دمشق، وذلك من اجل مراقبة الجبل ومنع امرائه من ان يعتدوا على الاصقاع المجاورة، ومن ان يستقلوا.

وكان للباشاوات سلطان لا حدود له في الشؤون الادارية والقضائية، يوليهم السلطان، مسنداً اليهم ادارة الولايات. وكثيراً ما كانوا يدفعون ثمن ذلك فضّة وذهباً. ثم صارت حكومات الولايات تُطرَح احياناً بالمزاد على طلابها. فكان الباشا يجيء الى ولايته قصد ان

يستولي على اموالٍ طائلة، فيصبح من ذوي الثروة، فيظلم الرعية على مثال نواب الدولة الرومانية الاشد طمعاً وجشعاً[٣].

وإلى ذلك فقد كان السلاطين يغيرون حكام الولايات كلما شاؤا. من سنة ١٥١٦ الى سنة ١٦٩٦ حكم دمشق مائة وثلاثة وثلاثون والياً، لم يستمر منهم الواحد في ولايته اكثر من سنتين. فكلما احتاج الباب العالي الى الدراهم كان يأخذها من بعض الاغنياء الاقوياء ويهب المُعطي مقابل ذلك ولاية من ولايات الدولة ليمكنه من استرجاع ماله. فكان الباشا يضطر احياناً الى طرد سلفه المعزول بقوة السلاح. ومن ذلك نشأت الحرب الاهليَّة الدائمة.

منذ البداية سار الباب العالي في سورية على مبدأ «فرِّق تَسُدْ» وكان على الباشاوات ان يراقب بعضهم بعضاً. وكان الباب العالي يلقي الشقاق بينهم، مخافة أن يتفقوا جميعاً بالعصيان عليه. وكثيراً ما كان يرسل الى دمشق حاكماً عاماً ذا سلطة محدودة. اما الباشاوات فكان لهم من الاستقلال النوعي الشيء الكثير. والخلاصة ان حكام سورية كادوا يكونون في الواقع مستقلين، بينما وجه العثمانيون كل همهم الى اوروبا. وقام القتال بينهم وبين النمسا وروسيا وبولونيا في سهول الدانوب. وكانت الحاضرة المركزية لسلطتهم في البلقان. وكانت تتجه انظارهم الى فيينّا وفرصوفيا وموسكو. وكانت سورية بعيدة عن القاعدة المركزية وعن الدائرة الجغرافية التي كانت موضع صراع خلفاء عثمان ومحمد الثاني. ولم يكن ممكناً للباب العالي ان يجدّ في رقابتها. فاستفاد من هذه الحالة الباشاوات ولاتها، وتمادوا في حريّة العمل والادارة. وكانوا آمنين، لا تُقلَق راحتهم على شرط ان يؤدوا الى خزانة الدولة ما عليهم. وكثيراً ما حاول بعضهم ان يستقلوا استقلالاً تاماً عن الحكومة المركزية فقمعت هذه فتنتهم.

كان الباشا يحكم ولايته بواسطة اصحاب الاقطاعات يعطي كلاً مدينةً او ناحية على شرط ان يؤدوا جزية سنوية ويجندوا جنوداً في وقت الحرب. وبعض اصحاب هذه الاقطاعات كانوا ينتقون من امراء البلاد او الشيوخ الوطنيين. بيد ان اكثرهم كانوا من النبلاء العثمانيين، وهؤلاء كانوا يعاونون الباشا في حكومة الولاية.

أما الشعوب الوطنية، وخصوصاً النصارى، فقد ترك لهم العثمانيون بوجه الاجمال عاداتهم وضرباً من الاستقلال الاداري المحلي، لا حبًّا وكرامة، بل امتهاناً وكسلاً. غير انهم كانوا يعاملونهم معاملة الاغنام يؤذن لها برعي الاعشاب ويتحكمون فيها من غير ما

خجل ولا حياء[٤]. وكانوا يحتملون من جانب الباشاوات ووكلائهم ضروباً من العذاب، وخصوصاً التكاليف الفاحشة المفروضة من غير حق ولا عدل، ياخذون من مالهم وغلاتهم ظلماً وعدواناً وتحت ضرب العصي. وكل شيء يباح في القضاء والادارة وسواهما. والبخشيش[٥] الذي يوجبه السادة العثمانيون كان وبالاً على سكان البلاد. والمسلمون الذين لم يكونوا اتراكاً كانوا يعانون ايضاً مفاسد هذه الحالة. بيد ان عذابهم كان اقل من النصارى. فكان القرآن يحميهم تجاه استبداد الباشاوات. اما الرعية المسيحية فلم يكن لها من حامٍ. فلم يخلُ من معاناة الظلم الا العثمانيون، ولم يكن عددهم في سورية كثيراً، لان الدولة العثمانية كانت مؤلفة من طبقتين. فالطبقة العليا، وهم العثمانيون، كان لها بعض الامتيازات والاختصاصات تقيها شر الباشاوات ومظالم الباب العالي.

فلبنان وحده امكنه ان يفلت بوجه الاجمال من حيف العثمانيين بفضل سياسة الامير فخر الدين المعنيّ الحاذقة الرشيدة. فعند وصول القادة العثمانيين انضم آل معن وشهاب وعساف الى جيش المماليك[٦]. لكن انتصار السلطان سليم الباهر حمل الامير فخر الدين المعني على ترك المماليك وشأنهم. ولحق هو بالجيش العثماني بالقرب من دمشق وأدى الخضوع والطاعة[٧]. ويروى ان الأمير فخر الدين اطنب بمدح السلطان الظافر إطناباً فصيحاً جعل السلطان يقدمه على سائر امراء لبنان. ولم يتأخر بقية الامراء عن تأدية الخضوع للسلطان سليم كما رأينا. وأسرع السلطان فقتح سورية الجنوبية ليصل من هناك الى مصر، ويضرب دولة المماليك الضربة القاضية في حاضرتها نفسها. والى ذلك، فقد رأى ما هو هناك من صعوبة في تسلق جبال لبنان العالية وطرد الدروز والموارنة وسائر القبائل اللبنانية من «حصونهم الصخرية» الطبيعية. لذلك استقبل الامراء بلطفٍ وكرامة وأثبتهم في اقطاعاتهم ولم يوجب عليهم الا ضريبة خفيفة[٨]. فأصبح الامراء، والحالة هذه، من اتباع السلطان العثماني، والباشاوات حكام الشام وطرابلس وصيدا ودمشق. وكثيراً ما كانوا يؤدون ايضاً ضريبة الى الباشاوات انفسهم تملصاً من غارات الجنود العثمانية على أملاكهم[٩].

وثبت الحكم الاقطاعي في الجبل كما كان من قبلُ. فكان لكل اسرة اميرية اقطاعها وامراؤها. وكانت الاقطاعة الكبيرة منقسمة الى اقطاعات صغيرة، لكل من هذه شيخها والعائلة سيدتها. وكان لقب الامير أو الشيخ ينتقل في الاسرة على سبيل الارث ولا تفوق للبكر في ذلك.

وكان النظام الاقطاعي محكماً موثق العرى، خصوصاً عند الدروز المقيمين في لبنان الجنوبي وفي وادي التيم. وكان عندهم أسر عديدة اميرية، واعظمها أسرة آل تنوخ. بيد ان نفوذها كان قد اخذ يتقلص رويداً رويداً في القرن السادس عشر، بازدياد نفوذ آل معن. فاكتسب المعنيون شاناً رفيعاً بين الدروز، بسبب ما كان من حذقهم واعتدالهم في السياسة. وعلت في الشوف مكانتهم ولم ينازعها منازع.

وفي سائر الانحاء التي يقيم فيها الدروز اصبح لهم انصار وأعوان عديدون صادقون، وبدا الامير فخر الدين الاول كأنه الزعيم الاول العظيم للملة الدرزية. وكان له سؤدد صحيح واتخذ لقب الامير الكبير وجعل لاسرته المقام الاول بين الامراء اللبنانيين.

اما في وادي التيم بالقرب من حاصبيا وراشيا فكانت الاسرة الأرفع مقاماً والأعظم قوة أُسرة آل شهاب. وكانوا حلفاء المعنيين، أمناء لهم منذ القرن الثاني عشر.

وكان لبنان الشمالي منقسماً هو ايضاً الى اقطاعات عديدة. فكان في جهات الذوق ونهر الكلب وجونيه في كسروان أمراء آل عساف التركمان. وقد اقطعهم فوق ذلك السلطان سليم ناحية جبيل. وكانت غزير حاضرة امارتهم الصغيرة. وامتدت حكومتهم في ايام امارة الامير منصور العسافي الباهرة ١٥٢٥ ـ ١٥٨٠ من بيروت الى عرقة ودخل في دائرتها البترون وبشراي والكورة والزاوية والضنية.

وقد عاونت الأمير منصور في فتحه وادارته أسرة آل حبيش المسيحية معاونةً صحيحة. وكانت هذه الأسرة عند غارة الشيعة قد هاجرت من يانوح الى غزير. وقد وهبها الامير منصور، مكافأة لأمانتها، اقطاعة غزير والفتوح وفتقا. وهكذا كان الامراء المسلمون يقطعون النصارى إقطاعات في لبنان الشمالي. وذلك دليل على ما كان في ذلك العهد من الاعتدال والتساهل.

ثم إن أمراء بني عساف قد أتوا الى لبنان الشمالي بجالياتٍ جديدة من مسلمي البقاع السنيين ومن الدروز، وخصوصاً من الشيعيين، وهم اشد القلوب قساوةً. فاحتلوا الانحاء العالية من عكار الى الفتوح، وألقوا الرعب في قلوب النصارى، وأبعدوهم الى الساحل[١٠].

وجاء شيعة آخرون واقاموا في بعلبك تحت إمرة الأمراء الحرافشة. وكان هناك بعض قبائل البدو تخضع لأمراء بني فريخ. وكانت اقطاعات هؤلاء الأمراء ممتدة في البقاع ما بين بعلبك وحمص ودمشق حتى نابلس جنوباً. فالعثمانيون حاولوا ان يفرقوا تفريقاً عقارياً، في

الاقل، بواسطة أملاك بني فريخ ما بين أمراء آل شهاب في وادي التيم والأمراء المعنيين في الشوف[١١].

تنازع إمارة طرابلس وما حولها زماناً بنو سيفا الأكراد وبنو شعيب. وقد مكّن الباب العالي هذا النزاع بين الفريقين بدهائه. بيد ان بني سيفا فازوا في أواخر القرن السادس عشر، وتوصّل احد امرائهم الى الحصول على ولاية طرابلس مع لقب باشا.

أما النصارى وخصوصاً الموارنة فقد كانوا داخلين سياسياً في منطقة طرابلس التي كانت تشمل اكثر جهات لبنان الشمالي.

وقد روى الاب عازار ما كان من مقاومة الموارنة في فتوح السلطان سليم، وقال انهم رموا جيشه بالحجارة من أعلى جبالهم وانقذوا استقلالهم[١٢].

اما الحقيقة التاريخية فهي هذه: خضع النصارى للعثمانيين، كما خضع لهم الدروز، ومنحوا امتيازات مثلهم. وقد يكون السلطان سليم بعد فشل أصاب بعض جنوده الذين وجههم اليهم، منحهم شيئاً من الحكم الذاتي. فلم يكونوا تحت حكم أمير طرابلس مباشرةً. والباب العالي هو الذي كان يرسل جابياً يجمع الضرائب من النواحي المسيحية. وهذا الجابي من المسلمين. وكان تحت امرتهِ الجباة الثنويون او المقدمون وهؤلاء كانوا يختارون من النبلاء المسيحيين[١٣]. اما مهمة المقدمين الخاصة ـ وفي طليعة هؤلاء مقدمو بشري وجبيل ـ فكانت تقوم بجمع الضرائب من غير حيفٍ ولا اذىً.

في سنة ١٥٩٦ كان على الموارنة ان يؤدوا ضريبة سنوية قدرها ٢٠٠٠ ريال لافتداء اراضيهم، ثم ضريبةً عقارية ـ الخراج ـ عن كل ستة عشر متراً ريال واحد. وعن الجزية اي ضريبة الاعناق سبعة عشر ريالاً. وبالإضافة الى ذلك كان الفلاحون يؤدون ضريبة الى مواليهم. وفضلاً عن ذلك فقد كان على الامة كلها ان تؤدي قسراً الهدايا الى الباشاوات والجباة وتقوم بما يفرضونه من التكاليف الاخرى كما كانوا يشاؤون[١٤].

وكان الجباة والمقدمون الذين بامرتهم يريدون ان يأكلوا «كما يقال في الشرق». فكانوا يوجبون على المكلفين مبالغ من المال اعظم من المبالغ التي تطلبها خزانة السلطان. وكثيراً ما تبلغ ثلاثة اضعاف ما تطلب الخزانة.

وكان المقدمون يوزعون الضرائب على القرى، والشيوخ يجبونها. وكانت جبايتها مدعاةً لمظالم دائمة لا تنقطع تؤدي الى خراب الفلاحين ونفاد المال من ايديهم. فلا عجب، والحالة هذه، اذا ما كان الموارنة وسائر نصارى لبنان فقراء في ذلك العهد.

ومما وطّد حكم العثمانيين في البلاد هو ما قام فيها من الحروب الاهلية التي مزّقت منذ قرون طويلة الدروز والموارنة والقبائل الأخرى في البقاع وفي لبنان. فكانت تلك الاحزاب القيسية واليمنية[١٥] ما تزال قائمة، وقد عادت الى الوجود عند الدروز في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. واشتدت وطأتها عندهم بين اعضاء التنوخيين الذين انقسموا الى فئتين قويتين تناوىء الواحدة منهما الأخرى. وكان يرئس الفئة الاولى بيت جمال الدين، ومعهم المعنيون وبنو تلحوق وشهاب وشارتهم القرنفلة الحمراء، ورايتهم حمراء ايضاً. اما اليمنيون فكان بيت علم الدين علمهم، والخشخاش شارتهم، ورايتهم كانت بيضاء.

والموارنة هم أيضاً كانوا منقسمين بين هذين الحزبين اللذين لم يكونا يكفّان عن العراك والقتال[١٦].

ورغم هذه الاختلافات الداخلية أمكن لبنان تحت إمرة امرائهِ أن يستبقي لنفسه بعض الاستقلال. واصبح لبنان للسوريين الهاربين من استبداد الباشاوات ملجأ، بل قلعة الحرية في سورية المظلومة. وكان له لغته الخاصة في القرن السابع عشر نفسه. وإذ كانت اللغة العربية قد انتشرت في انحائه رويداً رويداً، حالة محل اللغة السريانية، فمن الثابت ان السريانية ظلت لغة معروفة في الجهات التي يقطنها الموارنة ويتكلم الشعب بها في بعض الأمكنة. وفي كل حال، فقد استمرت حتى ايامنا هذه لغة الموارنة الطقسية[١٧].

أمكن اللبنانيين حتى اواخر القرن السادس عشر ان يتمتعوا بما كان لهم من الحكم الذاتي آمنين. غير انه في سنة ١٥٨٥ حدث خطب جلل غَيَّر الحالة السياسية في الجبل. وهو انه اعتدى بعض اللصوص في جون عكار في لبنان الشمالي على اموال خزانة الدولة التي يحملها الى قسطنطينية الذين جبوها من مصر وسورية. فذكر الباب العالي الامراء اللبنانيين انهم من الرعية الخاضعة له. وامر ابراهيم باشا حاكم مصر ان يعاقبهم ويقبض على الجناة. فدخل ابراهيم بجنوده الى البقاع، وتهيأ للدخول الى الجبل فارتعب الأمراء الدروز، وجاؤوا الى عين صوفر ليؤدوا الخضوع ويهدئوا روع القائد وغضبه، فقتلهم جميعهم، وغزا الشوف. ولم يكن اميره قرقماز معن بن فخر الدين الاول قد جاء الى عين صوفر مع سائر الامراء[١٨].

كان الامير قرقماز يريد ان يقاوم الباشا في اعالي الشوف ووراء صخوره وينتصر عليه. ولعلّه أوى هناك من نهبوا خزانة الدولة. فلم يستطع لذلك ان يقابل الباشا. لكن شيوخه

وجنوده الدروز لم يقفوا امام صدمات الجيش العثماني فغلبوا على امرهم. وهرب الامير مع أسرتهِ الى اعلى الجبل، واختبأ في قلعة شقيف طيرون، وهي اشبه بعش النسر، معلقة على رأس صخرة صمّاء. وقيل انه مات فيها حسرةً وكمداً. وقيل ايضاً انه مات مسموماً. وقال آخرون ان ابراهيم باشا اخذ القلعة عنوةً، وانه والحالة هذه هرب الامير قرقماز الى مغارة لا يصل اليها احد، فاشعل ابراهيم النار على بابها، فمات الامير وقد خنقه الدخان[١٩].

تضعضع شأن الدروز. ولولا عودة ابراهيم باشا الى مصر لقمع فتنةٍ قام بها بعض جنوده هناك لمحق استقلالهم محقاً. فاستفاد الامير محمد العسافي الطرابلسي بن الامير منصور من مصاب الامير قرقماز والتنوخيين[٢٠]، ونشر حكمه في البقاع وفي الجبل. ولكنه قُتل بمكيدة ما بين البترون والمسيلحة دبرها له خصمه الأمير يوسف رأس اسرة بني سيفا (١٥٩٣). وبموته انقرض بنو عساف وقام مقامهم في غزير بنو سيفا. وتزوج الأمير يوسف ارملة الامير القتيل وأقطعه الباب العالي اقطاعات الامير منصور. وهلك في المكيدة المذكورة الكثير من شيوخ آل حبيش. ومن نجا منهم لجأ الى الأمير محمد التنوخي واحتمى عنده[٢١].

واقامت العساكر العثمانية زماناً في لبنان الجنوبي وفي الشوف خصوصاً لقتل بقية المعنيين، وهما فخر الدين ويونس. فاكد لهم الدروز مقتل الأميرين فانسحب الجيش من هناك الى ميادين أخرى.

روى الأب عازار أن الأتراك دخلوا سنة ١٥٩٦ الجبل الماروني يهديهم الطرق الملكيون واليعاقبة وأوقعوا في أهله مذبحةً عظيمة، فقتل ٥٠٠٠٠٠ مسيحي كاثوليكي او احرقوا احياءً بعد ان عانوا عذابات لا توصف ولا تطاق. وأُخضع الموارنة على اثر ذلك لأمير من المسلمين[٢٢]. وفي ذلك من الغلوّ ما لا يحتاج الى بيان. فالثابت ان امراء الاكراد من بني سيفا قد ولاهم الباب العالي على كسروان فاخضعوا الموارنة بمعاونة بعض الجيوش العثمانية. وكانت مقاومة الموارنة واهنة ضعيفة لسوء تنظيمهم وتفرق كلمتهم. فقتل كثيرون من أعوان الحبيشيين لأن الأمير يوسف من بني سيفا شدد وطأته خصوصاً حيث صادف مقاومة. فمات كثيرون من الموارنة في هذه الحركة. اما آل حبيش فبالرغم مما أصابهم من الخطوب أمكنهم ان يستمروا مقيمين في اعلى الجبل. أما مشايخ آل الخازن وكرم فقد خضعوا خضوعاً ظاهرياً واسمياً واخذوا يستعدون لأخذ الثأر[٢٣].

فمن سنة ١٥٨٥ الى سنة ١٥٩٦ كأن السبات قد استولى على الجبل، حتى كانت حالته اشبه بحالة الفوضى والتلاشي. فلم يكن شأن لأحد ليقيله من عثرتهِ وينهضه من سباتهِ، فملكه الجمود والحزن.

لكن ربّ ضارّة نافعة. لقد ادرك الشيوخ الموارنة انه لا بد من الاتحاد مع الدروز لانقاذ استقلال الجبل. فالى هذا العمل وجه الخازنيون والحبيشيون وآل كرم عزائمهم ومساعيهم بعد كارثة قرقماز. ولما كان من الواجب ان يكون لهم رأس واحد رأوا مراعاة لعواطف الدروز ان يتولى شؤونهم جميعاً اميرٌ من آل معن الذين عدهم الدروز بعد نهاية قرقماز المجيدة الباسلة رؤساء امتهم وقوميتهم.

الهوامش

(١) W. lüdeman, Histoire de l'Empire Ottoman, Dresde, 1827; A. de Lamartine, *Histoire de la Turquie*, Paris, 1855; Th. Lavallée *Histoire de l'Empire Ottoman*, Paris, 1855; de la Joncquière, *Histoire de l'Empire Ottoman*, Paris, 1887; Hammer, *Histoire de l'Empire Ottoman* (trad. de l'allemand), t. IV etV, Paris, 1845

(٢) ان عهد إنشاء الولايات السورية مجهول لكنه ولا ريب سابق لسنة ١٦١٧ لانه مذكور في أثرٍ من الآثار التاريخية لتلك السنة.

(٣) Engelhard, *La Turquie et le Tanzimât*, Paris 1882-82, t.II, p.285.

(٤) كانوا يدعونهم «رعايا» اي قطيعاً من الأغنام.

(٥) يسمى بهذا الاسم الهبات والهدايا المقدمة الى مأمورين من اجل الرشوة.

(٦) Churchill, *Mount Lebanon*, II, p. 335

(٧) الموضع نفسه، صفحة ٣٣٦.

(٨) كتافاكو، يوسف، تاريخ امراء آل معن، ص ٨. الضريبة التي وضعت على كسروان كانت ١٧٠٠ سلطاني اي زهاء ٥٠٠٠٠ فرنك كل سنة (دويهي، ص ١٥٢)

(٩) Azar, op. cit., p.75

(١٠) Duwaihi, op. cit., p.153

(١١) Wüstenfeld, *Fachr-ed-Din der Drusenfurst (Fakhr-ad-Din le Prince des Druses)*, p.

(١٢) Churchill, op. cit., II, p. 339

(١٣) Azar, op. cit., p. 57.

(١٤) Voir *Relation des légats du Saint-Siége en 1579, Copie du R.P. Abougit.*

(١٥) Wüstenfeld, p. 79; Duwaihi, op. cit. 174 sq; Churchill, op, cit II, p. 339.

(١٦) من الغريب ان زعيم القيسيين الموارنة سنة ١٥٧٨ كان الامير منصور العربي وزعيم اليمنية الموارنة كان اميراً مسلماً من طرابلس. فالمسألة الدينية لم يكن لها الا المقام الثاني.

(١٧) Parisot, *Revue d'Asie,* 1898, p.244; Roger, *Terre-Sainte,* 1664, p.497.

(١٨) Wüstenfeld, op.cit., p.82 sq.

(١٩) المخطوط العربي الذي رجع اليه الاب مارتان يزخر بالمعلومات عن هذه الفترة.

(٢٠) Duwaihi, 181; Catafago op.cit., p.8 sq; Mariti, *Histoire de Fakhreddin.*

(٢١) جيء بالامراء آل تنوخ أسرى الى قسطنطينية. بيد أنهم تبرأوا مما اتهموا به وعادوا الى لبنان. لكن نفوذهم ضعف وزال. وهذه الاسرة ذات الشأن والصولة في الجبل لم يطل الزمان حتى انقرضت انقراضاً واندثر ذكرها بين امراء الدروز.

(٢٢) Duwaihi, op, cit., p. 181; الشدياق ص ٣٤٣.

(٢٣) Azar, op. cit., p. 58

الفصل الثالث

آل معن ــ فخر الدين الثاني ــ لبنان في أوج مجده

كانت الاذية التي اصابت اللبنانيين قصيرة الأجل، وإليك ما كان من ذلك. ان آل معن لم يتلاشوا من عالم الوجود. فارملة الامير قرقماز المنكود الحظ، السيدة نسب، وقد كانت من اعظم ومن احذق النساء واحزمهن[1]، قد نجّت من الكارثة التي حلت بالبلاد ولديها، فخر الدين المولود سنة ١٥٨٤، ويونس فخبأتهما في كسروان. فالاميران الصغيران قد جهلا اصلهما وحقهما في الإمارة زماناً طويلاً. لكن السيدة نسب عرفت كيف تربيهما تربية عالية عند اسرة آل الخازن المارونية المنتشرة املاكها في كسروان والتي آوت الاميرين الطريدين[2]، فأتاح القدر لأن يُهذِّب عقل الفتى فخر الدين الحصيف الثاقب مؤدبه شيبان الذكي الفؤاد السريع الخاطر، الواسع المعارف، الحاذق في طرق السياسة واساليب الادارة. فبارشاده وتحت يده اعد فخر الدين لأن يقبض ذات يوم على زمام الحكم في لبنان. ومن مؤدبه هذا استمد فخر الدين خصاله وتعلم الاعتدال والتؤدة في الدين لأن آل شيبان وآل خازن كانوا نصارى، ولم يكونوا على شيء من التعصب. فلم يحاولوا إكراه الاميرين الحدثين على الأخذ بالديانة المسيحية، بل احترموا عقيدتهما الدرزية[3]. والسيدة نسب كانت معتدلة إزاء المسيحيين اعتدالاً عظيماً.

لم يترك الترك جيشهم في الجبل لأنه قضي عليهم ان يذهبوا الى ساحة الحرب في بلاد فارس وفي سهول الدانوب وفي فيافي روسيا وبولونيا. فتحولت لذلك أبصار تركيا عن سورية سريعاً. ولم يبقَ على فخر الدين ويونس خوف من السقوط في أيدي الجيش العثماني. فسلمتهما السيدة نسب الى شقيقها الامير سيف الدين التنوخي حاكم الشوف سنة ١٥٩٠. وسيف الدين وفى بعهوده نحو شقيقته ولم يحسب نفسه إلا وكيلاً للإمارة، ما دام حفيده قاصراً لم يبلغ الرشد. وبدراية فائقة عرف كيف يجعل سلطة الإمارة والسلام محترمين في البلاد. فتدرب فخر الدين ويونس تحت يده على شؤون السياسة. الأول وجه عنايته خاصةً الى مهام الإدارة، والثاني تفرد بالبسالة في الحرب.

وفي سنة ١٥٩٨، عندما بلغ فخر الدين الخامسة عشرة من عمره نودي به رشيد نفسه، وسلمه خاله شؤون الحكم. واعترف الشوف بإمارته. وكان أول همه انه قرب اليه والدته ومؤدبه شيبان، وان يكن نصرانيًّا. وظلا اخص اعوانهِ وأهل مشورتهِ يشاطرانهِ جميع الاعمال حتى قضى كل منهما نحبه.

كان فخر الدين اعظم واقوى امير تولى الحكم في جبل لبنان ولم يضارع مطامعه الا حزمه ودرايته. فكان الشوف ضيّقاً امام رجل عظيم مثله، لأنه وقد وُلد فاتحاً، كانت تحدثه نفسه في ان يبسط يده على ممالك أرحب واوسع. وقد بلغ الى تحقيق مطامعه بخوارق من الدراية والحزم، عارفاً ان يستفيد من جميع الاحوال أيًّا كانت ومن جميع الظروف التي تسنح.

لم يكن يستطيع ان يباشر فتوحه بالانتفاض على الباب العالي، ولو فعل لسحقه بأسرع من لمح البصر. فأنتجت له فكرته الثاقبة ان يعاونه على محاربة عماله الخونة الذين عصوه في تلك الآونة. وكان في الوقت نفسه يكتسب انصاراً عظاماً في الحكومة، باذلاً الدراهم لبعض الباشاوات ذوي النفوذ والمكانة عن سخاءٍ وسعة. وقد عاونه في حركاتهِ وطرقهِ هذه والدته اولاً التي كانت تيسر سياسته بأساليب نادرة المثال ثم شيبان، ومعه، سنة ١٦٠٠ ، ابو نادر رأس الأسرة الخازنية واعظم شيوخ كسروان قوة وصولةً، ثم ابو ضاهر من آل حبيش، وكان من ذوي الكلمة والبأس بين الشيوخ الموارنة[٤].

وكان هذان الاخيران من ذوي المدارك العالية محنكين في الادارة والسياسة، ووجودهما في حكومة فخر الدين أكسبه حبّ النصارى وعطفهم، ولا سيما أنهم كانوا عرفوا من قبل ما كان عليه من الاعتدال وكثرة التساهل. فبدا لعيون الجميع منذ البدء، وإن كان درزياً[٥]، انه ذاك الرجل الذي اعدته الطبيعة نفسها لأن يكون زعيم جميع اللبنانيين، أيا كانوا، من غير تمييز في الدين. وكان هو يريد ان يكون بالفعل أميرَ الدروز والنصارى جميعاً، وان يكون مقبولاً عزيزاً على الفريقين معاً. وهذه هي اخصّ الاسباب التي جعلته يشرك في حكومته ما خلا شيبان صديقه القديم شيخين من اعظم شيوخ الجبل الماروني.

كان لبنان مع سائر الانحاء المأهولة بالدروز منقسماً إلى إمارات صغيرة عديدة. ولم تكن إمارة آل معن تشمل غير الشوف وحاضرته دير القمر. أما دروز الشوف فكانوا خاضعين للأمير ابن فريخ. وفي البقاع حول بعلبك كانت الإمارة لبني حرفوش. وفي جنوبي بيروت في صور، كان الحكم للأمير شرف الدين. وفي شمالي بيروت حتى

طرابلس كانت الإمارة في يد الامير محمد بن منصور. وبيروت كان حاكمها الامير يوسف بن سيفا[٦].

فيوسف باشا سيفا الذي كان أمير طرابلس وحاكم كسروان جميعاً أبطرته انتصاراته على التنوخيين، فاخذ يجدّ في خلع طاعة السلطان مخالفاً أوامر الباشاوات والباب العالي، متصرفاً في الحكومة كيفما شاء، لا يؤدي الضريبة التي عليه، محاولاً نشر صولتِهِ نقضاً لسلطان مليكهِ. وفي سهول البقاع الخصبة سعى بنو فريخ وبنو حرفوش ان يشيدوا لانفسهم إمارات مستقلة لا يحترمون فيها ولاية الباب العالي ووزرائه وحكامهِ.

اما الباب العالي فقد شغلته حروبه مع الفرس وفي أوروبا عما كان لديه من الازمات الداخلية. فلم يستطع في هذه الحال ان يُعنى في اخضاع هؤلاء الأمراء الثائرين ومعاقبتهم.

قال فخر الدين للباب العالي بواسطة اصدقائه وعماله في قسطنطينية انه بمحاربته هؤلاء الأمراء اصحاب الفتنة كان يحارب في سبيل الدولة نفسها ولاجل مصلحتها. فتركه الباب العالي وشأنه في بادىء الأمر[٧].

وترأس فخر الدين، أسوة باجداده، ومعه شرف الدين، حزب القيسية، وقاتل اليمنية، ومن أخص أنصارهم محمد بن منصور وبنو سيفا وعلي بن حرفوش وابن فريخ. وفي كسروان هب آل خازن وحبيش وكرم يناصرونه ونادوا به حاكماً في بلاد الموارنة[٨]. فلما كان ذلك، توجه فخر الدين الى ساحل البحر. فاستيقظت مواهبه السياسية في هذا العراك الاول فرأى انه اذا اراد ان يوسع حدود سلطانه وجب عليه ان يحتل بادىء ذي بدء الساحل الفينيقي وثغر بيروت الخطير. فيكون له على البحر قاعدة للعمل ويمد يده الى الدول الاوروبية التي رأى ان محالفتها ضرورية لاجل تشييد عظمة ممالكه اللبنانية.

شرع في حروب صغيرة محلية، يفتح البلاد قطعة قطعة. وفي سنة ١٦٠٣ تسنى له الدخول الى بيروت. فولى عليها الامير يوسف باشا سيفا وتزوج ابنته[٩].

ثم أخذ يفتح سائر الساحل الفينيقي، مستولياً على صور وعكا وحيفا وقيسارية وعتليت، ثم اغتنم فرصة اقتتال الباشاوات والاتراك، فأخذ صيدا وجعلها مقره المأثور. وبعدها استولى على الناصرة وصفد وطبرية، واضاف الى لقب «امير الدروز» لقب «امير صيدا»[١٠]. وهكذا ملك اهم ثغور سورية، بيروت وصيدا، وهما المدينتان اللتان كان ابوه قرقماز احتلهما من قبله زماناً قصيراً.

وزادت مطامعه بزيادة فوزه. فسمت به نفسه الى ان يكون ملكاً مستقلاً لممكلةٍ

عظيمة. والذي يبين نبوغه اجلى بيان هو انه لم يشأ ان يخوض في مخاطر الفتوح مع الهوى وعلى غير هدىً بل اراد ان يجعل لنفسه قبل كل شيء حلفاء اصفياء، مقتفياً في ذلك آثار الرجال العظام مؤسسي الدول مثل فيليب اوغسطوس وكافور وبسمرك حتى يجعل اعداءه في موقفٍ حرج قبل ان ينقض عليهم. ففي سنة ١٦٠٦ عرضت فرصة ملائمة. فعلى يوسف باشا بن سيفا كان فخر الدين قد حالف رجلاً شديداً من الأكراد نسيباً له هو علي جنبلاط الذي كان استولى على حكومة حلب[١١]. فعلي جنبلاط استنجد في انتفاضته على الباب العالي باسرة ماديتشي المالكة في فلورنسا.

وباستثناء البندقية والبابوية لم يعرف هذا العهد في ايطاليا دولة عظيمة يذكر لها نفوذ وتأثير في مصير العالم الا دوقة توسكانة التي تتولاها اسرة ماديتشي. وقد عاونها على بسط سلطانها ما كان من نجاح صناعتها وتجارتها ولا سيما ما كان لديها من وفرة الذهب الذي جمعه رجال هذه الاسرة وهم المعروفون بدرايتهم وجرأتهم النادرتين في الشؤون المالية والذين اوصلتهم هاتان الخلتان الى اعلى العروش المحترمة في اوروبا. وكان لاسرة ماديتشي صلات تجارية قديمة العهد مع سورية. وقد ذاعت فيها شهرة غناها ونفوذها وحنكتها في السياسة. وكان رأس هذه الاسرة وقتئذٍ فردينان الاول، دوق توسكانة الاعظم. وكان من ذوي المدارك العالية والمطامع الواسعة، وهو يحلم بفتح سورية وبيت المقدس. فخال تحالف علي جنبلاط فرصةً موافقة لزعزعة السيادة العثمانية في سورية وللشروع في ما كان ينوي من الفتوح. لكنه ـ وهو الرجل الحكيم الرشيد ـ رأى ان يدرس المسألة اولاً ويقف على ما كان لجنبلاط من القوة الصحيحة، كما على حالة البلاد السياسية. لذلك وجه الى حلب وفداً مؤلفاً من الفارس أيبوليت لاونشيني ومخائيل انجلو كوري (الذي كان اقام زماناً طويلاً في الشرق) وجورج كروجار بصفة كاتم سر الوفد.

وكانت مهمة الوفد ان يفاوض جنبلاط ويطلب لاهل فلورنسا امتيازات تجارية في بلاد حلب[١٢].

ولكن علي جنبلاط كان قد غُلب على أمره وطرده من املاكه المغصوبة الوزير مراد باشا. وكانت هزيمة حليفه تهديداً لفخر الدين، لكن مستشاره الامير شيبان عرف كيف يبعد عن رأسه الضربة بما قدمه من الهدايا السنية الى الوزير المظفر. ورأى فخر الدين الفرصة ملائمة لان يعقد محالفة مع دولةٍ أوروبية. ففاوض الوفد الفلورنسي سراً وبيّن انه يقوم مقام جنبلاط في مقاصده العدائية للباب العالي ويعقد واياهم محالفة.

وافى لونشيني الامير الى صيدا سنة ١٦٠٨ ليعود الى فلورنسا صفر اليدين. وعندما شاهد صولة الامير الكبير الصحيحة وقوته العسكرية وثروته ونبوغه عقد معه محالفةً سريةً ضمنت له نجدة دوقية توسكانة على الباب العالي، وضمنت في الوقت نفسه للتجار الفلورنسيين امتيازات تجارية خطيرة في ممالكه وفي ثغوره، ولا سيما ولاية القناصل التوسكانيين وإقامة «خانات» او محلات خاصة بهم[١٣].

فتحت هذه المعاهدة عصراً جديداً في حياة الأمير فخر الدين، فواصل سياسة التؤدة والتأنّي تجاه الباب العالي. وحاذر ان يجهر بعصيانه على السلطان. فلم يشأ ان يستمر غضبه عليه قبل ان يثبت موقفه باتخاذه انصاراً أقوياء يكونون له عدةً في حاجتِهِ وشدتِهِ. فأكثر من ارسال الهدايا الى رجال قسطنطينية الاكثر نفوذاً ومقاماً. وكلما فتح فتحاً جديداً أرسل ضريبة سنوية جديدة تؤدى الى السلطان احمد الثاني الذي كان محتاجاً الى المال شديد الاحتياج، بسبب ما كان من نفاد الخزانة، من جراء حروبه الكثيرة في بلاد فارس ومع دول اوروبا[١٤].

وعندما ضمن لنفسه محايدة الباب العالي الذي لم يكن يرى الخطر، استأنف فتوحاتِهِ واستولى على قسمٍ كبير من بلاد بشاره ومن البقاع، حيث طرد الأمراء اليمنيين. كما استولى على شمال بلاد الجليل حتى جبل الكرمل، وعلى مرج عيون والحولة حتى بانياس في سفح جبل الشيخ غرباً. ودخل حوران، واحتل عجلون ضامًّا الى املاكه القديمة املاكاً جديدة من أخصب البقاع السورية واغناها[١٥]. واتخذ لنفسه لقب «امير الدروز العظيم»، ولقب «أمير صيدا والجليل ولبنان»، بياناً لبسطة سلطانه ودولتِهِ.

ولم يكن الاستيلاء على هذه الأصقاع كافياً، بل وجب استبقاؤها. فعمل فخر الدين في هذا السبيل بما عُرف به من الدهاء والذكاء والحزم والحكمة والجلد. فصرف همّه خاصةً الى تأليف جيش قويّ مستعدٌ على الدوام لخوض غمرات الحرب، والى إعداد خزانة ملأنة بالمال تتدفّق فيها موارد ثابتة واكيدة. فكان يضع يده على أعظم قسم من غنائم الحرب ويغرم الأسرى واشياع اليمنية، ويعاملهم معاملة شديدة لا رحمة بها، ويجبي الضرائب بأقصى ما يمكن من التدقيق والضبط. بهذه الواردات الطائلة نظم قوة عسكرية عظيمة. وكان على رعيته كلها ان تؤدي الخدمة العسكرية بمقتضى النظام الاقطاعي. وجيشه المحدث عنه وإن كان شديداً ومعتاداً على الحرب لم يَرَهُ كافياً جديراً بنقل حركاتِهِ كيفما شاء وأراد[١٦].

إن جميع الأمراء الذين يودون ان يشيّدوا ولايتهم على أنقاض الحكم الاقطاعي لا بدّ لهم من إعداد جيش لا يقوم فقط بالواجبات المفروضة على اصحاب الإقطاعات بل بعلاقات يرتبط بها العساكر نحو مليكهم، وهي غير الاولى المشار اليها هنا، بحيث يكون الجيش خاضعاً لنظام اقوى وأشدّ. اي لا بد للأمراء والحالة هذه، أن يكون لديهم جيش ثابت ومأجور. هكذا عمل ملوك فرنسا فيليب أوغسطس وفيليب ليبيل ولويس الحادي عشر وخلفاؤهم. والجيش الاقطاعي لا يكفي لتحقيق السياسة الكبيرة، وللحرص على الولاية المركزية الواسعة.

أدرك فخر الدين ذلك، فاتخذ له جيشاً ثانياً مأجوراً مخلصاً في خدمتهِ، مع الجيش الذي يهيئه الامراء انصاره واتباعه.

وروى بعض المؤرخين ان هذا الجيش كان مؤلفاً من العرب المسلمين ومن النصارى من جميع المذاهب، وان عدده كان يبلغ اربعين الفاً. لا بدّ ان في هذا العدد غلواً. ولكن من الثابت ان عسكر الأمير الذي كان أكثره من المشاة لم يكن اقل من عشرة آلاف عدًّا. ومنذ سنة ١٦٠٠ سلّم قيادة جيشه الى شقيقه الأمير يونس الذي أولاه أيضاً لقب أمير، والذي أبدى في الحروب بسالةً عجيبة ومقدرة حربية فائقة لا ينكرها مكابر.

وبدت ايضاً مواهب فخر الدين السياسية والحربية في تنظيم خطوط الدفاع عن حدود ملكه. فلم يكن يدع شيئاً يسري كما شاءت الاقدار. فشيد سلسلة من الحصون والمعاقل على اخصّ الطرق، يقيم فيها حاميةً قوية إتقاء عودة العدوّ الى الهجوم والاعتداء. وحصّن أيضاً المدن المجاورة للحدود، وأقام هناك الحاميات، من ذلك بانياس وشقيف أرنون وشقيف تيرون ونحوها(١٧).

لم يكن فخر الدين من أهل المطامع فقط، لا همّ له الاّ الفتح، بل شاء أيضاً ان ينشر في المملكة القوّة الاقتصادية والقوة العقلية. لقد كان رجلاً من اعاظم رجال ذلك العصر في بعد النظر وعظم المدارك. فلم يخف عليه ان قوة البلاد تقوم خصوصاً برقيّها الاقتصادي. وعلم ان الشرق بعد ان كان في القرون الوسطى استاذ الغرب في المدنية والحضارة قد فاقه الغرب اشواطاً فيهما. فأوثق اذاً فخر الدين سنة ١٦٠٩ محالفته الهجومية الدفاعية مع فزما الثاني دوق توسكانة خلف فردينان الاول. وطلب منذ سنة ١٦١٠ سلاحاً من حليفه ليحارب به العثمانيين(١٨).

أرسل قزما الثاني الى سورية الفارس اوبالديني مع بعض المراكب لكنه لم يشأ ان يشهر حرباً كبيرة على السلطان الذي كانت سطوته لم تزل مرعبة هائلة[١٩].

اما فخر الدين فلم يبدِ من الحكمة وأصالة الرأي ما أبداه قزما الثاني، فقد اسكرته انتصاراته وابطرته. فظنّ انه يستطيع ان يبرز الى المضمار ضدّ الباب العالي. فاخذ يتصرف تصرف الملك المستقل، كأنه مطلق السلطان. وقد عظمت شهرته كثيراً، وتجاوزت حدود سورية، وأخذ الشرق يعدّه ملكاً من اعاظم ملوك الارض. وأوروبا نفسها احترمت اسمه وطلبت محالفته.

هذه البسطة في الملك رابت الباب العالي. فأبى ان يحتمل في سورية نقطة الانتقال هذه الخطيرة في العالم الاسلامي بإقامة إمارة مستقلة. وقد رابه خصوصاً ما كان من محالفة الامير فخر الدين لاسرة ماديتشي. ففي سنة ١٦٠٩ سمي حافظ باشا حاكماً على دمشق وكان من رجال الدولة الموصوفين بعلو المدارك وشدّة الحزم. فعن كثبٍ من المتن كان يشاهد المعاقل اللبنانية الشامخة الأنف، ساحرة العدو ايًّا كان. وكان قسم كبير من الاملاك الخاضعة لحكومته في يد أمير الدروز العظيم الذي لم تكن طاعته للسلطان الا قصيرة الأجل. فأدرك حافظ باشا اي خطر جسيم يهدّد وحدة السلطنة العثمانيةِ اذا تسنّى لفخر الدين أن يؤيد أركان ملكه وينشر صولته. فأطلع على ذلك الباب العالي. وكان في الوقت نفسه، بمراقبته ممالك فخر الدين مراقبة شديدة، قد رأى ما كانت عليه من الضعف والوهن. لان فخر الدين أراد أن تكون له الوسائل المالية العظيمة اللازمة لتحقيق مقاصدهِ فزاد الضرائب على الرعية، وأخذ يعذّبها طلباً لهذه الغاية. فلم يكن يفكر في ان يبذل قسماً من هذه الاموال المستمدة على هذا الوجه في سبيل ترقية البلاد الاقتصادية وإغناء سكانها. لكن الظلم أثار غضب الناس، فاستنكروا الأمر، وتولاهم الاستياء. فرأى حافظ باشا ان يغتنم هذه الحالة النفسية في الرعية ويهاجم فخر الدين. فاستأذن الباب العالي في ذلك.

ولم يكن الصدر الأعظم الجديد نصوح باشا من أنصار الامير فخر الدين كسلفهِ مراد باشا، ففوض حافظ باشا تفويضاً مطلقاً في ما طلب، وجعل تحت إمرته جيش الاناضول. فاستعمل حافظ تجاه الامير السلاح نفسه الذي لجأ إليه الأمير من قبل، ونال به فوزه الاول، اي انه وجد له انصاراً اقوياء في سورية يحاربون واياه الامير. فانضم الى الجيش العثماني اليمنية وجميع الأمراء الذين هددهم امير لبنان القيسي، والذين كانوا يخشون صولته، وكل الذين كان فخر الدين قد غصبهم أملاكهم.

ففي جنوب البقاع وفي مرجعيون والحولة قد عاون، منذ سنة ١٦٠٠، الشهابيون أنصار الأمير فخر الدين القدماء معاونة صحيحة في أكثر انتصاراتِهِ. لكن، سنة ١٦١١ تركه الأمير أحمد الشهابي في راشيا وفي وادي التيم. اما أخوه علي الذي كان من أعظم قادة الحرب فقد استمر على الأمانة للأمير المعنيّ العظيم. فقاوم فخر الدين بحصونه ومعاقله وجيشه جميع اعدائه زماناً طويلاً، الى أن حاصر الباب العالي السواحل البحريّة، وقطع صلات الأمير باوروبا خصوصاً بايطاليا. ومنها كانت تأتيهِ الأسلحة وسائر العدد الحربية. ففي سنة ١٦١٣ ظهر الأسطول العثماني في مياه بيروت وصيدا تحت إمرة محمد قبوران باشا.

أما فخر الدين، ولو أحاط به الأعداء من كل جانب، فلم يجرّب القتال. وحاول على مألوف عادته ان يغري بالمال محمد باشا الذي استضافه من قبلُ. فلم يرد الباشا أولاً التماسه. وعندما هدأ باله من حيث البحر وطّد العزم على ان يوجه جميع قواته الى البحر ليحارب اعداءه المتواطئين عليه. وجمع اتباعه ورجاله على ضفاف نهر الدامور.

في تلك الآونة العصيبة استاء اللبنانيون من اميرهم، فلم ينجده الامراء الملتئمون على ضفاف نهر الدامور، ولم يصادف عندهم الاّ جموداً ونفوراً. فعرف ان لا فائدة من وراء القتال. ورأى ان زوال شهرته في ساحة الوغى خير من الانكسار والاذعان لعقد صلح شائن. ورجا ان يثأر لنفسه في المستقبل[٢٠].

جعل فخر الدين مرفأي بيروت وصيدا سداً لهما في وجه المراكب العثمانية. وكان ذلك وبالاً لم تزل آثاره واقعة حتى اليوم. ودفع ما يجب هناك عن سنتين. وخبأ كنوزه في دهاليز معاقل الجبل، وجعل أمه وأفراد عائلته بمأمن من أعدائه. ونادى بابنه عليّ أميراً كبيراً للدروز وسلّم مقاليد الحكومة ونيابة الملك إلى شقيقه يونس. والتمس من والدته أن تعاونه بآرائها الصائبة. وبعد هذا، سافر من صيدا مع قنصل فرنسا في ١٥ ايلول سنة ١٦١٣ على سفينة استأجرها قاصداً ايطاليا[٢١].

لزم يونس أولاً المقاومة لكن جميع اليمنيين انضموا إلى الجيش العثماني لمحاربة دولته ودكّها. وانفصمت عرى الوحدة عند الدروز وفشل القيسيون انفسهم، فرأت السيدة نسب ان تتقي الكارثة التي تتهدد ملك ابنها. فذهبت مع وفدٍ من خاصتها إلى والي دمشق.

وهنا روايات متباينة جاء في بعضها ان حافظ باشا ألقى بالسيدة نسب في السجن، ولم يترك للمعنيين سوى الشوف. وقال آخرون إن الوالي تساهل، وإنه بعد دفع مبلغ خمسين

ألف غرش الى خزانتهِ الخاصة ترك مملكة فخر الدين في حدودها سالمة تماماً. أما نحن فنرى مع كتفاغو أن الرواية الأخيرة هي الصحيحة[٢٢].

لقيت السيدة نسب استقبالاً حسناً عند حافظ باشا. وقد استغرب سفر الامير بغتة. فهو لم يحاربه الا لتحالفه مع الأجانب ولشدة مطامعه التي تعود بالضرر على العثمانيين. لكن انزعاج الأمير من استبعاده عن وطنه والمناداة بابنهِ أميراً قد ابعدا الخطر الذي كان يخشى منه. فالإمارة الكبرى في يد ولدٍ ضعيف لم تكن لتوهن ولاية الباب العالي والولاة، بل كانت تعود عليها بالمنفعة. وبالحقيقة، فإن زعماء الدروز قبل فخر الدين، وخصوصاً في البقاع، كانوا من مثيري الفتنة والعصيان رغم ما كانوا عليه من قلة الصولة والبأس. فكان يجمل ان يتولى الإمارة كلها اميرٌ ضعيف.

هل قامت، كما روى كتفاغو، حرب جديدة بين الولاة وبين يونس وحفيده علي هزم بها الأميران لينكفئا حتى الشوف؟[٢٣]. إننا لا نرى ذلك. فالصدر الاعظم نصوح باشا خصم فخر الدين في القسطنطينية مات سنة ١٦١٤. وفي السنة التالية قُضي على حافظ باشا ان يتخلى عن حكومة الشام للقبطان محمد باشا[٢٤]، وكان هذا من اصفياء فخر الدين. فكسبته السيدة نسب مرة ثانيةً بالهدايا والمال. فلا نرى اذاً ان حافظ باشا قام بحربٍ ثانيةٍ ضد المعنيين سنة ١٦١٥. ولكنا نرى ان سلطة يونس وعلي قد انكرها الشعب، ولم يخضع لها غير الشوف. وقام اليمنيون في كل مكان يخلعون نير الأمراء القيسيين ويلحقون بالأمراء الذين طردهم فخر الدين. وكان العراك شديداً فسالت فيه دماء غزيرة بين الفريقين. وكان الفشل حليف القيسيين.

اما بيروت وصيدا فظلّتا في أيدي علي ويونس. ومن الثابت، برأي كتفاغو، ان المدينتين تُركتا لهما بموجب معاهدة صريحة معقودة سنة ١٦١٥، وقد انتزعت منهما[٢٥] سائر املاكهما ومعظم فتوحات فخر الدين.

لا نظنّ ان محالفة صريحة عقدت. وفي كل حال يظهر، حسب جميع المؤلفين وحسب كل الوثائق، ان بيروت وصيدا ولبنان، بحصر المعنى، استمرت في حوزة المعنيين ابان الحرب بين سنتي ١٦١٣ و١٦١٥ [٢٦].

اما في مرجعيون وفي الحولة فظلت راية القيسيين مرتفعة منصورة بفضل حليفهم الامين عليّ الشهابي الذي اثبته والي دمشق في املاكهِ.

وكان فخر الدين في تلك الاثناء قد وصل الى فلورنسا ولقي في بلاط اسرة ماديتشي

ترحيباً وارتياحاً. ولم ينسَ في وسط البلاط، رغم المحاسن ومجالي البهجة، وطنه لبنان ومقاصده الجليلة. بل صقل ذكاءه وحصافته في ايطاليا. فجاب توسكانة ودرس فيها طرق الصناعة والفلاحة والزراعة وخصوصاً الفنون. فحدثته نفسه ان يجعل وطنه اللبنانيّ شبيهاً بتوسكانة من حيث الازدهار الاقتصادي والفني. وأخذ يسعى في الوقت نفسه لأن يعقد محالفة مع الدول تمكنه من العودة الى سورية ومن محاربة الباب العالي. فأجرى المفاوضة مع قزما الثاني ومع اسبانيا ومع البابا نفسهِ فبين له انه يأخذ بالنصرانية هو وجميع الامة الدرزية ويدينون بها. وقصد ان يؤلف زحفة صليبية جديدة لانقاذ الاراضي المقدسة وهون على ملك اسبانيا فتح بيت المقدس وإقامة مملكة مسيحية في فلسطين. فوقعت لدى ملك اسبانيا هذه المقاصد وقعاً حسناً. ورأى قزما الثاني ما سيكون من المنافع الجليلة التجارية لفلورنسا اذا تمت اعادة سورية وفلسطين الى ايدي النصرانية[٢٧]. لكن ملك اسبانيا كان مشغولاً بحروبهِ ضد البروتستانت في المانيا وفي هولندا. اما قزما الثاني المعروف بالدهاء والحكمة فلم يشأ ان يخوض على غير هدىً الحرب الصليبية الهائلة التي رسم فكرتها فخر الدين[٢٨].

لم يستطع فخر الدين والحالة هذه ان يحمل احداً من الملوك والامراء على مباشرة هذه الحرب المقدسة ضد العثمانيين. فكل ما فاز به هو انه اقنع قزما الثاني بان يرسل الى سورية بعثةً لتقف على حقيقة قوته الصحيحة وعلى ما قد يكون من اسباب النجاح في محاربة الباب العالي. فجاءت هذه البعثة ومعها عدة مهندسين الى الست نسب ويونس وجابت ارض لبنان كلها وزارت القلاع التي شادها فخر الدين والتي شهد المهندسون بقوتها ومتانتها. وبحثت البعثة في ما كان لفخر الدين من الأموال والكنوز والقوات العسكرية وفي موارد البلاد وفي حالة السكان المعنوية وحققت البعثة هدفها وعادت الى فلورنسا وقدمت تقريراً ملائماً. وتقريرها من اكمل ما كتب عن حالة لبنان سنة ١٦١٥ [٢٩] وفي هذا التقرير البرهان الجلي على ان دولة المعنيين لم تتلاش بعد ذهاب فخر الدين الى اوروبا بل انها كانت لا تزال قوية بفضل حزم يونس وعلي الشهابي وخصوصاً بفضل سياسة الست نسب الرشيدة الصالحة.

كان سهلاً الدفاع عن البلاد لسبب مناعتها الطبيعية فضلاً عن ان القلاع التي بناها فخر الدين وعززها شقيقه يونس كانت قواعد صالحة للهجوم والدفاع. وقد بحث الفلورنسيون خاصةً فيما كان من امر موارد الامير المالية وفي ثروة البلاد الاقتصادية.

بعد هذا التقرير رأى قزما الثاني ان يعاون فخر الدين على العثمانيين فعمل اولاً على اعادة الامير الى بلاده. ففخر الدين لم يكفّ هنيهة، وهو في بلاط فلورنسا، عن الاهتمام بشؤون لبنان ولو عن بعد. وكانت علاقاته بوالدتهِ متصلة، وتحين الفرصة الموافقة للرجوع الى بيروت او صيدا.

اختلف المؤرخون في تاريخ عودتهِ الى لبنان. والمعروف انه اقام في ايطاليا خمس سنوات متواصلة. هذا هو رأي كتفاغو. اما بروتز وفومان فيقولان انه لم يمكث هناك الا اربعة عشر شهراً وانه عاد الى لبنان في آخر سنة ١٦١٤، ونحن نرى ان الروايتين بعيدتان عن الصحة. إذ لا تكفي اقامة ١٤ شهراً في ايطاليا لاجل مفاوضات طويلة وصعبة بين فخر الدين وملك اسبانيا ومع قداسة البابا وخصوصاً مع قزما الثاني حتى حملهم على ارسال بعثة الى سورية.

فمن البديهي انه لم يدع البعثة تسافر قبل ان تصله من والدته اخبار سارة عن نهاية الحرب مع حافظ باشا لئلا تصل البعثة الى لبنان بعد ان يكون قد قُضِي على ملكه قضاءً مبرماً. كان يهمه ان تصل البعثة بعد انعقاد صلح شريف تسلم معه قوة دولتهِ. لقد كان فخر الدين ولا ريب من أرباب النهى فلا يعقل انه أذن بارسال بعثة تبحث في شؤونه قبل ان يتأكد من نجاحها.

فلا شكّ اذاً في ان المعاهدة التي عقدتها الست نسب سنة ١٦١٣ مع حافظ باشا والتي ضمنت بقاء الدولة المعنية سالمة دون ان تنسلخ عنها المقاطعات الجديدة التي فتحها فخر الدين نفسه المعاهدة الاخرى المعقودة مع الامير علي الشهابي ومحمد باشا لم تعقدا الا بالاتفاق مع فخر الدين، او بحسب تعليماتهِ. ونحن نرى رابطة بين سياسة الست نسب ويونس ومفاوضات فخر الدين في اوروبا. والا كيف يمكننا ان نشرح بعد حوادث سنة ١٦١٣ ما كان من نجاح البعثة الفلورنسية في سورية؟ ان مدة اربعة عشر شهراً لم تكن كافية لهذا العمل وخصوصاً اذا تدبرنا حصول المفاوضة بين الست نسب وابنها فخر الدين وما كان يقتضي من طول الزمان في ذلك العصر لهذه المفاوضات ووجود عمال سريين يقومون بها ويقطعون المسافات ما بين فلورنسا ولبنان. ثم علينا ان نقول ان البعثة الفلورنسية لم تستطع ان تقدم تقريرها الدقيق الى قزما الثاني الا بعد اربعة اشهر على الاقل من ذهابها الى سورية.

ورواية كتفاغو لا نراها صحيحة. فلم يمكث فخر الدين خمس سنوات بعيداً عن لبنان

بل ذهب الى ايطاليا هرباً من غضب الصدر الأعظم نصوح باشا وحافظ باشا. فقد تحققت هذه الغاية بما عقدته من المعاهدات الست نسب سنة ١٦١٣. وفي سنة ١٦١٤ مات نصوح باشا وفي سنة ١٦١٥ عزل حافظ باشا عن حكومة دمشق وقام مقامه محمد باشا صديق فخر الدين. فلم يبقَ لفخر الدين داعٍ للبقاء في ارض المنفى بل كان عليه ان يسرع بالعودة الى لبنان ليجد صديقه محمد باشا على رأس الحكومة في دمشق قبل ان يبدل بسواه.

ما ان عادت البعثة الى ايطاليا حتى وعد قزما الثاني بنجدتهِ وحتى شرع فخر الدين بالمفاوضة مع محمد باشا. وكان وجوده في لبنان ضروريًّا ليستفيد من عطف هذا الباشا ليصلح ما فسد ابان منفاه ويؤيد اركان دولته ويزيدها بسطةً وقوة ويكسر شوكة اليمنيين الذين رفعوا راية العصيان في كل مكان ويُعدّ العدة لمهاجمة الدولة العثمانية نفسها.

بعد ان قدمت البعثة الفلورنسية تقريرها أصبح سهلاً على الأمير أن يواصل المفاوضات في ايطاليا بواسطة عماله هناك. اما ما كان يدور من الاعمال في سورية فكان يطلب ان يكون حاضراً فيها. ففي سنة ١٦١٥ اكتسبت الست نسب محمد باشا بالهدايا والمال فرضي محمد باشا ان يعود فخر الدين الى لبنان[٣٠] شرط ان يترك القلاع المحصنة تجاه دمشق. فلا يعقل ان يكون فخر الدين قد قضى بعد ذلك ثلاث سنين في ايطاليا. فلا شك انه عاد الى لبنان في اواخر سنة ١٦١٥ او في اوائل سنة ١٦١٦ [٣١].

شدد المنفى عزيمة فخر الدين وزاد في مطامعه، فشرع في العمل دون إبطاء مع القيسيين انصاره سنة ١٦١٧ لمحاربة اليمنيين وفي طليعتهم الأمير علم الدين وبنو سيفا. واخضع في وقت قصير لسلطانه الجبل كله والساحل الفينيقي والبقاع، واسترجع بقليل من الزمن جميع المناطق التي فتحها من سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٦١٢. وكان قد نادى بابنه علي اميراً للدروز. فلم يحمل فيما بعد هذا اللقب ولقّب نفسه بأمير صيدا والجليل ولبنان. وبدأ، كما كان قبل منفاه، يخدر اعصاب الباب العالي بالمفاوضات وأساليب الدهاء والتصريح بالاخلاص والأمانة وبالهدايا السنيّة الكثيرة. ويؤدي الضريبة التي عليه بكلّ دقة. واخذ في الوقت نفسه ينظم ممالكه تنظيماً قويًّا مكملاً التحصينات التي تقيهِ شرّ اعدائهِ بما عرفه من ضروب الهندسة الحربيّة في توسكانا موافقاً لاستعمال البارود بواسطة المدافع.

جعل من صفد ونيحا وشقيف طيرون وعجلون وقب الياس والبترون وبعلبك والمرقب وغيرها سلسلة من الحصون المنيعة لردّ هجمات الأعداء الأقوياء. وفي داخل البلاد على قمم الجبال وعلى الصخور أقام المعاقل. وكان لديه جيش صغير دائم مؤلّف

من «السقمان» لحماية الحصون على الحدود. قال ده كورمنين انه في خلال عشرة ايام كان يقدر ان يجمع جيشاً مؤلفاً من عشرة آلاف رجل. وكانت قبائل البدو تقدم له كتائب من الخيالة السريعة. وكان يعرف كيف يحملهم على الولاء والامانة بما يزفه اليهم من المال والحنطة. فكان له من الخيالة بضعة آلافٍ مستعدون لقتال العدو أيًا كان. ورُوي انه كان يستطيع أن يجهز خمسين ألفاً من الجنود، وهذه رواية بعيدة عن الحقيقة رغم ما عُهد من الأمانة والاخلاص في الدرزي والماروني.

لم يكتفِ فخر الدين بتنظيم جيش بل أراد ايضاً ان ينشيء مملكةً عظيمةً يكون هو سلطانها المطلق. فقد شاهد وهو في ايطاليا كيف يخضع الملك الرعية كلها تحت امرتِهِ وكيف كسر شوكة اصحاب الاقطاعات وشيّد اركان مملكتِهِ المستقلة المطلقة. فعاد الى الشرق معتقداً استمداد الملكية حقوقها من الله فأراد ان يكون ذلك له. فرجالته «السقمان» كانوا في نظره معدين لان يقهروا العدو الخارجي والأمراء الثائرين العاصين في داخل المملكة.

كان اذاً الحاكم المطلق والسلطان المستبد في حكمه حاسباً البلاد كلها ملكاً له يتصرف فيها كيفما شاء. وكان مذهبه مذهب لويس الرابع عشر ملك فرنسا: الملك المالك مملكته. فلم تكن اذاً رعية لتملك الارض بل لتعمرها وتستثمرها وتؤدّي الضريبة الى الملك مقابل ذلك. فلم يجبِ فخر الدين الضرائب المفروضة من قبل كالخراج والجزية والأعشار بل وضع ضرائب اخرى جديدة، فكان يأخذ ثلث الغلال والقطن ونصف غرش عن كل عشر ليبرات من القطن، وعن كل عشرين ليبرة من الحرير. (ولم يكن يُثقل على الحرير لترويج صناعته وتجارته مع اوروبا)، وستة غروش عن كل مائة شجرة من التوت وثلاثين غرشاً عن كل مائة شجرة من الزيتون. أدخل كذلك افضل الأراضي في املاكِهِ يستثمرها هو بأيدي العبيد. وكانت له املاك اخرى استولى عليها، فكان يؤجرها مقابل ضرائب فادحة.

وفوق ذلك كان يطلب لنفسه جلود جميع الحيوانات المذبوحة ويأخذ رسوم الجمارك ومكوس التصدير والتوريد. وكانت هذه كثيرة على طريق دمشق فبيروت فصيدا. وفي المرافىء كانت كل سفينة تدفع خمسين غرشاً كل سنة[٣٢] مقابل حق الرسو. ويظهر ان اصحاب الاقطاعات كانوا يؤدون بعض الضرائب كالفلاحين. أجل انهم كانوا معفين من أداء جزية الرأس والعقار، لكن كان عليهم ضريبة غيرهما يدفعونها للأمير. وكان الأمير

يحرص على جبايتها حرصاً شديداً. فواردات فخر الدين السنوية كانت تُحصى بمليون ومائتي الف قرش. اما الضريبة التي يؤديها كل سنة الى السلطان فكانت مائة واربعين الف غرش. قال ماريتي ان فخر الدين كان يستبقي كل سنة في خزانته عشرة ملايين[٣٣].

ليس عندنا لسوء الحظ معلومات كافية عن تنظيم الادارة الملكية والمالية في عهد فخر الدين. فيرى ماريتي ان فخر الدين حاول تنظيم ادارته بمقتضى مبادىء ذلك العصر كالادارة التي كانت قائمة في فلورنسا عند آل ماديتشي. وانه كان لديه سلسلة من المأمورين مأجورين يعينهم هو ويفصلهم كيف شاء. لكنه عدل عن هذه الطريقة لان الحكم الاقطاعي كان لم يزل قويًّا ثابت الاركان ولا سيما انه لم يجد ازاء اصحاب الاقطاعات انصاراً كباراً اكفاء لمناهضتهم[٣٤]. فباشر الحكم مستنداً الى الحكم الاقطاعي لفائدة ولايته وتأييدها، مرتبطاً بصلات شخصية شديدة ببعض اصحاب الإقطاعات الأقوياء النافذي الكلمة.

فعلى هذا الوجه ادخل في مشورته اقوى شيوخ كسروان الموارنة، وهم أبو نادر الخازن وابنه ابو نوفل وابو ضاهر من اسرة حبيش[٣٥]، وولى اخاه يونس وابنه عليًّا على النواحي الدرزية في لبنان الجنوبي وفي البقاع. وكان سائر اولاده يعاونونه في الحكومة، كل في ناحية خاصة. فكانت الحكومة حكومة اهليّة يقوم باعظم وظائفها اقارب الامير واصدقاؤه الأصفياء. وكان هؤلاء يراقبون مراقبة شديدة أصحاب المقاطعات كلاً في ناحيته. وكان اصحاب المقطاعات يقومون بالادارة المحلية وبجباية الضرائب.

وكانت لدى فخر الدين محكمة استئناف القصد منها تلطيف القضاء. وكانت تصدر احكامها تحت رئاسة الامير. وكانت احكامها قاطعة. وكان اصحاب الاقطاعات انفسهم خاضعين لهذا المجلس الأعلى يعاقبهم ويقضي بفصلهم عن اقطاعاتهم. فبقوة الجيش الدائم المأجور وبقوة محكمة الاستئناف هذه كان الأمير يحمل النبلاء على الاذعان والطاعة.

وفوق ذلك اراد فخر الدين، وهو الأمير العاقل الثاقب الفكر، أن يجعل لنفسه موارد مالية واقتصادية ثابتة تساعده في حرب الاستقلال وفي إنماء ثروة ممالكه. فبذل اقصى الجهد في هذا السبيل وأراد أن يُعلّم اللبنانيين ويلقنهم جميع الفنون، فدعا اليه العمال والفلاحين والمهندسين والعلماء والفنانين من توسكانة ليغيروا بمعارفهم وجه البلاد ويثقفوا سكانها في كل حقول الترقي.

فالى هؤلاء التوسكانيين يرجع الفضل في النهضة التي قامت في لبنان وأعادته الى ما

كان عليه من رونق الثروة والسعادة في سالف الدهر. فهم الذين علموا فلاحي الجبل منهج الزراعة وهو أن تشيد في هضاب الجبل وجوانبه جدران تنسق بعضها فوق بعض كأنها ادراج منحوتة في أرضه. فأتقن اللبنانيون ذلك، وهي الطريقة التي ضمنت لهم حتى اليوم استثمار جبلهم على افضل وجه. وتعلم اللبنانيون من التوسكانيين ايضاً غرس الحدائق والبساتين الكثيرة الجميلة التي تزدان بها بيروت وصيدا وسفوح الجبل. ولم يشرع بغرسها الا اهل توسكانة. وهكذا اصبح الايطاليون اساتذة للبنانيين في هذه العلوم التي كانوا احكموها في بلادهم[٣٦]، بعد ان تعلموا من السوريين من قبل، في أيام الحروب الصيليبية طرق الحراثة والزراعة. واجتهد التوسكانيون خصوصاً في تحريج البلاد تثبيتاً للتراب وصدًّا لغارة الرمول على ساحل البحر وتلطيفاً لشدة حرارة الصيف في الانحاء العالية.

وجد فخر الدين في إحياء مشاريع الريّ في جهات عديدة من سوريا حيث انحباس المطر يعرضها الى الجدب والقحط. فأصلح بواسطة العمال والمهندسين التوسكانيين الأقنية التي انشأها من قبلُ الرومان والفينيقيون ثم عُطِّلت بعد الفتح العثماني.

ولم يغفل فخر الدين أمر الصناعة والتجارة، فكان أشبه بالوزير كولبير المشهور قبل ان يوجد كولبير. فأراد ان تقوم مملكته بجميع حاجاتها. لقد اوجب حقوقاً على الصادر والوارد وعلى السفن. وعمل على ترويج التجارة في الداخل وفي الخارج. فرمّم واصلح وجدّد كثيراً من الطرق والجسور. «فالقنطرة» على نهر بيروت والجسور على نهر الكلب وعلى سائر الانهر هي من ترميم ذلك العهد او من عمله.

وقد رقى فخر الدين صناعة الحرير بما أتاه من اعمال في املاكه فجعلها مدرسةً ومثالاً للسوريين، حتى اصبحت هذه الصناعة اخصّ موارد الثروة في البلاد.

وعمل الامير على انماء التجارة مع أوروبا. وأحكم الصلات التجارية التي كانت من قبل بين ايطاليا وسورية. وجدّ خصوصاً في اكتساب عطف فرنسا وعونها لان «الامتيازات» جعلتها في المقام الأرفع في الشرق، لها وحدها حقّ حماية النصارى الشرقيين، فوهب التجار الفرنسيين «الخان» في صيدا وروّج تجارة الحرير مع مدينة ليون أهم حاضرة لتجارة هذا النسيج.

وكان لفخر الدين كما كان لسائر الامراء العظام في ذلك العصر ذوق في الفنون الجميلة. فسعى في تجميل ممالكه بها وفي نشر اسباب الترف والبذخ فيها. فدعا اليه لهذه الغاية من ايطاليا صناعاً وعملة ومهندسين ونحاتين ومصورين. والمعروفون من هؤلاء هم

شولي وياريجي وفانيه. وشيد وقتئذ قصوراً كثيرة فخمة وزان دير القمر وغير مدن بمبانٍ جميلة وبجنائن رائعة. اما بيروت، مدينته المختارة، التي كان يحسبها عاصمته فقد زانها الايطاليون بحيث اصبحت كأنها مدينة جديدة. ففخر الدين هو الذي غرس غابة الصنوبر الشهيرة في جنوبي بيروت على مساحة لا تقلّ عن خمسمائة كيلومتر مربع. والتي كانت أهم الاسباب التي حسّنت المناخ في تلك البقعة بعد ان كانت الحمّى متفشية فيها.

وهناك شيّد ايضاً قصره الفخم المزدان بالرخام اللمّاع والمحاط بالحدائق المتدفقة فيها العيون والمقامة فيها التماثيل والنُّصب ما خلا الحدائق العمومية والمنتزهات التي تحلت بها المدينة. وبنى فيها ايضاً الحمامات والفنادق «والخانات» لأجل التجار الأوروبيين، وحسّن المرفأ. ففي ايامه فاقت بيروت صيدا في التجارة، وإن تكن صيدا نالت من ذلك حظًا وافراً.

ففي صيدا أقام التجار الفرنسيون الذين استدعاهم الى سورية وأقامهم في «خان» فسيح الأرجاء بناه لأجلهم وملّكهم اياهُ ليأهلوه وحدهم، باعتبارهم «الأمة الفرنسية». وقد جرّت تجارة الحرير على المدينة ثروة طائلة.

أوجد فخر الدين حول لبنان مملكةً قوية مُحكَمة التنظيم انتشر بهاؤها وتجاوز حدود السلطنة العثمانية. فكانت مملكة قائمة بذاتها لها حياتها الخاصّة شبيهة بالبلدان المتمدنة في اوروبا الغربية لا ولاية تابعة للباب العالي . وبينما كانت السلطنة العثمانية تنوء تحت نير الاستبداد العسكري والديني والحركة العقلية والاقتصادية مفقودة فيها، كان لبنان «تحت سيادة امير مستبدٍّ مستنير» يتمتع بمنجزات النهضة في اوروبا. وكان النشاط الاقتصادي والفني مزدهراً، ويتمتع النصارى باكمل حريّة في الدين، حتى كان لرؤساء النصرانية كلمة مسموعة في البلاط نفسه. وكان يتسنى لهم ان يشتركوا في شؤون المملكة في اشياء كثيرة. ولم يكن للتعصب الديني أثر. وكان السلام في الداخل ثابتاً مثمراً. وكان الدروز والموارنة يتعايشون على أكمل وفاق[٣٧].

بعد أن شيد فخر الدين مملكة جعلته «اول امير واعظم امير في السلطنة العثمانية» رأى ان يكمل عمله ويستقل عن الباب العالي استقلالاً تاماً. فلم يعد يحتمل أن يكون خاضعاً للقسطنطينية. اراد ان يكون ملكاً مطلق السلطان شبيهاً بدوقات توسكانا وبامراء اوروبا العظام وان يفلت من نير السلطان فلا يؤدي جزيةً.

فمنذ سنة ١٦٢٠ شرع يهيىء حرب الاستقلال[٣٨]. وكان حليفه علي الشهابي لم يزل

ذا صولة وبأس في وادي التيم والحولة ومرجعيون. فاراد فخر الدين ان يشدّ اوثق الصلات به فزوج ابنه البكر عليًّا بابنة الامير الشهابي. وعمل دائماً على ايجاد حلفاء في اوروبا يحاربون الباب العالي ويرسلون الذخائر والعساكر الى سورية. وظلّ على فكرته القائمة بعقد تحالف مع قداسة البابا وأسرة ماديتشي واسبانيا. فوعده البابا اوربانس الثامن بنجدته رجاء ان يفتح الاماكن المقدسة. لكنه لمّا كان معادياً لاسبانيا لم تنجح المفاوضات التي تولاها العالِم الماروني ابراهيم الحاقلي الذي كان يقيم وقتئذٍ بروما[٣٩].

لكن الماديتشيين عقدوا معه محالفة جديدة سنة ١٦٢٤ فتعهدوا بان يرسلوا اليه سفناً وعُدداً حربية. ثم عقد صلات مع فرسان مالطة وتعهد لهم بان يرجعهم الى القدس الشريف.

ومنذ سنة ١٦٢٢ شرع في الهجوم على الولاة الاتراك واتباعهم من الأمراء السوريين. فاخوه يونس وخصوصاً ابنه علي - وكان علي من اعظم القادة في الشرق في ذلك العهد - اخضعا البلاد في الشمال حتى حلب. فمنح الباب العالي فخر الدين اللقب الفريد، لقب «سلطان البر»، مع حق مراقبة سوريا، فجاب البلاد كلها ظافراً منصوراً[٤٠].

وحمل فوزه اوروبا على مساعدتهِ. فارسل البابا قُصّاداً الى سورية ليبحثوا في الحالة ويهيئوا تحالفاً على السلطان. ووعدت فلورنسا بارسال السلاح والذخائر. وفي سنة ١٦٣٠ ارسل قزما الثاني الفارس فارسانو مع بعض سفائن وكمية كبيرة من السلاح والعدد. وكان كل شيء يدل على نجاح فخر الدين في مقاصده العظيمة. فالباب العالي اضعفته الحروب الداخلية ومفاسد البلاط فترك الأمير وشأنه يوسع ويوطّد أركان ملكه. بل فوق ذلك عهد اليه سنة ١٦٣٠ بحكومة طرابلس فقبلها الامير لتكون لابنه حسن مع لقب باشا[٤١].

ولكن لسوء الحظ عجل فخر الدين في عمله فأبطره النصر. وكان نديمه كيوان قد مات سنة ١٦٢٠. ومات سنة ١٦٢٨ ايضاً صديقه علي الشهابي الذي كان يحمله على التأنّي والرفق. وولداه قاسم والحسين، وان ثبتا على الامانة للأمير وان كانا من الجنود البواسل، لم يستطيعا ان يقوما مقام والدهما عليّ في النصيحة والمشورة لأنه لم يكن لهما من الاختبار والتجربة ما يكفي[٤٢].

والست نسب اخذ نفوذها على ابنها فخر الدين يتقلص شيئاً فشيئاً بحيث لم تعد كلمتها مسموعة. فاعتزلت الحياة السياسية واقامت في املاكها في الشوف. فلم يجد الأمير ما يقمع هواه، فشطّ حتى تجاه الباب العالي.

ففي سنة ١٦٣٢ اعدّ الصدر الأعظم حملة حربية على الفرس واراد قضاء فصل الشتاء مع جنوده في شمالي البقاع ففاجأه فخر الدين في معسكره وطارده حتى حلب[٤٣]، وقطع كلّ صلة بالباب العالي. واراد ان يغتنم ورطة السلطان وحربه مع الفرس ليشن حرب الاستقلال التي طالما تاق اليها. لكن الحظ لم يحالفه كمن قبل. فلم يرسل اليه قزما الثاني سفناً ولا دراهم. ولم يعضده الاّ عضداً معنوياً فقط. واسبانيا شغلتها حرب «الثلاثين سنة» وهددتها حرب مع فرنسا فلم تهتم لأمر سورية. واستأثرت الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت باهتمام البابوية ولم يكن لها الا قوة معنوية. واوروبا المسيحية كانت تمزقها حرب داخلية ولم تكن لتسمع من الحبر الأعظم لو دعاها الى زحفة صليبية جديدة انجاداً لأمير صيدا.

وفي سنة ١٦٣٣ دهم الطاعون ايطاليا، ولا سيما فلورنسا، وفتك فيها فتكاً ذريعاً. وحلت الرزايا بآل ماديتشي فتركوا فخر الدين وشأنه وغادر فيرازانو والمهندسون والعملة لبنان عائدين الى ايطاليا[٤٤].

لم يبقَ لفخر الدين الا قواته الخاصة. لكنه لم يقف في الطريق الخطرة التي بدأ يسير فيها. فكانت غايته سنة ١٦٣٢ وسنة ١٦٣٣ ان يجمع بسرعة مالاً طائلاً لأجل الحرب. فشدد وطأته على خصومه اليمنيين واصبح ظالماً مستبداً[٤٥]. فاغتصب من أثرياء اليمنيين اموالهم وزاد الضرائب على اخصائه وسائر رعيته. واكثر من الغرامات وجبى الضرائب باشد قسوة فاغضب جميع اهل الجبل. فحاولت الست نسب، وقد بلغت الثمانين من سنها، ان تُرجع ابنها الى الرشد والاعتدال، لكنها فشلت هذه المرة ايضاً، وماتت سنة ١٦٣٣ وهي في قلق على مصير ابنها. وزاد فخر الدين قسوة فوق قسوة واكثر من عداوة الباب العالي. فظهر عليه الضعف والوهن، ولم يكن قد وضع ملكه على قواعد ثابتة. ولم تكن اليمنية قد ضعفت في البلاد فلم يكسبها باللين بل زادها بقسوته ومظالمه حنقاً. واغضب القيسيين انفسهم ففتح بذلك الأبواب لأعدائهِ من كل جانب.

كان سهلاً محاصرته من جهة دمشق وحلب وغزة كما كان سهلاً لأعدائهِ ان يحصروه في لبنان رغم الحصون فيه لانه افتقد الجيش القوي لرد غاراتهم. ولم يكن الناس يخضعون له الا في ايام ظفره. وما استطاع بالتالي ان يُنشىء مملكة بعد. فعصاه اليمنيون واستنجدوا الباب العالي. وكان الباب العالي قد أدرك مقاصد الأمير فما كان ليسمح باقامة مملكة قريبة من دمشق ومن القدس تقطع كل صلة برية ما بين القسطنطينية ومصر وجزيرة

العرب، مهد الاسلام، ولا ليسمح لأميرٍ خاضعٍ له ان يستقل عنه خشية ان يقتدي به سواه. لذلك أعدّ العدة لقهر فخر الدين فارسل سنة ١٦٣٣ اسطولاً الى السواحل اللبنانية، فلم تلبث بيروت وصيدا ان سلمتا للعثمانيين فأصبح فخر الدين منذ بداية الحرب منقطعاً عن البحر وأوروبا.

ثم قامت حركة ولاة دمشق وغزة وسائر سورية الجنوبية وجاء لنجدتهم الصدر الأعظم احمد باشا، فقاوم يونس وعليّ في وادي التيم وفي مرجعيون مقاومة عنيفة، وانتصرا بالقرب من صفد في واقعتين انتصاراً باهراً، لكن انتصاراتهما كانت اشبه بانتصارات بيروس لانهما تكبدا خسائر جسيمة لم يكن من المستطاع تعويضها. اما العثمانيون فكانت الامدادات تأتيهم متوالية بدون انقطاع.

ودارت موقعة ثالثة خسرها فخر الدين فقتل فيها عليّ ومات يونس بعد ايام وقد اضنكته المشاق والجراح، فكانت بداية الهزيمة[٤٦]. واستولى الظافرون على صفد وقب الياس وطرابلس وبعلبك واذعن الشهابيون للعمثانيين راضين انهم لم يفقدوا اقطاعاتهم. ولم تمضِ اسابيع قليلة حتى كانت مرجعيون ووادي التيم وبلاد بشاره والبقاع في قبضة المنتصرين. وتقوضت أركان دولة فخر الدين، فتركه حلفاؤه وفترت همة رعاياه بعد أن ذاقوا مر العذاب طوال سنوات من ظلم فخر الدين واستبداده. وتشتت شمل جيشه فذهب هو مع امنائه الى الجبل العالي، تلك القلعة الطبيعية التي كان قد عززها بالحصون والمعاقل. وكان يرجو ان تصله النجدة من اوروبا وقد عزم على المقاومة الى ما شاء اللّه. وكان حفيده ملحم بن يونس قد انتهى الى حوران مع كتيبة من الدروز حيث واصل حروباً صغيرة ضد العثمانيين. وكان عمال فخر الدين في اوروبا لا يألون جهداً للحصول على مساعدة حربية. واذ شاء ان لا يكسب البابا رضاه التام تنصّر سراً سنة ١٦٣٣ ابان مرضٍ اصابه[٤٧].

وهناك في قلعة شقيف طيرون المنيعة صدّ فخر الدين هجمات العثمانيين. ولما لم يستطع هؤلاء ان يكرهوا المحاصرين على الاستسلام سمموا الينابيع التي ترسل مياهها الى داخل القلعة وجعلوا المقاومة مستحيلة. ومع ذلك لم يقنط فخر الدين فلزم القتال. وفي ليلة سوداء خرج من القلعة مع أسرته وبعض اصدقائه وخدمهِ الأمناء واخذ كنوزه ولجأ الى مغارة مقفرة محجوبة في أعلى الجبل.

ولولا خائن سافل اوصل العثمانيين الى هذا المكمن الاخير لنجا الامير هذه المرة

ايضاً من يد اعدائهِ لكنه لم يحاول المقاومة فدفع نفسه الى الظافر مستنجداً مروءته مع ولديهِ الأصغرين في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٦٣٤ فسيق الى قسطنطينية مع ذويهِ حيث استقبله السلطان والوزراء بما يجدر بالأمراء وعاملوه احسن معاملة. فحاول هو بما عرف به من الدهاء والدراية ان يكتسب رضاهم ويربح ولاية جديدة. ولولا اخبار سيئة وردت من سورية جعلت الباب العالي يقتله على حين غرة لربما امكنه النجاح والعودة الى لبنان واستئناف الكرة في تحقيق مطامعه[٤٨].

لم يكن صغير فخر الدين ملحم قد ترك القتال بل اوقع هزيمة بفصيلة عثمانية. وتنشط القيسيون بهذه البشرى فاستأنفوا القتال راجين عودة الامير الى البلاد. فكتب والي دمشق الى السلطان واعلمه بخطورة هذا العصيان باسم فخر الدين. فامر السلطان بشنقه مع ابنيهِ الاصغرين (١٦٣٥) ليزيل زعيم العصاة من عالم الوجود.

هكذا قضى نحبه اعظم اميرٍ حكم الجبل. فنبوغه لا شك فيه. فآثاره باقية، منها أولاً نهضة بيروت ولبنان الاقتصادية وهي من عمله. لقد جعلهما حتى اليوم في طليعة بلدان المشرق، ثانياً الوحدة السياسية في لبنان فقد خلق دولة لبنانية لها شأن عظيم في سورية وفي سائر المشرق ولها من الرخاء ما لفت انظار اوروبا نفسها. اجل لقد فشل اخيراً في عمله لكنه بيّن النهج الصحيح للدروز والموارنة، وهو اتحاد الجميع للدفاع عن استقلالهم. فهو الذي وطّد هذه الوحدة على اسس راسخة بتقاليد حكومته المجيدة. وهو الذي ايقظ في جميع سكان الجبل وجدان وحدتهم القومية. وهو الذي جعل لهم المقام الارفع بين جميع الشعوب السورية حتى ثبت انه لا يمكن بعد الآن ان يكون خلاص سورية واستقلالها الا عن طريق لبنان.

الأمراء الشهابيون

دام استقلال لبنان الذاتي، رغم هزيمة فخر الدين الثاني، فنودي بنسيبه ملحم اميراً خلفاً له ومنحه الباب العالي الولاية على الجبل كله. لكن البقاع ومرجعيون لم يذعنا لولايته[٤٩]. اما في لبنان فخضع له الناس جميعاً خصوصاً بعد انقراض اسرة بني سيفا سنة ١٦٣٨. واليمنيون في الجبل ان لم يُغلبوا على امرهم غلبةً تامة فلم يستطيعوا مقاومة المعنيين بعد ان اصابهم ما اصابهم من ضربات فخر الدين. ولزم الامير ملحم محالفة الشهابيين الذين كانوا لا يزالون اقوياء في وادي التيم ومحالفة الاسر المارونيّة حبيش

وخازن وكرم. وخوفاً من تدخل الباب العالي في شؤونه، وكان يراقبه مراقبة شديدة، راعاه جهده فانقذ بذلك استقلال لبنان الذاتي.

روى السيَّاح الفرنسيون الذين جابوا لبنان في ذلك العصر ان الموارنة والدروز كانوا يعيشون متحدين وكان الأمن شاملاً(٥٠).

خلف الامير ملحم ولداه احمد وقرقماز الثاني سنة ١٦٥٧. ومات قرقماز سنة ١١٦٥، فظلّ احمد وحده يحكم الجبل حرصاً على استقلاله ناهجاً نهج والدِهِ من حيث الحكمة في سلوكه تجاه الباب العالي. واستمر لبنان على رخائِهِ ونمو ثروته واحكام صلاته التجارية باوروبا.

لكنّ سني الامير ملحم الأخيرة في الامارة عكرت صفاءها مفاسد بعض الشيعة ومحاولة الباب العالي ملاشاة الاستقلال اللبناني ولو ضمناً باقامة أميرٍ مخلص للسلطنة العثمانية مقام المعنيين. ففي سنة ١٦٦٠ أُقيمت ولاية جديدة في صيدا لرقابة اللبنانيين مراقبة اشدّ.

ضَمِن الشيعة منذ الفتح العثماني رعاية الولاة وحمايتهم، وكان الولاة بدورهم يعتضدون بهم ضد الموارنة. وكان الامير فخر الدين الثاني قد كسر شوكتهم فراحوا في ايام الاميرين ملحم واحمد يجدّدون غاراتهم على النواحي الشمالية التي يسكنها الموارنة وكان يدعمهم ولاة طرابلس.

صدّ الموارنة اولاً هجماتهم فصبغت الدماء ارض الشمال وبلاد عكار فكفوا عن الاقتتال. لكن الغارات المنظمة تنظيماً حسناً بادارة زعمائهم أعاقت حراثة الارض وعطلت التجارة بسبب اضطراب الأمن، فهاجر الموارنة الى الجنوب حيث اعطاهم اصحاب الاقطاعات الدروز ارضاً يحرثونها وحملوهم عبء اصحاب الاقطاعات. ووصل بعض الموارنة المهاجرين الى بلاد بشارة واقاموا قرب عين ابل فالتقوا فريقاً آخر من الشيعة لكن هؤلاء لم يعتدوا عليهم خوفاً من الدروز جيران الموارنة وحلفائهم.

أقام الشيعة في النواحي الشمالية التي هجرها الموارنة ووسعوا نطاقهم حتى ناحية طرابلس العثمانية. فقطع والي طرابلس صلته بهم وتقرب من الموارنة لمحاربتهم. وقد سلّح الامراء اللبنانيين في هذا السبيل. فاستفاد أمراء لبنان واحكموا الدفاع عن استقلالهم. ففي سنة ١٦٩٣ عندما خلع الباب العالي عن الولاية الأمير الأكبر احمد معن واقام شخصاً آخر خلفاً له في دير القمر بواسطة الجنود العثمانيين باء بالفشل. فقد تحالف جميع

اللبنانيين على الحاكم الجديد الذي فرضه الباب العالي وقاطعوه وأبوا ان يخدموه وان يؤمّوا بلاطه وان يؤدوا اليه ضريبةً. فاضطر الباب العالي بعد اشهر ان يذعن فيعيد الامير احمد المعني الى الولاية وعاش ساكناً آمناً حتى وفاته سنة ١٦٩٧. وسلم هذه المرة ايضاً استقلال لبنان بفضل شجاعة اهل الجبل وثباتهم وبفضل تدخل فرنسا.

لم يخلف الامير احمد المعني عقباً. فاسرته التي حكمت بالعز منطقة الشوف اولاً ثم الجبل زهاء خمسة قرون متوالية زالت بزواله. فوجب ان تقوم مقامها اسرة اخرى من الامراء.

سنحت الفرصة للباب العالي بأن يحاول ثانية ما حاوله اولاً عبثاً سنة ١٦٩٣ اي تسمية امير مخلصٍ له يوطد سيادته في الجبل. لكنه لحسن الحظ لم يفعل لان اوضاعه كانت حرجة بسبب حروبه مع النمسا التي قام بها الوزيران احمد كويرلي وقره مصطفى وأدت الى الهزيمة سنة ١٦٨٣. وسنة ١٦٩٧ هزم النمساويون في زنطا بقيادة الامير اوجين (من اسرة سافوا) جيوش السلطان فلم تقم لها قائمة بعدها. فعقدت معاهدة كارلوفتش سنة ١٦٩٩ وبدأ منذ ذلك الوقت تقسيم السلطنة التي شاد اركانها السلاطين العظام في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وكانت روسيا في الوقت نفسه تنمو وتشمخ بحزم بطرس الاكبر الذي حدثته نفسه منذ بداءة القرن الثامن عشر ان يقتفي آثار السلطنة اليونانية ويحاول طرد الاتراك من القسطنطينية ومن الايالات البيزنطية القديمة ويجمع حوله جميع الشعوب التي تدين بالديانة الارثوذكسية، وكان القياصرة رؤساءها الرسميين وحماتها.

اهتم الباب العالي بالتفرّغ للدفاع عن ممتلكاته في اوروبا فاحتاج الى جمع قواته هناك، ولم يستطع ان يتدخّل في لبنان. كان همّه ان يحرص على السلام فيه ويتقي عصيان الرعية في سورية مخافة ان يزيده ضعفاً. فاحترم الدستور اللبناني وقبل بان ينتخب اصحاب الاقطاعات اميرهم الاكبر شرط ان تؤدى اليه ضريبة سنوية، فاجتمع هؤلاء في سهل السمقانية ما بين دير القمر والمختارة ووقع خيارهم على اصفياء آل معن الأمناء، حماة استقلال لبنان ووحدته السياسية اي الامراء الشهابيين زعماء القيسية[٥١]. فنادوا بزعيم الشهابيين الامير بشير من راشيا «اميراً اكبر» وكان في شرخ الشباب. لا شك ان حيدر، أمير حاصبيا من ذرية عليّ وصديق فخر الدين الثاني كان أجدر بان يخلف المعنيين لانه كان ابن اخت احمد المعني المتوفّى اخيراً، لكنه كان وقتئذٍ ابن اثنتي عشرة سنة. فرأى الامراء

اللبنانيون ان يولوا عليهم لا ولداً بل رجلاً حنّكته التجارب واظهر بسالته في مواطن عديدة. فاختاروا لذلك الامير بشير.

لم يصدّق الباب العالي على انتخابهم واعلن انه يحترم حق الوراثة ولا يعترف بولاية الامير بشير الا وكالة حتى يبلغ الامير حيدر رشده. فأذعن اللبنانيون لمشيئة الباب العالي.

لا ريب أن الباب العالي اراد بذلك ان يزرع الشقاق والخصام بين الاميرين الشهابيين فيثير قلاقل جديدة في سورية تتيح له ان يتدخل في شؤونها ويضيق حدود استقلال لبنان عندما يتسنى له ذلك بعد نهاية الحرب في اوروبا. فقبل الامير بشير الوكالة وحكم بحزم ومهارة وقام بما يجب عليه ازاء الباب العالي وولاة صيدا وطرابلس وساعدهم في قتالهم الشيعة واوقع بهؤلاء في بلاد بشارة هزيمة شنعاء وارغمهم على السكينة سنين كثيرة. ومات الامير بشير سنة ١٧٠٦. وقد يكون اعوان الامير حيدر دسّوا له السم قصد ان ينقذوا هذا الأمير، وكان قد بلغ السنة الحادية والعشرين، من رقابة وصيه الذي كان يحاول حرمانه من السلطة. فنودي بالامير حيدر اميراً على الجبل وقبض هو بنفسه على ناصية الحكم. ولم يلبث منذ بداية حكومته أن أظهر الصفات العالية المعروفة في اسرته وهي الحزم والتأني والمهارة والدهاء. فتغلب على اليمنيين بشكل قاطع. ولما كان الشهابيون قد اقتفوا آثار المعنيين في تزعم القيسية، حاول الشيخ محمود الدرزي ان يحل محلهم بمعاونة اليمنيين. فاكتسب رضى الباب العالي ومُنح لقب باشا. وتلبية لندائه هب اليمنيون وتسلحوا بغتةً وانقضوا على انصار الشهابيين. وازاء اخذ الأمير حيدر على حين غرة هرب واختبأ زمناً حتى جمع اعوانه رجالهم فخرج حيدر على رأسهم وحمل على محمود الدرزي وهزمه في عين داره. وكان الامير حسين ابو اللمع، من السادة الدروز في المتن، هو الذي أبلى في تلك الموقعة بلاءً حسناً. واتاح النصر ببسالة ودراية للقيسيين. فذبح عدد كبير من اليمنيين في ساحة الوغى وتقلص ظلهم وزال نفوذ امراء بيت علم الدين الذين نازعوا المعنيين والشهابيين السلطة.

اخذ الامير حيدر، بعد ظفره، ينظم الجبل فاثبت اللمعيين في اقطاعاتهم وألقابهم الأميرية. واعطى القيسيين الاقطاعات السبع الكبيرة في الجبل الدرزي فنال آل جنبلاط الشوف وبنو نكد المناصف وبنو عبد الوفا وبنو عماد العرقوب مناصفة وبنو عبد الملك الجرد واللمعيون المتن وبنو تلحوق الغرب الاعلى وبنو ارسلان الغرب الأسفل. اما في خارج الجبل الدرزي فاثبتت المشيخة لأسرة آل الخازن أصدقاء المعنيين والشهابيين

الاصفياء وتركت الزاوية لبيت الضاهر والكورة لبيت العازار وجبّة المنيطرة للحمادية. وبعد انتصار القيسية النهائي مُنحت أُسر أُخرى كبيت عبد الملك وسواهم المشيخة.

بعد ان وطّد الامير حيدر سلطته في لبنان أدخل، في منطقة نفوذه، بفضل دهائه وحكمته شيوخ الشيعة في بلاد بشارة اي شيوخ حاصبيا وراشيا وشيوخ البقاع وبعلبك والضنية أيضاً. ومن بلاطه في دير القمر أو في بيروت كان يتولى ليس لبنان فقط بل ايضاً بلاد بشارة ومرجعيون والبقاع، اي القسم الاكبر من الدولة التي شاد اركانها فخر الدين.

وابنه ملحم الذي خلفه سنة ١٧٣٢ حافظ على كل ممتلكاته رغم ما اصابه من عداء ولاة دمشق وصيدا. واتقاءً لهجمات الجيوش العثمانية رضي ان يدفع للباب العالي، فضلاً عن الضريبة المألوفة المفروضة على الجبل، ضريبة اخرى سنوية قيمتها مائة وخمسون كيساً عن القسم الجنوبي من سهول البقاع الخصبة التي تاق اليها سكان الجبل.

وفي عهد الامير ملحم جرى حادث آخر خطير، وهو أن قسماً من اسرة شهاب اعتنق النصرانية. فعمّد الكاهن الماروني ميخائيل فاضل اولاد الامير ملحم نفسه سنة ١٧٥٥ وحذا حذوه قسم من اللمعيين فترك الدروز من الاسرتين العريقتين في لبنان المذهب الدرزي واعتنقوا المسيحية. فاخذ الاكليروس الماروني يعضد بكلّ قوته آل شهاب في سياستهم ويناصرهم على النبلاء.

لما اصاب المرض الامير ملحم أكرهه أخوته على التخلي عن الحكم لابنهِ يوسف قبل بلوغه سن الرشد فاراد ان يولي وكالة الامارة لحفيده قاسم بن عمر الذي كان ولاّه الصدر الاعظم مصطفى باشا. لكن عمّيه احمد ومنصوراً ثارا عليه وحملاه على الاكتفاء بامارة غزير. فمات فيها سنة ١٧٦٨ بعد اعتناقه المسيحية وخلّف ولداً له من العمر اشهر قليلة هو بشير آخر أمير كبير من امراء الجبل.

لم يكن الوفاق بين الاميرين احمد ومنصور طويل الاجل فتعاديا واعتضد كل منهما بحزبٍ من الحزبين الجديدين في الشوف. وكانت اسرتان عظيمتان من الشهابيين واللمعيين، وهما بيت جنبلاط وبيت حماده (اليزبكية) تتنازعان السيادة والنفوذ. فناصر الأمير منصور بيت جنبلاط والأمير أحمد اليزبكية. وامتدت هذه المنازعات الى الموارنة فمال آل الخازن الى الأمير أحمد وآل الدحداح الى الأمير منصور. وبعد عراك طويل استسلم الامير احمد وعاش آمناً في بلاط أخيه الى ان قضى اجله سنة ١٧٧٠. وابنه الامير حيدر شهاب هو الذي كتب تاريخ اسرته بالتفصيل.

لم يتمتع الامير منصور زماناً طويلاً بفوزه لأن الامير يوسف اكتسب شهرة عظيمة. ففي ابان النزاع الذي وقع بين آل جنبلاط واليزبكية هبّ الموارنة في شمالي لبنان يدافعون عن استقلالهم. وكان موارنة جبّة بشري قد عاشوا زمناً طويلاً خاضعين لسلطة آل حمادة الذين كلفهم ولاة طرابلس جباية الضرائب في تلك الناحية فلم يشاؤوا ان يظلوا تحت امرة الشيعيين المتعصبين، خصوصاً بعد ان اعتدوا على مطران اهدن.

فتعاهد شيوخهم بيمين معظمة اقسموها في كنيسة القديس جرجس في اهدن على انهم لا يتركون السلاح قبل ان يطردوا الشيعة من بلادهم. وكان عثمان باشا والي طرابلس قد استاء من قلة انضباط الشيعة وعصيانهم سلطته فنشط الموارنة سرًّا ثم ناصرهم ظاهراً سنة ١٧٦٢ بقوة جنوده، فطرد الشيعة من الجبّة ومن المنيطرة ومن ناحية جبيل.

وفي سنة ١٧٦٦ تولّى الامير يوسف قيادة الموارنة وسحق في وقعة اميون آخر قوة للشيعة وأخرجهم من الكورة. فاصبح لبنان الشمالي تحت امرة النبلاء الموارنة. فحكم بشري شيوخ بيت الضاهر والخوري واهدن بولس الدويهي (وقد حلت محل أسرتهِ سنة ١٧٩١ أسرة كرم) وتولى آل عواد وآل الشدياق وغيرهما حصرون وعين طورين وضواحيهما. وولي الأمير يوسف آل الدحداح على اقطاعتي جبيل والبترون.

لكن حرب الاستقلال قوّت سلطة اصحاب الاقطاعات على الفلاحين. ففي اقطاعاتهم الجديدة كان لهم من الامتيازات ما يعادل ما كان لهم في اقطاعاتهم القديمة. فتوطدت سلطة النبلاء اللبنانيين سنة ١٧٩٠ وظلت هكذا حتى بداية القرن التاسع عشر. وهزم الامير منصور بدوره وكان قد اشتهر بالحرب على الشيعة.

عززت الحرب اسم الامير يوسف بن الامير ملحم. وحمل ايمانه الكاثوليكي الاكليروس الماروني على مناصرته. وناصره عند الدروز آل جنبلاط وآل نكد فاضطر عمه الأمير منصور ان يترك الحكم امام جمعية النبلاء اللبنانيين في الباروك سنة ١٧٧٠ ونودي بيوسف اميراً على الجبل كله.

كان على يوسف ان يعارك خصماً جديداً وقوياً هو الشيخ البدوي ظاهر العمر الذي استولى على عكا واسّس حكومة تكاد تكون مستقلة في وسط السلطنة العثمانية.

ظاهر العمر انتسب الى قبيلة من البدو تضرب خيامها في وادي الاردن ما بين بحيرة الحولة وبحيرة طبرية. وهرباً من مظالم والي دمشق طلب ملجأ الى الشهابيين فأعطوه مدينة صفد الصغيرة ثم استولى هو على طبرية. وعُرف ظاهر بالطمع والجرأة والمهارة في

التجارة فاراد ان يكون له ثغر لتجارتهِ على ساحل البحر. فاخذ عكا عنوةً وكانت هذه المدينة قد اصبحت بعد الحروب الصليبية قرية صغيرة. وهدَّأ روع الباب العالي بالهدايا السنية واخذ ينظم عكا تنظيماً اقتصادياً جيداً(٥٢). فرممها وجعلها سوقاً تجارية خطيرة امها الأوروبيون والبدو لمبادلة بضائعهم. ثم أولاه باشا صيدا جباية الضرائب في بلاد بشاره فدخل الشيعة هناك في حوزتهِ.

ولم يكتف ظاهر بفوزه الاول فأراد أن يكون مستقلاً فعصا الباب العالي سنة ١٧٦٨ عصياناً ظاهراً. وكانت في ذلك العهد كاترينا الثانية ملكة روسيا قد شهرت حرباً عامة على تركيا. وارسلت قسماً من اسطول البلطيق، تجول حول اوروبا فسحقت الاسطول العثماني في جشمة وحاولت ان تهيج رعايا السلطان عليه واعدة بمعاونة العصاة.

وكان علي بك قد رفع راية العصيان في مصر (١٧٦٣ ـ ١٧٧٢) فاتفق ظاهر معه ومع الروس. وانضمت جنود علي بك الى جنوده وهزموا والي دمشق. وكان الامير يوسف قد لزم الحياد حتى تلك الساعة. لكنه رأى ان يدخل في العراك دفاعاً عن استقلال لبنان. لكن الشيعة اضطروه الى التراجع فسقطت صيدا في يد ظاهر وكسرت زمرته بمعاونة اسطول روسي صغير في شمالي صيدا فيلقاً من الفيالق العثمانية رغم النجدة التي أتى بها الأمير يوسف، فاستولى الشيخ البدوي على صيدا وحيفا وصفد ويافا والرملة ونابلس.

لكن سلطته لم ترتكز على اساس متين فالأمير فخر الدين قد استند الى دولة صغيرة منظمة والى تقاليد قومية راسخة وشعب قوي ثم سقط ولم يستطع ان يقف بوجه الباب العالي وقواه الجبارة. هكذا أيضاً كان الفشل نصيب الشيخ ظاهر الذي لم يكن له الا بعض عصابات بدوية يستعين بها. فلم يصب ما اصاب من النجاح الا بسبب بعض ظروف استثنائية وبفضل اعانة الاسطول الروسي. فزالت دولته بزوال تلك الظروف. ففي سنة ١٧٧٤ عقدت روسيا صلح قينارجي مع السلطان مصطفى الثالث. وخلف، في هذا الوقت، محمد بك علي بك في مصر وكان محمد من اعداء ظاهر. فلما حرم هذا الأمير عون حلفائهِ لم يستطع ان يقاوم الباب العالي. فبعد ان خسر صيدا قتله بعض اعوانه ودُفع برأسه الى الاتراك، فمزق هؤلاء شمل عائلته (١٧٧٥).

لكن مغامرة الشيخ البدوي بيّنت ما كانت عليه السلطنة العثمانية من الوهن والضعف واضطراب سلطتها في سورية. الم يقم شيخ من البدو ملكاً في أهم ايالة من ايالات السلطنة ناشراً صولته عاصياً الباب العالي مهدداً دمشق نفسها طوال ست سنوات بدون ان تقف

الشعوب السورية بوجهه؟ الم يحاربه الا الأمير يوسف حرصاً على استقلال لبنان؟

كانت الفوضى ضاربة اطنابها في سورية خارج لبنان تجر معها الخراب الاقتصادي لانه لم يكن للتجارة والصناعة مجال للازدهار حيث لا ادارة ولا نظام ولا سلطة شرعية محترمة. فساد الخمول الارجاء السورية التي كانت محط رحال المدنية والحضارة في القرون الوسطى. ولم يكن العثمانيون ليعيدوا الى تلك الاصقاع رونقها وهم انفسهم بحاجة الى الاصلاح والنظام، ومدنيتهم احطّ من مدنية السوريين. فكان اذاً على دولة سورية ان تقوم بهذه المهمة. فحاول ذلك ظاهر العمر كما حاوله من قبل فخر الدين، فلم يفلحا لأن فخر الدين لم يتأن ولأن قوة ظاهر كانت مستمدة من ظروف مؤاتية ولا ترتكز على اساس ثابت. وكان سقوط ظاهر نعمةً لسوريا لانه نجاها من حكومة خطرة ويسر للبنان ان يحرص على استقلاله. ولم تكن في الولاية قوة منظمة الا في لبنان والفضل في ذلك عاد للأمير يوسف الذي تحالف مع الولاة الاتراك صوناً لاستقلال الجبل. ولم يشأ ان يتحالف مع الشيخ العمريّ لانه ظهر جلياً ان نجاة سورية لا تصدر الا عن طريق لبنان وحده فوجب ان يظل مستقلاً فلا يعرض نفسه للمغامرات.

ولم ينج الامير يوسف من ظاهر العمر حتى دهمه خطرٌ اشدّ لأن مقاليد الحكومة في صيدا صارت في يد رجل من اشد رجال الدولة خطراً وهو أحمد الجزار الذي اراد ان يشيد في سورية مملكة مستقلة[٥٣] طالباً ما طلبه قبله فخر الدين وظاهر العمر.

كان احمد الجزار ابن عائلة وضيعة من بلاد البشناق او الارناؤوط. جاء في سنّ الصبا الى بلاط علي بك في مصر. واشتهر بقسوته في سفك الدماء. فندبه مولاه الى قتل من شاء من خصومهِ. ثم جاء سورية وقام في خدمة والي دمشق ثم في خدمة الامير يوسف الذي أولاه وظيفة عسكرية ثم اوكل اليه حراسة بيروت التي كانت في ذلك العهد أهم مدينة في ايالة لبنان المستقلة. فخان احمد ثقة الامير يوسف واخذ يحصن مقره الجديد. وعندما اراد الامير ان يخرجه منه انضمّ الى ظاهر العمر مجاهراً بعصيانهِ وليّ نعمته. وكانت مطامعه لا حد لها وقسوته شديدة، بربرية استحق بها لقب «الجزّار» لكنه كان من اصحاب الذكاء والدهاء فأدرك ما اصاب الشيخ ظاهر من الضعف والوهن فاكتسب رضى الباب العالي وخان الشيخ وعمل على خرابه. فكافأه الباب العالي بأن ولاه على صيدا (١٧٧٢).

لم يلبث الأمير يوسف أن عرف الخطر العظيم الذي يتهدده بمجاورة هذا الخصم. فتمكن بحذقهِ ان يقطع بعض الصلات التي كانت تربطه بسنجق صيدا. وحاول ان يكيد

للجزار عند نهر الدامور فلم يفلح. وانتبه الجزار الى مقاصد الامير نحوه فحرص الجزار على بيروت وسلمها الى بعض عماله واقام فيها حاميةً قوية سالخاً من لبنان مرفأه الطبيعي وحاضرته المركزية. واحتل الجزار ايضاً جميع ما كان للشهابيين من الممتلكات في البقاع (١٧٧٦).

واخذت صولته تزداد يوماً يوماً فاستولى بين سنتي ١٧٨٣ و١٨٠٤ على كل من بعلبك ودمشق وطرابلس. وكان يبدد ظنون الباب العالي بما يرسله اليه من الاموال الطائلة. وترك صيدا وجعل اقامته في عكا وصيرها مقراً لحكومته. وهكذا ضرب صيدا ضربةً قاضية خصوصاً لانه طرد التجار الفرنسيين من «الخان» الذي شاده لهم فخر الدين. فاصبحت صيدا بعد ذلك مرفأً ثانويًا وفقدت مكانتها الاولى العالية. فأصلح الجزار عكّا وجملها وجعلها قلعةً منيعة وأصبحت محطاً للتجارة الأوروبية. واخذ الجزار يتصرف تصرف الملك المطلق ازاء السلطان لا يدفع الضريبة التي كانت عليه الا في فتراتٍ متقطعة وبصورة ناقصة.

كان الجزار مدبراً حكيماً وقائداً حزوماً فأدخل الى جيشه تنظيماً عسكرياً دقيقاً والف كتائب وفرقاً جديدة ووطد النظام في ادارته وفي خزانة ولايته. واشتدت شوكته فقمع الفتن واستأصل شأفة اللصوص. وكان في حرب دائمة مع الشيوخ لكنه، بحزمٍ شبيه بالقسوة، غلبهم الواحد تلو الآخر وبدد قوتهم. فعصا الشيعة حكومته الظالمة فأخضعهم وقهرهم وابتز اكثر اموالهم وألغى امتيازاتهم وولاية مشايخهم ولاشى نفوذهم الذي كان له المقام الاول بين الشعوب السورية بعد النفوذ الدرزي.

حارب الجزار امراء الجبل الذين لم يألفوا الخضوع للباب العالي والذين كانوا يعتدون دائماً على ممتلكاته. فمن البديهي أن لا يحتمل قيام دولة صغيرة مستقلة على أبواب بيروت وصيدا، لأن لبنان كان يشكل تهديداً مستمراً له فكان اشبه بسيف داموكليس مصلتاً فوق رأسه طالما لم يخضع لسلطانهِ. فكان بواسطة شعبه الكثير والعديد الحربي الآمن وراء حصونه وصخوره يمكنه ان يكون محطًّا لعدوٍّ مفاجىءٍ لا سيما للباب العالي، تلجأ اليه جيوشه عند الاقتضاء. فكان لا بد للجزار، توطيداً لدعائم ملكه، من ان يستولي على معاقل لبنان الطبيعية. فالجبليون باتحادهم كانوا يستطيعون ان يردوا غارات العدو ولكن تفرقت كلمتهم فاصبحوا غنيمة باردة للجزار الذي عرف ان يستفيد من النزاع بين امرائه فعزز الشهابيين تارةً ثم خدعهم بنقله الامارة من يد اميرٍ الى يد أمير آخر. وكان يطرح الولاية في سوق المزاد فيقضي على الامير الكبير ان يقبل جميع الشروط ـ وان ثقيلة ـ التي

كان يقدمها سائر اعضاء اسرتهِ. فكان بذلك للباشا دخل سنوي عظيم واكيد[٥٤].

وكان ينهك اهل الجبل ويبدد قواهم. وأضعف سلطة الامير يوسف حتى اضطر ان يطلب الولاية كل سنة من الجزار ويؤدي اليه مقابل ذلك قدراً من المال. فهدد هكذا استقلال لبنان.

جاء في مخطوط عربي في بعلبك ما يلي: «كان الجزار يدخل عسكره كل سنة الى لبنان ويقطع اشجار التوت والكرمة فيه فيستنفذ موارد ثروته. والامراء الذين كانوا يتنازعون الحكم كانوا يحصلون من اهل الجبل على مبالغ طائلة للبقاء في الولاية او لاكتسابها فكثيراً ما تغير الحكام في تلك السنين القليلة بحيث يصعب كثيراً ان نكتب في ذلك تاريخاً موجزاً جلياً»[٥٥].

وبذل الجزار جهده في بداية الأمر ليأخذ من الأمير يوسف ما استطاع من المال باثارته عليه اخوته الامراء تارة وطوراً آل جنبلاط وآل نكد. وكانت الامارة تنتقل من يد الامير يوسف الى يد اخرى ثم تعود اليه. وهكذا كان الجزار ينزل الخراب في لبنان ويخضعه لأهوائهِ. فأتاح له حسن طالع الجبل ان قام له مخلص في ابان الخطر والشدة وهو حفيد الامير يوسف وابن الامير قاسم هو الامير بشير.

حوالى سنة ١٧٨٨ رأى الأمير يوسف الزمان ملائماً لان يتحرر من وصاية والي عكا الساحقة، فاغتنم عصيان احد ضباط الجزار عليه، وانضم اليه بجيشه وأتيا الى عكا وهاجما الجزار في مقره. غير ان الجزار انتصر هذه المرة ايضاً ولو اخذ على حين غرة. فغُلب اللبنانيون على امرهم بالقرب من قب الياس ومرجعيون. فقضي على الامير يوسف ان يتنازل عن الامارة لحفيدهِ الأمير بشير الذي لم يكن له وقتئذٍ من العمر الا احدى وعشرون سنة.

تنظيم لبنان الاداريّ في آخر القرن الثامن عشر

قبل ان نتطرق الى حكومة الامير بشير يجدر بنا ان نبيّن بوجه الاجمال ما كانت عليه سورية وما كان عليه لبنان من الادارة والنظام في آخر القرن الثامن عشر. لقد كانت سورية منقسمة الى اربع ولايات هي: حلب ودمشق وصيدا وعكا. وكثيراً ما كان باشا واحد يحكم ولايات عدّة في وقت واحد كما فعل الجزّار.

كان الباب العالي يكره ان يولي والياً واحداً على سورية كلها مخافة تعزيز سلطته. لأنه لو كان لسورية حاكم واحد، وهي بعيدة عن القسطنطينية حاضرة السلطنة المركزية،

لأصبح سيداً على حلب وطرابلس وبيروت وصيدا وعكّا وعلى مدينتي دمشق والقدس المقدستين ولأصبحت في قبضته طريق مصر وجزيرة العرب وسائر الطرق التي تؤدي الى آسيا الصغرى ولَصَار خصماً قوياً شديداً ذا موارد طائلة فلا يعود يخضع خضوعاً تامًّا للباب العالي. فحرص الباب العالي على مبدأه في حكومة سورية وهو تفريق كلمتها لإحكام سلطانه عليها.

لقد حرصت الحكومة العثمانية على الحكم الاقطاعي فكان الولاة اشبه باصحاب الاقطاعات لا بمأموري السلطان، وقلما خضعوا للباب العالي خضوعاً كاملاً. فلما جلس السلطان محمود الثاني على العرش كان ولاة عكا وصيدا ودمشق وولاة ديار بكر وبغداد والبصرة أشبه بملوكٍ مستقلين بالفعل.

بين هذه الولايات العثمانية استقرت حكومة لبنان المستقلة وكانت الايالة اللبنانية منذ الحروب الصليبية تشمل امارة طرابلس الفرنجية يحدها نهر ابراهيم جنوباً وجبة بشري شمالا. وهي الناحية التي كانت مأهولة بالموارنة. وثمة اقطاعات فرنجية قامت في مناطق الكورة والبترون.

وكان منها ايضاً لبنان الجنوبيّ الذي كان من قبلُ قسماً من «مملكة القدس». ومن دائرة لبنان الجنوبيّ كل من امارتي بيروت وصيدا. الأولى حدودها بين نهري أدونيس والدامور والثانية بين نهري الدامور والليطاني. ولم يضم هذا القسم الى الايالة اللبنانية الا في ايام الامير فخر الدين.

لقد وسّعت حدود لبنان بما ضمّ اليه تدريجاً من الممتلكات الجديدة. وقد رأينا كيف ان الأمير الشهابي مد سلطانه في اواسط القرن الثامن عشر حتى شمالي نهر ابراهيم وأخضع لحكمه جميع مقاطعات البلاد. وفي بداية القرن التاسع عشر أضاف الأمير بشير الى حكومته سهل البقاع الذي ملكه فخر الدين من قبلُ.

كان سكان لبنان كما عند نهاية الحروب الصليبية يتألفون من الشيعة الذين يقيمون في الشمال ومن الروم الكاثوليك ومن الروم الارثوذكس الذين يحلون في الكورة وفي زحلة ومن الموارنة الذين يقطنون خصوصاً شمالي بيروت وكسروان وجبة بشري ما بين نهر الكلب والنهر البارد. وقدر فولنه عدد الموارنة سنة ١٧٨٤ بـ ١٠٥٠٠٠ وهو قليل ولا شك اذ كانوا منذ ذلك العهد زهاء ٢٠٠٠٠٠ في لبنان وكان عددهم يزيد يوماً فيوماً لأن معدل ابناء العائلة كان زهاء ١٢ نسمة. اما الدروز فكان عددهم في الجنوب من ٨٠٠٠٠ الى

١٢٠٠٠٠. اما المسلمون والنصيرية والاسماعيلية فكانوا في الجبل فرقاً مشتتة. وكان اهل الجبل يعيشون من حراثة الارض وتربية المواشي[٥٦].

ظلّ النظام في لبنان إقطاعيًا. فكان الجبل مؤلفاً من سلسلة اقطاعات كبيرة وصغيرة كل واحدة تحكمها أسرة. وصاحب الاقطاعة كان يختاره اعضاء اسرته وولايته تدوم مدى الحياة. وكان الولد البكر يخلف والده في الاقطاعة. لكن الوراثة لم تسرِ في الجبل لانه كان لا بد من ان يتولى الاقطاعة زعيم محنّك جديد بحماية اقطاعتهِ ازاء الهجمات المتوالية التي يقوم بها الاعداء من كلّ جانب.

وكان للارستقراطية نظام محدود. فالشهابيون كانوا الاسرة المالكة ومن حولهم الأمراء وتحت امرة هؤلاء الشيوخ سائر الاسر. وكان للنبلاء امتيازات واسعة منها انه لا يجوز ان يعاقب احدهم بحكم الاعدام. فأعظم عقوبة تصيبهم كانت ضبط اموالهم وتخريب املاكهم او نفيهم آخر الأمر.

قد رأينا أن نظام الاقطاع في لبنان كان اشبه بنظام النبلاء في بلاد الغرب. كان قوامه بعض القادة العسكريين والجنود الذين يحرصون على سلامة القرويين الخاضعين لحمايتهم.

ففي لبنان كان سكانه دائماً يعتبرون مالكين للارض لا يستثمرونها فقط، كما في سائر الولايات العثمانية. ولم يكن على الامراء والشيوخ الاّ ان يؤدوا الى السلطان ونوابهِ جزية سنوية. وما خلا ذلك فقد كان لهم من السلطة ما يكاد يكون مطلقاً ولا يوضع لاستقلالهم حدٌّ الا اذا تعززت سلطة أمير او والٍ عثماني. ولا تحرم الاسرة النبيلة اقطاعاتها الا لنقمةٍ صريحة أو لجرائم خطيرة ترتكبها وذلك بعد عصيان وقتال طويل. أما النبلاء الذين لم تكن لهم اقطاعة فكان لهم جُعل سنوي من الدراهم او من الغلال.

قبل إمارة الامير بشير لم تكن حكومة الجبل محدودة باتفاقات جليّة وشرائع صريحة ومكتوبة، بل بعادات وتقاليد مألوفة. فاذا ظهر امير حازم ذكيّ يعرف كيف يستفيد من وهن الباب العالي والولاة السوريين نشر ولايته على الجبل كلّه كما حدث للأمير فخر الدين الثاني. قبل الأمير بشير كان يؤجر كسروان كل سنة والي طرابلس لبعض الشيوخ او الامراء. وكان أمير كسروان منذ عهد فخر الدين الثاني اول الامراء في الجبل كلهِ يحكم اقطاعته طوال حياتهِ ويخضع له سائر الشيوخ والأمراء اللبنانيين.

لقد اتينا على ذكر اهم اقطاعات الجبل وها الآن اسماء اصحاب هذه الاقطاعات. اولاً

في الجبل الماروني، في كسروان كان آل خازن وآل حبيش الأوفر نفوذاً وقد تمتعوا بحماية خاصة من جانب الدولة الفرنسية. وقد جاء في التقليد ان اجداد الحبيشيين كانوا هداة الصليبيين في طريقهم الى الارض المقدسة. وتولى آل الخازن ما خلا كسروان قسماً من بلاد جبيل والقسم الآخر كان تحت ولاية شيوخ آل الهاشم وطربيه. والزاوية كانت في ايدي مشايخ آل الضاهر. واهدن كانت اقطاعة لشيوخ آل كرم. وبشري لآل اسعد داجي. والمتن للأمراء اللمعيين ولآل سلمان. اما الامراء بنو حسين وزين الدين فكان لهم الفاعور.

والكورة العليا كانت اقطاعة لمشايخ آل العازر وآل مرعب من الروم الارثوذكس. اما آل ايوب او الايوبيون وهم مسلمون فكانوا يتولون الكورة السفلى. اما في الانحاء الدرزية فكان السادة الاعظم شأناً آل جنبلاط في الشوف واقليم الخروب وجزين. وفي الغرب الاعلى آل تلحوق وفي الغرب الادنى الأمراء آل ارسلان، وفي اقليم التفاح آل نكد وابو شقرا وعبد الصمد وملك وحمدان وشبلي [٥٧].

كان الحكام او الأمراء كما قدمنا مستأجرين البلاد من الباب العالي ومن ولاة سورية، وكانوا زعماء اسياد الجبل او الاقطاعات. وكانت كل اقطاعة في وقت السلم تؤلف دويلة مستقلة تؤدي ما عليها من الجزية العثمانية على قدر مواردها.

كان الحاكم العام أو الأمير الكبير أو أمير الجبل، قائد الفرق الحربية قائد جيش الاقطاعات والقاضي الأعظم الحريص على النظام والسلام في الداخل والفاصل في الخلاف بين الموالي. وكان احياناً يجمع مواليه في مجلس عام هو اشبه بالديوان او بالمجلس النيابي، يجمعهم تأكيداً لاحترامهم له او لابلاغهم اوامره أو لاستشارتهم.

منذ عهد فخر الدين الاول المعني جرت العادة على ان يُختار الأمير الاكبر من اسرةٍ واحدة تصبح الأسرة السائدة. ولم يكن الارث مقرراً للبكر. وانما كان الامير في حياته يشرك ابنه البكر في شؤون الامارة والحكم ويعمل على ان يعترف الموالي الخاضعون له بولاية ابنهِ بعده. ولكن كثيراً ما آثر هؤلاء عضواً آخر من الأسرة نفسها كما جرى في اختيار الامير بشير. وهكذا استمر مبدأ انتخاب الامير الأعلى قائماً في لبنان. وكان مقرراً ايضاً ان ينتخب مجلس الموالي اميراً آخر من أسرةٍ اخرى اذا انقرضت الاسرة الحاكمة. فعند زوال آخر أمراء بني معن اصطفى النبلاء أميراً من آل شهاب وولوه الامارة العليا.

ولم يكن للامير الاكبر ان يتدخل في ادارة الاقطاعات والنواحي والقرى الداخليّة لاية حجة كانت. فالمولى المحليّ كان مطلق التصرّف بالسلطة التنفيذية والعسكرية والادارية

والاقتصادية. ولم يكن له راتب معين، شأنه في ذلك شأن أصحاب الاقطاعات. وانما كان له، ما خلا ثُمن الضريبة المفروضة على الاقطاعة، التكاليف التي يؤديها له عبيده. ولم يكن هذا كافياً لنفقات الضيافة وسواها من النفقات التي تقتضيها وظيفته. وكان مولى الناحية على مثال الامير الاكبر يجمع احياناً من تحت يده من الموالي ومن أعضاء أسرته وأهمّ الملاكين في اقطاعتهِ من طبقة النبلاء او من الطبقات الوسطى.

تلي النبلاء طبقة حرة من ذوي الثروة المتوسطة ومن الملاكين والمزارعين والصناع والتجار تليها طبقة احطّ مقاماً واقلّ عدداً مؤلفة من الفلاحين الأحرار ثمّ فئة دنيا عديدة هي فئة الارقاء.

كان الحكام او الأمراء يستأجرون الجبل كما رأينا من ممثلي الحكومة العثمانية مقابل مبلغ معين من الدراهم وهو «المال الاميري» او الجزية المضروبة على الايالة. وكانوا يوزعون التكاليف على الاموال العقارية وعلى الماعز والطواحين والمصانع الحريرية الوطنية.

منذ عهد الامير بشير حددت الضريبة على الجبل بثلاثة آلاف وخمسمائة كيس. ومسحت الارض ووجب على كلّ ناحية ان تؤديّ قدراً بنسبة مساحتها وعدد سكانها. وفي نفس الناحية كانت الضريبة توزع على الاعناق وعلى الاملاك الثابتة وعلى كمية اشجار التوت والزيتون وعلى الاحراج والحبوب. وكانت الضريبة نوعين: عقارية بنسبة غلة الارض، وشخصيّة وهي نوع من ضريبة الاعناق.

وما خلا هذا كان الحكام يجبون رسوماً اخرى غير مألوفة لغرضٍ خاصّ لنفقة لم تكن في الحسبان مثلاً او اشباعاً لجشعهم.

وكان الموالي يجمعون الضرائب المقررة والتكاليف غير المقدّرة ويرسلون قسماً منها الى الأمير سيّدهم. والباقي هو الثُّمن كانوا يستبقونه لانفسهم سدًّا لحاجاتهم وحرصاً على مقامهم وكرامتهم. لكن جمع الضرائب كانت تعتوره سيئات شتى. فكان الموالي لا يدفعون شيئاً بل يعفون منها اصدقاءهم اذا شاؤوا. وهكذا وقعت وطأة الضرائب على الفلاح وحده فكان بعض الفلاحين يدفع الضريبة ثلاث مرات او اربع مرات في السنة الواحدة. وكان الفلاحون كما في عهد الصليبيين يقدمون الى اسيادهم دجاجاً وبيضاً وجبناً وصابوناً وحطباً وحبوباً. . . يقدمون ذلك مرتين او ثلاث مرات في السنة. وكان الشيوخ وعمالهم يفرضون اشياء اخرى كهدايا مثلاً او رسوماً غير مشروعة.

اما النظام القضائي في الجبل فاستمر زماناً طويلاً بسيطاً للغاية. حين نقرأُ التواريخ المحلية لا نرى فيها اثراً ينبئنا كيف كان القضاء يجري في لبنان قبل اواسط القرن الثامن عشر. لقد كان في طرابلس وصيدا ودمشق وعكا... قضاةٌ نرى تواقيعهم على حجج التملك وغيرها من الوثائق المكتوبة. اما في الجبل فلم يكن شيء من هذا، بل تعقد العقود برقعةٍ صغيرة يشهد عليها نفر من الناس. ذلك ان صدق اهل الجبل واستقامتهم كانا بغنى عن طريقة اشد تعقيداً ولم يكن لدى النصارى والدروز قضاة في الملّة. فكانت شؤونهم متعلّقة بالمحاكم الاسلاميّة. ولكن قل ان لجأوا اليها. ولم يكن لشهادة المسيحي قيمة امام هذه المحاكم حتى اذا وقعت دعوى من الدعاوى جدّ المتخاصمون في ايجاد شهود مسلمين. حتى في الامكنة التي يفوق فيها عدد النصارى عمل هؤلاء على استبقاء بعض المسلمين بينهم التماساً لشهاداتهم اذا دعت الضرورة اليها. اما قسمة الاملاك والوصايا الاخيرة فكان البطريرك أو الاسقف هو الذي يصدّق عليها.

وكانت شريعة «السن بالسنّ والعين بالعين» مرعية الجانب في الجبل، حيث كان «الثأر» القاعدة المطرّدة حتى بداية القرن التاسع عشر. ولم تكن ثمة نيابة عامة. فالافراد هم الذين كانوا يتعقبون المجرمين والجناة. وكان يقوم بذلك ضحايا الاعتداء وعيالهم.

تطوّر النظام القضائي في عهد الشهابيين خاصّةً واتسع نطاق استقلال القضاء في الجبل. فبرز القضاة وهم الاسياد والأمراء اصحاب الاقطاعات وكانوا ينظرون في الدعاوى الحقوقية والجزائية. فاذا اراد احدهم شكوى آخر رفع شكواه الى مولاه لكي ينظر فيها. واذا استوجب الجرم الاعدام او قطع عضوٍ من اعضاء الجسم رفعت الدعوى الى الحاكم العام، وكان له وحده ان يصدر هذه العقوبات القصوى . اما عقاب السجن والعقوبات الجسدية الاخرى فكانت من شأن اصحاب المقطاعات. وكانوا يقضون بحسب العادة المألوفة ومن حولهم الملاكون الاعظم نفوذاً في اقطاعاتهم. واذا رأى المدّعي ان السيد لم ينصفه رفع دعواه بطريق الاستئناف الى الحاكم العام. وكان هذا يرسل اولاً توبيخاً مكتوباً الى صاحب الاقطاعة. واذا لم يستطع صاحب الاقطاعة فصل الدعوى او لم يشأ فصلها ارسل الحاكم العام مندوباً من حاشيته لتسوية المسألة والحكم في الدعوى بالنيابة عنه وباسمهِ.

وكان الأمراء يحكمون في الأفعال المغايرة للنظام العام وفي الجرائم التي هي في فرنسا من شأن مجالس القضاء. اما في سائر المنازعات فلم يكن لهم يدٌ فيها ما خلا الخلاف بين نسائهم او ذوي قرابتهم.

وشرّع الاكليروس عند النصارى لنفسه بعض الاختصاصات القضائيّة اولاً لأن السلطة الكنسية كانت لها وحدها الصلاحية في الشؤون التي تختصّ بالدين. فالبطريرك الماروني كان له وحده الحكم في الحالات التي تتعارض فيها الشريعة المدنية والشريعة الدينية، خصوصاً في الزواج والتفسيح من موانعهِ، وفي فصل الزوج عن زوجهِ فصلاً قانونيًّا. فإذا بالشريعة الدينية عند الموارنة تتجاوز الشريعة المدنيّة. فكان للبطريرك او للمطران ان يسمع الدعوى أيًّا كانت اذا دارت حول مسائل الدين والآداب كانت ترفع اليه فيحكم فيها حكماً فصلاً لا يسوغ فيها الاستئناف كما يسوغ في احكام اصحاب الاقطاعات والقضاة المدنيين والحكّام العامين. فقضاء الاساقفة كان مبرماً.

اما الأحوال الشخصيّة فكان ينظر فيها عند الدروز الاسياد وعند النصارى الاكليروس(٥٨). ولم يكن للاكليروس أن يبارك الزواج بدون استئذان أمير الناحية وكان ذلك مجرد معاملة ادارية لأن الأمير لم يكن لينكر على الاكليروس اذناً طلبه هو. وكان الزواج خاضعاً لشريعة الكنيسة ولم يكن للزواج المدنيّ وجود.

لقد رأينا ان لبنان كان بلاؤه منذ بداية القرن الحادي عشر المنازعات الشديدة بين أهله، وكان العراك بين القيسيين واليمنيين وبالاً على الجبل طوال قرون. لقد ضرب الأمير حيدر شهاب اليمنيين ضربةً قاتلة ولكن قامت احزاب جديدة عند الدروز، وكان لكلّ من هذه الأحزاب أميره او شيخه الاكبر ورايته وميزاته وله نفرٌ من العائلات الوضيعة تأتمر بأمره.

كان الحزب الاقوى حزب آل جنبلاط الذين اصفوا الود للامراء الشهابيين من قبلُ ولم يكن لاعضاء هذا البيت حق بلقب أمراء(٥٩). أما الحزب الثاني المناوىء للشهابيين وصاحب الصولة فيما مضى فكان حزب آل نكد وقد عمل الامير بشير على كسر شوكتهِ. والحزب الثالث، حزب آل حمادة. اما الامراء آل ارسلان فكانوا مستقلين عن الأحزاب لانهم أمراء. وكانوا من قبل تحت سيطرة الشهابيين.

أما عند الموارنة فقد قام حزبان في اواخر القرن الثامن عشر يتنازعان السيادة والتفوق هما النبلاء والاكليروس. وكان للاكليروس عندهم شأن خطير. فبالدين تميّز الموارنة ويتميزون اليوم ايضاً عن سائر شعوب لبنان وسورية. فالدين اوجد قوميتهم، لأن لهم عقائد دينية واحدة فتآلفوا وارتبطوا ارتباطاً وثيقاً للدفاع عنها. فوحدة الدين هي التي كانت اصل وحدتهم القومية فلم يمتزجوا قط بالدروز وان جمعتهم اللغة الواحدة والعادات

الكثيرة، وان حاربوا جنباً إل جنب على توالي القرون ضد اعداء استقلال لبنان، وإن عاشوا كتلةً واحدة في امارة واحدة مستقلة. لقد ظلّ الموارنة يتصفون بطابع ديني خاص.

وقد تحدد تنظيمهم الكنسي بخضوعهم التام للبابويّة منذ الحملات الصليبية. ففي سنة ١٠٩٩ أُنشئت البطريركيّة اللاتينية في القدس الشريف[٦٠]، وفي سنة ١١٠٠ البطريركية الانطاكية (اللاتينية)[٦١]. وكان البطاركة اللاتين يثبت البابا انتخابهم ويبعث اليهم بالدروع المقدسة. وهكذا استطاعت البابوية ان تستعيد تحت ادارتها فئة كاثوليكية قوية في سورية.

كانت أولى مهمةٍ للبطاركة اللاتين ان يرجعوا الوطنيين الى الايمان الكاثوليكي ويحرصوا على بقائهم فيه. وفي ايام الحروب الصليبية اظهروا الكثير من التساهل والرفق سعياً وراء هذه الغاية. وأتت سياستهم المعتدلة والرشيدة هذه ثمارها. ففي سنة ١١٨١ او سنة ١١٨٢ أدى لدى بطريرك انطاكية البطريرك الماروني وامته خضوعهم الصريح للكنيسة الرومانية. فكان هذا من اعظم الاحداث في تاريخ سورية وقد اقرّ بذلك البابا انوشنسيوس الثالث: ففي سنة ١٢٠٨ او سنة ١٢٠٩ كتب رسالة الى الموارنة هنأهم فيها بما أبدوه من مظاهر تعلقهم بالكنيسة الرومانية الرسولية[٦٢]. وكانت هذه الطاعة البابوية اعظم صلة ارتبطت بها اوروبا الغربية بالأمة المارونية بفضل ما كان بينهما من وحدة الدين، فأصبح الموارنة جنود الكثلكة الرومانية في سورية حتى القرن الثامن عشر، وهذا امر بالغ الأهمية لأن الدين حتى ذلك العهد كان له الدور الكبير في تدبير الشؤون وتصريفها. وكان شأن الدين بين الحكومات والامم وفي علاقات الشعوب الداخلية اهم من الشعور القومي. فكان من واجب البابوات والملوك الزمنيين الكاثوليك، فضلاً عن مصالحهم، ان يساعدوا هذه الامة الصغيرة التي تعتقد ما يعتقدون في الدين.

في مجمع فلورنسا المنعقد سنة ١٤٣٩ مثل الموارنة تمثيلاً رسمياً الاب يوحنا الفرنسيسكانيّ، وقرار الوحدة بين الكنائس الذي نادى به هذا المجمع احكم الصلات بين البابوية والموارنة الذين كانوا لا يزالون يحاربون في سورية اليعاقبة مناوئي الكنيسة الرومانية. وسنة ١٤٤٤ جاء رومة وفد من الموارنة والدروز يؤكد خضوع اللبنانيين للكرسي الرسولي والتماس عونهِ بوجه غير المؤمنين. واصبح لبنان الماروني ملاذاً عظيماً لجميع الكاثوليك ومركزاً للرسالات الرومانية في سورية. فمنذ القرن الرابع عشر جاء الفرنسيسكان والدومنيكان فاقاموا بلبنان حتى اصبح للبنان في عهد بني عثمان خصوصاً الأولية على سائر الكاثوليك في سورية والنهضة الكاثوليكية في المشرق يرجع الفضل فيها للبنان.

ثم جاء اليسوعيّون الى لبنان وأسسوا في القرن السابع عشر بفضل سخاء الشيخ ابي نوفل الخازن ونجدتهِ مدرسة عينطورة الشهيرة حيث تلقى العلم والآداب عدد كبير من شباب الموارنة(٦٣). وارسل الاب يوسف مستشار الكردينال ريشليو الى لبنان الكبوشيّين اخوته في الرهبنة ثم تلاهم رهبان آخرون من اللاتين.

لكن الحريّة اللاتينية لم تكن في كل حين كاملةً. لأن الشيعة ومسلمي طرابلس كثيراً ما كانوا يغزون الجبل المسيحي بعد سقوط الامير فخر الدين الثاني ويضغطون على النصرانية حتى اضطر البطريرك الماروني نفسه مراراً أن يختبىء هرباً من هؤلاء الذين فرضوا على الرسالات الكاثوليكية غرامة باهظة.

ولم تكن حماية فرنسا لنصارى الشرق دائماً قوية لأن الباب العالي في اوائل القرن السابع عشر، خصوصاً، لم يكن موالياً لفرنسا ان لم نقل انه كان معادياً لها، فلم يستطع القناصل الفرنسيون في حلب وطرابلس وصيدا ان يبعدوا الاضطهاد عن النصارى. وكان للموارنة شهداؤهم فشُنق الشيخ كرم في طرابلس سنة ١٦٤٠ وقتل بعد قرن الشيخ كنعان الضاهر(٦٤) فذهبا شهيدي الدين الكاثوليكي.

لكن عمل القناصل الفرنسيين في لبنان أتى آخر الأمر بفوائده فاصبح لبنان ملجأ النصارى في سورية.

وفي القرن الثامن عشر صار للموارنة شأن عظيم ولا سيما بعد ان دان بالنصرانية الأمراء اللمعيون وبعض الأمراء الشهابيين. فكانوا هم عندما تولّى الامير بشير الامارة العنصر السائد سياسيًّا واقتصاديًّا في الجبل.

ان اتحاد الموارنة بالكرسي الرسوليّ وطدته المحن التي عانتها كنيستهم(٦٥). ففي سنة ١٦٠٦ اعتمدوا التقويم الغريغوري تأييداً لخضوعهم للبابوية وانفصالاً عن الطقسين الملكي والارثوذكسيّ اللذين حافظا على تقويم يوليانوس.

ارسل البابوات بعثات عديدة الى لبنان. وقد كتب احد القصّاد الرسوليين الأب دنديني اليسوعي الذي جاء الى لبنان سنة ١٥٩٦ كتاباً نفيساً دوّن فيه اخبار رحلته في جبل لبنان(٦٦). وفي سنة ١٥٨٤ شيد البابا غريغوريوس الثالث عشر في رومة «مدرسة الموارنة» ليتعلّم فيها الموارنة العلوم الصحيحة والمبادىء الدينية القويمة. وقد خرَّجت المدرسة علماء اعلاماً منهم البطريرك اسطفان الدويهي المنتخب بطريركاً سنة ١٦٦٣ والشقيقان

يوسف ولويس السمعاني وغيرهم من الموارنة الذين شرّفوا اسم بلادهم بعلومهم وتصانيفهم.

وضع نظام الموارنة الكنسي المجمع الاقليمي المنعقد سنة ١٧٣٦ في دير سيّدة اللويزة وقد ترأسه يوسف السمعاني قاصد الحبر الاعظم. وقبل هذا المجمع كان للاكليروس المارونيّ من العادات ما يشبه عادات الاكليروس الفرنسي في القرون الوسطى كمزاولة الصيد والخمر والحرب[٦٧]. ومنذ سنة ١٧٣٦ اصبح نظام المجمع التريدنتي سارياً في لبنان بشكل أدق.

ان النظام الذي اقرّه المجمع اللبناني لم يزل قائماً حتى اليوم وهو يولي الكنيسة المارونية استقلالاً واسعاً لكأنه صورة امينة للكنيسة في بداية النصرانية بما فيه من سلامة الآداب الكهنوتيّة ونقاوتها.

قسمت البلاد بموجب هذا النظام الى تسع ابرشيات هي طرابلس وجبيل وبيروت وصور وصيدا وبعلبك ودمشق وحلب وقبرص يرئس كل ابرشية مطران وهو كما قال شاسيّنيه، في الوقت نفسه أمير الأديار في ابرشيته[٦٨].

واقام البطريرك الملقب «ببطريرك انطاكية وسائر المشرق» منذ القرن الخامس عشر في دير قنوبين قرب بشري. وكان يُنتخب باكثرية المطارنة ويثبته البابا فيرسل اليه الدرع المقدسة[٦٩]. ومنذ اواسط القرن التاسع عشر اصبح الكرسي البطريركي في دير بكركي على مقربة من جونيه في كسروان. وقد فرض البطريرك والمطارنة على رعاياهم «ضريبة الاعناق»، وكان يؤديها الخوارنة والرهبان كالشعب الذي كان يدفع العشور.

كان للموارنة ثلاث رهبانيات جليلة وهي اللبنانيّة والانطونية والحلبية. قانون كل منها بوجه عام هو قانون القديس انطونيوس كوكب البرية. وهو قانون صارم يفرض الصوم الطويل الشاق.

وكان الاكليروس العلماني معفىً من حالة العزوبة اذ يجوز للكاهن ان يتزوج ولكن قبل درجة الشدياقية ولا يمكنه ان يتخذ الا امرأة بتولاً زوجاً له. أما اذا ترمل فلا يجوز له ان يعقد زواجاً ثانياً. وقد عمل الموارنة في ذلك بتقليد الكنيسة الشرقية، فاجاز لهم البابا ذلك.

لم يكن الاكليروس الادنى على شيء كثير من العلم. كان يكتفي الكاهن ان يعيش كما في فرنسة في القرون الوسطى عيشة رعاياه، يحرث الارض ليقتات منها. ولم يكن في

بداية القرن التاسع عشر لرجل الاكليروس ان يدخل في ادارة البلاد علناً. بيد ان المطارنة كان لهم تأثير عظيم في ادارة الشؤون العامة. وكان الاكليروس الماروني يحاول عرقلة نفوذ الارستقراطية وقمع سيطرة المشايخ والأمراء ويطمح لدور كبير في السياسة القومية[٧٠].

استمدّ الاكليروس في اواخر القرن الثامن عشر قوة عظيمة من مساعدة فرنسا التي عُرفت بالدولة الحامية للموارنة الكاثوليك. وكان ملوكها وعمالها الدبلوماسيون وقناصلها يراسلون الاساقفة والبطاركة. وكانوا هم الذين يمثلون امتهم رسمياً لدى الدولة المسيحية العظمى.

ورغم منازعات الاحزاب واقتتالهم والخصام بين الاكليروس والنبلاء الموارنة كان جميع اللبنانيين، من دروز وموارنة، متحدين تجاه العدو الذي يهدّد استقلال جبلهم. فلئن فصل الدين الموارنة عن الدروز فلم تقم بين الشعبين حروب دينية بفضل التساهل المتبادل. وقد وطّد هذا التساهل اتحادهما تجاه العثمانيين. واشتد في اللبنانيين شعورهم بقوميتهم واستقلالهم في ذلك العهد بفضل حماية فرنسا لهم وصدِّها الباب العالي والولاة العثمانيين عن استعبادهم.

فرنسا ولبنان حتى اوائل القرن التاسع عشر

قامت صلات فرنسا بلبنان في عهد الملكية على ذكرى الحروب الصليبية وعلى المعاهدات المعقودة مع الباب العالي. وكان القديس لويس اول ملوك فرنسا الذين عقدوا صلات مباشرة مع الموارنة. ففي سنة ١٢٥٠ في الحملة الاولى التي قام بها جاءه ابن زعيم من زعماء الموارنة حاملاً اليه الهدايا ومنها الجياد الكريمة مبيناً له صداقة امّته الشديدة لفرنسا. فاجاب القديس لويس بهذه الكلمات: «اننا موقنون ان هذه الأمة التي وجدناها قائمة تحت اسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية لأن محبتها للفرنسيين شبيهة بالمحبة التي يتبادلها الفرنسيون، وعليه فيجب من قبيل العدل ان تتمتعوا انتم وجميع الموارنة بنفس الحماية التي يتمتع بها الفرنسيون من جانبنا وان تقبلوا في الوظائف كما هم يُقبلون..»[٧١].

ظاهر اذاً ان القديس لويس كان حامي الموارنة. وهذا لا يعني انه جعل الموارنة اكفاء الفرنسيين مساوين له في المقام. فلئن وعدهم بأنه يقبلهم في جميع الوظائف فلم يقصد الاّ مملكة عكّا دون سواها. فقد اراد ان يكون الموارنة في جميع الممتلكات اللاتينية في سورية مساوين للفرنسيين انفسهم، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها. ولا شكّ

في ان الملك لويس رأى ان اتحاد «الفرنجة» بالموارنة يزيد سيطرته في سورية قوّة ورسوخاً.

قال الاب عازار ان القديس لويس اشار على الموارنة بان يأخذوا بالحكم الاقطاعي على القواعد التي له في فرنسا. وهذا صحيح لأن القديس لويس مثال الملك الفارس، وكان يحكم بمقتضى المبادىء والعادات الاقطاعية والمسيحية، وكان يراها الوسيلة المثلى في الحكم، فليس غريباً ان ينصح الموارنة ويرشدهم الى ذلك. ثم لما كانت الممتلكات اللاتينية منظمةً تنظيماً اقطاعياً كان من الضرورة ان يكون للموارنة هذا التنظيم نفسه اذا شاؤوا ان يكونوا مساوين للاتّين.

وفي كل حال بيّن القديس لويس انه حامي الموارنة وجميع النصارى في سورية وفي الارض المقدسة. ولم تذهب فكرة الحرب الصليبية وانقاذ النصارى ولم تزل بزوال القديس لويس. فقد كان ذلك رائد جميع ملوك فرنسا وكثيرٍ من رجال السياسة والحكومة فيها ومنهم جاك كور صائغ الملك كارلوس السابع ـ الذي زاول التجارة في بلاد الشرق ـ وسوملي وزير هزكوس الرابع. لكن الاقدار لم تساعدهم على تحقيق مقاصدهم.

والموارنة هم ايضاً لم ينسوا الفرسان اللاتين الذين تسنى لهم ان يردّوا غزوات المسلمين ويوقفوهم. قال الاب عازار ان الموارنة ظلوا زماناً طويلاً بعد هزيمة الصليبيين يوجهون انظارهم من اعالي جبالهم الى البحر الازرق متوقعين ان تظهر في الافق مراكب حربية آتية لنجدَتهم. وعندما كان يلوح في زرقة الافق شراع ابيض كان الهتاف يتعالى في الفضاء «فرنجة فرنجة» تردد صداه الصخور والكهوف والوديان. فكانت ذكرى الفرسان الفرنسيين راسخة في القلوب والاذهان رسوخاً شديداً. فكان «الفرنجي» اي الفرنسي في نظرهم حاميهم ونصيرهم وممثل اوروبا المسيحية المتمدنة.

لئن قضي على ملوك فرنسا بعد القديس لويس ان يقلعوا عن الحروب الصليبية فانهم لم ينسوا نصارى سورية. بل اشتدت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الصلات بين فرنسا والشرق. وكثر التجار الفرنسيون في الممالك الاسلامية في افريقيا الشمالية وفي سوريا. وإلحاق ليون بمملكة فرنسا (١٢٠٨) مع ما صارت اليه تجارة الحرير هناك من عظيم الشأن عززت التجارة الفرنسية في سورية فتعاظم شأنها بعد اكتشاف الابرة المغنطيسيّة التي سهلت الملاحة وطرقها. وكانت فرنسا في صدر القرن السادس عشر غنية قادرة

وتتمتع بالمقام الاول بين الدول التجارية في مرافىء سورية وقد حجبت البندقية وسائر الجمهوريات الايطالية في تلك الارجاء.

وقضت الضرورة الاقتصادية والسياسية على الملك فرنسيس الاول بان يتقرب سنة ١٥٢٨ من السلطان سليمان الثاني ويحالفه على كرلس الخامس الذي كان يهدد فرنسا. فلم يكن ذلك الحليف الا السلطان عدو الاسرة المالكة في النمسا، خصوصاً بعد أن نودي بفردينان الاول اخي كرلس الخامس ملكاً على المجر سنة ١٥٢٦.

جرت المفاوضات بين فرنسيس الاول والسلطان سليمان وأدت سنة ١٥٣٥ الى عقد محالفة هجومية ودفاعية على النمسا، وعقد هذه المحالفة سفير الملك جان ده لافوره. وكانت هذه هي المحالفة الاولى المعقودة بين ملك من ملوك النصارى وبين سلطان من بني عثمان، لذلك راب الامر اوروبا المسيحية وأثار الخواطر فيها[٧٢]. وكانت هذه المعاهدة مقدمة لسياسة جديدة قامت بها فرنسا في الشرق. وقد كان جان ده لافوره هو الذي عقد ايضاً معاهدة الامتيازات الاولى مع الباب العالي.

ما هو معنى هذا العمل وما قيمته من حيث الحقّ الدوليّ؟ حدّد لويس رانو الامتيازات قال: «انها معاهدات تضمن لرعايا الدول المسيحية المقيمين الى حين او الى ما شاء الله في البلدان الخارجة عن الدول النصرانية ولا سيما في البلدان الاسلامية حق الاستقلال عن السلطات المحلية وحق البقاء تحت إمرة حكوماتهم الوطنية التي يمثلها في تلك الأرجاء الدبلوماسيون والقناصل وهي تمنح هؤلاء المسيحيين ما يُدعى «الخروج عن اراضي الدولة»[٧٣].

ان معاهدة الامتيازات الاولى المعقودة سنة ١٥٣٥ بين فرنسيس الاول وبين السلطان سليمان الثاني هي من نوع المعاهدات الدوليّة التي اتينا على تحديدها، فهي تمنح القناصل والدبلوماسيين الفرنسيين في الدعاوى الحقوقيّة والجزائيّة ولايةً على جميع الفرنسيين المقيمين في ارض المملكة العثمانية وتوجب على السلطة العثمانية ان تعمل على تنفيذ الاحكام القنصلية[٧٤]. ولم يكن لأولياء الامر العثمانيين ان يدخلوا الى بيوت الفرنسيين من دون رضى القنصل. فكان للفرنسيين ان يخلفوا اموالهم لوارثيهم بوصية او يتركوها لهم من غير وصيّة. وبالتالي كانوا خاضعين لشرائعهم القوميّة وبمعزلٍ عن مظالم السلطات العثمانية. ولم تكن هذه المنافع وحدها هي التي ربحها الفرنسيون بقوة معاهدة الامتيازات. فهي كانت توليهم ايضاً حريّة تامّة في البيع والشراءِ وفي نقل البضائع غير

المحرمة براً وبحراً من بلاد الى بلاد أخرى. ولم يكن عليهم ان يدفعوا الا الرسوم المألوفة. ولم يكن للسلطة العثمانية ان توجب عليهم الا ٥ بالمئة وكان الفرنسيون معفين من الضرائب والرسوم غير المقررة والظالمة التي كان على المسيحيين الوطنيين تأديتها(٧٥).

وكانت فرنسا الدولة الوحيدة المسيحيّة المعترف بها رسميًّا في المملكة العثمانية والمأذون لها بالاقامة والاتجار فيها. أما رعايا سائر الدول فلم يكونوا يستطيعون ان يتجروا في بلاد الشرق الا تحت الراية الفرنسية وظلّوا كذلك الى ان عقد الباب العالي مع دولٍ اخرى معاهدات شبيهة بالمعاهدات المعقودة مع فرنسا.

وفوق ذلك فقد منح الفرنسيون في المملكة العثمانية الحريّة الدينيّة والمحافظة على الاماكن المقدسة. فكان لهم ان يمارسوا ديانتهم الكاثوليكية في الارض العثمانية. وكان على عمالهم الرسميين ان يحرصوا على الاماكن المقدسة كي لا يدنسها غير المؤمنين. وكان عليهم ايضاً بقوة هذه الحماية نفسها ان يحرصوا على النصارى الوطنيين القاطنين الأراضي المقدسة وعلى الحجاج الذين يفدون اليها هناك للصلاة والعبادة كي لا يصيبهم ما يقلق راحتهم(٧٦).

ثم إتسع نطاق هذه الحماية تدريجاً بفعل العادة لا بقوة شروط جديدة حتى شمل جميع رعايا السلطان الكاثوليك. فأخذ القناصل الفرنسيون خصوصاً بعد معاهدة سنة ١٦٠٤ بين هزكوس الرابع والسلطان احمد يتوسطون لدى السلطات العثمانية حمايةً للكاثوليك الوطنيين ايًّا كان محل اقامتهم وأيًّا كانت حالتهم الاجتماعية. وادعت فرنسا ان لها بقوة معاهدة الامتيازات حق حماية الكنائس والديانة الكاثوليكية والاكليروس الكاثوليكي في بلاد المشرق. وكيف يمكنها حماية الديانة اذا لم تحمِ الآخذين بها من ظلم العثمانيين؟ فالحماية الاولى قضت بالحماية الثانية. وهكذا اخذ يرسخ، رغم احتجاجات الاتراك المتكررة، حقّ فرنسا الصريح في حماية نصارى المشرق.

هذه الحماية هي من اغرب الأمور في تاريخ الحقوق. فرعايا الدولة لم تكن تحفظ حقوقهم شرائع الدولة نفسها، بل معاهدات دولية وبالعرف الذي اتبعه عمال دولة اجنبية أن يتوسطوا في سبيل هؤلاء الرعايا. كان ذلك نظاماً شاذاً وخطره عظيماً على الباب العالي، لانه عندما وهنت قوة المملكة العثمانية في القرن التاسع عشر، اتخذت فرنسا هذه الحماية حجة للتدخل في شؤون السلطنة الداخلية.

اما الباب العالي فادعى ان الامتيازات لم تكن الا هبةً ممنوحة الى حين حبًّا وكرامة

ويمكن بالتالي استرجاعها، ويجب تجديدها كلما جلس سلطان جديد على العرش. والواقع ان معاهدة الامتيازات تجددت اثنتي عشرة مرة بفرامين سلطانية حوت جميع الفوائد التي منحت للفرنسيين. واخص هذه المعاهدات تلك الموقعة سنة ١٥٦٩ و١٦٠٤ و١٧٤٠ .

ففرمان ١٦٠٤ حدد حقوق العمال السياسيين والقناصل من حيث حماية الخوارج المقيمين بارض السلطنة والمتجرين فيها وبيّن صراحة حماية الرهبان اللاتين في الارض المقدسة.

اما الفرمان الأصرح والانفع فهو الصادر سنة ١٧٤٠، وهو الاخير، فهو يجدد جميع الحقوق الممنوحة من قبل. وفوق ذلك فهو يولي القناصل الفرنسيين حق التقدم في المملكة العثمانية على قناصل جميع الدول المسيحية. وهي فائدة عظيمة في بلاد المشرق حيث المظاهر الخارجية الدالة على الاحترام والولاية وحيث آداب المجالس لها شأن كبير.

وهكذا اصبحت فرنسا رسمياً وبصورة بينة ذات المقام الاول بين الدول المسيحية[٧٧]. وبدت الدولة العظمى المسيحية الاولى مع البابوية واليها اتجهت ابصار الكاثوليك في بلاد المشرق. وفضلاً عن ذلك فقد خفضت رسوم الجمارك الواجب اداؤها على التجار الفرنسيين من ٥/ ١٠٠ الى ٣/ ١٠٠

اثبتت ايضاً حماية الرهبان «الفرنج»، اعني جميع الرهبانيات اللاتينية، وتناولت بوجه صريح الفرنسيين وجميع من كانوا تحت إمرة هؤلاء الرهبان والحجاج. بل تناولت النصارى الوطنيين «ضمناً» وأذن ببناء الكنائس الفرنسية في صيدا وفي سائر المرافىء[٧٨].

فكانت اذاً فرنسا في السلطنة العثمانية الدولة المسيحية الاولى. فاتخذت سياسة جديدة تجاه الباب العالي والممالك الاسلامية بوجه الاجمال. فلم تعد فرنسا عدوة تحارب بدون انقطاع ويقضى عليها اذا امكن بسبب الايمان المسيحي، وغدت تحسب هذه الدول كغيرها يمكن ان تعقد معها المحالفات. وكان هذا تطوراً في صيغة السياسة الخارجية على طريق العلمنة فنبذ ملوك فرنسا الامتيازات الدينية التي كانوا يبنون عليها صلاتهم السياسية وتفهموا المصالح الوطنية على حقيقتها. فكان لفرنسا من هذه السياسة علاوةً على المنافع الاقتصادية منافع اخرى هي حق الحماية الرسمي وحقّ التدخل في شؤون المملكة العثمانية الداخلية حتى اذا عذّب العثمانيون الكاثوليك في سورية وفي الارض المقدسة كان القناصل يهبون لحمايتهم والدفاع عنهم.

ولكن لم يكن للحماية الفرنسية دائماً الاثر النافع. فلم يحترم السلاطين والوزراء والولاة المعاهدات والشروط المدونة في مواثيق الامتيازات، وقد قطعت العلاقات غير مرّة بين فرنسا والباب العالي. وكثيراً ما كان الدبلوماسيون والقناصل يغفلون عن حماية المسيحيين وعن ممارسة وظائفهم بدقة وكانت هناك صعاب ماديّة كبيرة لا يهون تذليلها[٧٩].

ومهما يكن من أمر فقد نجم عن معاهدة الامتيازات اجل المنافع. فالكاثوليك رعايا الباب العالي، اذا هم لم يصبحوا بمأمن من ظلم الشرائع العثمانية، فقد كسبوا في الاقل بعض الحماية بفضل ما كان لفرنسا من الحقوق في هذا الشأن.

وقد بدا أثر هذه الحماية خصوصاً في سورية حيث ثبتت فرنسا واشتدت في الحماية بسبب الاماكن المقدسة وبسبب ما كان لها من حب المسيحيين الوطنيين وعظم ولائهم لها. وكانت ذكرى الحروب الصليبية تزيد ما كان للقنصل من النفوذ بفعل معاهدة الامتيازات.

اقام قناصل فرنسيون في حلب وطرابلس وصيدا وكان من اخص وظائفهم ان يحموا الرهبان والاديار والكنائس في سورية.

وكان لموارنة لبنان حماية خاصة من فرنسا. وكانت العلاقات بينهم وبين الفرنسيين اشد من علاقات سائر السوريين بهؤلاء. وكانت الحماية لهم اهون لانهم تمتعوا باستقلال ذاتي نسبيّ يقيهم من تعذيب الاتراك الذي كان يصيب سواهم من الشعوب التركية. وفوق ذلك كان لبنان المستقلّ قلعةً مسيحية في وسط سورية وفي وسط العالم الاسلامي ولها من القوة والشأن ما لا يحمل فرنسا على اغفالها. بل كان كل شيء يدفع فرنسا الى الاهتمام بلبنان وبصيانة استقلالِهِ حتى اذا وقعت حرب بين الباب العالي وبين فرنسا كان لبنان المستقل قاعدةً خطيرة لها تسهل عليها الهجوم على سورية.

بناء على طلب السفراء الفرنسيين منح السلطان سليمان الثاني سنة ١٥٤٩ وسنة ١٥٥٣ الموارنة حق القيام بملء الحرية بمراسم ديانتهم الكاثوليكية[٨٠]. وفي سنة ١٦٤٩ جدد لويس الرابع عشر، او بالاحرى والدته حنة الوصية على الملك، في براءة موجهة الى البطريرك المارونيّ تعهدات الصداقة والحماية. وفي سنة ١٦٦١ اقام في بيروت قنصلية مستقلة عن قنصلية صيدا، وسمّى الشيخ الماروني ابو نوفل الخازن قنصلاً فيها «مع كل الكرامات والاختصاصات والامتيازات التي كان سائر القناصل الفرنسيين في المشرق يتمتعون بها»[٨١].

وبعد وفاة ابي نوفل قام سنة ١٦٨٩ مقامه ابنه ابو قنصو الذي خلفه ابنه خازن واثبتت قنصليته ببراءة ملكية مؤرخة في ١٢ حزيران سنة ١٦٩٧ [٨٢]. ولهذه التسمية شأنها اذا تدبرنا ما كان من قرار الملك المؤرخ في ١١ اذار سنة ١٦٨٥ الناهي عن اتخاذ الأجانب قناصل لفرنسا. وما شذّ عن القاعدة الا الشيخ الماروني.

وفي سنة ١٦٩٣ عندما حاول الباب العالي ان يقيم مكان الأمير احمد المعني الأمير موسى علم الدين توسط لويس الرابع عشر في الأمر توسطاً صريحاً فكتب الى امير من امراء الموارنة قال: «لما كنتُ ارغب من صميم الفؤاد في ان اكون نافعاً لكم وخصوصاً بقوة الحماية التي منحتها كاثوليك المشرق حمّلت مندوبكم أوامري المرسلة الى سفيري في قسطنطينية وهي تقضي عليه بان يبذل جهده للحصول على ما تطلبون. اصدرت الاوامر الى السفير ده فريول ليسعى ما استطاع في ان يبعد عن الموارنة الظلم الذي كانوا فيه وان يفرج الكرب عن امتهم»[٨٣]. فأعيد الى الامارة احمد معن، وكان من الأسباب التي ادت الى اعادتهِ اليها توسط فرنسا. وفرنسا بتوسطها هذا أنقذت لاول مرة استقلال لبنان. وكان هذا الملك يراسل الاساقفة الموارنة لحمايتهم من المسلمين «لأنه يحب امتهم خصوصاً لانها وحدها من بين سائر البلدان الشرقية مستنيرة بضياء الانجيل»[٨٤].

واصرح من ذلك كله الرسالةُ التي كتبها لويس الرابع عشر في ١٠ آب سنة ١٧٠١ الى سفيره في قسطنطينية الموسيو ده فريول. وجاء فيها:

«الى الموسيو ده فريول. اعلمني بطريرك انطاكية اسطفان بما كان من المظالم في بداية سنة ١٧٠٠ على امّته المارونية وعلى شخصه وعلى الاحبار والاساقفة في تلك البلاد. ولما كانت هذه المظالم تسيىء كثيراً الى النصارى سكان البلاد وكانت الديانة الكاثوليكية بحاجة الي الحماية، فانه (البطريرك) التمس إلي ان اصدر الأوامر الضرورية كي تساعده على قدر طاقتك وتعمل على نيل فرمان سلطانيّ يوجب اعادة البلاد الى ما كانت عليه من قبل وان تكون تحت امرة والي دمشق وحده وان تظلّ تحت حمايتي وان ينهى والي طرابلس عن التدخل في شؤون الموارنة وفي دخل دير قنّوبين. لذلك اكتب اليك هذه الرسالة واقول لك ان ارادتي هي ان تصغي الى ما يقوله لك الخوري الياس أمين سرّ البطريرك وان تبحث معه في ما يمكن عمله وان تعضده في كل الظروف بعونك وعنايتك لتنال من الباب العالي ما تراه عادلاً ومعقولاً في مطالبهِ بحيث يكون اثر حمايتي للديانة الكاثوليكية ظاهراً بيناً. واسأل الله ان يرعاك بحراستهِ المقدسة».

كتب في مرلي في ٢ آب سنة ١٧٠١ الامضاء لويس. والى جانبه كولبار.

فالى ملك فرنسا، منذ سنة ١٦٩٧ كتب الموارنة التماساً لنجدته وتوسطه لدى الباب العالي والولاة. وارسل الامير ناصيف والبطريرك اسطفان مندوباً الى فرنسا، وكان الشيخ الماروني يوحنا مرماكون، بعثا به الى فرنسا ليبسط للملك الكروب التي كانت امتهما تعانيها ويلتمسان حمايته الملكية. وفي اذار سنة ١٧٠٠ كتب البطريرك الدويهي الى الملك في الصدد نفسه[٨٥]. وبناءً على طلب الموارنة بيّن الملك رسميًا انه حاميهم ونصير الاستقلال اللبناني معاً، وتدخل لدى الباب العالي في هذا السبيل. ولم يهمل لويس الخامس عشر علاقات فرنسا بلبنان. وفي سنة ١٧٣٧ اعاد، بناءً على التماس البطريرك، القنصلية الفرنسية في بيروت وكانت قد أُلغيت، فسلمت ادارتها الى الشيخ غندور الخوري المارونيّ وصرح له بأنه يحذو حذو اسلافه في حمايته نصارى لبنان حمايةً فعّالة[٨٦].

عظم شأن سورية ولبنان في عين فرنسا في عهد لويس السادس عشر بسبب الملاحة في البحر الاحمر وطريق الهند حيث كان نفوذ فرنسا معنويًّا اكثر منه مادياً، وتجارتها اقلّ من تجارة انكلترا. وكادت فرنسا تفقد ما كان لها من احتكار الاسفنج في سواحل سورية. وفي الوقت نفسه كانت بعض الدول قد حازت او كادت تحوز من لدن الباب العالي امتيازاتٍ اشبه بما كان لفرنسا من امتيازات. وقد حصلت روسيا، بمعاهدة سنة ١٧٧٤ المعقودة في قيتارجة، حماية النصارى الارثوذكس في السلطنة العثمانية. وهذه المعاهدة أولت روسيا حقًّا للتدخل في شؤون تركية أصرح من حق فرنسا.

ومع هذا كان نفوذ فرنسا في سورية في مطلع القرن التاسع عشر قويًّا بسبب حب الموارنة لها وقيامهم على عهود الامانة والولاء. فبفضل حمايتها وبفضل وجود الموارنة اصبح لفرنسة دورها الكبير في سورية.

الهوامش

(١) قد خيّل أنها نية.

(٢) Chidiaq, *op. cit*, p. 252; Mariti, 23 sq; Hans Prutz, *Aus l'honizien Geographische Skizzen und historische Studien* (Phenicie, *Esquisses de géographie*, etc). p. 75 sq; Neumann, op cit, p. 27.

(٣) Mariti, op. cit., p. 24 sq.

(٤) Mariti, p. 194 sq; Prutz, *Aus Phönizien*, p. 76 sq; Neumann, 28.

(٥) بل كان مسلماً كما مرّ بك آنفاً.

(٦) Mariti, 64; Prutz, op, cit., 76; Neumann, 28

(٧) Wüstenfeld, 103

(٨) Azar, *op, cit;* Mariti, 64; Neumann, 29; Prutz, 77; Catafago, 10 sq.

(٩) Mariti, *op. cit.*, p. 93.

(١٠) Prutz, *Aus Phönizien*, p. 77 sq; Neumann, op. cit., p. 29 sq.

(١١) Mariti, 89

(١٢) Mariti, 100 sq; Prutz, 78; Neumann, 20; Catafago, 11

(١٣) Mariti, 104; Neumann, 30; Prutz, 78; Catafago, 11

(١٤) Wüstenfeld, 103

(١٥) Wistenfeld, ibid., 92, 130; Mariti, p. 96 sq; Prutz, 77 sq; Catafago, 11; Neumann, 29 sq.

(١٦) Wüstenfeld, 133.

(١٧) Wüstenfeld, 142

(١٨) Ibid., 133; Prutz, *Aus Phönizien*, 79; Mariti, 117 sq.

(١٩) Neumann, 31.

(٢٠) Mariti, 119 sq; Neumann, 33; Catafago, 12; Prutz, 80 sq,

(٢١) Mariti, 120; Prutz, op, cit., 81; Catafago, 12.

(٢٢) Mariti, 13; Neumann, 36

(٢٣) Catafago, 14.

(٢٤) Catafago, 14.

(٢٥) Catafago, 14.

(٢٦) Neumann, 37.

(٢٧) Prutz, *op. cit.*, 82 sq; Neumann, 33.

(٢٨) Neumann, 34 sq; Prutz, 82.

(٢٩) Mariti, p. 165.

(٣٠) Wustenfeld, 141.

(٣١) روى الخالدي الصفدي ان الامير فخر الدين غادر نابولي في اواسط رمضان سنة ١٠٢٧هـ وهي توافق سنة ١٦١٧.

(٣٢) Prutz, *Aüs Phönizien (De la Phénicie)* p. 85 sq; Mariti, 167 sq; Neumann, 38; Catafago, 17.

(٣٣) Mariti, 168.

(٣٤) Ibid., 125 sq.

(٣٥) Mariti, 194

(٣٦) Mariti, 200 sq; Neumann, 39 sq; Prutz. 83 sq.

(٣٧) Neumann, 38 sq.

(٣٨) ibid.

(٣٩) Neumann, 39 sq; Prutz 82.

(٤٠) prutz, 83

(٤١) Catafago, 18.

(٤٢) Prutz, 86.

(٤٣) .Prutz, 87.

(٤٤) Prutz, 86 sq; Mariti, 190 sq; Neumann, 43 sq.

(٤٥) إن ماريتي ووستنفلد لديهما الشرح المستفيض Catafago, 19 sq; Neumann, 45; Prutz, 87; عن هذه الفترة.

(٤٦) مراجعة الكتبة الذين ذكرناهم آنفاً حول هذه الحرب.

(٤٧) ده برنتون، فرنسا الكاثوليكية في الشرق، ١٩٠٢ ص ١٦١. الشائع المشهور أن تنصره سبق سنة ١٦٣٣ ومهما كان الوضع فان تنصر الامير فخر الدين لا ريب فيه وقد ذكره ايوب ادريان الكبوشي والاب هيلار دي برنتون والمطران يوحنا الحصروني بل اشار اليه الامير في معاهدته اشارة صريحة.

(٤٨) انظر في نهاية المعنيين: Mariti, *op cit;* Neumann, *op, cit;* Prutz.

(٤٩) «وصف جبل لبنان»، ص ٤٣.

(٥٠) الدويهي ص ٢٥٧، الشدياق ٣٥٨، عليك ايضاً بتاريخ الامير حيدر شهاب.

(٥١) Volney, *Voyage en Syrie,* chap. XXIV-XXV

(٥٢) Volney, *Voyage en Syrie;* Olivier, *Voyage dans l'empire Ottoman.*

(٥٣) غي، بيروت ولبنان، مجلد ٢ ص ١١٧.

(٥٤) Churchill, *op. cit.*, p. 117.

(٥٥) E. Driault, *Histoire de la question d'Orient.*

(٥٦) Volney, Voyage en Syrie, t. I., Rey, Société d'économie sociale, 12 avil 1886; Chassignet, Traité d'économie sociale, 12 avil 1886.

Perrier p.310

(٥٧) كانت سيادة بيت جنبلاط في بعقلين والمختارة وسائر جبل الشوف وكان حلفاؤه آل المقدم ومشايخ آل حمدون وآل معن الدين وآل شمس وكان هؤلاء جميعهم من ذوي البأس والثروة. اما حلفاء النكديين فكانوا بيت القاضي وبيت هرموش وبيت عيد وبيت العوالي. وكانت قوتهم في دير القمر والمناصف والشحار. اما حلفاء بيت العماد فكانوا بيت عبد الملك وبيت تلحوق، وكان لهم شأن في العرقوب.

(٥٨) Roehricht p.155

(٥٩) Ibid, p. 98.

(٦٠) غليوم الصوري فصل ٢٢؛ راي، الجاليات الافرنجية ص ٢٦٧.

(٦١) شبلي، «البطاركة الموارنة»، مجلة العالم المسيحي ١٩٠٣ ص ١٤٠.

(٦٢) الأصح ان الرسالة البابوية كتبت سنة ١٢١٥.

(٦٣) انشأ مدرسة عينطورا الأب بطرس مبارك اليسوعي الماروني.

(٦٤) الدويهي؛ حيدر شهاب، الكتاب المخطوط.

(٦٥) السمعاني، «المكتبة الشرقية»، مجلد، ١ ص ٥٥٢ وما يليها.

(٦٦) *Voyage au Mont Liban*, trad. fran. par R.S.P.

(٦٧) «تاريخ الكنائس المسيحية في الشرق» ص ١٢٨ وما يليها، تأليف كوهلر.

(٦٨) يرشح المؤمنون الاساقفة وينتخبهم البطريرك ومجمع الاساقفة.

(٦٩) مجلة العالمين، ١٨٤٢ ص ٥٠٧.

(٧٠) Testa, *Recueil des traités de la Porte Ottomane*, t., 3, p.140

(٧١) V. Lavisse, *Histoire de France*, tv, 2e partre.

(٧٢) V.L. Renault, Grande encyclopédie, article «capitulation».

(٧٣) تستا، مجلد ١ ص ١٥ وما يليها.

(٧٤) هذا الشرط الأخير أثار احتجاج سائر الدول المسيحية في خلال قرنين كاملين ولا سيما انكلترا.

(٧٥) *Le régime des capitulations*, p.67 sq.

(٧٦) تستا، «مجموعة المعاهدات مع الباب العالي» مجلد ١ ص ٩١ الخ..

(٧٧) لم يكن من الملوك المسيحيين سوى ملك فرنسا يعترف به السلطان مساوياً له. ففي اعمال الديوان وفي المعاهدات كان ملك فرنسا يدعى باسم «بادشيه» او امبراطور.

(٧٨) تستا مجلد ١ ص ١٨٦.

(٧٩) Hammer, Lavalée, le Joncquiére sur L'Empire Ottoman; Prelot, *Etudes* etc...

(٨٠) الدويهي، ص ٥٤٩

(٨١) كان لأبي نوفل صلات شديدة بالبندقية وبالكرسي الرسولي، تستا مجلد ٣ ص ١٤١.

(٨٢) ده لاروك، مجلد ٢ ص ٢٨٦.

(٨٣) ده لاروك، مجلد ٢ ص ٢٩٠.

(٨٤) ده لاروك، ٢٩٢.

(٨٥) ده لاروك، ص ٣١٧.

(٨٦) نشر ده لاروك اكثر هذه الآثار التاريخية.

الفصل الرابع

الامير بشير الكبير

في سني حكمه الاولى

ولد بشير في غزير في ٦ كانون الثاني سنة ١٧٦٧ فعمده ابوه قاسم وكان هداه الى الديانة الكاثوليكية الكاهن ميخائيل فاضل الذي سُمِّي بعد ذلك بطريركاً[١]. واغفلت تربية المولود الجديد لان والده مات بعد اشهر من ولادتهِ واتخذت والدته زوجاً ثانياً. فرباه منصور الشدياق الماروني وعلّمه القراءة والكتابة.

بدت على بشير منذ الصغر ميزة النشاط والحذق. فما ان بلغ الثالثة عشرة من عمره حتى غادر بيته الابوي طلباً للرزق صاحبا جمله وحمله عليه. فاستأجر كوخاً في بيت الدين وتقرب من الامراء الشهابيين وكان معظمهم يقيمون في دير القمر فرحبوا به واختلط بهم وشارك في المنازعات الداخلية بينهم فما لبث ان اظهر صفاته كرجل دولة بارز.

رُوي ان الامير يوسف لم يستطع لشيخوختِهِ وسقمه سنة ١٧٨٨ ان يذهب الى الجزار باشا في عكا ليتسلم الولاية فعمد الى حيلة اذ استقال استقالة ظاهرة لصالح نسيبه بشير وأرسله مكانه الى عكا. وطلب الولاية لبشير. وكان الامير يوسف يرجو نظراً لحداثة سنّ بشير ان يحكم باسمهِ بل ان يسترد الحكم لنفسه فعلاً.

وهنا ظهرت في بشير قوة حزمه ودهائه وسعة مطامعه. فأبى ان يمثل الدور الخيالي الذي أعده له الامير يوسف ولم ينل الولاية حتى اخذ يحكم هو نفسه. فاستنجد الامير يوسف بالجزار فانتهز هذا الأخير فرصة هذا الخلاف وأخذ رسم الولاية مرات عدة وفي نهاية الامر أهلك الجزار الامير يوسف وامين سره الشيخ غندور سنة ١٧٩٠ بسعاية بشير. وصار الامير بشير امير لبنان من غير منازع. وتزوج ارملة احد انسبائه فأتته باموالٍ طائلة مهراً لها.

كان الامير بشير الكبير، كما يدعوه اهل الجبل، غريباً في أطوارهِ وأوصافهِ. جمع بين

الحزم والقسوة الشديدة وبين الحكمة الفريدة والتؤدة والدراية. وبحصافةٍ لا مثيل لها كان يتلاعب بالاحزاب المختلفة وبالاخصام المتناوئين على السلطة في سورية. ويناصر في الفرصة الملائمة الفئة الظافرة اذا لم يخش عودة الخصم المغلوب وثأره.

ان الثروة الطائلة التي كسبها بزواجه يسّرت له ان يربح انصاراً أصفياء ثبتوا على صفائهم له خصوصاً بما كان يساق اليهم من المنافع المادية. وعن طريق الترف والسخاء التي بهر بها اعين اهل الجبل اكتسب احترامهم وحبّهم.

نازعه في الحكم في بداية الامر شقيق الامير يوسف مع احد انسبائه فقاما بفتنةٍ صريحة بمساعدة آل نكد. فارسل الجزار اليه مدداً قمعاً للعصاة. لكنه غلب على أمره فنزع عنه الجزار الولاية وولاها خصومه. فاستقال هؤلاء لمصلحة ابن الامير يوسف البكر الذي كان مؤدّبه جرجس باز ورقاه الى امارة جبيل. فولي الامير الفتى امارة الجبل سنة ١٧٩٣ وفرّ بشير هارباً.

لم يطل عهد هذه الهزيمة، فتأسف أهل الجبل لسقوط الأمير بشير. وذكروا سخاءه وحزمه ودرايته. ولم يرجوا ان ينقذوا استقلالهم الا به. فتقرب من الجزار وعاد الى الولاية بعد ان وعده بضريبة أوفر يؤديها. وكان ذلك سنة ١٧٩٤. وفي السنة التالية نودي به اميراً كبيراً.

كان اوّل همه إضعاف خصومه، فأهلك الشيوخ النكديين أهم اخصامه بين النبلاء الدروز، اذ دبر لهم مكيدة قاضية.

جاءت فجأة في هذه الأثناء حملة بونابرت على سورية، وقد كادت الدول الاوروبية تجهل وجود سورية. وكان نفوذ فرنسا فيها معنويًّا فقط فاهتم الانكليز بهذه الايالة المهملة. وبانت الراية الانكليزية على سواحل سورية في بيروت وفي عكا. ودار الكلام على اقامة صلاتٍ بين الساحل السوري وبين الهند. وفي سنة ١٧٩٩ وصل جيش بونابرت الى مصر وطرد الجيوش العثمانية منها. وكان بونابرت قد رسم لنفسه خطة عظيمة وهي أن ينشىء سلطنة فرنسية استعمارية في البحر المتوسط الشرقي فيتمكن بذلك ان يضرب انكلترا عدوه المكروه في قلب ينبوع ثروتها، اي في الهند. اراد بعد اذعان مصر له أن يُخضع سورية، فحاول ان يجد لنفسه حلفاء فيها وان يهيج القبائل الوطنية على الباب العالي. واول من طلب صلته في سورية كان الامير بشير امير الجبل. لكن الامير أبى ان يعرّض موقفه للخطر فلم يلبِّ في الحال قائداً غريباً آتياً من بلاد بعيدة. فراح ينتظر ما سيكون من مجرى

الاحداث. واجاب بونابرت حينذاك جوابه الشهير وهو انه ينضم اليه مع جيشه بعد سقوط عكا. وخشي الدروز عاقبة ظفر الفرنسيين النصارى. اما الشيعة واشياع ضاهر العمر القدماء فانجدوهم كرهاً للجزار. والموارنة لم يجرؤوا على معاونتهم بالسلاح بل اكتفوا بارسال المؤن اليهم في معسكرهم في خلال حصار عكا، فكان ذلك دليلاً ساطعاً على تعلقهم بفرنسا.

قاوم الجزار مقاومة ظافرة وراء حصونه بفضل دعم الكومودور سيدني سميث، وكان الطاعون اكره بونابرت على رفع الحصار والانصراف. فكانت صلته في سورية سريعة قصيرة الاجل لم يترك فيها اثراً عميقاً.

بيد ان هذه الحملة انعشت في الموارنة وفي سائر النصارى ذكرى عظمة الفرنج وحملت بونابرت المطامع العظيمة التي كانت تختلج في صدره على العودة الى اوروبا. فوصل الى فرنسا وقام بانقلاب ١٨ بروميير وقبض على ناصية الحكم. لكنه في ذلك المعترك الهائل طوال خمسة عشر عاماً ضد اوروبا المتحالفة عليه لم ينسَ سورية تماماً فحاول غير مرة ان يعقد الصلات مع الامير بشير. بيد ان الامير لم يحِد قط عن خطة الحكمة التي رسمها لنفسها. فلم يستطع بونابرت ان يعود الى مشاريعه التي فكر بها سنة ١٧٩٩ فيحقق حلمه بانشاء سلطنة فرنسية ـ سورية.

غير ان الامير بشيراً رغم مهارته وحذقه عرّض نفسه لغضب الجزار ونقمته، فهرب مرةً ثانيةً وذهب الى المنفى حيث اجتمع بالصدر الأعظم العثماني، ثم عاد من منفاه وتصالح مع الجزار وظلّ هذا مسالماً له حتى وفاته سنة ١٨٠٤.

وبعد ذلك عاهد الامير بشير نفسه ألا يحارب والياً من ولاة الباب العالي وان يخضع لمن ولاه السلطان على صيدا. والواقع انه عاش بسلام ووفاق مع خلفي الجزار ابراهيم باشا وسليمان باشا حتى نال في ايام سليمان باشا مقاماً عالياً في سورية. وكانت سياسة الامير قائمة على الحياد التام ازاء الولاة في سورية مع اتمام واجبه من حيث الطاعة للسلطان. وجدّ في اتقاء الحروب الاهلية ولكن اذا دعت الضرورة لحمل السلاح في سبيل سورية ومصلحتها العليا فما كان ليتردد في دعوة جنوده الجبليين للدفاع عن ارض ايالته، بل عن سوريا جمعاء.

أدّت هذه الخطة الرشيدة الى نتيجة مزدوجة. اولاً لم يعرّض الامير قواه الى الفناء ثم اصبح بذلك الحكم الامثل في سورية يرجّح الكفة حيث شاء. فلم يشهر والٍ الحربَ على

والٍ آخر في سورية قبل ان يحظى بتأييد الأمير بشير، ولم يكن لاحدهم حجة للانقضاض عليهِ. فبفضله نعمت سوريا ببعض السلام والراحة، وكانت شعوبها مدينة له فتحسبه اقوى امير من امراء الإيالة وتعتبره رئيساً طبيعيًّا لها.

ففي سنة ١٨١٠ عندما هاجم يوسف باشا، والي دمشق، حاكم طرابلس مصطفى آغا بربر التمس من الامير بشير نجدته. لكن الامير وقف موقف الحياد ازاء كليهما. فكان مصطفى مولاهُ على امارة جبيل فلم يشأ محاربته محاربة ظاهرة. لكنه لم يشأ من جهة اخرى ان يغضب والي دمشق مخافة ان يغصبه املاكه في البقاع وفي مرجعيون. فخرج من هذا المأزق الحرج بفضل حصافته، اذ حظر على مشايخ جبيل ان ينجدوا مصطفى وجنوده. وأبى هو ان يشترك في حصار طرابلس حيث قاوم مصطفى آغا والي دمشق مقاومةً شديدة. وادعى بشير ان وجوده في الجبل ضروريّ بسبب العراك الشديد بين النصيرية والاسماعيلية. ولئلا يهيج غضب الوالي ارسل اليه الشيخ بشير جنبلاط.

وفي آخر الأمر غُلب مصطفى آغا بربر وقهر تجويعاً ولكنه حصل بواسطة سليمان باشا والي عكا على شروط شريفة للاستسلام، وبعد حين أعيد الى وظيفته. ولم يكن الامير بشير غريباً عن هذا التوسط. وهكذا امكن بشيراً ان يكون صديق الخصمين معاً. لئن لم يشترك الأمير في الحروب الداخلية التي كانت تدور بين الولاة فقد لبّى ولاة دمشق وعكا عندما استنصروه للدفاع عن السلطنة العثمانية وخصوصاً عن سورية في الغارة الهائلة التي شنتها عليها شيعة الوهابيّين الجديدة التي قام بها عبد الوهاب في اواسط القرن الثامن عشر في قلب جزيرة العرب[٢].

لم يشأ الوهابيون ان يدخلوا في الاسلام تعاليم جديدة بل ارادوا ان يصلحوا عقائده وسننه في العبادة. وقد رأوا أنها أُفسدت فحاولوا ان يعيدوا الى الاسلام قوته الاصلية وزهده ونبذوا خصوصاً اكرام الأولياء وحاربوا عادات تأصلت في المسلمين كعادة التدخين وما شابهها. ولم يلبث البدو في شبه الجزيرة ان اخذوا «بالاصلاح» فاخضعت نجد ومكة وخرجت القبائل الوهابيّة من فيافيها بثًّا للدعوة وطلباً للكسب وشنت الغارة على سورية كما شنها عليها اجدادهم من قبل الف ومائة سنة. فهاجم الوهابيون اولاً القوافل الذاهبة من دمشق ونشطت العصابات فانقضت على سوريا وبلغت عجلون سنة ١٨١٠.

لم يستطع يوسف باشا، والي دمشق، ان يصد هؤلاء بقواته وحدها فاستنجد لقتالهم بسليمان باشا والي عكا الذي كان مهدداً بالخطر كمثيله والي دمشق. فجاء سليمان باشا

وجاء معه حليفه امير الجبل. وفي هذا الموقف عرف الامير بشير ما كان له من رفعة المقام وشدّة الصولة. وما ان بلغ معسكر سليمان باشا مع خمسة عشر الفاً من جنوده حتى صادف هناك اجلالاً لم يعرفه من قبل، فهرب الوهابيون ثم بدأ القتال بين والي دمشق ووالي عكا.

فيوسف باشا كان قد نقم عليه الباب العالي وولى مكانه على دمشق سليمان باشا فأبى يوسف باشا الاذعان فنشبت بين الخصمين حرب ضارية، فناصر الأمير بشير سليمان باشا لانه كان يكره يوسف باشا كرهاً شديداً. ولانه كان يعتقد ان تحالفه مع سليمان باشا قد يأتيه باجل المنافع.

عمل بشير على ان يكون الشعب السوريّ موالياً لسليمان باشا فاعانه، مع جنوده اللبنانيين في زحفه الى دمشق. اما يوسف باشا فقد تركه الوطنيون وشأنه اذ هاجمته قوات اعظم من قواتهِ فغلب على امره وهرب اولاً الى اللاذقية ثم إلى مصر.

بعد ان استقر الحكم لسليمان باشا في دمشق وفي عكا لم ينسَ ان أمير الجبل هو الذي أولاه النصر على خصمه. فعلا شأن الامير في سورية وأصبح نفوذه لا يُجارى عند المسلمين وعند المسيحيين. وفوق ذلك اكتسب الامير بشير صداقة الرجال العظام في القسطنطينية بالهدايا السنيّة التي كان يرسلها اليهم ولم تبطره نعمته فلزم القيام بواجباته ازاءَ مولاه السلطان باتمّ امانة، مؤدياً الضريبة السنوية المفروضة عليه. وهكذا تقرر ان لا تزاد هذه الضريبة وان يكون الأمير بشير في ادارة الجبل الداخلية مطلق الحرية بدون تدخل سليمان باشا.

هكذا اكتسب الامير بشير في سورية مقاماً عالياً. صحيح ان سعة ملكه لم تكن كسعة ملك الامير فخر الدين الثاني لكنه بحذقه ودرايته كان له في أعين الشعب منزلة ورونق لا يقلان في شيء عن منزلة سلفهِ العظيم ورونقهِ. فأدخل نفسه في المنازعات التي كانت قائمةً بين الحرافشة في بعلبك. واتخذ من ذلك سبيلاً لترسيخ قدمه في البقاع الشمالي. وجعل امارته ملجأً لدروز الجبل الأعلى الذين ضايقهم الحلبيون فجلا اليها منهم زهاءَ اربعمائه عائلة سنة ١٨١١ [٣].

في ذلك العهد قام النزاع بين الاسماعيلية والنصيرية خصوم الموارنة والدروز، فذبح النصيرية من الاسماعيلية عدداً كبيراً حتى لم يبقَ لهؤلاء في سورية شأن. بيد ان الاسماعيلية انفسهم لم يتمتعوا سابقاً بما اصابوا من الفوز والنصر لان ولاة دمشق نفروا من أعمالهم فحملوا عليهم بجيوشهم العثمانية واوقعوا بهم وأوهنوا قواهم. فلم يتدخل الامير

في هذا القتال ولكنه عرف ان يجني منه ثمرةً لنفسه، فعلا كعبه وارتفع مقامه بانخفاض شوكة الاسماعيليين والنصيرية[٤].

وسنة ١٨١٥ سار الامير بشير الى عكا ليزور سليمان باشا فاستُقبل حيث مرّ، خصوصاً في عكّا، بأعظم اكرام. فوطّد سلطته وأيد امارته في لبنان بجميع الوسائل بقطع النظر عن أهدافها خيراً كانت ام شراً فاخضع النبلاء الدروز وتجاوز الحد في الشدة على آل ارسلان من الشويفات والمشايخ التلحوقيين.

واعتمد على الاكليروس الماروني قهراً للنبلاء وتدخل على غير هدىً في شؤون الكنيسة الداخلية. فاوجب على البطريرك يوسف التيان ان يستقيل من البطريركية فاستقال. وكي لا يغضب البابوية كان يستقبل قصّادها بالاجلال ويحمي الرسالات اللاتينية.

لكن قسوته الشديدة حملت كثيرين على بغضه واضمار السوء له. وكان ما يزال لابناء الامير يوسف انصار كثيرون في الجبل فانضم اليهم عدد من السادة الدروز والفوا حزباً مناوئاً للامير بشير الذي نعتوه بالمغتصب.

جاء في كتاب حيدر باشا:

«لما كان جرجس باز من دير القمر مدبراً مطلق اليد في ادارة شؤون الامراء القاصرين اولاد الامير يوسف الشهابي حاكم لبنان السابق اخذ يسعى لهم بدراية وحسن تدبير حتى حصلوا على خلعة الولاية من جانب الجزار والي إيالة عكا وكان مدبرهم جرجس باز هو الآمر الناهي فعلاً وفيه جرأة وإقدام مع سجايا كريمة.

«ثم لما خلصت الولاية التامة المطلقة للامير بشير صحَّت عزيمته على الانتقام من اعدائهِ ونظرائهِ وفي المقدمة جرجس باز واخوه عبد الاحد فاضمر لهما السوء وتربص بهما غرَّة الاغتيال وشرَّ المنقلب حتى اذا كان ثامن ربيع الاول سنة ١٢٢٣ اقدم هو واخوه الامير حسن معاً واعوانهما عن سبق مؤامرة بينهم على قتل جرجس واخيه عبد الاحد فدعا الامير بشير جرجس الى منزلهِ بدير القمر للتذاكر في بعض المهام على عادتهِ وفي نيته الفتك بهِ فحضر وجلس اليهِ فما لبث الامير ان خرج واغلق الباب عليهِ ومن فوره أمر جلاوزته وشرطه من بني زين الدين فدخلا اليه مفاجئين وقتلوه. وفي اليوم نفسه سار الامير حسن من غزير بجماعته التركية الى جبيل متظاهرين بقصد السلام على الامراء اولاد الامير يوسف، واذ اقبلوا على عبد الاحد رأى منهم ما رابه فتحفز للدفاع عن نفسهِ فتواثبوا عليه واحاطوا به فلم يغنِ عنه دفاعه شيئاً وايقن بالهلاك فتدلّى من نافذة داره العالية الى جهة

اخرى فادركوه وهو ينزل من شدة الصدمة والحقوه باخيه جرجس قتلاً على غرةٍ في يوم واحد ونهبوا كل ما وجدوا عنده من المال والآثاث والرياش وسائر النفائس وكانت شيئاً كثيراً وقبض الامير حسن ساعتئذٍ على اولاد الامير يوسف ثلاثتهم ثم امر الامير بشير بنقلهم من جبيل الى درعون ويسمل عيونهم. فاطمأن باله وطابت له الايام. واسف الناس اسفاً شديداً على جرجس باز لما كان عليه من جميل الخصال وكرم الطباع وحسن تلقي قاصديه بقضاء الحاجات».

«لا ينكر ان تلك النقم والبطشات الهائلة قد القت الرعب في قلوب الحزب المناوىء للامير بشير امراء ومشايخ وغيرهم فسكنت رياح القلاقل وانقطعت اسباب المشاغب والفتن وعمَّ الامن واستتبَّت الراحة مدَّة بضع سنوات. بيد ان ذلك الهدوء والسكون كانا كالرماد فوق الجمر لأنَّ الضغائن لا تنام وحزازات الصدور لا تزول حتى اذا حانت الفرصة المؤاتية انبعثت من مكانها. ففي سنة ١٨١٨ خلف سليمان باشا في عكا عبدالله باشا فافرط في مقترحاتهِ على الامير حاكم الجبل فاستاءَ ولجَّ عليهِ في الطلب واشتد فاحتمل حتى اذا نفد جلده ولم يبقَ في قوس الصبر منزع ولم تمكنه المقاومة تخلى عن الولاية مضطراً ولجأ مرَّة من الزمن الى حوران سنة ١٨٢٠ ثم لم يخلُ الجو كليًّا لاعدائه ومبغضيه يمرحون في لبنان ممزقين فاعجلهم عن ادراك امنيتهم باسترخاء درويش باشا والي الشام وعبدالله باشا والي عكا فعاد الى المنصب وأيّد جانبه الاقوام والاعلام في السمقانية حيث ابدوا الخضوع والاحترام. ثم ما عتم ان ألجىء الى مناصرة عبدالله باشا على درويش باشا في مسألة اختلافهما على حدود نابلس وكاد العسكر اللبناني يرجّح كفة ميزان المغالبة. وكان ان السلطان محمود الثاني قد اعلن تمرد عبدالله باشا واحال ولايته الى عهدة خصمه درويش باشا فاخطر الامير بشير ان يغادر لبنان شاخصاً الى مصر سنة ١٨٢٠ مستجيراً بمحمد علي باشا وهو يومئذٍ في عزٍّ عظيم[٥]».

في سنة ١٨٠٠ بعد أن أخلى الجيش الفرنسيّ القطر المصريّ سادت الفوضى في وادي النيل. واخذ المماليك والانكليز والاتراك يتنازعون امتلاكه الى ان قام محمد علي وكان جنديًّا لم يثقف عقله بالعلم ولكنه كان ذكيًّا حازماً طماحاً فدانت له الجنود الارناؤوط، ابناء وطنه، وبعونهم استولى على مصر وقبض على ناصية الحكم فيها حتى اضطر السلطان ان يسميه باشا على مصر ونائب الملك فيها.

ادرك محمد علي باشا المنافع الجليلة التي يعدها له موقع مصر الجغرافي بين اوروبا

وآسيا وافريقيا، على طريق الهند، فنظم الادارة تنظيماً حسناً وهيأ جيشاً كثيفاً هذبه ودربه القائد الفرنسيّ ده ساف الذي اتخذ اسم سليمان باشا. وأعدّ ايضاً اسطولاً عظيماً ووسع حدود ملكه فاتحاً النوبة وكوردفان ودرفور. وتداخل في السياسة الدولية مصرحاً بانه من خدمة السلطان الأصفياء. ومنذ سنة ١٨١٢ الى سنة ١٨١٨ قمع فتنة الوهابيين الثائرين على السلطان. وكانت غايته ان يوسع نطاق حكمه بمعاضدته السلطان وان يكتسب صداقة الدول في اوروبا ومحالفتها وليناديَ بعد ذلك باستقلاله عن الباب العالي.

تحقيقاً لهذا الهدف عزم محمد علي على فتح سورية وحدَّث الامير بشير فرأيا ان خير وسيلة هي ان يعود الامير الى امارتهِ فيكون لعزيز مصر خير الانصار. فعقدا محالفة سرية وسأل الامير محمد علي باشا ان يجعل تحت حمايتهِ ايضاً عبدالله باشا والي عكا فرضي محمد علي باشا بذلك طمعاً بالمنافع العظيمة في تحقيق امانيه في المستقبل.

بمقتضى هذه المحالفة كان على الأمير بشير، بعد عودتهِ الى الجبل، ان يسعى لتقويض سلطة الباب العالي في سوريّة واعداد الشعوب السورية للعصيان والانضمام الى الجيوش المصرية. وكان على محمد علي باشا بعد فتح سورية أن يؤيّد الامير بشيراً في امارته ويوليه ايضاً الاصقاع المجاورة وخصوصاً المدن الساحلية.

سأل محمد علي الباب العالي ان يعيد كلاً من الامير بشير وعبدالله باشا الى حظوته ويردّ لهما ولايتهما، فرضي الباب العالي بعد الحاح محمد علي لانه كان بحاجة الى نجدتهِ في حرب اليونان. وارسل لكلّ من الامير وعبدالله باشا فرماناً سلطانياً على يد محمد علي باشا ليبلغهما إياه فعاد الأمير الى لبنان ومعه قائد من القادة المصريين فاقنع هذا القائد محاصري عكا بالانصراف عنها فانصرفوا.

لم يخفض منزلة الامير في لبنان هربه الى مصر. فما ان عاد الى سورية حتى فكّر باهلاك خصمه الأعظم الشيخ بشير جنبلاط. فكان على الامير وعلى عبدالله باشا ان يدفعا الى السلطان ما عليهما من المال مقابل الولاية الجديدة التي نالاها. وكان السلطان بحاجة شديدة الى المال في حربهِ مع اليونان ثم مع الروس. وكان على الباشا وحده ان يدفع الى الباب العالي ٦٠٠٠٠ كيسٍ ولما لم يكن قادراً على تأدية هذا المبلغ كله في الحال اقرضه محمد علي باشا ١١٠٠٠ كيس. ففرض على الجبل ضرائب جديدة باهظة بلغت ٣٢٠٠٠٠ فرنك في كل سنة. وبيروت وحدها قُضي عليها بان تدفع ضريبة فوق العادة قدرها ٨٠٠٠٠ فرنك.

وزّع الامير بشير هذه الضرائب الجديدة على اقطاعات الجبل وسأل صاحب الاقطاعة ان يجمع ما على اقطاعته ويؤديه اليه. وفرض على الشيخ بشير جنبلاط ۱۰۰۰ كيس فأرسل اليه الشيخ نصف المبلغ المطلوب والتمس مهلةً لتأدية الباقي. فاغتنم الامير بشير هذه الفرصة بضرب خصمه ونزع اقطاعته من يده وأصرّ على ان يؤدى المطلوب كله دفعة واحدةً.

ادرك الشيخ ان وراء الاكمة ما وراءها. فجمع الفئة المستاءة من الدروز، وكان بين هؤلاء كثير من الامراء الشهابيين من انسباء الامير وذهب واياهم الى البقاع وسأل مصطفى باشا والي دمشق ان يساعده فظل الامير بشير على اصراره ولم يشأ ان يقابل الشيخ الدرزي واعوانه الا بعد الحاج عبدالله باشا. فقابله بلطف لكنه اصر في طلبه ان يدفع اليه المال كله مرة واحدة. اما اعوان الشيخ فهددهم بقلع عيونهم اذا لزموا العداء.

ادرك الشيخ بشير ان الامير يريد اهلاكه فآثر المقاومة بالسلاح، وجمع سراً الاعلام الدروز وحملهم على نشر راية العصيان. ففاجأت الفتنة الامير بشير ولا سيما وان التجنيد سهل سريع عند الدروز بسبب تنظيمهم الاقطاعي[٦]. لكن عبدالله باشا ارسل في الحال جنوداً لنجدة الامير. ووقعت المعركة الشهيرة على مقربة من المختارة في سهول السمقانية ولم يتقرر النصر فيها لاحد من العدوين. بيد ان النجدة العثمانية، وان سهلت على الامير ان يرد صدمات الدروز، لم تمكنه من الانتصار عليهم ولكن خارت عزيمة الدروز عندما انتشرت شائعة مفادها ان والي عكا ارسل نجدة جديدة قوية. فتراخوا ولم يجرأوا على القتال من جديد وتشتتوا في قراهم.

لجأ زعماء الفتنة الى حوران حذراً من نقمة الامير. ولما هرب الشيخ بشير جنبلاط قبض عليه جنود عبدالله باشا وألقوه في سجن عكا وقتله عبدالله باشا خنقاً في سجنهِ نزولاً عند الحاح الامير بشير ومحمد علي باشا الذي اراد ان يقوي ولاية حليفه في الجبل ليسهل تحقيق امانيهِ في سورية. وهكذا تخلص الأمير من أعظم خصمٍ له في الجبل.

وقبض الامير على انسبائه الامراء الذين اشتركوا في الفتنة واقتلع عيونهم وقطع السنتهم[٧]. واصبح بعد ذلك للمرة الثانية السيد المطلق في الجبل لا ينازع حكمه منازع وخاف سائر خصومه فلم يُبدوا حراكاً. اما هو فرأى ان يوظف سلطته المطلقة في خدمة بلاده. وكان وهو في مصر قد شاهد كيف يمكن ان يحول الامير البلاد، وان كادت تكون بربريّة، الى مملكة عصريّة. وعرف بعض الشيء من المدنية الغربية فجدّ في ادخالها الى لبنان.

وطّد الأمن حتى خيّم السلام منذ سنة ١٨٢٦ في ربوع الجبل، بعد ان كان بعد سقوط فخر الدين الثاني، محطاً للصوص يسرحون فيه ويمرحون. فقطع دابرهم حتى اخذ الناس يجوبون انحاءَ الجبل آمنين سالمين. وكانت عين الامير يقظى لا تفوته معرفة جريمة ولا طريقة الاقتصاص منها. وأنقذ اتفاقه مع الولاة البلاد من غزوات الجنود العثمانيين الذين كانوا كلّ سنة يشنون الغارة على الجهة الشمالية ويعيثون فيها فساداً.

جدّ الامير في تنظيم الشؤون المالية بنوع خاص لكي يملأ خزينته بالمال على مثال محمَّد علي باشا. ورأى ان كثرة المال افضل من كثرة الجيش وانه بالمال يقوى على كلّ شيء ويحصل على كل شيء من القسطنطينية، ولا سيما في عكّا ودمشق. وكانت السياسة لا الحرب طريقته عند الحاجة. فكان يفرض على الامراء والشيوخ بقسوة شديدة تأدية ما جمعوا من الضرائب في الاوقات المحددة بدقّة تامّة وقد هالهم ما اصاب الشيخ جنبلاط فما تقاعسوا.

بيد انه لم يغفل الامور العسكرية. لكنه لم يُنشىء جيشاً منظماً كجيش فخر الدين ولم يكن له مثله جنود مأجورة وكان يفرض التدقيق على اصحاب الاقطاعات في التكاليف العسكرية. وكثيراً ما كان يستعرض اسياد الاقطاعات وفلاحيها ويجند الجنود عند الحاجة. وكثيراً ما ارسل جنوده الجبليين ليحاربوا في صفوف الولاة.

صحيح انه لم يؤلف ادارة منظمة، من حيث ادارة المأمورين واجورهم، بل عمل على ان تكون اوامرهُ مطاعة مقدسة لا يخالفها سيّد ولا أمير. وسعى منذ ذلك العهد في تنظيم الادارة المركزيّة بمقتضى مبادىء الملكيّة الادارية. فاختار لذلك مقراً له في بيت الدين يقيم فيه فلا ينتقل من مدينة الى مدينة او من قصر الى آخر كما فعل اسلافه من قبلهِ. وأقام من حوله عدداً من الكتبة والامناء الأصفياء يعاونونه في ادارة الشؤون. وكان كل سنة يجمع اصحاب الاقطاعات ويتفاوض معهم ويبلغهم اوامره. واختص من بينهم فئة قرّبها اليه واتخذ نفوذها وسيلة لابقاء الرعية على عهد الامانة والطاعة.

اما سياسته، من حيث الدين، فكان قوامها ارضاء جميع الطوائف الدينيّة في مملكته. فكان مع النصارى نصرانياً ومع الدروز درزياً ومع المسلمين مسلماً بحيث لم يكن احد يعرف حقيقة الدين الذي كان عليه.

كان الشهابيون مسلمين في الاصل لكنه في خلال القرن الثامن عشر أخذ الاكثرون منهم بالنصرانية، وقد ثبت ان الامير بشيراً تنصر هو ايضاً بالعماد المقدس. لكنه كان

يشترك في الاسرار الدرزية ويمارس احياناً فروض الاسلام جهراً. فاقام في قصره الشهير في بيت الدين كنيسةً وجامعاً وخلوةً. وكان يشهد الصلاة في الكنيسة او في الجامع او في الخلوة حسبما يقتضي المقام. فخدعت هذه الحيل كل الرعية، فظنه النصارى نصرانيًّا والدروز درزيًّا من أصدق العقال، والمسلمون تلميذاً صفيًّا لرسولهم[٨].

اما دينه الصحيح فكان الطمع والولاء للباب العالي. بيد انه ترك لجميع رعاياهُ تمام الحرية الدينية على اختلاف مذاهبهم، وكان ارباب الاديان جميعها من أصفيائه. وناصره الاكليروس الماروني في حصره السلطة بيده مناصرة خاصةً.

ونهض استتباب الأمن والنظام بحياة البلاد الاقتصادية نهضةً جديدةً فانتعشت تربية دودة الحرير وزراعة الكرمة والحبوب وزادت الاشجار المثمرة. وبلغت الصناعة والتجارة شأواً بعيداً لم يكن لهما منذ عهد فخر الدين. وفتحت طرق جديدة عديدة وصلت بين اهمّ مراكز الجبل. فالى هذا العهد يرجع ما اصاب مرفأ بيروت من الشأن حتى كان له المقام الاول بين موانىء سوريا. وشجعت هذه الادارة التجار فراجت معاملات التجارة بحيث ان الانكليز رأوا سنة ١٨١٩ ان يعرضوا على الأمير معاهدة تجارية يعقدونها معه. لكن المفاوضات بهذا الشأن اوقفتها الاحداث عن مسيرها حتى كانت سنة ١٨٣٢، فجاء ابراهيم باشا وفتح سوريا.

اقتفى الامير بشير آثار فخر الدين الثاني من حيث حبّه للفنون والآداب فناصرها مناصرة صحيحة ونشّط رجال العلم والأدب والقلم من العرب والسوريين وافاض عليهم هباتهِ. فتقدم العلم تقدماً عظيماً في لبنان خصوصاً بفضل الرهبانيات اللاتينية التي كان الامير يناصرها ويؤيدها.

وكان للامير كما كان لفخر الدين نزعة الى الأبهة والعظمة فجاء بعملةٍ وصنّاع من حلب ودمشق وشيد قصراً فخماً في بيت الدين وزانه بضروب الفن والجمال ليكون شبيهاً بقصر فرساي ويكون رمزاً لغناه وصولتهِ. وبفضل هذه الأعمال العمرانية ترقّى اهل الجبل في مدارج المدنية. فزانت الرياش الاوروبية دورهم وبيوتهم واخذت الازياء المصرية الشبيهة بالغربية، في امور كثيرة، تحلّ في الشعب تدريجاً محل الازياء الشرقية المتسعة الجوانب والضافية الذيول. وتوارت سريعاً الطرابيش البغدادية العالية وزال «الطنطور» الذي كانت تحمله النساء على رؤوسهن[٩].

وخلاصة الكلام ان حكومة الامير بشير، رغم ما كان بها من الشدة والقسوة، كانت

حكومة قوية وطدت السلام في انحاء لبنان وعززت موارده الطبيعية وزادت في قوّته وجعلته مركزاً معداً لانطلاق حركة التحرر والاستقلال من نير العثمانيين. ومن المنافع التي اتى الامير بشير الجبل بها انه حمل بحذقه وحصافته والي عكا على ان يثبت للبنان ما له من الحق القديم في حماية اللاجئين اليه وعصمتهم به. فكان جميع الفارين السياسيين وجميع «الوطنيين» السوريين الذين تهددهم السلطة العثمانية يأوون الى لبنان ويتمتعون فيه بضيافة رحبة حتى اصبح الجبل القاعدة المركزية السياسية للوطنيين السوريين. بل اصبح كأنه قلب سورية جميعها ودماغها، فأنيطت به جميع الآمال الوطنية. وكان الامير بشير سنة ١٨٣٠ زعيم جميع سكان سورية الوسطى والجنوبية ما عدا دمشق وملحقاتها.

الهوامش

(١) Guys, op. cit, p.153.

(٢) I.A. (Coranzes), *Histoire des Wahabis*, Paris 1810. J.L. Rousseau, *Notice sur la secte Wahabis* dans les *Fundgruben* de Hammer, t. I.

(٣) حيدر شهاب، المخطوط العربي، الملف ١٢٢٦.

(٤) حيدر شهاب، المخطوط العربي، الملف ١٢٢٣.

(٥) يروي ادوردز ما اشرنا اليه هنا من الاحداث على غير ما اوردناه وذلك في تاريخه «سورية منذ ١٨٤٠ الى سنة ١٨٦١» فيرى ان الامير بشيراً حاول ان يثور على الباب العالي وعبدالله باشا. تشرشل وبعض مؤرخي العرب لا يرون هذا الرأي.

(٦) تشرشل، مجلد ٣ فصل ٢٥.

(٧) تشرشل، مجلد ٣ ص ٣٨٤ و٣٨٥. غي مجلد ٢. ص ١٥٩. بوجولا «الحقيقة في أمر سورية» ص ٣٤٣. ميسلن ص ٣٤٧.

(٨) يروي اللبنانيون حكاية طريفة في هذا الصدد. التقى ماروني بمسلم على طريق بيت الدين فاخذ كل منهما ينوه بفضائل الأمير. قال المسلم «ما احد يرعى صوم رمضان مثل الامير بشير». قال الماروني «كذبت لان الامير مسيحي. فقد شاهدته حاضراً ذبيحة القداس الالهية». وبينما هما في هذا الحديث وصل درزي. وبعد ان عرف سبب خلافهما قال لهما «انتما مجنونان. ان أمير الجبل درزي فليس في لبنان ولا في حوران عاقل مثله عارف باسرار ديانتنا». فاقتتل الثلاثة في هذا القبيل ثم اتفقوا على ان يذهبوا الى قصر الامير ويسألوا كاتبه عن ديانة مولاه الأمير. فأمر الكاتب بان يضرب كل منهم مائة عصا على رجله وبيّن لهم انهم سيشنقون على ابواب بيوتهم اذا تكلموا بعد في ديانة الأمير.

(٩) غي، مجلد ٢٢، ص ١١١ .

الفصل الخامس

في فتح محمد علي باشا لسورية وفي الادارة المصرية[1]

١ ـ فتح سورية

لم يستطع الامير بشير ان يستمر على سياسة المخاتلة والحياد. فاضطّر سنة ١٨٣١ أن يختار بين محالفة مصر أو محالفة تركيا. وكانت العلاقات بينه وبين سيده عبدالله باشا قد تراخت. فقد دعاه الباشا سنة ١٨٢٩ الى مساعدته في قمع الفتنة التي قام بها اهل نابلس، فلبى الامير دعوته وجاء مع جنوده اللبنانيين واشتركوا في حصار المدينة. وبعد ستة اشهر أُخذت نابلس عنوةً. فلم يلق الامير وجنوده وفاءً لدى عبدالله باشا على نجدته التي لولاها لما حاز الغلبة. بل لقي ما جرح كرامته فادرك الامير ان الباشا يسعى الى محق استقلال لبنانِهِ، فلم يتردد في محالفة محمد علي باشا والانضمام اليه في محاربته الباب العالي.

وكان السلطان محمود الثاني قد حاول وقتئذٍ ان يدخل في تركيا تغييرات واصلاحات خطيرة دعاها التاريخ «التنظيمات» واراد ان ينزع من الحزب المناوىء عدوّ الاصلاح كلّ قوة فذبح سنة ١٨٢٨ فرقة الانكشارية، وكانت هذه الفرقة من أعظم انصاره. وهكذا شوّش قواته العسكرية بحيث لم يستطع ان ينظم جيشاً جديداً الا بعد سنين طويلة لأن خزينته كانت فارغة والسلطنة قد اوهت قواها الحروب مع اليونان وروسيا، فرأى محمد علي الزمان مؤاتياً لتحقيق مطامعه واقامة مملكة واسعة الاطراف يغتصبها من يد سيده.

وكان قد وجه نظره منذ زمان طويل الى سورية لان مصر لم تكن فيها غابات وهو كان بحاجةٍ الى الخشب لبناء اسطوله. فكانت غابات لبنان وجبل الشيخ وغور الاردن محطّ انظاره. وكانت سورية الى حد ما جزءاً مكمّلاً لمصر بثروة ارضها واتساع تجارتها مع سائر الانحاء الاسيوية. فلم يكن الشعب السوري كثير العدد لكنه كان نشيطاً وماهراً في الصناعة. وكانت سورية، وهي في يد الاتراك، خطراً دائماً على محمد علي باشا، لأن فلاحي مصر، هرباً من الاستبداد، كانوا يلجأون الى سورية فيجدون فيها عوناً. وكان

محمد علي باشا، انفاذاً لسياسته الطماعة محتاجاً الى الرجال والمال، فضيق الخناق على مصر. فكان هرب الفلاحين الى سورية خسارةً عليه في المال والرجال.

فلم تكن اذاً قدم محمد علي باشا راسخة في مصر ما دامت سورية في يد تركيا. وكان يعلم ان السلطان محمود الثاني يضمر له الشر. ولا غرو فلم يكن محمد علي باشا قانوناً الا مأموراً خاضعاً للباب العالي. ورغم هذا كان يتصرف تصرف السيد المطلق في مصر وحتى تجاه السلطان نفسه. فكان بديهياً ان يسعى السلطان لاخضاع هذا الباشا المتمرد على سلطته.

فكانت الحرب لا بد منها بين محمد علي وبين السلطان، وكان محمد علي يتوقعها. فلو استولى على سورية امكنه ان يصد جميع هجمات الاتراك في تلك المعاقل الطبيعية اي تلك الربى والجبال الحصينة، فيما مصر كانت مفتوحةً ببرزخ السويس شرقاً. وسورية اذا ملكها استطاع الاستيلاء على اسيا الصغرى واخضاع الاستانة لادارته لان وجوده في أضنة يجعل جبال طوروس في قبضة يده، وجبال طوروس هي الباب المفتوح لآسيا الصغرى، ويهدد بذلك ازمير واسكودار.

لم يكن محمد علي باشا يريد خلع السلطان والمناداة بنفسه ملكاً مستقلاً، بل على العكس اراد ان يقوي السلطنة العثمانية بتدبيره شؤونها. روى احد الساسة النمساويّين بروكس اوستان ان محمد علي باشا أجاب سنة ١٨٢٩ احد العمال الانكليز الذي كان يحرضه على الاستقلال بمساعدة انكلترا: «انك رجل غريب ـ تجهل افكار المسلمين . . . اتعرف ما يجر علي من العواقب تقسيم المملكة العثمانية! ان جميع المسلمين يتركونني وشأني ويكرهونني حتى ابني يكون اول الذين يتخلون عني»[٢].

في سنة ١٨٢٤ اراد السلطان محمود الثاني ان يحصل على نجدة الجيش المصري في حربه ضد اليونان، فوعد محمد علي باشا بان يعطي ابنه ابراهيم باشا ولاية المورة لكن موقعة نافرين الشهيرة وتدخّل الدول الاوروبية فرضا على ابراهيم باشا اخلاء تلك الايالة فاخلاها سنة ١٨٢٨. فطلب محمد علي باشا حكومة سورية بدلاً من ذلك، فلم يجب طلبه. بيد انه كان عازماً على فتح سورية بطرق المفاوضات وعاونه فيها الامير بشير معاونةً صادقة، اذ بث دعاية قوية ضد الولاة الاتراك في سبيل محمد علي باشا. وكان وقتئذ الاستياء من حكومة الاتراك بالغاً أقصاه في سورية ولم يكن في قلوب النصارى الا البغض للولاة الاتراك. وازدادت اسباب هذا البغض سنة ١٨٣٠ واشتدت خصوصاً في الطبقة

العالية. وكانت الحرب مع روسيا قد قضت على الباب العالي بفرض ضرائب فاحشة غير مألوفة ففرض على لبنان مبلغ ٣٢٠٠٠٠ فرنك وعلى بيروت ٨٠٠٠٠ فرنك وعلى طرابلس ١٢٠٠٠٠ فرنك فوق ما كان يدفعه الجبل والمدينتان من قبل. ولم يكن عبدالله باشا والي عكا يعرف كيف يلبي مطالبه المالية الفاحشة المتزايدة.

اكتسب الامير بشير ودّ رجال الدين المسيحي سراً، وقد علم ان محمد علي كان حليف الفرنسيين وانه سيكون بلا ريب نصير كاثوليكيي الشرق، وخصوصاً الموارنة الذين تحميهم فرنسا، فبعونه يعمل في سبيل فرنسا نفسها نصيرة النصرانية في الشرق. وعمل الامير بشير ايضاً على اكتساب ود بعض المسلمين فوجههم نحو مصر ووليها القدير محمد علي باشا فذاع في سورية ان محمد علي سيؤسس مملكة عربية مستقلة عن الاتراك فطرب لذلك الشعب الاسلامي، ما عدا العثمانيين، املاً بان يتولى الشعب العربي والسوري زعامة الاسلام وقيادته. ولم تأتِ سنة ١٨٣٠ حتى كانت اماني الشعب السوري الاسلامي متجهة الى الجيوش المصريّة، وظهرت الفتنة فعصا والي بغداد السلطان وعصا شعب دمشق واليها وأبى تأدية الضرائب الجديدة.

رأى محمد علي الفرصة ملائمة للاستيلاء على سورية، وكان يومئذٍ يتولى الصدارة العظمى خسرو باشا عدوّ محمد علي الشخصي، وكان لا ينفك عن إكثار الاعداء له. اما محمد علي باشا فعقد صلات سريّة مع مصطفى باشا اشقواره العاصي على السلطان وامده بالمال والجند وعاهده على مهاجمة الاستانة عند الحاجة. وكان عمال خسروف باشا قد قبضوا على رسائل محمد عليّ الى مصطفى باشا فكان لا بدّ له ان يشرع هو في الحرب فيفاجىء السلطان بها. وكانت انكلترا قد رامت السيطرة على سورية فارادت ان تحارب نفوذ فرنسا لتحلّ هي محلها.

لم يكن لفرنسا في ذلك العهد الا نواب قناصل في المدن السورية لكنها كانت حريصة على حمايتها للنصارى، وكانت تبين للاكليروس الماروني بنوع خاص انها وحدها حامية الملة المارونية. لكنها كانت قد خسرت بعض الامتيازات التي مُنحتها بموجب معاهدة سنة ١٧٤٠ ومنها احتكار صيد الاسفنج في سواحل سورية[٣]. وفي سنة ١٨٣٠ ارادت ان تسترجع هذا الحق فعارضتها انكلترا معارضة عنيفة وانكر عبدالله باشا مطالب فرنسا عاملاً باشارة انكلترا.

ظهر جلياً سعي انكلترا لتحلّ محلّ فرنسا في سورية. فكان نفوذها التجاري قد فاق

نفوذ فرنسا. واقيم قنصل عام بريطانيّ في دمشق ليكون يداً محركة قوية في سورية كلها. وفي الوقت نفسه ارادت شركة الهند ان تسيّر بطريقة منتظمة سفنها بين شواطىء البحر المتوسط والهند الانكليزية عبر الفرات وطريق القوافل الذي يصل المرافىء السورية بهذا النهر. وخلاصة الكلام، عملت انكلترا على اكتساب نوع من الحماية في سورية للاضرار بمحمد علي باشا والوقوف في وجهه. ولم يكن لهذا خصم اشد واعظم من الوزارة البريطانية. ففي مطلع سنة ١٨٣٠ عرض محمد علي باشا على وزير فرنسا يومئذٍ بولنياك ان يحارب وحده والي الجزائر الذي كان الملك شارل العاشر يريد معاقبته شرط ان يدفع له عشرة ملايين فرنك ويقدم له ثلاث سفن. فرضيت الوزارة الفرنسية بذلك وارسلت مندوباً الى الاسكندرية لعقد اتفاق صريح بهذا الشأن مع محمد علي.

وكانت هذه فرصة له لنشر سيطرتهِ باتجاه الغرب. بيد ان الانكليز قاوموا هذه الفكرة وحركوا الباب العالي على محمد علي وتهددوه تهديداً صريحاً[٤]، فرفض السلطان الفرمان الذي طلبه محمد علي للقيام بالحملة المقصودة[٥]. فحقد محمد علي على انكلترا حقداً شديداً بادلته بمثله فعزم على ان يحمل على الانكليز قبل ان يحملوا عليه وان يغزو سورية بسرعة.

وجد رأساً ذريعة للانقضاض على سورية. ذلك ان عبدالله باشا اصر على عدم تأدية الاكياس الأحد عشر[٦] التي كان استعارها منه سابقاً. وفوق ذلك كان عبدالله باشا قد جهر بعدائهِ لمحمد علي باشا بايوائه المصريين المتمردين وحمايته لهم بحيث اصبحت سورية مركز المقاومة لسياسة محمد علي. وفي سنة ١٨٣١ هرب ستة آلاف من فلاحي مصر من ايالته الشرقية ولجأوا الى عبدالله باشا هرباً من استبداد محمد علي ومظالمه. فطلب محمد علي ارجاعهم الى مصر فأبى عبدالله باشا واجاب ان المصريين هم رعية السلطان سيد الجميع لكنهم ليسوا الا بادارة محمد علي فقط، وان الفلاحين هم رعية السلطنة يمكنهم ان يقيموا في ولاياتها حيث شاؤوا[٧].

اجابه محمد علي بانه سيأتي هو ليأخذ فلاحيه عنوةً. واذ رأى الباب العالي ان الحرب لا محالة واقعة بينه وبين محمد علي اعلنه عاصياً متمرداً واقاله من وظيفته بفرمان رسمي ابلغه الى الدول وراح يعد العدد لمحاربتهِ. بيد ان الجيش المصري المنظم تنظيماً أحكم من تنظيم جيش السلطان، كان مستعداً للقتال استعداداً لم يكن للجيش السلطاني.

ففي حزيران سنة ١٨٣١ جند محمد علي ستّ فرقٍ من المشاة واربعاً من الخيالة وهيأ

مدفعية قوية مؤلفة من اربعين قطعة من مدافع البر مع كمية كبيرة من معدات الحصار وعتاد الحرب. وتولى ابنه ابراهيم باشا قيادة الجيش. وكان الباب العالي قد منحه لقب امير مكّة مما جعله يتقدم جميع وزراء الدولة وحتى محمد علي نفسه. وكان الباب العالي يرجو بهذا ان يوقع الخلاف بين الوالد وولده فلم يفلح لان ابراهيم ظل من اخلص الأمناء لوالده[٨].

أخر الهجوم المصري وباء الهواء الأصفر الآتي من الهند في شهر آب الذي فتك بالشعب فتكاً ذريعاً بحيث تجاوزت ضحاياه مئة وخمسين الفاً ثم انتشر في تركيا وبعدها في اوروبا الوسطى والغربية.

ولما لم يستطع الباب العالي ان يجمع جيشاً قوياً في سورية حاول اكتساب الوقت بالمفاوضات والأوامر الموجهة الى محمد علي ناهياً اياه وعبدالله باشا عن القتال مصرحاً بانه يفض الخلاف بينهما بما له من السلطان المطلق، وصدق الفرمان تلو الآخر تهديداً للخصمين او تهدئة لخاطريهما. اما محمد علي فلم يحد عن خطته فجمع الجيش المصري في العريش في شهر تشرين الاول وحمّل العتاد على ظهور الجمال فنقلتها قاطعة الصحراء تخفرها الخيالة. وارسل المشاة والمدفعية بحراً بقيادة ابراهيم باشا. وكان بامرته اركان حرب من أعظم الرجال حنكةً ومهارةً هم: عباس باشا وحفيده ابراهيم وسليمان بك[٩] وسليم بك واحمد بك دنسيكلي وغيرهم.

اما عساكر عبدالله فكان عددهم قليلاً قوامه بضعة آلاف من الرجال. فافرغ يافا من سكانها وسائر مدن الجنوب وجمع قواته في عكا التي كانت تعد قلعة منيعة بعد فشل بونابرت امام ابوابها، واخذ يرقب حركات العدو بفيلق من الخيالة.

نزل ابراهيم باشا في يافا حيث جمع كلّ فيالق جيشه التي كانت قد اجتازت الحدود السورية في شهري تشرين الاول وتشرين الثاني سنة ١٨٣١ واستولى على حيفا وجعل فيها مستودع ذخائر جيشه. ثم سار بخمسة وثلاثين الفاً الى عكا كما توجه اليها ايضاً الاسطول المصري. فحوصرت المدينة براً وبحراً وضربت ضرباً عنيفاً، فقاوم عبدالله باشا مقاومةً شديدةً وصد هجمات كثيرة. وكان الشتاء والحمّى قد فتكا بجيش ابراهيم باشا فتكاً ذريعاً. ومع ذلك استولى على الساحل كلهِ حتى طرابلس. بيد انه لم يستطع ان يتقدم الى داخل البلاد قبل ان يُسقط عكا.

اما الباب العالي، فلم يقوَ طوال الشتاء على جمع جيش عظيم. فعمد الى المقاومة حتى النهاية فنادى ثانية بزوال ولاية محمد علي باشا، وشهره خائناً للسلطنة واقام مقامه كنائب ملكٍ في مصر، حسين باشا.

سقطت عكا في ٨ حزيران سنة ١٨٣٢ وأُخذ عبدالله باشا اسيراً الى مصر وأمر ابراهيم باشا بالزحف الى الداخل. فاستولى في ١٤ حزيران على دمشق من دون ان يلقى مقاومة وجاهر الامير بشير حينذاك بانضمامهِ الى محمد علي. ولم يشأ بمألوف حكمته ان يفعل ذلك قبل هزيمة الترك وسقوط عكا. وصحبه خمسة آلاف من الجنود اللبنانيين. فخضعت سورية كلها لمحمد علي باشا[١٠]. اما الدروز وهم مناوئون للامير فعبثاً حاولوا مقاومته فما لبثت دير القمر وبعقلين ان استقبلتا حاميةً مصرية لديهما.

استقبل النصارى والمسلمون المصريين استقبالهم لمنقذيهم، لانهم كانوا حلفاء فرنسا ولأنهم ادعوا انهم حماة القرآن والاسلام الصحيح بوجه بدع محمود الثاني. لا شك ان هذا السلطان عمل على اصلاح السلطنة العثمانية والعادات التركية بمقتضى النهج الاوروبي، خالعاً الزيّ التركي القديم آمراً رعيته بخلعه شارباً الخمر رغم كونه محظوراً بالقرآن الكريم حتى اثارت هذه الاصلاحات الخواطر عليه. فدعي «السلطان الكافر» فكانت مناسبة عظيمة لمحمد علي استفاد منها رغم انه هو نفسه لم يحرص على التقاليد القرآنية.

اما ابراهيم باشا فصرح انه يريد ان ينقذ السلطان من رجالهِ الخائنين الذين نقضوا شريعة النبيّ المقدسة واهلكوا الشعب بمفاسدهم ومظالمهم وبوعود كاذبة حمل السوريين على ان يمنوا نفوسهم بالحصول على الاستقلال التام ولم يأخذ الا قسماً من الستة ملايين من الغروش التي كانت تركيا تأخذها بمثابة جزية سنوية. وأقسم انه لا يجند احداً من السوريين في جيشه. لذلك انضوى الشعب كله تحت الراية المصريّة.

ومع هذا تظاهر محمد علي انه لم يزل خاضعاً للسلطان حتى انه طلب منه ولاية عكا بعد استيلائه على سورية، ولكن بدون جدوى، اذ الجيوش التركية جعلت تقترب ببطء من الجيش المصري حتى وصلت الى بعلبك فهزم ابراهيم قسماً منها في حمص في ٨ تموز. وسحق معظم الجيش في حماه بعد يومين واستولى على حلب وطارد الاتراك وهو يعمل السيف في رقابهم حتى بيلان وكسرهم هناك في ٢٩ تموز شرّ كسرة واستولى على المدفعية كلها. وفي اليوم التالي سلمت اسكندرونة بدون حرب للمصريين الذين دخلوا ايضاً في اول آب مدينة انطاكية. وجاء الناس افواجاً يؤدون الطاعة للظافر.

عزم السلطان على مفاوضة نائبه الظافر. فتفاوضا في السلم بدون ان يقتنع كلاهما بحسن النتيجة. وكان اخصام محمد علي المقربون الى السلطان ينهونه عن ترك سورية لهذا المتمرد على طاعته ويحرضونه على مواصلة الحرب. فسمى رشيد باشا صدراً اعظم ووالياً على مصر وقائداً اكبر للجيش مخولاً اخضاع محمد علي. وكان رشيد باشا باسلاً في الحرب لكنه كان خالياً من صفات القادة العالية فلم تكن له حنكة ابراهيم باشا الحربية ولا حنكة ضباطهِ.

لم يدر ابراهيم بما نواه السلطان حتى اجتاز جبال طورس ومضايقها الصعبة ورابط في قونيه. وكان رشيد باشا يقترب بجيش مؤلف من ستين الف رجل مدججين بالاسلحة ومدربين على النمط الاوروبي. فسحقت في ١٩ تشرين الاول طليعة الجيش التركي وفي اليوم التالي سحق معظم الجيش ووقع رشيد باشا في قبضة الظافر. وطارد الخيّالة المصريون بقايا الفيالق التركية التي طالما افتخر السلطان محمود بها مطاردة على غير رحمة، واخذ ابراهيم باشا يتقدم الى البوسفور بدون ان يلقى مقاومة.

ظلّ محمد علي حتى بعد انتصاره في قونيه يتظاهر بموالاتهِ للسلطنة والسلطان، وانه لا يقصد الا ان يقي السلطان من وزرائه الخونة. ففي سنة ١٨٣٣ قال لبعض الاوروبيين في الاسكندرونة «اريد ان استمرّ خادماً للسلطان... فاذا وصلت الى البوسفور فسأجثو على قدمي السلطان واطلب عفوه والعودة الى مصر».

أما الدول الكبرى فرأت في عمل محمد علي باشا تقسيماً للسلطنة، فاعتبرته سيداً مطلقاً خصماً للسلطان. وكانت انكلترا تود ان تحرص على سلامة السلطنة العثمانية لتبعد روسيا عن البحر المتوسط. وفرنسا، وان تكن موالية لمحمد علي باشا، لم تشأ معاداة جارتها انكلترا. وكانت روسيا، بفضل ما نالته من النفوذ بعد الصلح المعقود في ادرنه، تريد ان تجعل الباب العالي تحت حمايتها. وهكذا اصبح الخصام بين السلطان ومحمد علي مسألة دولية. فسورية التي كانت قبل ذلك في عالم النسيان صارت محطّ اهتمام الدبلوماسية الاوروبية.

هال السلطان اقتراب المصريين من البوسفور ففكر اولاً في قبول ما عرضته روسيا عليه وهو ان تحميه بجيش من جيوشها. لكنها، بناءً على الحاح انكلترا، اقترحت على محمد عليّ ان توليه ولايات سورية الجنوبية الأربع، اي عكا ونابلس وصيدا والقدس. وابلغت فرنسا ذلك الى محمد علي واشارت عليه بالقبول. اما هو فطلب سورية كلها مع

ولاية أضنه وقسم من منطقة الفرات ودجلة. فرفض الباب العالي وآثر ان يحميه القيصر. وفي ٢٠ شباط سَنة ١٨٣٣ جاء اسطول روسي الى مياه الاستانة. فهاجت باريس ولندن وفيينا، فأنذر سفير فرنسا في الاستانة الاميرال روسان محمد علي بالاكتفاء بسورية الجنوبية لكنه لم يلق اذناً صاغية، فطلب السلطان نجدة القيصر. فجاء فيلق من الفيالق الروسية مؤلف من ١٥ ألفاً ورابط تحت اسوار اشقودرة ازاء الاستانة ليدافع عن السلطان. وتأهب ايضاً جيش مؤلف من ٨٠٠٠٠ لمعاونته في نيسان سنة ١٨٣٣. وهكذا وضعت روسيا يدها على تركيا. فاعترضت فرنسا وانكلترا والنمسا ودعت السلطان لأن يعقد الصلح مع محمد عليّ ويعطيه امتيازات شتى فرأى القيصر، امام موقف الدول الثلاث الثابت، ان يتراجع باسطوله وجيشهِ.

وفي ٥ ايار عقد الصلح في كوتاهية ووُلي محمد علي على سورية كلها ومعها ولاية أضنه. ودخل لبنان تحت حكمه وحصلت مشاكل جديدة لأن السلطان محمود الثاني استاء من فرنسا وانكلترا والنمسا التي اضطرته الى الاذعان لنائبهِ، فعقد محالفة مع روسية تعهدت بموجبها بمساعدته بجيوشها كلما كان مهدداً. ومُنحت روسيا بالمقابل ان يمر اسطولها في مياه البوسفور وحدها دون سواها من سائر الدول[١١].

في الواقع جعلت هذه المحالفة تركيا تحت حماية روسيا. فنال القيصر مقاماً ارفع في البلقان وفي آسيا الصغرى وفتح البحر المتوسط امام اسطوله والسلطنة العثمانية امام جيوشه. فاحتجت انكلترا وفرنسا على هذه المحالفة لكنهما لم تتفقا على عمل تجاه روسيا بل ظلت ابصارهما موجهة الى الشرق لتمزيق هذه المعاهدة عند اول فرصة سانحة. وكان لا بد من نزاعات جديدة. في هذه الاثناء اخذ محمد علي ينظم ملكه آمناً بعد ان ساد سورية.

٢ ـ ادارة محمد علي باشا في سورية

شرع محمد علي في تنظيم سورية عاقداً النية على جعلها ارثاً لأسرته. واخذ يحصنها تحصيناً عسكريًّا يقيها هجمات جديدة يقوم بها الباب العالي وأوكل تحصين حدودها الشمالية الى مهندسين اوروبيين. وفي التنظيم المدني لم يراعِ الا الضرورة العسكرية ليجعل سورية الحصن الطبيعيّ لدولتهِ تجاه الباب العالي. ولم يتخلف ابراهيم باشا عن استشارة الامير بشير بشأن تنظيم سورية. فعليه وعلى اولاده اعتمد بعد ظفره ايضاً ليجعل سورية تحت سيطرته الى ما شاء اللّه. فكثيراً ما استدعى ابراهيم باشا الأمير اميناً ابن الامير بشير ثم

الأمير بشيراً نفسه ليبحث معهما في سنّ الضرائب وتوزيعها بين مختلف الولايات[١٢].

اراد محمد علي ان يُدخل في سورية طريقة الحكم المركزي الاستبدادي المطبق في مصر فصادف صعاباً كبيرة في هذا السبيل. فلم يستطع ان يلغي الشرائع التركية القائمة لانها كانت تحسب مستمدة من القرآن وبالتالي مقدسة. فاضطر ان يحوّرها ويضيف اليها الشرائع المصرية في خلط غريب. وفوق ذلك لم يكن ممكناً ان تطبق بين ليلة وضحاها الشرائع المصرية في سوريا. ومع هذا شرع محمد علي يعمل بقسوته المعهودة، وسمى ابراهيم باشا حاكماً عاماً لسورية. بيد ان ابراهيم باشا، وهو الجندي المولع بمهنة الحرب وحدها، لم يكن ليهتمّ بالادارة المدنية الا نادراً. وكان مقره الرئيسي في انطاكية وهي نقطة حربية خطيرة قريبة من الحدود التركية. لكنه كان يجوب البلاد بسرعة عجيبة حتى لقب «بالبرق». وكان معاونه الأول منيب افندي ورئيس ديوانه المكلف برقابة وادارة الاموال الاميرية المباشرة.

وظلت سورية مقسمة كما كانت الى ولايات. وولى عليها ابراهيم اناساً من خيرة الرجال من ذوي قرباه ومن اخلص أصفياء والده. فولي على دمشق شريف باشا احد اقارب محمد علي ومُنح لقب حاكم جزيرة العرب العام. وكان هذا شيخاً داهية شحيحاً، قاسياً، حريصاً على سلطته حرصاً شديداً، فنشأ النفور بينه وبين ابراهيم باشا الذي كان يمقته. اما حكومة المدن الساحلية فتعهدها اولاً الشهابيون ثم ألحقت بولاية صيدا التي نقل مركزها الى بيروت، وولي عليها سليمان باشا بسبب اهمية علاقتها التجارية باوروبا. وندب الى ولاية حلب اسماعيل بك، نسيب ابراهيم باشا. وكان اداريًا قديراً لكنه جشع ومتعصب. وانتدب الى ولاية أضنه احمد منيكلي وهو أرمني بارع لكنه جشع. وولي الادارة المالية حنا بحري وكان شديداً في جباية الضرائب يخدع محمد علي ويجمع اموالاً طائلة لا حق له فيها. وكان يعاونه في ذلك شقيقه جرمانوس بحري، مدير المال في ولاية حلب، وكان متفقاً مع اسماعيل بك على ارهاق الشعب بتكاليف ظالمة.

ان شراهة هؤلاء المأمورين الكبار ونزعاتهم لم يكن من شأنها تحسين الادارة في سورية. ولم يكن محمد علي لينتقي افضل الناس ليكونوا اعوانه. ومع ذلك فقد اتم في سورية عملاً عظيماً اذ اعاد اليها، باشهر قليلة، الأمن والسلام وهما ضروريان لتقدم البلاد ورقيّها.

ركنت شعوب سورية الى الطاعة بقوة الجيش المصري المؤلف من سبعين الف جندي

واخذ محمد علي ينظم ادارته بمال مصر. وكانت مصر تدفع فوق ذلك نفقات الجيش من ذخائر ومؤن[١٣]. ولم يكتفِ الباشا العظيم باخضاع السوريين بل اراد ايضاً ان يكسب ودهم ليصفوا له الولاء. لذلك اشرك منذ البداية الأسر السورية الكبرى في الحكومة ثم زرع الشقاق بين الفئات السورية ليوهن قواها. فاقام في كل مدينة «متسلماً» او حاكماً تحت امرة الحاكم العام، له بعض الاختصاصات الادارية والقضائية وكان شبيهاً بقاضي الصلح في فرنسا. وكثيراً ما كان يتعدى على حقوق القضاة الذين ستتكلم عنهم فيما بعد. وكان اول اعوانه «المباشر» الذي كان يقوم في الوقت نفسه بوظيفة جابي الضرائب.

كان لكلّ مدينة سكانها الف نسمة فما فوق ديوان بلدي او ديوان شورى. وكان رئيس هذا الديوان ينتخب من سكان المدينة ولا صلة له بالحاكم او بالمتسلم. وكان هذا الديوان مؤلفاً من التجار والأعيان. وكان عددهم يتراوح ما بين ١٣ و٢١ بحسب أهمية المدينة. وكان لا بد للديانتين الاسلامية والمسيحية ان تكونا ممثلتين، اللهم الا اذا كانت كل المدينة اسلامية. وكان على الديوان ان يرقب جباية الضرائب وتوزيعها. وكان على الحاكم ان يستشيره في الشؤون الخطيرة لكنه لم يكن عليه ان يعمل برأيه، بل كان له وحده القول الفصل. وكان لهذا الديوان نظرياً ان يستأنف الى ديوان عكا وديوان دمشق وأخيراً الى ديوان القاهرة الذي كان له الحكم المبرم. اما في الواقع فكانت احكام الحاكم العام مرعية معمولاً بها لانه كان من الصعب ان تجري الأمور بنظام في هذه الدواوين الواسعة الصلاحيات بدون تحديد دقيق من محمد علي، فكانت تحت سيطرة الاحزاب والاشخاص. ومهما يكن من امر فان مدن سورية عرفت لاول مرة هذه التنظيمات البلدية العصرية التي تمثل فيها سكانها. ولم يكن هذا المبدأ ليزول منها.

ان أفضل ما كان في الادارة المصرية هو الدرك. لقد أدخل محمد علي النظام والأمن الى سورية ولم يكن لهما فيها اي اثر منذ قرون طويلة ففرضت أشدّ العقوبات على اخف الجرائم. وكثيراً ما عوقب المجرمون بالجلد وبالموت. فاللص الكبير كان يعلق شنقاً على شجرة عند مدخل المدينة وعلى صدره كتابة تبين سبب اعدامه.

وكان شيوخ القرى وزعماء القبائل مسؤولين شخصياً عن الجنايات والسرقات التي تقع في دائرة ارضهم، اذا لم يعرف الجاني او السارق، وكان على القبائل والقرى تأدية بعض التعويض او ردّ المسلوب. وحرص الحكام المصريون على ان تراعى هذه القواعد بدقة.

اما تنظيم القضاء فلم يفلح محمد علي فيه. قبله كان الولاة او نوابهم يحكمون في

اما تنظيم القضاء فلم يفلح محمد علي فيه. قبله كان الولاة او نوابهم يحكمون في المسائل الجنائيّة، والقضاة في المسائل الحقوقية والمدنية. وكانت هذه الطريقة سهلة سريعة. فعرقلها محمد علي بدون ان يحدد طريقة صريحة في القضاء، فنتج عن ذلك نزاع بين الحكام والقضاة. ورغم ذلك كان التغيير الذي احدثه محمد علي في هذا الصدد مفيداً من بعض الوجوه، اذ نصّب في كل مدينة قاضياً يحكم في الأمور الصغيرة ويفصل في الخصام بين الجيران، ويشرف على المعاملات التجارية وعقود البيع والشراء والهبة. . . اما المسائل الكبيرة فكانت من صلاحية المحكمة وهي مؤلفة من القاضي وعدد من رجال الافتاء والعلم. وكان الكاتب يدون الاحكام. وكان الباشاوات وحدهم يحكمون بالاعدام. ومن الواضح ان المحاكم التي يحكم فيها رجال عديدون افضل من المحاكم التي يتولى القضاء فيها رجلٌ فرد. . وفوق ذلك كان ابراهيم باشا يراقب سير هذه المحاكم بواسطة ضباطه مراقبة شديدة عادلة.

كان باشا مصر بحاجةٍ الى جيشٍ قويٍ وخزينة عامرة لبسط سلطانهِ، وكان يرى ان اخص وظائف مأموريهِ هي املاء الخزينة بالمال. لذلك نظم في سورية كما نظم في مصر المالية تنظيماً صالحاً وصارماً. فكان السوريون قبل فتح سورية يدفعون كسائر الرعايا العثمانية الضريبة العقارية ورسوم الجمارك والتكاليف غير المألوفة التي كانت تستوفى ضماناً او عقاباً. وفوق ذلك كان النصارى يؤدون ضريبة الاعناق. اما الاموال الاميرية فكانت ضريبتها عقارية خفيفة يأخذها الباب العالي كحق بالسيادة. وقد رأينا كيف ان السلطان سليمان الاول مسح خلال فتحه سوريا كل الاراضي المزروعة وفرض عليها المال الاميري. ولم يكن فرض الضرائب يوزّع بطريقة واحدة بل تراعى ظروف عديدة، منها مقدار ما أبداه السكان من المقاومة للفاتح او من السهولة بالتسليم، ومنها قيمة غلة الارض. اما الاملاك المختصة بالوقف، وكانت كثيرة، فكانت معفاة من هذه الضريبة كلياً.

اما اموال الخضر الاميرية فكانت تدفع عن الزيتون والتوت والأشجار المثمرة وسائر الاشجار المغروسة. وكانت ٥ بالمئة في سني الجدب. وكانت الضريبة تؤخذ عن الشجرة بعد غرسها قبل ان يجنى منها ثمر. وكانت هذه الاموال الاميرية كالمال الاميري البسيط ضريبة مرهقة. فكان الفلاحون يقطفون اوراق التوت قبل الاوان لتربية دودة القزّ. لذلك لم تكن غلة التوت بوجه الاجمال وافرة. وكان الفلاحون يهملون تجديد غرس اشجار الزيتون

ويحرصون على الاشجار القديمة لانهم كانوا مكرهين على دفع المال الاميري على الاشجار التي تغرس حديثاً قبل ان يجنى منها ثمر. وكثيراً ما اقتلع الفلاحون اشجارهم يأساً.

وكانت وطأة المال الاميري شديدة على الزراعة ايضاً. فالارض التي تدفع الرسم مرّة وجب ان تدفعه دائماً حتى لو اصبحت بعد ذلك غير صالحة للزراعة. وفوق ذلك كانت الضريبة تفرض على الاراضي المحروثة حراثة جديدة. والارض غرست ام لم تغرس كان عليها اداء المال الاميري اذا كانت مأهولة. وذلك ما كان يوهي عزيمة الفلاح ويدخل الى نفسه الخمول. فسورية التي كانت زاهرة بالزراعة قبل وصول الترك صارت الى حالة خمول.

جاء محمد علي فغير طريقة المال الاميري. فكان على الارض المنتجة ايًّا كانت طبيعتها ان تؤدي مبدئيًّا ضريبة واحدة. ولم تعفَ املاك الاديار وقد اصبحت كثيرة، من اداء ما عليها كمن قبل. وكان توزيع المال الاميري يجري بطريقة ظالمة ثقلت وطأتها على الفلاح كما ثقلت عليه في عهد الاتراك. واستوفى المصريون اموال الخضر الاميرية كما كان الاتراك يستوفونها قبلهم. وكان شيوخ القرى وحكام المدن مسؤولين عن استيفائها. اما ضريبة الخراج المسماة في الجبل «الجوالة» فكانت نوعاً من ضريبة الاعناق التي قيل ان الخليفة الثاني هو من وضعها. وكان على جميع الذكور رعايا الخلفاء البالغين الخامسة عشرة ان يؤدوها فدى لأعناقهم. وكانت تتراوح بين سبعة وتسعة غروش يؤديها كل شخص في كل سنة. فظل محمد علي يستوفي الخراج من النصارى. ثم ابدل بعض الضرائب الموضوعة في عهد الادارة التركية بضرائب اخرى جديدة منها «فريضة الرؤوس» وهي ضريبة تتناول كل شخص من جميع سكان سورية على اختلاف الاديان، ولم يعفَ منها الا المأمورون المدنيون والعسكريون. وكان يؤديها من تراوحت اعمارهم بين الحادية عشرة والثالثة عشرة. وكانت تبلغ ١٢ بالمئة من الدخل السنوي. اما في الواقع فكانت تستوفى على غير قاعدة معروفة، بل كما شاء الحكام. وكانت تتراوح بين ١٢ غرشاً وخمسمائة غرش. وكانت وطأتها شديدة على العَمَلَة الرازحين تحت اعباء اخرى باهظة رغم ان اجورهم قليلة تافهة لا تبلغ ثلاثين غرشاً [١٤].

وكانت دواوين الشورى هي التي توزّع «فريضة الرؤوس» كما تشاء وكان سكان المحلة الواحدة متضامنين متكافلين في تأديتها. وكان على الاحياء والحاضرين ان يدفعوا ما يجب

السوريين ان يؤدوا ثمن «التذكرة» او الضريبة على ما يدخل من مدينة الى مدينة اخرى من الحبوب والتبن. . . لاستهلاكها للتجارة.

وغيّر محمد علي شأن المكوس تغييراً تامًا. فقبل سنة ١٨٢٢ كان الوطنيون يدفعون ١٨ الى ٢١/ ١٠٠. اما الاوروبيون فلم يكونوا يدفعون الا ٤/ ١٠٠ فقط[١٥].

كما مسّ محمد علي الحقوق المقررة بمعاهدات دولية فاوجب على الوطنيين ٤/ ١٠٠ على قيمة كل سلعة من السلع علاوةً على التكاليف المفروضة على غير قاعدة. وكانت الاربعة في المئة تدفع في المدينة التي ترسل اليها السلعة. اما الاوروبيون فكانوا لا يدفعون الا عند دخول البضاعة الى البلاد. وكانت واردات جمارك المرافىء والمدن تُعطَى بالمزايدة لمن يقدمون الضمانات الكافية. وكان هؤلاء من الأرمن او من سائر النصارى. وكانوا يحرصون حرصاً شديداً على ضبط الواردات تأميناً لمصلحتهم. وكان عليهم ان ينفقوا ما يلزم في سبيل الادارة والتحصيل. وكان لهم ان يطلبوا من الحكام نجدةً في الحالات الحرجة[١٦].

وكانت تدفع ضريبة على الحيوانات عند دخولها المدينة. فالثيران والبقر كان يؤدى عنها مبلغ يتراوح بين ١٣ غرشاً و٢١ غرشاً. اما اذا كانت معدة للذبح في الحال فيتراوح رسمها بين ستين وسبعين غرشاً. والغنم والماعز والجمال كان يدفع عنها قدر من المال في كل سنة.

وفرض محمد علي عدا ذلك بعض احتكارات كبيع الخضار في المدن مثلاً. فكانت وطأة الادارة المصرية شديدة على البلاد وان فاقت الادارة السابقة في العمران والرقيّ. وكان المامورون المصريون من اهل القسوة والصلف والرشوة، مع ان محمد علي باشا كان يقدم لهم رواتب عالية ليمنع الرشوة. لكنه لم يكن يقتصّ من المأمورين الذين يثبت انهم ارتكبوها والذين كانوا يظلمون الرعية.

لما تفاقمت هذه المظالم استفحلت الشكوى وعمت البلاد رغم الفوائد التي جنتها سورية من الادارة المصرية، ومنها مساواة الجميع في تأدية الضرائب والخدمة العسكرية بدون تمييز بين الأديان، واصلاح حال النصارى، واتساع نطاق التساهل في الدين، واستتباب الأمن في المدن وفي القرى[١٧]، اذ عوقب اللصوص عقاباً شديداً فاخذت البلاد تترقّى اقتصادياً وتزدهر. قال بيريه «ان حكومة محمد علي كانت اقوى الحكومات وافضلها نظاماً في الشرق»[١٨] ولولا عداء اوروبا له باستثناء فرنسا ، ولولا استبداده لكانت سورية

اسعد حالاً تحت سلطته. وكانت اكبر سيئاته انه لم يتق عدوان اللبنانيين الذين عاونوه في ظفره معاونةً صحيحة. فبدلاً من ان يحترم استقلالهم وامتيازاتهم فقد اراد ان يخضعهم للنير الذي اخضع له سائر الرعية. فكان لبنان تلك الصخرة التي حطمته.

٣ ـ لبنان تحت السيادة المصرية

كان للبنان في سورية «المصرية» مقام خاص. فبعد ان كان الامير بشير اخص عون لابراهيم باشا في انتصاراته اصبح اخلص نصير لملكهِ. فقد أبلى اللبنانيون بلاءً مجيداً في الزحف الى دمشق وفي المواقع الكبرى التي دارت رحاها حول حمص وحماه وبيلان فتمتع الأمير بشير لدى محمد باشا بالمنزلة العليا. فولاه، ما خلا الجبل، جميع المدن الساحلية وفوض اليه أمر الدرك في سهول دمشق(١٩).

واحترم محمد علي استقلال لبنان اولاً. فاغتنم الامير بشير ما كان له من الشأن والمنزلة كما من قوة الادارة المصرية وثبت قدمه وخفض من ولاية اصحاب المقاطعات ونزع ادارة الالوية من ايدي الاسياد المحليين وسلم امرها الى رجالٍ من اسرتهِ. فلم يتجرأ على نقض الحكم الاقطاعي مباشرة لكنه استفاد من هذه الطريقة لتعزيز ولايته مقتفياً آثار ملوك فرنسا والمانيا في القرون الوسطى، فولّى ابناءه واصدقاءه الخُلص الاقطاعات الكبرى. فنال ابنه البكر قاسم الشوف وولداه خليل وامين الشحار وجبيل، وحفيداه عبدالله وبشير الصغير اقطاعتي كسروان واقليم التفاح. اما الأمير حيدر، احد اعضاء اسرة ارسلان القديمة والشهيرة وهي من اخص اعوان الامير بشير، فقد أعطي المتن، فساس هذه الاقطاعة بحزم وشدة. في الوقت عينه وسع الامير بشير سلطاته القضائية على حساب الموالي واصبح القضاء ايضاً في يده سلاحاً قوياً حارب به السادة اصحاب الاقطاعات وعزز السلطة المركزية والملكية فانتزع الدعاوى المدنية والحقوقية من اصحاب الاقطاعات وسلمها الى ثلاثة قضاة عينهم هو نفسه: احدهم دائماً درزي يقيم في دير القمر والثاني مطران ماروني يقيم في غزير او الزوق والثالث شدياق ماروني يستقر في زغرتا. وبسياسةٍ حاذقة اختار من الاكليروس بعض اعوانهِ ليزرع الشقاق بين الطبقتين المميزتين النبلاء والاكليروس، ويضعفهما معاً ليظلا تحت سلطته. بيد انه لم يتجرأ على الغاء امتيازات اصحاب الاقطاعات. انها السياسة التقليدية التي اتبعها جميع الامراء ازاء اصحاب الاقطاعات، وهي اشبه بسياسة اكثر ملوك فرنسا وانكلترا والمانيا.

اما الاكليروس فقد انجد الأمير. وما انفك عن نشر مآثره ومحاسنهِ والمناداة بها امام الشعب وحمل الرعايا على محبة الامير والطاعة له. وظلّ الاكليروس زماناً طويلاً بعد زوال دولة الامير بشير وانقراضِ شأنهِ يعظمون امره ويذكرونه بالخير، وقد دعاه عازار «أبا الشعوب» رغم وطأة حكومته الشديدة على الفلاحين.

ان الامير بشيراً هو الذي أدخل الشرائع المكتوبة الى الجبل واضعاً بذلك حدًّا لأهواء الأسياد وسواهم في الحكم والقضاء. فكان على المحاكم ان تقضي بموجب الشرائع التركية وخاصةً بمقتضى مذهب الشافعية الملائم للشعوب غير المسلمة ملاءمة خلت منها سائر المذاهب.

ان من شاء من الملوك والامراء ان يزيد بسط سلطانه لا بد ان تكون خزينته غنية عامرة، لذلك كان ملوك فرنسا وانكلترا في القرون الوسطى يصرفون كل اهتمامهم لايجاد موارد جديدة. فالامير بشير سلك هذه الخطة، فجدّ على الدوام في زيادة واردات خزينتهِ. لقد جعل محمد علي ضريبة الجبل السنوية ٦٧٨٢ كيساً، اعني ٨٤٧٧٥٠ فرنكاً. وهو مبلغ غير كبير نسبياً على بلاد عدد سكانها زهاء خمسمائة الف. اما الامير بشير فكان يأخذ مبلغاً يفوق باربعة اضعاف الضريبة المحددة ويضع اكثر المال في خزينته الخاصة.

كانت اضرار الجباية تفوق اضرار الضريبة نفسها، كما هي حال البلاد الخاضعة للحكم الملكي في بداية عهده، وخصوصاً في الشرق. فتوزيع الضرائب كان مقروناً بالحيف والظلم فيُعفى الاغنياء والأعيان من الضرائب او لا يدفعون الا القليل بواسطة الرشوة «البخشيش» بينما الفلاحون والعَمَلَة الصغار يدفعون فوق ما عليهم سدًّا للفراغ الذي احدثته الرشوة. والجباية كان يصحبها العنف والتحامل على الفلاحين المساكين. في السنتين الاوليين لم تكن الادارة المصرية شديدة الوطأة على اللبنانيين. فكان ذلك العهد أبهى ايام الامير بشير، فتجاوزت شهرته حدود سورية. كان مقيماً في بيت الدين[٢٠] في قصره الذي كان يزيده كل يوم زينة ورونقاً بأسرته الكثيرة العدد[٢١] كأنه سلطان من سلاطين الشرق القدامى.

كان اميراً اقطاعيًّا وسلطاناً مطلقاً في آن واحد، وكان حريصاً على الكثير من العادات الرائعة المعهودة في القرون الوسطى، فذاع خبر ضيافته الرحبة في كل مكان. وضرب المثل بما عرف به من الترف والبذخ والخيول. وكان وحده من بين سائر الأمراء الشرقيين، جرياً على عادات الحكم الاقطاعي، يدعو كل سنة في شهري كانون الثاني وشباط جميع

امراء البلاد وشيوخها للقيام بصيد الحجل على الطريقة المعروفة بصيد الباز. وكان هكذا يكبر في اعين الرعية بما يأتيه من مظاهر القوة والدهاء والعظمة مؤثراً على حواسهم كما على عقولهم.

زاره لامرتين سنة ١٨٣٣ فوصفه بما يلي: «كان شيخاً جميلاً ذا بصر حادّ نافذ ووجه ناضر تقطر منه الحياة ولحيةٍ شهباء تموج على صدره.. وكان متشحاً رداءً ابيض مسترسلاً على جسمه كله يتوسطه زنار من الصوف، وكان خنجر طويل عريض بارزاً فوق صدره، من طيات ردائهِ»[٢٢].

٤ ـ في استبداد محمد عليّ في سورية

اخذت وطأة الحكومة المصرية تشتد كل يوم في سورية. فكانت الضرائب آفة وبيلة على الشعب «والفريضة» اغاظت المسلمين خاصةً وهم يأبون ان يدفعوا جزية الرأس ويعدونها كفراً مخالفاً للدين. ولم يراعِ محمد علي شعور الرعية بل اوجب عليها تكاليف اعظم واشدّ لان مصر نفد منها المال والجند. فكان على سورية ان تقوم بذلك.

ففي مطلع سنة ١٨٣٤ تلقى ابراهيم باشا أمراً بان يحتكر صنع الحرير وبيعه في كل سورية، وبأن يجبي ضريبة الرأس من غير تمييز بين الاديان، وبأن يجند العساكر من ولايات سورية الجنوبية.

قبل التجنيد رأى ابراهيم باشا ان ينزع السلاح من الشعب كافةً منعاً لكل مقاومة. فبان بذلك جليًا ان الحكومة المصرية لا تقلّ ظلماً وقسوة عن حكومة الولاة الاتراك وان محمد علي لا يرعى عهداً من العهود التي عاهد بها السوريين عند فتحه البلاد. فبدأ العصيان في كل مكان وقد عززه التجنيد العام الذي باشره ابراهيم باشا ناقضاً عهده ويمينه. فما ان طلب من شيوخ ولايات سورية الجنوبية الجنود حتى قام اهل الجبل حول البحر الميت وتسلحوا ونادوا بالحرب. فكان أهل نابلس اول من حمل السلاح وجهر بالفتنة. ثم تعاظم امرها فكثر عدد القائمين بها حتى أكرهت الفصائل المصرية المرابطة هناك ان تخلي تلك المنطقة وتعود الى جهة يافا بعد ان انزل بها العصاة بعض الخسارة وأسروا منها بعض الرجال.

طلب ابراهيم نجدة من والده. فجاء هو بنفسه الى يافا ومعه قوات عظيمة، ففرق محمد علي وابنه ابراهيم بين خصومهما بسبب ما كان بين هؤلاء من الحسد والضغائن ولأنهم كانوا لصوصاً قبل ان يكونوا جنوداً يسعون الى النهب والسلب والى خيانة اخوانهم بالسلاح اذا كان لهم من ذلك منفعة مادية. لذلك تغلب ابراهيم باشا عليهم الواحد بعد الآخر.

اما اللبنانيون فلم يشتركوا في هذه الحركة. وكان محمد علي قد طلب من الامير بشير ان يجند الجيوش من معلقة زحلة حتى دمشق وان ينضم بهم اليه في يافا. فلم يشأ الامير ان يزعزع مقامه في نظر الشعوب السورية وخصوصاً لأنه كان عارفاً ان الحكومة المصرية غير ثابتة الاركان في سورية، فأرسل الى يافا ابنه وبعض اعوانهِ فقط وادعى ان الحال تقضي عليه بالبقاء في لبنان لجمع الجيوش هناك وانفاذ ما سيصله من الأوامر. فلم يقبل محمد علي مراوغةً، فأمر الامير بشير بأن يزحف مع اللبنانيين الى صفد ويحارب العصاة ويقضي عليهم من دون شفقة اذا أبوا ترك السلاح. فأذعن امير الجبل وذهب. ولما وصل اطاعه العصاة واذعنوا، فأرسل محمد علي اثنين وعشرين من زعماء الفتنة الى سجون عكا، وترك الجبناء القتال وأُعفي عنهم. أما الذين لزموا القتال فغلبوا على امرهم وأعدموا أو جندوا في الجيش المصري قسراً.

وقهر آخر الامر شيوخ بني قاسم، بعد ان قاوموا مقاومة عنيفة. فشنق ستة منهم[٢٣]. وفي الوقت نفسه قام خليل ابن الامير بشير بقمع الثورة في منطقة طرابلس وعاون سليم بك على اخضاع النصيرية الذين غلبوا بعد مقاومة عنيفة فاعمل في بلادهم السيف والنار. لكنهم أبلوا في القتال بلاء حسناً والحقوا باعدائهم اللبنانيين والمصريين خسائر جسيمة. وذرت الفتنة قرنها في بيروت وحلب وانطاكية فكانت من نتيجتها زيادة الشدة والقسوة من جانب المصريين[٢٤]. لكن الفتنة النابلسية قد اظهرت في كل حال ضعف الحكومة المصرية لانها اوقفت خمسة اشهر جميع قوات محمد علي باشا وكادت تقضي عليها. فعمد محمد علي الى اتخاذ جميع الوسائل لجعل الفتنة امراً مستحيلاً في المستقبل، فشرع في نزع السلاح من سورية نزعاً كاملاً. واخذ يجند من البلاد ما شاء من الرجال ليجعل البلاد تحت سلطانه. اما المال اللازم لتموين هذه الجيوش فكان يُعد بواسطة «الفريضة» واحتكار الحرير[٢٥].

جرى التجنيد بأقصى القوة والعنف[٢٦]. فعندما جاب الامير ده جوانفيل ابن لويس فيليب ملك فرنسا سنة ١٨٣٦ جبال سورية كان الخيالة المصريون من حرسه اذا رأوا رجالاً هناك يحرثون الأرض ركضوا على خيولهم وقبضوا عليهم وعلقوهم باذناب خيولهم وسلموهم الى الطابور الأقرب حيث كانوا يجندون فوراً.

وهكذا أصبح جميع الذكور في سورية تحت رحمة العساكر المصرية. وكتب التجار

الانكليز المقيمون في بيروت الى مجلس النواب في لندن ما يلي: «عندما تفتش القوة العسكرية عن الرجال لتجندهم فانها تدخل الى بيوت المسلمين. ولا ترتدع العساكر عن سلب الاثاث واخذ النساء وتدنيس الامكنة المقدسة في أعين المسلمين. فقد اوصل المصريون السوريين الى هذا الحد من اليأس حتى ليقولون لنا.. لم تبقَ لنا جرأة على الشراء... لذا كان المسلمون يتمنعون عن تزيين بيوتهم واشخاصهم. فتجارتنا بسبب هذه الحالة كسدت ولا سيما بسبب التجنيد الأخير...»[٢٧]. فالشبان الاغنياء كانوا يعفون من الخدمة العسكرية بما يبذلونه من الدراهم، ومن لم يكن غنيًّا كان يهرب الى الجبال او الى الفيافي ويأبى ان ينخرط في الجندية المصرية. وكثيرون كانوا يقطعون بعض اعضائهم مؤثرين التشويه طول الحياة على الخدمة العسكرية. ومن الامهات من كن يجدعن اعضاء اولادهن اتقاء ذلك، ففرض ابراهيم باشا عقوبات شديدة على من يتهربون من الجندية او يتقونها بتشويه اعضائهم[٢٨]. فجمدت الحياة الاقتصادية في سورية وتعرقلت بسبب قسوة محمد علي باشا ومظالمه. فحار الفلاحون كيف يجمعون الضرائب وسائر التكاليف الباهظة، فلجأوا الى الاستقراض والدين. فقامت فئة كبيرة من المرابين في سورية واخذت تستفيد من بؤس فقراء الفلاحين فتشتري نقداً وسلفاً، ولكن بنصف القيمة الحقيقية، الغلال القادمة، وتفرض مقدماً فائدة لا تقل عن ٤٠ بالمئة. وعند الاستحقاق لم تكن الغلال كافية فكانت تجدد العقود للسنة التالية بالشروط غير المشروعة وغير الانسانية عينها. وهكذا تجمعت ثروات طائلة جناها المحتكرون على حساب الشعوب السورية. ولم يستطع الفلاحون الافلات من براثن هذه الكواسر لأنهم كان عليهم ان يدفعوا ما عليهم والا تعرضوا للجلد. فآثروا ان يموتوا جوعاً على ان يموتوا جلداً.

استولى اليأس على السوريين ولم يكونوا يأملون بأيام أفضل واصبح البؤس رهيباً. ففي الجبال ترك الفلاحون الزراعة واقتاتوا من الأعشاب. واقفرت قرى بكاملها حول نابلس والناصرة بنوع خاص[٢٩]. وتفاقم البؤس فنزح السكان الى السواحل التي عجت بالفقراء البائسين.

اما تجارة الأوروبيين التي كانت مزدهرة في السابق عند بداية الفتح فقد انحطت اذ انخفضت طاقة الشراء عند المواطنين. وهذا يفسر لماذا سارعت انكلترا، وحتى فرنسا المُيالة إلى محمد علي، سارعتا في ١٦ آب ١٨٣٨ إلى عقد إتفاقية مع الباب العالي،

وهي المعاهدة التي سنعود اليها فيما بعد والتي فرضت الغاء النظام الأميري الذي كان يثقل كاهل مصر وسوريا. فقد تهددت مصالح الدولتين الاقتصادية بسبب الارهاب المصري. ولم يكن ممكناً ان لا تتدخلا ضد مصر.

لقد نعم لبنان في بداية الفتح بنظام مميز ولكن منذ سنة ١٨٣٤ لم يكن لينجو من التعسف المصري. اولاً بأوامر صارمة من ابراهيم باشا اخطر الأمير بشير ان ينزع سلاح السكان التابعين له وسلاح الشيعة. ولما ادعى الدروز انهم لا يستطيعون ان يجندوا في الجيش المصريّ ١٦٠٠ فتى من بينهم وجه ابراهيم باشا عشرة آلاف مقاتل من الجيش النظامي الى دير القمر وبيت الدين اتقاء للعصيان والثورة. وعرف بحذقٍ ان يستفيد من النزاع القائم ما بين الدروز والموارنة بسبب سوء ادارة الامير بشير، فقاد النصارى العساكر المصرية التي حاصرت القرى المأهولة بالدروز واستولت على اكثر من ستين الف بندقية. وما لبث ابراهيم باشا ان مال على الموارنة فنزع منهم السلاح بمساعدة الدروز المتعطشين الى الثأر من خصومهم. بيد ان الموارنة لم يسلموا الا قسماً من السلاح القديم وخبأوا افضل سلاحهم في مكامن أمينة في الجبل فأثقلت السلطة المصرية وطأتها عليهم بما أتته من دقة التفتيش وأسلمت قرىً كثيرة من قراهم الى النهب والسلب(٣٠).

فكر شيوخ الدروز بالعصيان فآووا عندهم العمال الذين ارسلهم الباب العالي سرًّا الى لبنان ووطدوا العزم على خلع النير المصري عن رقابهم وعلى العمل على اعادة العثمانيين الى سورية. وكان السلطان محمود ما زال حاقداً على محمد علي حقداً شديداً. فلم يفكر الا باسترجاع سورية من يده، بواسطة عماله الذين ملأوا الجبل بكثرتهم ووعد الدروز بان يرسل اليهم سلاحاً وذخيرة بطريق القفر. فهبت الامة الدرزية هبة واحدة ودعت جهراً الى نجدتها السلطان فلم يقوَ الامير بشير على قمع الفتنة الجديدة. واضطر ابراهيم باشا سنة ١٨٤٤ أن يُعدّ فيلقاً لمحاربتها. فعاونه الموارنة هذه المرة ايضاً بغضاً بالدروز فهزم هؤلاء بعد مقاومة عنيفة وشنق ابراهيم باشا اهم اعلام الثورة وزجّ بعضاً منهم في سجون عكا وأرسل غيرهم ليعملوا في مناجم طرطوس.

لم ينزع محمد علي باشا السلاح من اللبنانيين حتى عمد الى اخضاعهم للنظام الجائر الظالم الذي أنّت تحته شعوب سورية. فحملهم جميع التكاليف التي كانت توضع ظلماً وعدواناً ناقضاً ما تعهد به من احترام استقلالهم. وفوق ذلك فقد أوجب عليهم «الفريضة» واكرههم على تأديتها عن انفسهم وعن الذين حاربوا في سبيله وقتلوا في صفوفهِ او كانوا لم

يزالوا يقاتلون تحت رايتهِ. ولم يكفهِ ذلك ففرض الضرائب على طواحين الجبل[٣١] حتى عجز اللبنانيون عن حمل هذه الاثقال الباهظة لا سيما تلك التكاليف الظالمة التي تسمى «بالسخرة». وعلى سبيل المثل اكتُشِف ذات يوم منجم في الجبل للفحم الحجري، ففرضت الحكومة المصرية على احد رجال الجبل ان يستثمره على نفقته ويقدم على نفقته ايضاً جميع الادوات اللازمة في هذا السبيل. وفرضت على الفلاحين نقل الفحم على بغالهم الى بيروت مقابل اجرة خفيفة. وهكذا فرض على السكان ان يؤدوا اكثر النفقات وان يقدموا ما لزم من الاكياس والاعمدة لاستثمار هذا المنجم.

ولما اقيم محجر صحي كان على اللبنانيين ان يقدموا الكلس اللازم مقابل ثمن بخس وان ينقلوه من غير مقابل على ظهور بغالهم وحميرهم. وأُرسل نفر من اللبنانيين خارج لبنان الى عكا عنوةً ولم يُعطوا الا ربع الاجرة المألوفة.

ثم جاءت الخدمة العسكرية فأعفي منها الموارنة وسواهم من النصارى بسبب الدين. أما الدروز والشيعة والنصيرية فجند عدد كبير منهم[٣٢]، وآثر الكثيرون منهم الهرب على الخدمة في الجيش المصري حيث النظام صارم جداً وحيث يعرّضون انفسهم كل يوم الى القتل في سبيل أميرٍ أجنبي.

عم الاستياء انحاء الجبل ورُفعت الشكاوى من كل صوب الى الامير بشير لتخفيف هذه الضرائب والاعباء. وفي سنة ١٨٣٩ سأله كثيرون ان يأخذ املاكهم مجاناً على ان يعفوا من التكاليف التي لا يمكن احتمالها. فتوسط الامير بشير في سبيل رعيته لدى محمد علي باشا وابراهيم باشا. فأُنكر عليه توسطه بقسوة وعجرفةٍ، ولم يُبالَ بالخدمات الجلى التي اداها الى المصريين، وحتى حُطّ من كرامته في طرطوس. ولم يشأ ان يقطع صلته بمحمد علي باشا لانه لم يبدُ له ان يحاربه. ثم انه هو نفسه كان يستفيد في امورٍ من هذه الادارة المستبدة. ففيها وطد اركان ملكهِ وبها زاد موارد دخله. فعمد اذاً الى طريقته القديمة في التفريق والتقسيم[٣٣]. فبالكذب والوعود الغرارة منع اتحاد الطوائف اللبنانية وعمل خاصةً على بقاء الشقاق بين الدروز والموارنة فحكم تارة مع فريق وطوراً مع فريق آخر. فاضاع الامير بهذه الطرق ما كان له من الحب في قلوب الرعية وخسر بذلك اهم عنصر من عناصر قوته فاتهمه الناس بخيانة ابناء وطنهِ.

لكن ابراهيم باشا جعل تحت امرة الامير بشير دركه ليناصره على الفئة المناوئة وتحمّل

وتحمّل السكان نفقات اقامة هذا الدرك، وهو عبء جديد عليهم. وفوق ذلك شدد العقاب فكان اللبنانيون يجلدون كما الفلاحون المصريون.

ورغم هذه التدابير القمعية الشديدة كانت الفتنة تحت الرماد في الجبل وفي سائرالأرجاء السورية. فلم يكن للسيادة المصرية اركان ودعائم وثيقة. فبهذه الطرق العنيفة الظالمة هاجت عليها جميع الطوائف. لقد جاء محمد علي الى سورية منقذاً فتحول الى ظالم مستبد. واشتدت لذلك المخاطر عليه، لا سيما ان الباب العالي لم يقنط من استرداد سورية منه فكان يثير سكانها جهراً عليه. ورأى ابراهيم خطأ ان ينجد هو ايضاً بالسلاح والذخيرة الاكراد الثائرين على السلطان في شمال العراق، وبحجة المحجر الصحي حظر على المراكب التركية[٣٤] الدخول الى جميع المرافىء السورية فكان لا بد من حرب جديدة تجر وراءها ازمة دولية جديدة.

فمنذ سنة ١٨٣٣ اخذت انكلترا تبذل ما بوسعها لعرقلة محمد علي باشا في سورية وكان همها ان لا يكون له فيها وفي مصر أي شأن وان يكون موقفها هي فيهما قوياً بسبب طريق الهند. وكانت تؤثر طبعاً ان تكون سورية ومصر بين يدي السلطان الضعيفتين على ان تكونا في حوزة محمد علي الشديد الحيوية والكبير المطامع. ثم ان المنافسة ما بين انكلترا وروسيا كانت تشتدّ يوماً يوماً وتتعاظم. فكان القيصر بمعاهدة خونكار سكاليسي قد حاز تفوقاً ظاهراً في الشرق. فكان هدف لندن الاوحد تمزيق هذه المعاهدة والخفض من شأن روسيا واكتساب الباب العالي.

وثمة سبب آخر أثار انكلترا على محمد علي باشا وهو الصلات بين فرنسا وانكلترا التي كانت شديدة في بداية عهد لويس فيليب ثم اخذت تتراخى وتضعف. وكان محمد علي باشا صديق فرنسا وحليفها وبواسطته اخذت فرنسا تتمتع بنفوذ كبير في سورية. وكانت النمسا وروسيا قد انضمتا الى انكلترا لصيانة سلامة المملكة العثمانية ازاء اعتداء محمد علي باشا. اما فرنسا فاتخذت موقف المتردد واخذت تعضد محمد علي باشا وتؤيده سرًّا. فلئن ضربت انكلترا القوة المصرية المهاجمة ضربة قاضية فانها اصابت بضربتها هذه ايضاً نفوذ فرنسا خصمها في الشرق.

لذا منذ سنة ١٨٣٥ حرض اللورد بونسونبي سفير انكلترا في الاستانة الباب العالي على استئناف القتال ومحاربة محمد علي باشا. وصادف لديه قبولاً. وحسب اعتقاد رشيد باشا كان وجود محمد علي باشا كابوساً للسلطان محمود الثاني. ولم يكن يحلم ليلاً ونهاراً

الا باهلاكهِ ودك اركان قوته[٣٥]. ولم تكن روسيا تكف عن عرض نجدة جيوشها على السلطان لسحق خصمه.

عندما درس اللورد بونسونبي اوضاع سورية والوسائل الضرورية لايقاظ فتنة عامة على محمد علي باشا اتجه بصره الى الامير بشير، اذ رآه وحده يستطيع ان يحرك الثورة ويذكي نارها ويزعزع اركان السيادة المصرية في سورية لما كان له من النفوذ العظيم. فبمشورته ارسل الباب العالي سنة ١٨٣٥ عاملاً سريًا الى امير الجبل ليدعوه الى خلع النير المصري الثقيل الظالم. لكن الامير المعروف بالذكاء والحكمة أجاب بدهاءٍ انه لا يجهر بالعصيان الا بعد ان يستولي الاتراك على ساحل سورية، اي بعد ان تكون الجيوش المصرية أصيبت بالفشل. كان يقول: «انه لا يرجى لاهل الجبل نجاح الا بعد استيلاء الباب العالي على السهل، لان الجبل ليس فيه من الحنطة ما يكفي سكانه الا ثلاثة اشهر. فالعدو الذي يحتل بيروت وطرابلس يمكنه ان يميت اهل الجبل جوعاً. . .[٣٦]»، وظل اميناً للقضية المصرية. ولعل محمد علي باشا ادرك إذاك ما تنوي تجاهه تركيا بمعاونة انكلترا وقد يكون انه هو من جعل محمد علي باشا يشكو شكوى صريحة من انكلترا بأنها هي التي تثير الفتنة في لبنان[٣٧]. فلم يمنع هذا الفشل انكلترا من لزوم العداء لمحمد علي باشا. لكنها رأت من الضرورة ان تتوقع فرصةً افضل، فاشارت على الباب العالي بالتأني.

في سنة ١٨٣٧ بوشرت المفاوضات بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا. فطلب السلطان ارجاع لواء اورفا الذي وضع ابراهيم باشا عليه يده بشكل غير مشروع. فاجاب محمد علي طالباً ان يعترف السلطان بحقوق ذريته. فلم ينكر السلطان عليه ذلك فيما خص مصر. لكنه طلب مقابل ذلك ارجاع سورية اليه. فقطع محمد علي المفاوضات وانقطع عن دفع الضريبة المتوجبة عليه للباب العالي وأعدّ العدة للحرب. واخذ كل من الخصمين يرقب خصمه الى ان كانت ثورة الدروز الجديدة سنة ١٨٣٧ فجاءت ضربة شديدة على حكومة محمد علي باشا في سورية.

كان الأمير خنجر، زعيم اسرة من اعظم أسر الشيعة، قد جُند عنوةً في الجيش المصري سنة ١٨٣٤ فهرب من الجندية واختبأ في اعالي لبنان المنيعة واخذ يحارب المصريين باستمرار ويدعو الدروز الى الثورة[٣٨]. وفي نهاية تلك السنة حمل دروز حوران السلاح وهجموا على الفصائل المصرية التي احتلت مضايق جبالهم وقضوا عليها ثم ذبحوا الحامية المرابطة في السهول المجاورة. وانتشرت الثورة بسرعة في بلاد حوران كلها

وامتدت حتى ابواب دمشق. وابيدت فصائل كاملة من الجيوش المصرية. وجاء سليمان باشا بنفسه مع بضعة آلاف من المقاتلين فلم يغنِ ذلك شيئاً فكُسر بعد خسائر دموية جسيمة. وأُصيب قائد الفرقة منسيكلي باشا بجراح خطرة، وبلغ، بعد عناء شديد، السهل مع نفر قليل من عساكره. واستمرت هذه الحروب الصغيرة اكثر من سنة. فكانت وبيلة على محمد علي باشا كما كانت حروب اسبانيا الصغيرة وبيلة على نابوليون الاول. وفقد الجيش شهرته ووهنت قواه وضعف نفوذه، فنشط جميع السوريين وتشجعوا فخطر لابراهيم باشا مرة ثالثة ان يلجأ الى الماكيافيلية بواسطة الموارنة ليحاربوا الدروز. لقد رأى أن الجبليين لا يغلبون الا بالجبليين كما ان الماس لا يقطع الا بالماس. فعرض على الموارنة ان يرد اليهم سلاحهم شرط ان يوجهوه بعينه على الدروز. وشاء سوء الطالع ان يصغي الموارنة الى ذلك بتحريض الامير بشير، لأنهم هم معفون من الخدمة العسكرية. لم يكونوا يعانون ما يعانيه الدروز من ثقل النير المصري، فارادوا ان يستردوا سلاحهم ويثأروا من خصومهم.

أُعطي الموارنة بعض آلاف من البندقيات بواسطة الامير بشير[٣٩] ودخلت عصاباتهم الى مضايق جبال حوران وفاجأت الدروز واخرجتهم من مكامنهم الى السهول. وكان ابراهيم باشا يتوقع وصولهم الى هناك فيئس الدروز وحملهم الفشل على الاقتتال لكنهم، اخذوا بين نارين. غلبوا على امرهم فانهزموا تاركين في ساحة الوغى آلافاً كثيرة من القتلى. فانتصر ابراهيم باشا انتصاراً كاملاً وأُخمد العصيان بالدم[٤٠]، واعدم كثيرون من الدروز وتنصر الفان منهم هرباً من الموت، وأصبح هؤلاء المتنصرون الجدد تحت حماية فرنسا، لكنهم بعد ذلك عادوا الى مذهبهم الاول.

بشّر ابراهيم باشا والده بسيادة السلام في سورية، فلم يغتر محمد علي باشا بل اشتد حذره، ونظر الى المستقبل بعين قلقة. سأله ذات يوم بعض خاصته هل الخوف من الدول الاوروبية هو الذي يعكر صفاء عيشه فأجاب: «الدول الاوروبية هي في حقيبتي، لكن هؤلاء السوريين هم الذين يعذبونني وهم سيكونون سبب مصائبي».

ولا عجب فان ثورة الدروز كشفت موضع الضعف في دولة محمد علي باشا. ولولا نجدة الموارنة لما استطاع اخمادها، فرأت انكلترا وجوب استئناف القتال. فعقدت في الحال معاهدة مع الباب العالي وُقعت في ١٦ آب سنة ١٨٣٨ وكان من شروطها الغاء الاحتكارات في جميع ولايات السلطنة العثمانية وبينها مصر وسورية. وكانت كل قوة

محمد علي باشا المالية قائمة بالاحتكار. فالباب العالي، بعقده هذه المحالفة، رأى هلاك محمد علي باشا. فانكلترا لم تقصد حماية تجارتها في الشرق فقط بل ارادت ايضاً ان تزعزع دولة محمد علي باشا من اساسها. فكان ان احتلت عدن المشرفة على البحر الاحمر. ومنذ ذاك الوقت فكرت باحتلال مصر. فبمعاهدة ١٦ آب وجدت انكلترا سبيلاً الى العمل على قهر محمد علي باشا. وفرنسا نفسها دخلت في هذه المعاهدة وانما لم ترَ فيها الا وسيلة لصيانة مصالح تجارتها في الشرق وتنبيهاً لمحمد علي باشا كي يخفف من وطأة الضرائب الفاحشة[٤١].

قبل عقد هذه المعاهدة بشهر واحد عرض الروس على السلطان نجدة حربية مؤلفة من خمسين الفاً تقاتل محمد علي باشا. فعد ذلك السلطان محمود الثاني ووزيره خسرو باشا، عدوّ محمد علي الشخصيّ، فرصةً لاستئناف الحرب. وفي بداية سنة ١٨٣٩ اعد الباب العالي جيشاً مؤلفاً من ثمانين الفاً بحجة تسييره الى العراق. وكانت خطة الباب العالي ان يحمل محمد علي باشا على ان يشرع هو في الحرب ليعزو اليه نقض الشروط المقررة في معاهدة كوتايه فتتدخل الدول الاوروبية ويجهر بعداء محمد علي باشا.

ومع ذلك رأى خسرو باشا أن يبدأ هو الحرب لأن محمد علي باشا لا يؤدي الجزية السنوية المفروضة عليه ولا يخلي لواء اورفا ولا يضع حدًّا لاعتداء المصريين وتحاملهم المتصل في اسيا الصغرى وفي ناحية الفرات. وكان ابراهيم باشا قد انجد الاكراد في عصيانهم السلطان، فانقض الجيش التركي عليهم واقتصّ منهم وجاز الفرات في ٢١ نيسان سنة ١٨٣٩ ودخل ارض سورية، فما عتم الجيش المصري ان خاض الحرب تحت إمرة ابراهيم باشا وسليمان بك الفرنسي سلفاً ووجه القائد العظيم جيشه الى الجانب الايسر من الجيش التركي فكسره في نزب على عروة الفرات في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩. فانفتحت طريق القسطنطينية امام الظافر فخطا خطوات حثيثة وتوغل في آسيا الصغرى وكاد يصل الى البوسفور بدون ان يلقى مقاومة.

مات السلطان محمود الثاني بدون ان يدري بما كان من انكسار جيشه وخلّف المُلك لابنه عبد المجيد، ولم يكن له من العمر الا ١٥ سنة. وفي هذه الاثناء قام الاميرال الاعظم احمد بعمل مستغرب. فبدل ان يهاجم الأساطيل المصرية جاء بالاسطول التركي الى مياه الاسكندرية وسلمه الى محمد علي باشا، فاصبحت سلطنة بني عثمان في قبضة يده اذ أبت الدول الاوروبية ان تتدخل في الأمر. غير ان روسيا، وبقوة معاهدة اونكيا ـ سكلسي تأهبت

لارسال جيش الى الاستانة للدفاع عن السلطان. فعرضت انكلترا على فرنسا والنمسا وبروسيا ان توقف معاً محمد علي باشا عن القتال فلا يبقى سبيل الى تدخل روسيا[٤٢].

في فرنسا كان الرأي العام موالياً لمحمد علي باشا، وكان الاعتقاد سائداً ان محمد علي باشا وحده يمكنه ان يجدد المملكة العثمانية ويمهد لفرنسا ان تُحكم علاقاتها ببلاد الشرق احكاماً اوثق. ومع ذلك رضيت الوزارة الفرنسية ان يستمر «القديم على قدمه» في سورية.

أبى محمد علي باشا ان يصغي الى خسرو باشا الذي عرض عليه الصلح، لكن حالته اخذت تسوء شيئاً فشيئاً لان المسلمين المؤمنين لم يسيئوا الظن بالسلطان كما اساؤوه بمحمد الثاني «الكافر». فاخذوا يتقربون من الباب العالي، فكان ذلك سبباً من اعظم الاسباب التي أوهنت قوى محمد علي باشا. وكان ان قدمت الدول الخمس الى الباب العالي مذكرة موقعة منها جميعاً بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٨٣٩ مبينة فيها اتفاقها التام في المسألة الشرقية. وسألت السلطان «ان ينتظر ثمار نياتها الحسنة» وألا يقرر شيئاً من حيث هذه المسألة تقريراً فاصلاً بدون معاونتها.

وهكذا جعلت اوروبا في يدها تسوية الحرب التركية ـ المصرية بقوة مبدأ صيانة المملكة العثمانية الذي اصبح قاعدة من قواعد السياسة الدولية وأبدلت مداخلة روسيا وحدها بمداخلة جميع الدول معاً. وفرضت هذه المداخلة او هذه الحماية على تركيا امراً مشروعاً مرعياً في الحق الدولي يعمل به لاجل مصلحة تركيا نفسها لصيانة سلامتها ولتسوية ما قد يقع من الخلاف والنزاع بينها وبين بلاد اخرى او بينها وبين بعض رعاياها. فصارت هذه المداخلة مبدأً من مبادىء الحقّ الدوليّ في هذا العصر بل عنصراً من عناصر التحكيم الدوليّ بين الأمم.

بيد انه في سنة ١٨٣٩ لم تتفق الدول على الشروط الواجب فرضها على محمد علي باشا. فعرض وزير انكلترا اللورد بلمرستون ان يُنذر محمد علي باشا برد الاسطول العثماني انذاراً رسمياً صريحاً، والا شهرت عليه الحرب. فلم ترضَ بذلك الحكومة الفرنسية وأبت الاشتراك في الانذار ولم تشأ التدخل الا لحفظ القديم على قدمه في سورية ولعقد الصلح. فعمد بلمرستون الى العمل من دون فرنسا وعرض على النمسا ان ينذر محمد علي باشا بردّ الاسطول العثماني حتى اذا أبى تحاصر مرافىء مصر وسورية. وكان قيصر روسيا نقولا الاول مناوئاً لدولة لويس فيليب لانه كان يحسبه غاصباً الملك و«ملك المتاريس» فتخلى

عن معاهدة اونكيا ـ سكلسي وعرض على انكلترا ان يؤازر جميع الحلفاء، وقال انه يؤثر الا تكون فرنسا داخلة في المحالفة (ايلول ١٨٣٩).

قبلت وزارة المارشال سولت الفرنسية بالحلّ الوسط، وهو ان تدخل معاً الاساطيل الثلاثة، الانكليزي والفرنسي والروسي الى الدردنيل والى البوسفور. وهكذا تبين اوروبا لمحمد علي باشا انها لن تدعه يهاجم الاستانة وانها مستعدة لان تفرض عليه شروطها بالقوة اذا دعت الحاجة.

لم يرَ محمد علي من غير قلق واضطراب تهيئة هذه المداخلة الاوروبية. لكنه كان عازماً على القتال حتى النهاية. واخذ يزيد قواته العسكرية ليقاوم اوروبا نفسها. وفكّر ان ينظم التجنيد العام في لبنان حيث كان الموارنة وعددهم ٢٥٠ الفاً، قد أعفوا من الخدمة العسكرية الى ذلك الوقت. وكان واثقاً بانه سيردّ جميع الهجمات التي ستُشنّ عليه، وبانه سيتمكن من استبقاء جميع ما ملكت يده بالفتح بواسطة اهل الجبل الاشداء المجربين في الحرب. لكنه كان مغروراً بآماله لان اللبنانيين، بدلاً من ان يكونوا له اعواناً كانوا اداةً لاهلاكه[٤٣] لانه منذ سنة ١٨٣٤ شرع العامل الانكليزي المستر ريث فوه، صهر المستر مور قنصل انلكترا في بيروت، يدبر الفتنة ويحرك الثورة في الجبل مدعياً، اخفاءً لقصده، انه في لبنان ليتعلم اللغة العربية. وكان في الواقع يستطلع نيّة المشايخ تجاه محمد علي باشا. وكان يعدهم بعضد الباب العالي وعضد انكلترا اذا شاؤوا العصيان والانقلاب عليه. وبذل اقصى ما استطاع ليزيد الحنق على محمد علي باشا حتى بلغ غايته.

وجه محمد علي باشا اهتمامه الى تقوية جيوشه بوجه شعب مستعد للانتفاض عليه. فقبل ان يجند الموارنة رأى كعادته ان ينتزع السلاح منهم ناقضاً بذلك عهوده التي قطعها لهم يوم سلحهم على دروز حوران سنة ١٨٣٨ لانه بفرمان خاصّ منحهم ٢٤٠٠٠ بندقية منحةً مؤبدة ووعدهم بانه لا يأخذ منهم من التكاليف اكثر مما كان يأخذ السلطان. لكن بعد ان سحق الدروز لم يعطهم بندقية واحدة مكتفياً بما كان اعطاهم لمحاربة الدروز. وفي مطلع سنة ١٨٤٠ اراد ان يغصبهم ما كان باقياً في ايديهم ليسهل عليه ان يقتصّ منهم كما يشاء.

لم يُنادَ بنزع السلاح في الجبل حتى كان ما لم يتوقعه محمد علي باشا. فغضب اللبنانيون غضباً شديداً حتى نسي الدروز والنصارى احقادهم فتحالفوا جميعاً على الطاغوت المستبد. فعقدت معاهدة بين الدروز والموارنة في دير القمر. وذهب الذكور

المقيمون في المدن الى الجبال وفُتِحت الاكتتابات لشراء الاسلحة والذخائر. وعلقت في عدة اماكن من الجبل صناديق صغيرة لجمع التبرعات، وكان اول من حمل السلاح اهل دير القمر[٤٤].

فمحمد علي باشا بدلاً من ان يخفف الهياج بالرفق والحلم، زاده احتداماً بما أمر بهِ ابراهيم باشا من الايغال في التضييق والتشديد وفي تعجيل نزع السلاح من الموارنة وجمع ضرائب ثلاث سنوات من اهل الجبل سلفاً. فهذه الاوامر البربرية كانت كنارٍ أُلقيت في مستودع البارود فهبت في الجبل ثورة عامة هبة واحدة. واخذت الحرب بين محمد علي باشا والباب العالي وجهةً جديدة.

الهوامش

(١) غيزو، تذكارات لاجل تاريخ العصر، باريس ١٨٥٨ وما يليها؛ تستا، مجموعة المعاهدات مع الباب العالي؛ هوستفيل، تاريخ السياسة الخارجية للحكومة الفرنسية باريس (١٨٣٥ ـ ١٨٤٨)، ميشو ويوجولا، مراسلات الشرق، (١٨٣٣ ـ ١٨٥٣ باريس)؛ اوبيشيني، المسألة الشرقية امام اوروبا، باريس ١٨٥٤؛ اوستين، محمد علي، فيينا سنة ١٨٧٧؛ فردينان باريه، سورية في عهد محمد علي حتى سنة ١٨٤٠؛ سنتان من تاريخ الشرق، ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠ باريس ١٨٧٢، نابيه، حرب سورية، مجلة العالمين ١٥ ايار سنة ١٨٣٩. ايضاً أول ايلول سنة ١٨٤١. المسألة الشرقية بحسب الآثار الانكليزية، مجلة العالمين اول آب و١٥ آب سنة ١٨٤١؛ مورييه تاريخ محمد علي؛ رمبو، تاريخ روسيا، باريس ١٨٧٨.

(٢) Seignobos, *Histoire politique de L'Europe contemporaine*, p.593.

(٣) نشرة الوزارة الخارجية الايطالية: لبنان منذ سنة ١٨٢٥ حتى ١٨٩٢، شباط سنة ١٨٩٤.

(٤) مورييه، مجلد ٣، ص ١٥٢.

(٥) Viel-Castel, *Histoire de la Restauration*, t.10, p.147.

(٦) كان الكيس خمسماية قرش اي نحو مئة ليرة عثمانية. فالاكياس الاحد عشر تعادل الف ليرة عثمانية من النقود.

(٧) مورييه، مجلد ٣ ص ١٥٩.

(٨) مورييه، مجلد ٣ ص ١٤٩.

(٩) فرنسي الاصل، اسمه دي سلف.

(١٠) مورييه، مجلد ٣، ص ٢١٠.

(١١) ورد نص هذه المعاهدة في مارتنز، مجموعة المعاهدات، سلسلة جديدة، مجلد ٦.

(١٢) الشدياق، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٧.

(١٣) Guys, Esquisse, p.47.

(١٤) كان الأوروبيون معفين من ذلك اذا كان لاستعمالهم. بريه، ص ١٠٢

(١٥) Guys, Esquisse, p.47; Mislin, t.1, p.567.

(١٦) ان ما كان يطلب من الاوروبيين من حقوق الجمرك كان مقرراً في الامتيازات والمعاهدات المتعلقة بالتجارة.

(١٧) في عهد الاتراك كان الأمن مفقوداً بحيث كان المرء عرضةً للسرقة والقتل اذا سلك طريق الساحل او ذهب من مدينة الى مدينة. بريه ص ١١٢.

(١٨) بريه، ص ١٠٢ وما يليها.

(١٩) تستا، مجلد ٣ ص ٧٨. ادواردز ص ٧.

(٢٠) دعا قصره «بيت الدين» لانه اقام فيه كنيسة مسيحية وخلوة درزية وجامعاً اسلامياً (ولعل بيت الدين من اصل ارامي سرياني معناه بيت الحكم).

(٢١) كان للامير بشير ثلاثة بنين. قاسم وخليل وامين. وامين كان افضلهم واحبهم الى والده.

(٢٢) Voyage en Orient.

(٢٣) الشدياق، ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩؛ باتون، مجلد ٣ ص ١١٦.

(٢٤) الشدياق، ص ٥٨١.

(٢٥) قد بذلت اشد الوسائل عنفاً لاحتكار الحرير.

(٢٦) موريز، مجلد ٣ ص ٢٩١.

(٢٧) موريز، مجلد ٣، ص ٢٩٣/٢٩٤.

(٢٨) باتون، مجلد ٢، ص ١٢١.

(٢٩) موريه، مجلد ٣، ص ١٧٨.

(٣٠) مجلة العالمين ١٨٤١؛ الشدياق ص ٥٨٣؛ باتون، مجلد ٢ ص ١١٧ وما يليها.

(٣١) تستا، مجلد ٣ ص ٧٨.

(٣٢) باتون، مجلد ٢، ١١٧.

(٣٣) تستا، مجلد ٣، ص ٧٤.

(٣٤) موريه، مجلد ٣، ص ٢٩٧.

(٣٥) مجلة العالمين سنة ١٨٤١، ص ٥٢٠.

(٣٦) مجلة العالمين، ١٨٤١، ص ٥٤١.

(٣٧) تستا، مجلد ٣ ص ٢٣.

(٣٨) بريه، ص ٢٥٥.

(٣٩) مورييه، مجلد ٢، ص ٣٠١؛ الشدياق، ص ٥٨٥؛ ميسلين، مجلد ١، ص ٣٣١؛ باتون، مجلد ٢، ص ١٢٤.

(٤٠) مجلة العالمين سنة ١٨٤٢ ص ٥١٤.

(٤١) Thureau-Dangin, *Histoire de la monarchie de Juillet*, t.4, p.276.

(٤٢) ان نصوص المذكرات البريطانية موجودة في مجموعة تستا، مجلد ٣، ص ١٩ وما يليها.

(٤٣) مجلة العالمين، ١٨٤١، ص ٥٤١.

(٤٤) تستا مجلد ٣، ص ٧٤؛ مورييه، مجلد، ٣ ص ٢٧٩؛ مجلة العالمين سنة ١٨٤٢، ص ٥١٤.

الفصل السادس

هزيمة محمد علي باشا وخلع الامير بشير

في سنة ١٨٣٢ أولى اللبنانيون محمد علي باشا النصر بانضمامهم اليه، وفي سنة ١٨٤٠ بدأ انكساره بعد أن تخلوا عنه. واتحد الموارنة والدروز وابوا ان يسلموا سلاحهم وجهروا بأنهم يؤثرون ان يحاربوا حتى النهاية على ان تنزع اسلحتهم من ايديهم[١].

أدرك ابراهيم باشا مخاطر ثورة عامة في لبنان. فاظهرت انكلترا انها مصممة على تدخل فعلي في سورية ارجاعاً لمحمد علي باشا الى مصر، وكانت معتمدة على عضد كلّ من روسيا والنمسا وبروسيا لها. وكانت تركيا قد جهزت، عملاً برأي انكلترا، جيوشاً جديدة بواسطة الذهب الذي جاءها من لندن. فمحمد علي باشا، تجاه هؤلاء الاعداء، لم يكن له الا حليفة واحدة هي فرنسا. لكنه لم يكن واثقاً بانها تجرد سلاحها في سبيلهِ.

ومع ذلك أصرّ على المقاومة راجياً ان يرد جميع الهجمات شريطة الا تنشب وراء جيوشه ثورة وان تكون امانة السوريين مضمونة له. فاذا اعتصم ابراهيم باشا في التحصينات التي اقامها على الحدود الجنوبية في لبنان وفي لبنان الشرقي والتي جعلها خطاً ثانياً للدفاع فيمكنه ان يرد كلّ هجمة تأتيه من البرّ بحيث لو خرقت الجيوش التركية والروسية خطوط الدفاع الاولى القائمة على الحدود استطاع ابراهيم باشا ان يلجأ الى تلك المعاقل الطبيعية المنيعة اي جبال النصيرية وجبال لبنان ولبنان الشرقي وجبل الشيخ فيمنع زحف العدو الى الامام. لكن اذا عصاه اللبنانيون فيصبح بين نارين وتتهدد الخطوط التي اعدها للدفاع. وفوق ذلك فقد يسهل على انكلترا وعلى روسيا ان تنزلا جيوشهما على ساحل لبنان وتطعناه في ظهره.

لذلك عمل على اتقاء الثورة، لكنه، وهو الماهر في الحرب، مهارة ليست له في السياسة والحكم، لم يتخذ الوسائل التي توجبها الحال تهدئةً لروح الثائرين. فبدلاً من ان يعترف بصواب مطالبهم وان يعالجها معالجة عاجلة ناجعة، هددهم في منشور اذاعه في ٦ حزيران سنة ١٨٤٠ بان يسيّر عليهم جيشاً «يفنيهم ويدمّر بيوتهم[٢]» اذا أبوا الطاعة

لأميرهم. فبلغ غضب اهل الجبل ذروته بسبب هذا المنشور، فهب الموارنة كلهم هبة واحدة. وكان اهل دير القمر اول من نادى بالثورة. وحمل الدروز السلاح ثأراً لما اصابهم سنة ١٨٣٨. واخذ الكهنة المسيحيون ينظمون المقاومة في كل مكان. وكانوا قبل حين قد حثوا المؤمنين على ان لا يحنوا اعناقهم امام الاستبداد المصري. وفي اواخر شهر ايار واوائل شهر حزيران دعوا الشعب لحمل السلاح وحرضوا فوق المنابر، على قتال الغازي ومحاربته. واخذ العمال الانكليز يجوبون انحاء الجبل ويذيعون ان اسطولاً انكليزياً وجيشاً روسياً آتيان لنجدة الجبليين في ثورتهم.

في ٢١ نيسان سنة ١٨٤٠ كتب اللورد بلمرستون الى اللورد بونسونبي ما يلي: «تعليماتي الى سعادتك هي ان تبذل جهدك لتحمل الباب العالي، في الوقت المناسب، على ان يولي الدروز بعض الامتيازات والاعفاءات (ولو ظاهراً) من الضرائب بما يرضيهم»[٣]. وقد نال العملاء الانكليز من الباب العالي وعوداً بهذا المعنى فكان ذلك وسيلة مثلى لزيادة النشاط والحماسة في الدروز.

اما الامير بشير فقد ثبت على ولائه لمحمد علي باشا، اولاً لأنه جهر بوفائه له سنة ١٨٣٢ فخشي انتقام الباب العالي اذا خرج ظافراً من هذه الحرب الجديدة، ثم انه ظن الدولة المصرية اقوى مما كانت عليه وحسب ان فرنسا يمكنها ان تمنع تدخل الدول الفعلية ومحاربة محمد علي. وخلاصة الكلام أنّه كان واثقاً بنجاح محمد علي باشا في آخر الأمر.

فلهذه الاسباب قاوم الامير شعبه ولم يفترق عن محمد علي باشا، بل حارب معه حتى ضد رعيته. وعاونه قسم كبير من النبلاء ضد الاكليروس المناوىء للمصريين. واختار الثوار زعماء جدداً هم الموارنة ابو سمرا غانم والشيخ فرنسيس ابو نادر الخازن الذي كان يتمتع في كسروان بنفوذ عظيم، والشيعي احمد ضاهر. وانضم الى هؤلاء نفر من الامراء الشهابيين واللمعيين، فاقاموا معسكرهم العام في غابة الصنوبر على ابواب بيروت ورفضوا كل تسوية.

ثم اذاعوا منشوراً في ٨ حزيران سنة ١٨٤٠ موجهاً الى «اصدقاء الوطن» بسطوا فيه شكاويهم ومطالبهم[٤] محتجين احتجاجاً شديداً على الضرائب التي فرضها عليهم المصريون. لقد احتملوا زماناً طويلاً حكماً ظالماً «احتراماً للأمير بشير الشهابي» لكن بشيراً تخلى عنهم فقالوا: «اننا اذا كنا لم نحمل السلاح حتى اليوم لنفلت من هذه الولاية الظالمة فما ذلك الا لاننا وضعنا ثقتنا في اميرنا الامير بشير وفي توسطه المخلص للوطن ورجونا ان

يضع حداً لعذابنا. لكنه شاء لسوء الحظ ان تغمط الحكومة «المصرية» الظالمة فضلَ اميرنا ونعماه وتنكر الخدمات التي اداها اليها بتسكين خواطرنا حتى انها هددته واذلته في طرسوس ، كما تعلمون، عندما شاء ان يتوسط في سبيل مصلحتنا».

وهكذا حاول الثوار ان يسوغوا عملهم بحذقٍ وحصافة. لكن الامير بشير مولاهم أرعبه المصريون فلم يقم بما يجب لهم عليه «فشرع في خطة وبيلة على البلاد واخذ يفرق ابناء الشعب بالكذب والوعود الخداعة» فلم يعمل بما يجب عليه لأمته وهو رأسها، فاصبحت الثورة مباحة انقاذاً له ولشعبه من السيادة المصرية.

كانت الثورة حركة قومية وشعبية خارجةً عن النطاق الاقطاعي. فلم يتولاها السادة ذوو الاقطاعات بل زعماء انتخبهم الشعب. اذ ألّف الموارنة نوعاً من الجمهورية على رأسها جماعات منتخبة لتصريف الأمور ابان الحرب. وقد توقف النظام الاقطاعي ان لم نقل أُلغي، وهذا واضح من منشور الثوار اذ قالوا «لكي نعمل في هذه الآونة العصيبة بما يجب من الكرامة والقوة. ولكي يكون ما نقرره مقروناً بما ينبغي من الحكمة والسداد الجديرين بشعبٍ حرّ رأينا من الواجب ان نجمع مجلساً من الرجال المشهود لهم برفعة المقام وضياء البصيرة. وان يكون هذا المجلس مؤلفاً من خمسة زعماء منتخبين بالاكثرية في كل قضاء، ويؤلّف هؤلاء ديوان شورى يقوم في مكانٍ ملائم ليصبح تنظيمنا تامًّا كاملاً. . . ويجب ان تكون صلات اعضاء هذا الديوان المتبادلة متصلة باستمرار»[٥]. ونظم الثوار قواتهم العسكرية ايضاً. «سنختار عشرة آلاف من رجالنا البواسل ليقاوموا المكايد والحركات المناهضة لحريتنا. ولتكن الضرائب التي كانت الحكومة مزمعةً ان تأخذها لتقوم بأودكم في الجندية التي كان لا بد من تنظيمكم فيها لو لم ننادِ بالثورة مرصدةً لاعاشة هؤلاء العشرة الالاف».

ومع ذلك فإن اللبنانيين، قبل ان يخوضوا الحرب أرادوا أن يجربوا مرّة اخرى الوسائل الحسنى لدى الامير بشير ولدى محمد علي باشا نفسه. ففي ١٢ حزيران ارسلوا كتاباً بهذا المعنى الى الامير أمين الذي كان يحاول تهدئة روعهم. والامير امين هو ابن الامير بشير الأعزّ على الشعب فبرأوا نفوسهم بما قاموا به من الحركات وانذروا الامير بشيراً ومحمد علي باشا انذاراً اخيراً[٦]. وقالوا ان ثورتهم لم تكن موجهة ضد الامير بشير بل ضد المظالم الاجنبية. «اذا عاد أولياء الأمر، اي الامير بشير، الى اللّه وازالوا الظلم عنا فاننا مستعدون للاذّعان لأوامرهم، لأن ثورتنا لا تهدف الى اقامة حكومة بل غايتها ان ننجو من

هذا الاستبداد الذي لا يُطاق. فاذا اجيب التماسنا وأُزيل الاستبداد كما نتمنى فاننا نطلب من سموّ الامير عزيز مصر ان يأخذ «اموالاً اميرية واحدة وجزية واحدة، وان يرفع عنا كلّ استبداد وكلّ حيف وان يتم ذلك بواسطة عمال انكلترا وفرنسا وبواسطة قناصلهما في هذه البلاد، حتى اذا لم تراعَ شروط هذه المعاهدات فيمكننا ان نطالبهم بذلك. فنحن اذاً بانتظار الجواب فاذا كان حسناً انصرف كلّ الى بيتهِ، والا فنحن مستعدون لأن نموت. والموت افضل من حالتنا الحاضرة».

لم تكن الثورة اذاً موجهة ضد الحكم الاقطاعيّ ولم تكن حركة تحرير شعبية ديموقراطية بل حركة قومية. فلم يكن غرضها الغاء الامارة الشهابية ولا امتيازات ذوي الاقطاعات، بل القضاء على «الاستبداد» الذي سوغته حكومة اجنبية.

اهم ما جاء في انذار الثوار هو استنجاد اهل الجبل بفرنسا وانكلترا. فالتسويات التي عرضوها على محمد علي باشا كان يجب ان تضمنها انكلترا وفرنسا وان يكون لقنصليهما في سورية حقّ الرقابة على اجرائها. فيمكن للدولتين المذكورتَين ان تتدخلا في علاقات محمد علي باشا مع ذوي الاقطاعات الخاضعين له ومع رعاياه في جبل لبنان ويكون لبنان تحت وصاية الدولتَين الأوفر نفوذاً من بين سائر الدول الاوروبية في سورية، مع انه لم يكن لهما الا سلطة معنوية. فكان ذلك نظاماً جديداً طلبه اهل الجبل صوناً لاستقلال بلادهم. فهم يدفعون الجزية الى عزيز مصر، لكن صلاتهم به تكون محددة بميثاق على الفريقين التقيد به وهو يجعل لفرنسا وانكلترا بان تسمعا شكوى اللبنانيين من حيث نقض هذا الميثاق وان تكرها عزيز مصر على ان يأخذ الشكوى بعين الاعتبار وأن يراعي شروط المعاهدة بدقة.

كان ذلك تطبيقاً جديداً لحماية النصارى في الشرق يتناول مسائل الضرائب والادارة. لكن هذه الحماية لم تنحصر بفرنسا وحدها. فللمرة الاولى استنجدت الشعوب السورية بانكلترا. فالى ذلك الوقت كانت فرنسا وحدها حامية الكاثوليك في الشرق وخصوصاً الموارنة. اما في سنة ١٨٤٠ فلم يعتمد هؤلاء عليها وحدها بل طلبوا حماية انكلترا ايضاً.

وكان هذا فشلاً جسيماً للحماية الفرنسية وفوزاً عظيماً للسياسة الانكليزية في سورية. ولا بدع فقد قلنا ان الثورة اللبنانية اذكى نارها العمّال الانكليز. لقد انكر ذلك اللورد بلمرستون اذ قال امام المجلس النيابي الانكليزي في ٦ آب سنة ١٨٤٠ «أيّاً كانت اسباب الثورة فان السوريين لم يحركهم ولم يثرهم لا أولياء الامر الانكليز ولا الضباط الانكليز»[٧].

وانكر ذلك مرة اخرى سنة ١٨٤١ في ٢٠ ايلول امام مجلس العموم. لكنه من الثابت ان ريشارد وود، أهم العملاء الانكليز السريين في الجبل لم يمكن عمل باوامر السلطان فقط بل أيضاً باوامر اللورد بونسونبي، سفير انكلترا في الاستانة، وباوامر وزارة الخارجية الانكليزية. وهذا يتضح جلياً من الرسائل الدبلوماسية التي نشرتها الوزارة الخارجيّة الانكليزية برسم المجلسَ النيابي الانكليزي. فقد كان المستر وود له صلة لازمة باللورد بونسونبي وكان ترجمانه ايضاً. فكان يبعث اليه بما يقع من الأحداث في البلاد، ويبلغه السفير ما يجب عمله في الشؤون اللبنانية. واللورد بلمرستون نفسه كان يراسله مباشرة ويبلغه أوامر الحكومة الانكليزية.

كان من مصلحة انكلترا ان تكتسب حب الشعوب السورية. فقد بيّنّا ما كان لسورية من شأن من حيث تجارة انكلترا وسياستها. فرأت هذه الدولة الفرصة ملائمة للتدخل في شؤون البلاد. ألم يكن توسطها في سبيل اللبنانيين لدى محمد علي باشا منطبقاً انطباقاً تامًّا على سياستها في تركيا، وكان غرضها سلامة الدولة العثمانية وسيادة السلطان؟ لقد ادركت انكلترا ان ثورة اللبنانيين قد تكون الضربة الأشدّ هولاً على الحكومة المصرية في سورية. كتب المستر مود، قنصل انكلترا في بيروت، في ١١ حزيران سنة ١٨٤٠، بصدد الثورة اللبنانية: «أرى النفوذ المصريّ بالغاً حدّ نهايتهِ في سورية. فاذا اعطي الثوار سلاحاً وذخائر فان جيوش الباشا تطرد من البلاد او تقتل»[٨].

أكثر العمال الانكليز من التعهدات والوعود بالمساعدات لأهل الجبل، وضمنوا لهم حمايتهم ونجدة الاسطول الانكليزي لهم. فلا عجب اذا طلب اللبنانيون حماية انكلترا في مذكرتهم المؤرخة في ١١ حزيران. فقد كانت انكلترا صديقة لهم جديدة تعضدهم عضداً صحيحاً ازاء الظلم والحيف، فرأوا ان الوسيلة المثلى للافلات من الاستبداد المصري هي التماس حمايتها لأنها كانت تناهض محمد علي باشا في كلّ مكان. بيد انهم ثبتوا على ولائهم لفرنسا، صديقتهم الوفية منذ الحملات الصليبية، وهي التي انقذتهم من المظالم التركية بواسطة معاهدة الامتيازات، فلم يشاؤوا ان ينفصلوا عنها. وكان اعتقادهم انها لن تتركهم بل تحميهم من الاستبداد كما فعلت في الماضي فطلبوا ان تشترك مع انكلترا في حمايتهم.

ان اللبنانيين المعتزلين في جبالهم جهلوا طرق السياسة الاوروبية وتقلباتها، كما جهلوا مقاصد انكلترا ومطامعها وخصومتها مع فرنسا في المشرق. فكانوا يرون ان لهم منذ زمان

طويل، حاميةً صديقة بين الدول الاوروبية هي فرنسا وان دولةً ثانية هي انكلترا جاءت تعرض عليهم نجدتها. فكان من البديهي ان يطلبوا منهما معاً ان تجمعا مساعيهما لحمايتهم ولم يخطر لهم ان بين الدولتين خلافاً او منافسةً.

لكن الاتفاق بين فرنسا وانكلترا الذي ارتكزت عليه، منذ سنة ١٨٣٢ الى سنة ١٨٣٨، السياسة الاوروبية قد انتهى أمره. وكان الرأي العام في فرنسا قد اخذ يتعاظم بتأييد محمد علي باشا. وقد بولغ في الاطناب بذكائه وبعمله في سبيل الحضارة والمدنية فأثر الرأي العام على المارشال سولت تأثيراً شديداً جعله يرفض الانذار الذي اقترح اللورد بلمرستون توجيهه الى محمد علي باشا ليردّ الاسطول التركي الى السلطان. فانفصل اللورد بلمرستون عن فرنسا وعقد اتفاقاً مع النمسا وروسيا اللتين رضيتا بسياسته. فعرض اللورد ان ترسل الى الاستانة ثلاثة اساطيل (انكليزي وفرنسي وروسي) فقبلت وزارة المارشال سولت هذا الاقتراح لكن الطبقات الوسطى احتجت احتجاجاً شديداً على انقياد الوزراء لارادة انكلترا اذ لم يكن الفرنسيون لينسوا بعد معاهدتي ١٨١٤ و١٨١٥ اللتين ضيقتا نطاق ارضهم ونفوذهم. فكانت الامة كلها ترغب بان يعاد النظر في المعاهدتين المذكورتين اللتين كانت انكلترا أخص عامل على عقدهما. وكانت محبّة نابوليون قد اخذت ثانيةً تحيي في القلوب العاطفة الوطنية وتنعش ذكرى الثورة والامبراطورية وايامهما المجيدة، وتحرك في الطبقات الوسطى وفي الشعب عوامل البغضاء لانكلترا. فالرأي العام كان فرض على الحكومة ان تقف موقفاً حازماً ازاء الغريب، وكان غضب فرنسا عظيماً عندما ذاع أمر التقارب بين انكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا. فكان التئام شمل جديد لحلفاء سنة ١٨١٤ القدماء وهم الاعداء الوراثيون لفرنسا ولحليفها محمد علي باشا.

فامام غضب الامة اتجه المجلسان الى سياسة خارجية جديدة فسقطت وزارة سولت وقامت مقامها، في اذار سنة ١٨٤٠، وزارة تيرس مؤرخ الامبراطورية نفسه.

كان تيرس ميّالاً الى التحالف الانكليزي لكنه اراد ايضاً ان ينقذ محمد علي باشا فيمنع تدخل اوروبا ضده فأيد موقفه باتفاق يعقد مع الباب العالي مباشرة يُترك لمحمد علي بمقتضاه القسم الاكبر من سورية وامتلاك مصر له ولذريته من بعده. لكن اللورد بلمرستون أبَى ذلك واصر اصراراً شديداً على موقفه الرافض.

في الواقع اراد الوزير الانكليزيّ ان يخفض شأن محمد علي، مالك ترعة السويس احدى طرق الهند. فلم يشأ ان يترك له من القوة ما يمكنه من مقاومة انكلترا، بل كان هدفه

ان تظلّ السلطنة العثمانية ضعيفة ليظلّ التفوق الانكليزي قائماً في اصقاع المشرق. واراد ايضاً ان يبعد السلطان عن تأثير روسيا عن طريق حمايته اياه بوجه محمد علي باشا.

لذلك اشار على السلطان بألاّ يتفاوض مع محمد علي بل يرسل اليه انذاراً. واقترح في الوقت نفسه على روسيا والنمسا وبروسيا ان تتدخل جميعها من دون فرنسا لمناهضة سيد مصر. وكان يرى في هذا التدبير ما يمنع روسيا عن مناصرة السلطان لأنها اذا فعلت جعلت السلطان تحت وصايتها وحدها دون سواها.

جرت المفاوضات سرًّا، فلم يوقِف اللورد بلمرستون عليها لا حكومة باريس ولا السفير الفرنسي في لندن السيد غيزو. وقد كان هذا السفير يودّ ان يُعقد اتفاق بين فرنسا وانكلترا. ففي ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ وقعت معاهدة لندن بين انكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا التي حددت أجل الانذار الذي كان على تركيا ان تبعث به الى محمد علي باشا[٩]. عُرِض على هذا ان يعطى مصر ارثاً له ولذريته من بعده تحت سيادة السلطان وان يُعطى ايالة عكا مع سورية الجنوبية طوال حياته. وأُمر بان يخلي في الحال سائر الايالات السورية ولواء أضنه وجزيرة كنديا والجزيرة العربية. وضُربت له مهلة عشرة ايام فاذا أبى ذلك فقد ايالة عكا، واذا مرّ عشرون يوماً ولم يرض تنزع منه مصر نفسها. وتعهدت الدول الاربع المتعاقدة مع السلطان بانفاذ ذلك بالقوة اذا قضت الحاجة.

بهذه المعاهدة ارادت هذه الدول ان تسوّي المسألة الشرقية من دون فرنسا بل بالاتفاق عليها. وبذلك ما لا يخفى من شر الاعتداء على حقوق فرنسا التي اكتسبتها في بلاد المشرق ومن تجاهل حمايتها للنصارى. وقد قرر مصيرها من دون استشارة فرنسا. وشرح اللورد بلمرستون معنى المعاهدة شرحاً أوفى في ١٧ تموز سنة ١٨٤٠ حين أرسل الى حلفائه الجدد مذكرة سرية اتهم فيها الحكومة الفرنسية بانها هي التي مهدت السبيل الى التغييرات التي جرت في المحالفات الاوروبية وطلب اللورد المذكور ان تُقيِّد فرنسا، في المستقبل، بتصريحاتها. وقد أُذيعت هذه المذكرة السرية لتعلم فرنسا ان معاهدة ١٥ تموز كانت موجهة ضدها[١٠].

في ٤ آب سنة ١٨٤٠ كتب اللورد بلمرستون الى عامله في لبنان المستر وود قائلاً: «اني آمرك بان تصرّح باسمي ان الحكومة الانكليزية بالاتفاق مع حكومات النمسا وبروسيا وروسيا ستحمي جميع الذين يريدون ان يعودوا الى طاعة السلطان، وان الاسطول الانكليزي سيأتي لانجاد السوريين، وان الباب العالي سيرسل اليهم السلاح والذخائر»[١١].

فكأنه اعلن لمن كانوا تحت حماية فرنسا الا يعتمدوا عليها بعد اليوم وان حمايتهم قد ضمنتها لهم الدول الاربع من دون فرنسا شريطة ان يخضعوا للسلطان. وكأنه اعلمهم ايضاً ان هذه الدول ستقاوم بالقوة محمد علي باشا صديق فرنسا. فلم يصب نفوذ فرنسا في المشرق بضربة أشدّ من هذه الضربة.

في هذه الاثناء استعدّ محمد علي باشا للقتال وكان كل همه تهدئة أهل الجبل واتقاء ثورتهم. ففي اواخر حزيران ارسل سليمان باشا مع ١٥٠٠٠ جنديّ الى بيروت بغيةَ ان يحمي الساحل من غارة الثوار. وفي الوقت نفسه اراد ان يستنفد جميع وسائل الرفق والمسالمة فأرضى الثوار في بعض مطالبهم الاساسيّة وترك لهم سلاحهم وأعفاهم من العمل الاكراهيّ في المعادن وأوعز الى الامير بشير بان يبلغهم ذلك.

اما الامير فلم يقم بهذه المهمة الا ببطء مقصود اذ خف نفوذه لدى اللبنانيين، لكنه كان ما زال وحده يستطيع تهدئة روعهم وعقد مسالمة بينهم وبين عزيز مصر. فكان له من السلطة لو اراد بحيث يتردد اللبنانيون في ان يقاطعوا المصريين نهائياً، لكنه لم يذهب بنفسه الى الثوار بل ارسل اليهم ولده اميناً. لعله لم يشأ ان يفاوض رعيته خشية ان يسمع الملامة او ما يحط من كرامتهِ. ولعله لم يشأ ان يغرر بنفسه في سبيل محمد علي باشا بل ان يهيىء عودته الى معسكر السلطان.

جمع الامير امين زعماء الثوار على مقربةٍ من بيروت وأبلغهم نيات محمد علي باشا السلمية فلم يفلح اولاً في مهمته اذ ذكّروه كيف خان ابراهيم باشا وعوده ونكث بعهوده لهم ثم مال بعضهم الى التسليم. اما الاكثرية فطالبت بان يكون الاتفاق الجديد مع محمد علي باشا بضمان الدول الكبرى. قالوا اذا كان عزيز مصر صادقاً فماذا يمنعه من قبول هذا الشرط! وعبثاً حاول الامير أمين ان يقنعهم بانه يستحيل على محمد علي باشا قبول هذا الشرط لانه يحطّ من كرامتهِ. فثبت الثوار على طلبهم بالاتكال على وعود انكلترا. ولم تجدِ المفاوضات نفعاً.

اما الجيوش المصرية فأمكنها ان تعيد السلام الى سورية الجنوبيّة والى لواء نابلس حيث كان السكان قد استعدوا للانضمام الى اهل جبل لبنان. فجهز سليمان باشا في بيروت حملة شديدة وارجع الثوار الى جبالهم واخضع السواحل والسهول. لكنه توقف عند الجبل لأن الموارنة والدروز امتنعوا بين صخورهم وردّوا جميع الهجمات التي قامت بها الجيوش

المصرية. ولما لم يكن للثوار ذخائر كافية فلم يضربوا الا ضربات مصيبة وظلوا قائمين في مراكزهم واخذوا يستنجدون انكلترا ويذكرونها بوعودها.

كتب المستر وود في ٢٤ تموز الى اللورد بونسونبي قائلاً: «ان الدروز في حالة من اليأس ويطلبون كل يوم نجدتنا، ويعدون بانهم يهبون كلهم هبةً واحدة اذا وفرنا لهم الوسائل والعدد. وهم لا يطلبون الا ذخيرة وسلاحاً... فالسوريون يطلبون ان نمدهم بنجدة صحيحة..». ولذا عزم اللورد بلمرستون على ان يتدخل مباشرة في سورية تدخلاً قويًا[١٢].

ففي ١٤ آب سنة ١٨٤٠ قبل ان يُبلغ محمد علي باشا معاهدة لندن وصلت الى مياه بيروت طليعة الأساطيل الانكليزية والنمساوية والتركية تحت امرة السير شارل نابيير فلم يتجرأ سليمان باشا ان يحارب اساطيل الحلفاء فاخذ نابيير بمفاوضة اللبنانيين وشرع يؤيّد الثورة وزعماءها وان كان ذلك مبايناً لرأيه الخاصّ، كما اعترف هو نفسه فيما بعد أمام مجلس العموم في لندن[١٣].

فقد كان وجود الاميرال نابيير في مياه بيروت عاملاً قويًا لتثبيت عزيمة المستر وود. فكتب الى الأمير بشير في ١٥ آب كتاباً سريًا وعده فيه بنوع من الاستقلال اذا شاء ان يتخلى عن محمد علي باشا[١٤]. وكتب ايضاً الى جميع زعماء الجبل وزعماء حوران يبشرهم بوصول اساطيل الحلفاء ويدفعهم الى الفتنة والشروع في محاربة المصريين. اما الباب العالي فقد بذل هو أيضاً جهده في هذا السبيل وعملاً بنصائح اللورد بونسونبي ارسل رشيد باشا في ٢٢ آب رسالة الى الامير بشير يضمن له فيها العفو والصداقة من جانب السلطان اذا شاء ان يجهر بعدائهِ لمحمد علي باشا. وأمر اللورد بونسونبي المستر وود بان يؤيّد هذه الرسالة وكلّ ما فيها للامير الشيخ وان يبيّن له انه سيثير نقمة الدول الاربع اذا ظلّ موالياً لمحمد علي باشا. ثم ان السير نابيير نفسه خاطب الثوار ودعا بمنشور خاصّ جميع اهل الجبل وسائر السوريين الى الثورة والعصيان. قال: «يا سكان جبل لبنان انتم الماثلون امام بصري هبوا واخلعوا النير الذي تئنون تحته. ستصل قريباً الجيوش والسلاح والذخيرة من الاستانة ولن تعتدي المراكب المصرية على سواحلكم بعد الآن».

وهكذا ابلغهم رسميًا بداية الحرب على محمد علي باشا وعزيمة الدول الاربع على طرده من سورية بالقوة. وحرّض في المنشور نفسه الجنود المصرية على العصيان وترك الجنديّة لانهم من رعية السلطان وانه ليس عليهم ان يذعنوا لعاصٍ متمرّد عليه. قال: «يا

جنود السلطان يا من فصلتهم الخيانة عن أوطانهم واكرهتهم على السلوك في رمال مصر المحرقة ثم سُيرتم الى سورية، اني ادعوكم باسم السلطان الاعظم الى ان تعودوا الى طاعتهِ. لقد جعلت مركبين حربيين بالقرب من المعسكر الذي تقيمون فيه حتى اذا شئتم المجيء اليهما تكونون تحت حمايتي. اما جلالة السلطان فيضرب صفحاً عن الماضي ويدفع اليكم المتأخر من معاشاتكم ولكل ما يتوجب للعساكر التي تنضوي تحت رايته».

وهكذا باسم السلطان وعملاً بأمر اللورد بلمرستون نادى بمحمد علي باشا عاصياً متمرداً على الباب العالي وعلى اوروبا. وقاد الانكليز الحرب وقاموا مقام المأمورين الاتراك، واطلقوا المصريين من يمين الامانة لعزيز مصر، وباسم الدين الاسلامي وباسم سيادة السلطان دعوهم الى طاعة مولاهم الاعظم. واخذوا يدبّرون شؤون السلطنة العثمانية ويتولون رعاية مصالحها في سورية.

لزم الانكليز خطّة التفريق وجدّوا في ان يفصلوا عن محمد علي قادة جيشه، فعرضوا على سليمان باشا جزيرة قبرص ليتولاها طول حياتهِ ثم تتولاها ذريته من بعدهِ، وعلى محمد باشا ولاية طرابلس وعلى شريف باشا ما بقي من ارض سورية. فاستنكروا ذلك واخبروا مولاهم بما كان وثبتوا على عهد الأمانة والولاء.

وظهر سوء قصد اللورد بلمرستون جلياً لأن الانذار الذي حوته معاهدة لندن المعقودة في ١٥ تموز لم يبلغه محمد علي باشا الا في ١٦ آب، اي بعد يومين من وصول مراكب الحلفاء الى بيروت، وبعد وصول رسائل المستر وود الى الثوار ومفاوضة الاميرال نابيير لهم، اي بعد الشروع في محاربة محمد علي باشا. وكان الوزير البريطاني قد عرف ان السيادة المصرية في سورية ضعيفة وانها لن تلبث ان تتقوضّ وان فيالق ابراهيم باشا لا تثبت طويلاً بوجه الثورة اللبنانية وجنود الحلفاء والباب العالي. فاراد ان يطرد محمد علي باشا من سورية ويحصره في مصر ويزيل نفوذه وسطوته رغم ولاء فرنسا له لئلا يظلّ خصماً خطراً على انكلترا ولكي يجعله اداةً طيّعة بيدها تديره كيف شاءت في سبيل سياستها كما تم لها ذلك مع السلطان. ولما كان الوزير البريطاني المذكور واقفاً على ما انطوت عليه ذهنية محمد علي من المطامع والعجرفة والحزم قدّر انه سيردّ الانذار، لا سيما اذا كان تقديمه مقروناً بحركات عدائيّة مثل حركات وود ونابيير لان الاذعان له والحالة هذه يكون ذلاً وهواناً، فلا يكون للحلفاء اذ ذاك الا القوة يلجأون اليها ويهاجمون محمد علي باشا. وكان تقدير اللورد في محله، لان محمد علي باشا عندما قرأ الانذار غضب غضباً شديداً واجاب

«لا أُرجع الا بالسيف»، فكان لا بد من الحرب حتى النهاية. فما عتم الحلفاء ان جمعوا مراكبهم في ساحل سورية وكانت مؤلفة من اسطول انكليزي وبعض بواخر نمساوية وتركية. وجاء الجيش العثماني يعضد حركات المراكب الحربيّة فأعلن المصريون حالة الحرب في سورية[١٥].

انزل الاميرال نابيير عشرة آلاف رجل في جونيه في ١١ ايلول بدون ان يلقى معارضة من المصريين. وفي اليوم نفسه شرع اسطول الحلفاء يضرب بيروت ولم يمر زمن يسير حتى دمّر قسماً كبيراً منها فتلفت اكثر البضائع الوطنية والاجنبية وهلك كثير من النساء والاولاد. أما بيت القنصل الفرنسي الذي ظل وحده رافعاً رايته فقد جعلته المراكب الانكليزية هدفاً لمدافعها فكاد الرصاص لا يبقي عليه. ولم تخفض الراية الخافقة فوقه.

وكان ابراهيم باشا قد رابط مع جيوشه في الاعالي المجاورة. ورجع سليمان باشا، حاكم المدينة مع الحامية الى الوراء، ولم يرد الا قليلاً على ضربات العدو. لكنه عندما كُفّ الضرب بعد ثلاثة ايام منع نزول الجنود الى البرّ واحتلال المدينة. وظلت هذه النقطة الحربية الخطيرة في ايدي المصريين ولو لم يجتمع الحلفاء بالثوار في جونيه ولو لم يوزعوا عليهم السلاح والذهب تشديداً لعزائمهم في محاربة محمد علي باشا لكانت مهاجمتهم بيروت آلت الى الفشل.

اما ضرب بيروت فكان له صدى عميق في فرنسا، كيف لا وخبر معاهدة لندن كان قد احدث الكثير من الاستياء. ألم يكن ذلك تهجماً من انكلترا على فرنسا؟ الم يكن الرأي العام الفرنسي يحسب انكلترا العدو القديم الاشد للثورة والأمبراطورية؟ فكأن هذه المعاهدة نالت من شرف الامة الفرنسية لأنها وجهت ضد حليفها وصديقها وعقدت من غير علمها وبدون أن تبلّغ عن المفاوضات في شأنها وخبر انعقادها. فبلغ الغضب بسبب قصف بيروت اقصى درجاتهِ.

كتب الشاعر الالماني هنري هين الذي كان في ذلك الوقت في باريس في «لوتيس»: «ان قلق الخواطر يزيد ساعةً فساعةً. فاذا تدبرنا حدّة الفرنسيين وقلة تجلدهم فلا ندري كيف يطيقون صبراً على هذه الحالة القلقة زماناً طويلاً. فالحزم الحزم! هذا هو نداء الشعب كلّه والشعب يرى شرفه مهاناً فلا يمكن القول اذا كان ذلك حقيقة ام وهماً. اما تصريح الانكليز والروس بانهم لا يريدون الا السلام فليس ذلك الاّ هزأً وسخرية. فقصف المدافع في بيروت يكذب ما يقولون... وصدى هذا القصف يدوي صداه في جميع القلوب الفرنسية».

سُمع نداء الحرب في قاعات المجلسين في فرنسا، وصاح البعض: فلتمزّق المعاهدات المذلة المعقودة سنة ١٨١٤ و١٨١٥ التي اوجبتها الدول الاربع المتحالفة ضد فرنسا، ولتشهر حرب جديدة على اوروبا. وانشدت المرسلياز (النشيد الوطني الفرنسي) في شوارع باريس. فزادت وزارة تيرس الفرنسية الاسطول وسنت شريعةً تقضي بتحصين باريس حتى اذا ما هوجمت العاصمة استطاعت المقاومة، فلا يعرقل سقوطها الدفاع الوطني كما حدث في سنتي ١٨١٤ و١٨١٥، ودُعي جميع الجنود تحت الرايات وطُلب ان يرسل جيش الى نهر الرين للثأر من بروسيا والنمسا حليفَتي انكلترا اللتين لم يكن لهما غرض في الشرق بمحالفة انكلترا الا إذلال فرنسا. واشتد الاضطراب في المانيا ايضاً. فهبت الامة الالمانيّة هبّة قوميّة وطنيّة ونشأت حركة عداء شديدة لفرنسا. وعقدت حكومتا النمسا وبروسيا في تشرين الاول سنة ١٨٤٠ تحالفاً عسكرياً ضدّ فرنسا وجمعت بروسيا جيشها للحرب، وكادت الحرب تستعر نارها. اما السيد تيرس فلم يكن يريد الحرب، لكنه رأى الوسيلة المثلى لادراك حلٍّ يتفق مع كرامة فرنسا ومصالحها ان يخاطب الدول مخاطبة حازمة وان يظهر مستعداً للقتال اذا ابت هذه الدول سماع نداء فرنسا.

لم يكن الملك لويس فيليب ولا الطبقات الوسطى ذات السيادة في فرنسا في ذلك الوقت يريدون الحرب لا سيما على انكلترا. فأثر الملك على تيرس وحمله على التساهل رغم الرأي العام المعارض.

ففي ٨ تشرين الاول ارسل هذا الوزير باشارة الملك الى لندن مذكرة قال فيها: ان فرنسا لا تجعل مسألة سورية سبباً من اسباب الحرب لكنه اذا اكره محمد علي باشا على التخلي عن مصر بدلاً من ان يعطاها هو وذريته، فان فرنسا تدخل الحرب تأييداً له. وكان السيد تيرس قد كتب هذه المذكرة رغم ارادته لانه رأى فيها الكثير من التساهل وخاف ان يعدّ ذلك ضعفاً واذعاناً. فاراد ان يبين لاوروبا انه لا يحجم عن خوض الحرب، فعرض على لويس فيليب ان يطلب من مجلس النواب ان يرفع عدد الجيش الى خمسمائة الف رجل وان يجند عند الحاجة ثلاثمائة الف من الحرس الوطني. اما الملك فكان من دعاة السلام ولم يشأ ان يظهر بمظهر المصمم على الحرب. فأبى ان يلبّي طلب تيرس. فاستقال تيرس مع سائر الوزراء. فالف المرشال سولت الذي هو من حزب السلام وزارة جديدة، وعيّن السيد غيزو، اعظم مناصر للاتفاق الفرنسي ـ الانكليزي وكان سفيراً في لندن، وزيراً للخارجية.

وفي ٢٩ تشرين الاول سنة ١٨٤٠ صرّحت الوزارة في بيانها امام المجلس انها ترجو السلام فاتهمها السيد تييرس وانصاره بأنها تريد السلام بأي ثمن وقال: «ان الوزارة تريد السلام مضموناً وهي واثقة بالحصول عليه» فتركت اذاً فرنسا محمد علي باشا وشأنه.

كان اللورد بلمرستون عليماً بنيات الملك لويس فيليب السلميّة وبانه متمسك بها تمسكاً شديداً، وان تدخل الملك في الحرب لن يحصل. فلم يبالِ بالرأي العام الفرنسي ولا باستعدادات تييرس الحربية، بل أمر الاميرال سلويفور الذي كان يقود اسطول الحلفاء في بيروت وشارل نابيير ان يواصلا مهاجمة المصريين. فقُصفت طرابلس وسقطت وهاجمت جيوش الاحتلال مع الاسطول جبيل، وكان الالبانيون حماتها، فالبترون فغزير واحتلوا جميع السواحل اللبنانية وهزموا المصريين في كل مكان وكان أهل الجبل يحاربونهم في المؤخرة.

كان معظم جيش ابراهيم باشا ما يزال يحتل الخطّ الحربي القائم بين مرعش ودمشق في واجهة لبنان والمستند على حلب وحمص وحماه سادًّا طريق البقاع. وكان الزحف الى اسيا الصغرى قد اصبح مستحيلاً بعد ثورة اللبنانيين ونزول الحلفاء. وفوق ذلك قضي على ابراهيم باشا بان يخلي شرق سورية وشمالها دفاعاً عن الساحل وتأميناً لصلاته بمصر تلك الصلات التي هددها ابناء الجبل الذين زادهم جرأة وجود الانكليز فأخذوا يهاجمون الجيوش المصرية حتى في السهول.

كان ابراهيم باشا يقيم بالقرب من بيروت ولكن لم يكن له من القوات ما يكفي لالقاء جيش الاحتلال في البحر. وكانت كتائبه موزعة حول لبنان وعلى حدود الشمال، وكان بحاجة الى ثلاثين الف رجل والى مدفعيّة قوية[١٦] لمهاجمة الحلفاء مهاجمة ناجحة. فكان موقفه حرجاً بين شعوب معادية وثائرة عليه. وكان جيشه يفتقد القوت والكساء والاطباء والادوية ولا حماية له من الامراض، وكان مؤلفاً من الجنود السورية الميالة الى تلبية نداء العصيان فلم يجرؤ ابراهيم باشا على مهاجمة جيوش الحلفاء مخافة ان يعرقل المفاوضات السياسيّة التي كانت جارية مع والده، فحاول بعد قصف بيروت وطرابلس ان يقمع الثورة اللبنانية لكنه لم يستطع قط.

كان الفلاحون يتهافتون جماعات جماعات على معسكر الحلفاء الغنيّ بالذهب والقوت والسلاح والذخيرة. ففي مدّة لا تتجاوز شهراً واحداً اخذوا اكثر من ثلاثين الف بندقيّة وراحوا يجوبون انحاء الجبل وينقضّون على المواقع والفصائل المصريّة ويستولون

على الاغذية والذخائر ويقطعون مواصلات ابراهيم باشا مع فيالقه في داخل البلاد. فاضطر ان يقسم جيشه القليل العدد ثلاث فرق ليقاوم الاعداء المنتشرين في كل مكان ويقاتلهم في حروب صغيرة. فزحف هو بنفسه على رأس خمسة آلاف رجل على بيت شباب لقمع الثورة فيها وحاول التقرب من الامير بشير الذي لزم الحياد واعتصم في بيت الدين. ورابط سليمان باشا مع فرقة ثانية قرب بيروت ليمنع الحلفاء من احتلال المدينة. واخيراً احتل عثمان باشا بستة الاف جندي اكثرهم مرضى مركز ميروبا القوي قاطعاً صلة ثوار كسروان بالساحل. لكن هذه الفرق الثلاث انكسرت. وفي ٤ تشرين الاول هاجم اهل الجبل عثمان باشا في وطا الجوز مهاجمة شديدة بامرة الشيخ فرنسيس الخازن والامير بشير ابن قاسم شهاب نسيب الامير بشير حاكم الجبل، فترك الجنود السوريون المعسكر المصري وانضموا الى اللبنانيين واستولوا معاً على مراكز عثمان باشا كلها الواحد بعد الآخر. واكره القائد المنكود الطالع على الهرب وقد طارده اللبنانيون في مضايق الجبل ووصل الى بعلبك وليس معه من فلول الجيش الا الف رجل فقط[١٧].

ان هذا النصر الباهر الذي احرزه الموارنة وحدهم كان مقدمة لهزيمة ابراهيم باشا نفسه، فاصبح شمال لبنان كله خالياً من الجيوش المصرية واستطاع ثوار كسروان ان يتصلوا بالساحل وان يقفوا بين بيروت وبين الفرقة الصغيرة التي يقودها ابراهيم باشا وان يعزلوه في الجبل ويقطعوا صلته مع سائر فرق جيشه، مما جعله في موقف حرج اضطره ان ينثر رجاله الخمسة الآلاف حفظاً لصلتهِ بسليمان باشا وبحامية بعلبك. وقد وضع الف وخمسمائة من افضل رجاله في وطا الجوز يحمي جبهتهم وادٍ من اعمق الوديان وهم قائمون على صخورٍ جرداء شامخة منيعة. ولم يكن عدد العساكر كافياً لحماية هذا المركز.

اما شارل نابيير فهاجم على حين غرة هذا المركز وحاميته ببعض آلاف من الجبليين والعثمانيين. وكان الامير قاسم ابن الامير بشير قد انضمّ الى الثورة. فخشي ابراهيم باشا من المهاجمة وجاء بألفين من رجاله راجياً وصول نجدة جديدة اليه في الغد. فعجّل نابيير في الهجوم قبل وصول النجدة الى ابراهيم. وجاء الامير قاسم والجبليون عن طريق مضايق لبنان الى ما وراء المواقف المصريّة ومنعوا فصيلة آتية من زحلة عن الانضمام الى ابراهيم باشا. وفي ليل التاسع من تشرين الاول تمكنت الكتائب العثمانية من تسلّق الصخور المشرفة على مراكز الباشا فقاوم مع ذلك المصريون نابيير مقاومة شديدة آثروا معها الموت لكنها لم تجدهم نفعاً، لانهم بعد اربع ساعات اضطروا الى ان يتركوا ميدان القتال ويهربوا

الى اودية كسروان، فأسر منهم الجبليون ٨٠٠ شريد وهاجموا الفيالق المصرية وبددوا شملها وكاد ابراهيم باشا نفسه ان لا ينجو ولكنه استطاع أن يهرب مع بعض خيالته ويصل بهم الى بعلبك.

وقررت هذه الواقعة الاخيرة مصير الحرب. ففي مساء ذلك النهار احتل الاميرال ستوبفورت بيروت وقد بلغ حاميتها خبر انكسار ابراهيم باشا فأرخى عزيمتها واستسلم بعض جنود عثمان باشا الى الانكليز، وتشتّت شمل البقية تاركين في ساحة القتال كل ما كان لديهم من المدافع والمتاع. ووصل الى بعلبك عثمان باشا وحده[١٨]. وسقطت صيدا بعد دفاع مجيد قام به حسن باشا بحيث لم يبقَ للمصريّين في اواخر تشرين الاول سنة ١٨٤٠ من مدن الساحل الا عكا.

حملت هزيمة ابراهيم باشا الامير بشيراً على التخلّي عن محمد علي فشرع منذ تشرين الاول في مفاوضة الاميرال ستوبفورت والقائد عزّت باشا الذي جعله الباب العالي حاكماً عامًّا على سوريا. وبعد هزيمة وطا الجوز عقد الامير بشير مع الاميرال والقائد معاهدة اعترف فيها بسيادة السلطان عبد المجيد، وتعهّد بخدمته خدمة امينة شريطة ان تُصان حياته وامواله. وهكذا تخلّى عن عزيز مصر واعظم نصير له في انتصاراته في سورية. لكن الأمير، بحكمته المألوفة، لم يعلن قطيعته لمحمد علي رسمياً لان فوز الحلفاء لم يكن اكيداً نهائيًا بعدُ، ولم يشأ ان يغرر بنفسه امام محمد علي فيما لو عاوده الحظّ والنصر. ولذلك فانه، ولو عقد الصلح مع الباب العالي واذعن له، حاول ان يظلّ قائماً على الحياد في الحرب، فما انضم الى الحلفاء انضماماً ظاهراً. وعندما اوجب عليه الحلفاء انضماماً ظاهراً، وعندما اوجب عليه الحلفاء المجيء الى معسكرهم، اعتذر بحجة ان جيوش ابراهيم باشا تقف في طريقه ووعدهم بان يرسل اليهم ولدين من اولاده كرهينة عندهم[١٩].

اما الحلفاء فكانت مصلحتهم ان ينضم اليهم انضماماً صريحاً. فألحّوا في ذلك عليه الحاحاً شديداً. ذلك ان الامير رغم ما ارتكبه من الخطأ فقد كان نفوذه لم يزل عظيماً في عيون الجبليين والنبلاء والاكليروس اذ استمروا يدينون له بالامانة والوفاء. والشعب نفسه كان لا يزال يحسب الامير رأسه الطبيعي. وكانت القبائل الصغيرة، خارج لبنان، كالبدو والنابلسيين يتوقعون ان يجاهر الأمير الشيخُ بالعصيان على محمد علي باشا حتى يهبوا هبة واحدة وينضموا الى اهل الفتنة. وكانت ثقتهم بحصافتهِ ومهارتهِ بالغة حدًّا بعيداً بحيث كانوا يتروون في مناهضة عزيز مصر ومهاجمة جيوشه اذا لم يقاطعه الامير بشير مقاطعة

صريحة. لذلك قرّر الحلفاء ان يتساهلوا مع الامير شريطة ان يأتي الى معسكرهم. فضمنوا له ان يُترك له لقب أمير الجبل رغم خيانتهِ للسلطان سنة ١٨٣٢ وثباته على عهد الولاء للمصريين زماناً طويلاً. وقبل ان يقرر ما يجب عمله انضم ابنه قاسم الى الحلفاء وتولى قيادة فصيلة من الجبليين وأبلى في موقعة عيناتا بلاءً مجيداً.

لم يحتمل الحلفاء والباب العالي مراوغة الأمير فأرادوا ان يؤثروا على نفوس السوريين بضربة صارمة فنادوا بخلع الامير عن الولاية. وبناء على نصيحة المستر وود لم تُعطَ امارةُ الجبل الأمير قاسماً ابن الامير بشير البكر، الذي ترك والده، بل الامير بشير بن ملحم بن قاسم شهاب، ابن قاسم شقيق الامير يوسف وحفيد الامير ملحم الذي كان أوّل زعماء الثوار وتولى قيادة اللبنانيين في وطا الجوز. ولا غرو فلم يعُد للحلفاء وللباب العالي ثقة بأبناء الامير بشير لأنهم خافوا ان ينقادوا الى والدهم وان يلزموا سياستهُ المؤاتية لفرنسا ولمصر. وكانوا يريدون ان يكون في لبنان أمير موالٍ لهم يخدم مصالحهم خدمةً صادقة ويكون أداة طيعة لسياستهم. وخيّل لهم ان ضالتهم المنشودة وجدوها في الامير بشير ملحم الذي لم يكن له من النفوذ ما يجعله يحوز ما كان لسلفهِ من الشأن والصولة في سورية فيعرقل بذلك الباب العالي وعمال انكلترا فيها.

ما أن علم الامير بشير بخلعه عن الولاية حتى داخلت نفسه الكآبة والجزع فذهب الى معسكر الحلفاء مع أسرتهِ وحاشيةٍ عديدة رغم انه كانت وصلت من ابراهيم باشا رسالة تدعوه الى المجيء اليه في بعلبك.

رأى الامير ان القضية المصرية قد ولّى أمرها فلم يفكر الا في صيانة موقفهِ ولو بالذل والهوان. فوصل الى صيدا في ١٤ تشرين الاول وكان وقتئذٍ الامير ستوبفورت في بيروت. فجاء الامير بشير اليها في الحال وسلم نفسه الى الظافر فلقيه ممثل الباب العالي خليل باشا والاميرال الانكليزي بالاجلال الواجب لمقامه، لكنهما بينا له انه لا يستطيع الاقامة في لبنان بعد اليوم. فاحتجّ وتسلح بمعاهدة ٥ تشرين الاول التي عقدها مع الحلفاء وذكرهما بوعودهما الاخيرة فلم يثنِ الظافرين عن عزمهم. بل خيّروه بانتقاء مقره الجديد، دار منفاه، ما خلا فرنسا ومصر.

فطلب اولاً ان يُنقل الى رومة، لكن الاميرال الانكليزي خيره بين انكلترا وجزيرة مالطه وحدهما. فاختار مالطه وسافر اليها في اول تشرين الثاني مع أمرأتهِ واولاده وحاشية عديدة[٢٠]. ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث توفي في السابعة والثمانين[٢١] من عمره

سنة ١٨٥٠ محفوفاً باحترام العثمانيين انفسهم. وكان آخر أمير من امراء الجبل العظام.

ان حزمه واستقامته وسائر خلاله الباهرة الجديرة حقًّا بالأمراء أنسَتْ الناس بعد قليل من الزمان قسوته وجرائمه وتحالفه مع المصريين الظالمين. والى اليوم لا يلفظ أكثر اللبنانيين اسمه الا مقروناً بالاكرام والاجلال ويذكرون بفخر ما كان من عظمة حكومتِهِ ورونق امارته.

ادرك ابراهيم باشا انه فقد سورية الشمالية ولبنان ولم يبقَ له اي أمل فيهما. فحاول ان ينظم جيشه في بعلبك، وقد اصابه ما اصابه من الخسائر في المواقع الحربيّة ومن الامراض، بسبب خيانة السوريين المنضوين تحت رايته بحيث لم يبقَ له اكثر من ٢٠٠٠٠ مقاتل[٢٢].

وكانت الحكومة الفرنسية قد عدلت عن اي مشروع تدخل مسلح في سبيل محمد علي باشا ولم يعمد السيد غيزو الا الى مفاوضاتِهِ مع اللورد بلمرستون لكي يضمن لمحمد علي على الأقل ادارة مصر وحدها. فلم يلقَ في لندن الا آذاناً صماء لأن اللورد بلمرستون واعوانه كانوا منذ بداية الازمة السورية المصرية يتهمون فرنسا بانها ارادت خداع سائر الدول. وجه اللورد المذكور مذكرة مؤرخة في ٣١ آب سنة ١٨٤٠ الى الدول قال فيها: «ان حكومة جلالة الملك البريطاني لها من الاسباب ما يحملها على الاعتقاد بان الممثّل الفرنسيّ في الاستانة قد فصل، منذ اشهر، فرنسا عن الدول الاربع فصلاً تامًّا فيما يتعلق بالمسائل موضوع هذه المذكرة وانه الحّ الحاحاً شديداً ومرات عديدة على الباب العالي لأن يفاوض محمد علي باشا مباشرة وان يعقد مع الباشا اتفاقاً لا يكون للدول الاربع يدٌ فيهِ بل ان تكون فرنسا الوسيط الوحيد في ذلك ويكون الاتفاق مطابقاً لرغبات الحكومة الفرنسية الخاصة»[٢٣].

وفي ٢٦ كانون الثاني سنة ١٨٤١ عزا اللورد جون روسّيل امام المجلس النيابي البريطاني الى السيد تييرس كل مسؤولية الأزمة. قال أولاً: ليست أوروبا هي التي انفصلت عن فرنسا بل هي فرنسا التي قطعت بعنف علاقتها باوروبا. وثانياً ان هذا الانفصال لا يخوّل الحكومة الفرنسية ان تنادي بالويل والثبور ولا ان تهدد اوروبا باسلحة جبارة. واذ وترت هذه الحكومة حسن العلاقة بين انكلترا وفرنسا فقد اظهرت عدم الفطنة. وثالثاً ان الوزارة الفرنسية برفضها الاشتراك في التسوية المقترحة من الدول الكبرى بدون سبب غير رفض محمد علي بالقبول بها قد اساءت بهذه السياسة الى مصالح بلادها وكرامتها. ورابعاً

اذ اخذت الوزارة الفرنسية بعين الاعتبار ما يلائم مصر بدل ان تأخذ بعين الاعتبار ما يشرّف الاستانة نقلت بالتالي الى محمد علي القلق الذي كانت تكنه للسلطان[٢٤].

وهكذا رفضت الحكومة الانكليزية ان تدخل في التسوية وارادت ان تجمد نشاط فرنسا حتى هزيمة محمد علي التامة. وكانت على يقين بان هزيمة محمد علي ستتم قبل الشتاء.

ففي مجلس النواب الفرنسي رضخ الحزب المحافظ ومعه الحكومة فقبلا التحقير الذي وجهه اليهما اللورد بلمرستون. وقد ايدت اللجنة المختصة اتهامات انكلترا ضد السيد تيرس واعلن الجنرال بيجو نفسه ان الحلفاء لم يقصدوا اهانة فرنسا.

بقي أمل وحيد لاصدقاء محمد علي وهو حصون عكا التي صدت قبل اربعين سنة حملة بونابرت، ان تمنع سقوط هذه المدينة قبل الشتاء كما رأى البعض، لأن البحر يهيج هناك في هذا الفصل هياجاً شديداً فيصعب معه على اسطول الحلفاء الدنو منه فيفتش عن مكان آخر أمين يلجأ اليه ويصبح بدون عمل. فيتسنى لعزيز مصر ان ينظم جيوشه وان يثبت قدمه في سورية الجنوبية. وقد تستطيع الدبلوماسية الاوروبية ان تجد سبيلاً الى حل وسط[٢٥]. لكن عكا سقطت بعد مقاومة خفيفة، لأن الانكليز والنمساويين والعثمانيين استحضروا ٤٧٨ مدفعاً من المدافع الضخمة ووضعوها أمام أسوار المدينة وقصفوها. وقد اصابت قنبلة مستودع البارود فانفجر انفجاراً هائلاً واهلك ١٥٠٠ نفساً تحت الانقاض ودمّر قسماً من تحصينات المدينة فاستحال الدفاع. وفي الليل أخلى المصريون القلعة فاحتلها الحلفاء في الحال. وكانت عكا آخر قلعة من قلاع ابراهيم باشا في سورية تسقط.

اراد ابراهيم باشا اولاً ان يستقرّ في زحله وفي بعلبك لكن الأمير قاسم ملحم رابط مع فرقة لبنانية كبيرة العدد في حمانا على بعد اربعة فراسخ من المعسكر المصري، وكان الجبل كله قد حمل السلاح وشرع الجبليون يقومون بحروب صغيرة ضد جيش ابراهيم باشا ويضايقونه ويقطعون عنه المؤون وينقضون على طلائعه ويلحقون بها الأذى. فأمر ابراهيم باشا بالانسحاب الى دمشق حيث اراد ان يجمع كل فيالق الشمال ويستأنف بها الهجوم على الحلفاء.

تم الانسحاب في جو ملبد فاصاب الجيوش المصرية من الحمى الديسنترية الشديدة ما كاد يقضي عليها، واصابت الحمى ابراهيم باشا نفسه وسليمان باشا. وطارد الامير بشير قاسم الجنود المصرية وضيق عليها ثم تقدمها الى الحولة واراد ان يصل عاجلاً الى حوران لاثارة الدروز وحصر المصريين في دمشق. فانتبه ابراهيم باشا لهذه الخطة. ففي ليلة حالكة

في ٢٦ تشرين الثاني دهم ابراهيم باشا مع بضع آلاف من خيالته الجبليين بالقرب من قرية ساسا وأعمل فيهم ذبحاً ولم ينج الامير بشير قاسم الا بنفسه مع نفر من رفاقه.[٢٦]

واستطاع ابراهيم باشا ان يجمع في دمشق جيشاً عظيماً مؤلفاً من ٢٥٠٠٠ من الجنود النظامية ومن ٣٠٠٠ من غير النظامية ومن بضعة آلاف من الخيالة البواسل وكان عنده ٢٨٠ مدفعاً. فكانت هذه القوات كافيةً لمقاومة الجيش العثماني الذي كان ضعيفاً وتحت إمرة قادةٍ لا مهارة لهم لمقاومة الفصائل الانكليزية التي كان عددها قليلاً والتي كانت قد عانت الكثير من العذاب والمرض بسبب تغيير المناخ. فبسقوط عكا فقد القاعدة المركزية لاعماله الحربية. بحيث اصبحت صلته بمصر مهددة بخطر الانقطاع وصعبةً شاقة. وكأنّ السماء نفسها ارادت ان تقضي عليه، فكان فصل الشتاء شديداً قاسياً حتى غطت الثلوج الجبال والتلال وجرفت الامطار الغزيرة تراب الارض ولم يكن للجنود مضارب يقضون لياليهم فيها. فكانوا يرقدون في الوحول الباردة المجلدة. وأعوزته المؤن، واخذ المجندون من السوريين يهجرون المعسكر ويهربون.

ومع ذلك لم يستولِ اليأس على ابراهيم باشا، فصمم خطة جريئة اذ سيّر الى عكا فرقةً نقالة مؤلفة من خيرة جنوده زحفت سريعاً بين وديان لبنان الجنوبيّة وفاجأت الحلفاء واخذت عكا على حين غرة. لكن بعد حين رجعت الطلائع واخبرت بان اللبنانيين قد احتلوا المضائق الهائلة التي كان لا بد من اجتيازها وانهم كانوا متهيئين للدفاع عن مداخلها. فعبثاً حاول ابراهيم باشا بوعوده الكثيرة المتكررة ان يكسب اللبنانيين ليلزموا الحياد، فظلوا ثابتين في عزيمتهم حتى وجب على الباشا ان يعدل عن فكرتهِ التي لو تمت ونجحت ـ ونجاحها لم يكن امراً بعيداً ـ لتغير مجرى الحوادث ولأخذت الأحداث منحى جديداً.

في تلك الاثناء وصلت ابراهيم باشا أوامر والده باخلاء سورية، لأن محمد علي باشا كان قد اذعن لمشيئة الحلفاء. وقد هون عليه ذلك ما طرأ من التغيير على السياسة الانكليزية. لقد عرف اللورد بلمرستون ان القيصر نقولا الاول ارسل الكونت ده ليافن مندوباً خارق العادة الى الاستانة ليبسط للسلطان ان ٨٠٠٠٠ مقاتل من الروس كانوا مخيمين في اوروبا كاملي العدة متأهبين لركوب البحر وهم تحت امره (السلطان)، وليس له الا ان يقول كلمة صغيرة لكي تزحف هذه القوة الى حيث شاء. فكانت تجربة جديدة أتى بها القيصر ليجعل السلطان تحت وصايته بمعاهدة حربية. فخشي الوزير الانكليزي ان يتبرم

السلطان من مقاومة ابراهيم باشا الطويلة فيقبل على انهاء القتال فيرضى ما عرضه القيصر عليه ويفتح للجيوش الروسية آسيا الصغرى وسورية. فأدرك هذا الوزير خطورة الحالة ورأى ان يعدل عن مذكرته المؤرخة في ١٥ تموز وان يعرض على محمد علي باشا شروطاً شريفة. اما السير شارل نابيير الذي كان يجول باسطوله في المياه المصرية والذي كان واقفاً على افكار حكومته السرية رأى ان يتقدمها في ما كانت تنويه. فأتى عملاً لا مثيل له في التاريخ السياسي، اذ شرع في مفاوضة محمد علي باشا. ومن دون صفة رسمية عقد معه محالفةً في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠. وهذه المعاهدة يدعوها التاريخ اليوم معاهدة نابيير. وبها تعهد محمد علي باخلاء سورية ويرد الاسطول العثماني شريطة ان يضمن امتلاك مصر والسودان الشرقي له ولذريته من بعده.

هذه المعاهدة لم يقبل بها اللورد بلمرستون بدون صعوبة. فقد استدعى محمد علي ابنه ابراهيم الى مصر. فقسم ابراهيم جيشه الى ثلاث فرق وانسحب بها عبر سورية بين شعوب معادية ظمأى الى الثأر فاخذ هؤلاء الاعداء يضايقون الجيش المصري في رجوعه الى بلاده ما استطاعوا. فكان عوداً محزناً مخزياً. ولحقت بالجيش عائلات مصرية عديدة وأخذ العساكر والضباط والمأمورون المصريون معهم نساءهم وأولادهم. وسافر آلاف من هؤلاء الى دمشق، فعانوا في الطريق من الجوع والبرد وضروب العذاب شيئاً كثيراً حتى هلك منهم بسبب ذلك وبسبب ما اصابهم من قنابل السوريين والبرد اكثر من الثلثين. فلم يصل القاهرة من الجيش المصري وممن كانوا معه الا ٥٠٠٠٠ نسمة في كانون الثاني وشباط سنة ١٨٤١.

بعد أن أصبحت سورية كلها خالية من الجيوش المصرية لم يبقَ للورد بلمرستون سبيل لأن يخشى من ان يدخلها جيش روسيا. فانقلب ثانية على فرنسا ليضرب نفوذها في الشرق ضربة قاضية وان يحلّ محلها كدولة حامية نصارى سورية.

فأنكر اللورد بونسبي عمل السير نابيير واخذ يسعى في الاستانة كي لا يصدق السلطان الامتيازات التي عاهد بها نابيير المذكور محمد علي باشا والتساهل الذي أتاه في سبيله. وخال اللورد بلمرستون نفسه محمد علي باشا وذريته خطراً على انكلترا، وإن حصروا في مصر وأصابهم من ويلات الانكسار ما اصابهم، وذلك بسبب صداقتهم الراسخة لفرنسا. فآثر ان يكون في القاهرة والٍ يفصله السلطان عن الولاية متى شاء ولا صولة له ليكون اداةً طيّعة في أيدي الباب العالي وعمال انكلترا. ففكرت الحكومة الانكليزية جدياً في تمزيق

المعاهدة التي عقدها نابيير ومواصلة الحرب وغزو مصر لكن سائر الدول لم تسايرها وقامت النمسا تعارض مواصلة الحرب.

سر السيد ده مترنيخ الوزير النمساوي ان يتولى المحافظون والسيد غيزو زمام الحكومة في فرنسا. ولم يشأ ان يمهد السبيل الى الإحزاب المتطرفة والى حزب الجمهوريين ليسقطهم بحجة الوطنية وشرف الامة عن مقاعد الحكم، فرأى ان يعقد اتفاقاً يضع حدًّا للأزمة في الشرق ويعيد فرنسا الى مجلس الدول الكبرى.

فاضطر اللورد بلمرستون أن يذعن ويترك مصر لمحمد علي باشا واضطر السلطان بدوره ان يسلم بمعاهدة نابيير. وفي ١٢ شباط ١٨٤١ منح السلطان بفرمانٍ عالٍ محمد علي باشا وذريته امتلاك مصر والنوبة وسنار وكوردوفان ودارفور، على ان لا يزيد في المستقبل جيشه ولا اسطوله من دون اجازة السلطان. وكان عليه ان يدفع جزية سنويّة له. وكان للسلطان ان يعين الضباط المصريين الذين رتبتهم اعلى من رتبة أمير آلاي. وهذه الشروط هي التي اوجبتها انكلترا منعاً لنشوء دولة حربية قوية في مصر قرب قناة السويس وطريق الهند وشاءت ان تكون لها اليد العليا، بواسطة السلطان، على توجيه الجيش المصري.

فهذا الفرمان الذي نظم موقف محمد علي باشا نهائياً ازال العقبة في وجه السلم العام. فنجحت مفاوضات الموسيو غيزو مع الدول اذ رضيت بالغاء معاهدة لندن المعقودة في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ وبعقد معاهدة عامة تنهي بالاتفاق مع فرنسا المسألة السورية المصرية.

في ١٠ تموز ١٨٤١ اجتمع مفوضو فرنسا وروسيا وبروسيا وانكلترا والنمسا وتركيا في وزارة الخارجية في لندن وصرحوا علناً في ميثاقٍ رسمي ان الصعاب التي اوجبت تحالفهم قد ذُللت وانه لم يبقَ أي شأن للمعاهدة المعقودة في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ ودعيت فرنسا في اليوم نفسه الى ان تعود الى مكانها في مجلس الدول الاوروبية. وبعد ثلاثة ايام وقّع ممثل فرنسا البارون ده بوركنه بأمر حكومته معاهدة جديدة.

هذه المعاهدة الجديدة المسماة معاهدة المضايق المعقودة في ١٣ تموز سنة ١٨٤١ اقرّت لتركيا الحقّ في منع السفن الحربية لجميع الدول من الدخول الى البوسفور[٢٧]. وبالمعاهدتين السياسيتين المشار اليهما اعترفت فرنسا بموقف محمد علي الجديد المحدد بمعاهدة نابيير، وبهذا الشرط، اي باقرارها بانكسارها تسنّى لها ان تخرج من عزلتها السياسية وان تعود الى مركزها في مجلس الدول الكبرى. وكان بذلك نصر لانكلترا.

ولا غرو فان معاهدة المضايق الغت الغاءً مضمراً معاهدة خونكار اسكله سي التي

تمنح الاساطيل الروسية حق المرور ذهاباً واياباً في البوسفور والدردنيل. فسلمت أراضي الدولة العثمانية كما ارادت انكلترا وخنقت صولة محمد علي في مهدها قبل ان تصبح خطراً عليها وبات الباب العالي تحت تأثير مندوبيها. وفوق ذلك اكتسبت في سورية ذلك النفوذ العظيم الذي تاقت اليه منذ اكثر من ربع قرن. اما فرنسا فقد اصابها فشل جسيم، اذ ديست كرامتها وانخفضت منزلتها في الشرق. وقيل على حق ان انكسارها السياسي في هذه المسألة كان اشبه بانكسارها الحربيّ في وقعة وترلو.

كان نفوذ فرنسا في الاستانة وفي الشرق، حتى الازمة اليونانية، عظيماً وكانت هي ممثلة اوروبا والغرب والعالم المسيحي وكادت تستأثر وحدها بهذا الامتياز، فكانت اول من عقد المعاهدات والاتفاقات مع السلطان وحازت بذلك مقاماً رفيعاً في اعين المسلمين. واكتسبت من جهة اخرى، بحمايتها النصارى، محبتهم وولاءهم. ففي سورية خاصةً لم يعرف النصارى من دول اوروبا الا فرنسا ولم يعتمدوا الا عليها. لكن بعد سنة ١٨٣٠ اخذ نفوذ روسيا يزداد في الاستانة وفي سورية وبرزت للعيان فجأة انكلترا فادخلت يدها في حماية النصارى ازاء محمد علي وازاء فرنسا التي خُيل انها تخلت عن حمايتها القديمة. لقد ارتكب الساسة الفرنسيون الذين كانوا يديرون وقتئذٍ شؤون الملك خطأً جسيماً. فظنوا قوة محمد علي باشا عظيمة فوق ما كانت في حقيقتها، وكانت قد تعاظمت سريعاً دون ان تكون لها دعامة ثابتة.

انهم لم يروا ما كانت فيه مصر من الوهن ونفاد القوى. وقد خدعوا بقيمة محمد علي باشا. فقد حسبوه مجدداً للشرق وللعالم الاسلامي ورائدَ الحضارة الغربية في السلطنة العثمانية فيما هو لم يكن الا سيداً مستبدًّا طماعاً حازماً بربرياً. ولم يطلب الاصلاح الا وسيلةً للحصول على الموارد اللازمة لحروبه وفتوحهِ. فاعجاب رجال السياسة في فرنسا بمحمد علي باشا حجب عن ابصارهم ما اصاب نصارى سورية من ضروب الأذى والعذاب من جراء الحكومة المصرية وسوء ادارتها فيها. فلم يقوموا بما يجب على فرنسا، من حيث هي حامية النصارى، في تلك الربوع. وهكذا مهدوا لهم السبيل الى الالتجاء الى انكلترا. وقد عرضت انكلترا عليهم نجدة «صحيحة» ازاء المصريين ومظالمهم. فغنيٌ عن البيان ان المسيو تييرس كان يمكنه ان يناضل عن محمد علي باشا الذي رغم مساوئه كان يمثل التقدم في الشرق. لكنه كان يحتاج لأن يتقوى بتأثير فرنسا عليه وارشادها لكي لا يقع في الهوة التي كاد يصل اليها. وكان عليه ان يمنعه من استثمار سورية وارهاق شعوبها بكثرة

الضرائب وايصالهم الى اقصى درجات الشقاء والقنوط. وصفوة الكلام انه كان على المسيو تييرس ان يحمي الناس بوجه عزيز مصر كحمايته اياهم بوجه السلطان.

فكان من نتيجة هذا الخطأ ان قامت الدول الأوروبية في سورية مقام فرنسا بارشاد انكلترا وعملها. فكانت فرنسا من قبل هي التي تتدخل وحدها في سبيل حماية اصدقائها المشرقيين ووحدها تسوّي الخلاف بين اولياء الامر العثمانيين ورعيتهم. فبعد الازمة المصرية اصبح لمجلس الدول حقّ فضّ المشاكل، وحلت حماية الدول الأوروبية في الواقع محلّ الحماية الفرنسية، وجعل مجلس الدول الأوروبية السلطنة العثمانية تحت وصايته يتدخل في شؤونها الداخلية. وكان اول عمل أتته في هذا الباب فضّ المسألة المصرية. وفقدت فرنسا بذلك مهمتها في الارشاد والتدبير، بما كان لها من نفوذ الكلمة على الشعوب الوطنية. ولم يبقَ لها ان تدعي ان لها وحدها حقّ تمثيلهم لأن انكلترا بانقاذها اياهم من المصريين، قد اكتسبت حبّهم حتى صار لها سنة ١٨٤١ عندهم نفوذ لا يقلّ عن نفوذ فرنسا. وثبتت قدم الانكليز في سورية فوجب على فرنسا ان تذلل صعاباً جمّة استرجاعاً لبعض ما فقدته[٢٨].

الهوامش

(١) موريه، مجلد، ٤ ص ٢٨١. تورو ـ دونجان، مجلد ٤، ص ٢١٥؛ الشدياق، ص ٥٨٨.

(٢) تستا، مجلد ٣، ص ٧٣.

(٣) مجلة العالمين، سنة ١٨٤١.

(٤) تستا، مجلد ٣، ص ٧٤.

(٥) تستا، مجلد ٣، ص ٧٥ وما يليها.

(٦) تستا، مجلد ٣، ص ٧٨ وما يليها.

(٧) مجلة العالمين، سنة ١٨٤١، ليون فوشه، المسألة الشرقية بحسب الآثار الانكليزية.

(٨) مجلة العالمين، الموضع نفسه.

(٩) Martens, *Nouveau recueil général de traités*, t.1, p.136.

(١٠) Thureau-Dungin, t.4, p.212.

(١١) مجلة العالمين، سنة ١٨٤١.

(١٢) موريه، مجلد ٤، ص ٢٨٥؛ مجلة العالمين، سنة ١٨٤١.

(١٣) Thureau-Dangin, t.4, p.289.

(١٤) مجلة العالمين، ص ٢٥٩.

(١٥) مورييه، مجلد ٤، ص ٣٠٧. وغي، مجلد ٢، ص ٢٧٢.

(١٦) تورو - دنجين، مجلد، ٤ ص ٢٩٧. مورييه، مجلد ٤، ص ٣٢١.

(١٧) مورييه، مجلد ٤، ص ٣٢٣؛ الشدياق، ص ٦٠٨؛ غي، مجلد ٢ ص ٢٧٩؛ ميسلين، مجلد ١، ص ٣٥٤ ؛ باتون، مجلد ٢، ص ١٨٨ وما يليها.

(١٨) مورييه، مجلد ٤، ص ٣٣٢.

(١٩) مورييه، مجلد ٤، ص ٣٢٤.

(٢٠) مورييه مجلد ٦ ص ٣٢٥. روى الامير حيدر في تاريخه ان حاشية الامير بشير كانت تناهز ٧٠ رجلاً.

(٢١) ذكر الامير حيدر ان الامير بشير توفي وهو ابن تسعين سنة وذلك سنة ١٨٥١.

(٢٢) مورييه مجلد ٤ ص ٣٣٥.

(٢٣) *Revue des Deux-mondes,* Léon Faucher.

(٢٤) *Revue des Deux mondes,* Leon Faucher, 1841.

(٢٥) تورو - دنجين، مجلد ٤، ص ٣٧٣.

(٢٦) مورييه، مجلد ٤، ص ٣٦٩.

(٢٧) تستا، مجلد ٣، ص ٢٠ وما يليها.

(٢٨) Duvergier de Houranne, *Revue des Deux-Mondes, 1841.*

القسم الثاني

الفصل الأول

حركة الاصلاح في تركيا بين سنتي ١٨٣٩ ـ ١٨٥٢ [١]

احدثت الأزمة المصرية وانتصارات محمد علي الأولى نتائج اخرى لتركية غير وصاية الدول الكبرى عليها فتعززت سلطة الباب العالي من جراء ذلك لأنه، قبل هزيمة محمد عليّ الاخيرة بدأت في تركيا حركة اصلاح جديدة سُمِّيت عهد «التنظيمات». فقد ادرك بعض رجال تركيا وارباب سياستها، وأولهم وأقدرهم رشيد باشا[٢]، جميع المفاسد والمظالم السارية في جسم الدولة في الادارة وفي المالية، وغياب قوّة السلطة المركزية ووحدتها، فارادوا ان يداووا هذه العلل مداواة «صحيحة صادقة».

فحملوا السلطان الفتى عبد المجيد على ان يشرع في اصلاحات حرة لتحلّ تركيا محل محمد علي من حيث الرأي العام في اوروبا الغربية. فانتدب رشيد باشا الى الصدارة العظمى. وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩ قُرِئَ علناً في حضرة القادة والوزراء والعلماء ووفود الامم الاوروبية وفصيلة من الحرس وسفراء الدول «الخطّ الشريف» المعروف بخطّ كولخانة[٣] وهو الدستور الاول لتركيا الحديثة.

اراد اباب العالي بهذا الخطّ الهمايونيّ أن يوفّر بهذه التنظيمات الجديدة في ولايات الدولة اسباب الادارة الصالحة[٤]، وهي: ١ ـ ضمانات اكيدة لرعايا السلطان في حياتهم وشرفهم ومالهم. ٢ ـ طريقة منظمة في فرض الضرائب وجبايتها. ٣ ـ طريقة منظمة ايضاً للجندية ومدتها.

اما من حيث الادارة المالية فجاء في الخطّ الشريف «ان من الضرورة من الآن وصاعداً الا يدفع كل فرد من أفراد الرعية العثمانية الا ضريبةً محدودة بنسبة ثروته ومقدرته وألا يطلب منه شيء آخر».

لم يكن الخطّ الشريف يسنّ حكماً دستوريًّا بل يقرر ضمانة ازاء الحيف والادارة السيئة ولم يغير اختصاصات الباب العالي وسائر الدوائر العظمى في السلطنة. فلم يقصد الا اصلاح الادارة. لكنه اوجب اصلاح حالة الرعية في الدولة وتحسينها. جاءَ فيه ما يلي:

«فالتنظيمات القومية يجب ان تؤمن افراد الرعية على حياتهم وشرفهم ومالهم. وهي تتناول الجميع من دون تمييز بين الأديان والمذاهب. فللجميع ان يتمتعوا بهذه الامتيازات من دون استثناء». فكانت خطوة عظيمة في سبيل العمران والرقيّ. فالخطّ الهمايوني وان لم ينادِ بالمساواة السياسية بين جميع رعايا السلطنة العثمانيّة من دون تمييز في الدين فانه قد قرّر في كلّ حال نظاماً «عادلاً وابويًّا»، وقد اقرّ لاجل «الرعية» جميع الحقوق الشخصية وهي لا بدَّ ثورة.

جدّ رشيد باشا ومعاونوه في تحقيق وعود السلطان التي تعهد بها في الخطّ الشريف. فانشأوا مجلس وزراء ونظموا مجلس شورى الدولة على الطريقة الأوروبية وأدخلوا في الادارة توزيع السلطات. حتى ذلك العهد ضبط حكام الولايات بين ايديهم كلّ السلطات، ففرّقت اختصاصاتهم بين فئة كثيرة من المأمورين. فكلّ ايالةٍ تولى امرها والٍ وحاكم عسكري ومدير مالٍ وجميع المأمورين دُفعت اليهم رواتب. وكان ذلك آخر عهد الحكم الاقطاعي في الدولة العثمانية. وانشئت مجالس اقليمية وبلديّة مؤلفة من الأعيان. ونُظمت بعض المحاكم المختلطة نصف اعضائها من الأوروبيين، ونشر قانون الجزاء وكان ناقصاً مضطرباً.

وقام مقام طريقة التأجير في جباية اموال الخزانة الطريقة المتبعة في ذلك العهد في فرنسا وهي ان يجمع الاموال جباةٌ عامون. والخراج وجب ان توزعه البلديات على المكلفين وان يؤدى بعد جمعهِ الى خزانة الجباة العامين.

والجيش نظم بحسب الطريقة الالمانية. فالعساكر المجندة صارت تخدم خمس سنوات في الجيش العامل او النظامي وسبع سنوات في الاحتياطي او الرديف. وأُنشئت بعض المدارس الحديثة. ووعد باصلاحات أخرى أهمّ، ودعا السلطان عبد المجيد سنة ١٨٤٥ نواباً مسلمين ونواباً من «الرعيّة» من جميع حواضر الولايات وجمعهم في الاستانة ليستشيرهم في حالة ولاياتهم وفي ما يجب ادخاله عليها من الاصلاح. لكن ذلك لم يكن الا سعياً ناقصاً مبهماً وراء الاصلاح الصحيح، لأن رشيد باشا واعوانه لقوا صعاباً شتّى لدى «الاتراك القدماء» الذين ارادوا ان يظلّ النظام القديم قائماً وأبوا ان يكونوا «والرعية» في مستوىً واحدٍ. ومنذ سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٥٢ سقط وزراء الاصلاح مراراً عن كراسي الحكم وقام مقامهم وزراء من الفئة المناوئة.

ومع ذلك كان لعملهم نتيجتان لهما آثار باقية هما: ١ ـ اقامة سلطة مركزية قوية في

السلطنة بالغاء سلطة الولاة الاولين وقيام ملكية ادارية مطلقة يدعمها جيش قويّ مقام الحكم الاقطاعي؛ ٢ ـ دعوة النصارى رعية السلطان الى ان يطلبوا مساواتهم بالمسلمين بالحقوق المدنية والسياسية كاملةً او ان يلتمسوا تحريرهم. فأوجد الخطّ الشريف تيارين متناقضَين احدهما يطلب سلطة مركزية محكمة العرى تسوس جميع رعايا الباب العالي من دون تمييز بين الأديان، والآخر ينشد الحرية السياسيّة والاستقلال القوميّ والمكانيّ. وقد تصادم هذان التياران فأوجدا المنازعات والأزمات في داخل السلطنة العثمانية. والأزمة الاولى من حيث الترتيب التاريخي ظهرت في لبنان سنة ١٨٤٠.

١ ـ حكومة الامير بشير قاسم ملحم

كانت سنة ١٨٤٠ عهداً جديداً في تاريخ لبنان. فرحيل ابراهيم باشا وجيشه لم يؤمن السلام في سورية. الا ان خطة الاصلاح التي نادى بها خطّ كولخانة وذكرى الاحتلال المصري قد أدّيا الى مشاكل جديدة خطيرة. فتحويل السلطنة العثمانية، وهي اقطاعيّة وعسكريّة، الى مملكة حديثة ذات ادارة منتظمة، لم يكن ليتمّ بدون صدامات شديدة ودماء غزيرة، فزاد التنافر بين العناصر والأديان. فقد كان الاقدمون منذ قرون يتصرفون في البلاد تصرّف السيّد المطلق ويعتبرون انفسهم فئةً مختارة. وقد عزز تعصبهم ما كان من احداث سنة ١٨٢٠ بعد ان تحرر من النير العثماني ابناء اليونان والاقطار القائمة حول نهر الدانوب. ونصارى سورية رفعوا هم أيضاً رؤوسهم في ايام حكومة ابراهيم باشا فصلحت حالهم قليلاً. وتقرّرت حرية الضمائر ومساواة الاديان في مواطن عدة في عهد الحكومة المصرية. ألم يوجب محمد علي على المسلمين تأدية الضرائب كما على المسيحيين؟

اما النصارى الذين حررهم المصريون نوعاً ما من حالة «الرعية» فلم يشاؤوا ان يخسروا نعم هذه الاصلاحات وأبوا ان يدينوا للنير القديم واخذوا يطالبون بلا انقطاع ان تنفذ الوعود التي نادى بها خطّ كولخانة. وتفاقمت هذه المشاحنات في الجبل بسبب النزاع بين الدروز والموارنة. فالوفاق القديم الذي وصل ابناء المذهبين وكان لهما عدَّةً وقوةً قد زال بسبب السياسة المشؤومة التي قام بها محمد علي والأمير بشير. فقد خرج الدروز من الأزمة المصرية، والجراح بادية الآثار فيهم، لأن استبداد ابراهيم باشا والامير بشير قد كانت وطأته عليهم اشدّ مما كانت على النصارى. فقتل كثير من اخوانهم برصاص المصريين أو بالحراب وقضى سوء الطالع بان يرشد بعض النصارى الجنود الاجانب في مهمتهم. لقد اجتمع ابناء المذهبين سنة ١٨٤٠ على دفع المظالم التي لم تكن لتطاق: لكن

ذكرى سنة ١٨٣٤ وسنة ١٨٣٧ كانت حيّةً في قلوب الدروز ولم يمحُ اثرها ما قاموا به معاً من القتال والجهاد ضدّ المصريين.

لما عاد الدروز من المنفى كان الحقد يغلي في صدورهم على الشهابيين والموارنة. والكوارث التي انهالت عليهم احكمت عرى اتحادهم وزادت في طاقاتهم الحربية بحيث كان تنظيمهم الاقطاعي والسياسي والديني افضل عدة لهم بوجه النصارى، وإذ رأوا ان كيانهم مهدّد استعدوا للقتال والثأر.

وابى الموارنة ان يفقدوا ما اكتسبوا من التفوق في الجبل في عهد الامير بشير وادعوا ان على الباب العالي ان يصدق على ذلك وهم الذين ادوا اليه اجلّ الخدمات بثورتهم وطردهم المصريين من سورية، فصمموا هم ايضاً على القتال. والقتال الذي خاضوه ضد محمد علي قوى فيهم النزعة الى الاستقلال فأبوا ان ينقادوا لسيادة السلطان. ولولا انكلترا لما رضوا ان يؤدوا الجزية السنويّة. فهي التي اقنعتهم بذلك. بيد ان الثورة على المصريين قد انشأت عند الموارنة من جهة ثانية حركة ديموقراطية ضد النبلاء الذين كان معظمهم من أضداد الثورة. فبدت هذه الحركة اولاً ضئيلة ثم تعاظم امرها في سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٦٠ .

وزادت الحال سوءاً في الجبل بسبب مفاسد العمال الانكليز وفي طليعتهم المستر ريشار وود لأن انكلترا رأت انها لا تكتسب الا بهذه الطريقة النصارى الذين كان حبّهم لفرنسا شديداً وتعلقهم بالديانة الكاثوليكية عظيماً بحيث لم يكن سهلاً ان تكون ثقتهم كاملةً بأمة مبتدعة. فمالت اذاً الى الدروز وهم ارتاحوا الى حمايتها، ونشط الدعاة البروتستنت الانكليز في الجبل واخذوا يبثون دعوتهم بهمة أعظم. فهدد البطريرك الماروني بالحرم من يأخذ بديانة هؤلاء المرسلين. اما ما كان من عمل العمال الانكليز، وخصوصاً الكولونيل روز والمستر وود والسير ستراتفورد والسير غانينغ السفير في الاستانة، في الاحداث التي سيأتي الكلام عليها فهو شيء خطير. فالموارنة يقولون ان هؤلاء العمال هم الذين نشّطوا الدروز في العراك الذي قام بين ابناء المذهبين. لكنه يصعب الحكم الفصل في ذلك. فعلى المؤرخ الخالي من الهوى ان يقول ان العمال الانكليز قد حاولوا في كلّ المواطن حماية الدروز ضد النصارى وضد الاتراك ايضاً مع دفاعهم عن سيادة الباب العالي.

فما كان موقف تركيا؟ كان الباب العالي لا ريب عامداً الى تنظيم المملكة لا يقوي عنصراً من العناصر او طائفة من الطوائف في المملكة بل يقوي السلطة المركزية ويحكم عرى ولايته. فوجب اذاً ان يزيل في سورية كل نزعة الى الاستقلال او الثورة، وخصوصاً

لأن هذه الايالة الخطيرة لم تكن يوماً خاضعة خضوعاً تامًّا لسلطانهِ. ألم يلقَ الولاة الذين تولوا سورية، وبهم ميل الى الانقلاب على الدولة، انصاراً اقوياءَ عند الجماعات الوطنيّة الحربية وعند قبائل البدو النازعة ابداً الى العصيان؟

فالسلطة المركزية التي ارادت «التنظيمات» تقويتها لم يكن ممكناً ان ترى بعين الرضى استقلال الجبل الداخليّ وما كان للعناصر القائمة في الجبل الشرقيّ وفي جبال حوران من الاستقلال الذي كاد يكون كاملاً. اجل كان الباب العالي يريد الاصلاح لكنه لم يرَ مطالب النصارى وخصوصاً الموارنة مشروعةً. وفيما كان هؤلاء يطلبون ان يتمتعوا بما كان لهم من الاستقلال كان الباب العالي عاملاً على اخضاعهم لسلطانهِ اخضاعاً تامًّا مطلقاً[٥].

وكان الوالي يقيم في صيدا فانتقل سنة ١٨٤٠ الى بيروت لكي تصبح مراقبته على الجبل أوثق[٦]. فمنذ سنة ١٨٤٠ لم يكن للعمال الاتراك في سورية الا غاية واحدة وهي ان يضيّقوا او يزيلوا اذا امكن الاستقلال اللبناني. ولم يجسروا على اعمال القوة الوحشيّة اتقاء للمداخلة الاجنبية فلجأوا الى الوسائل الخبيثة في الخداع والدهاء، فدبروا الخصام بين اللبنانيين واثاروا بعضهم على بعض وبذلوا حسناهم للدروز وحركوهم على الموارنة. فمن بعض الآثار التاريخيّة الدرزية يظهر ان الدروز لم يكونوا ليهاجموا النصارى لو لم يدفعهم الى ذلك عمال الباب العالي.

فأول عملٍ أتاه الباب العالي في هذا السبيل هو خلعه عن الولاية الامير بشير الذي كان قد ترك سورية واراد ان يقيم مقامه والياً تركيًّا يخضع لسلطانهِ مباشرة، لكنه خشي ان يُشعل ثانية نار الثورة، فحمله الدهاء على ان يحرص على تقليد البلاد. فأيد خلف الامير بشير وهو الامير بشير قاسم ملحم الشهابي الذي اشترك في الثورة على المصريين. وكان من بين سائر امراء اسرته الشهابية ضعيفاً عاجزاً مكروهاً.

والفرمان الذي ولاه، وهو مؤرخ في ٣ ايلول سنة ١٨٤٠، بيّن السلطان فيه بحذقٍ ومهارة حقوق سيادته على الجبل. اذ جاء فيه: «اننا نوجه بهذا الفرمان العالي الذي سيتجاوب صداه في جميع انحاء البلاد الى نسيب من انسباء الامير بشير الى من ندعوه الآن امير جبل الدروز اعني به الامير بشير قاسم الشريف والمجيد دام مجده. ونوجه به ايضاً الى شيوخ الدروز الاعلام في بلادهم أن يدينوا له بالطاعة. ونأمر بأن يُعلم عند وصوله ان على الامير بشير ان يكون اميناً وفيًّا لجلالتنا السلطانية، وأن يطيع اوامرنا ويعمل على تحقيق رغائبنا وان يحمي جميع السكان التي وكلت اليه شؤونهم وان يبذل جميع جهوده وكل

حكمته ليقيهم الضرر والحيف. هذه هي واجباته باعتباره خاضعاً لجلالتنا. فبلغنا مع ذلك ان الامير بشيراً قد خالف هذه الشروط الجوهريّة وانه عامل على ارضاء محمد علي باشا وارضاء عماله وانه يتبع نصائحهم وتعليماتهم وانه سالك سلوكاً لم نكن نتوقعه منه.

«اما انت ايها الامير فقد علمتَ بما بك من الحكمة والامانة وابديتَ لشخصنا السلطاني اخلاصك الذي يستحقّ المكافأة. وبذلت لنا طاعتك وانتَ عالم بما يجب عليك نحونا باعتبارك من الرعية الخاضعة لنا، لذلك فان بابنا العالي واثق بانك اذا سمّيتَ اميراً للدروز فانك ستبدي ادلّة جديدة على طاعتك لأوامرنا وبأن خلال الامانة والصدق والهمة المفطور انتَ عليها ستظهر بمظهر اجلى. ولذلك فاننا نبلغك خلع الامير بشير عن الامارة وقد عيناك اميراً على الدروز. والفرمان السلطاني الحاضر قد صدر عن ديواننا الهمايونيّ».

لقد بيّن الفرمان بوجهٍ جليٍّ أن امير الجبل عليه طاعة السلطان والا فانه يخلع عن الامارة. وبذلك تحذير للامير قاسم وللشيوخ الدروز من العصيان على السلطة الهمايونيّة. وزاد الفرمان انه حثّ الأمير الجديد على ان يحكم بامانة وبحكمةٍ واستقامة وبمقتضى رغائب «جلالته السلطانية ومصالحها» وان يمنع ما قد يكون يسيء الى الحقوق المشروعة التي للسلطان «على الامة والمملكة»، وان يصدر كلّ ما لا يمكن ان يتفق مع واجبات الخضوع والاخلاص التي يجب على الأمم تاديتها الى الباب العالي.

وقد ختم الفرمان بهذه العبارة الموجهة الى الامير قاسم «يجب ان تبذل جهدك وان تسعى ليلاً ونهاراً في ما يتوقعه بابنا العالي من حصافتك وامانتك وان تكون جديراً بالانعام الذي مُنِحته.

«وانتم يا شيوخ الدروز فاذا عرفتم اننا عينّا الامير بشير قاسم اميراً للدروز فانه يجب ان تتحدوا واياه قلباً واحداً ونفساً واحدة انفاذاً لارادتنا وان تعملوا بمقتضى هذا الفرمان بالحرص على حقوقنا المشروعة. فلا يصدر شيء عنكم يخالف ارادتنا العالية وينقض ما لنا من الولاية على دولنا الموروثة»(٧).

قد بين السلطان بعزمٍ وقوة لجماعات الجبل انهم رعيته وانه لن يتوانى عن التدخل في شؤون ادارتهم اذا خطرَ للامير وللشيوخ ان يخالفوا اوامره السلطانيّة. ويظهر من نصّ الفرمان ان تسمية الامير قاسم لم تكن الاّ تدبيراً مؤقتاً لأن الباب العالي توقع مقاومة شديدة للامير الجديد، فتقع البلابل في الجبل يغذّيها عمال الباب العالي بمفاسدهم السرّية اذا دعت الحاجة ويكون له بذلك حجّة لاحتلال البلاد بجيوشه. وعندئذٍ يعلن ان اللبنانيين غير

قادرين ان يحكموا انفسهم ويعيشوا بسلامٍ وانه لا يمكنه بالتالي ان يترك لهم استقلالهم.

لقد نجحت هذه الخطة نجاحاً باهراً. فلم يقوَ الامير قاسم على ان يكتسب رضى احد من أولياء الامور. فكان رجلاً عاجزاً في الادارة، بعيداً عن الرشد والسداد، لا نزاهة عنده في الحكم ولا قوّة. فأثار عليه في وقت واحد النبلاء والاكليروس والفلاحين والموارنة والدروز. وكان الدروز حانقين حنقاً شديداً على الشهابيين لانهم ابادوا نصف اخوانهم. فقد تملكهم الامير بشير الكبير بدهاء سياسته وبطشه. اما الامير قاسم فلم يكن محبوباً ولم يكن مهيباً. فاستقبل بعجرفة مشائخ الدروز العائدين من المنفى[٨] ثم اخذ يجري اموراً كثيرة تحرك عوامل الحقد في قلوب الدروز. ورأى ان يسلب الشيوخ الدروز بعض اختصاصاتهم القضائيّة ليمنحها الى الشيوخ النصارى الذين انتدبهم هو الى القضاء وان يقيم عند كلٍّ من شيوخ الدروز «وكيلين» مسيحيين مهمتهما حماية فلاحي النصارى عنده[٩]. واراد ان ينفذ هذه التدابير فصرّح بانه سيعيّن الشيخ بشاره الخوري المسيحي وخصم الدروز على رأس الديوان الذي امره الباب العالي بتأليفهِ والذي سيكون مؤلفاً من ممثلي جميع الطوائف.

واخذ الباب العالي وعماله يعملون على اثارة الخواطر في الجبل ويلجأون الى سياسة التفريق التي كانت في كلّ وقتٍ سياسة الاتراك، مهيجين النصارى على الدروز والدروز على النصارى. فلم تمضِ سنة ١٨٤٠ الاّ وقد بدأت القلاقل في الجبل.

لقد اجمع الموارنة والدروز على الشكوى من الضرائب، وقد كانت الادارة المالية في ايدي الشهابيين شديدة ظالمة فاستطاعوا بواسطة عمالهم الكثيرين ان يأخذوا من الاعيان ومن الفلاحين ضرائب فاحشة. وكانت وطأتها على الشعب الدرزي اشدّ اولاً بسبب تحامل الامير قاسم عليهم كما رأينا وبسبب اهمال الزراعة وخراب البلاد من جراء الاحداث التي وقعت منذ سنة ١٨٣٣. ورأى الباب العالي بعد رحيل المصريين ألا تظلّ الضرائب في الجبل كما حددها ابراهيم باشا. فاذا كان اللبنانيون قد ادوا الى ابراهيم باشا ٣٢٤٤٥٠٠ غرش فيمكنهم ان يؤدوا الى الباب العالي مبلغاً، اذا لم يكن موازياً، فيكون قريباً من ذلك. وفي كل حال يمكنهم ان يؤدوا مبلغاً يفوق مبلغ ١٣٢٥٠٠٠ الذي كانوا يؤدونه قبل سنة ١٨٣٢. هذا كان رأي الباب العالي الذي فرض على الجبل عدداً من الضرائب لم تخطر له من قبل.

فهاجت الخواطر هياجاً شديداً فشكا الدروز ذلك الى اولياء الامر العثمانيين فاغتنم

هؤلاء الفرصة ليكسبوا محبّة الجماعات الدرزية فأعفوها من «الفردة» وتكاليف اخرى باهظة[١٠]. وكان ذلك دليلاً ساطعاً على مودة تركيا للدروز لأنها عادة لا تتراخى في تحصيل الاموال والضرائب. وكان ذلك ايضاً دافعاً للدروز جعلهم يدركون ان الباب العالي اقرب اليهم من النصارى. وكانت دسائس العمال الاتراك السرية تؤيد رأيهم في ذلك.

احتج الموارنة هم ايضاً على الضرائب التي فرضها الاتراك على البلاد وساءهم خصوصاً ما كان من الضرائب الموضوعة على الدخول والخروج في جميع الثغور البحرية وفي سائر المدن. والحرير وهو اخصّ موارد ثروتهم قد وضع عليه ١٢ في المئة و١٠ في المئة للجمرك بمثابة حق تصدير عند خروجه من البلاد. فشكوا من انهم يؤدون خمس دخلهم السنوي كضرائب.

لم يطلب الباب العالي من اللبنانيين «التعريفة» التي اشرنا اليها فقط بل ايضاً الاعشار «والوركو والخراج». زعموا ان العشر لم يفرض قط على الجبل وليس العشر الا دليل العبودية فليسوا عبيد السلطان. فهم ملاكون يملكون ارضهم منذ عهدٍ بعيد وانهم لم يؤدوا قط الاّ «الاموال الاميرية» او جزية خفيفة يعترفون عن طريقها بسيادة السلطان. وفوق هذا ان أرضهم قاحلة لا تقوى على حمل هذه الاثقال. فالجبل ليس الاّ «صخوراً» وليس فيه ارض خصبة، فلا يجوز ان يشبه بالسهول الخصبة التي في سائر انحاء السلطنة وهي خاصة الدولة فوجب عليها ما ارادت، واستنكروا ايضاً الخراج. قالوا ان الخراج لم يوضع على النصارى الا مقابل صيانة حياتهم وشرفهم ومالهم. اما اللبنانيون فلم يكونوا يوماً من الايام بحاجةٍ الى حماية الباب العالي وقد أَلِفوا ان يحموا انفسهم ويحموا ايضاً الايالات المجاورة «ويخضعوا سكانها اذا عصوا اوامر السلطان». فلم يكن اذاً للباب العالي ان يطلب الخراج من أهل الجبل.

وفوق ذلك طلب الموارنة ان يدفع اليهم ما خسروه في ثورتهم على محمد علي باشا بسبب مفاسد العساكر المصرية والعساكر التركية نفسها. وخسارتهم في هذا السبيل لا تقل، بحسب تقدير اهل الخبرة، عن ٤٠٠٠٠٠ ريال[١١]. والتمس الموارنة الغاءَ الضرائب الفاحشة الظالمة من المأمورين الاتراك الكبار ومن حماتهم الاوروبيين. استجاب لهم سليم باشا ومحمد عزّت باشا والاميرال ستوبفورت والكومودور نابيير والمستر وود الشهير وجددوا لهم الوعود انهم يعفون من الضرائب عدة سنين تعويضاً عما اصابهم في الحرب، وانهم في المستقبل لا يدفعون الى الباب العالي الا المال الاميري، كما كان ذلك قبل

وصول محمد علي الى البلاد. لكن هذه الوعود ظلت كلاماً فارغاً. واستمر الباب العالي يفرض التعريفة والعشر والوركو والخراج. وجرى تحقيق كان أولياء الامر وعدوا به من قبل، ولكن لم ينجم عنه شيء عملي. اعفي الدروز من كلّ ذلك كما رأينا، اما النصارى فلم ينالوا من احتجاجاتهم شيئاً. وظلّت الخزانة السلطانية تنهب اموالهم. انه لدليل على إيثار الباب العالي للدروز على الموارنة.

ولم يكف الدروز انهم اعفوا من الضرائب فطلبوا تعديلاً في ادارتهم. وثاروا في الوقت نفسه على الامير بشير قاسم لأنه ليس من دينهم فلا يريدون ان يتولاهم الا زعيم من جماعتهم كما في الماضي. وانقلبوا على الموارنة ايضاً ورأوا ان الامة الدرزية لا يمكنها ان تعيش بحرية في الجبل ما دام الموارنة اقوياء فيه. وكادت الحرب الاهلية تشتعل فاتخذ العثمانيون ذلك حجة وادخلوا عدة كتائب من جيشهم الى الجبل، فكانت الخطوة الاولى الى الغاء الاستقلال اللبناني والحاق الجبل بولاية سورية.

لم ينجُ الجبل من نير الاتراك واستبدادهم الا بسبب مفاسد العساكر الذين جاؤوا لكبحهم. فهؤلاء الجنود، واكثرهم من الارناؤوط، أخذوا يسرحون ويمرحون في الجبل كأنهم في بلاد فتحوها[١٢]، ينهبون كل شيء في طريقهم ويتحاملون على السكان ويعتدون على النساء والاطفال وينشرون الرعب في كل مكان. فتسلح الناس في بعض الانحاء صدًّا لمفاسدهم وذوداً عن شرف عيالهم وبيوتهم. وزادت هذه المفاسد حتى اشتدت الشكوى وعمت فتأثر القناصل الاوروبيون في بيروت من ذلك تأثراً شديداً.

ففي شباط سنة ١٨٤١ ارسل قناصل انكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا مذكرة شديدة الى السارى عسكر بينوا له فيها مصائب البلاد وسألوه منع تجددها بتدابير حازمة والعمل على تأمين راحة الشعب[١٣]. فادرك الباب العالي انه لم يتّئد في خطته ولم يجسر ان يغضب الدول التي اوقفت خطى محمد علي الظافرة ونجته من هذه البلية. فصرفت الجنود الأرناؤوط من الجبل واجل الباب العالي نقض استقلال الجبل. وأمر محمد سليم باشا والي بيروت ان يفاوض الزعماء الدروز والموارنة وان يحقق مطالبهم المشروعة. واوعز اليه بأن يكون متساهلاً ما استطاع تخديراً لاعصاب ممثلي أوروبا حتى اذا مال الساسة الاجانب انظارهم عن سورية عاود الكرة بالدهاء والحيلة على شعوب لبنان.

اما محمد سليم باشا فعرف كيف يدبّر الامر بحيث يكون له ان يتدخل حين يشاء في الشؤون اللبنانية. والدروز هونوا عليه ذلك. فأدركوا انه لأفضل، ازاء موقف الدول

الاوروبية، ان يطرحوا السلاح ويطلبوا مطالب سلمية. ولا غرو فقد نصحهم الاتراك سرًّا ألا يغرروا بمصلحتهم بواسطة العنف والشدة. فعادوا الى قراهم ورفعوا الى السلطان في شهر حزيران سنة ١٨٤١ عريضة مسهبة بسطوا فيها شكاويهم(١٤)، فطلبوا اولاً رئيساً من مذهبهم كما كان في الماضي. وبهذه الحجة المحفوفة بالمخاطر بدا الدروز وكأنهم يحتجون على خط كولخانة الشريف وعلى مساواة الاديان والعناصر في المملكة.

اما من حيث الضرائب فقالوا انهم خاضعون لما يرسمه في هذا الصدد خطّ كولخانة فيدفعون الضرائب المحددة كلٌّ بحسب مقدرته وثروتِهِ. وانما طلبوا ان يعفوا من الضرائب ثلاث سنين ليتمكنوا من التعويض عما أصابهم في الحرب. فكانت عريضة الدروز حجّة لمحمد سليم باشا لأن يقوم بتحقيقٍ في احوال الجبل الداخلية ولأن يشرع بعد ذلك في تنظيم شؤونه. فكان نظام الادارة اللبنانية الاقطاعي حاجزاً عظيماً دون مقاصد الاتراك في الجبل. فقد أَلِف الدروز والموارنة ان يحكمهم امراؤهم وشيوخهم وان يدفعوا هم لحكامهم هؤلاء جميع ما عليهم من التكاليف. فكان اذاً استقلالهم قائماً على النظام الاقطاعي. فكان على الباب العالي ان يضرب هذا النظام ضربة قاضيةً اذا شاء ان يخضع الجبل للولاة او للباشاوات الذين يرسلهم هو الى سورية، اي كان عليه ان يحط اذا استطاع من نفوذ ذوي الاقطاعات وسلطتهم.

وكان عليه ايضاً ان لا يزيل اسباب الخلاف بين الدروز والموارنة. فمن الوسائل المثلى للاتراك ان يظل الخصام والقتال قائمين بين الاثنين اضعافاً للواحد بواسطة الآخر لكي يتسنى لهم ان يدخلوا بجيوشهم الى الجبل منعاً للقلاقل في المستقبل. لكن ألم يكن أولى بهم ان يتظاهروا في العمل على تأييد استقلال كلٍّ من الجماعتين حرصاً على السلام والوفاق بينهما فيبتدعوا حالة جديدة في الجبل تكون مصدراً دائماً للنزاع؟

اخذ الباشا ينفذ هذه المقاصد الأثيمة بمهارة، فجمع اولاً اعلام الدروز والموارنة وشرع يتفاوض واياهم حتى اتفقوا جميعاً على وضع المبادىء الجديدة التي يجب ان تكون اساساً لادارة الجبل. وكان المستر وود قد بين للوالي انه لا يستطيع ان يفرض على اللبنانيين ضرائب فاحشة. فتساهل الوالي اولاً في ذلك ما استطاع وتقررت الضريبة التي تفرض على الجبل للسلطان بميثاقٍ عُقد بين الوالي والسادة الامراء والشيوخ وقّعه هؤلاء في ٣ ايلول سنة ١٨٤١ (١٥).

كانت الضريبة القديمة قبل الفتح المصري ١٣٢٥٠٠٠ غرش(١٦) فجعلها ابراهيم باشا

٣٢٤٤٥٠٠ غرشاً. اما الباب العالي فجعلها لطفاً وكرماً ١٤١٤٥٠٠ غرش. ومن هذا المبلغ كان يدفع راتب الامير بشير قاسم ورواتب جميع مأموريهِ وعماله. ولا يؤدى الى خزانة الباب العالي الا ٣٥٠٠ كيس تحت اسم «وركو» أو مال اميري. فقد اعترف اذاً اعترافاً مضمراً باستقلال لبنان في عقد معاهدة صريحة لها الصيغة المشروعة المطلوبة من حيث الضريبة الواجب اداؤها[١٧].

ولكن لم يمضِ على عقد المعاهدة يومان حتى وجه الوالي منشوراً الى الامير بشير بيّن فيه سيادة السلطان على البلاد وألمح فيه ايضاً بان الفلاحين سيجدون عند الولاة الاتراك نجدةً وحمايةً بوجه السادة ذوي الاقطاعات. وجاء في هذا المنشور ان الضريبة المفروضة على الجبل لم يقرّرها الامراء والشيوخ بل اقرها السلطان برضاه العالي، والأسياد اللبنانيون اذعنوا ورضوا بالمبلغ المفروض[١٨].

بدت مهارة محمد سليم باشا في تنظيم ادارة الجبل كما بدت في فرض الجزية عليه. وكان الدروز ما يزالون يلحون في ان يحكمهم زعيم منهم. فقالوا ان خير الوسائل لتوطيد السلام في الجبل أن يتقى ما امكن الاحتكاك ما بينهم وبين الموارنة وان تحدد تحديداً صريحاً وعادلاً منطقة كل من الفئتين وان تحكم كل منهما بما ينطبق على مزاجها واخلاقها وحالتها الاجتماعيّة من النظام والادارة ويحكمها زعيم من زعماء قومها.

بيد ان الوالي لم يكن ليرى نظاماً مستقلاً في بلاد يحسبها ملكاً للسلطان وهو يريد ان يخضع الموارنة والدروز جميعاً خضوعاً تامًّا للباب العالي. فلم يفكر اذاً الا في محو استقلال الفريقين. فالسلام في الجبل لم يكن ملائماً لاغراضه. فكان اذاً بحاجةٍ الى القلاقل والحروب الاهلية وما تسببه من هرق الدماء ومن النهب والسلب ليتسنى له ان يشنّ الغارة على الجبل بجيوشه الجرارة. فلم يولِّ اذاً على الدروز زعيماً منهم وايد في الولاية الامير بشير قاسم. «فبالنظر الى خدمات الامير بشير الجليلة والى امانتهِ للباب العالي يجب ان يكون محبوباً ومحترماً عندكم جميعكم»[١٩].

واخذ يتظاهر بمحبته للجبل وانه يريد ان يدخل اليه من الاصلاحات الحديثة والشعبية ما هو جدير به. والف نوعاً من المجلس الإقليمي او الديوان وهو ما جرى الكلام عليه عند المناداة بالامير بشير قاسم اميراً على الجبل.

الف هذا المجلس في لبنان «للنظر في النزاع والخلاف بحسب القانون لئلا يصيب احداً مكروه». وكان للامير بشير ان يرئس هذا المجلس وله ان ينيب عنه في هذه الرئاسة

من اراد. والنائب كان راتبه الشهري ٨٠٠ غرش وكان هذا المجلس مؤلفاً من ثلاثة اعضاء موارنة وثلاثة دروز وكان لكلّ من الأتراك والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والشيعة عضو واحد. وكان جميع هؤلاء الاعضاء ينتخبهم الشعب، وكان لكلّ راتب شهري قدره ٥٠٠ غرش. وكان له كاتب راتبه الشهري ٣٠٠ غرش.

قال الوالي في منشوره «ان الامور التي تفصل في هذا المجلس يجب ان يُنظر فيها نظراً خالياً من الهوى، وعلى أعضائه أن يردوا كلّ هدية تهدى اليهم. وخلاصة الكلام يجب ان تجري الاوامر بشكل دقيق كما ينتظر من رعايا امناء، وعلى الجميع ان يبذلوا جهدهم لكي تنفذ تماماً هذه الاوامر»[٢٠].

وهكذا ادخل محمد سليم باشا الى الجبل من الاصلاح الحامل في طياته الحريّة ما ادخلته التنظيمات في كلّ ارجاء المملكة بعناية أوروبا، فسلم القضاء والادارة الى الشعوب ونوابهم. ولم يكن في المجلس من الاتراك الا عضو واحد من أصل عشرة والضريبة بدت معقولة وعادلة. ولم يهضم حق اي شعب او مذهب. وكان للطائفة المارونية والطائفة الدرزية من الاعضاء بنسبة قواهما العددية. واحترمت المساواة ايضاً ما بين الاديان فكان خمسة اعضاء نصارى مقابل خمسة اعضاء مسلمين او دروز.

لم يكن هذا المجلس مجلس قضاء فقط بل مجلس تحكيم ما بين المذاهب اللبنانيّة المختلفة. فلم يَبْقَ حاجة لفصل الخصام الى سلاح او الى وساطة الدول، اذ يفصل المجلس بما قد ينشأ من الخلاف. ألم يأتِ الوالي عملاً من اشرف الاعمال إذ خفف الشقاء بتخفيف الضريبة فجعلها نصف ما كانت عليه من قبل، وأدخل الاصلاح الى الجبل، ووضع فيه نظاماً قائماً على العدل والاستقامة؟ فاذا تجددت في لبنان البلابل والحروب الداخلية فتقع المسؤولية على اللبنانيين انفسهم لا على الولاة الاتراك. ويكون ذلك برهاناً تجاه اوروبا على ان اللبنانيين ليسوا أهلاً بعد لا الى الاستقلال ولا الى نظام حرّ. فهل تستطيع والحالة هذه الدول الاوروبية ان تعارض الجيوش التركية في احتلال البلاد وفي اخضاعها للسلطان اخضاعاً تاما؟

حسب محمد سليم باشا حساباً سديداً اذ أدرك بان الاصلاحات الجديدة التي ادخلها الى الجبل لن يرضاها الدروز بل تثيرهم وتحفزهم على المقاومة، فلا ينفكون عن مناهضة الامير بشير قاسم ولا يرضون بأن يكون حاكم الموارنة والدروز جميعاً. ولا غرو فلم تكن المساواة الا وهميّة لانه كان للامير بشير رئيس المجلس الطبيعي او لمن ينيبه في الرئاسة ان

يرجّح الكفة التي يختارها. وقد كان الامير بشير نصرانيًا وعدواً للدروز. فالمجلس الذي يفترض ان يكون مجلس تحكيم «بين الطوائف» كان يخشى أن يصبح اداةً يسيطر بها النصارى على الدروز، لا سيما وقد جعل الامير بشير الشيخ بشارة الخوري المسيحي رأساً لهذا المجلس او نائباً عنه في رئاسته.

هب الدروز هبّة شديدة توقعها محمد سليم باشا. وكان ما كان من الفشل من حيث النظام الجديد الحر والسلمي الذي ادخله هذا الباشا الى الجبل، وهو الفشل الذي اراده ودبّره سراً. فلم يلبث محمد سليم باشا ان قطف ثمرة دهائهِ. فطريقة توزيع الجزية اغضبت أولاً النصارى وهم الذين كان عليهم ان يؤدوا الضرائب ورسوم الجمرك والخراج والوركو والأعشار لانهم كانوا القسم الاغنى والأنشط. ودروز الجبل لم يكن مجموعهم ببحبوحة.

ان تخفيف الضرائب الذي اقره محمد سليم باشا في منشوره المؤرخ في ٥ ايلول سنة ١٨٤١ لم يفد الموازنة شيئاً[٢١] لان الدروز كانوا قد اعفوا من الضرائب طوال ثلاث سنين. فكان اذاً على الموازنة وحدهم ان يؤدوا الجزية كلها اي الـ ١٧٥٠٠٠٠ غرش وهو المبلغ الذي فرضه الوالي على البلاد كلها. فكان عليهم، ما خلا الحصة التي كان ينبغي لهم تأديتها، أن يؤدوا أيضاً الحصّة المتوجبة على الدروز. فاجتهدوا في ان يقرر المجلس الاقليمي طريقة جديدة للضرائب وان يخفف عنهم الضرائب. ولكن قبل ان يؤلف المجلس وقبل ان يتسنى للموارنة ان يبسطوا له مطالبهم ثارت في الجبل حرباً اهلية رهيبة.

٢ ــ احداث ١٨٤١

لجأ الدروز الى الثورة بعد فشلهم في اسقاط الامير بشير قاسم عن الامارة. وكان للاتراك ولكلام سليم باشا المسهب دورهما البارز في إذكاء نار الثورة. فقد قال الاتراك لزعماء الطائفة الدرزية ان الباب العالي لا يمكنه تلبية طلباتهم ما لم يدخل الجيش العثماني الى الجبل. واضافوا ان حرباً اهلية، حتى ولو محدودة، ستتيح للجيش دخول الجبل واعادة تنظيمه على اسس يرضى بها الدروز.

انفجرت الثورة عند البحث في مفاوضات توزيع الجزية. ففي يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الاول ١٨٤١ عقد اجتماع الشيوخ بطلب من الامير بشير قاسم في دير القمر للبحث بامر الضرائب. وكان الامير يرأس هذا الاجتماع.

تحول الاجتماع الى اجتياح للمدينة بقيادة آل نكد وتمكن المهاجمون من احتلال قسم

كبير من المدينة. وفي هجوم معاكس بقيادة الامير بشير قاسم تمكن المدافعون من استرداد اجزاء من دير القمر. الا ان المعركة استمرت اياماً اخرى وكانت شديدة وحامية وامتدت الى قرى اخرى. لما وصلت انباء هذه المعركة الى القناصل الاوروبيين في بيروت اجتمعوا بالوالي محمد سليم وطلبوا اليه وضع حد للفتنة باسرع ما يمكن.

رأى الوالي في ذلك الفرصة السانحة للدخول الى الجبل بقوات كبيرة. ولكنه رأى انه اذا اعاد الامن في الحال فستكرهه الدول على استرجاع جيشه من الجبل وعلى احترام استقلاله. فلاجل الغاء هذا الاستقلال وجب ان تكون الكوارث اعظم والمذابح أفظع. وجب ان تجري دماء أغزر من الموارنة والدروز وان لا يُرى في البلاد غير النار والدم حتى يهبّ سكان الجبل اجمع على اختلاف عناصرهم وأديانهم ويلتمسوا حماية الترك، وحتى تكفّ الدول عن التدخل في لبنان وفي شؤون شعوبه النازعين الى الفتنة والعابثين بالنظام والأمن العام. لم يرسل اذاً محمد سليم إلى دير القمر الا ضابطاً من كبار ضباطه وهو ايوب باشا وكان عليه ان يجري تحقيقاً عاجلاً ويعيد الى النظام والتعقل كلاً من الفريقين المتحاربين وان يستمع الى شكاويهم. ورأى الكولونيل روز، قنصل انكلترا العام، ان يصحب ايوب باشا وان يعاونه في مهمته راجياً ان يكون نفوذ دولته في الشرق خير وسيلة لتهدئة خواطر اهل الجبل.

وصل المبعوثان الى دير القمر نهار السبت عند الظهيرة والمعركة في احتدامها. فوقفت النار من الجانبين في الحال ـ وهذا اسطع برهان على ما كان من احترام الجبل لرجال الدولة العثمانية ـ واستطاعا ان يصلا السراي بين الصفوف المتحاربة، فصدرت اوامر شديدة الى المقاتلين بالعودة الى بيوتهم.

رأى الامير بشير قاسم، حرصاً على كرامة ولايتِهِ، ان يأمر زعماءَ الدروز وزعماءَ الموارنة بان يعود كلّ فريق منهم الى قراه وان يُلقوا السلاح لكنه لم ينجح، فالتمس مكرهاً من ايوب باشا ان يؤيده ببعض الفصائل التركية. وعاد ايوب باشا الى بيروت بدون ان يسعى الى اطفاء نار الثورة.

هدأت الحال في دير القمر، ولكن في سائر انحاء الجبل ظل الاقتتال على اشده وزاد الاضطراب وتفاقمت الفتنة. واخذ القناصل يلحون على الوالي بوجوب اعادة الامن الى نصابه، والحرص على مصالح الرعايا الاوروبيين. ومع ذلك لم يتوسط محمد سليم باشا في المسألة الا توسطاً ادبيًّا مدعياً انه يريد ان يحترم ما استطاع استقلال الجبل. فارسل الى

المتحاربين سليم بك ومحمود اغا من ضباطهِ مندوبين الى ازالة الشقاق والى دعوة جميع السكان الى ترك السلاح(٢٢).

وذهب هو بنفسه الى الشويفات ومعه قناصل فرنسا وانكلترا وروسيا وقد طلب نجدتهم في تسكين الخواطر وتوفير السلام. ولما وصل المندوبان ابلغا الجميع اوامر الباب العالي بوجوب ترك السلاح ووعداهم باسمه بصيانة حياتهم واموالهم وأعراضهم. فوثق الموارنة بوعود الاتراك فتركوا سلاحهم في الحال وعادوا الى بيوتهم. وظنّ الامير بشير ان السلام قد رسخ على اركان وثيقة فغادر دير القمر مع حاشيته العديدة ورجع الى بيت الدين.

اما الدروز فلم يطيعوا امر الوالي. ووالى المرابطون حول دير القمر هجماتهم فجاءهم سليم بك ومحمود آغا بحجة نزع السلاح منهم فادرك الدروز حقيقة مهمتهما وما وراءها من المعاني الخفيّة فقبضوا عليهما وتظاهروا في تحقيرهما واكرهوهما اكراهاً ظاهراً لا صحيحاً على المجيء معهم الى دير القمر. فاخذ المندوبان التركيان يُبديان بانهما يخشيان من تهديد الدروز وبطشهم وشرعا في العمل على تسليم المدينة وعلى نزع السلاح من النصارى.

وفي حضرة هذين المندوبين قبض المهاجمون الدروز على الامير قاسم وانقضوا على حرسه وجردوه من سلاحه وقبضوا على شخص الامير واهانوه واخرجوه وهو يحمل شارات الحكم الممنوحة من السلطان ونزعوا عنه ثيابه وسلاحه.

ولم يعمل محمد سليم بك اكثر مما عمل ضابطاه. فجمع نفراً من زعماء الشوف في الشويفات وخاطبهم على مسمع من القناصل وحرضهم على السلام واعداً بالاصغاء الى مطالبهم وانصافهم. وذكّرهم بما يجب عليهم لجلالة السلطان مولاهم فجهر هؤلاء بالخضوع والطاعة واقسموا انهم يتركون السلاح. . . وقبل ان يغادر محمد سليم باشا تلك الناحية استأنفوا القتال.

وكانت مناورة ظاهرة لأن الوالي كان يعلم علماً اكيداً ان مسعاه هذا لا يعيد الى البلاد راحتها وسلامها، لانه بينما كان يجول وقناصل أوروبا في الجبل كان عماله يحرضون الدروز على الحرب ويضمنون لهم العصمة من العقاب. .

اشتدت الحرب الاهلية في الجبل منذ اواخر تشرين الاول حتى اواخر تشرين الثاني اشتداداً عنيفاً فذعر أهل دير القمر وكتبوا الى محمد سليم باشا والتمسوا منه ان يرسل جنوداً

تركيّة تنقذهم وتأتي بهم الى بيروت، فلم يفعل الوالي شيئاً، فلم يرسل فصائله الى الجبل بل ارسل الى الموارنة ذخيرة ليستطيعوا ان يقفوا في وجه مهاجميهم وامر امراً جازماً بألا يُعطى الدروز ذخائر وسلاحاً.

غلب الموارنة على امرهم ولم ينجدهم الجنود العثمانيون فوقفوا وقفة المتفرج بل ساعدوا على المذابح.

جاءت فرقة غير نظامية من دمشق وخيمت على مقربة من بيروت حيث ساحة القتال وانقضّ هؤلاء العساكر المنضوون تحت راية الحكومة على الذين هربوا من القتال ولجأوا الى بيروت وقبضوا على الرجال والنساء والاطفال وعاملوهم شرّ معاملة. وحليّ النساء التي نجت من النهب اصبحت غنيمة باردة لمن هم مكلفون بالحماية. ومع ذلك كله اخذ يتظاهر الوالي بانه يريد عودة السلام الى الجبل. وبينما كانت النار تلتهم البيوت قرب بيروت كان المنادي ينادي بوجوب رجوع الناس الى قراهم. «فوثق نفر من هؤلاء المساكين بكلام الوالي فغادروا المدينة ليعودوا الى بيوتهم فانقضت عليهم العساكر غير النظامية وعرتهم مما كان باقياً من الثياب على أجسامهم».

كان تواطؤ الاتراك في المذابح لا ريب فيه. وشك القناصل انفسهم في صدق محمد سليم باشا ورأوه مراوغاً فقبحوا موقفه. في هذا الوقت كانت قوات بامرة شبلي العريان تلتقي بالعساكر غير النظامية وتهاجم زحلة. عندها ايقن الموارنة، حتى الذين في كسروان، ان الحرب عليهم اقوى من ان يتمكنوا من صدها، فلجأ البطريرك الى مقابلة القناصل وسألهم هل ان الحكومة التركية ترضى بأن تقع هذه المذابح وهلا تريد ان تضع لها حداً أم ان الحكومة ليس لها من الوسائل ما تستطيع معه ان تعيد النظام وتحمي رعايا السلطان. وكان ذلك طلباً صريحاً ان يعمل ممثلو الدول بما يجب عليهم. فاذا كان الاتراك متواطئين فكان على الدول ان تتدخل في سورية باسم الانسانية وان تردع المهاجمين بالقوة وان تؤيد النظام والسلام رغم ارادة السلطان. واذا كانت الحكومة التركية عاجزة عن اعادة الأمن الى سورية فعلى الدول الاوروبية ان تساعدها في حماية النصارى بانجادها بفرقةٍ من الجنود الاوروبية. فطلب الموارنة سنة ١٨٤١ من الدول ان تفعل ما فعلته بعد ١٩ سنة اي سنة ١٨٦٠.

كتب القناصل في اواخر تشرين الثاني الى محمد سليم باشا مذكرة شديدة اللهجة اوردوا فيها شكاويهم من الدروز وبينوا ما كان يخالجهم من الظنون من حيث تواطؤ اولياء

الامر العثمانيين. قالوا: «لم تظهر حتى اليوم ارادة الحكومة في التدخل بالحرب القائمة بوثيقة علنيّة. فالدروز يرون هذا السكوت دليل عطف عليهم وعاملاً من اعظم العوامل لتسليح شعبهم والامعان في الحرب الاهلية. وقد شاع بين الموارنة ان الدروز لم يتسلحوا ويخوضوا القتال الا اذلالاً لطائفتهم بأمر الحكومة السريّ».

ورغم ما كان للقناصل من البينات على صحة ظنونهم فانهم لم يتجرأوا على تهديد الوالي تهديداً صريحاً بتوسط اوروبا بقوة السلاح. واكتفوا بان ابلغوا الوالي في آخر مذكرتهم عريضة البطريرك الموجهة اليهم وبان يحاجّوه بحجة البطريرك نفسها، وهي ان حكومته متواطئة او عاجزة. «وسألوه ان يتعطف بجواب بيّن اليهم يقفهم على كنه الحالة في البلاد وان يجعلهم يقوون على معاونة السلطة الشرعية بمقتضى ارادة حكوماتهم بما لديهم من النجدة المعنوية لحفظ النظام والأمن العام في الولايات»[٢٣].

فهذا الموقف الضعيف الذي وقفه القناصل لم يكن الا نتيجة السياسة الانكليزية التي كانت قد شرعت ترعى الدروز ومصالحهم بعنايتها الخاصة. وكان لكلٍّ من فرنسا وروسيا منافسيها الكبيرين في المشرق وسيلة للتدخل في شؤونه تدخلاً مألوفاً دائماً، الأولى لحمايتها الكاثوليك وخصوصاً الموارنة، والثانية، بحمايتها الارثوذكس لأن انكلترا بعد جلاء المصريين عن سورية لم يبقَ لها من تحميهم في تلك الأرجاء.

وكان لسورية في عين انكلترا مقام عالٍ وشأن عظيم. فهي الطريق البريّة العظمى التي تصل حوض البحر المتوسط بالمحيط الهندي. وقد كانت الترعة الطريق الآمن والاقصر بين اوروبا والهند الانكليزية، درة التاج البريطاني الثمينة واعظم مورد من موارد ثروته، يومَ لم تكن ترعة السويس مفتوحة بعد.

كانت مصر في يد محمد علي باشا صديق فرنسا وعدو انكلترا الاعظم. فاذا حازت فرنسا في سورية ايضاً مقاماً ارفع بواسطة الموارنة «البابويين» فلا يبقى لانكلترا، اذا نشبت الحرب (وقد اثبتت الحوادث سنة ١٨٤٠ ان الحرب يمكن ان تنشب في كلّ ساعة) الا الطريق الطويلة حول افريقيا فتصلها بجزيرة سيلان وبيومباي. وفوق ذلك كانت فرنسا، بواسطة حمايتها الكاثوليكية، تكسب تجارتها في تلك الأصقاع، مهد المدنية في بلاد المشرق والغنية النضرة بغلاتها وصناعتها وتجارتها، أرباحاً تفوق ارباح سائر الدول.

ثم انه بواسطة هذه الصلات القائمة ما بين فرنسا وروسيا وتركيا في الشرق وخصوصاً، بحجة حماية النصارى، كانت روسيا وفرنسا تستطيعان ان تؤثرا على السلطان تأثيراً لا

تستطيعه انكلترا. وبديهي انهما كانتا تتذرعان بهذا التأثير لتأييد مصالحهما الخاصة وللإضرار بمصالح انكلترا.

وهذه الحماية كانت حاجزاً دون تحقيق أمنية انكلترا في الشرق وهي ان تبعد عن السلطان وصاية الدول أو وصاية كلٍّ من فرنسا وروسيا، وان تؤيد بالاسم فقط سيادته وسلامة سلطنته إزاء الجميع وعلى الجميع فتربح ثقته وتجعله اداة لسياسيتها وقوتها الاقتصادية. والحماية كانت تقضي على السلطان بان يذعن لوصاية فرنسا وروسيا وان يعمل متفقاً واياهما والا تعرضَ لان يخوض الحرب ضدهما. فوجب اذاً، محقاً لنفوذهما او تخفيقاً له، الا تظلا مستقلتين في هذه الحماية وفي هذا التوسط المشروع. فسعى الساسة البريطانيون ان يحموا هم ايضاً فئة جديدة من الناس في الشرق وخصوصاً في سورية.

وانكلترا هي حامية البروتستانت الطبيعية. ولكنه في الشرق لم يكن من أتباع هذه الشيعة الا نفر قليل من الجالية الاوروبية المقيمة خصوصاً في الساحل. فلم يكن ذلك كافياً للحماية المطلوبة. فرأت انكلترا ان تسدّ هذه الثلمة ببعثها الى سورية وفلسطين مرسلين من الانكليز ومن الامريكان كما رأينا من قبل. فمنذ سنة ١٨٤٠ اخذ بعض البروتستانت يأتون الى بيروت ودمشق وصيدا والى سائر المدن والقرى الكبيرة ويجولون في البلاد ويبثون دعوتهم باوفر نشاط بين الدروز والمسلمين والكاثوليك وجميع الملل الارثوذكسية. واغدقت عليهم المال والاحسان جمعيات غنية نشأت في لندن ومانشستر وفي غيرهما من مدن انكلترا. ونشّطتهم الحكومة ومدتهم بالمال وحمتهم حتى خيّل انه يراد رد الشرق كله الى الديانة البروتستانتية. ولكن النجاح لم يكن على قدر الهمة المبذولة في هذا السبيل.

ففي سنتي ١٨٤٠ و١٨٤٢ لم يبدِ السوريون نزعة الى الأخذ بالمذهب البروتستانتي. فلم يكن عدد من سأل انكلترا حمايتهم الا نزراً لا شأن له. وهي كان يهمها ان يكون لها من تحميهم حماية صريحة. ففتشت عن فريق من الوطنيين، من غير المسلمين، محتاجٍ الى الحماية فوجدت في الدروز ضالتها.

لم يكن للدروز منزلة ود عند الانكليز. وكثيراً ما بيّن القناصل والمرسلون في تقاريرهم قيام هؤلاء بالاعتداء على الشعوب المسيحية. لكن السياسة هي غير العواطف. لم يتأثر الانكليز اذا كان الدروز في الواقع مذنبين بالدرجة التي يصفها الرواة. ألم يكونوا عائشين في الشرق حيث ترعى شريعة الثأر جميع ارجائه ما بين النصارى كما هو الحال ما

بين غير المؤمنين وحيث الحرب والنهب والسلب حالات مألوفة. أكانوا وحدهم المذنبين في المذابح؟ وقصارى القول ان الموارنة اعداء الدروز هم «بابويّون» وامرهم لا يهم بروتستانت انكلترا. وفي رأي هؤلاء كان «البابويّون» في كل وقت من أهل التعصب ومن مثيري الفتن والحروب الأهلية ومن طلاب السيادة المطلقة، يسعون في ان يردوا بالقوة «المبتدعة» الى ديانتهم او يبيدوهم من الوجود.

ان رجال السياسة في لندن عذروا الدروز في آخر الامر ورأوهم اهلاً للرحمة والحماية. واصبحت بعد ذلك حماية الدروز قطب السياسة الانكليزية في سورية. وأخذ رجال الدولة والسياسة يتوسطون في سورية في سبيل الدروز ضد الموارنة منجدي فرنسا فيحمونهم ويدافعون عن موقفهم في لبنان وفي الانحاء المجاورة. واتخذت انكلترا هذه الحماية وسيلة لعرقلة نفوذ فرنسا وروسيا في سورية.

وظهرت هذه السياسة ظهوراً جليًّا في سنتي ١٨٤٣ و١٨٤٤. لكن طلائعها بدت منذ سنة ١٨٤١، وكانت نتائجها وخيمة. وقد كانت حاجزاً قويًّا دون الوصول الى تأييد السلام والنظام في لبنان. وهذه السياسة هي التي جعلت الدروز بمأمن من النقمة والعقاب. فكلما جدّ رجال السياسة في اوروبا في حماية النصارى من الدروز وفي منع الحرب الاهلية والمذابح كانت السياسة الانكليزية تقف في طريقهم وتجعل مسعاهم عقماً.

في هذا الجو المحموم رأى الباب العالي الزمان مؤاتياً لمحق الاستقلال اللبناني ولسلبه امتيازاته التي اصبحت خطراً على وحدة السلطنة وقوة الحكومة.

اظهاراً لارداته بأن يؤيد النظام ويعيد السلام، أرسل السلطان عبد الحميد وزير الحربية مصطفى باشا الى سورية ومنحه سلطاناً واسعاً وخوله ان يدخل الجبل بقوات عظيمة يحترمها الدروز والموارنة جميعاً وان يضع حداً للفوضى. واتفق السلطان ووزراؤه على خلع الامير بشير قاسم من الولاية لأن عجزه ظاهر للعيان. وتقرر ان يخلفه، ولو الى حينٍ، قائد من قادة جيوش تركيا.

وهل ثمة سبيل لاعتراض اوروبا؟ ألم يكن عمل الباب العالي في سبيل السلام؟ لقد جرّب جميع الوسائل السلمية ولم يفلح فلم يبقَ امامه الا القوة. فاذا احتلت الجبل اللبناني قوات عظيمة من الجيش التركي فاصبح تحت امرة قائد من قادته هان على الباب العالي ان يلاشي استقلاله شيئاً فشيئاً وان يجعل مع الايام هذا الاحتلال وهذه الادارة المرتبة الى حين نظاماً ثابتاً مستمراً.

٣ ـ مهمة مصطفى باشا وحكومة عمر باشا في الجبل

لم يصل الوزير مصطفى باشا الى بيروت حتى وافاه الشيوخ الدروز، وقد دروا بالمهمة التي انتدب لها. واتفقوا مع انصارهم ضباط الفرقة التركية ليقدموا له اخلص فروض احترامهم وليسألوه «ان ينقذهم من أيدي الاسرة الشهابية». والتمسوا فوق ذلك الا يحكمهم في المستقبل احد لا من الشهابيين ولا من الزعماء الدروز او النصارى، بل ان يكونوا خاضعين «لشخصٍ من رعايا السلطان الامناء»(٢٤). فسرّ الوزير بقدومهم ووعدهم باجابة ما طلبوا وتولى هو نفسه حكومة الجبل ونادى بخلع الامير بشير قاسم من الامارة(٢٥). وقال انه سيخلفه بعد توطيد الامن حاكم تركي هو عمر باشا المجري النازح عن بلاده.

بعد ذلك قام الوزير بجولةٍ في الجبل ليرقب سير الامور وينفذ بالتدقيق الوسائل الآيلة لراحة الشعب. واحتلت الكتائب العثمانية المؤلفة من الأرناؤوط ومن «الباشبوزق» أخصّ مواقع الجبل، وجرى عراك قليل بينهم وبين بعض الجماعات الوطنية. وباشارة المأمورين الاتراك عاد الدروز الى قراهم وانفكوا عن القتال «ورجع كلّ الى الحالة التي خلفها له ابوه واجداده».

قال الدروز «بدأ الأمن والراحة يستتبان في البلاد وزال البغض والحقد من القلوب فكان، بخلع الشهابيين عن الامارة، ما كنا نرجوه من ذلك»(٢٦).

ألمَ يُتح للاتراك ان يقولوا ان ما كان للبنان من الاستقلال في عهد الامراء الشهابيين هو الذي اوقع النزاع والشقاق والحرب والفوضى في البلاد وان لا سبيل الى اعادة الراحة والحياة المألوفة الثابتة الا بواسطة حاكم تركي يتولى حكم الجبل؟

ابى الموارنة ان تؤخذ منهم امتيازاتهم القديمة، فقاوموا الحاكم الجديد مقاومة شديدة والتفوا حول الاسرة الشهابية التي كانت لم تزل قوية النفوذ. وانجدهم الاوروبيون والمقيمون في البلاد نجدة صحيحة.

رأى الموارنة ان لا يخرجوا عن دائرة القانون فرفعوا شكواهم الى السلطان، وقد كان بامكانهم ان يرفعوها الى الدول الغربية وحدها، ولا سيما فرنسا التي كانت قد وعدتهم قبل سنة بتخفيف الضرائب التي فرضتها عليهم الخزانة التركية، فطلبوا منها انفاذ ما وعدت من حيث صيانة استقلالهم. وبعبارةٍ بليغة جمعت بين الانفة والاحترام ذكّر السادة النبلاء النصارى الباب العالي ما بذلوا له من الخدمات في قتالهم مع ابراهيم باشا والمصريين، وما

وُعدوا به من المكافأة، وكيف ان تلك الوعود الكثيرة قد نُسيت وكأنها لم تكن. قالوا: «كانت رعيتكم تتوقع ان تنعم بالأمن والراحة وان تنهال عليها النعم السنيّة الجديرة بشرف الباب العالي وكرامتهِ مكافأةً للخدمات الشاقة والتضحيات الجسيمة التي عانيناها في محاربتنا الحكومة المصرية عملاً بإرادة مولانا السلطان واوامره فكان ان خابت آمالنا. فلم يكف اننا لم ننل من مكارم السلطان ما رجونا بل اثقلت مناكبنا بضرائب مهينة»[٢٧].

وذكروا ان ضريبة الجمارك والخراج والوركو والاعشار هي امور تعجزهم وانها غير مشروعة. فماذا طلبوا اذاً؟ طلبوا ان يكونوا كما كانوا في الماضي[٢٨]، أي ان ترد لهم الادارة التي كانت لهم قبل الفتح المصري وهي الادارة التي كانت ترضي الجميع. طلبوا ايضاً ان تؤدى اليهم التعويضات عن خسائر الحرب والتي وعدوا بها، ولم يؤدوا اليهم بعد مرور سنتين شيئاً منها وان اثبت التحقيق الرسمي انهم على صوابٍ وحقٍّ في مطالبهم.

فأبى الباب العالي اولاً ان يستجيب لطلب اللبنانيين. وتولى عمر باشا الحكم في الجبل، لكنه لم يفلح. وارتكب منذ البداية خطأً كبيراً فأراد ان يسحق في الحال استقلال لبنان بالقوة الوحشية واذل النبلاء الدروز وحاول تضييق السلطة المستمدة من النظام الاقطاعي الذي كان لم يزل قائماً في الجبل، وحاول ايضاً ان يقيم مقام الامراء والشيوخ، الأعظم نفوذاً في كسروان الماروني، شيوخاً آخرين رأى انهم من اصفيائه. فهذه التدابير كادت تقلب النظام في لبنان وتزعزع اركانه، فهبّ السادة الدروز والنصارى هبة واحدة وعارضوها معارضة عنيفة. وكان هؤلاء واولئك لم يزالوا زعماء البلاد يحترمهم الشعب ويطيعهم. وبعد هذا التمس الموارنة حماية الدول. ألم تضمن هذه الدول استقلالهم في معاهدات صريحةٍ؟ الم تعترف بهذا الاستقلال فرنسا وسائر الدول الاوروبية في الماضي وفي خلال الازمة سنة ١٨٤٠؛ وقد ايد ممثلو انكلترا انفسهم الاميرال ستوبفورت والكومودور نابيير والمستر وود احتجاج اللبنانيين على الضرائب الظالمة المخالفة لامتيازاتهم. وقد رأوا طلبهم التعويضات مشروعاً وتعهدوا بمساعدتهم في ذلك. ووجدوا ما اتخذه عمر باشا من التدابير ازاء النبلاء الدروز شديداً وانه تجاوز الحدود فيه. هل ينسى الانكليز وعودهم من غير ما سبب ولم يمر عليها سنتان بعدُ؟ احتجت اذاً انكلترا في الحال على الغاء استقلال لبنان. ولكن احتجاجها كان كلاماً فارغاً غير مقرون بعزيمة صادقة. وفرنسا التي لم تكن الجراح التي اصابتها سنة ١٨٤٠ قد شُفيت بعدُ لم تقف تجاه الباب العالي، مضطهد رعاياها ومَن هم تحت حمايتها، موقف الشجاع ولا موقف المعلم في

مكتبه. فلم يكن لويس فيليب والموسيو غيزو من طلاب الدعاية الصاخبة. وقد قامت فرنسا مع ذلك بما يجب عليها للموارنة. فسفيرها في الاستانة البارون ده بوركينه امكنه ان يوفق بين ممثلي الدول لدى الباب العالي ليلزموا العمل في سبيل نصارى الجبل.

رأى جميع الوزراء والنصراء الاوروبيون ان يقدموا الى السلطان احتجاجاً على تعيين عمر باشا حاكماً للبنان واشترك معهم في ذلك سفير انكلترا. لكن عبد المجيد، وقد كبر قلبه بما كان من هزيمة محمد علي باشا وفوز الجيش العثماني، أبى ان يرى توسطاً اجنبيًّا في شؤون مملكتِهِ، وقد علمته الازمة المصرية ان اتفاق الدول لا يرتكز الى اساس متين. فاجاب الصدر الاعظم السفراء انه عامل على اجراء تحقيق عامّ في لبنان وانه يتوقع وصول التقرير بهذا الشأن ليدبر الحالة بما يلزم. وردّ مطالبهم بلطف لا يخلو من التهكّم.

وهكذا غمط الباب العالي فضل انكلترا التي لم ترد تأييد السلطان بل ان يكون لها مطيعاً. فللسلطان ان يزدري اوروبا ولكن بشرط ان يخضع امام انكلترا ويذعن لمطالبها.

لقد حمل تهكم الصدر الاعظم السير ستروتفورت كانينج على تقديم اشد الاحتجاج الى الباب العالي. واراد السفير البريطاني ان يبين للسلطان انه لا يستطيع مقاومة اوروبا من غير عضد انكلترا فاشترك بكل قواه في الاحتجاج العام الذي قام به السفراء طلباً لصيانة استقلال جبل لبنان. فاضطر الباب العالي ان يذعن وفتحت المفاوضات بينه وبين سفراء الدول الأوروبية لتنظيم الجبل تنظيماً نهائيًّا.

٤ ـ اعادة تنظيم الجبل سنة ١٨٤٢

منذ ربيع سنة ١٨٤٢ بدأت المفاوضة بين وزراء الباب العالي وسفراء الدول الأوروبية، فطلب البارون ده بركينه ـ وأيده في طلبه سفير روسيا ـ اعادة الامارة القديمة الشهابية بمقتضى رغبات الموارنة.

استنكر الباب العالي ذلك استنكاراً شديداً ولم يشأ ان يتخلى بسبب هذا التهديد عما كسبه في خلال سنتين من المنافع في جبل لبنان، تلك الامارة العريقة المسيحية التي كانت له في كل وقت عقبة تحول دون أمانيه. أيعيدها الآن ولم تمضِ على اسقاطها سنتان. وكان يظن ان له من الاسباب الخطيرة المستفادة من الاحداث ما يجعله يرسخ قدمه في ادارة الجبل.

قال صارم افندي، الصدر الاعظم الجديد في جوابه الى السفراء: «ان الموارنة يطلبون اعادة الشهابيين. لكن الدروز يأبون ويستنكرون هذا استنكاراً شديداً. فهم لم يقوموا

بفتنتهم الا لمناهضة هذه الامارة. فقد تركوا السلاح ساعة خُلع الامير بشير قاسم وذووه وبعد ذلك عاد السلام الى الجبل واستتب الأمن». وقدم صارم افندي الى السفراء عريضة الوجهاء الدروز التي لم تكتب الا باشارة الاتراك وقد انطوت على شكاوى من الشهابيين. قال اصحابها: «اننا جميعنا رعايا الباب العالي وخدمه فلا نرضى ان تتولى شؤوننا الأسرة الشهابية ولا شخص آخر لا من الدروز ولا من النصارى، بل نلتمس التماساً وضيعاً من الدولة الشفيقة بنا ان تولي علينا احد خدمها الأمناء. واذا فاز أولو المآرب السيئة ولم يُقبَل طلبنا ووُلّي الحكم أحد الامراء الشهابيين او شخص آخر من اهل الجبل فاننا عازمون على ان نتشتّت في كل انحاء المملكة العثمانية لنكون بمأمن من حكامنا الجدد هؤلاء. ونحن اذا دعت الحاجة نذهب الى الاستانة لنصرح باللسان او بالكتابة طلبنا هذا تعبيراً عن اماني اعيان الجبل وشعبه كافةً». فاذا اعيد الامير بشير الى حكومة لبنان كان ذلك سبباً لفتنة جديدة.

اقنعت براهين صارم افندي السير ستراتفورت كايتنج بانه لا يجوز ان تدفع الطائفة الدرزية كلها الى اليأس. وكثرت المفاوضات وطال امرها واشتدت في الجبل المقاومة ضد عمر باشا بحيث طلب قسم من الدروز حكم الشهابيين. فرضي الباب العالي ان يرى اللبنانيون رأيهم في ذلك فاختارت الاكثرية المطلقة عودة الشهابيين الى الإمارة. لكن والي بيروت ارسل الى الاستانة تقريراً مزوراً بهذا الشأن.

لم تخدع اللجنة الاوروبية بهذه المناورة فألحت على الباب العالي بأن يصرف عمر باشا عن حكومة الجبل فاستجاب. الا انه أبى ان تكون في الجبل امارة وحيدة. والحت فرنسا في ذلك الحاحاً كاد يؤدي الى قطع المفاوضات.

رأى السفير النمساوي رأياً يوفق بين المطالب المتباينة وهي ان لا يجمع الموارنة والدروز لانهم لا يستطيعون ان يعيشوا معاً، بل يفرقون بمنح كلٍّ من الشعبين ادارة خاصة مستقلة بحيث يتمتع كلاهما بما له من الامتيازات القديمة في الجبل. لم يتم الاتفاق فوراً على هذا الافتراح لأن فرنسا ظلت تطلب امارة واحدة والباب العالي أبى ان يمنح اي استقلال ذاتي للجبل.

ولكن في شهري تشرين الاول وتشرين الثاني سلم الباب العالي بالأمر واجمعت الدول ورضيت فرنسا بتقرير مبدأ القائمقاميتين الدرزية والمارونية، يلي كلاً منهما حاكم له من الامتيازات ما كان للامراء من قبل. وتقرر ايضاً ان يكون هذا النظام موقتاً وذلك بطلب

الباب العالي الذي احتفظ لنفسه بحق تغييره على وجه يلائم مصالحه طبعاً.

لم يُزل نظام القائمقاميتين جميع الصعاب. إذ من يحدد منطقة كلّ منهما؟ ان السلطان هو سيّد البلاد الشرعي. فله وحده اذن حق هذا التحديد والدول وكلت اليه بذلك دون ان ترى في بادىء الأمر ما وراء ذلك من المعضلات والنتائج.

كيف يُعيّن القائمقامان؟ أيعيّن الموارنة الماروني والدروز الدرزي؟ ويثبتهما بعد ذلك الباب العالي في الولاية؟ او هل يسميهما مباشرةً الباب العالي او الولاة؟ وهل يكون للدول يدٌ في هذه التسمية؟ وهل يُختاران كلّ واحد من شعبه او من غير شعبه؟

طبعاً طلب الباب العالي ان يعيّن هو القائمقامين من خارج شعب الجبل بحيث يكونان عاملين من العمال الاتراك شبيهين بالولاة. واذا اختارهما الباب العالي فيكون له الحق في خلعهما واقامة خلفين لهما متى اراد. وهكذا تزول الولاية الموروثة في الجبل وتكون بذلك نهاية استقلال الجبل.

هذه كانت خطة الباب العالي وفيها من الحذق والدهاء ما لا يوصف. فلم تفلح هذه الخطة لأن الدول عارضتها. وقد طلبت فرنسا وروسيا ان يُختار القائمقامان كلّ من بني قومه. وألحت فرنسا في ان يكون قائمقام النصارى من الأسرة الشهابية ورضيت أن يُفصل الموارنة عن الدروز، ولكن شرطَ ان تنشأ إمارة ثانية مستقلة للدروز، فلا يكون والحالة هذه للباب العالي مطلق السلطان في الجبل، بل يظلّ الجبل على امتيازاته القديمة، وانما يكون محكوماً بامارتين لا بامارة واحدة. وبذلك يقفل الباب في وجه تركيا فلا تستطيع الاستمرار بمفاسدها ودسائسها.

اما انكلترا فلم يكن لها ان تدافع عن الموارنة، بل كانت مصلحتها تقضي عليها، حفظاً لنفوذها في آسيا، بأن تمنع انشاء امارة مسيحية قويّة في لبنان معقل سورية الطبيعي تكون مستقلة عن الباب العالي وتحت حماية فرنسا ومناحرةً لسياستها الشرقية. فكان عليها اذاً ان تناهض خطة فرنسا المخالفة للباب العالي، لكن ذلك كان يُغيظ الدروز اصدقاءها الجدد والدول حلفاءها سنة ١٨٤٠، فعدلت عنه ولجأت الى طريقة متوسطة ملائمة لمصالحها.

اما الباب العالي، ففي ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢ وجه بواسطة صارم افندي مذكرةً الى سفراء فرنسا وانكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا صرّح فيها انه لم يرضَ بما أجمعت عليه الدول الا مكرهاً، وقال: «ان الباب العالي سيوجب على اسعد باشا ان يختار لأجل ادارة

رعيّة السلطان في جبل لبنان قائمقامين واحداً للدروز والآخر للموارنة وأن يكونا من الوطنيين لكن من غير الاسرة الشهابية بمقتضى ما تقرر برضى الدول من قبل. وانه سيوعز اليه ايضاً بان يبذل ما بوسعه لحفظ الراحة والأمن في سورية».

وبمهارةٍ فائقة حاول صارم افندي ان يلقي على الدول تبعة ما قد يكون من تجدد القلاقل في لبنان بواسطة هذا النظام الجديد الذي كان يدعوه سرًّا فاسداً وان يترك للباب العالي اذا وقع شيء من ذلك سبيلاً الى التدخل في شؤون لبنان والى اخضاعه لسلطانهِ اخضاعاً مباشراً. وقال ايضاً ان وزراء الدولة، ولا سيما مصطفى باشا الذي اجرى تحقيقاً دقيقاً في سورية، رأى ان النظام الجديد يحمل في طيّاته شر العواقب.

بنظام القائمقامين قضي على الوحدة اللبنانية القديمة التي انشأها آل معن وآل شهاب، وبهذا التشعب انفرطت وزالت كتلة الجبليين التي كونها الامير فخر الدين الثاني والامير بشير الكبير، تلك الكتلة التي حاربت الولاة الاتراك وهزمت انكشارية الدولة العثمانية وكتائب ابراهيم باشا الظافرة.

فتسنى لتركيا بالتالي ان تعمل على مناوأة الموارنة بالدروز وعلى مناوأة الدروز بالموارنة اذا شاءت بدون ان تتدخل في شؤون الجبل الداخلية. فصلات عمالها بكلّ من القائمقامين وحاشيتهما كانت كافية لخلق الشقاق في معقل سورية الذي طالما ردّ صدمات مهاجميه.

لم تكن ثمة امارة بحصر المعنى لا درزية ولا مارونيّة، بل ادارتان يسمي الحاكمين فيهما السلطان، ويفصلهما متى شاء. فكانا اذاً من عمال مشير صيدا وهو الذي يختارهما ويشرف عليهما تحت رقابة الباب العالي. فكان ذلك كله فوزاً باهراً للدولة العثمانية في لبنان. لكن عبد المجيد ووزراءه لم يكتفوا بذلك فكان غرضهم ان يخضع الجبل خضوعاً تامًّا للسلطان. فلم يتحقق ذلك. والنظام الجديد ترك للبنانيين كثيراً من امتيازاتهم القديمة. فلم يكونوا خاضعين لقانون الدولة العام في الضرائب والادارة المحلية والقضاء. وفوق ذلك كان على الباب العالي ان يختار القائمقامين من بين اللبنانيين، فكان في ذلك ذل للسلطان فيما هو ساعٍ وقتئذٍ لتعزيز الحكومة المركزية. فرأى الباب العالي ان يضيّق ما استطاع حدود كل من القائمقاميتين، لان حدود الايالة اللبنانية كثيراً ما تغيرت مع الايام. وفوق ذلك لم يكن مستطاعاً ان يقسم لبنان جغرافياً مقاطعتين مستقلتين، إحداهما للموارنة وحدهم والاخرى للدروز وحدهم. ثم ان بعض انحاء لبنان كان قديماً تحت سلطة الولاة مباشرةً. ألم يكن اذاً للباب العالي ان يسترجع تلك الانحاء التي استولى عليها الشهابيون

استيلاءً غير مشروعٍ؟ ألم يكن نافعاً ان تجعل الدولة قدمها في لبنان تأييداً للامن والسلام ومنعاً للمفاسد وتجديد الحروب الاهلية؟ ثم رأى وزراء الدولة الدهاة ان يكون اتساع كلّ من المنطقتين واحداً. لكن، ألم يكن الموارنة اوفر عدداً من الدروز؟

فالنظام الجديد كان من دأبه ان يشد أزر الموارنة وقد يقوي تنظيمهم العسكري. فاذا تمّ لهم ذلك سادوا الدروز الذين هم اخصّ اعوان السياسة التركيّة العوجاء في لبنان. لذا ما كان يجوز ان تسحق القائمقامية المارونيّة القائمقاميّة الدرزية صوناً لمصلحة تركيا نفسها. هذه هي الامور التي نظر اليها اسعد باشا في تحديد المنطقتين. فكان الفصل بينهما ظهر البيدر. وسلخ اسعد باشا عن المنطقة المسيحية اخصّ بقعة مارونية وهي جبيل وملحقاتها وأولها نهر ابراهيم على البحر المتوسط وآخرها أعلى قمم لبنان. وهي مركز الموارنة ومهدهم وفيها دير قنوبين كرسي البطريرك ووادي قادشيا اي الوادي المقدس وكل من اهدن وبشري وغابة الأرز الشهيرة آخر أثر من آثار عظمة الجبل وأبهى حلية من محاسنهِ. فهذه البقعة الحقت بولاية طرابلس واخضعت الى شرائع السلطنة. وهكذا تصبح امكنة النصارى اللبنانيين جميعها تحت امرة الولاة مباشرة ويحرم الموارنة من امتيازاتهم القديمة فيصبحون من فئة «الرعايا»، فيصبح الاتراك والحالة هذه سادةً في قلب الجبل ويحتلون اعظم مواقع هذا المعقل الطبيعيّ الذي طالما ارتدت عنه جيوشهم منهزمة خاسرة فيستولون بميثاق معقود بين الدول وبالحيلة والخداع على ارضٍ لم يستطيعوا ان يدخلوها عنوةً. واذا ما وصلوا الى مكامن الجبل جعلوا اهله تحت نيرهم فيضربون قوتهم ضربة قاتلة ويخضعونهم لمشيئتهم فيبلغون الضالة المنشودة وهي ابادة استقلال لبنان.

ولم يكتف اسعد باشا بهذا القدر بل شاء ان يجعل تحت حكم القائقمام الدرزي جميع الامكنة القائمة في الجهات المختلطة أي المأهولة بالدروز والموارنة معاً. فهبت في الجبل عاصفة من أشد العواصف غضباً واحتجاجاً، فوضع نظام ٧ كانون الأول على بساط البحث ثانيةً. اجل لقد نقض الوالي في تحديده هذا الميثاق المعقود بين الباب العالي وبين الدول الكبرى إذ سلخ قضاء جبيل عن القائمقامية المسيحية.

ما تكون أهمية القائمقامية المسيحية اذا لم تشمل جميع الانحاء المأهولة بالموارنة؟.

رأى الموارنة ان يرفعوا شكواهم الى الدول ضد نظام ٧ كانون الاول لوقف تطبيقه.

ففي ٢٩ كانون الثاني سنة ١٨٤٣ قدم المطران نقولا مراد الماروني تقريراً الى سفراء الدول الخمس في الاستانة بسط فيه الحالة الجديدة التي صار اليها ابناء وطنهِ. فقبّح الحاق

جبيل بطرابلس واحتج على النظام الجديد كله بقوله: «بعد أن شطرت الامارة اللبنانية القديمة الى شطرين واغفلت مبادئها العريقة، وبعد أن كانت حكومة الجبل، رغم كل ما يقال فيها، قد وفرت لاهله قروناً طويلة سعةً من العيش والسعادة لا أثر لها في سائر انحاء سورية، واوجب على النصارى بعد معاناة شاقة ان يرتضوا نظاماً جديداً مجحفاً بحقوقهم وهم مع احتفاظهم بهذه الحقوق سلّموا اجلالاً للدول بمصير سيء لا تسمح السياسة الحالية بان يكون أفضل. لكن هذا التساهل كله لم يكن ليروي غلّة التعصب العثماني الذي لا يبغي من المظاهر الخداعة من غرض له الا ابادة الامة المسيحية الصغيرة التي تقوّت بفضلها وحقها وناهضته زمناً طويلاً بين جبالها وانقذت حريتها ودينها واستقلالها. والآن ظهر فرمان سلطاني يسلخ عن لبنان اعظم قضاء من أقضيته هو قضاء جبيل وملحقتها وجعلها تحت حكم والي طرابلس».

لقد كان ذلك ناقضاً للعهد المعقود بين الباب العالي والدول فكان لهذه الدول الحق بالتدخل احتراماً لوثيقة موقعة منها. واضاف المطران مراد: «اذا احتملت الدول هذا الاعتداء الجديد الناقض جوهر العهد المعقود بين الباب العالي وبين ممثليها في المسألة اللبنانية فلن يكون لتوسطها في المستقبل أية قوّة ولن يبقى لنصارى لبنان الا ان يختاروا ما يدفعهم اليه اليأس للذود عن مهد امتهم المقدس فيحاربوا ولاة الامور الاتراك حرباً مفتوحةً في احوال هي لهم من اوفر الاحوال ملاءمة، واما ان يهجروا وطنهم المحبوب الذي حموه في زمان افضل من الزمان الحاضر».

فعلى الدول اذاً ان تمزق الفرمان الذي يقضي بالحاق جبيل بطرابلس وعليها ان تجعل تحت امرة الحاكم المسيحيّ جميع النصارى المنتشرين في انحاء الجبل.

قال المطران في آخر تقريره «أرى ان لا سلام للجبل اذا لم تعهد بالحكومة الى الاسرة الشهابية». وهذا يعني اعادة النظر بالتسوية التي جرت في ٧ كانون الاول.

لم يكن للدول ان تتجاهل شكوى الموارنة. فبادرت فرنسا الى الاحتجاج على الحاق جبيل بطرابلس وعلى ما في ذلك من الظلم والحيف. فحضّ السفير الفرنسي سائر السفراء فقدموا جميعهم احتجاجاً للباب العالي. ولم يتردّد السفير البريطاني في مشاركة زملائهِ.

لقد توسموا في صارم افندي تساهلاً فأمكن السيد ده بوركينه ان يكتب الى السيد غيزو انه يرجى ان يجيب الباب العالي مطلب الدول. وتسنى للسيد غيزو ان يبيّن للباب العالي رأي فرنسا في المسألة اللبنانية.

قال في كتابه الى السيد بوركينه: «لاجل تأييد النظام والأمن في لبنان يجب ان يكون جميع النصارى تحت حكم الامير الماروني اياً كان تقسيم الجبل الإداري من قبل. فلا يجب ان يكونوا خاضعين للباب العالي مباشرة».

واستند السيد غيزو على حماية فرنسا لنصارى الشرق ليراقب عمل الاتراك في سورية ويدافع عن استقلال الموارنة وامتيازاتهم. واتخذ من الحماية حقًّا للتدخل في شؤون المملكة العثمانية الداخلية لاجل مصلحة من كانوا تحت هذه الحماية. فاوعز الى ده بوركيه بان يراقب مراقبة شديدة ما يكون من سلوك الدولة في المسألة اللبنانية وخاصةً من حيث تنظيم الألوية المختلطة وتقسيمها ما بين القائمقاميتين.

اما مسألة بعض قرى الجبل المأهولة بالموارنة والدروز معاً فهي معضلة معقدة قد يكون بحلها نجاح النظام المقرر في ٧ كانون الاول. فاذا لم يتمّ ذلك بما يؤمن حقوق الشعوب المسيحية ومصالحها فلنا ان نطلب اعادة النظام القديم الى ما كان عليه ان بخصوص عموم السكان وان بسائر الشؤون.

ولكن أيطيق الباب العالي هذا التدخل في شؤون السلطنة الداخلية؟ وهو ما يشكل خفضاً من سلطانه المطلق؟ رأى غيزو ان لا حقّ للباب العالي ان يأبى ذلك لأن لبنان لا يناط بالباب العالي وحده بل يناط ايضاً بالدول الحامية استقلاله لأن الباب العالي بواسطتها والحاحها وضمانها ادخل ما ادخل من التغيير على النظام اللبناني وكان ذلك كله بمعاونتها الصريحة. ولأن الباب العالي قد ابلغ الدول الأوروبية ذلك في مذكرتِهِ المؤرخة في ٧ كانون الاول، فقد رضي بحق المراقبة والتوسّط.

قال غيزو: «ان الباب العالي نفسه بيّن ان النظام الحاضر ليس الا الى حين وبذلك تعهّد بادخال نظام أفضل وأثبت اذا دعت الضرورة اليه. فكيف تُحلّ المعضلة؟ لا أرى في هذا الموطن وسيلة أفضل من العودة الى النظام السابق». وقد حرّض سفيره على العمل بذلك. ففتحت مذ ذاك القضية اللبنانية ودامت حتى سنة ١٨٤٦.

٥ ـ الأزمة بين سنتي ١٨٤٣ و١٨٤٤

لم يكن نظام القائمقاميتين ليستأصل الفوضى من البلاد بل كان من دأبه ان يزيدها، واستمر العمال الاتراك بحيلهم ومفاسدهم في القضاء على استقلال لبنان قضاءً مبرماً وعاجلاً.

بيد ان الباب العالي قد اختار رجلين من الأكفاء لحكومة القائمقاميتين هما الأمير حيدر

ابو اللمع الذي انتدبه الى القائمقامية المارونيّة بوصاية البطريرك، وكان كاثوليكيًّا صادقاً ومدبراً حاذقاً نزيهاً وقاضياً عادلاً ورجلاً محترماً معروفاً باعتداله وتساهله. واتخذ بكفيا مقراً له. اما قائمقام الدروز فكان الأمير أحمد من أسرة ارسلان العريقة والنبيلة وأقام في بيت الدين. أما دير القمر حيث تقيم اكثريّة مسيحية مكتنفة بالدروز من كل جانب وحيث البغضاء العنصرية كانت لم تزل مستعرة، فقد فوض امرها الى متسلم تركيّ.

لم يمضِ القليل من الزمان حتى بان جليًّا ان النظام الجديد خلّف القلاقل والحروب الاهلية. فنظام القائمقاميتين أوجد حاكمين لا شأن لهما ولا صولة الا اذا ارادا ان يكونا اداةً لالقاء الفساد والشقاق في ايدي العمال الأتراك الذين لم يكونوا اسماً وفعلاً الا قائمقامين مقامهم. فلم يكن لهما نفوذ ولا وسائل للحكم ولا جيوش لمنع القلاقل ولردع مثيري الفتن في الشعب. فشهدنا مكتوفي الايدي ما قام من النزاع من بين السادة ذوي الاقطاعات ومن النزاع بين الأسر ومن القتال الدائم بين الدروز والموارنة فهدرت الدماء بدون رادع

وهكذا جاز لبنان أزمة من اشدّ ازماته في تدرجه في ناموس الارتقاء الاجتماعي. فالأمير بشير الكبير كان قد دكّ النظام الاقطاعي وقوض اركانه وأخضع النبلاء لسلطانه وضرب سلطة ذوي الاقطاعات ونفوذهم ضربة قاتلة بما أدخل من التغيير في القضاء والادارة وخصوصاً في ادارة الأقضية. فخلع الأمير بشير ولم تمت الحركة العدائية ضد النظام الاقطاعي. فنشأت في الفلاحين اللبنانيين النزعة الديمقراطية واخذت تنمو شيئاً شيئاً. فكانوا كلما خفضت شوكة النبلاء يزيدون شعوراً بحالتهم الوضيعة. فطلبوا الحريّة وقد رأوا السادة الشرفاء منخفضي الشأن والسلطان والتمسوا ان تلغى التكاليف غير المشروعة المفروضة الى ذوي الاقطاعات وان يكونوا واياهم في تأدية الضرائب سواءً.

وكانت الحرب على المصريين قد قوت في طبقات الشعب الدنيا حركة الحريّة لان الجبليين النبلاء منهم كما الوضعاء اتحدوا جميعاً ضد الأجانب فتمت المساواة الاجتماعية في «حرب الاستقلال» اللبناني. فالجميع حاربوا حرباً واحدة في سبيل الحريّة القوميّة. فبعد ان خلع الفلاحون نير الأجانب أبوا ان يحنوا رؤوسهم ثانيةً امام السادة النبلاء. فجدوا ولم يدعوا سبيلاً لطلب الحريّة التي اكتسبوها بحدّ السيف لمجموع الأمة.

لكنه بين سنتي ١٨٤٠ و١٨٤٢ لم تبرز الحرية الديمقراطية كما ينبغي لأنه كان واجباً اولاً ان يعترف الباب العالي باستقلال الجبل. لكنه بعد نظام القائمقاميتين نفحت ريح ثورة ديمقراطية وكانت الحالة عصبية في الجنوب حيث النبلاء الدروز هم الاكثرية

والفلاحون نصارى، فاقترنت الثورة الاجتماعية بالحرب الدينية والقوميّة.

التفّ نصارى القرى المختلطة حول أعلام فتيانٍ من بني امتهم صدًّا لمظالم السادة الدروز. وهؤلاء رأوا الخطر مداهماً فشدوا ازر اتحادهم الملّي واستعدوا للقتال. فتألفت جماعات ثوار يحاربون في سبيل حرية شعبهم في كلّ مكان بالجبل. وزاد عديدهم وقويت شوكتهم بمن اتاهم من الامداد البشري من الانحاء المجاورة. وكانت الثورة قد تأججت في نفوسهم منذ الحرب على محمد علي.

فُقد الأمن في الجبل وتوقفت التجارة ووجد جميع الاشرار في سورية ملجأً في اعالي الجبل في اقصى الكهوف والمغاور. وكثر النهب والسلب والقتل بدون رادع. وهوجم السياح والتجار الاوروبيون والوطنيون وسلبوا مالهم وقتل منهم نفر قليل. وسرحت الجيوش التركية ومرحت في الجبل عائثة في البلاد فساداً. ولم يجسر احد على الخروج من بيروت ومن صيدا ومن بعض الاماكن المعمورة الا مخفوراً بقوة مسلحة. وتعرقلت الحياة الاقتصادية حتّى خيّل ان لبنان صائر الى الهلاك. ولم يشأ الأتراك ان يداووا هذه الحالة، بل دأبوا على زيادة الفوضى في البلاد فراحوا يعرقلون سلطات القائمقامين اذا حاولا العمل على خير البلاد وراحتها. وظلّت الجنود التركية النظاميّة وغير النظاميّة تقيم في الجبل رغم تعهد الباب العالي بسحبها منه.

فما لبثت الحرب الاهلية ان تجددت في الجنوب ما بين الدروز والفلاحين النصارى على مشهد من اولياء الأمر الاتراك. فغُلب النصارى على امرهم وخربت قراهم واحرقت مزارعهم واشتدت الحال بحيث رأى اسعد باشا نفسه ان يعاد الشهابيون الى الولاية كما يبدو من تقرير رفعه الى الباب العالي، لكن كلامه لم تسمعه الاستانة.

وجد الموارنة في اقصى محنتهم نجدة شديدة صحيحة لدى قنصل فرنسا السيد بوجاد عندما رفعوا اليه شكاويهم. فلم يكتفِ بوجاد بان يسعى في ذلك لدى اولياء الأمر من الاتراك ويلومهم لوماً شديداً، بل عرض حالة الجبل التعيسة لسفيره في الاستانة ولحكومته وبيّن سلوك الاتراك الشائن.

وكانت فرنسا منفردة سياسيًّا في اوروبا وتتحداها انكلترا ومع هذا هبّ غيزو واتخذ الحماية الفرنسية للنصرانيّة في الشرق سلاحاً له وبذل كلّ ما كان له من نفوذٍ لانقاذ الموارنة واكراه الباب العالي على احترام استقلالهم.

لقد بيّن بحصافة فائقة وشجاعةٍ فريدة ما كان يكنّه الاتراك من سوء النيّة وما يأتون به

من الحيل الأثيمة وصرّح بأنهم هم ارباب المفاسد والقلاقل جميعها. وناهض النظام الاداري المشؤوم الذي انشىء في ٧ كانون الاول سنة ١٨٤٢ وقال ان للدول حقًّا وواجباً صريحين بإكراه الباب العالي على تحسين حالة الجبل التي لا تحتمل. قال: «لم اعتقد ان النظام الذي اريد وضعه للجبل كان يتضمن جميع الشروط الضرورية لادراك الغاية التي ترومها الدول وهي ازالة الفوضى واعادة السلام بين الموارنة والدروز وردّهم جميعاً الى النظام والحياة المألوفة. ولا غرو فالباب العالي قد اعدّ نظام القائمقاميتين مقدمة لظلم أعظم اذا لم يكن من ورائه الغاية المنشودة. فقد بلغتنا تصريحات الباب العالي بهذا الشأن واخذنا ننظر الى ما سيكون من نتائج ذلك النظام لنرى فيه رأينا الاخير».

لقد جرى تطبيق النظام الجديد اذن تحت رقابة اوروبا وقد بيّن الاختبار ما فيه من النقص والفراغ فلم تحصل الغاية التي نشدتها الدول، فوجب ان تلجأ هذه الدول الى وسائل جديدة. وذكر السيد غيزو الشكاوى العديدة التي وصلته وهي تبيّن مظالم الوالي وما يقوم به من المساعي لعرقلة اعمال القائمقامين، وكيف ان الفوضى تضرب اطنابها في لبنان وختم قائلاً: «كل هذا يبين ان هنالك حالة من اشدّ الحالات فساداً وسوءاً وانه يجب ان يقوم مقام النظام الذي جربناه نظام جديد». ولم يرَ للجبل نجاةً الا في اعادة الشهابيين الى الحكم.

فطلب اذاً السيد ده بوركينه في ١٦ ايار طلباً صريحاً بأن يلغى نظام ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢ وان تعاد الاسرة الشهابية الى امارتها. وسأل السيد غيزو سفراءه في لندن وفيينا وبرلين وبطرسبرج ان يتفاوضوا مع الحكومات التي عينوا لديها لايجاد خطة واحدة في التدبير والعمل. فتم الاتفاق بين فرنسا والنمسا على اقناع اللورد ابيردين وزير خارجية انكلترا بوجوب اعادة آل شهاب الى امارتهم القديمة في لبنان.

لم تعمل انكلترا بهذا الرأي لان الدروز كانوا يأبون اعادة الشهابيين الى الامارة ولأنّ الباب العالي كان يستنكر وجود امارة واحدة لها من الامتيازات ما يخفض سلطانه الاسمى خفضاً لا يخلو من المخاطر. وكانت انكلترا وقتئذٍ كما كانت سنة ١٨٤٠ وبعد ذلك نصيرَ الباب العالي بغيةَ جعله تحت مراقبتها وتستمدّ من هذه المراقبة ما استطاعت من الفوائد، لذلك لم ينجح اتفاق فرنسا والنمسا ومداخلتهما. فاحتج الباب العالي على ذلك وأبى ان يرى يداً خارجية في سياسته الداخلية. واستطاع بواسطة انكلترا ابعاد كل تهديد يتعلق بالقضية اللبنانية.

فاحتراماً لسيادة السلطان تقرر ان تجتمع في بيروت لجنة مؤلفة من ممثلي الباب العالي والدول الأوروبية واللبنانيين انفسهم لوضع نظام جديد يرفع الى السلطان فينظر فيه ويصدق عليه اذا رآه ملائماً. فأُرسل الى سورية خليل باشا مندوباً لاجراء تحقيق عام ولدرس الوسائل التي تعيد الأمن والراحة الى الجبل. فتفاوض هذا مراراً مع قناصل الدول ومع الشيوخ الموارنة والدروز وصار الاتفاق الا يوضع نظام جديد الا باجماع الرأي. ولكن هل من سبيل الى اجماع الرأي بين امثال هؤلاء الاعداء؟ لن يقوم ذلك الا على اساس مبهم ولن يكون الاتفاق الا وهماً يزول سريعاً متى شُرع في وضع بنوده. ومع ذلك فقد كانت هذه خطة الباشا التي تمكنه من أن يكون مطلق اليد في العمل وألا يتفق مع قناصل الدول والموارنة الا على قواعد عامة مبهمة يؤولها كيف شاءَ تأويلاً مناقضاً للاستقلال اللبناني.

ثمة ثلاث مسائل كانت تقتضي حلا سريعاً وعادلاً هي اولاً: التعويضات التي يطالب بها الموارنة عن خسائرهم منذ ثورتهم على محمد علي باشا؛ ثانياً معاقبة الدروز؛ وثالثاً تنظيم الجبل. اما من حيث المسألة الاولى فلم يستطع خليل باشا حيال احتجاجات اوروبا ان يفلت من الدفع. فجد في ان يكون المبلغ اقل ما يمكن. ألم تكن خزانة الدولة فارغة والباب العالي عاجزاً عن ان يدفع رواتب ضباطه وجنوده؟

اما من حيث معاقبة الدروز فقد بسطت انكلترا عليهم يدها الحامية مدعية انهم لم يعملوا الا بحقّ ثابت في الجبل منذ القدم وهو حق شريعة الاقوى. وقالت ايضاً ان الدروز كانت لهم سنة ١٨٤١ اسباب خطيرة تبيح لهم الثورة على الامير بشير قاسم، لأن اوروبا تعلم وتقر بان الشهابيين قد ارهقوا الدروز وحمّلوهم من العذاب والظلم ما لا يطاق. فمن الظلم اذاً ان تهدر دماؤهم انتقاماً.

اما تنظيم الادارة فكان معضلة معقدة. لقد ابتعدت فكرة اعادة الامارة اللبنانية، فما يكون مصير الانحاء المختلطة في القائمقاميتين؟

كانت المفاوضات بين خليل باشا والقناصل وشيوخ الجبل صعبة جداً ولم تؤدِ بعد عدة اسابيع الا الى اتفاق أبعد من ان يكون كاملاً. فقد طلب السيد بوجاد ان يكون في كل قرية مختلطة مع الزعيم المحلي او الوكيل الدرزي التابع للقائمقام الدرزي وكيل مسيحي ينتدبه بنو ملته في القرية ويكون خاضعاً للقائمقام الماروني. ويكون عليه ان يحمي اخوانه في الدين ويتولى شؤونهم تحت مراقبة القائمقام المسيحي. والخلاصة طلب بوجاد ان تكون ولاية القائمقام المسيحي متجاوزة حدود منطقته، شاملة النصارى المقيمين في

المنطقة الدرزية. فتكون والحالة هذه سلطة القائمقام الدرزي محصورة بالدروز بدون النصارى وتكون أضيق من سلطة مثيله القائمقام المسيحي.

لو تحقق المطلب الذي رامه السيد بوجاد لحمى النصارى في الانحاء المختلطة حماية مشروعة. فكان الوكلاء المسيحيون منتدبين انتداباً صريحاً الى الدفاع عن ابناء دينهم لدى السلطة الدرزية حتى اذا وقع خلاف بين النصارى انفسهم قضى الوكلاء بينهم بحسب العادات المسيحية. فرأى السيد بوجاد انه بالوسيلة التي طلبها ينقطع القتال او يندر وقوعه بين الدروز والنصارى اذا أراد هؤلاء واولئك ذلك ارادة صحيحة وفيّة صادقة.

قد يكون ذلك وهماً لأن الثورة الاجتماعية كثورة تحرير الفلاحين وهي أهم اسباب القتال بين الدروز والموارنة لن تتم من دون عنف وخاصةً في بلاد نشأت على التقاليد الحربيّة حيث يسود «الثأر» وعبادة القوة. ومع ذلك فيمكن القول ان الوكلاء لو تقرّر تعيينهم لخفّ الاحتكاك والنزاع. تقضي النزاهة على المؤرخ بالقول بان ممثلي الدول في الاستانة وفي سورية لم يدركوا وقتئذٍ معنى الحركة القائمة في انحاء الجبل والاسباب العميقة التي أوجدتها، فعدوها حرباً دينية مع انها لم تكن الا ثورة اجتماعية حقة والا عراكاً ما بين طبقتين من طبقات المجتمع النبلاء والفلاحين. فجهل الحالة الصحيحة هو الذي دفع السيد بوجاد الى ان يطلب تعيين «الوكلاء». وقد ادرك بعد ذلك خطأه فقام مع السيد ده بوركينه يحتج على صلاحيات «الوكلاء» انفسهم.

اما الوزراء العثمانيون فأدركوا اسباب النزاع الصحيحة وعلموا ان الصراع هو ما بين النبلاء ذوي الاقطاعات والفلاحين وان الحركة هي حركة شعبية تحريرية ضد اسياد البلاد وادركوا اي منافع جليلة يمكنهم ان يبلغوها من هذا النزاع. وهذا ما لم يدركه الساسة الاوروبيون.

كان النبلاء في كل وقت قادة الحرب عند اهل الجبل في صراعهم في سبيل استقلالهم. وكانت لهم تقاليد حربية، وقد أَلِفوا القبض على ازمة الحكومة والقيادة. اما الفلاحون الراقدون على حضيض العبودية منذ قرون طويلة فلم تكن لهم الخبرة الكافية في الحكومة والقيادة، فرأى الباب العالي انه اذا أضعف السادة النبلاء اضعف كذلك السلطة التقليدية في الجبل وزعزع قوته الدفاعية. فاراد اذاً ان يعطى قسم من الولاية فئةً من الناس لم تحنّكها التجارب وهي نازعة الى الشغب والفتنة ولا يُخشى بالتالي شرها. ولكي تتم ملاشاة استقلال الجبل ناصر الفلاحين على النبلاء ورضي ان يُعيّن الوكلاء حتى يكون ذلك وسيلة لاضعاف الحكم الاقطاعي.

بيد ان انكلترا عارضت هذا الامر وأبت ان ترى يد القائمقام المسيحي ممتدة الى المنطقة الدرزية. ونزولاً عند نصيحة الكولونيل روز طلب ممثلو الدولة العثمانيّة ان يكون أمر الوكلاء المسيحيين في القرى المختلطة في المنطقة الدرزية متعلقاً بالقائمقام الدرزي بدون ان يكون لهم في اي حال أن يلجأوا الى القائمقام المسيحي. وهكذا يكون انفصال القائمقامين تامًّا كاملاً من حيث المنطقة ايضاً. حتى ان الكولونيل روز توصل ان يطلب نقل جميع الموارنة الى القائمقاميّة المارونية.

لم يرضَ النصارى ان تحلّ المسألة كما شاء الاتراك، اذ ما الفائدة من «وكلائهم» اذا لم يستطيعوا رفع شكاويهم ومطاليبهم الا الى السلطة الدرزية. لكن خليل باشا أبى الا ان يكون ما يريد وقال انه يجب اخضاع النصارى بالقوة. فلم يرَ اسعد باشا القوة سبيلاً ناجعاً فاستُدعي الى الاستانة وخلفه محمد وجدي باشا. ولم يتم الوفاق الا بعد عدة اسابيع من المفاوضات. فأبى الموارنة ان يكون «وكلاؤهم» تحت امرة القائمقام الدرزي وآثروا ان يكونوا تحت امرة والي صيدا. فرضي الباب العالي وارتاح الى ذلك لأنه يتيح له التدخل متى شاء في شؤون الجبل ويراقبها مراقبة دائمة. ورضي بذلك ايضاً ممثلو الدول. وفي ٢ ايلول في اجتماع عام «مثل فيه النصارى اخصّ رؤساء الدين» اعلن خليل باشا قواعد النظام الجديد.

حُدد مبلغ التعويضات الى الموارنة بثلاثة عشر الف وخمسمائة كيس. منها ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس يؤديها الدروز دية. أما بقية المبلغ اي عشرة الاف كيس فيدفعها الباب العالي من واردات سنجق صيدا. وقد عزل مشايخ آل ناصيف وآل حمود الدروز من مناصبهم «ولم يبقَ لهم حق في الولاية» ونُزع عن اسرة نكد التي كانت دير القمر اقطاعةً لها حكمها اقتصاصاً منها لانها ساهمت في المكيدة التي دبرت على الامير بشير قاسم.

كان للسلطة التركية ان تخطط الحدود لكل من المنطقتين الدرزية والمارونية فتكون الانحاء المختلطة بحسب اوضاعها الجغرافية بين المنطقتين. وفي القرى المختلطة الخاضعة للقائمقام الدرزي كان على النصارى ان ينصبوا لهم في كل قرية «وكيلاً» من بني ملّتهم ليدافع عن مصالحهم لدى الزعيم الدرزي في تلك المحلة او لدى الوالي اذا لم ينصفهم ذلك الزعيم.

وكان على الباب العالي ان يمنح الوكلاء لقباً فخريًّا. واما دير القمر فنُصب فيها وكيلان أحدهما درزي والآخر ماروني. ويعيّن الماروني القائمقام المسيحي والدرزي

قائمقام المنطقة الدرزية. اما النصارى الذين كانوا خاضعين لادارة زعيم من غير بني ملّتهم فقد تعهد الباب العالي بان يسهل لهم هجرتهم.

وأبلغت الدول الاوروبية ما كان من هذا الاتفاق الذي كان يجب ان يصدق عليه الباب العالي ليكون نافذاً. ومن البديهي انه كان للباب العالي ان يُدخل ما شاء فيه من التغيير والتبديل وكان له ان يقرر ما اراد في موضع تطبيقه واجرائهِ. فحاول الباب العالي بمألوف دهائه ان ينزع الامتيازات الصحيحة الفعلية التي مُنحها الموارنة بواسطة الحاح الدول. وفي ٦ تشرين الاول سنة ١٨٤٤ صدق الباب العالي، في مذكرة ابلغها السفراء، تصديقاً صريحاً على جميع التدابير التي اقترحها خليل باشا ورضيها المؤتمر المنعقد في ٢ ايلول المذكور آنفاً. ولم يغير في ذلك كله الا شيئاً قليلاً.

لقد كانت دهشة البارون ده بوركينه شديدة عندما رأى ان لا اثر في المذكرة للتعويضات ومقدارها فكأن وزراء عبد المجيد الدهاة قد نسوا مصادفة واتفاقاً ان يذكروا المبلغ الذي كان على الخزانة السلطانيّة ان تؤديه الى الموارنة. فكتب السفير الفرنسي الى السيد غيزو قائلاً: «اني لأخشى ان الباب العالي بابلاغهِ ايانا انه هو يدفع بقية المبلغ الواجب على الدروز للنصارى يسخو سخاءً لا أهون منه عليه وهو يدبر منذ الآن ما يلزم من الذرائع ليفلت من القيد الذي لم يكن بد من وضعه. وبادر ده بوركينه الى تنبيه سائر السفراء الى ذلك. ففاوضوا جميعاً في ذلك الصدر الاعظم الجديد رأفت باشا واثبتوا له ان عيونهم مفتوحة على التعويضات وما تقررّ بشأنها وانه لا يمكن الافلات من ذلك بالوعود».

فاعترف الباب العالي بصحة مطلب السفراء وأصلح ما كان من «نسيانه» وقرر ان تكون بقية ما يدفع للموارنة من التعويضات عشرة آلاف كيس تؤديها اليهم خزانة الدولة من واردات سنجق صيدا.

لقد كان في تحديد الانحاء المختلطة في المنطقتين وسيلة جديدة لعمال الباب العالي لان يسخروا من اوروبا، فجعلوا تحت امرة القائمقام الدرزي الانحاء التي يكاد النصارى يأهلونها وحدهم مثل جزين حيث لا يوجد من الدروز الا ثمانمائة نفس بينما الموارنة فيها ثمانية آلاف، واقليم الفتاح حيث الموارنة ٣٧٥٠ ولا يوجد فيها من الدروز غير خمس انفس، والكرناك والموارنة فيه ٤٣٠٠ والدروز لا يتجاوزون الخمسين عدداً. وهكذا سلخ ١٥٠٠٠ الفاً من النصارى عن ولايتهم. فاحتج السفير الفرنسي على هذا الظلم. لكن الباب العالي كان ابعد من ان يعالج هذه الحالة ومصالحه تقضي بان تظل الفوضى قائمة في

الجبل. فرأفت باشا، مع تصريحهِ بأنه شخصياً يوافق على الاقتراح الفرنسيّ «بأن ترد الى ولاية الأمير حيدر بعض الانحاء المختلطة حيث الاكثرية المسيحية»، قال ان سائر وزراء الدولة لا يرون رأيه بل يجدون في ذلك «خرقاً لمبدأ التحديد الجغرافي العام قاعدة تحديد المنطقتين». الحّ السفراء الاوروبيون الحاحاً شديداً لكن الباب العالي استمر في جموده وقصد ان تتبرم اوروبا وتسأم فتغلب على أمرها. فالى شهر شباط سنة ١٨٤٥ لم يصل الموارنة درهم واحد من التعويضات التي وعدوا غير مرة في الاتفاقات المعقودة. ولم يكن للدول الا ان توجّه الى السلطان احتجاجاتها الواحد بعد الآخر على غير جدوى. فمشكلة الانحاء المختلطة لم تحلّ حلاً مرضياً، اذ أبى القرويون الموارنة ان يتولى عليهم سادة من الدروز في القرى المختلطة. وطلبوا ان يرحلوا الى الجبل شريطة ان يؤدي اليهم الباب العالي نصف قيمة املاكهم الثابتة ويعدهم باعطائهم النصف الآخر اقساطاً. فرأى الباب العالي ان ينصب «الوكلاء» في القرى المختلطة نفسها فيكون لكل «امة» من «الأمتين» «وكلاؤها» لينظر كل «وكيل» في شؤون «امته» ويختار الوكيل في القرية المختلطة من سكان القرية نفسها ومن بني ملته. ولكن قد حُظر ان يكون صاحب الاقطاعة «وكيلاً»، وكان واجباً ألا يختار «الوكيل» من النبلاء. فيكون الوكلاء والحالة هذه نواب طبقة اخرى من طبقات المجتمع اي نواب الفلاحين ويعينون تجاه المولى صاحب الاقطاعة نواباً عن البلد. واذا وقع بينهم وبين السادة ذوي الاقطاعات خلاف فيرفع الى مشير صيدا الذي يفصله. فأمر «الوكلاء» لم يرضِ الموارنة ارضاءً تامًّا مع بقاء الموالي الدروز في القرى المختلطة. وقد اغضب النبلاء في الفريقين لان ذلك كان يقضي على ولاية اصحاب الاقطاعات في القرى والانحاء المختلطة اياً كان هؤلاء السادة دروزاً ام نصارى قضاءً مبرماً. ففلاحو الاقطاعيين الدروز المسيحيون وفلاحو الاقطاعيين المسيحيين الدروزُ كان لهم في صراعهم في سبيل تحريرهم زعماء معروفون شرعاً من السلطة يناهضون به ولاية السادة النبلاء. فيكون هناك سلطتان سلطة الوالي والسلطة «البلديّة» بحيث يكون في قرية واحدة سلطتان متناظرتان متناوئتان. وهذا النظام كان لا بدّ ان يعم بعد ذلك الجبل كله لانه كان من الثابت ان فلاحي سائر الانحاء، ولا سيما فلاحي كسروان، سيطلبون لانفسهم الحقوق التي كان فلاحو الانحاء المختلطة يتمتعون بها. وكانت قبل قليل من الزمن قد بدت بين فلاحي النصارى في كسروان حركات شعبيّة عدائيّة للحكام لأن افراداً من الاسرة الخازنيّة أهاجوا فتنةً على القائمقام، وقد دفعهم إلى ذلك ما بهم من البغض فارادوا ان يعملوا على قهر

الامير حيدر لانه لم يشأ ان يكون اداةً في ايديهم. واما أنهم لجأوا الى الفلاحين فهذا يبين ان تيار الحركة الديمقراطية كان موجوداً ايضاً عند الفلاحين في الانحاء التي لا يأهلها الا النصارى. ولا عجب اذا كان بعض النبلاء من ذوي المطامع ومحبي الفتن حاولوا ان يستخدموا في سبيل اغراضهم ومآربهم عواطف الشعب الثوريّة. فأمثال هؤلاء كثيرون في التاريخ. ويكفي لتأييد كلامنا ان نورد هنا اسماء قليلة اشتهر اصحابها النبلاء بتحريك العوالم الثوريّة في حدود الشعب، مثلاً السيبيادس وسليسوس وكاتيلينا وباربر وغيرهم كثيرون.

ان تنصيب «الوكلاء» كان ضربة قاتلة للحكم الاقطاعي إذ هبّ ذوو الاقطاعات من الطائفتين يحتجون على ذلك احتجاجاً شديداً. وصادف احتجاجهم آذاناً صاغية لدى ممثلي الدول في الاستانة ولدى ممثلي فرنسا انفسهم. ولم يكن هؤلاء الممثلون ليدركوا الاسباب الصحيحة التي ولّدت تلك الحروب التي فرقت الجبل فحسبوها حروباً دينية غايتها استقلال ذاتي لكل من الطائفتين.

وجّه الباب العالي مذكرة الى السفراء مؤرخة في ٢٥ شباط ١٨٤٥ قال فيها انه لا يريد في أي حال ان يلغي الاقطاعات وانه يحرص كل الحرص على امتيازات أصحابها. واحتج ايضاً القائمقامان اللبنانيان وسفراء الدول بعدهم على ارغام «الوكلاء» أن يستأنفوا دعاويهم الى مشير صيدا مما يمكّنه ان يتدخل على الدوام في شؤون المنطقتين الادارية والقضائية. وكان لا بد من وجود النبلاء تحت امرتهِ وسلطانه في حال النزاع بينهم وبين «الوكلاء». والنزاع كان يُخشى ان يكون كثيراً وشديداً في تلك الازمة الثوريّة القائمة بين الفئتين. فهب اهل الجبل، ولا سيما السادة النبلاء، يناهضون تدخل المشير في شؤون جبلهم وهو خطر جسيم على استقلال المنطقتين. والدروز ساءهم ان تكون اكثر القرى المختلطة في منطقتهم، فاستقلالهم كان بالتالي اضيق والخطر عليه اشد من الخطر على استقلال الموارنة.

كانت انكلترا، بحمايتها النبلاء الدروز، وفرنسا هذه المرة، يداً واحدة فأذعن الباب العالي الى مطلب الدول. وفي اول اذار سنة ١٨٤٥ اجاب السفراء انه يرضى بان يلجأ اصحاب الاقطاعات «والوكلاء» كل فريق الى قائمقام امته، بدون ان يكون عليهم ان يلجأوا الى مشير صيدا. وكانت منحة الباب العالي هذه للبنانيين اشبه بهدية الاغريق المسمومة. فأدرك انه بذلك يحكم الخصام ويخلده بين القائمقاميتين فتعم الفوضى

بسبب هذا الصراع الدائم، فيتنسى له ان يبعث بعثة حربية الى الجبل ويقضي على استقلاله قضاءً برماً.

لم يهدأ روع الدروز ولم يرضهم تساهل الباب العالي لان سلطة «الوكلاء» كانت لم تزل قائمة وهي على اصحاب الاقطاعات آفة وبيلة، فلم يذعنوا بل آثروا الحرب مرة ثانية. وقد يكون ان العمال الانكليز دفعوهم اليها فثاروا تحت قيادة الشيخ سعيد جنبلاط والشيخ حمود نكد وحملوا على النصارى في نيسان وايار من سنة ١٨٤٥. فتجدد القتال ورافقه النهب والحريق على مرأى من اولياء الأمر العثمانيين وجنودهم. فامام التقارير البليغة التي ارسلتها الى باريس قنصلية فرنسا في بيروت امكن السيد غيزو ان يقول: «ان تشيّع مشير صيدا الجديد والجنود التركية قد أصبح افظع واوقح. فامام ابصار العساكر النظاميّة ذُبح الناس وعانوا ضروب العذاب والتنكيل. وكثيراً ما اشترك العساكر في القتل والنهب حتى اذا افلت احد من الانحاء المختلطة وقع في ايدي الارناؤوط والباشبوزق».

والحكام الاتراك لم يعنوا باخفاء تواطؤهم. فعبثاً حاول السيّد بوجاد ان يحتج امامهم وخصوصاً أمام مشير صيدا ويلحّ الحاحاً شديداً في ان يوضع حدّ للقتال وتتلافى أسبابه. فظلّ هؤلاء الحكام صامتين لا يأتون حراكاً أمام هذه الحروب الأهلية الهائلة. وبلغت بهم القحة ان يتجاهلوا وقوعها. فسعى السيد بوجاد وسائر القناصل الاوروبيين ثانيةً وجدوا في اعادة السلام. وبرأي الوالي جاؤوا في ١٩ ايار الى الزعماء الدروز والمسيحيين وعرضوا ان يتوسطوا في الامر فلم يغنِ ذلك شيئاً وظل القتال اشد وافظع.

طال القتال اديرة المرسلين الاوروبيين وخصوصاً في عبيه وصليما حيث اديرة للآباء الكوبشيين الفرنسيين. فبادر السيد بوجاد الى الاتصال بوجدي باشا وألحّ عليه ان يحمي الديرين فوعده خيراً. غير ان الديرين ضُربا وطُرد الرهبان امام اعين الحامية التركية وقتل في عبيه الاب الفرنسي شارل دي لوريت.

ما ان ذاع خبر هذا القتال في اوروبا حتى هب سفراء روسيا والنمسا وبروسيا وانكلترا في الاستانة وطلبوا تدخلاً سريعاً من الباب العالي وتعويضاً كاملاً عما جرى تخريبه. وكتب المسيو غيزو الى الحكومة التركية لافتاً اياها الى واجباتها التي عليها القيام بها حقناً للدماء ومطالباً بمعاقبة المسؤولين الاتراك الذين اشتركوا في المؤامرة على الديرين. وطلب من الباب العالي اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية الناس في الجبل.

ورأى الوزير الفرنسي ان يلم بما تقضي به الحماية الدينية لفرنسا من الحقوق ومن

الواجبات بحيث تخولها ان تتدخل في مسائل النصارى الكاثوليك ولا سيما الموارنة وشؤونهم الادارية والسياسية. فأوعز الى الباب العالي بان ينفذ الخطة التي اقرها ممثلو اوروبا. قال: «فأول ما يجب عمله ان ينفذ الاتفاق المعقود من حيث ادارة الانحاء المختلطة. ويجب الا يكون أثر لولاية الدروز على النصارى وان تزول هذه الولاية زوالاً تامًّا. وخلاصة الكلام يجب على الباب العالي ان يعمل على ازالة ما سرى الى الاذهان من ان الباب العالي اراد ان يلاشي النصارى بالدروز او ان يوهن الامتين الواحدة بالاخرى ليسهل عليه ان يخضع الجبل لسلطانه اخضاعاً كاملاً».

فبذلك بيّن السيد غيزو بحزمه المألوف حقّ فرنسا في ان تتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية اذا اوجبت ذلك مصالح النصارى الذين هم تحت حمايتها. ولكن لم يشأ السيد غيزو ان يتوسط في المسألة وحده بل ان يكون ذلك كما جرى سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٢ فيجب ان يكون عمل فرنسا مستنداً الى اتفاق اوروبا. وكان السيد غيزو على ثقةٍ من معاونة النمسا وبروسيا وروسيا. اما انكلترا فقد طلب غيزو من حكومتها بواسطة سفيره في لندن ان ترسل الى السير ستراتفورت كانينج التعليمات الضروريّة «ليعمل لدى الباب العالي بما ينبغي من الحزم والالحاح».

فدعا انكلترا الى عضد فرنسا في عملها المستند الى حق حماية الكاثوليك، تلك الحماية التي طالما سعت انكلترا لتضييق نطاقها ومناهضتها. لكن في تلك الاونة العصيبة والحالة الفاجعة لم تستطع انكلترا ان تتقي المداخلة وترد العمل المشترك الذي دعتها اليه فرنسا وخصماها، فاشتركت فيه وقد اضمرت ان ترقبه هي خشية ان يتعزز النفوذ الفرنسي اكثر مما يجب.

لما رأى الباب العالي اوروبا مجتمعة الكلمة رأى المقاومة ظاهراً عبثاً. فحاول بمألوف عادته ان يكتسب ما يشاء باطالة الزمان ما استطاع. وقد علمته التجارب ان الاتفاق بين الدول لا يدوم طويلاً.

ففي خلال ثلاثة اسابيع لم ينفك الديوان (مجلس الوزراء) عن المفاوضة في شؤون سورية بدون ان يُعرف شيء عنه. فشكيب افندي الذي خلف رأفت باشا في الصدارة كان يؤجل كل يوم ابلاغ السفراء ما كان من نتائج تلك المفاوضة «لاسباب لا تتعلق بارادته». فلم يطق السيد ده بركينه صبراً على ذلك، فأرسل ترجمانه الاول السيد كور الى شكيب افندي يطلب منه طلباً جازماً جواباً على مذكرة اوروبا. فأدرك شكيب افندي ان لا بد من

الجواب فسلم الى السيد كور في ٢٧ تموز ما كان من قرار جلالة السلطان. وفي الغد اودع هذا القرار مذكرة خاصةً وأبلغت الى الدول.

لم يكن القرار كما توقعته اوروبا. فلم يرَ عبد المجيد ان يرضيها بمعالجته الفوضى في الجبل بوسائل عاجلة قوية. بل أمر باجراء تحقيق جديد كأن نتائج التحقيق الاول والثاني والثالث المحزنة والمرعبة معاً لم تكن كافية حتى يضاف اليها تحقيق رابع.

ولم ينسَ السلطان ان ينبه خواطر «الدول الصديقة» الى انه يجب الا يخرج القناصل الاجانب عن حدود اختصاصاتهم لئلا تعرقل مداخلتهم ما يقوم به الباب العالي من الاصلاح والتجديد. فلم يكفهِ اذاً ان يصدّ الدول عن التدخل في شؤون مملكته الداخلية وينهى فرنسا عن العمل بما لها من حقّ الحماية حتى حاول ان يحمّل القناصل الاوروبيين قسماً من المسؤولية في امر المذابح، ملمحاً الى ان مسعاهم الثابت والرشيد في سبيل السلام هو الذي جرّ الى الحرب والفوضى.

ولم يكن قرار السلطان من حيث الجبل أفضل من جوابه الى الدول وقد حوى من ضروب المخاتلة شيئاً كبيراً. وكانت كل مواده ترمي الى خدع الدول جميعاً بوعود باطلة والى دكّ اركان استقلال لبنان بضربة جديدة لا تبقي له اثراً. لقد أراد أن تظلّ الامتيازات القديمة المحليّة في لبنان قائمة ويكون للجبل في ادارته شكل خاص لا يضارع في شيء ادارة ولاية من ولايات الدولة. ففي كل قرية اهلها من الدروز والموارنة يخضع الموارنة لذوي الاقطاعات امرائهم وشيوخهم ثم لوكلاء من بني دينهم «بحيث يحرص على امتيازات اصحاب الاقطاعات وعلى النظام الذي يجعل المسيحيين تحت ولاية مسيحية». لقد اراد الباب العالي ان يرضي السادة الدروز والنصارى مع ان ذلك يقضي على امتيازات ذوي الاقطاعات عند الدروز، لانه لم يكن ممكناً ان يظل الفلاحون خاضعين خضوعاً كاملاً لساداتهم وقد خفض من سلطان هؤلاء ما خُفض بتولية زعيم عليهم من بني دينهم ورجال حزبهم. فكان ذلك سلاحاً للثوار، طلاب تحرير الفلاحين. كيف لا وقد كان للفلاحين الدروز وكلاء وللفلاحين الموارنة اسياد من ابناء دينهم. كيف لا والوكلاء كان واجباً ان يختاروا من غير الاسياد؟ فكيف السبيل اذن لاتقاء ما قد يقع من الخلاف على صلاحية القضاء بين ذوي الاقطاعات والوكلاء.

لقد بين شكيب افندي في مذكرته كيف كان يرى ان توزع الاختصاصات بين الأسياد

والوكلاء: في ادارة المدن المختلطة ثلاثة قضايا ١ ـ الحقوق (الحقانية)؛ ٢ ـ الشؤون الادارية (السياسة)؛ ٣ ـ السلطة التنفيذية (الضابطة).

من حيث القضية الأولى فكل دعوى بين ابناء الدين الواحد يحكم فيها «وكيلهم». فاذا كان المتخاصمان مختلفي الدين فيفصل الدعوى بينهما وكيل الواحد وسيد الثاني. واذا لم يتفقا تستأنف الدعوى الى القائمقام، ولم يكن بعد للسيد ولاية قضائية على فلاحيه وهي خسارة امتياز من اخصّ امتيازاتهِ. ثم لم يكن له بعد ان ينظر في الدعاوى الحقوقية التي قد تقع بين فلاحيه او فلاحين من ابناء الديانة الواحدة لان ذلك كان من صلاحية «الوكلاء». وفي اكثر الدعاوى كان للوكلاء ان يحكموا معه بدون ان تكون له صفة الإشراف الأعلى.

«من حيث الادارة، كتنفيذ اوامر الحكومة المركزية او اوامر حكومة الولاية وجباية واردات البلاد، فالوكلاء يكونون ازاء امتهم الوسطاء لدى اصحاب الاقطاعات لتنفيذ الاوامر وضبط النفقات».

اما السلطة التنفيذية (الدَّرَك) فالوكلاء لا يد لهم فيها. فأمرها مناط، كما يجري في كلّ مكان، بذوي الاقطاعات وحدهم دون سواهم.

لكن اذا قبض «السيد» على شخص من غير ابناء ملته وألقاه في السجن لمعاقبته «فالقصاص الذي يستحقه يجب ان ينفذ بالاتفاق مع الوكيل ويرفع الامر الى القائمقام في موطن الخلاف. وللوكلاء ان يحرصوا على ان لا يصيب السجين شيء من العذاب الى أن يقرر امر عقابه».

هذا القرار المبهم ابهاماً مقصوداً انطوى على اسباب النزاع والخلاف. فالسلطة التنفيذية، وهي مهمة في تلك البلاد، قد انيطت بذوي الاقطاعات وحدهم دون سواهم. ولم يكن للوكيل ان يتدخل في سبيل ابناء دينه وملته الا في المحاكمة لا في تنفيذ الحكم. هذا من حيث المبدأ. اما من حيث التطبيق فالمولى إما إن يكون يداً واحدة مع الوكيل في هذه المسائل الخطيرة او يظلّ واياه على خلاف دائم في تلك الاحوال المضطربة حتى اذا كان الفوز في آخر الأمر للوكيل تضعضعت ولاية السيد وضعفت.

كان لا بد من ان يعظم شأن الوكلاء اذا ما عملوا بكل ما منحهم الباب العالي من الاختصاصات المشروعة. ولا بدع فقد كان من اخصّ وظيفة الوكلاء ان يناصروا موكليهم ازاء الاسياد في مواطن الحيف والأذى. فلم يكن والحالة هذه مستطاعاً ان تنفذ اوامر الوالي الا بواسطة الوكلاء. فكان لا بدّ لهم اذاً من النظر مع السيد في هذه الاوامر قبل

تنفيذها اذا رأوها غير مشروعة مجحفة بحقوقهم. فوجب اذاً ان يشاطر الوكلاء الموالي ادارة القرى او ان يكونوا واياهم في نزاعٍ دائم.

فشكيب افندي، باذاعته النظام الذي أعدّه للانحاء المختلطة، قد احكم عرى الخلاف بين سلطة الأسياد وسلطة الوكلاء الذين اوجب تنصيبهم. ولما كان النزاع بين الموارنة والدروز يؤول حتماً الى القتال فكان المندوب العثماني هو من اوجد الفوضى والحرب الاهلية واطال اسبابها في الجبل.

وكان ينبغي ان يذهب شكيب افندي نفسه الى الجبل «مندوباً في مهمة خاصة ومطلقة» مؤيداً بسلطة واسعة ليستطيع ان ينظم الشؤون تنظيماً لا يكون معه مجال للخلاف والشكوى، ولا يكون لحكام الجبل في اثناء وجوده فيه سلطة ولا ولاية. وتكون بإمرته القوات العسكرية التي يراها الباب العالي ضروريّة.

جاءَ في المذكرة: «يدّعي البعض في لبنان انهم هم الضحيّة ويرجو الآخرون اكثر مما لهم. وكلهم يشكون ويعترضون. واعتماداً على تصرف أهل الجبل السابق لا بدّ من الأخذ باسباب القوة والا فيستنكرون للمكارم والنعم التي مُنحوها».

فأمر نامق باشا قائد جيش جزيرة العرب بان يذهب بقوة كافية الى لبنان وبأن «يحتلّ المواقع المناسبة ويقوم بما يراه ضروريًّا من الحركات العسكريّة مما تقضي به الحالة ويمقتضى ما تصدر عن جلالته من الاوامر العالية». فالجبل الذي لم يرَ من قبل احتلالاً تركيًّا طويل الأجل قد جُعل هذه المرة في حالة اشبه بحالة الحصار، فبلغ الباب العالي هدفه. فجنوده أخضعت تحت سلطته رؤوس اهل الجبل التماساً للنظام والسلام. وحظر الباب العالي على قناصل الدول ان يتدخلوا في هذه المسألة «وهي حركة دركٍ»، وكان يخشى على حق ان تكون وطأتها شديدة.

بيّن الباب العالي انه لا يحتمل ان يرى يداً اجنبيّة في اجراء هذا التنظيم، فسأل الدول الأوروبية ان تسلّمه «تعليماتها الضروريّة» الى قناصلها في بيروت مفتوحةً وهو يدفعها اليهم. حتى اذا أبت الدول ان تذعن لشروط الباب العالي فيرى الباب العالي نفسه ان لا عهد يربطه بها وانه في سورية يعمل بما يراه هو وحده. لقد شاء عبد المجيد ان يجعل حدًّا للفوضى في الجبل بمقتضى رغبات «الدول الحليفة»، لكنه فعل ذلك بسلطانه المطلق وأوامره العليا دون ان يحتمل رقابة خارجة.

«قد يكون الواقع بعيد الوقوع». فقد نجحت حيل الباب العالي التسويفيّة وجرأته

الوقحة بفضل انانية انكلترا وسياستها الملتوية التي ألفها جبل لبنان وأهله.

فلم ترد اوروبا كما ينبغي حركة الباب العالي التي استطال بها عليها في اتخاذه اشدّ الوسائل لقمع الفوضى، وهو ما رغبت به اوروبا. ألا يتاح له قليل من الزمان؟ ألا يجب ان يحكم في ما سيكون من عمل شكيب افندي، لا ان تعرقل مهمته قبل الشروع فيها؟ ذلك ما يقضي به العدل، بل يقضي ايضاً احترام سيادة السلطان وسلامة السلطنة العثمانية واستقلالها بأن تأخذ الدول بهذه التؤدة التي يطلبها الباب العالي في مذكرتهِ. هذا كله المح اليه الساسة البريطانيون في ما قالوا وكتبوا في هذه المسألة.

وعلى ذلك فقد قال السفراء في جوابهم الى شكيب افندي «انهم يتوقعون ما سيكون من عمله وانهم يحتفظون بما يرون وبما يجب عمله ريثما تنجلي لهم حقيقة الواقع».

لقد فشل اذاً السيد غيزو والبارون ده بوركينه ولم يفلحا في حملتهما الشديدة فلم تتدخل اوروبا في المسألة.

٦ ـ في مهمة شكيب افندي[٢٩]

وصل شكيب افندي الى بيروت في ١٤ ايلول. وبعد يومين قدّم اليه قنصل فرنسا في مقابلته الاولى مطالب حكومته. واول هذه المطالب تأدية التعويضات الموعودة تعويضاً عن تدمير ديري عبيه وصليما، لأن كرامة النفوذ الفرنسي في الشرق كانت توجب ترضية عاجلة وكاملة. لكن لم يأتِ شكيب افندي الى سورية لاعلاء شأن النفوذ الفرنسي ولا لمعالجة الداء الذي اوجدته الحروب الاجتماعية والقوميّة والجيوش التركية. لم يأتِ الى سورية الا ليوطّد اركان سلطة الباب العالي وعماله في الجبل. فقد ازعجته اذاً مداخلة السيد بوجاد. ولم يشأ صده صدًّا ظاهراً، فأخذ يماطل ويسوِّف قائلاً انه «يعالج مسألة الديرين مع المسائل العامة». ولم يشأ معالجتها بانفراد كما تعهد بذلك. ولم تؤثر عليه مطالب القناصل ولا احتجاجات السفير الحازمة لدى الباب العالي.

لم يلبث الساسة الاوروبيون الذين لم يروا حقيقة مهمة شكيب افندي، والذين رجوا انه سيجعل حدًّا للفوضى في الجبل فيعيد اليه استقلاله، أن فتحوا اعينهم وعرفوا ما يغرهم به المفوض العثماني وما يرمي اليه. فاول ما عمله انه أبعد من لبنان جميع الذين كانوا يطالبون ان يحميهم قناصل اوروبا حماية صحيحة آمراً جميع الاوروبيين المقيمين في الجبل او السيّاح ان يرحلوا عنه الى ان يتم تنظيم ادارتهِ، فلا تبقى فيه الا رعيّة السلطان. فكيف يجوز بعد والحالة هذه لممثلي أوروبا ان يتدخلوا في شؤون بلادٍ لا اوروبيون فيها؟

واذا خطر لهم ان يحتجوا على اعمال شكيب افندي ومظالم الاتراك، فالمندوب السامي العثماني يسهل عليه ان يجيبهم بأن احتجاجاتهم ليست مبنية على شهادات شهودٍ صادقين بل على شكاوى الموارنة الذين لا يجهل تشيعهم في شؤون الجبل والمعروف عداؤهم للدروز والترك. هذا اول ما اتاه شكيب افندي في الجبل مع ثباتهِ على انكار الترضية الواجبة لفرنسا بقوة معاهدة الامتيازات.

وعبثاً حاول السيد بوجاد ان يلقي المسؤولية على شكيب افندي من حيث حياة الفرنسيين واموالهم اذا طردوا من البلاد. فأنفذ شكيب افندي الجلاء الذي أمر به بغطرسةٍ وصرح انه غير مسؤول عن حياة من يتخلفون عن الذهاب. اما املاك الراحلين وقد أمر باحصائها فانه يتعهد بها. وأبى ان يحمي الاجانب مدعياً ان لا جند تحت يده يقومون بهذه الحماية. وبهذه الضربة غلّ شكيب افندي ايدي القناصل الاوروبيين ولم يهمهم الا الدفاع عن مصالح رعاياهم واشخاصهم واموالهم. فتفرغوا لذلك ولم يتسنّ لهم فيما بعد ان يعنوا بشؤون الجبل الداخلية ولا ان يتعاطوا في مسائل تنظيمه وفي ما يناط باخضاعه للباب العالي.

افقدت هذه الخطوة قناصل انكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا الرشد فوجه كل منهم منشوراً الى ابناء امته في لبنان ودعوهم الى بيروت. فلم يرَ بوجاد بدًّا، اذ لم يبق معه احد في خلافه مع شكيب افندي، من ان يدعو هو ايضاً الى بيروت الفرنسيين الذين كانوا في الجبل. فبعد جلاء الاوروبيين عن الجبل لم تعد ثمة حجة للقناصل لان يتدخلوا في الشؤون الداخلية. لكن بقيت مسألة تخريب الديرين في عبيه وصليما ومقتل راهب فرنسي، ولقنصل فرنسا ما لا ينكر من الحق في التدخل بشأنهما.

لذلك رأى شكيب افندي تمويهاً وتغريراً ان يقبض على الزعيم الدرزي الشيخ حمود المتهم بقتل الاب دي لوريت ويلقيه في السجن ويجعله تحت المحاكمة فلم يقوَ السيد بوجاد على الاحتجاج رغم ان الشيخ حمود بعد تحقيق ظاهر لم يُستنطق فيه الشهود بُرئت ساحته واخرج من سجنه. بيد ان شكيب افندي استبقاه عنده حتى اذا كرر السيد بوجاد احتجاجه أسكته هو بحكم المحكمة ومع ذلك لم يطلق سبيله.

دخلت الجيوش التركية النظامية وغير النظاميّة الى جميع انحاء الجبل واحتلت اكثر القرى الكبيرة مع المواقع المنيعة ولم يبقَ سبيل الى المقاومة، وقد استولى الرعب على الدروز والموارنة جميعاً وملكتهم الدهشة. وبدأ عهد التأديب والشدّة ثم تلته مظالم لا

توصف. دعا شكيب افندي الى دير القمر زعماء الدروز والموارنة ليتلو عليهم ما سيعمله اعادةً للسلام في الجبل. فأتوا ولم يصلوا حتى حاصر المدينة الجيش وخفرت فصائله مداخلها واحتلت اهم مواقعها.

فأخذ الشيوخ في الفخ الذي نُصب لهم ولم يستطيعوا حراكاً. وقبض شكيب افندي قبل ذهابه اليهم على القائمقامين الدرزي والماروني، الامير ارسلان والامير حيدر، وألقاهما في السجن ثم جاءَ الى دير القمر وخاطب الشيوخ بشراسة وفظاظة وعيّرهم جميعهم بكونهم دعاة الحرب الاهلية وعناصر الشقاق الدائم ولا يقوون على ترويض نفوسهم وعلى الحكم بالنظام. وقال ان مهمته هي ان يمنع الى ما شاء اللّه عودة هذه الاحداث التي كانت تصبغ الجبل بالدماء حيناً بعد حين، وان يعاقب الجناة. فيجب عليهِ والحالة هذه ان تكون اشخاصهم في قبضة يده. فلم يستطع سادة الجبل الأباة الا التسليم امام القوّة واحناء رؤوسهم امام الحراب العثمانيّة ومشوا والجند من حولهم صاغرين. وألقاهم شكيب افندي في السجن وبضربةٍ واحدة حرم الموارنة والدروز خاصةً من قادة الحرب عندهم ومن أسيادهم ذوي الاقطاعات الذين ألفوا طاعتهم. وجعل بذلك ردّ ما ينوي من الغارة على الجبل امراً مستحيلاً، لان اهل الجبل هم محرومون من مواقعهم الطبيعيّة المنيعة وقادتهم في الحرب لم يستطيعوا ان يتوافقوا ولا أن ينظموا دفاعهم ازاء العدو. وباشر شكيب افندي بهمته المألوفة في نزع السلاح وجمعه دون ان يدع لأهل الجبل وقتاً للتفكير. فجالت جنوده بأسرع من البرق جميع القرى وفتشت البيوت والحدائق والكنائس والأديار نفسها ولحقت بالشاردين وطاردتهم مطاردة الحيوان الجافل. وكانت تقبض عليهم بعد ان تنهك قواهم حتى جمعوا ما وصلت اليه ايديهم من السلاح.

امر شكيب افندي امراً جازماً ان يكون جمع السلاح بالرفق واللين حيث لا مقاومة لئلا يجعل للقناصل سبيلاً للاحتجاج. فعمل العساكر اولاً بهذه التعليمات. وكان اهل الجبل قد اضاعوا الرشد فلم يقوموا بحركة. اما القناصل وقد دهشوا بهذا الحزم الذي لم يألفوه في المأمورين العثمانيين فلم يحركوا ساكناً بل راقهم ان يروا هذه الوسائل الشديدة الآيلة وحدها الى اعادة سلام طويل الاجل في الجبل مبذولةً من دون عنف ومن دون شدّة في غير محلها. لكن لم يدم ارتياحهم الى ذلك طويلاً لانه بعد ان اطلق سبيل القائمقامين السجينين ثبت لهم انه لم يكن شيء من ذلك. «فالاعتداء على كرامة زعيمي الامتين قد اثر تأثيراً اليماً على القنصل الفرنسي وعلى سائر القناصل حتى فكروا بتقديم احتجاج جماعي».

ألم يكن ذلك دليلاً ساطعاً على ان شكيب افندي اراد ان يُذل الحاكمين الوطنيين ليجعل عمل حكومتهما امراً مستحيلاً ويقيم مقامهما من اراد من اصفياء الباب العالي او من الاتراك انفسهم. بل كان ذلك هدماً بطيئاً مقصوداً للنظام المقرر في مذكرة ٧ كانون الاول سنة ١٨٤٢ «باجماع رأي الباب العالي والدول الخمس». فكان اذاً لممثلي الدول الأوروبية في بيروت الحقّ ان يحتجوا على هذا الاعتداء وعلى انكار حقوق حكوماتهم في رعاية ذلك النظام.

اشتد تأثير القناصل عندما علموا ان الجنود التركية اخذت بعد ذلك الاعتدال الذي اظهرته في البداءة تصول على اللبنانيين صولةً وحشية. فاخذ الناس يهربون من الجبل الى بيروت وصيدا جياعاً عراةً لا درهم في ايديهم يطلبون حماية القناصل ازاء فصائل شكيب افندي. ان ما وصل اليه من القسوة والنهب هؤلاء الجنود النظاميين فأمر لا يوصف اذ خلت صدورهم من كلّ رحمة ولم يحجموا عن ارتكاب اقبح الجرائم. فلم يستطع القناصل ان يصموا آذانهم عن انات الويل والثبور التي تعالت من صدور الناس، فرأوا ان يضعوا حداً لمظالم الجنود في الجبل قبل ان يتعرضوا للدفاع عن استقلاله. وباجماع الكلمة ابلغوا شكيب افندي ما كان من رفضهم «لخطّة التنفيذ التي سلكها أولياء الامر العثمانيون اجراءً للتدابير التي أمر هو بها» واضاف السيد بوجاد احتجاجاً على المفاسد التي ترمي خاصةً الى الاضرار بالمصالح العديدة الموكول اليه امر حمايتها، وأوجب على المندوب العثماني أن يصلح الخلل ويمنع ما يخشى وقوعه فيما بعد.

بيد ان مظالم الجند الظافر فاقت الحدود. فلم يصغِ الاتراك الى القناصل في اي حال. لكن هذه المظالم نفسها هي التي نجّت الجبل وانقذته لأنها هيجتِ الرأي العام في فرنسا وفي الدول الأربع.

قبض على ترجمان قنصليّة فرنسا السيد مدوّر والقي في السجن في الزوق بأمر قائد الحامية ابراهيم باشا فنقضت بذلك حقوق الامم وامتيازات القناصل فطلب السيد بوجاد من وجدي باشا وداود باشا اطلاق ترجمانهِ في الحال. فأجاباه بلهجة التهكم ان ليس لهما ان يعنيا بشؤون لبنان بعد مجيء شكيب افندي. فطلب ذلك من شكيب افندي نفسه وارسل قواس القنصليّة الى الزوق يطلب من ابراهيم باشا اطلاق السجين. فلم يطلقه ابراهيم بل هدّد ان يسجن القواس نفسه. وفوق ذلك فقد شتم حرس السجن والضباط الاتراك الترجمان وأهانوه وأتوا به الى جونيه حيث اودع السجن ايضاً.

لم يُطق السيد بوجاد على ذلك صبراً فطلب ثانية من شكيب افندي اخراج السجين في الحال وإلا ذهبت الباخرة الحربية «لابيل بول»[٣٠] الفرنسية الراسية في بيروت الى جونيه لتخرج المدوّر من سجنه عنوة واقتداراً. فأبى المندوب العثماني ايضاً مدعياً ان المدور تجاوز حقوقه بتشيعه ضد الاتراك منكراً ان له ان يتمتع بامتيازات القنصليات وانه معصوم من القضاء العثماني. فذهبت المدرعة الى مياه جونيه ونزل ضابط من ضباطها وطلب اخراج السجين، فأبى الباشا. فأنزل ربان الباخرة فصيلةً من جنوده وأقامت على الشاطىء الى ان ذهب ضابط الى الباشا ثانيةً وطلب اخراج السجين لآخر مرة قبل الالتجاء الى القوة. فخاف ابراهيم باشا ان يسبب ذلك حرباً مع فرنسا فسلّم الترجمان الى الضابط. وفي ٢٩ تشرين الاول عادت «لا بيل بول» الى بيروت.

بلغ ذلك الى اوروبا فتأثرت تأثراً شديداً. وشكيب افندي احتج على ما كان ورآه نقضاً لحقوق الامم. فاحتج السيد بوجاد على احتجاجه وانجده هذه المرة جميع القناصل، ومن مصلحتهم جميعهم ان تحترم السلطة العثمانيّة عمالهم.

واهتم لهذا الحادث السفراء انفسهم. وكان السيد ده بوركينه قد لزم سعيه لدى الباب العالي من حيث التعويض الواجب في مسألة عبيّه وصليما. وفي ٢ تشرين الاول بلغه ما كان من التدابير الاولى التي اتخذها شكيب افندي وخاصةً جلاء الاجانب عن الجبل وعدّ ذلك الغاءً للمادة ٣٢ من «امتيازات» ١٧٤٠. فكتب احتجاجاً الى الباب العالي وارسله مع ترجمانه السيد كور في ٣ تشرين الاول الى وكيل الوزارة الخارجية علي افندي[٣١] وطلب السيد ده بوركينه «ان تنفذ في الحال الترضية الموعودة بها حكومة الملك في مقتل الاب دي لوريت وفي هدم الديرين في عبيه وصليما وذلك بايقاع اشدّ عقوبة تفرضها الحكومة التركية بالشيخ حمود وشركائه وبالتعويض على الديرين بحسب لائحة الخسائر المقدمة الى شكيب افندي وباسترداد الاوامر بصدد جلاء التجار والرهبان الفرنسيين عن الجبل اذا لم تكن نفذت بعد، وبوضع حد لهذا الجلاء اذا كان قد شرع في تنفيذه، واعادة من جلوا الى الاماكن التي كانوا فيها، وبالتعويض عليهم عن جميع الخسائر والنفقات التي تكبدوها بسبب سفرهم والانقطاع عن اشغالهم، وباتخاذ الوسائل العسكرية الضروريّة لصيانة معاهدهم وبيوتهم في خلال تطبيق الحكم الاداري الجديد». وفي آخر المذكرة طلب ده بوركينه ان يبلغه الباب العالي «في كتابة رسميّة ان الاوامر التي بسط هنا «في المذكرة» جوهرها قد ارسلت الى شكيب افندي». فقد كانت هذه المذكرة، رغم صفتها اللطيفة،

إنذاراً نهائياً أرسله السفير الفرنسي الى الباب العالي، وقد كانت مطالبةُ مشروعةً لان الفرنسيين منذ القرون الوسطى اخذوا يتجرون في لبنان بفضل شروطٍ خاصة تضمنتها معاهدة الامتيازات وشيدوا في الجبل بيوتاً تجاريّة مهمة ومصانع ذات شأن. والفرنسيون الذين كانوا يقيمون في بيروت كان لهم في الجبل دورٌ يقضون فيها فصل الصيف وحدائق واملاك عقاريّة. فكان ان هؤلاء جميعهم بقوة اوامر شكيب افندي الوحشية يجب عليهم ان يتركوا في الحال بيوتهم واشغالهم ومستودعاتهم ومصانعهم وحدائقهم رغم جميع الضمانات التي كانوا يعتقدون اعتقاداً صحيحاً ان لهم حقّ التمتع بها، وان عليهم ان يخسروا كلّ ما لهم وما أصابوه بعملهم. فكان الخراب يتهدّد حياتهم الماديّة بدون ان يكون لهم رجاء في ان ينالوا تعويضاً ولو قليلاً.

وكان موقف ده بوركينه حرجاً صعباً. ألا يُسيء بالحاحه في طلب التعويض الواجب لفرنسا إلى السفراء امثاله في الاستانة؟ فرأى اذاً من الحكمة ان يتقي ان يقع الخلاف بين ممثلي الدول الخمس، فبيّن لهم ما كان من موقف فرنسا الخاص في مسألة الجلاء الذي أوجبه شكيب افندي وارسل اليهم نسخة من جميع الكتابات التي تبادلها والباب العالي، ولم ينفصل عن سائر ممثلي الدول، ولم يطلب ان يكون لفرنسا حق التفوق للتدخل في الشرق دفاعاً عن الموارنة ولا ان تتدخل في شؤون تركيا الداخلية.

فخطة ده بوركينه هذه اتت باجل المنافع لان الدول تركت السفير الفرنسي يدافع كيف شاء واراد عن مصالح ابناء امته. وقد دافع هو عن ذلك دفاع الابطال. في ٥ تشرين الاول قبل انعقاد مجلس الوزراء وافى ده بوركينه علي افندي مصحوباً بترجمانه الاول. فاراد علي افندي ان يلهيه بعبارات الصداقة والولاء. اما هو فقاطعه قائلاً: «لا يمكنني بعدُ ان اعتمد على الكلام لان الكلام قد ظلّ حتى الآن عقيماً. فيلزم الآن وثيقة مكتوبة وهي وحدها تفصل الأزمة التي بلغت اليها صلات سفارة الملك بالباب العالي بسبب جهل المندوب العثماني في (سورية). اريد ان اصرح بحقيقة موقفنا والوسائل الآيلة الى الخروج منه لان تذكرتي لا تحوي ذلك. ولأن احترامي لحكومة جلالته لم يزل عظيماً، فلم اشأ ان أوجه اليها ببطاقة رسمية انذاراً نهائيًا يكون فيه فصل الخطاب. لقد صحّت عزيمتي على ذلك ولن اعود عما عزمتُ عليه». وهدّد بالانطلاق الى الدردنيل حيث ينتظر ما سيكون من اوامر حكومته الاخيرة اذا لم ينل الترضية المطلوبة قبل نهاية الاسبوع.

أثر هذا الكلام الشديد في عبد المجيد وفي وزرائه ورأوا ارضاءَ فرنسا فيما طلبت.

لكن في ٥ تشرين الاول ارسل بوجاد الى ده بوركينه كتاباً جديداً قال فيه ان الرواية القضائيّة كانت نتيجتها تبرئة الشيخ حمود المتهم بقتل الاب دي لوريت. فطلب السفير في الحال ان ينقل الشيخ المذكور الى الاستانة ويجري تحقيق في مسؤوليته في الاحداث والقلاقل وفي شركائه في ذلك وفي التعويض الواجب اداؤه الى الديرين.

ولما رأى السيد كور ترجمان السفارة الاول ما كان من مخاتلة علي افندي وابهام جوابه قال له: «لقد انقضى زمان المفاوضات. لا يقول السفير انك انت شريك الجناة في الأمور التي تضطره الى هذه الخطوة الخطيرة، لكن الاحداث في سورية قد وقعت ولا تمحى الا باحداث غيرها». ووطّد ده بوركينه العزم على قطع علاقاته السياسية بالباب العالي اذا لم تؤدّ الترضية المطلوبة في الحال.

وعلى ذلك سلّم السيد كور الى الباب العالي انذاراً نهائيًا صريحاً طلب فيه: ١ ـ ان يعاد الرعايا الفرنسيون الى حيث كانوا في الجبل وان يعوض عليهم عن الخسائر والاضرار التي اصابتهم بسبب جلائهم الاكراهي عن بيوتهم ومعاهدهم؛ ٢ ـ ان يُحضر الشيخ حمود الى الاستانة ويفتش عن شركائه؛ ٣ ـ ان تؤدى في الحال التعويضات الواجبة للديرين في عبيه وصليما؛ ٤ ـ ان يعاقب الضابط قائد الكتيبة التي شهدت نهب دير عبيه.

تداول مجلس الوزراء طويلاً في امر هذا الانذار. وخاف الباب العالي ان تقطع العهود بينه وبين فرنسا في تلك الآونة. ومندوبه السامي في لبنان قد أتاح له الحظ، بما كان من جرأته النادرة، ان يضرب استقلال الجبل ضربة قاتلة رغم حماية اوروبا له وضمانها ايّاه. فاذا قطعت الصلات بين الباب العالي وبين فرنسا أمكن هذه الدولة وسائر الدول ان تراقب رقابة اشدّ جميع ما يقع من الاحداث في المملكة العثمانيّة، ولا سيما في سورية. وقد تقف اوروبا على الغرض من اعمال شكيب افندي الخلابة والوحشيّة فتزجره عنها. فرأى الباب العالي من الحكمة إذاً التأنيّ واظهار الاعتدال والتسليم. وخدعاً لرجال السياسة لم يتردد في ان يضحي في سبيلهم ببعض الشيوخ الدروز والضباط الاتراك الثانويين. اما مسألة التعويض فكانت شاقة عليه. اتؤدي الخزانة التي لم تكن تدفع رواتب المأمورين تعويضاً الى الرعية؟ وما يكون من امر الخزانة اذا طلب رعايا الدول الاجنبية الذين طردوا من الجبل ان يُعوض عليهم عما اصابهم من الأضرار والخسائر؟

رضي الباب العالي اذاً بان يعاد الرعايا الفرنسيون الى الجبل وبان يحميهم في بيوتهم. ووعد باحضار الشيخ حمود الى الاستانة وبنفيه الى جهة اخرى من جهات المملكة

وبالتفتيش عن الذين قتلوا الاب دي لوريت ويحرمهم من العفو الذي سيعقب «تنظيم الشؤون العامة في لبنان»، وبتأدية التعويض الى الديرين، وبمحاكمة الضابط الخائن قائد الكتيبة التي كانت في عاليه امام مجلس حربي في الاستانة. لكن انكر الباب العالي ان يكون للرعايا الفرنسيين حق التعويض بسبب طردهم من الجبل «لان سائر الدول التي صدقت على اوامر شكيب افندي لم تطلب تعويضاً لرعاياها».

كان هذا العذر مقبولاً في ظاهره لكنه كان مبنياً على معلومات غير صحيحة وغير كاملة لان القناصل لم يدعوا رعاياهم للمجيء الى بيروت الا لان شكيب افندي أبى ان يضمن لهم حمايته. فلم يرضوا اذاً بذلك الا مكرهين. ثم ان رعايا النمسا وبروسيا وروسيا وانكلترا لم يكونوا الا نفراً قليلاً. اما الفرنسيون فكان عددهم كبيراً ومصالحهم مهمة. وفوق ذلك فقد كان لهم «بقوة الامتيازات» حق الحماية وكانوا متمتعين بحقوق خاصة تجعلهم في موقف مميز.

ففي ١٧ تشرين الاول وافى السيد كور علي افندي، وعندما ابلغه علي افندي جواب الباب العالي وفيه انه لا يؤدي التعويض الى الرعايا الفرنسيين بسبب جلائهم عن الجبل، طلب الترجمان الاول ان يقابل سفير السلطان مقابلة وداع. فاذا بعلي افندي وقد طار صوابه من هذا الطلب، يهتف قائلاً: «لا أرى ان يصل السيد ده بوركينه الى هذا الحد الاقصى من الخلاف على قضية واحدة». اما السيد كور فلم يتزعزع ولم يرضَ في آخر الأمر التأجيل الا يوماً واحداً.

لكن عبد المجيد، وان كره قطع العلاقات بينه وبين فرنسا، فلم يسلم بتأدية التعويضات الا بعد ثمانية ايام وقد أمل ان يقع الخلاف بين الدول، وان انكلترا ستنجده. فلم يكن شيء من ذلك بسبب ما كان من اعتدال السيد بوركينه وسداد رأيه تجاه السفراء امثاله، فعاونوه معاونة صحيحة صادقة. فقُضي اذاً على عبد المجيد بالاذعان واستجابة انذار فرنسا في كل المطالب التي حواها. وفي ٢٣ تشرين الاول ابلغ ده بوركينه ما كان من فوزه الى السيد غيزو قائلاً: «ان الازمة كانت من اشد ما صادف من الازمات السياسيّة».

اجل لقد كان الفوز خطيراً فبفضل ده بوركينه اعترف الباب العالي وسائر الدول ايضاً بحقوق فرنسا الخاصّة في الشرق ولا سيما في لبنان بقوّة تلك المعاهدات القديمة المعقودة مع السلاطين، «تلك الامتيازات» التي جاءت آية من آيات الحصافة والسياسة في عهد الملكية. وفوق ذلك فقد نال ده بوركينه فضلاً عن التعويضات ان يُعترف بحماية فرنسا

للكاثوليك التي كانت قاعدة لسياستها الشرقيّة ودعامةً قويّة لنفوذها العظيم في اسيا الصغرى وفي سورية.

خرجت فرنسا من هذا الصراع السياسي وموقفها قد ازداد شأنه. وذاك الفشل الذي اصابها سنة ١٨٤٠ قد زال ولم يكد يبقى منه اثر. فعادت الى مقامها في الشرق في طليعة سائر الدول باعتبارها حامية نصارى البلاد.

وفصل الخلاف الخاصّ القائم بين فرنسا وبين الباب العالي فصلاً ارضى جميع انصار البشرية والمدنية. اتكون اوروبا اوهن قوةً ويأساً من فرنسا؟ أتدع تركيا تفوز عليها؟ اتدعها تمزق من غير حياء الوثيقة التي وقعتها هي ايضاً وعاهدت نفسها فيها بصيانة استقلال لبنان؟ ايظلّ شكيب افندي ناقضاً لجميع المعاهدات دائساً بقدميه عصمة القناصل وحقوق الإنسانية الثابتة؟

كان من مصلحة جميع الدول الأوروبية الا تسكت عما ادعاه شكيب افندي في مسألة ترجمان قنصلية فرنسا السيد مدور وان تطلب ترضيةً في هذا الصدد. ثم ان مسعى الباب العالي في ازالة الاستقلال اللبناني مع ما كان من القاء القائمقامين الدرزي والماروني في السجن قد أغضب انكلترا نفسها لأن ذلك كان مجحفاً بالدروز أيضاً. فان توصل الباب العالي الى ان يخضع الجبل اخضاعاً تاماً لسلطانه فحماية الدروز لا تكون عوناً لانكلترا بل سلاحاً عليها، لان حكومة لندن تضطر والحالة هذه ان تتدخل على الدوام في شؤون «تلك الدولة التركية» الادارية وهي التي كانت تناصر ازاء روسيا وفرنسا استقلال السلطان وسيادته المطلقة. فالتناقض في سياستها الشرقيّة يفقدها قاعدة راسخة.

ناهض اذاً الساسة الانكليز مسعى الاتراك في هدم استقلال لبنان مناهضةً شديدة. وكتب قنصل انكلترا في بيروت الكولونيل روز الى سفيره ستراتفورد كانينج ويسط له باسهاب ما كان من مسألة مدوّر وبعث بتقريره مع رسول خاصّ غادر سورية في ١ تشرين الثاني. فدعا السفير البريطاني سائر السفراء الى مؤتمر يُعقد في بيره عند قاصد البابا واطلعهم على تقرير الكولونيل روز وهو يتضمن احتجاجاً شديداً على حبس الامراء وعلى طريقة نزع السلاح وعلى مآتي الجند الظالمة. وسأل السفير البريطاني رفقاءه عما اذا كانت معلوماتهم اشبه بمعلوماتِهِ. فأجابوا جميعهم بالايجاب. فاقترح السير ستراتفورد ان يطلبوا جميعهم معاً من الباب العالي حساباً عما جرى مخالفاً للعهود التي عقدها الباب العالي تجاه الدول لتنظيم ادارة الجبل ولصيانة امتيازات سكانه، فأيّد هذا الاقتراح ده بوركينه

والقاصد الرسولي وكل من سفيري بروسيا وروسيا واجمعوا كلمتهم على ان يذهبوا فيقدم كل منهم باسم حكومته مذكرة واحدة الى الباب العالي «وذلك مما يؤثر على الباب العالي تأثيراً اشد».

هذه المذكرة تضمنت اموراً ثلاثة: ١: مسألة التعويض الواجب على الدروز للموارنة ولم يؤدّ بعدُ مع تعهد الباب العالي بذلك؛ ٢: مسألة نزع السلاح؛ ٣: مسألة خلع القائمقامين الدرزي والماروني أحمد ارسلان وحيدر ابي اللمع. وطلب السفراء أن تكون صلة القائمقامين في المستقبل بالباب العالي مباشرةً بدون أن يكون لوالي صيدا الحقّ أن يغيرهما.

كانت المذكرة ذات شأن خطير في حقوق الدول. بها بينت اوروبا، لأول مرة، بياناً صريحاً ما لها من الحق في حماية نصارى السلطنة العثمانية حماية صحيحة، وبها جعلت استقلال بعض بقاع هذه السلطنة وامتيازاتها تحت حماية الدول الأوروبية أجمع، وحصرت بذلك سيادة السلطان المطلقة. فهذا النحو نحاه مؤتمر الدول الأوروبية لاول مرة في الشرق. فقام مجلس الدول، مقام روسيا او دولة اخرى منفردة في التدخل في شؤون تركيا بحجة حماية النصارى. فلم تفصل الدول عن جسم المملكة العثمانية الأمة التي طلبت مداخلتها ونادت باستقلالها او الحاقها بدولة مسيحية بل اوجبت على السلطان ان يدخل اصلاحاً في تلك البقعة نفسها وأن يمنحها استقلالاً اداريًا وتأميناً مشروعاً وقد أمّنت لها حق المراقبة والعناية الشديدة بتنفيذ الاصلاح وتطبيق الدستور الأساسي. وقبل هذه المرة لم يكن للدول حق في التدخل في شؤون الاصلاح الداخلي، فكانت بداءة وصاية اوروبا على تركيا. أجل لقد حفظت بهذه الوصاية الدولة العثمانية في الوجود وصانت ارضها كما أرادت انكلترا فطابت نفسها، الا انها في الواقع سلبت السلطان مطلق سيادته وحريته وقررت من حيث المبدأ ان يرقب سفراء الدول جميع شؤون المملكة ويتعاونوا ووزراء الباب العالي في ادارتها معاونة حقة.

لم يستطع عبد المجيد أن يقاوم رأي الدول واجماع كلمتها. فقد حاول ان يردّ الانذار الذي تضمنته المذكرة بشكواه من فرنسا لنقضها عصمة أرضه في جونيه بما كان من نزول رجال المدرعة «لا بيل بول» الى البرّ. لكن حكومة الملك لويس فيليب صدقت على ما عمل بوجاد وسائر الحكومات واعرضت عن احتجاج الباب العالي. واخذ علي افندي يبدي حسن الاستعداد للعمل، فابلغ السيد بوركينه التعليمات التي ارسلت الى شكيب

افندي واوجب عليه فيها ان ينهج منهج الاعتدال فيصلح ما أخطأ به. وكرر «تعهدات الباب العالي في صيانة الامتيازات وتنفيذ النظام الجديد الموضوع لإدارة الجبل». وبلغ به ولاؤه الى ان يخبر السفير الفرنسي سرًّا «ان الباب العالي سيرسل الى لبنان مندوباً مفوضاً اليه البحث عن الجرائم التي ارتكبها الجند ومعاقبتها». فالحكومة الفرنسية وسفيرها في الاستانة لم تفصلهما من «مؤتمر الدول» هذه الوعود وهذه الدعوة التي تكاد تكون صريحة الى أن يكون لفرنسا من الشأن في الشرق ما ليس لسواها من سائر الدول باعتبارها حامية النصارى بقوة اتفاق خاصّ يعقد بينها وبين الباب العالي.

أوقف السيد ده بوركينه سائر السفراء على ما أبلغه «ليرى ما اذا كان ذلك يغير ما تقرر في المؤتمر»، فرأى الجميع كما رأى «انه يجب ان يحسب ذلك كأنه لم يكن»، وظل اجماع الكلمة بين الدول تامًّا رأياً وعملاً.

أذعن الباب العالي فأجاب في مذكرة ارسلها الى السفراء الخمسة على كل مادة من موادّ مذكرتهم. وارسل امين باشا مندوباً سامياً معاوناً لشكيب افندي ليذهب الى بيروت مأموراً بان يقدم الترضية الراجعة الى القناصل في سورية، ويغيّر والي صيدا وجدي باشا ويحل محله كامل باشا، وينزع السلاح نزعاً «كاملاً ومن غير محاباة» لأن الباب العالي كان يهمّه ألا يستطيع الدروز والنصارى ان يقاوموا اوامره ويعبثوا بالراحة العامة، وأن يُعاد قائمقام الدروز احمد ارسلان الذي فصله وجدي باشا الى الولاية، وان لا يفصل في المستقبل أحد القائمقامين الا بتصديق السلطان، مؤكداً انه سيكون الدروز والمسلمون والنصارى سواءً أمام القضاء، فتكون شهادة الموارنة في الدعاوى والمسائل الجزائيّة مقبولة مثل شهادة الدروز.

وادرك شكيب افندي ان لا بدّ من الاذعان فمنح قناصل فرنسا «جميع الترضيات التي وعد بها الباب العالي السيد بوركينه» ونفّذ النظام المقرر الذي حُكم لبنان به حتى سنة ١٨٦١ .

٧ ــ نظام شكيب افندي

قام هذا النظام على عقدين: ١ ـ المعاهدة المعقودة في بيروت في ٢ حزيران سنة ١٨٤٥ بين الدروز والموارنة تحت رئاسة بحري باشا ٢ ـ التعليمات التي وجهها شكيب افندي الى كلٍّ من مجلسي القائمقاميتين في اواخر شهر تشرين الاول سنة ١٨٤٥

أبى شكيب افندي الا ان يكون لبنان مقسوماً الى قائمقاميتين مع ما كان من احتجاج

الموارنة على ذلك ورغم مساعي فرنسا في ازالة هذه القسمة. الا انه جعل للنصارى تأمينات جديدة ولم يجعل للدروز قوميّة مستقلة، ولم يكن لهم ان يحكموا وحدهم القائمقامية الجنوبية.

اما الموارنة، وقد تجمع شملهم في القائمقامية الشمالية، فكان لهم فيها طبعاً التفوق والسؤدد. وفوق ذلك ألّف شكيب افندي في كلّ من القائمقاميتين مجلساً ادارياً يشترك الشعب فيه بادارة شؤونهِ، وجعل شكيب افندي، بسلسلة قوانين تنظم من جديد العدلية والضرائب. اما القائمقامان فيختارهما مشير صيدا من بين الموارنة والدروز. ولم ترجع حقوق الامارة الى اوليائها القدماء. فقام مقام أمير اللبنانيين وريث الامارة «واليان» وطنيان غير قابلين للعزل لا يرث بنوهما الولاية والحكم، يعينهما الباشاوات الاتراك ويفصلونهما متى ارادوا ويكونا خاضعين لهم بحيث يمكن القول ان قد قُطع رأس النبلاء ذوي الاقطاعات وقد حُرموا زعماءهم الذين كانوا يتعاقبون في الحكم بطريق الوراثة. ولبنان لم يكن بعدُ امارةً خاضعةً للسلطان، بل اصبح منطقتين من المناطق الادارية في السلطنة العثمانية.

والمجلس كان للقائمقام ان يرأسه بحيث يكون تحت مراقبته وان يختار «من أعيان الجبل الاكثر وجاهةً» شخصاً يعهد اليه مدّة غيابهِ برئاسة المجلس ومناظرته، اي رجلاً من اهل ثقته. اما من حيث اعضاء المجلس، فلما كان سكان جبل لبنان مقسومين الى طوائف عديدة يجب ان تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانية فينتخب اعضاء المجلس من الاعيان الأكثر جدارة في كلّ طائفة. ولكل طائفة ان تختار عضواً خلا القضاة المنتقلين من جميع هذه الطوائف فيحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء وقد وكل اليهم خاصةً النظر في دعاوى تتعلق بمذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينية. وعليه يؤلف كل مجلس على الصورة الآتية: «من وكيل قائمقام وقاضٍ ومستشار مسلمين سنيين وقاضٍ ومستشار درزيين وقاضٍ ومستشار مارونيين وقاضٍ ومستشار ارثوذكسيين وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك ومستشار شيعي فقط، لان قاضي الاسلام يقضي في الطائفتين معاً. وبعد نهاية انتخابهم يجب ان يذهب كلّ منهم الى رئيسه اي قائمقامهِ الخاصّ وهو يعين لهم مكان اجتماعهم حيث يجب عليهم ان يعقدوا كلّ يوم ما خلا ايام البطالة مجلساً للتفاوض في كلّ المسائل التي يعرضها القائمقام على البحث وفقاً للطريقة المشروحة ادناه».

والاعضاء في المجلسين كان لشكيب افندي ان يعينهم لاول مرة. وكان عليهم ان

يقوموا بوظيفتهم «من دون انقطاع»، أي ان مهمتهم تدوم ما داموا في الحياة. واذا استقال أحدهم او فصل «للذنبِ اتاه» او مات، فللمطارنة والعقّال والقائمقام وسائر اعضاء المجلس ان يشتركوا في تعيين خلفه. وعلى مشير صيدا ان يصدق على ذلك.

اما العضو فيجب ان تتوفر فيه هذه الشروط: ١ ـ ان يكون خاضعاً لولاية القائمقام الذي سيكون عضواً في مجلسه؛ ٢ ـ الا يكون قد استخدم عند العمال الاجانب؛ ٣ ـ الا يكون تحت حماية أجنبية؛ ٤ ـ الا يكون من مكان القرى الخارجة عن ادارة الجبل. خلاصة الكلام ان المجلسين خاضعان لقائمقام وللسلطة التركية. واللبناني الذي استخدم عند الاجانب لا يمكنه ان يكون عضواً في المجلس. وهذا الشرط كان في يد الاتراك او اعوانهم سلاحاً على الموارنة يبعدون منهم عن المجلس عدداً كبيراً، اي جميع الذين طلبوا حماية فرنسا ونجدتها ولا سيما ابان فتنتي سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٥

ولم يكن مستطاعاً ان يكون في المجلس من يقاوم الاتراك، فشكيب افندي هو الذي يختار الأعضاء الأولين. ولا غرو فهو يختارهم من عداد أنصار تركيا. وكان للقائمقامين وسائر اعضاء المجلسين، وهم جميعهم من اخصّاء الباب العالي، ان يسموا صنائع الاستانة. وكان لمشير صيدا ان يصدق على تسميتهم. فكان له اذاً ان يبعد من رآه معارضاً لسياسة الدولة.

فهذان المجلسان لم يكن ممكناً ان يُعتبرا ممثلين للمنطقتين اللبنانيتين. فلم يكونا الا آلةً ادارية وقضائية في ايدي الاتراك. لكن الامر الخطير في تأسيس المجلسين انهما جاءا ضربة قاضية على مبادىء الحكم الاقطاعي في الجبل. فقام مقام الاسياد «موظفون»، ولم يكن من الشروط ان يكون اعضاء المجلس من النبلاء. فكان للفلاح ايضاً ان يكون عضواً فيه، فزالت بذلك الفروق بين طبقة وطبقة. وكان على القضاة ان يكونوا من رجال الفقه «للنظر في الدعاوى الجنائيّة والحقوقيّة»، وشكيب افندي نفسه اختار لمهمة القضاء في المجلس اشخاصاً من رجال القانون والشريعة.

أما اعضاء المجلس، وكان مشير صيدا يختارهم ويقلدهم وظائفهم وتدوم وظائفهم طول حياتهم، فيصبحون والحالة هذه من مأموري الدولة تؤدى اليهم رواتبهم فضّة وذهباً لا اقطاعةً من الاقطاعات. وفوق ذلك قام الديوان مقام السلطة المركزية التي كان شأنها عظيماً في النظام الاقطاعي الذي رأى شكيب افندي ان يكمل ما شرع فيه الأمير بشير من حيث دك هذا النظام واقامة ادارة جديدة مقامه مؤلفة من مأمورين ذوي وظائف مألوفة.

كان للمجلس ان يوزع التكاليف والضرائب، وكان على القائمقامين واصحاب الاقطاعات والنواب جِبايتها. وكان للمجلس حقّ اعادة النظر في المنازعات والدعاوى بمقتضى عادات البلاد وطبقاً للحق والعدل. واذا بدت مسألة خطيرة فكان للقائمقام ان يدعو جميع الأعضاء الى الاجتماع للنظر في ذلك وفصل الدعوى «بما ينبغي من الرويّة والتدقيق». فكانت اذاً للمجلس اختصاصات واسعة، ولا سيما من حيث توزيع التكاليف. في كل سنة عند حلول اجل التحصيل، يجب ان يعقد المجلس جلسة يحضرها جميع اعضائه برئاسة القائمقام، وبعد مذاكرة عموميّة يصير تنظيم دفتر واحد في مجموع ورکو كل مقاطعة وتفصيل مقدار الورکو المتوجب على كل قرية. ويوقّع اعضاء المجلس جميعهم هذا الدفتر ويُوافق عليه القائمقام وترسل الى مأموري التحصيل وأصحاب الاقطاعات الموكول اليهم استيفاء التكاليف».

بيد ان شكيب افندي، بدهائه المعروف، أدخل في هذه التنظيمات المستقلة طُرقاً عديدة ليعرقل سير هذه التنظيمات ويفسح في المجال للمأمورين الاتراك ان يتدخلوا متى شاؤوا في شؤون الجبل. أولاً لم يكن لاعضاء المجلس ان يسمعوا هم شكاوى سكان الجبل اذا لم يبلغهم اياها القائمقام، ولم يكن لهم ان يبتّوا في مسألة اذا لم يعرضها القائمقام عليهم. فالأعضاء كانوا اذاً تحت رقابة القائمقام وهو كان تحت إمرة مشير صيدا. فكان الباب العالي إذاً هو صاحب اليد العليا في ادارة الجبل يتصرف في الأمور كيف شاء ومتى شاء.

وفوق ذلك فقد اضعف شكيب افندي مبدأ وحدة السلطة. ففي الحكم الاقطاعي كان السيد هو المدير والقاضي معاً. اما في المجلس فكان المكلفون يتولون القيام بخطة الادارة وبخطة القضاء. وكان اجماع الكلمة ضروريًّا في كل قرارات المجلس. فكان يجب ان تكون اللوائح مختومةً بخواتم جميع الاعضاء والقائمقام حتى تنفذ. فكان يجب حضور جميع الاعضاء في الجلسة. فاذا لم يكن اجماع للكلمة، واذا أبى احد الاعضاء ان يوقع امضاءه وخاتمه على كلّ لائحة فكان لمشير صيدا ان يبلّغ المسألة ليقضي بها.

لكن اجماع الرأي في القرارات صعب المنال. وخصوصاً اذا ادركنا ما بين الطوائف من الاحقاد والضغائن. بيد انه كان للمجلس ان يجعل في قبضة يده ادارة الجبل شريطة ان يكون والباب العالي يداً واحدة في العمل ولا يعمل الا ما يروق الاستانة. فاذا تمّ ذلك استطاع المجلس بما له من الاختصاصات الواسعة في توزيع التكاليف وباعتماده على مشير

صيدا ان يخفض من سلطة القائمقام وان يجعله اداةً بين يديه. قال احد المؤرخين «يكون القائمقام والحالة هذه العامل الاول من عمال المجلس».

من البديهي ان الباب العالي لم يكن ليولي المجلس ثقته به الا اذا كان خادماً لمصالحه عاملاً على تأييد أغراضه السياسية. فاذا بدا من القائمقام ما لا يروق للباب العالي وجب على المجلس معارضته، كما أن السلطان كان يستطيع اذا دعت الحاجة ان يستخدم القائمقام لعرقلة اعمال المجلس فيما لو كانت هذه الاعمال غير مطابقة للسيادة العثمانية. وهكذا كان للباب العالي ان يضعف القائمقام بالمجلس والمجلس بالقائمقام كما تقتضي سياسته ومصالحه.

وكان لمشير صيدا ان يسمي اعضاء المجلس، فكان سهلاً عليه أن يختار من يكونون آلةً في يده حتى من الأعضاء المسيحيين وذلك باتفاقه مع المطارنة انفسهم، لأن الحركة التحريرية الديموقراطية التي بدت في أوساط الفلاحين النصارى كانت تشتدّ يوماً فيوماً ولم يكن الاكليروس الماروني بعيداً عن انماء هذه الحركة وتقويتها لان اكثر اعضائه كانوا من طبقة الشعب وعواطفهم عواطف ديموقراطية وموقفهم موقف عداء نحو النبلاء.

وكان المطارنة يطلبون ان تكون ادارة اهل الجبل السياسية في ايديهم فيقومون بها مقام النبلاء المشرفين على الادارة. وراموا ان يزول ذوو الاقطاعات ليحلوا محلهم ويجعلوا الشعب تحت امرتهم. وناصروا الفلاحين في حركاتهم الاستقلالية لبلوغ ضالتهم المنشودة.

فكان ممكناً والحالة هذه ان يقدم المطارنة لمشير صيدا لا اعلاماً من النبلاء بل اخصاماً لهم ليكونوا اعضاءً في المجلس. اما القائمقام، وهو من النبلاء، فكان من البديهي ان يطلب اعوانه من بين هذه الطبقة.

إذاً، كان لمشير صيدا ان يتخذ المجلس من الفلاحين والاكليروس سلاحاً على النبلاء كما كان له ان يكبح جماح الحركة الديموقراطية بواسطة القائمقام. وكان له بذلك سبيل الى تأييد سلطان الباب العالي المطلق في لبنان. فكان هو ولي الادارة في الجبل يقرّر ما يشاء ولا مردّ لما يقرره. وكان له بما كان من الشقاق بين الطوائف ومن النزاع والعراك بين طبقات الشعب ان يتدخلّ على الدوام في شؤون المنطقتين ويجعل الجميع يذعنون لارادته وارادة الباب العالي. وهكذا كان يمكنه ان يعتبر في الواقع استقلال الجبل كأنه لم يكن.

ولم يلغَ نظام الوكلاء في القرى المختلطة بل حلّ فيها محلّ النظام الاقطاعي نظام

جديد يمكننا ان ندعوه نظاماً وطنيًّا لأن السلطة اصبحت مشتركة بين سيد القرية والوكلاء الذين ينتخبهم الفلاحون. فكان بذلك نجاح باهر للفلاحين خفضت به امتيازات النبلاء وكانت معرضة ايضاً لمخاطر أشد بواسطة نظام شكيب افندي.

وكانت الادارة القضائية موضوعة هي ايضاً تحت مراقبة مشير صيدا بموجب اتفاقية ٢ حزيران سنة ١٨٤٥ ونظام شكيب افندي.

لننظر اولاً فيما كان من أمر القضاء في الدعاوى الجنائيّة. كان لورثة القتيل والرجل المسروق ان يطلبوا محاكمتهم لدى القضاء، بمقتضى شرائع العدل. وكان عليهم ان يفتشوا عن الجناة لا أن يقضوا عليهم أو يعاقبوهم بل ليحضروهم امام المحاكم. وهذا كان كل ثأرهم. واراد شكيب افندي بهذه الوسيلة ان يجمع ما بين العادات القديمة ـ عادات الأخذ بالثأر ـ الراسخة في الجبل، وبين مبادىء النظام والعدالة. والحكم على القاتل كان يتمّ بكلّ شروطه من قبل الحكومة. فاذا عاون اهل القرية من كان محكوماً عليه من ابناء قريتهم فكان ضروريًّا ان تستدعى العساكر التركية النظامية ويؤخذ المحكوم عليه بقوة السلاح. وكان العقاب على قدر الجرم. أما أعوان المحكوم عليه وشركاؤه فكانوا يعاقبون أيضاً بنسبة ذنبهم.

أما السارقون وشركاؤهم فكان عليهم ان يردوا الاشياء المسروقة من غير ابطاء. واذا هرب القاتل فيطلب الجند ويسألون عنه أهل قريته. وكان لهم ان يقبضوا على ذوي قرباه او على بعض اعلام القرية ويلقوهم في السجن الى ان يُقبض على القاتل. وكان للجند ان يحتلوا القرية الى ان يتمّ ذلك. واذا لم يُعثر عليه فتؤدى الدية ثلاثة اضعاف الدية المقررة شرعاً وتؤخذ على املاكه. وعلى القرية ان تؤديها اذا كان هو لا يملك شيئاً. واذا لم يُعرف من هو القاتل فترسل العساكر الى القرية حيث وقعت الجريمة، واذا لم يكشفه سكان القرية كان عليهم هم ان يدفعوا الدية لاهل القتيل، ولا يطلق سبيلهم قبل ان يؤدوا ذلك. ومن سرقوا او من جرحوا احداً كانوا يعاقبون على قدر جرمهم. واذا لاذوا بالفرار كان على اهلهم او على سكان القرية ان يجدّوا في طلبهم مكرهين اذا دعت الحاجة الى ذلك.

وكانت المسؤوليّة، بحسب الشريعة، على الجميع، على الفلاحين كما على النبلاء. فالحكومة كانت تطلب من القرية التعويض عن الجريمة ومعاقبة الجناة. ومن كان له ان يمثل القرية ويدافع عن مصالح سكانها الا سيد القرية والوكلاء المنتخبون؟ وهكذا عزز القضاء نفسه كما من شأن هؤلاء الوكلاء. وخلاصة القول ان القضاء في الدعاوى الجنائيّة

لم يكن بعد من صلاحية النبلاء. وقد أنيط «بالبلديات» وبالقضاء المنتدبين انتداباً شرعيًّا.

اجل قد تركت القوة الضابطة بين ايدي السادة النبلاء، الا ان مهمتهم حصرت في ذلك وضيقت كثيراً. فكل شكوى وكل دعوى وجب تقديمها الى القائمقام، وكان عليه ان يبحث في المسألة ويرفعها الى المجلس. ولم يكن للمجلس ان ينظر في دعوى لم يرفعها القائمقام اليه.

وبموجب نظام شكيب افندي كان لكلّ طائفة قضاتها الطبيعيون. فاذا كان المتخاصمان من طائفة واحدة فلا يقضي بينهم الا قاضٍ من ابناء مذهبهما. لكن كان لجميع اعضاء المجلس ان يشهدوا المحاكمة «حرصاً على تنفيذ الشرائع ونظام الدعوى».

ولم يكن مستطاعاً ان يعاون القضاة ابناء ملتهم معاونة غير مشروعة لانه اذا كان اصحاب الدعوى من مذاهب مختلفة كان على اعضاء المجلس من ذوي مذهبهم أن يحكموا في دعواهم في حضرة سائر اعضاء المجلس.

ووجب ان يصدر الحكم باجماع الكلمة. واذا لم تتحد آراء القضاة كان للقائمقام او وكيله ان يوفق بينهم. واذا لم يحصل الوفاق عيّن اصحاب الدعوى حكماً مختاراً من أعضاء المجلس. واذا لم يتفقوا على ذلك عينه القائمقام نفسه.

واذا رأى احد المتخاصمين الحكم مجحفاً بحقه فيمكنه ان يشكو امره الى القائمقام. والقائمقام اذا رأى الشكوى مشروعة وجب عليه ان يعيد القضاة الذين حكموا فيها من قبل بحضرته النظر في الدعوى. وكان للقائمقام ان يضم اليهم عضواً او عضوين او ثلاثة أعضاء من المجلس حسب نوع الدعوى وخطورتها.

واذا كانت الدعوى بين سكان القائمقاميتين كان للمدعي ان يقدم شكواه الى قائمقام منطقته وهو مخوّل بأن ينظر في الدعوى، هو وقاضٍ من ابناء ملة المدعي، ويعلق عليها ويبلغ ذلك الى قائمقام المنطقة الاخرى.

كان «لمجلس» المدعى عليه ان ينظر في الدعوى. فتسطر اعمال الدعوى وتُرسَل الى قائمقام المدعي. فاذا لم يرق الحكم المدعي كان له ان يشكو الامر الى قائمقام منطقته. وقائمقام المدعي يصبح له والحالة هذه الحق في اعادة النظر في الدعوى أمام مجلسه. فاذا اثبت الحكم الاول كما هو، أصبح في الحال جرماً. واذا لم يثبت فترسل اوراق الدعوى الى مشير صيدا. واذا دعت الضرورة فان القضاة الذين نظروا في الدعوى يذهبون هم انفسهم الى المشير وهو يقضي قضاء مبرماً لا استئناف فيه.

وقصارى الكلام، كان للخصمين في كل دعوى ان يقدما كل البينات اللازمة للدفاع عن حقوقهما. ولم يكن للقائمقام ان يقضي كما شاء. فكل حكم كان يجب ان يكون مطبوعاً بخواتم جميع القضاة وبخاتم قائمقام المنطقة. اما تنفيذ الحكم فكان من شأن القائمقام. ولما كان إجماع الرأي في الدعاوى القضائية، كما في المسائل الادارية، صعب المنال، كان مشير صيدا هو السيد المطلق في القضاء كما في الادارة في جبل لبنان.

والدعاوى الحقوقية نفسها قد سُلبها السادة النبلاء واصبحت من خصائص المجلس او من خصائص قضاةٍ منتدبين انتداباً مشروعاً كما قدمنا، ومستقلين عن النبلاء استقلالاً تامًّا.

وكانت قرارات نظام شكيب افندي توجب ايجاباً، ولو مضمراً، مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء وتُلغي امتيازات النبلاء في أمر الدعاوى ايًّا كانت. فصاحب الاقطاعة والفلاح كانا متساويين في ذلك يحاكما امام قاضٍ واحد وبموجب شرائع واحدة ونظام واحد. والنظام في الدعاوى الحقوقيّة كان هو ايضاً واحداً للفئتين.

فأصحاب الاقطاعات وسائر الشيوخ لم يكن يحاكمهم امثالهم كما في النظام الاقطاعي لا في الدعاوى الجنائيّة ولا في الدعاوى الحقوقيّة. فاذا وقع خلاف في اقطاعتهم أو في مسائل قضائية كان عليهم ان يمثلوا امام المجلس حيث القضاة من غير النبلاء.

وكان التنظيم المالي هو ايضاً ضربة قاضية على الحكم الاقطاعي، فبموجب نظام شكيب افندي فرضت ضريبتان الواحدة عقارية تؤخذ على قدر دخل الارض والاخرى شخصيّة يوزعها سكان القرية فيما بينهم بطريق التراضي بنسبة مواردهم المالية. والضريبة العقاريّة كانت تؤخذ على قدر قيمة الاملاك يؤديها اصحاب الاقطاعات والفلاحون جميعاً. والمساواة في تأدية الضرائب كانت مدعاةً الى زعزعة الحكم الاقطاعي. أما توزيع الضرائب على «البلديات» فكان المجلس يقوم به في كل سنة. وكل قرار في الضرائب كان يجب ان يوقعه جميع اعضاء المجلس والقائقمام. واذا وقع خلاف في ذلك كان لمشير صيدا أن يفصله كما يرى.

انها وسيلة جديدة لعمال الباب العالي لان يراقبوا المنطقتين في الجبل مراقبة شديدة ويتدخلوا في ادارتهما. اما جباية الضرائب فكانت «في البلديات» من خصائص اصحاب الاقطاعات او النبلاء في القرى المختلطة. وكان «للوكلاء» ان يشتركوا في ذلك. وكان شكيب افندي عارفاً بما أَلِف السادة النبلاء والأعيان من اعفاء انفسهم من الضرائب والتكاليف ومن اثقال مناكب الفلاحين بها فترك لهم حق جبايتها مع اكراههم على تأديتها

كما يؤديها الفلاحون. فكان عالماً انهم سيرتكبون مظالم عديدة مضرة بالفلاحين، وان ذلك يوسع الثغرة القائمة ما بين الفئتين اي الارستوقراطية والشعب. ولم يكفه انه جعل الطوائف اللبنانية تناوىء الواحدة الاخرى بل عزز الشقاق في كل منهما حتى يكون العراك بين الفئتين اشدّ واعظم.

لقد اراد شكيب افندي ان يُهيج الفلاحين على السادة النبلاء دفعاً لمظالهم في فرض الضرائب وجبايتها فأوجب: ١ ـ الا يحدث توزيعها ادنى شكوى محقة من قبل الاهالي. ٢ ـ ان تستوفى في وقتها على شرط الا تكون داعية الى ظلم المكلف والاضرار به او تحميله نفقات باهظة. لكنه اذا رأى فلاحو القرية الشكوى واجبة فلن يدفعوها.

في الانحاء المختلطة كان لهم «وكلاء» منتخبون. فالى هؤلاء كان عليهم ان يشكوا امرهم اذا ظلمهم السادة النبلاء. واذا لم يتم الاتفاق في توزيع الضرائب وجبايتها بين الوكلاء والنبلاء فكان لمشير صيدا ان يفصل المسألة فصلاً اخيراً. وفي الحالين، ما لا يخفى، من خفض لشأن النبلاء.

اما في سائر الانحاء حيث الشعب من عنصر واحد، فكان من البديهي ان يطلب الفلاحون أن ينتخبوا لهم فيها «وكلاء» يرجعون اليهم في ما يقع بينهم وبين النبلاء من الخلاف، لا أن يلجأوا الى السلطة التركية دفعاً لمظالم اصحاب الاقطاعات.

فنظام شكيب افندي، والحالة هذه، لم يكن منطبقاً على أماني ورغائب الطبقات المختلفة في الجبل. فلم يحرص على وحدة لبنان بل شطرها شطرين بانشاء القائمقاميتين اللتين لم يكن لهما من الشأن ما يجعلهما تقفان في طريق الولاة الاتراك، وتمنعانهم من التدخل في امورهما. والضمانات الممنوحة للطوائف المسيحية لم تكن لتحميهم حماية كافية نافعة ازاء السلطة المركزية. والمجلس لم يكن تمثيلاً صحيحاً للقومية وقد كانت يده قاصرة عن العمل. ولم يكن تمثيل الطوائف في المجلس في عين الباب العالي الا وسيلة مثلى لزرع الشقاق بين تلك الطوائف في كل احوالها المدنية والسياسية. وكانت سلطة المجلس مشلولة بسبب صعوبة اتفاق جميع اعضائه في كلّ قراراتِهِ. فقد اكثر شكيب افندي الاحوال التي كان للباب العالي ان يتدخل بها في شؤون لبنان. والشرائع القضائيّة خاصّةً كانت تجيز للولاة ان يبعثوا بجندهم الى الجبل متى شاؤوا.

وهكذا شاء الباب العالي ان يكون السلطان المطلق في لبنان اذ لم يستطع الموارنة بواسطة فرنسا ونجدتها ان يلغوا النظام الذي وضعه شكيب افندي. اما الجديد المهم الذي

ادخله هذا النظام في لبنان فهو ملاشاة الحكم الاقطاعي. فاكمل شكيب افندي في هذا الباب ما شرع فيه الأمير بشير. فأعلن في نظامه مساواة الجميع في الضرائب وامام القضاء وفي الوظائف الادارية وفي المجالس بدون النظر الى اصلهم ومولدهم. ونقل من ايدي النبلاء الادارة المركزية الى يد القائمقام وهو مأمور من مأموري الباب العالي. كما سلبهم ايضاً الادارة المحليّة. والادارة المركزية التي نظمها لم تكن قائمة في شيء على قواعد الحكم الاقطاعي، بل كانت مباينة لمبادئهِ فكانت مؤلفة من مأمورين اصحاب رواتب ولا بد للنبلاء من انتخابهم. وكان القضاء فوق ايدي الامراء والنبلاء لا ضلع لهم فيه.

وفي القرى المختلطة لاشى نظام شكيب افندي سلطة النبلاء المطلقة. قال السيد ده لاجونكيار ان شكيب افندي جعل في الجبل «النظام البلدي» مكان الحكم الاقطاعي. ففي ذلك شيء من الغلو. فاذا كان نظام شكيب افندي قد اضعف ولاية النبلاء فانه لم يلغها. فأبقى لهم شيئاً من امتيازاتهم. ففي الانحاء المارونية والدرزية، حيث الشعب من عنصر واحد، كانت الادارة المحلية في أيدي النبلاء والحقوق التي منحها شكيب افندي الأنحاء المختلطة لم يمنحها غيرها من الأنحاء حيث الشعب، كما قلنا، من طائفة واحدة.

ولم يكن للشعب، من حيث هذا النظام، أن يؤثر في شيء على الادارة المحلية والمركزية. ولم يلغِ التكاليف التي كان على الفلاح ان يؤديها الى مولاه النبيل. ولم يضرب الاستعباد ضربة تقضي عليه. ولم يقتل الحكم الاقطاعي قتلاً يحرمه الحياة، بل اطال عهد احتضاره وجعل بذلك سبيلاً لقتال جديد بين الشعب والنبلاء. فكان من البديهي ان يطالب فلاّحو كسروان بالحقوق التي كان فلاحو الانحاء المختلطة يتمتعون بها. وقد علم الفلاحون بما كان من اضعاف النبلاء فألحوا الحاحاً شديداً على وجوب الغاء ما كان باقياً من الامتيازات القديمة والمساواة المطلقة امام الشريعة. ايهدأ النبلاء الدروز والموارنة فلا يأتون حراكاً؟ طبعاً لا. فكان والحالة هذه لا بدّ من نزاع جديد بين طبقات الشعب. فقامت الفئتان العظيمتان الواحدة تجاه الاخرى. الواحدة سكرى بنجاحها الذي احرزته بنظام شكيب افندي والاخرى فخورة بنجاحها المجيد تستمد من تقليدها في القتال والسؤدد قوة عظيمة تصدّ بها حركة الفلاحين. وقضت الحال بان تتعاركا عراكاً شديداً.

أيد نظام شكيب افندي تحامل العثمانيين على البلاد واهلها. فاصبح الجبل، بقوة هذا النظام، في حوزة تركيا. واصبح اللبنانيون تحت رحمة ولاتها. لذلك قاومه الموارنة وقاومته فرنسا مقاومة حازمةً. لكن سائر الدول ارادت ان تضع حدا «الشؤون لبنان»، فرأت

هذا الحد في نظام شكيب افندي، خصوصاً لانه بدا ان هذا النظام يصون استقلال الطوائف المسيحية ويمنحها ضمانات صحيحة. وكان في ذلك لانكلترا من الفوز ما لا يخفى امره، لانها رأت سيادة الموارنة قد زالت وبزوالها زوال سيادة فرنسا. والنمسا وبروسيا لم يكن لهما شيء من المصالح الخاصة في ذلك.

اما فرنسا فوجب ان تسلم في آخر الامر بقبول نظام شكيب افندي الا انها احتفظت احتفاظاً صريحاً بجوهر هذا النظام من حيث بقاء ايالة لبنانية واحدة تحت امرة امير مسيحي من الاسرة الشهابية. واعلنت انها لا تقبل نظام شكيب افندي الا نظاماً مؤقتاً

اما من حيث الحق الدولي فظلت رقابة الدول على شؤون الجبل معززة مرعية بسبب قبولها نظام شكيب افندي. فالدول هي التي ضمنت حريّة اللبنانيين فاصبح لها حق التدخل في سورية اي في ايالة من ايالات الدولة العثمانيّة. ولم يكن السلطان بعدُ فيها السيد المطلق. فقد اوجبت عليه أوروبا رقابتها. وحق للمسيحيين في سورية بعد ذلك ان يكونوا رعيّة الباب العالي وان يطلبوا تدخل الدول الاوروبية في شؤونهم.

لقد تم تنفيذ نظام شكيب افندي في الحال برضى الدول الأوروبية. وكانت السآمة قد تملكت الجميع في انحاء الجبل فاشتهت جميع الطوائف ان يعود السلام والامن الى مواطنها. وكان الشقاء قد اخذ يهدّد الفلاحين الذين لم يستطيعوا في اثناء السنين العشر السالفة ان يحرثوا ارضهم آمنين. والطائفة المارونية، وان كان نظام شكيب قد عبث باقدس مصالحها، فقد كانت هي ايضاً بحاجة شديدة الى الراحة والسلام. وكانت الكوارث قد انهكت قواها فلم تكن تستطيع العراك والقتال فاذعنت امام هذه الضرورة القصوى.

لم تكن معاهدة سنة ١٨٤٦ سلماً ثابتاً، بل هدنة، فاستؤنف العراك في الجبل في سبيل الاستقلال وظلت حركة الفلاحين في سبيل تحريرهم قائمة متصلة.

الهوامش

(١) J.A. Robert, *le cataclysme et les ruines* Paris 1841. Churchill, *Mount Lebanon* London, 1853; R.M., *Réflexions sur la question du Liban*, Paris 1847; R. Edwards, *la Syrie de 1840 à 1842*.

(٢) كان من قبل سفيراً في لندن وكان من المعجبين بالتأسيسات الاوروبية لا سيما الانكليزية.

(٣) دعي بهذا الاسم لانه نودي به في كلخانة اي بيت الورد في السراي القديمة.
(٤) نشر الخط الهمايوني في عدة تآليف منها تأليف Engelhardt «تركيا والتنظيمات»، مجلد ١، ص ١٥٧، وما يليها.
(٥) عليك بتستا حيث توجد كل الاثار المتعلقة بذلك العهد من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٤٦، ثم مجلة العالمين، أول ايار سنة ١٨٤٢.
(٦) الشدياق، ص ٦١٥.
(٧) تستا، مجلد ٣، ص ٨٣. فرمان الباب العالي الى الامير بشير قاسم بتاريخ ٣ ايلول سنة ١٨٤٠ (٦ رجب سنة ١٢٥٦).
(٨) الشدياق، ص ٦١٤.
(٩) تشرشل، ص ٣٨.
(١٠) تستا، مجلد ٣، ص ١١٠: عريضة امراء لبنان وشيوخه الى الباب العالي.
(١١) اي مليون وثمانمائة الف فرنك (سنة ١٩٠٨).
(١٢) مجلة العالمين، أول ايار سنة ١٨٤٢، «حالة لبنان».
(١٣) ان انكلترا بدفاعها عن الباب العالي ازاء محمد علي باشا لم تشأ ان تسلم المسيحيين في السلطنة العثمانية الى مظالم الولاة الاتراك، وان كانت تذكر الباب العالي بالوعود التي قطعها في الخط الهمايوني وتطلب ان ينفذها.
(١٤) تستا، مجلد ٣، ص ٨٦ وما يليها: عريضة الدروز الى الباب العالي في آخر حزيران سنة ١٨٤١.
(١٥) تستا، مجلد ٣، ص ٨٩. الوثيقة التي وقعها امراء لبنان وشيوخه في ٣ ايلول سنة ١٨٤١ (١٦ رجب ١٢٥٧). عليك ايضاً بـ De Jonquière ص ٤٩٣.
(١٦) الغرش التركي يوازي زهاء خمسة وعشرين سنتيماً (سنة ١٩٠٨).
(١٧) تستا، مجلد ٣، ص ٨٩.
(١٨) تستا، مجلد٣، ص ٩١.
(١٩) تستا، مجلد ٣، ص ٩٠. اوامر محمد سليم باشا بتاريخ ٣ ايلول سنة ١٨٤١ (رجب ١٨ سنة ١٢٥٧)
(٢٠) تستا، مجلد ٣، ص ٩٠ وما يليها. كانت الدواوين قد اقيمت في سائر انحاء السلطنة العثمانية.
(٢١) تستا، ص ٩١ وما يليها. اوامر محمد سليم باشا الى الأمير بشير في تاريخ ٥ ايلول سنة ١٨٤١ (١٨ رجب سنة ١٢٥٧)
(٢٢) تستا، مجلد ٣، ص ١٠١ «رسالة نصارى دير القمر الى القناصل المقيمين في بيروت بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٨٤١». مذكرة قنصل فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا في بيروت الى سليم باشا تشرين الثاني سنة ١٨٤١ (رمضان سنة ١٢٥٧).
(٢٣) تستا، مجلد ٣، ص ١٠٢ وما يليها.
(٢٤) تستا، مجلد ٣، ص ١٠٩
(٢٥) أرسل الامير بشير قاسم ملحم الى قسطنطينية.

(٢٦) تستا، مجلد ٣، ص ١٠٨

(٢٧) تستا، مجلد ٣، ص ١١٠ : عريضة امراء جبل لبنان وشيوخهِ الى الباب العالي في ٢٢ ايار سنة ١٨٤٢

(٢٨) تستا، مجلد ٣، ص ١١٢.

(٢٩) **Eugéne Poujade, *le Liban et la Syrie,* 1845 et 1860, Paris 1860.**

(٣٠) **La Belle Poule**

(٣١) **Martens, *Nouveau recueil général,* t.8., p.15 et sirv.**

الفصل الثاني

تركيا من سنة ١٨٥٢ الى سنة ١٨٦٠

فشل الاصلاح الاساسي المنشود في تركيا، ومع ذلك فقد نعمت بكثير من الرخاء والسلام. ورجت الحكومات الاوروبية ان تتحوّل الدولة العثمانية الى مملكة عصريّة تقوم على مبادىء الحضارة الغربيّة. ولو تم ذلك لزالت مشكلة الطوائف المسيحية، رعايا الباب العالي، ولخَرجوا من حالتهم الشقيّة التي لم يكن لهم فيها لا حقّ ولا أمن. لكن روسيا ما شاءت ان تظل تركيا في عالم الوجود. بل ودّت ان تتلاشى لتقسيم بقاياها ويكون لها منها الحظ الاوفى مع امتلاك الاستانة.

فالقيصر نقولا الاول كان يرى نفسه معدًّا من قبل العناية الالهية لان يعمل باسرع ما يمكن على ابادة السلطنة العثمانية والاستيلاء على الاستانة. فلم يطلب الا زماناً مؤاتياً ليهاجم السلطان. وقد كان ذلك في سنة ١٨٥٠ عندما وقع الخلاف بين الرهبان الكاثوليك المستظلين بحماية فرنسا والرهبان اليونان الارثوذكس المستظلين بحماية روسيا. وهم كانوا يتنازعون مفاتيح الاماكن المقدسة وقبر السيد المسيح ومزارات بيت لحم. فطلب القيصر من السلطان ان يمنح الارثوذكس المفاتيح بفرمانٍ عالٍ. وهدده باحتلال مولدافيا ثم فرض على السلطان ان يعقد معه معاهدة تكون بموجبها جميع كنائس الارثوذكس في المملكة العثمانية تحت حماية القيصر، فيكون له حق التدخل في شؤون تركيا الداخلية. واقترح القيصر في الوقت عينه على انكلترا ان يتفق معها على تقسيم هذه السلطنة الواسعة الأطراف التي نشرت من قبل الذعر والرعب على ابواب فيينا نفسها. اما فرنسا فطلبت أن يعطى الرهبان الكاثوليك مفاتيح الاماكن المقدسة وهددت السلطان بالسلاح.

نشأت عن هذا النزاع حرب القرم. فلم ترضَ انكلترا بتقسيم تركيا، بل ألحّت في وجوب بقائها في الوجود الحاحاً نادت به من قبل وجعلت سلامة هذه الدولة القاعدة الاولى لسياستها الشرقية، لانها رأت، بحجة حرصها على تركيا، ان توجهها طبقاً

لمصالحها الخاصة السياسية والاقتصادية وكانت تأمل بواسطة السلطان أن تسود الشرق الاسلامي وان تجعل الفشل نصيب روسيا وفرنسا معاً.

وامكن حكومة لندن، بما عندها من الدهاء، ان تحمل فرنسا على الدخول في معاهدة مع السلطان وفي اتفاق مع النمسا قوامهما الدفاع عن السلطنة العثمانية ازاء المطامع الروسية. وقد دخلت سردينيا بعد ذلك في هذا التحالف.

وكانت الغاية من حرب القرم ان تدفع بالقوة تدخّل القيصر بالسلاح في تركيا. فهُزِم نقولا الاول أمام الدول المتحالفة. وأبت اوروبا الغربية، فرنسا وانكلترا والنمسا وسردينيا، ان يكون جميع النصارى الارثوذكس تحت حماية روسيا ولكنها كدول مسيحية بعد صدها روسيا لم تدع النصارى رعايا الباب العالي عرضة لتقلبات الاقدار.

تعهد خط كولخانة في ان يصلح حالة «الرعايا» ويعيد اليهم كرامتهم وان يعترف بمبدأ المساواة ويطبقه بين الغزاة والمغلوبين وبين المسلمين والمسيحيين. لكن هذه العهود ظلت حبراً على ورق. فكان على الدول حليفات الباب العالي ان تذكّره بتلك العهود وأن تعقد معه اتفاقاً يحرص على تنفيذه والعمل به. فرأت هذه الدول ان تفرض على القيصر وعلى السلطان معاً حماية النصارى رعايا الباب العالي دون ان يلحق ذلك اجحافاً بسيادته.

عرضت انكلترا ان يتم مشروع الاصلاح بضمانة مشتركة من الدول. وفي المفاوضات التي جرت في فيينا، في مؤتمر عقد الصلح (سنة ١٨٥٥)، طرحت انكلترا على بساط البحث مشروعاً يتعلق بحماية الشعوب المسيحية في السلطنة العثمانية. لكن الباب العالي أبى الخوض في ذلك ولم يرضَ ان يرى ضمانة مشتركة للدول مدونةً في معاهدة الصلح تأييداً للتنازلات التي منحها هو للمسيحيين. وقد عدّ الباب العالي ذلك تكريساً رسمياً ودولياً لضعفه ولخضوعه للأجانب.

وكان وزراء عبد المجيد ما زالوا يرون استعلاء العنصر التركي ازاء العنصر المسيحي ضروريًا ولا بد منه. والمساواة في نظرهم لا تعني وحدة التكاليف والمنافع العامة للعنصرين وعليهما على وتيرةٍ واحدةٍ. وكانوا يرون ان الغرض الاهم من المساواة هو تمهيد السبيل الى ايجاد سلطة مركزية قوية تتجدد بها السلطنة تجديداً تاماً بواسطة «التنظيمات». فكانوا يغيرون الاصلاح في سبيل النصارى من وجهتين: اولاً من حيث المسألة الدينية، فادعوا ان حريّة الضمائر لجميع شعوب المملكة تغني عن سنّ شرائع خاصة للكنائس المسيحية وهي تفيد من الشرائع العامة المقررة حريّة الضمائر. واذا وضعت

شرائع خاصّة في هذا السبيل فلا تكون الا انعامات دينية تمنح للمسيحيين. وهي لا تتفق مع مبدأ المساواة الذي كان يجب ان يكون محور الاصلاح كله.

ثانياً: خشي الوزراء من ان الاصلاح الذي تطلبه الدول يمنح نصارى الشرق وحدهم حقوقاً مدنية خاصةً ولا سيما ضرباً من الاستقلال القضائي لا ينسجم مع خطة الاصلاح العام في السلطنة وخاصةً مع مساواة الجميع امام الشريعة. لكنهم كانوا يريدون ان يكون الاصلاح العام وسيلة لهم لان يبطلوا انعامات الرعايا المسيحيين المدنيّة وهي مدعاة للإبقاء على عزلة الطبقات المختلفة في ارض الدولة الواحدة عن الاخرى والإبقاء على ما بينها من البغضاء والغيرة، خاصة وان هذه الانعامات تشكل عقبة في وجه السلطة المركزيّة المنشودة.

هذا ما كان من رأي الرجال الذين ساسوا تركيا منذ سنة ١٨٥٢، فكانوا يريدون دعم سلطة الباب العالي المركزية وان يخضع لها جميع رعايا المملكة على حدٍّ واحدٍ من غير تمييز بين الأديان والمذاهب.

وادراكاً لهذه الغاية كان يجب ان تزول وتضمحل الانظمة المستقلة المتمتع بها بعض النصارى. وكانت اماني وزراء تركيا ان يكوّنوا ملكية ادارية منظمة تنظيماً قويًّا تقوم مقام الاستبداد الشرقي الذي لا نظام له ويكون للرعية في هذه الدولة ضمانات للحرية والعدالة.

اما رأي الدول الذي بدا في مؤتمر فيينا سنة ١٨٥٥ فكان ان يُمنح النصارى حالة خاصة يكون لهم فيها ضرب من الاستقلال الاداري والقضائي. فلم يرضَ بذلك ساسة تركيا، كما رأينا، وابوا ان يروا ظلّ اليد الخارجة في شؤون دولتهم.

وكانت المفاوضات في مؤتمر فيينا شاقة طويلة فأبى المفوضون العثمانيون ان تُعقد معاهدة دولية يذكر فيها الاصلاح الداخلي في تركيا. وفي آخر الامر اختيرت وسيلة وسطى وهي ان تضع النمسا وفرنسا وانكلترا وتركيا نظاماً يضمن مصالح النصارى، رعايا الباب العالي.

الخطّ الهمايوني ومعاهدة باريس

تقرر عقد مؤتمر في باريس للنظر في عقد الصلح الاخير في الشرق. ورأت الدول ان تطرح ثانية مسألة الاصلاح. اما الباب العالي فاستمر مخالفاً معارضاً وأبى ان تفتح هذه المسألة في الحال لأن الباب العالي لا يتخلف عن اجراء الاصلاح لكنه يقوم بذلك من تلقاء نفسه، لا بأمر الحكومات الخارجية. وظلت انكلترا تطلب ان يكون الاصلاح في سبيل

المسيحيين بضمانة الدول شطراً في بنود خاصة يتقيد بها الحلفاء بمعاهدة دولية. ورأت انكلترا ان هذه الوسيلة لا تكسبها التفوق في الشرق فحسب، بل تضرب بها روسيا وفرنسا ضرباتٍ شديدة، فتلغي الغاءً مضمراً الحماية التي لهما على الارثوذكس وعلى الكاثوليك وما لهذه الحماية من الحقوق الخاصة التي كانت قاعدة نفوذهما في ارجاء الشرق.

كانت اذاً السياسة امام هذا الشكل المزدوج. فطلبت الدول ان يتعهد السلطان تعهداً صريحاً امام المؤتمر في ادخال الاصلاح، واتفقت رسمياً على اكراهه على ذلك مع احترام سيادته واستقلاله. فأبى السلطان، وقد عد ذلك مجحفاً بسيادتهِ. وللحفاظ رسمياً على الاقل على استقلاله إتخذ شكل آخر للتوفيق بين المطلبين. وتقرر ان ينشر السلطان فرماناً عالياً في الاصلاح قبل اجتماع مؤتمر باريس ويبلغه بعد ذلك الى المؤتمر نفسه.

ففي ١٨ شباط ١٨٥٦ اذاع عبد المجيد في الاستانة «الخطّ الهمايوني» وأبلغه الى ممثلي الدول في باريس في اذار التالي. ولم تكن هذه الذريعة هي المثلى وقد حوت في طياتها اسباباً جديدة للخلاف والنزاع.

ان الخط الهمايوني المؤرخ في ١٨ شباط ١٨٥٦ قد صدر باشتراك سفراء الدول المتحالفة في الاستانة ووزراء السلطان، ومنهم الصدر الاعظم علي باشا. وكان هذا الفرمان العالي[1] يحوي تدابير اشد من التدابير التي تضمنها خط كولخانة. جاء في مقدمته ما يلي: «اننا نرغب اليوم في ان نجدد ونوسع ايضاً التنظيمات الجديدة التي رتبناها لاجل ايجاد حالةٍ جديدة تتلاءم مع سلطنتي ومقامها بين الدول المتمدنة. ولما كانت حقوق سلطنتي قد توطّدت اليوم في الخارج بما كان من امانة جميع رعاياي ومساعيهم الحميدة، وبمعاونة الدول العظمى حلفائي الكرام، بحيث يرجى ان يكون لهذه السلطنة فاتحة عهد جديد، لذلك اريد ان ازيد في سعادة الامة في الداخل، بحيث تتناول السعادة كلّ افراد الرعية، وهم سواء في نظري، وجميعهم اعزاء عليّ، وتربطهم بعضهم ببعض صلات الوطنية الولائية، وأريد ان اضمن جميع الوسائل التي تزيد في ازدهار المملكة وفلاحها.

اولاً: «قد جددت وأيدتُ جميع الضمانات الموعود بها جميع رعايا السلطنة في خطّ كولخانة وبجميع شرائع «التنظيمات» من دون تمييز ما بين الطبقات والمذاهب لصيانة اشخاصهم واموالهم». واضاف البند الثاني ما يلي: «قد اثبت جميع الانعامات والامتيازات الروحية الممنوحة منذ القدم» وفي تواريخ متتابعة لجميع الطوائف المسيحية او المذاهب الاخرى غير المسلمة، المقيم اصحابها في سلطنتي تحت رعايتي وحمايتي.

«فكلّ طائفة من الطوائف المسيحية او غيرها من الطوائف غير المسلمة يجب عليها في اجل معين وبواسطة لجنة خاصة مؤلفة من ابناء الملة نفسها ان تشرع بمصادقتي العالية وتحت مراقبة بابي العالي في ان تبحث فيما لها من الإنعامات والإمتيازات وفيما يجب ادخاله من الاصلاح بما يقضي به العلم والعمران في العصر الحاضر، وفي ان تضع كلّ ذلك تحت نظر بابي العالي. والولاية المعطاة للبطاركة والاساقفة النصارى من قبل السلطان محمد الثاني وخلفائهِ يجب ان تطبق على الحالة الجديدة التي ضمنتها نياتنا الكريمة اللطيفة لهذه الطوائف».

لم يكتفِ الباب العالي بان يمنح الضمانات جميع الرعايا العثمانيين كما كان ذلك سنة ١٨٣٩، بل انه منحها ايضاً الحريّة والمساواة امام القانون من دون تمييز في الدين. وقرر حرية الضمائر تقريراً تامًّا. فقد جاء في الخط الهمايوني «سيتخذ الباب العالي تدابير جازمة تضمن لكل مذهب من المذاهب ايا كان عدد اصحابه الحرية التامة في ممارسة الفروض التي يقضي بها هذا المذهب».

«وكل تمييز أو تسمية من شأنهما ان يجعلا طبقةً من طبقات الرعيّة في السلطنة احط من طبقة اخرى بسبب المذهب او اللسان او العنصر سيمحى من دوائر الادارة محواً، بحيث لا يبقى لذلك اثر بعدُ. والشرائع تعاقب عقاباً شديداً الافراد او الحكام الذين يلقبون احداً او ملة بألقاب تحقيريّة او جارحة. ولما كانت جميع الاديان حرة وينبغي ان تمارس شعائرها بحرية تامة في ممالكي فلا يعوق والحالة هذه احداً في ممارسة فروض الدين الذي هو عليه ولا يصيب اذىً او ازعاج ايًّا كان في هذا السبيل. ولا يكره احد على تغيير دينه. ولما كانت تسمية جميع المأمورين في السلطنة واختيارهم منوطين بارادتي السنيّة كان لذلك جميع افراد الرعيّة من دون تمييز في عنصرهم وقوميتهم جديرين بان يندبوا الى الوظائف العامة بحسب كفاءتهم واستحقاقهم وبمقتضى القواعد المرعية».

فلم يبقَ اذاً فرق من حيث الشريعة بين المسلمين والمسيحيين. وعلى ذلك فلن يؤدي المسيحيون بعدُ الخراج، أي جزية الرأس، بل اصبحوا لا يؤدون الا ما يؤديهِ المسلمون انفسهم من التكاليف والضرائب. ولهم أن يمثلهم ممثلون في المجالس العمومية، وأن يوظفوا في جميع الوظائف الادارية، وان يُرقُّوا الى جميع الدرجات والمراتب في الجندية. ولم يكن لهم حق الدخول في الجيش من قبلُ.

فالخط الهمايوني نادى إذاً باصلاح اساسي في المملكة العثمانية. فكانت هذه الدولة

من قبل ذات صبغة دينية اسلاميّة، وحكومتها كانت قاعدتها الشريعة الاسلامية. فالخط الهمايوني كان يرمي الى ان يجعل الدولة علمانيّة فينزع عنها صبغتها الدينية وينظمها بموجب المبادىء المدنية.

لكنه، لما كان الباب العالي كثيراً ما وعد من قبل بإدخال الاصلاح في المملكة من دون ان يتم شيئاً من ذلك، لم تكتفِ الدول، هذه المرة بالوعود فقط. وعلى ذلك طلب ممثلوها في مؤتمر باريس ان تكون الاصلاحات المنوي ادخالها تحت مراقبة الدول الاجمالية. اما عالي باشا رأس المفوضين الاتراك في المؤتمر فحاول ان يمنع تدوين هذا الشرط في معاهدة الصلح، قائلاً: قد صدر خطّ شريف ثانٍ يجدد الامتيازات الدينية الممنوحة لرعايا الباب العالي غير المسلمين ويحوي اصلاحات جديدة تبيّن عطف السلطان على جميع شعوبِهِ من دون تمييز في المذهب والعنصر. وان هذا الخط الشريف الجديد قد أُذيع، وان الباب العالي سيبلغه الى الدول بواسطة مذكرة رسمية. وإنه بذلك يقوم بالشروط المقررة في مؤتمر فيينا.

وصرح عالي باشا ايضاً بانه لا يستطيع تقديم شيء غير ما تقدم، وأبى ان يرى شرطاً آخر قد يؤول تأويله الى جعل مراقبة على الدولة او الى اضعاف سلطة السلطان في داخل المملكة. قال ان سلامة الدولة تقضي بعدم تقسيمها، بل بإبعاد التدخل الاجنبي في شؤونها الداخليّة ايضاً. فلم يرضَ الا بهذا النص: «فسجلت بإكبار الدول نشر الفرمان، الخط الهمايوني، الصادر عن الادارة السلطانية النوايا المتضمنة فيه»، بل هدد بالانسحاب من المؤتمر اذا ما دُوّن حقّ التدخل الاجنبي في معاهدة الصلح.

وطال الجدال في هذه المادة، وخصوصاً في الجلسة المنعقدة في ٢٤ آذار سنة ١٨٥٦

وفي آخر الامر تقرر باجماع رأي المفوضين بأن يدون النص التالي الذي اصبح بعد ذلك موضع المادة التاسعة في معاهدة الصلح العامة الموقعة في باريس في ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦ واليك النص المشار اليه:

«ان السلطات الامبراطورية، بالنظر الى عنايتها الدائمة في سبيل خير رعاياها من دون تمييز في الاديان والعناصر، قد رأت ان تصلح بفرمان عالٍ احوال الشعوب المسيحية في المملكة وتخصهم بنياتها النبيلة. ولما كانت تريد ان تقدم لهم دليلاً جديداً على عواطفها هذه، فقد عمدت إلى إبلاغ الدول المتعاقدة الفرمان العالي المذكور الصادر عن اراداتها السنية. والدول المتعاقدة تقدر ما لهذا البلاغ من علو المكانة. ومن المعلوم ان هذا البلاغ

لا يمكنه في حالٍ ان يولي الدول المذكورة، لا مجتمعة ولا منفردة، حق التدخل في صلات جلالته مع رعاياها ولا في ادارة مملكته الداخلية».

فهذا النص يخلو من الوضوح. فهو ينكر على الدول حق التدخل في شؤون تركيا الداخلية، وحق التوسط في سبيل النصارى، رعايا السلطان، وهذا لا شبهة به ولا ريب فيه. وحتى حقوق الحماية الخاصّة التي كانت لروسيا ولفرنسا منذ زمان طويل على الارثوذكس وعلى الكاثوليك قد اصبحت هي نفسها ملغاةً بقوة هذا النص. فالسلطان له ان يرد كل لفت نظر اجنبي منفرد أم إجمالي في سياسة مملكته الداخلية بقوة المادة التاسعة من مواد معاهدة الصلح. لكنّ هناك تناقضاً جسيماً. فما معنى ابلاغ الخط الهمايوني الى الدول وذكره الصريح في معاهدة الصلح العامة اذا لم تستطع هذه الدول الموقعة لهذه المعاهدة في أي حالٍ ان تسهر على انفاذ هذه الشروط؟ فالدول التي توقّع معاهدةً لها الحق وعليها الواجب بان تسهر على انفاذ جميع الشرائط الواردة في هذه المعاهدة التي وقعتها. فلا معنىً اذاً لأن يُطلَب من الدول الموقعة الا تسهر على إنفاذ شريطة من شرائط معاهدة باريس. فذكر الخط الهمايوني الصريح مع ما فيه من الشرائط يقيد جميع الدول المتعاقدة. فأصبح لها الحق الصحيح في ان تسهر على إنفاذ الاصلاح وفي ان تراقب سياسة السلطان الخارجية وأن تتدخّل. انما نص المادة التاسعة المبهم كان يعرضها دوماً للوقوع في مشاكل جديدة، فكان عليها ألا تتدخل الا بذوقٍ كثير، وبلباقة عظيمة وان تحترم في تدخلها استقلال السلطان وسيادته السنية.

كانت المادة التاسعة إذاً معيناً تتدفق منه المشاكل والمنازعات الدائمة ما بين الدول. وكان من شأن هذه المادة ان تجعل عمل الاصلاح عقيماً لا ثمار فيه. ولا غرو، فإذا كان الباب العالي لا يقوم بوعوده فكيف السبيل الى اكراهه على ذلك؟

فالنزاع القائم بين الدول كان مدعاةً لان يدفع بعضها الى التعرض لتدخل غيرها، سواء كان التدخل إفرادياً أو اجمالياً. وهكذا يظل الباب العالي صاحب الامر والنهي، يدخل الاصلاح كما يشاء ويريد. ولم يكن عليه إلا أن يكون ذا دهاءٍ يتقي تجمع كل الدول عليه، وأن يعمل على إيقاع الشقاق بينها في سبيل مصالحه.

ولم تكن الا الحوادث لتقرر إنفاذ المادة التاسعة من معاهدة باريس. فالخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ قد صرّح بوجوب الاصلاح. ولكن كان من الصعب ان يُنفَّذ الإصلاح. فكان ذلك من الأعمال الشاقة والدقيقة، ولا سيما في المواطن الخاصة. اولاً،

قد كان على الباب العالي ان تكون له الوسائل اللازمة لإنفاذ المبادىء المثبتة في الخط الهمايوني - واخص هذه الوسائل أن يجد اشخاصاً من ذوي المدارك والمعارف والصدق والفضل يقومون بأعباء الحكومة والإدارة وأن يكون عنده خزانة عامرة. ولم يكن للباب العالي وقتئذٍ لا الرجال ولا المال. فالخزانة كانت فارغة فراغاً طال عليه العهد، والإدارة المالية كانت سيئة الحال، تشكو سوء التنظيم وقصر النظر والتبذير. ورجال الحكومة الأكفاء كان عديدهم قليلاً وغير كافٍ.

لقد أَلِفَ الاتراك الازدراء بالنصارى واعتبارهم رعية من رعاياهم. فكيف يمكنهم ان يخضعوا لهم اذا ما رأوهم مأمورين في الادارة او ضباطاً في الجيش؟ فالحكومة لم تكن لتقوى على جعل المساواة بينهم وبين «الرعايا» مع جميع النتائج التي تنجم عن ذلك.

والنصارى انفسهم لم يُبدوا أي حماس للاصلاح. فأبوا ان يكون عليهم بعض التكاليف، وخصوصاً الخدمة العسكرية. وآثروا ان يدفعوا رسم الإعفاء عنها. وكان بذلك ضريبة جديدة على المسيحيين. ولكي تخضع الحكومة جميع الرعية للقانون العام ارادت ان تلغي ما كان من الامتيازات للطوائف المسيحية. فالحق العام لم يكن له معنىً في نظرهم إلا فقدان الحماية الخاصة. فخُيل إليهم أنهم أصبحوا بدون حماية. فهب الاكليروس العالي هبّة شديدة يناهض إلغاء الامتيازات، مخافة ان يفقد ما له من السلطان في الإدارة وفي القضاء، فما لبث اذاً ان قامت معارضتان اثنتان على الخط الهمايوني، تيار عند النصارى وتيار عند الاتراك القدماء. فالوطنية الاسلامية قد استفاقت من رقادها وبدا الاستياء من الحركة الاصلاحية المباينة لشرائع القرآن المقدسة ومن الذلّ امام الأجانب. اما الحكومة فجدت اولاً في تقوية سلطتها وشوكتها. ولم ترَ الاصلاح الا في إيجاد سلطة مركزية قوية تذعن لها عنوةً جميع الإيالات والدوائر.

وكانت الدول الاوروبية، من جهة ثانية، وهي قد أُبلغت رسمياً الوعود الواردة في الخط الهماونيّ، تطلب الحق في مراقبة الباب العالي وفي إجباره على إنفاذ الاصلاح. وادعت هذه الدول ان حق تدخلها في شؤون السلطنة الداخلية استمدته من تبلغها الخط الهمايوني في مؤتمر باريس، بالمادة التاسعة من معاهدة الصلح المعقودة في باريس نفسها.

في سنة ١٨٥٨ تسنّى للدول التدخل في شؤون تركيا عندما عصا نصارى البشناق الباب العالي. وأخذ الباب العالي يحتجّ على التدخل الاجنبي زاعماً انه يتنافى والمادة التاسعة من معاهدة باريس. لكن كلاً من قنصلي فرنسا وانكلترا ذبحا مع نصارى غيرهما في جدة

فقصفت انكلترا هذه المدينة والحكومة الفرنسية قامت بتحقيق في أمر الجناة وأوجبت ونالت معاقبة ثلاثةٍ من المأمورين الاتراك الكبار. وضربت على جدة ضريبة شديدة واوجب اداء مساهمة خاصة تعويضاً لضحايا الفتنة. وهكذا قد انفذت الدول وقائع معاهدة سنة ١٨٥٦ بحق التدخل الذي كانت تطلبه في تركيا ولم يستطع الباب العالي التعرض لذلك.

في ٥ تشرين الاول سنة ١٨٥٩ خطت الدول خطوة ثانية، فوجهت الى عبد المجيد مذكرة بسطت فيها بسطاً صريحاً وذكرته بصورة رسمية بأن حكومته «لم تتدرج في انفاذ الاصلاح انفاذاً متصلاً ثابتاً، وهو الاصلاح المذكور في الخط الهمايوني والمضمونة بنوده بمعاهدة باريس». قالت ان لها حق النظر في الطريقة التي يتم بها الإنفاذ. وهكذا جعلت الدول أجمع تركيا تحت رقابتها فلم يجرؤ الباب العالي على ان يرد دعوى الدول ردًّا سريعاً وحازماً. ورأت الحكومة الروسية الزمان ملائماً لأن تنظم رقابة الدول الاجمالية تنظيماً يكون دستوراً للعمل. ففي ٢١ ايار سنة ١٨٦٠ وجه الوزير غورتشاكوف منشوراً الى الحكومات الموقعة لمعاهدة باريس، المؤرخة سنة ١٨٥٦، وعرض عليها تأليف لجنة دولية للتحقيق في الإدارة التركية، ولمنح النصارى ضمانات مشروعة. فتأثر الباب العالي من ذلك تأثراً شديداً، وقام هو بتحقيقٍ كان أبعد من ان يكون شديداً، ولم يأتِ بثمرة مفيدة.

فالخلاف الذي ولدته المادة التاسعة من معاهدة باريس قد بُتَّ في أمره بتًّا في اثناء الاحداث التي جرت في سورية. فتأويل هذه المادة الضيق الذي أوله الساسة العثمانيون، وهو أن ليس للدول في أي حالٍ الحق في إدخال أيديها في شؤون تركيا الداخلية قد نُبذ ولم يُعمل به. كما ان التأويل الذي أوّله رجال روسيا وفرنسا لم يفز فوزاً تامًّا، كما سنرى ذلك، بسبب ما كان من انقلاب موقف انكلترا.

لبنان من سنة ١٨٤٥ الى سنة ١٨٦٠ والثورة الديموقراطية

ادى تنظيم الادارة في لبنان سنة ١٨٤٥، مع ما كان عليه من النقص والخلل، الى هدنةٍ في قتال الاحزاب «والطوائف». فالأزمات المحزنة التي صبغت الجبل بالدماء في برهة اكثر من اثني عشر عاماً قد اوجدت ضروباً من العذاب والبلاء، بحيث تمنّى الجميع ان يروا الراحة ويتمتعوا بها ردحاً من الزمان.

فالأمير حيدر قد تولى القائمقامية المسيحية تسع سنوات دون ان يدع النظام والسلام يتعرضان الى تشويش ودون ان يمهد السبيل الى السلطة التركية كي تمد يدها الى شؤون

الجبل. وذلك بفضل ما كان عليه من الحزم واللطف والدهاء والتؤدة. والقائمقامية الدرزية لم يشوشها هي ايضاً شيء من الداخل، وان تولاها الامير امين ارسلان بدلاً من اخيه الامير احمد[٢].

بيد انه لا الدروز ولا الموارنة كانوا قد نبذوا فكرة الحرب. والفلاحون كانوا يتأهبون هم ايضاً ويشدون العزائم لاستئناف العراك في سبيل تحريرهم. ولدفع هجماتهم وقمع ثورتهم قد أعدّ النبلاء عدتهم. وكانوا قد خرجوا من المحنة اشد اتحاداً واوفر ثقة بقوتهم، وقد صحت عزيمتهم على لزوم الكفاح حتى النهاية في الذود عما كان باقياً من الامتيازات لهم. وخُيل أن غلواءهم قد تفاقمت بعد ان زال ما كان يخفضها وهو الامير الوارث الامارة مع ما كان له من الحول والصولة. وبدت سلطة القائمقام ضئيلة واهنة ازاء ذوي الاقطاعات العصاة العتاة. وكان هؤلاء يسخرون باخطار الثورة الشعبية ويحاولون التصدي للفلاحين والتهجم عليهم وإثقال مناكبهم بالتكاليف التي كانوا ما يزالون يقوون على تحميلهم اياها ولو أُلغيت أهم الامتيازات التي كانت لهم بقوة الحكم الاقطاعي. فلم يكن بهم لا رفق ولا عدل، لا سيما في كسروان حيث لا تعادل سلطتهم سلطة «الوكلاء» المنتخبين. فكانوا يجبون الضرائب جباية شديدة يجورون بها على الفلاحين المساكين ويعفون من ادائها الاغنياء ذوي الوجاهة. وبعضهم كانوا يطلبون من قراهم ضريبةً اكثر من التي فرضها المجلس، ويستبقون الزيادة لأنفسهم. وغيرهم بلغ بهم الأمر إلى ان يستولوا على مجموع الحاصل من الضرائب.

ونساء رجال الإقطاع انفسهن لم يحجمن عن اتخاذ تدابير تمس الفلاحين ويرسلن «الحوالة» الى بيوتهم الحقيرة إنفاذاً لقضائهن. «والسخرة» والتكاليف ثقلت وطأتها على الفلاحين ثقلاً لا مثيل له من قبل، فطلب ذوو الاقطاعات ونساؤهم ان تُرعى جميع حقوقهم رعاية بالغة أقصى الدرجات والحدود.

فاذا تزوج ابن الفلاح او ابنته وجب ان يقدم الى سيده قفّة من البن وغير ذلك من الهدايا في أيام الأعياد. وفي هذه المواطن كلها كان على الفلاح ان يلثم يد مولاه، كما تقضي العادة القديمة، ليكون ذلك دليلاً على خضوعهِ واجلاله الوضيع. وكان عليه ان يطاطىء الرأس جاثياً على ركبتيه أمام المولى وامام امرأتهِ، وان يلثم ايديهما كما يلثم أيدي الأمراء وأرباب الكهنوت. وهذه كانت صفات العبودية. وخلاصة الكلام، كثرت مواطن التحلل والشطط. وكان اخص دعاتها النبلاء المسيحيون.

اما الفلاحون فلم يحملوا النير الا بعناءٍ وسآمة وكان لهم على حَيف السادة في الانحاء المختلطة ملجأ مشروع لدى الوكلاء المنتخبين. ولم يكن الحكم الاقطاعي موجوداً في هذه الانحاء في الواقع بعدُ. وكان يتولى القرى فيها الشيوخ والوكلاء جميعاً بحيث لا يستطيع الشيوخ ان يتخذوا امتيازاتهم وسيلة للحيف والأذى. فاذا لم يكن الفلاحون هناك قد تحرروا تحريراً تامًّا فقد كان لهم في كل حال ذريعة لرد المظالم. وقد كان لهم يد في إدارة البلد، فسكنوا سنواتٍ عشراً ولم يأتوا حراكاً.

اما في كسروان وفي المتن فلم يكن ذلك. فيهما كان الفلاحون محرومين ممّا كان لأهل الأنحاء المختلطة من الحقوق. فلم يكن لهم من ثم وكلاء يحمونهم من المظالم ولم يكن لهم ضلع في الإدارة. فطلبوا اذاً ان ينتخبوا لهم مندوبين يتقون بهم شرّ رجال الإقطاع وكثر الاحتجاج، وعلا الصياح في هذا السبيل. وتجددت حركة الشعب التحريرية، الحركة الديموقراطية وكان مصدرها هذه المرة كسروان والمتن، حيث وطأة ذوي الاقطاعات اشد وارسخ.

كتب الكونت بنتيفوليو اراغون[٣] قنصل فرنسا في بيروت بعد سنوات قليلة، قال «تتكون الآن حركة سرية». وأخذ روح العصيان ينتشر ويمتد من قرية الى قرية في كل زاوية من زوايا القائمقامية المارونية.

شُرع في الاحتجاج على مظالم الإقطاعيين وطلب بعد ذلك ان يُلغى ما كان باقياً من امتيازات الحكم الاقطاعي وان يُحرّر الفلاحون تحريراً تامًّا. ومنذ سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٥ لم تقم في كسروان الا حركات جزئيّة كانت طلائع الفتنة. اما في هذه المرة فكسروان هو الذي رفع رايتها. ومنذ سنة ١٨٤٥ اشتدت الحركة ورسخت أصولها، وزادت مطالب الفلاحين وضوحاً وكثرت. فلم يكفهم ان تُلغى «السخرة» والعبوديّة، بل طلبوا حقوقاً سياسية. واصبحت المساواة السياسيّة لجميع سكان الوطن إنجيلهم. فلم يطلبوا المساواة في العبودية بل في الحرية. طلبوا ان تزول من عالم الوجود الفئة المميزة في البلاد. طلبوا ان يكون اهل الجبل جميعهم من غير فرق بينهم متساوين في تولي إدارة بلادهم.

لكن الذي زاد الحركة اشتداداً ورسوخاً وعنفاً انما كانت مسألة الملكية العقارية. فلم يكن الفلاحون يملكون الارض التي يحرثونها، بل كانت الارض ملك الأسر الإقطاعية أو ملك القرية. وكان الإقطاعي يأخذ قسماً كبيراً من الغلة ينفقها في سبيل حاجاتهِ. فكان الفلاح يعمل في أرضٍ هي ملك لرجل الإقطاع او في قطعة أخرى صغيرة من الأرض

يحرثها باعتبار كونهِ «شريكاً». فكانت لذلك حالته غير ثابتة، شقيّة. ولم يكن له من ثمرة شغل يده الا الشيء القليل. فكان عناؤه أو تعبه مبذولاً، خاصةً، في سبيل مولاه. وكان شقاؤه يزيد كل يوم بزيادة اثقال عياله. فكانت المواليد عند الموارنة كثيرة، كما قدمنا، بحيث زاد عددهم في خلال نصف قرنٍ زيادة عظيمة. ففي سنة ١٧٨٤ أحصاهم فولني بمائة وخمسين الفاً[٤]. ولا بدع، فلم يبلغ هذا الإحصاء الحقيقة. ففي سنة ١٨٥٢ كان عدد الموارنة زهاء مائتين وخمسين الفاً. وكان عدد الاولاد في العائلة يزيد يوماً فيوماً زيادة لا انقطاع لها. والارض الخصبة في لبنان قليلة، والتربة فيها صخرية خفيفة، فلم يكن الفلاح ليقوى على تحصيل قوت عيالهِ، مع ما هو عليه من التكاليف. فكان عليهِ إذاً إما أن يهجر بلاده وإما أن يطلب ارضاً وان تلغى «السخرة» وسواها من التكاليف. ومنذ سنة ١٨٥٠ اخذت المهاجرة تحرم البلاد في كلّ عام قسماً من قواها الحيّة. واخذ مئات من الفلاحين يطلبون الرزق مع عيالهم في الاصقاع المجاورة. وزاد عديد الجاليات المارونية في بيروت وصور وصيدا بما أتاها من الوافدين الجدد. وقامت لهم جاليات جديدة في حلب واللاذقيّة وطرابلس وأنطاكية ودمشق وعكا وفلسطين وفي مصر نفسها. وزاول اكثر المهاجرين في بلادهم الجديدة الصناعة والتجارة أو غير ذلك من الحرف الوضيعة. فالضرورة الاقتصادية قد أكرهتهم على ترك الوطن الذي وُلدوا فيه والذي كان حبهم له شديداً لا يوصف. ففي سنة ١٨٥٨ خرج من خمس قرى خمسة آلاف من سكانها وهجروها.

والذين استمروا في الوطن قد دفعتهم الضرورات الاقتصادية نفسها الى رفع راية العصيان، وجدّوا يطلبون في تربة الوطن نفسهِ ارضاً معفاةً من التكاليف الاقطاعيّة ليستطيعوا ان يحرثوها أحراراً حراثة مفيدة نافعة. وارادوا الا يكون تعبهم عقيماً لا يأتيهم بثمرة والا يُشقوا ولو تعبوا. فطلبوا اذاً وألحّوا في الطلب إلحاحاً لم يلحّوه من قبل أن تُلغى جميع امتيازات رجال الإقطاع وان يملكوا هم الأرض التي في ايديهم. وقد كان للاقطاعيين ولارباب الكهنوت أفضل أرضٍ في الجبل، فبلغ بالفلاحين السخط الى ان يطمعوا بهذه الأملاك ويطلبوا أن يشاطروها السادة والكهنة اصحابها. طلبوا «شريعة عقاريّة»، اي نظاماً جديداً للملكيّة أسوة بكثيرٍ من الفلاحين الفرنسيين ابان الثورة سنة ١٧٨٩.

وعصفت ريح العصيان في الأسر النبيلة نفسها. واليك اسباب ذلك: ألِف النبلاء ان

يجعلوا لابنهم البكر حقًّا خاصًّا في الإرث وأن يؤثروا في ذلك ايضاً واحداً على آخر من سائر بنيهم، بحيث كان ورثة الأب من أملاك إقطاعتهِ قسماً من أبنائه لا كلهم. فالأملاك العقاريّة يرثها البكر وغيرها من الأموال لبقيّة الاولاد. وكانت مواليد النبلاء كمواليد الفلاحين كثيرة، فزادوا بذلك عدد الفئة المناوئة. فمنذ سنة ١٨٤٥ أهاج نفر من هذه الفئة في الاسرة الخازنيّة فتنة ما بين الفلاحين وحركوهم على العصيان والثورة وطلبوا حظًّا اوفر من اموال والديهم، بل طلبوا ان يُلغى حق البكورية وان تقسم الاموال ما بين جميع الاولاد قسمة متكافئة، وأن تبطل واجباتهم الاقطاعية ازاء زعماء عائلتهم. وكان هؤلاء النبلاء قوةً عظيمة لحزب الثورة في الفلاحين. فقد قرر المؤرخون ومن كتبوا في المسائل العمرانيّة انه لم يقم بثورة من الثورات طبقة واحدة من طبقات المجتمع. فلم يسقط نظام في الدنيا او يقع فيه تبديل الا كانت في ذلك يدٌ لفئة كبيرة من اولئك الذين ناصروا ذلك النظام وانتفعوا به من قبل.

ففي اثينا قد كان بركليس الذي ايد النظام الديموقراطي من الارستوقراطية من حيث مولده. وفي رومة كان اكثر زعماء الشعب مثل غراك وميموس وكلوديوس وغيرهم من النبلاء أعيان الدولة. وفي بداءة الثورة في فرنسا سنة ١٧٨٩ انضمّ كثير من النبلاء والاكليروس الى الطبقة الثالثة تأييداً للنظام الجديد. وانضمامهم هو الذي نصر «الجمعيّة الوطنيّة» على الملكية المطلقة، تلك النصرة الأولى الباهرة. فمن اعضاء تلك الجمعية كان رجال من الاشراف مثل ميرابو وباريير ومن الاكليروس مثل تليران وغريغوار.

وفي لبنان كان انضمام فصيلة النبلاء الى الفلاحين عدّةً للثورة. اما قوتها العظمى فقد كانت نجدة الاكليروس الماروني لها.

قلنا من قبلُ ان اكثر الكهنة كانوا من طبقة الشعب. والنظام الاكليريكي ثبت بالاجمال على خلّته الديموقراطية القديمة. فالكهنة والاساقفة قد كان للمؤمنين يدٌ في تسميتهم وانتدابهم. وقد كانوا أوفر علماً ومعرفةً من مجموع الفلاحين. فلم يحملوا نير الارستوقراطية الاقطاعية الا بعناء وسآمة. كيف لا والاكليروس قد كان له من قبل الولاية السياسية على الشعب المارونيّ، فحرمه اياها النبلاء. كتب الكونت بنيفوليو قال: «أما الكهنة بسبب ما كان لهم من عظيم النفوذ على الشعب سَمت بهم نفوسهم الى ان يحكموا الجبل. فلم يرعوا لذلك حرمة أمير ولا شيخ». قد كان بهم ما بالشعب من الأحقاد والأهواء، فدفعهم ذلك الى ان يكونوا في طليعة الثورة على ذوي الاقطاعات النبلاء.

والسيد طوبيا (عون) مطران بيروت، وكان جامعاً ما بين الانفة واللين، قد كان في مقدمة الجميع في الحركة الديموقراطية الثوريّة، وأبلى فيها بلاءً حسناً[٥].

فنظام شكيب افندي الذي جعل للاساقفة يداً في تعيين أعضاء المجلس بدأت ثماره تُجنى. فأخذ الأساقفة يطلبون حظاً عظيماً من النفوذ في القائمقامية المسيحية. ورأى النبلاء انه قد تقدمهم أناس سواهم، فأحنوا الرأس وأذعنوا الى ما قد كان. إلا انهم أضمروا البغضاء للاكليروس. وأخذت تتضاعف قوّة الاكليروس ومطامعه فسعى لأن يقوم مقام النبلاء والا يترك لهم شأناً في القائمقامية المسيحية بل في القائمقامية الدرزية نفسها. ويظهر انه قد كانت غاية اكثر ارباب الكهنوت إقامة ديموقراطية يشرف عليها رجال الدين.

فبعد ان تضاعف نفوذ الاساقفة في المنطقة المسيحية وجهوا أبصارهم الى المنطقة الدرزية. فمن الثابت انهم نشطوا الفلاحين النصارى المقيمين عند ذوي الاقطاع الدروز على استئناف حركة التحرر. لقد توخوا ان يكون لهم هنا ايضاً نفوذ متفوّق. ولما كانوا يجابهون تنظيماً إقطاعياً قوياً جداً وشعباً مقاوماً للمسيحية، فمن المؤكد أنهم في بداية الحركة فقط استغلوا الشعور الديني للفلاحين المسيحيين ضد الدروز.

ومنذ السنوات الأولى بعد العام ١٨٤٦ كان النبلاء الدروز على استعداد للتصدي بقوة لكل تدخل غير مشروع للاكليروس المسيحي في منطقتهم وللابقاء على خضوع الفلاحين لهم. أما الكهنة، فانهم بالعكس كانوا يتوجهون الى هؤلاء الفلاحين انفسهم لبلوغ الإدارة السياسية في «الجبل» كافة. ثمة انقلاب عام كان لا مفرّ منه، والسلطات العثمانية في سورية، بدلاً من ان تهدىء وتخفف النزاع، سعت بالعكس الى مضاعفته بصبّ الزيت على النار.

فلم يتخل الحكم في اسطمبول يوماً عن خططه في إخضاع الجبليين المقاومين لنفوذه المباشر وعن هدم مؤسساتهم المستقلة والمتحررة في الامبراطورية، والمتناقضة مع سلطته المطلقة. وباشا بيروت كان ينتظر سانحة للتدخل في «الجبل». ولم تكن الفوضى إلا لتساعده على تنفيذ خططه. كما أن العملاء الاتراك راحوا يحرضون الطوائف والفرقاء في لبنان ويمدونهم بالسلاح من اجل إضعاف البعض بالبعض الآخر وللهيمنة عليهم فيما بعد.

وقد استطاع الامير حيدر طوال حياته تجنيب البلاد الثورة والحرب الأهلية. ولكن بعد موته في العام ١٨٥٤ انتقل الحكم في المقاطعة المسيحية الى أيدٍ تميزت بالعجز. لقد فقد الحكم المركزي حينئذ كل هيبته وسلطته وغرق، من ثمّ، في موجة من الثورة.

وبدلاً من ان تبقى فئة الاشراف المسيحيين موحدة للدفاع عن امتيازاتها وتفوقها راحت تنقسم على ذاتها الى جماعات متنافسة للتمزق في صراعات داخلية. وبالاختصار فان انقسام الطبقة السائدة ظهر فجأة حتى كان ذلك مدعاة لان يهاجمهم الفلاحون تلك المهاجمة العظيمة. في تلك الاثناء قام عديدون يطلبون ان يكون كل واحد منهم خلفاً للامير حيدر. والباب العالي لم يختر من طلاب القائمقامية هؤلاء الا من كان منهم اقل كفاية وجدارة لهذه المهمة العالية والدقيقة، وهو الامير بشير احمد ابو اللمع. وكان رجلاً لا وجدان له مفطوراً على الانتقام فاسداً لا اخلاق له. وكان قد بدل مراراً دينه، فكان مسلماً ثم درزياً، ثم بعد ان تزوج حفيدة الامير حيدر اخذ يمارس الديانة الكاثوليكية ممارسة كانت بعيدة عن الورع والتقوى.

فالرأي العام كان يراه خالياً من الشعور الادبي ولم يكن يثق به. وعندما طلب ان يكون خلفاً للامير حيدر أبى رافق افندي والي صيدا ان ينجده في ذلك. ومع ذلك، فقد انتدبه الباب العالي الى ولاية المنطقة المسيحية رجاء أن تكون ادارته داعياً الى ايجاد القلاقل والبلابل. وكانت المصلحة تقضي على الحكومة العثمانيّة بان تكون الفتن وبان يتفاقم امرها بحيث تطلب الدول الاوروبية انفسها ان يتدخل الجنود العثمانيون في شؤون «الجبل» حمايةً لرعاياهم فيهِ وإعادة النظام الى نصابهِ.

ولم يكن تولي الامير بشير احمد القائمقامية ليجعل سائر طلابها يسكنون ويسكتون، فأبى شيوخ كسروان الاذعان له. وكانت الاسرة الخازنية ذات الحول والصولة مستقلة في واقع الحال في كسروان. وفوق ذلك فقد ثار على القائمقام الجديد نفر من اعضاء اسرتهِ اللمعية، بحيث قضي عليه بان يلجأ الى بيروت، ومنها سافر إلى الآستانة. فاستطاع خصومه ان يقام بتحقيقٍ في شأنه. اما الباب العالي فموه على الناس بالنظر في الدعوى وبرأه وأمر باعادته الى الجبل.

ورجوع الأمير كان سبيلاً للنبلاء لأن يستأنفوا الكرة عليه. ورأوا الساعة مؤاتية لأن يستولوا ثانية على السلطة المطلقة التي اغتصبها منه الامراء الكبار حكام الجبل. واخذ ذوو الاقطاعات، خصوصاً في كسروان وفي المتن، يركبون متن الشطط ويتجاوزون في حقوقهم الحدّ. لكن فاتتهم وحدة الكلمة ودعا شقاقهم الطبقات السفلى الى النشاط والجرأة. وتنظمت الحركة على رجال الإقطاع في كل مكان تحت إدارة ارباب الكهنوت. وتواصلت الفتنة وتتابع العراك، ولم يبق للسلطة في المنطقة المسيحية من أثر.

والأمير بشير أحمد، مع ما كان من تبرئة الباب العالي له، فقد فَقَد ما يجب ان يكون له في الحاكم من النفوذ الادبي. ولسوء الطالع استمر على غوايته يهيج جميع الاحزاب بعضهم على بعض. واخذ يسلحهم جميعاً ضده. واراد ان يكسب رضا الموارنة والدروز فحاول في هذا السبيل ان يضطهد الروم الارثوذكس، راجياً أن يكون له فائدة من الأحقاد والبغضاء التي تقوم ما بين اصحاب المذاهب المختلفة. فنظم مطران الارثوذكس في بيروت تقريراً ورفعه الى البطريرك المسكوني في الاستانة وشكا فيه الأمير وما كان من اضطهاده لطائفته، وكان من واجب الباب العالي بقوة الخط الهمايوني ان يحمي الارثوذكس الروم في لبنان. فندب رامق افندي والي صيدا، الى النظر في الشكوى، فنظر فيها وعرف صوابها وصحتها لكنه قال انه لا يقوى على مساعدة المطران. وبيّن ما كان عليه لبنان من الحال المحزنة، وكيف ان الفوضى كانت ضاربة اطنابها فيه تشتد وتتفاقم يوماً فيوماً.

أجل اخذ الدم يُهدر. فطلبت انكلترا ان يُفصَل الامير بشير احمد عن الولاية ويقام آخر مقامه. فأبت فرنسا. فاستمر اذاً في الولاية. وظل الباب العالي يعضده مسروراً بما كان من الخلاف بين حليفتي سنة ١٨٥٤، ومبتهجاً بما لاح من طلائع الحرب الاهلية في لبنان. فاغضبت القائمقام مناهضة الشيوخ له كثيراً وكان ظامئاً الى الثأر. فجد في إهلاك اعدائه، فحرك الفلاحين عليهم.

فالثورات الظافرة لم تظفر الا لسبب ما كان من الشقاق والضعف في أرباب السلطة الذين طلبت اسقاطهم وكسر شوكتهم. وكانت سلطة النبلاء في لبنان الماروني واهنةً ومقسومة بشكل لا مثيل له. فكان الشيوخ في حربٍ مفتوحة مع القائمقام وكان الصغار في العائلة يثورون على زعماء الاسرة نفسها. فهبت اذاً الثورة الشعبية الهائلة سنة ١٨٥٨ والريح موافقة ومؤاتية. وقد كانت تهيأت وتكونت منذ اثنتي عشرة سنة. ولم تكن إلا نتيجة ضرورية لا بد منها للتطور في حالات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اصبح من باب الضرورة لمصلحة الناس ان يقوم نظام جديد مكان النظام القديم. ووجب ان يبدل نظام الملكية وأن تلغى العبودية والتكاليف الاقطاعية. ووجب ان يكون للفلاحين اراضٍ يحرثونها انقاذاً لهم من مخالب العدم والشقاء. وأما رجال الإقطاع فبدلاً من التخفيف عن الفلاحين ارادوا ان يضيقوا الخناق عليهم وان يستنفدوا اموالهم. ورأوا ان يرسخوا قدم سلطانهم بما كان من وهن السلطة المركزية في البلاد. فثار الفلاحون عليهم فألغوا امتيازاتهم وملكوا ارضهم بحدّ السيف.

وبان وهن كثيرين من المقاطعين، وبدا للعيان عجزهم جليًا أبان الفوضى. فهب الفلاحون واخذوا يقبحون سادة قراهم من حيث الضريبة الشخصية التي كانوا ياخذونها منهم، ولم يفرضها عليهم الا من هم دون سواهم. وقالوا انهم استبقوا في ايديهم ضريبة ثلاث سنين طلبها بعد ذلك الباب العالي، وانهم استبقوا في ايديهم ايضاً المال المعد لمسح الاراضي في كسروان[٦].

وكانت بداءة الحركة في كسروان، حيث حمل السلاح الفلاحون وشهروه على شيوخ آل الخازن. فطُرد هؤلاء من املاكهم، ولجأوا مع نسائهم واولادهم الى بيروت واستنجدوا فيها الوالي التركي[٧]. واستولى الفلاحون على جميع اموالهم واقتسموها فيما بينهم. ومن كسروان امتدت الحركة الى المتن سريعاً. وأيد الاكليروس، اولاً، الفلاحين ليحل هو محل النبلاء. لكنه لم يمضِ يسير من الزمن حتى تجاوزته الحركة الشعبية، فذهبت من يده ادارتها، ولم يبق له بعد قليل من الزمن شيء من النفوذ فيها. وانتقلت السلطة إلى أيدي زعماء من الشعب، ومنهم الفتى يوسف كرم من إهدن، وهو من أسرة لبنانية نبيلة، وقد قدمنا غير مرة الكلام فيها. وقد فاق هذا الزعيم سائر الزعماء بما كان متصفاً بِهِ من البساطة والذكاء والوطنية ومن رسوخ القدم في نزعته الديموقراطية.

في الانحاء المختلطة في الجنوب، حيث الفلاحون نصارى والمقاطعجية دروز، أخذت الثورة شكل قتالٍ بين «الأمتين»[٨]. ففي بداءة عهد الحركة رأى الأمراء والشيوخ الدروز ان مصالحهم ومصالح امثالهم النبلاء من الموارنة هي واحدة إزاء ثورة الفلاحين. وان الخطر يتهدد امتيازات الفريقين جميعاً. فعرضوا على طبقتهم من النصارى ان ينجدوهم في قمع الفتنة الشعبية. لكن والي بيروت خورشيد باشا بيّن لهم ان فلاحيهم المسيحيين مستعدون للانقضاض عليهم وجعلهم يحجمون عن نجدة النبلاء النصارى.

أما الفلاحون الدروز فثبتوا على امانتهم وولائهم لأسيادهم وكانوا مرتبطين بهم بصلات دينية قوية. ثم إن وطأة الحكم الاقطاعي لم تكن شديدة عليهم كما كانت على الفلاحين النصارى. والعلاقات بينهم وبين المقاطعجية الدروز كانت لم تزل كأنها في عهد الآباء الاولين بسيطة. وفوق ذلك فقد شعروا بكونهم مهددين مع اسيادهم بالجلاء عن ارضهم. وهم يعلمون ان النصارى يعدونهم من الخوارج اي الدخلاء في الجبل. ورأوا ان الموارنة بسبب كثرة مواليدهم وزيادة عددهم يوماً فيوماً يفتقرون الى أرضٍ جديدة فادركوا انه اذا طُرد ساداتهم الدروز من أملاكهم سيطردهم هم ايضاً بعد ذلك النصارى منها، لتكون

غنيمةً لهم وحدهم دون سواهم. فاجتمعت اذاً «الامة الدرزية» كلها حول زعمائها النبلاء لصدّ هجمات خصمهم المشترك. فالنصارى عملوا جهدهم على نبذ نير الدروز، والدروز بذلوا ما استطاعوا للإبقاء على سيادتهم بالقوة ورد هجمات من هم تحت ولايتهم اذا ما صوبت هذه الهجمات عليهم[٩].

ففي الثورة لا بد من الخلل والشطط. فكان من ذلك في ثورة لبنان ما يكون منه في غيرها من الثورات. فتكونت الاحزاب، أي حزب الامير بشير احمد، وكان مؤلفاً من اصدقائه الذين كسبهم بالمال، وحزب المقاطعجية وحزب الاكليروس والحزب الشعبي الديموقراطي، وهو الحزب الذي كان له الفوز في الشمال. فانشأ في كسروان والمتن، خلال اربع سنين من سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦١، جمهورية شعبية صحيحة أدار شؤونها زعماء اعترف الشعب بزعامتهم، وحيث كانت الحرية والمساواة السياسيتان تامتين كاملتين. وألغي الحكم الاقطاعي الغاءً تاماً، واصبح تحرير الفلاحين حقيقة واقعةً، وزال التمييز بين الطبقات، وقسمت املاك رجال الإقطاع الهاربين ما بين الفلاحين.

أجل، قد سادت الاهواء وركب الديموقراطيون الظافرون متن الشطط. وذكر بعض الكتبة بأنهم اتوا من ضروب العنف والظلم شيئاً كثيراً، حتى تجاوزوا في ذلك الحد، كما تجاوزته جميع الثورات الكبيرة. ولم يكن لبعض الزعماء من الوجدان والحصافة ما يحرصون معه على الرزانة والتؤدة. ولم يفلح الشعب في اختيار زعمائه في كل موطنٍ. ولم يكن هؤلاء جميعهم من ذوي النهى والحكمة والسداد. بل كان منهم نفر من أهل الطيش والفجور لا مزية تميزهم عن سواهم الا ما كان بهم من الصلف والقوة البدنية الوحشية. والبيطار طانيوس شاهين الذي كسب ثقة الشعب وأثر عليه تأثيراً جسيماً حتى نودي به زعيم كسروان لم يكن مشهوراً الا بعلو قامتهِ وقوة عضلاتهِ وشدة عنفهِ. وأتى من الفظائع ما تأسف له الافئدة. قال اللورد دوفرين «ان الذنوب التي ارتكبها النصارى رفاق طانيوس شاهين إزاء بعض النسوة التاعسات من الأسرة الخازنية يفوق كل ما قيل عن الامة الدرزية»[١٠].

لا شكّ في أن الساسة الانكليز الذين وصفوا فظائع الحركة الديموقراطية وصفاً قبيحاً وصبغوها بالوانٍ حالكة لم يكونوا من ذوي النزاهة. وقضت عليهم المصلحة بان يبالغوا ما شاؤوا في بيان مظالم الفلاحين الموارنة. ومع ذلك فلا يمكننا ان ننفي ما أتاه بعض الزعماء من العنف والشطط كما قدمنا. وكان لا بد من عداء العمال الانكليز لطانيوس شاهين، لأنه

نشر في جونية الراية الفرنسية وقال بما معناه إنه يلحق ايالة كسروان بفرنسا. فولّد بذلك عوامل البغضاء والحقد في قلوب الانكليز. ومنذ تلك الساعة أخذت حكومة لندن تنظر الى حماية فرنسا للنصرانية في الشرق نظرة الريبة والعداء، واشتد عداؤها للموارنة، وزاد عطفها على الدروز والأتراك.

وما لبث الدروز ان حملوا السلاح وتأهبوا للقتال. ومات قائمقامهم الأمير أرسلان في ٣ ايار سنة ١٨٥٩ وقام مقامه ابنه الأمير محمد. ولكن لم يشأ خورشيد باشا ان تكون تسميته الا إلى حين ليزداد الارتباك والقلق عند الدروز[١١]. فانتشرت الفوضى وأصبح الرعب أليفها. فكتب القنصل الانكليزي مور وهو من أعداء الديموقراطيين قال: «ألّف الزعماء أحزاباً نازعة الى الشطط وغصبوا سلطة الأسر من ذوي الاقطاعات الذين فروا هاربين وتولوا الحكومة كما شاؤوا وشاءت اهواؤهم. والقائمقام لم يكن محبوباً ولا صاحبَ نفوذ لدى الشعب، ولم تنجده السلطة التركية النجدة اللازمة. فاعترف هو بعجزه واصبح منبوذاً ومحتقراً»[١٢].

رفعت عدة شكاوى الى القناصل في بيروت وإلى السلطة التركية. وتجار بيروت الاوروبيون والوطنيون قدموا العرائض إلى القناصل وإلى الباشا وطلبوا فيها ان يوضع حدّ للفوضى المنتشرة في البلاد[١٣]. والح القنصل الانكليزي المستر مور بان يقام تحقيقٍ جدي في الجبل[١٤].

اما خورشيد باشا فلم يشأ ان تقف البلبلة والقلاقل، بل سعى لأن يلقي الزيت في النار ليتسنى له أن يدخل بقوته المسلحة إلى الجبل ويقمع الفتنة قمعاً عنيفاً. فلجأ الى حل حكومته القديمة فارسل مندوباً خاصًا الى الجبل، احمد عطا بك «كي يسمع المديح والشكوى ايا كان جوهرهما وكي يقضي بالعدل». فكان التحقيق هزأً وسخرية. لان عطا بك والامير بشير احمد عقدا اتفاقاً سريًّا. فكانت نتيجة التحقيق ان اسباب الفتنة كان مصدرها خصوم الامير أحمد، وانه يجب ان يستمر هذا الأمير في وظيفته[١٥]. فعبثاً التجأ خصوم الأمير إلى المستر مور والتمسوا منه «نجدةً ورأياً»، فالباشا ترك الامير في الجبل ليكون سبباً لزيادة الشقاق في تلك الازمة الشديدة الهائلة.

اعترف المستر مور نفسه بان السلطة التركية كانت تطلب «ان يكون لها حجة لإلغاء النظام القائم» اي لإلغاء استقلال الجبل[١٦]، بل اتهم القنصل الانكليزي الباب العالي بنقض المعاهدات المعقودة سنة ١٨٤٥ بتولية القائمقامية الدرزية رجلاً مسلماً لا درزيًّا،

والقائمقامية المارونية الأمير بشير أحمد الذي لم يكن مسيحيًا إلا بالاسم فقط.

فأبى خورشيد إذاً التدخل في الجبل لغاياتِهِ المعروفة. وكان يدّعي انه يجب الا يخرق استقلاله العزيز على الدول الكبرى!. وكان يرى انه لا بد من كارثة عظيمة تنقضّ على الجبل لتقتنع الدول الكبرى بأن استقلاله لا يفيد شعبه شيئاً غير النزاع والفتن، وان يداً تركية شديدة وقوّة عسكرية عثمانية عديدة هما الوسيلة الوحيدة لايجاد الأمن وتأييد النظام.

بيد ان خورشيد باشا، بناءً على الحاح القناصل الشديد، ذهب في أواخر شهر آب، سنة ١٨٥٩، مع قوة قليلة الى جوار زحلة. لكنه لم يقم بشيء لوضع حدّ للقلاقل. وبعد ثلاثة اشهر كتب المستر مور قائلاً. «يسوؤني أن أرى حاكم صيدا موطد النفس على ان يدع الشعب وشأنه. اي ان يدع الفوضى تمتد في البلاد وتسود»[١٧].

وكان ان فُصل «مدير» زحله عن وظيفته. وفور مغادرته المدينة قامت الفتنة فيها. وبهذه الحيل امكن السلطة التركية ان تحمل الشعب «على كره النظام السائد»، اي الاستقلال النوعي الذي اوجدته معاهدة سنة ١٨٤٥[١٨]. ولما يئسَ سكان الجبل من هذه الحالة طلبوا باجماع الرأي حاكماً تركيًا، ورأوا ذلك «الوسيلة الوحيدة لأن يحصلوا على السلام ويتمتعوا به»[١٩].

وكاد خورشيد باشا يبلغ الغرض الذي طلبه. لكنه لاجل الغاء الاستقلال النوعي للجبل كان من الضرورة ان ترضى الدول الموقعة على اتفاق سنة ١٨٤٥ ومعاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦. ولادراك هذه الغاية كان لا بد من كارثة اعظم. فعمل خورشيد على ايجادها بواسطة الدروز. فعقد الصلات مع زعمائهم وأخذ يحضهم على حمل السلاح كي ينقضّوا على الموارنة، وكان عالماً بما عندهم من قوة التنظيم الاقطاعي والعسكري وما لرجال الإقطاع من الحول والصولة، وكيف كان الفلاحون يؤدون لهم الطاعة المطلقة، بحيث تكفي اشارة صغيرة من قبل الزعماء لتهب الطائفة الدرزية هبّة واحدة. فأخذ الشيوخ الدروز ورجال الجند والحكومة الأتراك يجتمعون ويعقدون المجالس منذ بداءة شهر آب سنة ١٨٥٩. وفي الوقت نفسِهِ أخذت الجماعات الدرزيّة تحت قيادة الشيخ يوسف عبد الملك تهاجم القرى المسيحية وتحرقها[٢٠]، وأُحرقت قرى غيرها في المتن. وفي بيت مري قام القتال بين الموارنة والدروز. وفي حاصبيا على مقربة من جبل الشيخ سالت الدماء بين رجال الطائفتين. وطلب النصارى ان يكونوا تحت ادارة السلطة التركية. فاحتل في الحال والي الشام المدينة بفصيلة من الجند وبين لممثلي اوروبا انه متّخذ جميع الوسائل

لحفظ النظام والسلام. وتأهبت الطائفة الدرزية كلها لقتال ضار. واستبقى المقاطعجية الضرائب في ايديهم ولم يؤدوا الى الخزانة التركية الا قسماً منها واشتروا الاسلحة والبارود بحيث امكن القنصل الانكليزي في دمشق ان يكتب في ٣٠ ايلول سنة ١٨٥٩ الى السير هنري بولور في الاستانة قائلاً: «يقال ان دروز حوران يحملون السلاح، ويخشى ان ينضموا الى إخوانهم في لبنان ويهاجموا الموارنة الذين يتأهبون للهجوم والدفاع[٢١]». فكان ذلك نذيراً بحرب شديدة بين الموارنة والدروز، اشدّ هولاً من المذابح التي وقعت منذ سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٤٥. وقد وقعت هذه الحرب في السنة التالية[٢٢].

ما هي النتيجة التي يجب ان نستخلصها من جميع هذه الاحداث التي سردناها؟ ففي خلال سنة ١٨٥٨ و١٨٥٩ كان النزاع قائماً بين القائمقام الماروني وكثير من الامراء والشيوخ أصحاب النفوذ والشأن. وولد هذا النزاع الحركة الديموقراطية الثوريّة على رجال الإقطاع. وقد أعدّت هذه الحركة منذ زمان طويل بما كان من تطوّر الموارنة في الحياة الاجتماعية. وكان ان قد بلغ مرحلة النضوج ولم يستطع القائمقام الاستمرار تحت وصاية النبلاء، يقبضون على ناصيتهِ ويستبدون به. فطلب ان تُلغى امتيازات المقاطعجية وقد رآها ثقيلة ظالمة، وأن تكون المساواة بين طبقات المجتمع.

واحتج الفلاحون على التكاليف العديدة التي كان عليهم اداؤها الى رجال الإقطاع. وطلبوا ان تكون الارض التي في ايديهم ملكاً لهم، وان تقسم املاك النبلاء الشاسعة وأن يُعطَوا قسماً منها. وكانت هذه الحركة اشبه بالحركة التي قامت في فرنسا من سنة ١٧٨٧ الى ٤ آب سنة ١٧٨٩. وتخلّل هذه الحركة كما في فرنسا اضطراب ونهب. وسالت فيها الدماءُ أيضاً. ولو شاء الولاة الاتراك لختمت هذه الثورة بسلام، دون ان تهدر الدماء. ولو توسطوا هم والقناصل توسطاً معتدلاً رشيداً بالاعتدال والتؤدة لهدأت الخواطر ولأمكن والحالة هذه باتفاق الاحزاب المارونيّة من جهة واتفاق ممثلي الباب العالي وممثلي الدول الأوروبية من جهة اخرى ان يمنح الجبل نظاماً جديداً مطابقاً لروح العصر وللحقوق الشعبيّة ومراعياً ما يجب مراعاته في دور التغيير والانقلاب.

لا يستطيع احد ان ينكر، بعد تفحّص الأحداث التي رويناها هنا وشهادات العمال الانكليز التي تشكو القليل من الريبة، أن المامورين الأتراك في سورية لم يكن لهم إلا غاية واحدة، هي ان يزيدوا من الفوضى التي كانت في الجبل، فنفخوا في النار وحرّضوا الدروز على الموارنة، وحملوهم على مهاجمتهم، وعملوا على ألا يخرج من الحركة الشعبية نظام

اجتماعي جديد، بل حرب اهلية مع كل ما يليها من أعمال النهب والحريق والمذابح.

حاول بعض الساسة الاوروبيين ان يلقوا تبعة المذابح على الإكليروس الماروني. وقد جدّ المستر ريتشارد ادواردز في كتابه «سورية من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٦٢» في إثبات هذه النظرية. فاتّهم الاكليروس الماروني ببث روح العصيان والانتقاض على الاتراك وبالحرب المقدسة ضد الدروز والمسلمين. ويحتمل أن تكون هناك مؤامرة مسيحية لطرد غير المؤمنين من الجبل. وانه رغم ما كان من تحريض الكهنة لم يشأ الروم الارثوذكس والكاثوليك ان يشتركوا في ذلك. وأن الكهنة الموارنة بمواعظهم وبنشرات اذاعوها دعوا المؤمنين إلى حمل السلاح، وانهم ألفوا في كل مكان لجاناً لتنظيم الثورة ولشراء الأسلحة.

لكن قد فات المستر ادواردز ان يأتي ببيّنة ثابتة قاطعة تؤيّد مدعاه. اجل، قد اشترك الاكليروس الماروني في الحركة الديموقراطية وكان له فيها يدٌ قويّة وانما من قال ان هذه الحركة كانت مظهراً من مظاهر التعصب الديني فقد جهل جوهر هذه الحركة. فقد كانت، وايم الحقّ، حركة سياسية اجتماعية قامت على المقاطعجية الموارنة والمقاطعجية الدروز جميعاً. ولم يكن من غاياتها التعرض للفلاحين الدروز. أجل، لو قام الفلاحون الدروز هم أيضاً على اسيادهم لسرّ بذلك الثوار الموارنة سروراً شديداً. ولم يكن دين الأمراء والشيوخ الدروز خطراً عليهم، بل امتيازاتهم القديمة الاقطاعية هي التي كانت تهددهم. ولم يكن الفلاحون النصارى ليثوروا عليهم بسبب تعصبهم الديني، بل لرغبتهم في الحرية وفي امتلاك الارض التي كانت في ايديهم.

وقد ادرك المقاطعجية الدروز كنه هذه الحركة في بداءة عهدها، بحيث عرضوا على المقاطعجية الموارنة، كما اعترف بذلك المستر ادواردز نفسه، ان ينضموا اليهم ليدفعوا الخطر العام الذي يهددهم جميعاً ويخضعوا الثوار بالقوة.

غير ان تنظيم الدروز الاقطاعي كان ارسخ من تنظيم الموارنة. فالفلاح الدرزي لم يدفعه التيار الديموقراطي الى مجاراته بل ثبت على الأمانة والولاء، فاستطاع رجل الإقطاع الدرزي ان يقمع الفلاحين الموارنة حيث ثاروا بسلاح فلاحيهِ الدروز.

اما اذا قيل ان بعضاً من الفئة الجاهلة من الكهنة حرك التعصب الديني لدى الفلاحين النصارى، فنحن لا ننفي هذا القول. لكنه لم يكن ذلك صادراً من المجموع، لأن اكثر الشعب الماروني كان يطلب ان تنزع الارض من ايدي رجال الإقطاع، أيًّا كانوا، موارنة أم دروزاً، وأن تلغى امتيازاتهم.

فقد اجمعت الشواهد على ان الطائفة المارونية كان الشقاق يمزقها في داخلها، وأن الاحزاب كانت تتعارك وتتطاحن بضراوة، وان الدم المسيحي هُدر بيد مسيحية. أيعقل أن ينادي الاكليروس الماروني، والثورة قائمة، والحرب الاهلية دائرة رحاها، والموارنة يقاتلون الموارنة، أيعقل أن ينادي بالحرب ضد الدروز وضد المسلمين، حرب إفناء والموارنة لم يستطيعوا ذلك يوم كانت كلمتهم مجتمعة؟ أهذا اذاً هو الزمان المؤاتي؟ لا. لقد ادعى المستر ادواردز ان الجمعيات المارونية قد اشترت في اثناء فصل الشتاء سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦٠ كمية عظيمة من السلاح لأجل الحرب المقدسة. لكن ادعاءه هذا يكذبه جميع الشهود الثقات، ولا سيما الكونت ده بنتيفيليو الذي يبين ان الموارنة لم يستطيعوا ان يحصلوا على السلاح الا قبيل مذابح سنة ١٨٦٠.

فالثورة في الأنحاء المختلطة قد أوقعت القتال ما بين الموارنة الديموقراطيين من جهة وما بين الدروز الموالين للنظام الاقطاعي من جهة اخرى. وقد اذكى الرجال العثمانيون نارها ما استطاعوا.

ولما كان إصلاح المملكة العثمانية يقضي بجعل السلطة المركزية قوية الشوكة، فقد وجب ان تكون الحكومة التركية معادية عداءً شديداً للاستقلال اللبناني النوعي. فجدت هي في الغائِ وفي حمل سكان لبنان انفسهم على ملاشاته، ليتسنى لها انْ تتدخل وتخضع الجبل إخضاعاً تامًّا لسلطانها. فعمالها هم الذين حملوا الدروز على مهاجمة الموارنة، وهم الذين حولوا الحركة الديموقراطية إلى حرب ما بين الطوائف، حتى ساد التعصب الديني. وهم المسؤولون أمام التاريخ عن مذابح سنة ١٨٦٠ المخيفة.

وليس موقف القناصل الاوروبيين جديراً بالمدح والثناء. فلم يقووا على ان يوجبوا على الولاة بذل الوسائل اللازمة لمنع الحركة الثوريّة من الامتداد. ثم انهم لم ينتبهوا الى مخاتلة خورشيد باشا وسائر المأمورين الاتراك وخداعهم. بيد أن اصحاب المدارك العالية من ممثلي أوروبا في الدولة العثمانية عدوا ذلك ردّة فعل على الاصلاح الذي نادى به الخط الهمايوني. قال جيمس هيوم في تقرير له: «انتظر الاتراك رحيل جيوش الغرب المنقذة لتبدأ في الحال حركة عدائيّة شديدة ضد النصارى والاوروبيين. وهذه الحركة قد شرعت فيها الحكومة التركية، اي الحكومة التي انقذناها»[٢٣].

لكنه إذا لم تستطع اوروبا ان تقف موقفاً حازماً تجاه المفاسد والدسائس التركية فالذنب في ذلك على السياسة الانكليزية. لقد اوجبت حكومة لندن في خلال حرب القرم

ان يكون عمل الاصلاح في تركيا تحت مراقبة الدول الاجمالية. وأيدت بذلك مبدأ تدخل الدول مجتمعة غير منفصلة منعاً لتدخل روسيا او فرنسا وحدهما لحماية الارثوذكس والكاثوليك من رعية السلطان، ذلك التدخل الذي يهدد وحدة الامبراطورية العثمانية والسلطة العليا في اسطمبول. وقد فاز الانكليز بما ارادوا في معاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦ بفضل المادة التاسعة منها. فحظر اذاً أن تتدخل دولة من الدول وحدها في شؤون تركيا. ولكن السلطان جعل عمل الاصلاح تحت رعاية الدول الموقعة لتلك المعاهدة، كما رأينا. فرأت السياسة الانكليزية، والحالة هذه تبديل خطتها. فكل من الدول كان يمكنه ان يستمد من المادة التاسعة المذكورة الحق في مراقبة الباب العالي وفي ان يقترح الاحتجاج على السلطان والتدخل في شؤون مملكته. وكان بإمكان روسيا وبروسيا والنمسا وسردينيا وفرنسا الاتفاق فيما بينها للضغط على السلطان بمعزل عن انكلترا ورغماً عن احتجاجها. وكان يمكنها ان تكوّن فئةً قوية موالية لها مؤلفة من النصارى ورعايا الباب العالي وبعض الاحزاب التركية نفسها. فلم تكن اذاً رقابة الدول الاجمالية تخلو من الخطر على سيادة السلطان المطلقة وعلى انكلترا التي كانت تطلب الهيمنة في الشرق بواسطة السلطان. لقد كانت تنزع، اكثر من اي وقت مضى، الى لعب دور المستشار للباب العالي في سياسته الداخلية والخارجية. فوجب اذاً، حرصاً على مصالحها، أن تكسب ثقة عبد المجيد ورجال ديوانهِ. وعلى ذلك فقد كانت كل سياستها الشرقية منذ سنة ١٨٥٨ ترمي إلى تأييد الباب العالي في ما يطلبه من زيادة السلطة المركزية ودعم نفوذ السلطان، ومنع كل تدخل اوروبي في شؤونه وفي الحدّ من هذا التدخل، والحدّ من أثره اذا ما حصل[٢٤].

فخطة السياسة الانكليزية التي اشرنا اليها هنا هي التي غلّت في سورية سنة ١٨٥٨ ايدي القناصل وجعلت مساعيهم في استئصال آفة الفتن وحقن الدماء من غير جدوى. فالسياسة الانكليزية مسؤولة هي ايضاً الى حدّ كبير عن أحداث سنة ١٨٦٠ الفاجعة.

فالمقاطعجية والفلاحون الدروز ظنوا انهم في خطر من جراء حركة الفلاحين النصارى الديموقراطية والاجتماعية فاستعدوا للدفاع دفاعاً شديداً. لكنهم، لسوء الحظ، لم يكتفوا بان يقفوا موقف المدافع، فخافوا من مهاجمة اعدائهم، وقد حرضهم بعض زعمائهم من ذوي المطامع، ولعبت بهم ايدي العمال العثمانيين، فانقضوا بسلاحهم على الموارنة قبل ان يفكر هؤلاء في القتال، فكان اذاً من نتائج الحركة الديموقراطية أن أثارت غضب الدروز على النصارى.

تأثّرت اوروبا في ربيع سنة ١٨٦٠ مما كان يصلها من انباء سورية الفاجعة تأثراً شديداً. فبين ٢٧ نيسان و١٥ ايار ارتفعت حوادث القتل في الشوف ارتفاعاً كبيراً، فقتل من النصارى كهنة واناس عاديون، بعضهم مات ذبحاً[٢٥]. وحمل الدروز السلاح في الانحاء المختلطة واجتمعوا في المختارة، وهي مقرّ سعيد بك جنبلاط وهو من اعظم زعمائهم قوةً وشأناً. وكثر القتل وعمت الفوضى. وفي ٢٠ أيار ابلغ نصارى الانحاء المختلطة خورشيد باشا بانهم يريدون ان يحملوا السلاح ليدافعوا عن نفوسهم، وسألوه أن يتوسط هو في المسألة ويعيد النظام والسلام الى نصابهما.

وانتشر الخوف من ثورة عامة، وخُشِي من حرب أهلية تتناول سورية كلها. فطلب القناصل في بيروت من خورشيد باشا أن يسهر على الأمن والراحة. فأجاب خورشيد باشا شاكياً من جحود الاستانة، وأنها لا تهتم بشؤون سورية الاهتمام الواجب. ويقول في تقريره «عندما يذكر للاستانة حادث اغتيال ويستمد السلطة اللازمة من اجل معاقبة المجرمين يمضي شهر او شهران دون أن ينال جواباً، فيلفّ النسيان الحادث وتذهب الجريمة دون عقاب او يشجع ذلك على متابعتها»[٢٦]. وبناءً على ذلك، لم يأتِ خورشيد باشا في خلال شهور اذار و نيسان وايار عملاً، وإن صغيراً، منعاً للقلاقل والمذابح التي كانت تتفاقم يوماً فيوماً. بل زاد في ربط علاقاته السريّة بالدروز. واخذ طاهر باشا قائد الجند في البكليك يكاتب الدروز وبدلاً من أن يرشدهم الى الهدوء والسكينة وجد شكاويهم من النصارى صحيحة وعادلة[٢٧].

ورأى خورشيد الفرصة ملائمة لان يضرب الاستقلال اللبناني النوعي ضربة قاتلة أبان هذه الفوضى العظيمة، ولأن يثأر من الذلّ والهوان الذي حمّلته الدول المسيحية الباب العالي ومما قد يخطر على بالها إيقاعه به من ذلك. فثابت أن خورشيد باشا وأعوانه لم يكتفوا بعدم اتخاذ اية خطوة لمنع الشرّ في ربيع سنة ١٨٦٠ كما في السنين السابقة، بل انهم حملوا بشكل مباشر الدروز على مهاجمة النصارى. وفوق ذلك فقد حرّض خورشيد باشا الاكليروس المسيحي على ان لا يدع النصارى يأتون بحركة[٢٨]. أراد بذلك أن ينزع السلاح من أيدي الموارنة ليكونوا عزلاً. فاضطرب القناصل في بيروت، وقلقوا قلقاً شديداً، وألحوا على الباشا في وجوب التحرك. فعرض لهم بدهائه عدّة وسائل لقمع الثورة وحقن الدماء ووعد بإرسال قوة مسلحة عظيمة الى الجبل لإدراك هذه الغاية. ولم يلبث أن

أخذ يشكو من الموارنة، مدعياً انه يوجد في بيروت جميعة عامة تهيىء للهجوم على الدروز وأن الإكليروس الماروني والأشراف الموارنة يحرضون شعبهم على العصيان والحرب. وقال ايضاً إن النصارى هم الذين بدأوا في القتال، وهم يريدون ان يفنوا الدروز، وأن الدروز يدافعون عن انفسهم.

القت هذه الحيل الشقاق بين القناصل. فأخذ قنصل إنكلترا يدافع عن الدروز. والقنصل النمساوي وكبكر لم يبدُ منه عطف يذكر على الموارنة ولم يرهم ضحايا لا ذنب عليهم. وعلى ذلك كله، رأى اولياء الشأن في بيروت انه يمكن حصر الحركة والقتال، خصوصاً أن الوقت كان وقت مواسم الحرير والحصاد. فالسكان حرصاً على مصالحهم المادية لا يهبون هبة واحدة قبل انقضاء هذه المواسم، فتستطيع الحكومة التركية في خلال ذلك أن تتخذ جميع الوسائل التي تؤول الى اعادة الأمن والسلام(٢٩).

لقد خابت الآمال. فطلب خورشيد باشا نجدةً من نابلس ودمشق والقدس، وجمع بعض العساكر غير النظامية الباشبوزق الرعاع الاشداء الذين لم تزل ذكرى فظائعهم التي ارتكبوها سنة ١٨٤٠ ماثلة في الأذهان. وجنّد ايضاً بعض بدو البقاع، وأراد، بسخرية لا مثيل لها، ان يمنع القتل والنهب بواسطة لصوص وقطاع الطرق وقد اتخذوا ذلك مهنة لهم. وخورشيد باشا نفسه في ٢٩ ايار تولى قيادة كتيبة مؤلفة من ٧٥٠ نفراً من الجيش النظامي، ورابط بهذه القوة على سفح الجبل بالقرب من بعبدا. وفي اليوم نفسه بدأت المذابح العظيمة، «فظائع سورية». ومن يقول، قد كان ذلك قضاءً وقدراً. وقبل هذا لم يكن القتال الا مناوشاتٍ في بعض الأمكنة. أما هذه المرة فقد عمت الاحداث المفجعة المتن والشوف والبقاع وإيالة الشام وجبل الشيخ ودير القمر.

حمل الموارنة السلاح واعدوا قراهم للدفاع. ولكنه لم يكن بهم من الحكمة والدربة ما كان بالدروز. وكان سلاحهم قديماً واكثره لا ترجى منه فائدة. اما الدروز فكانوا منظمين تنظيماً قوياً كاملي العدّة، متمرسين على القتال يقودهم شيوخهم الأكفاء، فهان عليهم الفوز رغم قلة عددهم.

استولى الرعب على النصارى واخذوا يهربون الى المدن والى حيث كانت الجنود التركية مرابطةً. ففي خلال ثلاثة أيام أُحرقت اثنتان وثلاثون قرية. وذُبح عدد كبير من الرجال والنساء والاولاد والشيوخ(٣٠).

كتب القنصل الانكليزي مُور في ٣٠ ايار قائلاً: «قد قامت الحرب الاهلية في لبنان.

والقرى التي ترى من بيروت هي فريسة النار»[٣١]. وكتب في اليوم التالي: «الدروز يحرقون جميع القرى المسيحية التي لم تكن أُحرقت بعدُ». وختم المستر مور تقريره المؤرخ في ٣١ ايار بهذه الكلمات التي يتجلى فيها كل ما يكنه من البغض للموارنة محميّي فرنسا: «يؤمل ان تكون قد انتهت الحرب إلا إذا أراد النصارى استئناف الهجوم». وقد تعصب الانكليز في كل هذه الحرب للدروز تعصباً شديداً. ودام تعصبهم ما دامت هذه الأزمة المحزنة، دعماً لسياستهم. فلم يستطع القناصل في بيروت ان يقفوا موقف الحياد تجاه تلك الحالة المفجعة والمملوءة بالمخاطر. فاجتمعوا في ٣١ ايار وتفاوضوا فيما يجب عمله. ولكن ممثلي اوروبا اخذوا يتباحثون ويتفلسفون، بينما كان الدم يسيل على مسافة قريبة من بيروت. فطلب قنصلا فرنسا وروسيا ان تؤخذ انجع التدابير لحماية النصارى. وكان قنصل النمسا متردداً مراوغاً. اما القنصل الانكليزي فقد استمر اميناً على سياسة دولته في الشرق، وطلب ان تحترم سلامة المملكة العثمانية وسيادة السلطان. وأبى ان يؤثر تأثيراً قوياً على السلطة العثمانية، وان يوجب عليها إعادة الدروز بالقوة المسلحة الى قراهم لان بذلك اعتداءً على حقوق سادة البلاد. فاكتفى اذاً القناصل باحتجاجٍ وديٍّ يحتجونه لدى خورشيد باشا.

استقبلهم الوالي في معسكره استقبالاً لطيفاً. ولم يأتِ في كلامهِ على ذكر ما يجب اتخاذه من التدابير لاعادة النظام والسلام، بل استأنف الكرة في الشكوى من المطران طوبيا مطران بيروت ومن الجمعية المسيحية فيها. وفي نظره، هم المحرضون على الحرب الأهلية. واراد ان يحمل القناصل ايضاً المسؤولية في إعادة النظام ليكونوا بعد ذلك مسؤولين ايضاً عن التشويش الذي كان لا بد من حصولهِ، وهو المعاون على إيجاده. قال خورشيد للقناصل: «عليكم بالجمعية وعلي بالدروز»[٣٢]. وبعبارةٍ أصرح: «من الواجب عليكم أن تحملوا النصارى على رعاية النظام والسلام. فهم في حمايتكم، ولكم عليهم تأثير ليس لي. فإذا لم تستطيعوا ذلك فانا بريء مما قد يكون. والذنب لا يكون الا على اولياء الأمر من النصارى».

هذه الحيلة حيّرت القناصل وألقت الخلاف بينهم، وعطلت عملهم. فغادروا المعسكر.

وطبقاً للخطة الانكليزية في إبعاد الشبهة عن الاتراك عاد القنصل مور إلى بيروت ليسأل المطران طوبيا وسائر مثيري الفتنة من الموارنة ان يتركوا السلاح وان يردعوا ابناء

طائفتهم. وخطة القنصل هذه كانت منطبقة على خطة حكومته وهي تبرئة اولياء الأمر العثمانيين والمتعاونين معهم من المتطرفين الدروز. فأرى المطران طوبيا ورهطه القنصلَ مور القرى المحروقة وقالوا له ان ليس لهم حقّ ولا سلطة في ان يحظروا على النصارى المدافعة عن نفوسهم.

ومن الغريب ان الموارنة رجوا بعد تلك الخيانات العديدة التي قام بها الاتراك، وقد كانوا هم ضحيتها، أن يحميهم خورشيد باشا ويحقن الدماء. فبدلاً من ان يدافعوا ما استطاعوا عن انفسهم لزموا ثقتهم بالوالي وجنوده، وتشتت كثير منهم، ولجأوا الى المدن.

قضى سوء الطالع بأن لا يخطر ببال الباشا وقف المجازر. كيف يكون ذلك ويلزم ان تكون هناك مذابح جديدة، وأن تهدر دماء غزيرة فيستطيع الباب العالي برضى أوروبا، والحالة هذه، أن يخضع ابناء الجبل لسلطانهِ المطلق دون ان يصادفوا عوناً في العالم ونجدةً تذكر.

نشط خورشيد في تأليب المقاتلين، فهوجمت جزين وهرب اهلها الى صيدا وبيروت طلباً لحماية الجنود الاتراك والقناصل. الا ان العديدين منهم قتلوا هناك ولم يحرك الجيش التركي اصبعاً للدفاع عنهم. وكان بين القتلى رهبان فرنسيون[٣٣].

دخل في هذا الوقت مقاتلون من جبل حوران في المعركة فهاجموا حاصبيا التي كان يعسكر فيها جنود اتراك بقيادة المير آلاي عثمان بك. تدخل هذا الاخير ليوقف القتال فامر الدروز والمسيحيين دون نجاح، بتسليم السلاح. ثم جمع المسيحيين في السراي ليحميهم. ولكنه تلقى امراً باخلاء المدينة فعاد القتال الذي لم ينجُ منه سوى الذين كان بحوزتهم المال ليفدوا به انفسهم[٣٤].

ثم جاء دور راشيا فهرب منها المسيحيون. وبعدها توجه المقاتلون الى زحله. ولما ادرك اهلها ان الخطر اصبح داهماً ذهب منها وفد الى خورشيد طالبين حمايته فابلغهم انه ارسل خمسمئة جندي، وهم في الطريق، لحماية المدينة. الا ان زحله سقطت كغيرها من المدن والقرى[٣٥]. وجاء بعدها دور دير القمر التي قتل فيها اكثر من الف وثلاثمئة شخص[٣٦].

وعندما بلغ خورشيد باشا ما كان من هذه المذابح قال: «اني لآسف ما دمت في الحياة لهذه الفظائع التي وصلتني الآن اخبارها». ولم يصل اليوم التالي الى دير القمر حتى أوقف، بعد فوات الفرصة، المذابح.

لم تستطع الدول الأوروبية البقاء دون حراك امام ما كان يجري. ففي ٧ حزيران وصلت اخبار المذابح الى السفراء عن طريق ازمير. فذهبوا إلى عالي باشا وزير الخارجية وانذروا الباب العالي بوجوب الحفاظ على النظام والسلام في سورية. فتجاهل عالي باشا، مدعياً انه منذ ثلاثة اسابيع لم يصله خبر رسمي من أخبار بيروت، ولم يبلغه ان كانت في لبنان او في غيره اضطرابات. وكرر على مسامع السفراء تلاوة القصيد المعروف، وهو ان الباب العالي لا ينفك يحترم رغبات الدول وانه لا يزال مصمماً على تأييد النظام والادارة الصالحة في السلطنة وانه سيعزز باسرع ما يستطيع الجنود في سورية بإرسال سفينة حربيّة وكتيبتين من الجيش النظامي الى هنالك. وفي الواقع اعدت الكتيبتان، لكنهما لم تسافرا الا في ١٩ حزيران.

كان الباب العالي أدرى الجميع كيف كان يستطيع ان يقوي مركزه في سورية بسبب ما فيها من القلاقل، وهو يعلم ما لا يعلمه خورشيد باشا بان اوروبا لا تجمع على كلمة واحدة تجاهه. وإلى ذلك فقد كان يحظى بدعم انكلترا الجزئي والقوي والمتواصل. فلماذا لا يحاول خداع الدول الاوروبية الاخرى ويحاول من ثم التملص من تسوية الامور في سورية؟

اما وزراء عبد المجيد فلم يستطيعوا ان ينفوا وجود المذابح زماناً طويلاً. لكنهم حاولوا تخفيف شأنها وإلقاء التبعة كلها على الدروز. وقالوا ان المسلمين أنفسهم كانوا كالنصارى الضحيّة فيها. وفي آخر الأمر، في ٢٩ حزيران، صحّت عزائمهم على إرسال أربع كتائب جديدة الى سورية.

في هذا الوقت دعا والي صيدا القائمقامين المسيحي والدرزي وبعض الوكلاء واصحاب الاقطاعات من الطائفتين الى الاجتماع. وفي ٦ تموز عقد الحضور معاهدة صلح أشبه بالمعاهدة المعقودة سنة ١٨٤٥ وهو «تناسي ما وقع من الاحداث».

ولم يكن لفريقٍ ان يطلب شيئاً لا في الحال ولا في المستقبل. ومن حاول نقض المعاهدة بعد توقيعها يعاقب. ويظلّ النظام القائم ثابتاً لا يبدل. وموقّعو المعاهدة عاهدوا انفسهم بإنفاذ اوامر السلطة. فالمهم ان يعاد السلم الى نصابهِ. «لكن لما كانت اسباب الفتنة قائمة خاصةً باغفال تنفيذ الأوامر والسنن الموضوعة، رأى موقعو المعاهدة أن يلتمسوا من دولة المشير اتخاذ جميع التدابير الفعالة لإجراء العدل والامور بموجب محورها الطبيعي وإعطاء كل ذي حقّ حقه باخلص نزاهة»[٣٧].

كانت الحيلة حاذقة. فزعماء الدروز والموارنة، حرس الاستقلال الداخلي للجبل، هم الذين كانوا ينادون بمعاهدة صريحة وبأن الاستقلال ولد الفوضى، وهم يطلبون من ممثلي السلطة التركية ان يتدخلوا تدخلاً فعالاً ودائماً في شؤون الجبل، وخصوصاً في ادارة القضاء، وهي أهم الامور. فجعلوا الباب العالي الحكَمَ في الاموال والعباد. فاذا ما اصبحت السلطة التركيّة ذات الكلمة النافذة التي لا تُردّ في مسائل العدل في لبنان سُدّدت الضربة القاضية على استقلاله. ومعاهدة الصلح لا تكون الا خاتمة عمل خورشيد باشا منذ سنة ١٨٥٨. فاذا ما استطاع ان يوجب على اوروبا الإذعان لها فقل السلام على ما كان للموارنة والدروز من «الحكم الوراثي». فالتركي، والحالة هذه، هو الذي يقرر الشريعة في الجبل وهو الذي ينفذها وهو الذي يوجب على الجميع في كلّ مكان احترام مطلق سلطانه. وضعت المعاهدة ودونت في اربع صور رسمية، دفعت اثنتان منها الى الفريقين المتعاقدين، والأخريان سلمتا إلى المشير ليحرص عليهما في سجلات الحكومة. اما ممثلو اوروبا فلم يُعطَوا شيئاً. ولم يكن لهم ضلع في المفاوضات، ولم يُدعَوا إليها. والموارنة والدروز لم يلجأوا اليهم ولم يوقفوهم وقوفاً صريحاً على المفاوضات وعلى المعاهدة، بحيث يستطيع خورشيد باشا ان يقول ان ذوي الشأن (الموارنة والدروز) لا يريدون ان تتدخل أوروبا في امورهم، وهم لم يطلبوا ذلك، وإنهم آثروا ان يعقدوا اتفاقاً من دون اوروبا تحت إشراف السلطة التركية وفي ظلها الوارف.

والمعاهدة كانت تتيح أيضاً لخورشيد باشا أن يدعي وجود حرب صحيحة وقعت ما بين الشعبين لا حصول مذابح. فالشيوخ الموارنة، بتوقيعهم المعاهدة، يعترفون للدروز ولنفوسهم اعترافاً مضمراً بكونهم جميعاً محاربين. فكيف تستطيع اوروبا إذاً ان تطلب معاقبة الدروز باعتبارهم قتلةً؟ كيف السبيل الى الكلام في الأشراك المنصوبة والمذابح؟

والمعاهدة لم توضع بضمانة اوروبا، كمعاهدة سنة ١٨٤٥، بل بضمانة مشير صيدا، أي بضمانة الباب العالي. وقد أُلغيت معاهدة سنة ١٨٤٥ بوضع المعاهدة الجديدة. ولم يبقَ للدول حجة بالتدخل في شؤون لبنان، وقد عقدت المعاهدة الجديدة دون ان يكون لها يدٌ فيها. أبلغ اذاً خورشيد باشا في ١٢ تموز قناصل الدول في بيروت ان الصلح قد عُقِد ولم يكن كلامه الدال على فوزه خالياً من الهزء والسخرية. قال: «ان عدد الجنود الذين كانوا لديهِ وقتئذٍ قد زاد اربعة اضعافٍ عما كان عليه في البداءة وانه يستطيع ان يؤيد النظام

بدون مؤازرتهم (القناصل) وانه كان عليهم ان ينبهوا رعاياهم الى لزوم الرشد واتقاء المحاذير»[٣٨].

ولم يكن بدٌّ من نجاح خطة الوالي الجزئية الحاذقة، لا سيما اذا تدبرنا ان انكلترا كانت مزمعةً ان تعمل على منع تدخل اوروبا. بيد ان مفاجأة مذابح دمشق قد هدمت ما بناه خورشيد بحصافته ودهائه[٣٩].

مذابح دمشق

كثرت دلائل الفتنة ضدّ النصارى في دمشق ايضاً منذ فصل الشتاء سنة ١٨٥٩ وسنة ١٨٦٠. وكان عداء حاكمها احمد الباشا للملة المسيحية فيها ذات النفوذ العالي بقوتها الاقتصادية وبحماية اوروبا لها ظاهراً بيناً لا شبهة به. فاقتفى اثر خورشيد في إثارة التعصب الطائفي. فإذا لم نقل انه دبر المذابح فاقل ما هنالك انه ترك المحاربين فعلتهم زماناً طويلاً[٤٠] فمنذ ٢٨ اذار بيّن قنصل فرنسا في بيروت ده بنتيفوليو في تقريرٍ له ما كان من دسائس والي دمشق لإثارة الفتنة وتدبيرها[٤١]. والذين هربوا من حاصبيا وراشيا الى دمشق كان من أمرهم أن القوا الرعب في قلوب ابناء دينهم فيها. فقلقت الخواطر قلقاً شديداً[٤٢] واختبأ النصارى في بيوتهم، وتأهب خصومهم للحرب الاهلية تأهباً ظاهراً.

ففي ٩ تموز بدأت الفتنة. وانضم عمال الباشا والباشبوزق الى اصحاب الفتنة عوضاً عن ان يصدوهم ويدافعوا عن النصارى. واخذوا يقتلون وينهبون جميعاً. وكانت مجزرة حقيقية.

لا يمكن الارتياب في تواطؤ الوالي وسائر أرباب السلطة العثمانية. فالزعيم الوحيد الذي لم يشترك في المذابح هو عبد القادر بطل الجزائر الذي كان قد توطن دمشق. بل قد جدّ في تلافي المذابح قبل حصولها وفي منعها. وشهادته هي اشدّ حجة على ذوي الفتنة الغاشمين. قال: «كان عشرون من اربعة وعشرين يحرضون جهاراً على المذابح. واما الاربعة البقية فثلاثة ونصف منهم كانوا يرغبون فيها»[٤٣].

إنّ الامير الجزائري اعترف إذاً بوجود الدسيسة والاستعداد، بل بوجود التواطؤ والاشتراك لدى اولياء الامر. فعندما ذهب عبد القادر إلى أعضاء المجلس الاكبر ليحملهم على التصدي للمذابح وجدهم «يدخنون في غلايينهم ولا يريدون ان يأتوا بحركة». والقناصل أنفسهم اوعزوا الى الباشا بان يصدّ اصحاب الفتنة بجنود الحامية وبأن يحمي حيّ النصارى. فاجابهم هادىء البال بأنه إتخذ كل التدابير المطلوبة. وظل في قلب سراياه

مقيماً لا يأتي بحركة. قال قنصل انكلترا: ذهبتُ مراراً إلى الوالي، فجوابه كان واحداً «سأعمل أو عملتُ»، وهو لا يعمل شيئاً. وعندما ألومه يقول ان لا جنود تحت يده. ولم يخرج من السرايا مرة[٤٤]. والقناصل انفسهم، وهم معصومون بقوة الامتيازات، قد هوجموا، ونُهبت الكنائس على مرأى من العساكر المرسلة لحمايتها.

فاصبح الحيّ المسيحي مأكلاً للنار التي التهمته. ودام القتل والنهب والحريق عشرة ايام متوالية. فهلك ثلث الذكور من الطائفة المسيحية. واذا كان رجل المروءة العالي النفس عبد القادر لم يستطع ان يتلافى المذابح فقد أراد أن ينقذ المعدين للضحية بفتحه لهم ليلاً ونهاراً ابواب قصره. وجنوده الجزائريون الاصفياء والأمناء والبواسل المدرَّبون على الحرب أوقفوا القتلة عند حدودهم. وهكذا نجا الف وخمسمائة شخص وجيء بهم بحماية شديدة إلى بيروت ليحرص قناصل الدول على حياتهم. ونجا آخرون أيضاً، ولجأوا الى القنصليتين الانكليزية والفرنسية في دمشق.

وأبلغ المسيو برانت في تقريره الى اللورد جون روسل الى إنه قدّر القتلى المسيحين صرعى الايام المشؤومة بخمسة آلاف، وهم ثلاثة آلاف من أهل دمشق، والألفان الآخران من الهاربين الذين جاؤوا المدينة يستظلون بحماية الباشا والحامية التركية. والاحصاء الفرنسي أعظم من ذلك. وجُرح كثيرون. وتجاوزت الخسائر المادية المائة والخمسة والعشرين مليوناً[٤٥].

المداخلة الاوروبيّة في سورية

لم يستطع الساسة الاتراك ان يخدروا اعصاب فرنسا، وكان شأنها في الشرق عظيماً قويًّا. فلم يكن بعدُ سبيل الى الشك في نزاهتها بعد حرب القرم مع تركيا، وبعد محالفتها تركيا. لكن أكان ممكناً ان تقترح تدخلاً أوروبياً في تركيا؟ فقد كانت احدى الدول الموقعة على معاهدة باريس، وقد أُبلغت، والحالة هذه، الخط الهمايوني المؤرخ في ١٨ شباط سنة ١٨٥٦، وصدقت على المادة التاسعة من موادّ المعاهدة المذكورة. فقد رأينا كيف يمكن ان تؤول هذه المادة تأويلاً متبايناً. فكانت فرنسا ترى ان السلطان، بابلاغه الخط الهمايوني الى ممثلي الدول في المؤتمر، قد جعل تنفيذه تحت مراقبة اوروبا. والمادة التاسعة من معاهدة باريس بتقديرها هذا الابلاغ القدر العالي الجدير به فقد جعلت الخط الهمايوني بمقام عهد دولي. واستنتجت فرنسا من رأيها هذا أن الحكومة العثمانية اذا لم تقم بالوعود المثبتة في الخط الشريف المذكور، ولا سيما إذا هي لم تمنح رعاياها

النصارى الحرية، فأقل ما هنالك ان يكون لاوروبا حقّ الانذار والتحذير في تلك المواطن. ففرنسا اذاً شرعت هي قبل الجميع بطلب تدخّل اوروبي صريح ومادّي معتمدة على المادة التاسعة من معاهدة باريس. وكان لها حق آخر بطلبها. فهي، ولا بدع، منذ الزحفات الصليبية حامية النصارى، ولا سيما الموارنة في الشرق. فلا تستطيع ان تتركهم، بل كان عليها أن تدفع اوروبا الى انقاذهم من الهلاك وإلى منع المذابح. وكان عليها ان تشرع هي في تدخّل فعّال وثابت لدى الباب العالي في هذا السبيل. ولم يكن الامبراطور نابوليون الثالث يريد الإفلات من هذا الغرض، والدفاع الحازم عن الكاثوليك في سورية. وكانت وسيلة مثلى للمسالمة بينه وبين الاكليروس في فرنسا، الذي كان قد ابتعد عنه بسبب حرب ايطاليا.

عمدت الحكومة الفرنسية أولاً إلى جمع كلمة اوروبا بالاحتجاج على الباب العالي، فوجب ان تخاطب حكومة لندن في ذلك بادىء ذي بدء.

ففي تموز قام المسيو توفينل وزير الخارجية في حكومة نابوليون الثالث بحديث طويل مع اللورد كولي سفير بريطانيا في باريس. فظهر جلياً من تقارير عمال الحكومة الفرنسية في سورية أن الموارنة هدّدوا بالفناء والاضمحلال. اما المذابح فامتدت وانتشرت والتعصّب قد اشتد وتفاقم، بحيث يخشى وقوع شرور اعظم، وبحيث أصبح الاوروبيون المقيمون في الشرق تحت الخطر سواء، أكان على مالهم او على حياتهم ايضاً، اقترح الموسيو توفينل أن ترسل الدول سفناً حربية إلى مياه سورية لحماية هؤلاء الأوروبيين. ثم اقترح على الدبلوماسي الانكليزي فترة تدخل مباشر اكثر عمقاً في سورية. ورأى تأليف لجنة اوروبية تنتدب الى القيام بتحقيق في سورية نفسها وإلى جعل العهود السابقة محترمة فيها[٤٦].

اما انكلترا فلم تحذ عن السياسة التي ألفتها في الشرق. فالموارنة ليسوا من همومها لأنهم «باباويون» وتحت حماية فرنسا، خصمها الاقتصادي الاعظم في الأرجاء الشرقيّة، بل إنها بذلت منذ سنة ١٨٤٠ عنايتها وعطفها على الدروز لاجل الاسباب التي بسطناها من قبلُ. وقد أرادت خاصةً ان تمنع مراقبة اوروبا على السلطنة العثمانيّة، خشية ان تكون هذه المراقبة مقدمةً لتقسيم هذه السلطنة. فأبت لذلك أن يكون تدخّل اوروبا سنة ١٨٦٠ و١٨٦١ شديداً قويًّا، وحاولت أن تخفف ما كان على السلطة العثمانية من جسامة المسؤولية في الأحداث التي جرت والعجز عن قمعها، وأن تخفي ايضاً ما كان من اتساع

نطاق المذابح وان تبين ان النصارى السوريين كانوا هم المحرضين الحقيقيين على القلاقل والفتن.

بهذا المعنى كتب في ٢٩ حزيران السير هنري بولور سفير انكلترا في الاستانة الى اللورد جون روسل وزير الخارجية في لندن ما يلي: «أرى ان السلوك الذي سلكه الموارنة وتأثير السلطة الروحيّة عليهم في إثارتهم على الدروز، والموقف الذي وقفته كل الطوائف المسيحية في سورية، كل ذلك كان من اخص اسباب الحرب الاهلية»(٤٧). فحسب هذا السياسي الانكليزي كانت هناك حرب أهلية بين الدروز والموارنة، وان الموارنة هم الذين كانوا في مقدمة من أذكوا نارها. أيكون والحالة هذه عدلاً ان يعاقب الدروز وحدهم؟ والباب العالي أيحمل تبعة أحداثٍ جرت في بلاد لا تخضع لسلطانه خضوعاً مباشراً؟ وما هي الاسباب الداعية الى التدخل في سورية؟ ألأجل منع المذابح في المستقبل؟ ذلك عبث لا يُرجى فيه نجاح. هل حال تدخل الدول من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٥ دون اندلاع الفتنة سنة ١٨٥٨، والمذابح سنة ١٨٦٠؟ فأوروبا لم تستطع يوماً تأمين النظام والسلام في سورية. فالأفضل ان تترك المسألة لعناية السلطان سيد البلاد الشرعي فيُحتَرم والحالة هذه سلطانه الاسمى المضمون بمعاهدة باريس الدوليّة.

هذه هي القضية التي كانت انكلترا وتركيا مزمعتين ان تدافعا عنها دفاعاً شديداً. ولإعاقة مشاريع فرنسا في التدخل اعلن الباب العالي إيفاد فؤاد باشا، وزير الشؤون الخارجية، إلى سورية لتوطيد الأمن بحسب روح الخط الهمايوني. ولتجنب تدخل فرنسي قرر السيد توفينل بالرغم من معارضة انكلترا القيام بمبادرة تدخل. ففي مذكرة موجهة في ٦ تموز الى الوزراء المفوضين الفرنسيين في لندن وفيينا وسان بطرسبورغ وبرلين شرح لهم وجهة النظر الفرنسية: «هناك مهمتان في سورية»، قال لهم بايجاز، مهمة فؤاد باشا الرامية الى نشر الأمن وإكراه الدروز على إلقاء سلاحهم، والتعويض عن الكارثة، ومهمة تحاشي تكرارها. وهذه هي مهمة الدول. فهل لهذه الأخيرة حق التدخل في لبنان؟ نعم، بموجب اتفاق عام ١٨٤٢ التي ضمنتها. فالدول لها الحق بتفحص الامور مع الباب العالي، أي تفحص الاسباب والتدابير الواجب اتخاذها. واضاف ان الباب العالي لم يكن يوماً ضدّ توسط الدبلوماسية في ما خصّ لبنان(٤٨).

وقد تجنب الوزير الفرنسي بمهارة الاعتماد على بنود معاهدة باريس، ولكنه استنتج من الاتفاقات السابقة بصدد لبنان ان للدول الحق بالتدخّل مجدداً(٤٩). واقترح توفينل انشاء

لجنة يؤلفها معتمدو الدول والباب العالي، فتُرسَل الى لبنان وتبحث هناك في الاسباب التي كانت وراء الأحداث الاخيرة، وتقرر مسؤولية زعماء الفتنة وعمال الادارة المحليين وما يجب اداؤه من التعويض لضحاياها. ثم تنظر في ما ينبغي الأخذ به من التدابير منعاً لكوارث جديدة. وتجعل ذلك معلقاً على تصديق الدول والباب العالي. ولم يكن قصد فرنسا في ذلك تقوية الموارنة على الدروز ولا السعي وراء مآرب خاصة في الشرق. وقال المسيو توفينل انه لم يذكر الحماية الفرنسية لنصارى الشرق الا ليجعلها مدعاةً لتدخل الدول أجمع في المسألة اللبنانية. قال «ان فرنسا بذلت في كل وقت عنايتها بلبنان، وهو تقليد لا يمكن حكومة جلالته رفضه. وذلك يوجب علينا ان نقوم بهذا الاقتراح لدى الدول. لكنا بافتراضنا هذا في الشؤون الحاضرة ليست لنا اغراض خاصة كما اننا لا نقصد ان ننجد ملّة على ملة أخرى من الملتين المتنازعتين فلا نقصد الا ان نقوم مع الدول على وجهٍ واحد بإعادة الراحة والنظام حيث اذا تعكرت اسبابهما أصبح السلم في الشرق معرضاً لاشد المخاطر»، وكتب الى المركيز لافاليت في الاستانة رسالةً طلب فيها من الباب العالي ان يعيد النظام الى نصابهِ في سورية، وان يعاقب الجناة[٥٠]. وسأل المركيز المذكور ان يخاطب في ذلك وزير الخارجية التركية.

وفي الوقت نفسه انتقلت فرنسا من الكلام الى الفعل. فارسلت اسطولاً الى بيروت تحت إمرة الاميرال جيهين ليحمي هناك الفرنسيين والموارنة. فلم تشأ انكلترا ان تمثل الراية الفرنسية وحدها أوروبا في الشرق، وقد كان عليها ايضاً ان تحمي مصالح لها خطيرة. فانضم الاميرال الانكليزي مارتين إلى الأسطول الفرنسي ومعه من القوات البحرية عدد كبير.

ماذا كان جواب الدول على المذكرة الفرنسية المؤرخة في ٦ تموز؟

بدت حكومة لندن في بداءة الأمر مخالفةً كل المخالفة. بيد أنه جاءت فجأة أنباء المذابح في دمشق. فدرى بها المسيو توفينل في ١٦ تموز. فذهب في الحال الى سان كلود عند نابوليون الثالث، وقرر وإياه مبدأ التدخل المسلح. بحيث ترسل جنود فرنسية، وتنزل في بيروت وتحت حجة مساعدة الباب العالي تقوم مقامه في تأييد النظام والأمن لانه هو لم يستطع شيئاً من ذلك.

وفي المساء نفسه أبلغ المسيو توفينل اللورد كولي هذا القرار وأخبر بذلك ايضاً السفير الفرنسي في لندن المسيو ده برسيني[٥١].

وعندما ذاعت وشاعت أنباء المذابح التي وقعت في دمشق تأثر العالم المتمدن تأثراً شديداً واحتدم غيظاً وحنقاً. فلم يكن معقولاً ان تدع أوروبا المسيحية بعض المتعصبين يقتلون ابناء دينها وملتها دون ان تبدي حراكاً، ونادت بوجوب الثأر للدماء المهدورة. واوجبت على الحكومات الغربية حماية الشعوب المهددة. فلم تكن الحكومة الانكليزية تستطيع ان تصد صوت الضمير العالمي، إلا إذا شاءت ان يعزى اليها التواطؤ في ذلك. فاقتراح فرنسا ان تنزل الجنود في بيروت قد وقع في نفس اللورد جون روسل وقعاً اليماً لكنه قبله من حيث المبدأ. قال ان حكومته لا تستطيع أن ترسل جنوداً بريّة الى سورية. ثم اضاف ما يلي «اما السكان في داخل البلاد ولا سيما مقاطعة لبنان المسيحية فتحرسها الجنود الفرنسية، وقد تعاونها الجنود النمساوية».

بيد انه كان من الواجب ان يكون لهذا التدخل المسلح صبغة دولية. وقد أبى الانكليز ان يثقوا بنزاهة نابوليون الثالث، وهو الذي منذ زمان يسير استولى على «سافوا» و«نيس»، وقد تخلت عنهما حكومة البيامون (الايطالية) مكافأة على التدخل الفرنسي في ايطاليا. فماذا يطلب نابوليون الثالث مكافأة للتدخل في سورية؟ ما هي مطامعه الجديدة؟ وما يضمرهُ ويفاجيء به بعد ذلك أوروبا ويعكّر صفاء السلم فيها؟ وماذا ستصبح سورية؟ هل تكون مملكة؟ او هل تكون امارة؟ او بلاداً تحت الحماية الفرنسية؟ تلك كانت المخاوف الانكليزية المبسوطة في الجرائد[٥٢]. فكان لا بدّ ان يكون العمل الفرنسي في سورية مستنداً لا الى حماية النصارى الكاثوليك القديمة التي تجب لفرنسا وحدها، بل الى توكيل دولي يسنّ بدقّة وينبغي ان تحدّد هذه المهمة تحديداً صريحاً. وذلك حتى يمكن السياسة الانكليزية ان تراقب الحركة الفرنسية في تلك الارجاء مراقبة قريبة. وقد صرح بذلك اللورد جون روسل في ١٨ تموز للمسيو ده برسيني، قال: «ينبغي الا يكون الاحتلال الفرنسي الا بحسب اتفاق يمكن ان يبحث فيه ويقرر ان تكون البعثة الشاخصة الى سورية فرنسية». وسأل اللورد المسيو توفينل ان يحرر هو وثيقة الاتفاق، وذلك لئلا يجرح العواطف الفرنسية جرحاً اليماً[٥٣].

كان في نية الحكومة الانكليزية ان تحدد في وثيقة الاتفاق صفة هذه البعثة من حيث عددها ومدتها ونطاق عملها. حتى اذا شاءت فرنسا ان تدخل بقوة حقوقها الذاتية فهي تكون ربة عملها.

اما الحكومة الفرنسية، ولم تكن تشتهي الا أن توقف سيل الدماء، وأن تجعل لسورية

نظاماً ثابتاً لا يصدر عنه الحيف والأذى، فقد قبلت من غير بحث ولا جدال اقتراح اللورد جون روسل، وأبلغته الى سائر الحكومات. فأعلنت روسيا في الحال انها مستعدة لتوقيع اتفاق غايته إعادة السلام الى سورية. ورأى القيصر ووزيره غورتشاكوف ان يوسع نطاق الاقتراح فطلبا «ان تحوي المعاهدة مادة تتعهد الدول بموجبها بالاتفاق مع تركيا وطبقاً لوعود علنية بأن تصلح حالة النصارى في كل السلطنة اصلاحاً صحيحاً أكيداً، وبأن يُقطَع دابر الخلل والفساد الواقعين وبأن يمنع استئنافهما بوسائل ادارية سياسية». وفوق ذلك، فقد كان على الدول أن تتعهد بأنه إذا وقعت أحداث دموية في جهة أخرى من جهات السلطنة عليها أن تتدخل بالاتفاق مع تركيا، كما تعهدت بالقيام بذلك نحو سورية[٥٤].

فلم تطلب اذاً روسيا تدخلاً خاصاً، بل طلبت تدخلاً عامًّا يشمل السلطنة كلها، مستندة الى المادة التاسعة من معاهدة باريس لا الى الاتفاقات السابقة المتعلقة بلبنان وحدهُ. أرادت روسيا ان تطبق سياستها في حماية الشعوب الارثوذكسية الخاضعة لتركيا، فطلبت ان تكون لهم الرعاية التي للبنانيين الكاثوليك. ولم تشأ أن تغفل الفرصة التي كانت تقيض لها ان تدافع خاصةً عن شعوب الطونه وشبه جزيرة البلقان، وأن تنفذ المادة التاسعة من معاهدة باريس بمقتضى رأيها. وهو ان هذه المادة توجب على الدول بأن تحرص على إنفاذ الإصلاح الموعود به في الخطّ الهمايوني الصادر في ١٨ شباط سنة ١٨٥٦ وبأن تؤثر على الباب العالي في هذا السبيل. فقد رجت روسيا، ولا غرو، ان تندبها أوروبا للمداخلة في شؤون البلقان، كما ستندب فرنسا الى المداخلة في سورية وإلى احتلالها. ولعلّ اسكندر الثاني توقع ان يحقق بقوة المعاهدة الدولية المعروضة حلم والده، ذلك الحكم الذي قضى عليه فاتحو سبستبول، وهو ان يكون النصارى المقيمون في تركيا الاوروبية تحت حماية روسيا.

لكن اقتراح روسيا أُغفل وضُرب عنه صفحاً بسبب معارضة انكلترا الشديدة. ثم إن بروسيا والنمسا صدقتا هما ايضاً على الاقتراح الفرنسي والانكليزي. اما سردينيا فلم تُدعَ إلى ذلك، وإن كانت قد أمضت معاهدة باريس، سنة ١٨٥٦، فشكت إبعادها. لكن المسيو توفينل، تبرئةً لنفسه، جعل المسألة اللبنانية سنة ١٨٦٠ متصلة ولو اتصالاً مضمراً بعهود سنة ١٨٤٢ وسنة ١٨٤٥ التي لم توقعها سردينيا، بل وقعتها الدول الخمس من دونها. وفي العمق قصد المسيو توفينل ان تؤدى ترضية للنمسا، فلا يعترف بكون مملكة فيكتور عمانوئيل الثاني دولةً سادسةً من الدول العظمى. فحكومة فيينا لم تكن متحمسة

لعملية عسكرية دولية تمسّ سيادة السلطان وتشجع القيصر على استباحة هذه السيادة بدوره والدخول الى سهل الدانوب الذي تعتبره النمسا ملكها الخاص وحقل الاراضي التي تستولي عليها مستقبلاً. فحكومة تورين لم ترضَ تعليل المسيو توفينل وادعت ان للدول حق التدخل فقط بموجب المعاهدة الأخيرة، يعني معاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦ والتي قامت مقام المعاهدات التي تقدمتها. فسردينيا اذاً، وقد وقعت معاهدة باريس، لم يكن مستطاعاً ان تكون خارج المفاوضات.

لكن لم يبال بهذا الاعتراض، وظلت سردينيا بعيدة عن شؤون سورية. ولم تكن قد دخلت نهائياً في مصاف «الدول العظمى» فحرر توفينل ورقة المعاهدة، وارسلها الى اللورد جون روسل. فوجدها في بداءة الأمر منطبقة على رأيه. ثم ما لبث أن أعرب عن حذره وخوفه من ان تدخلاً حربيًّا في سورية قد يُهدد السلم العام(٥٥). وكانت مطالب روسيا قد أرته ما لهذا التدخل المسلح القوي من الخطر على سلامة تركيا. ففي ٢٥ تموز تقدم باقتراحات جديدة غاية في الدقة توافق خطة توفينل تحت شروط ثلاثة؛ ١: ان يطلب فؤاد باشا تدخل الجيوش الاوروبية، اعني ألا تعمل هذه الجيوش الا اذا عجزت تركيا عن إعادة السلام والنظام؛ ٢: ان تُوقّع معاهدة الدول الخمس مع الباب العالي بأسرع ما يمكن من الزمان؛ ٣: ان تحصر مدة الاحتلال الاوروبي في سورية بستة اشهر(٥٦). فهذه الشروط كانت تجعل السفراء الاوروبيين قيد ارادة فؤاد باشا والباب العالي وتعرقل حركتهم في سبيل سورية. واللجنة الاوروبية نفسها التي ستؤلف في بيروت لم يكن باستطاعتها ان تستنجد الوزير التركي تأييداً للنظام وإنفاذاً لقراراتها إذا أبى ذلك الاتراك. وحصر مدة الاحتلال بستة أشهر يحرم الحملة العسكرية تثبيت قدمها في البلاد وتوطيد النفوذ الفرنسي فيها. فالشروط الانكليزية كانت تمهد لتركيا السبيل لأن تجعل عمل اوروبا عقيماً ولأن تنظم هي سورية دون ان تكون على الدوام مهددة بالحراب الفرنسية.

فمع ما كان في هذه الشروط الانكليزية من التضييق والمحذور والخطر قبلتها فرنسا بغية ان تنجد نصارى سورية نجدةً سريعة ما أمكن، ودعت ممثلي الدول الخمس العظمى وممثل تركيا الى مؤتمر يعقد في باريس. وقد عقد في ٣ آب (١٥ محرم سنة ١٢٧٧هـ)(٥٧). وقال المجتمعون إنهم يريدون ان يعاونوا الباب العالي في اعادة السلام إلى سورية وفي تنظيمها، وانهم يحترمون سيادة تركيا وسلطانها. فجاء في مقدمة اعمال المؤتمر ما يلي: «لما كان جلالة السلطان قد اراد ان يحقن الدماء في سورية باتخاذ وسائل سريعة وقوية وان يؤيد النظام

والسلام بين الشعوب الخاضعة لسيادته، وكان اصحاب الجلالة امبراطور الفرنسيين، وامبراطور النمسا، وملكة بريطانيا العظمى وايرلندا، وسمو الامير الملكي الوصي على عرش بروسيا وصاحب الجلالة امبراطور روسيا قد عرضوا على جلالة السلطان معاونتهم الفعالة، وجلالته ارتاح لقبولها، لذلك أجمعت آراء ممثلي اصحاب الجلالة وصاحب السمو الملكي المذكورين وقرروا البنود التالية وهي تبيّن طريقة التدخل»[٥٨].

هكذا اقترحت اوروبا على السلطان ان تعاونه في مهمة داخلية يريد هو ان يقوم بها في مملكتهِ، فيقبل السلطان هذا الاقتراح وهذه المعاونة. فليست أوروبا هي التي تقوم بإعادة النظام والأمن. فهي ليست الا منجدة السلطان في ذلك. فهو بمقتضى معاهدة باريس مطلق السلطة لأن يقوم بهذا العمل كما يرى، شرط ان يقوم به دون ان تضع لهُ اوروبا خطة واضحة، كما حرص ألا تتضمن المعاهدة إشارة الى ضعف الحكومة التركية والفوضى الإدارية فيها، وفراغ الخزانة، وعجز المأمورين وسوء نياتهم، أي انهم سكتوا عن تلك الأمور التي توجب مساعدة تركيا. وقد بذلت انكلترا جهدها كي لا تمس سيادة السلطان، وكي تضع حدوداً ضيقة «للمعاونة الاوروبية» الخاضعة لتصديق السلطان وارشاده، واذا شئتَ، فقل لارادته المطلقة.

بأيّة وسائل كانت اوروبا مزمعةً ان تساعد تركيا؟ بارسال بعثة حربيّة. لم تستطع انكلترا بعد مذابح دمشق التملّص من اقتراح فرنسا. لكنها استطاعت ان تحدد مدة الاحتلال، وأن تجعل للحملة صبغة اوروبية. أعني ان الجنود لا يمكنهم العمل في سورية الا برضى جميع الدول الموقعة على المعاهدة، أي برضى انكلترا وتركيا. وكادت لا تسلم بما لفرنسا من الشأن والنفوذ لدى نصارى الشرق عندما قبلت أن يكون نصف الحملة الحربية من الجنود الفرنسيين[٥٩].

فنص المواد صريح:

المادة الاولى: ترسل الى سورية فرقة حربية قد يبلغ عددها اثني عشر الف جندي للمعاونة على اعادة السلام.

المادة الثانية: يرضى صاحب الجلالة امبراطور الفرنسيين أن يقدّم في الحال نصف هذه الفرقة. فاذا قضت الضرورة بان يبلغ عددها ما تقرر في المادة السابقة فالدول العليا تتّفق من دون ابطاء مع الباب العالي بطريق السياسة على تعيين الدول التي ينبغي ان تشترك في إرسال الجنود.

المادة الثالثة: ان قائد الحملة يتفاوض عند وصوله مع المفوض السامي للباب العالي لاتخاذ الوسائل التي تقضي بها الظروف واحتلال المواقع التي يلزم احتلالها للقيام بالمهمة التي يطلبها هذا التدخل.

المادة الرابعة: إن اصحاب الجلالة امبراطور الفرنسيين وامبراطور النمسا وملكة بريطانيا العظمى وسمو الامير الملكي الوصي على العرش في بروسيا وجلالة امبراطور روسيا يعدون بإرسال قوات بحرية كافية لإنجاح المساعي العامة في سبيل السلام في ساحل سورية.

المادة الخامسة: إن الدول العليا المتعاقدة مقتنعة بأن مدة إحتلال الجنود الأوربيين في سورية ستة أشهر هي مدّة كافية لادراك الغاية السلمية التي تطلبها.

المادة السادسة: يتعهد الباب العالي بان يسهّل ما استطاع تموين الحملة الحربية واذا ما كانت فرنسا قد أرسلت ستة آلاف جندي إلى سورية فإن لانكلترا الحق في إرسال عدد عظيم من السفن الحربية إلى هناك. وعدد السفن ليس محصوراً في المادة الرابعة ولم يُضربْ اجل لاقامتها في المياه السورية. ولما كانت انكلترا الدولة البحرية الأولى، فكانت والحالة هذه تستطيع ان ترسل الى بيروت قوات حربية بحرية أعظم من قوات سائر الدول، فتؤثر على مجرى الأحداث تأثيراً شديداً.

ونص هذه المعاهدة لم يكن كافياً بعد لأن يضمن سلامة سيادة السلطان والدولة العثمانية، ولأن يحدد ويحصر معنى التدخل الأوربي. ففي ميثاق آخر مؤرخ هو ايضاً في ٣ آب بينت الدول نص المعاهدة وقوتها أجلى بيان. فبررتها أولاً بانها نتيجة ميثاق دولي معقود مع تركيا، أي نتيجة المادة التاسعة المشهورة من معاهدة باريس سنة ١٨٥٦، ثم كررت بأن هذه المعاهدة بفضل تلك المادة لا يمكنها ان تكون الا صيغة من صيغ المساعدة المبذولة للباب العالي او لجلالة السلطان، وأنها خالية من مطامع الفتح. ونص الميثاق الثاني لم يكن يحوي ابهاماً تماماً كنصّ المعاهدة الأولى[٦٠]. وفي كل حال فقد بينت الدول بالمعاهدة وبالميثاق الذي وليها حقها بالتدخل في تركيا لحماية النصارى وللقيام بالاصلاح بقوة المادة التاسعة من معاهدة باريس. وتأويل تركيا لهذه المادة، وهو انه ليس للدول أن تتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، قد أغفل واقصي اقصاء لا عودة بعده. لكن في الوقت نفسه لم يبالَ بالحقوق الخاصة التي كانت فرنسا تدعي استمدادها من حمايتها للكاثوليك ومن العهود السابقة المتعلقة بلبنان. وخلاصة الكلام فقد فازت السياسة

الانكليزية. ولم توقع معاهدة ٣ آب الا في ٥ ايلول. لانه كان على السفراء بان يرفعوا قرارهم الى دولهم للتصديق عليه. ولكن قبل هذا التاريخ كانت فرقة مؤلفة من ستة آلاف جندي قد سافرت من معسكر شالون وركبت البحر في طولون ووصلت بيروت تحت قيادة الجنرال ده بوفور هوتبول. وكان هذا القائد قد حارب من قبل في صفوف ابراهيم باشا وكان يحسب انه يعرف سورية.

ونابوليون الثالث، في خطابه الذي ألقاه على جنود البعثة المسافرة الى سورية، اختار كلاماً جديراً بالمقام والحالة، دالاً على الذوق والدراية، وبيّن مهمة اولئك الجنود بياناً باهراً. قال: «الستم ذاهبين لمحاربة دولة من الدول لكن لمساعدة السلطان لردّ رعيته الضالّة إلى طاعته». وهذا كان اعترافاً باستقلال الباب العالي وبسيادته في لبنان. وفي وداع الجنرال ده بوفور قال له الامبراطور: «يسوؤني الا تعودوا في خلال ثلاثة اشهر[٦١]». وقد اراد الامبراطور ان يرعى عواطف انكلترا، وكان يود ان يتقرّب اليها تقرباً سياسيًّا واقتصاديًّا معاً.

فلم يكن اذاً من اجل الفتح او من اجل التقليل من نفوذ السلطان ارسال الجيوش الى سورية، بل من اجل مساعدة السلطان في عمل بوليسي يدعم سلطته ووحدة اراضيه. وهكذا تقرر الى ما شاء الله تأويل المادة التاسعة من معاهدة باريس. وهذه المعاونة كان يجب ان تقوم بها الدول جميعاً. وهذه مقدمة جديدة ثانية اصبح معها والحالة هذه محظوراً ان تتدخل دولة واحدة في شؤون تركيا لإنجاد النصارى. فلا تدخّل بعد اليوم الا للدول اجمع يقررها اتفاق عام ويكون عملها محدّداً. وعلى ذلك، فعندما ارادت روسيا سنة ١٨٧٦ ان تفلت من هذه القاعدة الموضوعة سنة ١٨٦٠ صدتها كل من انكلترا والنمسا صدًّا شديداً حازماً وقضي في آخر الامر بان تحني رأسها أمام قرارات مؤتمر برلين. فقد أنشئت طريقة جديدة لتدخل الدول في سنة ١٨٦٠.

بعثة فؤاد باشا في سورية والاحتلال الفرنسي

بينما كانت المفاوضات تدور رحاها في باريس وفي الاستانة كان المركيز ده لافاليت يلحّ على وزراء تركيا الحاحاً شديداً في ارسال الجنود الى سورية لوقف القتال هناك. فأجيب اولاً بنفي ما قد حصل. وقيل له ان المذابح قد بولغ في وصفها، ومع ذلك فقد اتخذت تدابير خارقة العادة لوضع حدٍّ لها ولمعاقبة الجناة.

ثم جاءت انباء دمشق ولم يكن ممكناً نفيُها او تخفيف حقيقتها. فانقلب الباب العالي

انقلاباً سريعاً وتظاهر انه غاضب غضباً شديداً، وأعلن بقوّة انه سيأخذ بوسائل شديدة استثنائيّة، وانه سيقتصّ من الجناة اقتصاصاً فعالاً. فوجب اذاً ان يتقدم الدول، ولا يدع لها سبيلاً الى التدخل، فكتب السلطان بيدهِ الى نابوليون الثالث والى ملكة انكلترا مقبحاً المذابح، وواعداً بإجراء العدل كاملاً، وتأدية الترضية تامةً. ومنح فؤاد باشا وزير الخارجية، وهو في مقدمة رجال الاصلاح درايةً وحزماً، وحائز على ثقة السفراء الاوروبيين، وهو ايضاً المفوض السلطاني الأعلى في سورية، مُنح سلطة لا حدود لها لقمع المفاسد ولمعاقبة جميع الجناة أيّاً كانوا معاقبةً شديدةً ولتنظيم البلاد على اركانٍ وثيقة راسخة. وذكر السلطان في تعليماته التي اوردها الخط الهمايوني الصادر في ١٨ شباط سنة ١٨٥٦، وردّد القول بمساواة جميع رعية السلطان من غير فرقٍ في الدين والمذهب، وان لهم جميعهم الحق بحماية جلالته. وبمنتهى الحكمة نشرت هذه التعليمات وأعطي السفراء صوراً منها. ألم يبين السلطان بذلك ما به من العزيمة الصحيحة لانفاذ الوعود التي وعدها في الخط الهمايوني، وانه لقائمٌ بهذا الانفاذ من تلقاء نفسه دون ان يتوقع ان تطلبه اوروبا؟ فهي لعمر الحق خطة حاذقة ولكن قد كان في انفاذها حذق اعظم. فارسلت الى بيروت بعض الفصائل الحربية وجعلت تحت إمرة فؤاد باشا الذي سمي قائد جنود سورية الاكبر.

ان عبد المجيد نفسه، وهو محاط بوزرائهِ وبكثيرٍ من الممثلين الاوروبيين، قد انتزع عن طربوشه العلامة الفارقة لسلطانه ودفعها الى فؤاد باشا عند سفره الى سورية ليكون ذلك دليلاً ساطعاً على ثقتهِ به. وقال المفوّض الاعلى قبل سفرهِ الى المسيو اوتره: «قل لسفير فرنسا اني مع الخطر على حياتي سأغسل الذلّ الذي لحق بشرف الجيش وان الجنود سيقومون بواجبهم»[٦٢].

وصل فؤاد باشا الى بيروت مخفوراً بسفن شتّى. وكان فؤاد باشا من أساطين السياسة، ماهراً في اساليبها مهارة فائقة، وصاحب عزيمة شديدة لا يزعزعها شيء. وكان، إلى ذلك كله، من الاتراك الحريصين على قوميّتهم التركيّة حرصاً لا غاية وراءه. أجل قد كان يريد الاصلاح ارادةً صحيحة لكن على شريطة ان يؤول الى تقوية السلطنة ودعم الباب العالي. كان يريد ان تكون السلطة المركزيّة عزيزة الجانب.

ولما كانت امتيازات نصارى لبنان واستقلال جبلهم من الحواجز القائمة دون تحقيق امنيته أمل بأن يلاشي هذه الامتيازات وهذا الاستقلال. فرأى أنه يجب ألا تحقق مساواة النصارى والمسلمين إلا اذا خضعوا جميعاً للباب العالي خضوعاً واحداً. ومن البديهي انه

لم يكن ليرضى بان يرى تدخلاً خارجيًّا في شؤون السلطنة الداخلية. واذا كان لم يستطع ان يصدّ احتجاجات الدول الشفاهية فكان يجدّ في ان يبيّن بانه لم يكن وجه لوجود هذه الاحتجاجات وفي ان يمنع حصول التدخل. هذا ما كان يراه فؤاد باشا من حيث مهمته في سورية. وقصارى الكلام، أنه اراد ان يزيل الاسباب التي تتيح لاوروبا التدخل في شؤون السلطنة، وأن يلاشي او يضعف استقلال لبنان، قصد تعزيز السلطة المركزية وذلك لقمع الفتنة وتنظيم البلاد.

حاول اولاً ان يسخر باوروبا بتظاهره بالهمة والنشاط. ففي بيروت وفي الجبل رأى الحالة قد تحسّنت قليلاً. فاصبحت البلاد بعد تلك المذابح فارغة، وتباهى هو وخورشيد بان تعاونهما اعاد النظام والراحة الى البلاد بحيث أبلغا ذلك الحكومة الانكليزية نفسها.

واخذ فؤاد باشا يتظاهر بمواساة الشقاء العظيم الذي صادفه في بيروت وجوارها. ووجه منشوراً الى اللبنانيين في ١٩ تموز (٣٠ ذي الحجة سنة ١٢٧٦هـ) حافلاً بالعبارات اللطيفة والوعود الحسنة حتى انه وزع بعض مساعدات مالية[٦٣].

ثم توجه الى دمشق، مدينة الاسلام المقدسة، وأبلغ القناصل انه سيضرب هناك ضربة شديدة. أراد أن يبيّن للعالم أجمع ان عدل السلطان لا يثنيه شيء. فبأمر فؤاد باشا أُلقي في السجن بعض المأمورين والضباط والاعيان وعدد عظيم من العامّة من المسلمين. ولم يسبق ذلك تحقيق دقيق بل بناءً على بعض الإشاعات والتهم. ثم حوكموا محاكمة قصيرة. فاعدم رمياً بالرصاص مائة واحد عشر من رجال الجندية وشنق خمسة وخمسون من غيرهم. وحُكم بالاعدام على ثلاثة وثمانين رجلاً حكماً غيابيًّا وعلى ثلاثمائة وخمسة وعشرين بالحبس المؤبد، وعلى مائة وخمسة واربعين بالنفي. وعلى عددٍ لا يُحصى بالحبس او بالنفي الى حين. واحمد باشا نفسه لم يسلم. فأورد القناصل في احاديثهم مع فؤاد باشا براهين عديدة تثبت جنايته فلم يكن مستطاعاً ان يُبرأ. فرأى فؤاد ان يضحّي به بهدف ان يُعتقد حتى النهاية انه هو نزيه وخالٍ من الهوى. فحكم اذاً على احمد باشا بالموت وأُعدم سرًّا. فظن بذلك المتعصبون من المسلمين انه لم يقع حكم الاعدام الا خدعةً وتمويهاً وان الباشا لم يضحِّ في سبيل «الرعايا».

كان هذا الاقتصاص الشديد، في أعين المسلمين امراً جديداً لم يُرَ من قبلُ[٦٤]. لذلك رأى فؤاد باشا ضرورة إقامة الدعاوة بما أتاه لدى الحكومات الاوروبية. فارسل اليها بياناً مسهباً بالأحكام التي أصدرها. من يمكنه بعد ذلك ان يدّعي ان الباب العالي متواطىء مع

القتلة، أو انه عاجز عن كبح جماحهم وعن معاقبتهم؟ هل اغفل الباب العالي ان يعاقبهم معاقبة شديدة شملت جميع الجناة؟ فقد كان الإعدام بالمئات، وهناك متنا جان اعدموا في ايام عدّة. وفوق ذلك فقد اراد فؤاد باشا ان يبيّن للمسلمين ان «امير المؤمنين» لا يعاقب الجناة فقط بل يكافىء الذين حموا الأبرياء من القتل. فسلّم الى عبد القادر الوسام المجيدي العالي. ويعد هذا كله اتستطيع اوروبا ان تنفي ان المفوض السلطاني العالي قد قام بمهمته الشاقة الشديدة قياماً حسناً دون ان تضطره اوروبا نفسها الى العمل ودون ان يقضى فيها بمساعدته؟

ففي ١١ ايلول عاد فؤاد باشا الى بيروت، وقد بردت قليلاً حرارة عزمه في معاقبة الجناة. فما من قاتل من القتلة في الجبل كان اوقف بعد. والذين عاونوهم من الاتراك كانوا لا يزالون متربعين في وظائفهم. وخورشيد باشا قد فوّض اليه مهمة دقيقة هي مراقبة السواحل. فهذا الأمر أهاج الخواطر هياجاً شديداً فطفح الكيل. فهبّ الأميرال الانكليزي نفسه يطلب ويوجب معاقبة خورشيد منظم المذابح والشريك فيها. فرأى فؤاد من الحكمة ان يسلم بذلك. فألقى في السجن خورشيد باشا وبعض الضباط الموجهة اليهم التهم. وشرع في التحقيق ليرى على من تقع تبعة الفتنة. واقيمت محكمة في بيروت واخرى في المختارة واخذ عمال فؤاد يتظاهرون بالاستيلاء على الرسائل التي تبادلها شيوخ الدروز. ولكنهم حرصوا على إخفاء ما كان من هذه الرسائل داعياً الى المسؤولية الشديدة. وأُطلق سبيل بعض الضباط المشهور تواطؤهم مع الجناة واشتراكهم في الفتنة.

اما الدروز فقد أوعز فؤاد الى زعمائهم بان يسلموا انفسهم ويُسجنوا في بيروت. فإذا لم يذعنوا فقدوا مناصبهم وامتيازاتهم وضبطت اموالهم، فجاء إثنا عشر من الشيوخ الدروز الى بيروت وسلموا أنفسهم لفؤاد باشا. فلو لم يتيقّنوا انهم سينجون من الاعدام ومن السجن نفسه ولو لم يحقق لهم عمال فؤاد السرّيون وربما عمال انكلترا نفسها ان حياتهم بمأمن من الخطر لما كانوا يأتون من تلقاء نفوسهم بناءً على هذا الايعاز ليرموا بأنفسهم «في فم الذئب». لقد جُعلوا في بيروت تحت المراقبة فقط. فكان فؤاد باشا يرى ان ما أوقعه من العقاب في دمشق كافٍ. فحاول جهده الا يكون شديداً على المأمورين العثمانيين الذين لم يعملوا الا على تنفيذ مقاصد الباب العالي في هدم الاستقلال اللبناني. وكان يرجو النجاح في ذلك بما قد يكون من اختلال الرأي بين الدول الاوروبية، وبما يكون له من عضد انكلترا حامية الدروز والحريصة على سيادة السلطان، ما دامت هذه السيادة آيلة لادراك

مآربها وتحقيق مطامعها الخاصة. فكان عليه اذاً ان يقف ريثما يظهر الشقاق ما بين الدول ويتفاقم امره وريثما تقع حوادث جديدة في جهة اخرى تثني أنظار البعثة الفرنسية الحربيّة عن سورية.

في تلك الاثناء وصلت القوات الفرنسية الى بيروت في اواخر شهر آب. فأصبح تدخّل اوروبة المسلح امراً واقعاً. واحتلّ الجند عند وصولهم الخيام التي ضربوها حول المدينة في غابة الصنوبر. ولما وصلوا كفّت المذابح.

كان على الجنود الفرنسيين ان يعملوا في كلّ الناحية التي كانت محطًّا للحرب الاهلية وفظائعها. كان عليهم ان لا يدعوا أثراً للفتنة. وان يُعاد النصارى إلى قراهم وان تُجعل معاقبة القتلة وشركائهم امراً واقعاً. ومجمل القول كان عليهم ان يعيدوا للجبل حياته المألوفة وسعادته. بيد انه لم يكن للجنرال ده بوفور ان يصنع ما يشاء وبمقتضى تعليمات حكومته. فلم تكن له صفة قائد فرنسي لانه كان يقود فرقة مندوبة من قبل اوروبا لتساعد الباب العالي في اجراء المعاقبة واعادة النظام. فكان اذاً امره مناطاً بالسلطان ايضاً. فلم يكن يستطيع ان يعمل الا برضاه الصريح او بالاتفاق مع ممثليه.

ومع ذلك فلولا مهارة فؤاد باشا الجهنميّة لأمكنه بعون القناصل ان يقوم بهمته خير قيام. فعندما عرف المفوّض السلطاني ما كان من وصول الفرنسيين خفّ بالمجيء الى بيروت وحدّث قائدهم مراراً عديدة فاستماله اليه حتى وثق به. فخُدع ده بوفور، وهو الجندي الشريف والصادق، بما كان فؤاد باشا ابداه من الحزم في دمشق وبما كان له من عظيم الشهرة من حيث كونه وزيراً متفقّها ومصلحاً قديراً ماهراً. فنظما معاً خطة حاذقة لإعادة السلام إلى البلاد كلها والنصارى الى قراهم. وفي خلال ذلك يذهب الجنود العثمانيون الى جنوب لبنان ويحتلون جزين وكلّ المضايق في جهات جبل الشيخ وجبال حوران ويُنظّف البقاع.

في ٢٦ ايلول احتلّ ده بوفور دير القمر وقام بخطته قياماً سريعاً بحذق ومهارة. لكن الاتراك تباطأوا في حركاتهم فلم يحتلوا مضايق الجبل وطرق حوران الا بعد ان مرّت من هناك الجماعات الدرزية ذاهبة الى الجنوب. فلم تسدّ الطرق الا بعد ان فرّ المجندون الدروز ولم يبقَ منهم احد[٦٥].

أنبأ فؤاد باشا الجنرال ده بوفور بهذا الفشل الذي أراده هو وسأله ان يضيق نطاق حركاتهِ. وعندما لامه على ذلك بعد حين اعضاء اللجنة الاوروبية في بيروت، اعتذر مدّعياً

ان طبيعة البلاد الجبلية منعت الجنود من ان يراقبوا مراقبة ضيقة كل الطرق والوديان والكهوف، فامكن الجماعات الدرزية الصغيرة ان تفرّ من هناك وتنجو[٦٦].

فظهر ما كان للأتراك من سوء النية والإدارة، بحيث اعترف بذلك اللورد دوفرين، حيث قال برسالتِهِ الى السير هنري بولور «لا أرى المفوض السلطاني متواطئاً بل اعتقد حمق عماله». فالسياسي الانكليزي، حرصاً على سياستِهِ في بيروت، لم يجسر ان يتهم صديقه فؤاد باشا بالخيانة، فلو فعل ذلك فكيف كان يستطيع ان يلزم مناصرته في الدفاع عن الباب العالي؟ لكن الاحداث لم تكن لتقوى على تبرئة المأمورين والضباط العثمانيين فوصفهم بالحمق لا بالخيانة. فاكتفى الجنود الفرنسيون بان قاموا بنزهة عسكرية في الجبل كما قال المسيو ده لا غورس. وقاموا بذلك بما عرفوا به من خلال السخاء والنشاط والمروءة الموصوفة بها أمّتهم.

اللجنة الدولية في بيروت

شرعت اللجنة في اعمالها بعد ان تألّفت في ٥ تشرين الاول في بيروت. فكان المسيو بيكلار يمثل فرنسا، واللورد دوفرين انكلترا، والمسيو ده نوفيكوف روسيا، والمسيو دي وكبكر النمسا، والمسيو دي رهفيوس بروسيا، وفؤاد باشا تركيا. فحدّدت اللجنة مهمتها بنفسها، وهي ان تبحث في أصل الحوادث التي وقعت في سورية وفي اسبابها، وأن تبيّن ما كان على كلّ من زعماء الفتنة ومن عمال الادارة من المسؤولية، وأن تعمل على معاقبة الجناة، وتقدّر سعة الكوارث التي أصابت السكان المسيحيين، وان تنظر في الوسائل الآيلة الى التصريح عن ضحايا الفتنة والتعويض عليهم، وأن تتلافى عودة أمثال هذه الكوارث، وأن تثبّت النظام والأمن في سورية بوضعها التعديل الذي كان ينبغي ان يدخل في نظام الجبل الحاضر[٦٧].

لقد اتخذت اللجنة لنفسها سلطة قضائيّة وسلطة سياسيّة واداريّة فارادت ان تكون:

١: محكمة تحقيق دُولي ومجلس قضاء.

٢: لجنة ادارية دولية مندوبة للبحث في حالة سورية الاقتصادية والاجتماعية والى مداواة ذلك.

٣: لجنة استشارية دوليّة عليها ان تبيّن للباب العالي وسائل التنظيم السياسيّ الآيلة الى اعادة الراحة في سورية الى ما شاء اللّه.

من الثابت ان اللجنة، لو شاءت ان تقوم بالمهمتين الاولى والثانية، لوجب ان تتهجم

على سيادة السلطان وعلى صلاحية موظفيه. فقد كان ذلك تدخلاً في شؤون المملكة الداخلية. لكن غضب الرأي العام الذي أهاجته المذابح قد كان عظيماً شديداً، بحيث لم تجسر في بداءة الامر على الوقوف في سبيل هذا التدخل انكلترا نفسها، وهي نصيرة الباب العالي المشهورة. وأمكن اللجان أن تجد نفسها في مواقع الاحداث لترى أن الرأي العام يعظّم حجم الكارثة وفظاعة المذابح وجسامة الشقاء في الجبل.

لكن هذا التدخل في شؤون تركيا القضائيّة والادارية قد يكون مقدمة خطيرة ذات شأن. فلو ترك الباب العالي اعضاء اللجنة الدوليّة يحققون في أمر الموظفين والضباط من رعيتِهِ ويحكمون عليهم كيف شاؤوا، ولو تركهم ينفقون على كيفهم توزيع خزانة الدولة على الرعايا المسيحية، لتعرضت سيادته إلى أعظم المخاطر، ولأمكن الدول الأوروبية أن تفعل في صقع آخر من أصقاع المملكة ما فعلته في لبنان اذا دعت الحاجة الى ذلك. فكان بذلك خطر على سلطة الباب العالي.

لكن الخطر كان اخفّ من حيث تنظيم الجبل. فاللجنة الدوليّة قد كانت في ذلك ذات حكمة وتؤدة عملاً باشارة انكلترا والنمسا. فقد اكتفت باقتراح التعديل الذي ينبغي ان يدخل في نظامه الجبل، فهي لم تدّعِ ان تقرر التعديل وتوجبه بعد ذلك على الباب العالي حرصاً على سيادة الدولة العثمانية، كما ارادت انكلترا.

وعيّنت اللجنة فؤاد باشا رئيساً على اعمالها. وجعلت له بذلك مهمة سياسية وقررت ان يتعاقب أعضاؤها على نيابة الرئاسة.

كانت خطة فؤاد باشا ان يرعى حقوق الباب العالي سالمة غير منثلمة. فكان عليه ان يمنع اعضاء اللجنة من ان يتحاملوا على استقلال السلطان وعلى صلاحيات موظفيه. فلم يكن واجباً ان تحقق اللجنة وتقضي كما ادعت ذلك، ولا ان تنتحل لنفسها سلطةً ادارية أيًّا كانت. كان يجب ان تكون اللجنة استشارية فقط. فلم يكن لفؤاد باشا ان ينسى ان اولياء الأمر العثمانيين هم الذين حرضوا على المذابح وعملوا على إيقاعها رغبةً في هدم استقلال الجبل وجعله خاضعاً لسلطانهم خضوعاً كاملاً.

فلم يكن واجباً ما امكن ان يُعرِّض للفشل تحقيق ما طلبه الباب العالي ووزراؤه وسعوا اليه في غضون مئة سنة، وهو ملاشاة الاستقلال اللبناني. وزبدة القول، كان ينبغي ان

ترضى الدول ارضاء ظاهراً وان لا يتم اصلاح أيًّا كان شأنه. «اذا استطاع فؤاد باشا ألا يعاقب احداً، وألا يدفع شيئاً، ألا يقوي إلا سلطان مولاه، فتبلغ شهرته أقصى درجاتها وحدودها»(٦٨)؟

فلم يكن عليه، والحالة هذه، الا ان ينهج الخطة التي طالما نهجها الاتراك، وهي تعطيل حركة المفوضين الاوروبيين بالدهاء والحيلة، وبما قد يكون بينهم من النزاع والشقاق، واكتساب الوقت بذلك، ومنع اللجنة من أن تعمل عملاً سريعاً وفعالاً. وقد بذل فؤاد باشا في هذا السبيل مهارةً سياسية لا مثيل لها.

أولاً، لم يشهد إجتماعات اللجنة الأولى، بحجة كون اشغاله تستغرق اوقاته في دمشق لإعادة السلام إلى البلاد ولمعاقبة الجناة وللتفريج عن المنكوبين. اما نائبه ابرو افندي فقد اكتفى بالدفاع عن النظريّة التركيّة وعرقلة عمل اللجنة. فكلما عرضت اللجنة ذريعة وضعية كان يدعي ان اعضاءها يريدون ان يمنعوا فؤاد باشا عن العمل وأن يتحاملوا على سيادة السلطان. وكلما وجد ان مسألة خطيرة ستفصل على غير ما يريده الباب العالي كان يقول ان ليس لديه تعليمات صريحة، فلا يستطيع والحالة هذه ان يقدم رأياً جازماً، فيؤجل القرار إلى وقتٍ آخر. وكلما بسط مفوض من المفوضين شيئاً في شأن المذابح ومن حيث تواطؤ المأمورين الأتراك ومعاقبة الجناة، فإذا كان ما يُبسط مضرًّا بالحكومة وعمالها وخاصتها قال ابرو افندي ان ليس له علم بذلك، مانعاً بهذه المراوغة من البحث الدقيق في الأمور وتقرير ما يجب تقريره. فكان يجب ألا يتقرر شيء يكون مخالفاً لإدارة الباب العالي الصريحة. فاذا لم يصرّح الباب العالي فلا يستطيع شيئاً. فلم يجب فؤاد باشا على مذكرات المفوضين الا بعذر ومماطلة. وفوق ذلك فقد امكنه منذ البداءة ان يوقع الشقاق ما بين ممثلي الدول.

ففي الاجتماع الاول بيّن المسيو بيكلار ان المعاهد الدينية، ولا سيما معاهد اليسوعيين واللعازريين وآباء الأرض المقدسة، لا تدخل في مباحثة اللجنة، لأنها خاضعة لفرنسا وحدها بموجب حق الحماية وعهدة الامتيازات المعقودة مع الباب العالي.

ثم بحث المفوضون في أمر بعض القضاة الذين يتولّون المحكمة غير العاديّة التي أقامها فؤاد باشا في بيروت، فوجدوا ان احدهم، الاميرال حسني بك، قد اشترك في المذابح يوم كان حاكماً عسكريّاً في بعلبك، وكثيراً من كبار الجناة لم يكن قد القي القبض عليهم. من هؤلاء نوري بك الذي سلّم زحله الى المقاتلين الدروز، وشاكر بك الذي سافر الى الاستانة دون ان يقف حاجز في طريقه. اما دعوى خورشيد باشا فلم يكن سُمع فيها

شهادة بعدُ. فبيّن بيكلار ونوفيكوف ان تحقيقات فؤاد باشا لم تكن الاّ مموهةً وغير جديّة.

هل كان للجنة الحق في ان تتدخل في التحقيقات؟ هل كان لها ان تطلب اشتراكاً صحيحاً فعليًّا؟ هل عليها أن تطلب عقاباً محدوداً، وأن تنقض احكاماً قضت بها المحاكم التركية؟ فكان رأي المفوضين الفرنسي والروسي ان للجنة الحق بكلّ ذلك. والا فكيف تستطيع ان تقوم بمهمتها قياماً صحيحاً.

اما ابرو افندي فقال: «ان على اللجنة ان تتجنّب ما يمسّ سيادة السلطان ويضعف من نفوذه. وعندما ذُكّر بغاية اللجنة أي معاقبة الجناة، وتنظيم البلاد، اجاب: «الحكومة تعمل ما تستطيع». والمفوض النمساوي كان يخشى من ان تتجاوز اللجنة حقوقها.

فتقرر في نهاية الأمر ان للمفوضين حق التدخل في التحقيق مع الجناة، وحق تقديم رأيهم في العقاب الواجب فرضه، وحقّ تأييد الاحكام التي تقضي بها المحاكم التركية. فيمكن للمفوضين، والحالة هذه، ان يراقبوا الامور مراقبة صحيحة، وأن يؤثروا على اولياء الأمر العثمانيين، وان يأبوا الا اجراء العدل وتقويم كلّ خللٍ فاضح. فرأى فؤاد ان يرضي اللجنة ولو ظاهراً. فخلع الامير حسني بك حاكم بعلبك، وأحاله الى المحاكمة. ثم في ٢٦ تشرين الاول حضر فؤاد باشا وشهد بنفسه اجتماع اللجنة السادس، وبيّن خطته في خطابٍ وجيز. قال: ان له صفتين، الاولى انه مأمور له صلاحيات غير عادية، وسلطة تنفيذية بفضل حرية التصرف التي منحه اياها مولاه السلطان؛ والثانية انه عضوٌ من أعضاء اللجنة، وله الشرف في أن يكون رئيسها[٦٩]. فهو يتعهد بأن يقوم بمهمة اعادة السلام الى البلاد وبتنظيمها. وقد وعد وعداً خاصًّا بمعاقبة الجناة، وتباهى بكونه صادقاً مخلصاً. وهو لذلك يستطيع ان يطلب من اللجنة ان تكون صادقة العزيمة والنية. وختم قائلاً انه سيسد الثغرات التي سينبه إليها وانه اذا سأل النصائح التي قد يحتاج إليها فهو يرغب في ان تكون هذه النصائح خالية من روح الانتقاد والملامة.

فكان اذاً موقف المفوض العثماني صريحاً جليًّا. فهو لا يعترف للجنة الا بحق تقديم المشورة مشفوعةً باللطف والتؤدة ويعرض ما تراه من الثغرات في أفعاله. وانكر عليها انكاراً صريحاً حق العمل. فأبى ان تتدخل في القضاء والادارة، بل ادعى انه ليس لها ان تطلب من المأمورين الاتراك ومن المحاكم التركية لا تحقيقاً ولا محاكمةً ولا فعلاً من الافعال الاداريّة. فليس لها الا ان تبيّن الوسائل التي تراها ضروريّة.

خلاصة الكلام، ادعى فؤاد باشا لنفسه وحده السلطة التنفيذية في سورية. كان يحضر

اجتماعات اللجنة والمناقشة معها، ولكن كلما حان العمل والممارسة ذكّر بصلاحياته الفائقة كموظف عالٍ ومعتمد السلطان صاحب الصلاحيات الواسعة. فلم يكن ليقبل مراقبة اللجنة ولومها إياه وممارستها السلطة التنفيذية باعتباره وزيراً فوض اليه السلطان، لا أوروبا، السلطة التامة للقيام بمهمته. وان اللجنة ليس لها الا بذل المشورة وذلك برضى السلطان نفسهِ.

طرحت اذاً ثانية مفاوضات اللجنة السابقة على بساط البحث. وكان المفوضون قد ملوا وسئمت نفوسهم مما كان في الاجتماعات الخمسة الاولى ورأوا انهم لم يفعلوا شيئاً بعدُ. فاجاب المسيو دي بيكلار فؤاد باشا باسم سائر المفوضين انه لا يراه الا عضواً من اللجنة ليس إلا.

ان نظرية فرنسا هذه المؤيدة من روسيا لم تكن متعارضة في البدء مع النظرية التركية. ولكن التناقض واضح بين الرأيين. ثم اخذت اللجنة في البحث. وكان أول ابحاثها مسألة معاقبة الجناة ومسألة ما يُعطى المنكوبون من التعويض. وكانت خطة فؤاد ان يقلل ما أمكن المسؤولية عن المأمورين الاتراك ثم عن الدروز، وان تكون التعويضات اخفّ ما يستطاع على خزانة الدولة. وأقصى ما طلب ان يجد في ما يقرر من حيث تنظيم الجبل وسيلةً لادخال الباب العالي يدهُ في شؤونه كلما أراد ذلك.

وعرف ان ينفذ هذه الخطة الجريئة بخداعه ممثلي اوروبا بقوة حيلهِ ودهائهِ. اجل، لقد سهلت انكلترا عليهِ مهمته. واستطاع اللورد دوفرين لاول مرة أن يثبت في بيروت ما كان به من قوة الرياء وهدوء الأعصاب والمهارة الخالية من كل شعور ومن الانانية الوطنية المتطرفة التي جعلته من أعظم الساسة البريطانيين في آخر القرن التاسع عشر.

وايد خطة اللورد دوفرين المفوض النمساوي تأييداً صحيحاً لانه كان يخشى من تدخل روسيا في مستقبل الايام في البلقان. واراد ان يحترم استقلال السلطان في سورية كي يُحترم هذا الاستقلال في الولايات التركية في اوروبا ازاء روسيا. وقال ذات يوم «افضل وسيلة لإعادة السلام ان يجعل الحكومة العثمانية قوية ما امكن في كل انحاء سلطنتها في الجبل كما في سواه»[٧٠].

حاول اللورد دوفرين في بداءة الامر ان يعذر الدروز وان يلقي على الموارنة نصيباً كبيراً من المسؤولية في دم سائر النصارى. قال: «اذا تصفّحنا التقارير الرسمية في الأحداث الدمويّة التي وقعت في الجبل منذ خمس وعشرين سنة فلا نرى الا ان مبادىء الديانة

المسيحية لم تؤثر الا قليلاً على النصارى في اتّقاء هذه العادات البربرية». وقال ايضاً ان معرفته هو نفسه بالبلاد في عهدٍ سابقٍ للمذابح تتيح له ان يقول ان سياسة الإبادة التي نهجها الدروز ليست الا نتيجة السياسة التي سلكها النصارى نحوهم من قبلُ. فالرواية الانكليزية تقول ان الدروز قد هددهم النصارى بطردهم من لبنان او بإبادتهم من عالم الوجود فدافعوا عن كيانهم.

وبناءً عليه، قال اللورد دوفرين انه يجب ألا يحاكم هؤلاء القرويون الجهلة «بمقتضى الآداب الاوروبية». وهدف هذا الكلام التماس الرفق بالدروز. فاتخذهُ فؤاد باشا حجة له وعدة. قال: قد كانت الحرب اهليةً. فقبل اصدار حكم من الاحكام يجب ان ننظر من هو المعتدي. فكان ذلك حيلة لطيفة لإطالة البحث والمفاوضة ولايقاع الشقاق الشديد ما بين المفوضين.

لهذه الاسباب لم يعد السلام الى البلاد. فكان المسلحون الدروز لا يزالون في الجبل (ويقال ان عددهم كان خمسة آلاف)، ولم يكن شيء يدل على انهم مستعدون للخضوع والتسليم. وقام مسلحون من الموارنة، وقد شجّعهم وجود العساكر الفرنسية وهاجموا الدروز وقتلوا نفراً عزلاً منهم. فهب الانكليز وطلبوا بأعلى أصواتهم ان تتخذ الاجراءات اللازمة نحو النصارى بينما كان ممثلو سائر الدول يلحون على فؤاد باشا الحاحاً شديداً مستمراً في وجوب تأديب المسلحين الدروز ووضع حدٍّ لاعتدائهم.

أخذ المفوض السلطاني يراوغ اولاً. ثم رأى ان لا بد من ذرّ الرماد في العيون. فضرب ضربة شديدة اشبه بضربته في دمشق. ففي شهر كانون الاول قبض على حين غرة على زهاء ثمانمائة من الدروز. وحكمت محكمة بيروت بالاعدام على سعيد بك جنبلاط وحسين تلحوق وبشير الميري والامير محمد قاسم ارسلان، نسيب القائمقام، وعلى الشيوخ الدروز السبعة الذين كانوا سلموا انفسهم من قبلُ. وفي الوقت نفسه شرع في محاكمة خورشيد باشا وطاهر بك ونوري بك وصفي افندي، كاتب خورشيد والمفتش احمد افندي وغيرهم من الضباط الاتراك ممن كانت ذنوبهم واضحة ومشهورة. أُبعد من هذه المحاكمة أخص الشهود وأشدّ الادلة وطأة على هؤلاء. فحكم على الثلاثة الاولين منهم بالسجن المؤبّد وعلى البقية بحبسهم الى حين. ونُزعت منهم وظائفهم ودرجاتهم.

أيمكن بعد هذا ان يُتهّم فؤاد باشا بأنه يحمي الجناة؟ ورأى فؤاد بدهائهِ الجهنميّ ان يلتمس مشورة اللجنة من حيث طريقة محاكمة الدروز الثمانمائة المقبوض عليهم. هل

يحاكمون محاكمة موجزة وسريعة أم محاكمة أصوليّة ومنظمة؟ هل يُؤتى بجميع الجناة الى بيروت ليحاكموا فيها أو يؤلّف ديوان سيار؟ واي عقاب يجب ان يعاقب به الجناة؟ انها لاسئلة حاذقة خدّاعة، وكلّ منها كان أحبولة ليصطاد بها المفوضين. فالمحاكمة السريعة وبها ما بها من الشطط والخلل قد تكون مكروهةً تجرّ على اللجنة البغضاء واللعنة. والمحاكمة الأصولية فيها من البطء والمماطلة ما فيها، وهي تؤجل تنظيم البلاد وهو الأمر الجوهري المطلوب. وفوق ذلك فقد كان لا بد من الخلاف الدائم ما بين اعضاء اللجنة في طريقة المحاكمة وفي ماهية القصاص. ولا بد من ان يطلب فريق منهم الرفق بالدروز ويدافعوا عن بعض الموظفين المسلمين، وان يطلب الفريق الآخر عقوبات شديدة تكون عبرةً للمعتبر. ولا بد أن يُنسب الأذى الى النصارى.

وبعد جدال طويل تقرر ان يعيّن الاساقفة المسيحيون الجناة. وهذا خطأ في الرأي. فالاساقفة لم يستطيعوا ان يكتموا عواطفهم فاتهموا الاربعة الاف والستماية من الدروز بالقتل والنهب، وطلبوا ان يكون هؤلاء كلهم ضحيّة فدائية. فعلت صيحة اللورد دوفرين، وأخذ يجدّد شكواه بكون المسيحيين هم الذين يريدون إبادة الامة الدرزية من عالم الوجود، وأن لا يبقوا لها اثراً. والأمة الدرزية لا يتجاوز ذكورها ثمانية آلاف عداً. فرأى الأحبار والحالة هذه ان يكتفوا بالف وستمائة من رؤوس الدروز. غير انهم مع ذلك لم يستطيعوا ان يسكّنوا روع اللورد النبيل.

فاتخذ اللورد هذه الامور حجة ووضع شروطاً وهي:

١: الا يحاكم من الدروز امام الديوان الحربي الا من يتهم بكونه قتل قتلاً مقصوداً رجلاً أعزل لا سلاح معه او امرأة او ولداً.

٢: ان يحلف شاهدان انهما نظرا باعينهما، وان يكون حلفهما قاعدةً في حكم الإعدام.

٣: في احصاء المحكوم عليهم بالاعدام من الدروز يجب ان ينظر في عدد الدروز الذين قتلهم النصارى بعد وصول اللجنة الى سورية.

٤: ان المعدل في أحكام الاعدام يجب ان يكون اقل من المعدل الذي وُجد كافياً في دمشق(٧١).

فهذه الشروط كانت منطبقة على الرأي الانكليزي، وهو انه لم تكن مذابح أوقعها الدروز في النصارى، بل كان هناك حرب بين الشعبين. فاذا قبلت هذه الشروط افلت

المقاتلون الدروز الجناة جميعهم، ما خلا نفراً قليلاً من حكم الإعدام، لأنه كان عليهم ان يردوا شهادة الموارنة وان يدّعوا انهم لم يقتلوا احداً عمداً.

فتجدّد الجدال وطال بحيث لم يكن له نهاية. فقال المفوضون ان التحقيق الذي يطال المأمورين العثمانيين المتهمين خاصةً لم تُراعَ فيه أصول العدل البتة، وقد اغفلت عدّة بينات قاطعة، وغيرها سلبت من بين اوراق الدعوى. والعقوبات التي حكم بها على الجناة كانت خفيفة.

وعبثاً احتج المفوضون الفرنسي والبروسي والروسي، وطلبوا خاصّة ان تكون العقوبة على الضباط الجناة أشدّ وأعظم. فناهضهم المسيو دي وكبكر النمساوي قائلاً: انه ليس للجنة أن تدخل نفسها في الدعاوى والأحكام. واللورد دوفرين كان يصول على النصارى صولةً عنيفة ضارية، مدّعياً انهم يعدون هجوماً جديداً على الدروز بإشارة من أساقفتهم والجمعية المركزية المقيمة في بيروت. اليك كلامه: «ان الاكليروس كان يقول لهم (للنصارى) ان الدول ستنجدهم. فقد هوجم الدروز واعتُدي عليهم بحيث كانوا يضطرون الى ان يتزيّوا بزيّ النصارى ليكتموا درزيتهم». اما فؤاد باشا فقد ارتاح الى هذا الشقاق وقام ساخراً لينصحهم كي يكونوا على وفاقٍ وانه قبل ان يقع هذا الوفاق فلا قِبَل له بأن يعمل شيئاً. وبلغت قحته في شهر شباط سنة ١٨٦١ الى أن يلقي على الدول بعض المسؤولية من حيث حالة سورية لأن الدروز والموارنة لم يعصوا سلطانهم «إلا لأنهم مدعومون بنفوذٍ خارجي». وكرر القول: إن الباب العالي لم يعمل شيئاً يمكن ان يشكو منه النصارى. وهذا الكلام معناه أنه كان على الباب العالي ان يقمع النصارى وان الدول منعته عن ذلك[٧٢].

وقد كانت كلّ من محكمتي المختارة وبيروت حرةً في أحكامها تفعل ما ترى. فقدّر عدد الدروز الواجب إعدامهم كضحايا وتهدئة لخاطر فرنسا. وبياناً لعدل السلطان العالي أُدّعي ان الدروز خسروا في القتال زهاء الف وثلاثمائة رجل قتلهم الموارنة في دفاعهم. وفوق ذلك، فقد قتل النصارى مائة وستة وسبعين من الدروز في غير عهد المذابح. فاستنتج الاتراك من ذلك ان الموارنة قد حصلوا على نصف حقهم باثثارهم لانفسهم. فالعدل يقضي بالا يضاف الى الشيوخ الدروز الاحد عشر الذين أعدموا في بيروت اكثر من عشرين درزياً آخرين ينفذ بهم حكم الاعدام.

ففي ٢٤ كانون الثاني سنة ١٨٦١ ابلغت اللجنة الاقتراح الذي ألمحنا اليه هنا. فلم يردّه ويأبى النظر فيه الا المسيو نوفيكوف ودي رهفيوس. واللورد دوفرين لم ينثنِ عن

خطته، وهي الدفاع عن الدروز. اما مسيو بيكلار فانه قنط وجعل يتأسف مما في مسألة التأديب من التشيع والتعصب. وطال الجدال أيضاً سنة اخرى. ولم يجمع المفوضون كلمتهم الى ان كان شهر اذار، ولم تقرر عقوبة المجرمين بصورة نهائية.

وفي نهاية الأمر فازت حيل فؤاد باشا واللورد دوفرين وغُلب ممثلو فرنسا وروسيا وبروسيا على أمرهم في دفاعهم الصريح. واستولت السآمة على المفوضين فقرروا ألا يُعاقَب الا الزعماء الدروز الكبار عقاباً شديداً، وأن يعاقب الآخرون عقاباً خفيفاً، وأن يطلق سبيل من ارتكبوا ذنوباً صغيرة. وتمّ البحث في اتقاء هدر الدماء، وفي العمل على مصالحة الدروز والموارنة[٧٣]. وحكمت المحاكم على ثلاثة واربعين من المأمورين الأتراك والدروز المتهمين بالإعدام، وعلى ثلاثة عشر ستّ سنوات، وعلى مائة وتسعة وستين بالنفي الى حين، وعلى خمسة وخمسين بالنفي سنة واحدة، وعلى اثنين بالفصل طوال حياتهم من الوظائف العمومية، وبالسجن المؤقت في قلعة من القلاع.

لم تكن هذه الاحكام مبرمةً لانه لم يكن للمحاكم الا ان تقترح العقوبة. وفؤاد باشا، بدلاً من ان يعرض الاحكام على اللجنة، فانه جعل السلطان يثبتها ويؤيّدها بنفسه. فلم تستطع اللجنة الا الإذعان لإرادة السلطان. فسجلت هذه الاحكام ولم تفعل غير ذلك.

اما من حيث معاقبة المأمورين الأتراك فقد أجمع رأي المفوَّضين على ان تكون شديدة. وذنب خورشيد باشا كان معروفاً لا يمكن التغاضي عنه. فقد استحقّ، ولا غرو، عقاب الموت. لكن محكمة بيروت لم تحكم عليه الا بالحبس المؤبد. وقد حكمت بالعقاب نفسهِ على طاهر بك ونوري بك. فالحت اللجنة في اعدام خورشيد باشا. الحت على فؤاد باشا ليغيّر الحكم عليه ويجعله اعداماً بما له من السلطان في ذلك. فردّ طلبها ردًّا لطيفاً باسم مبادىء العدل المرعيّة في اوروبا، وهو يدعي قائلاً إن الحق الذي كان له بشأن تعدي الأحكام قد كان حقًّا يجب ألا يُعمل به الا في المواطن القصوى، والا فيصبح العمل به خللاً. وهو يرى الحكم على خورشيد بالاعدام امراً مغالىً به، لأن الضباط كانوا مذنبين لتوانيهم وجمودهم، لا لكونهم سفكوا دماً. وهكذا افلت خورشيد ولم يُحكَم عليه بالإعدام. وظلت الأحكام التي حُكم بها عليه وعلى رفاقهِ الأربعة، فأخذوا جميعاً الى الاستانة لينالوا فيها عقابهم. لكن الجميع والانكليز انفسهم شككوا في إلقاء هؤلاء الخمسة في السجن. فكتب اللورد جود روسل الى اللورد دوفرين في ١٨ ايلول سنة ١٨٦١، قال: «اذا كان خورشيد قد سلم من الموت

فيجب ان يكون عذاب السجن شديداً عليه. فليكن عذابه حقيقة لا خيالاً، تعقبه نِعَم دانية القطوف ودرجات قريبة المنال»[٧٤].

امّا السادة الدروز سعيد بك جنبلاط وحسين تلحوق واسعد تلحوق وقاسم نكد وسليم جنبلاط وبشر الميري والأمير محمد قاسم أرسلان، نسيب القائمقام الدرزي، وغيرهم، اربعة من الشيوخ، وكلهم محكوم عليهم بالإعدام، فقد أبدل الإعدام عليهم بالنفي المؤبد. وسعيد بك جنبلاط، وهو مصاب بمرضٍ عضال، لا شفاء له أعفي من العقاب بصورة نهائية، مع احتجاج فرنسا، وذلك بفضل حماية اللورد دوفرين الذي بذل له عناية فائقة في بيروت إلى ان قضى أربه.

في ١٦ اذار أركب البحر في بيروت مائتان وخمسة واربعون درزيًا وسافروا الى طرابلس الغرب. وعند وصولهم جُعلوا في امكنة طيبة الهواء. فشملتهم حماية انكلترا حتى في عقابهم. فكان اللورد دوفرين قد اوصى بهم خيراً قنصل دولته في طرابلس. واهتم فؤاد باشا بأمر عيالهم واعتنى بهم، بل حتّم على والي طرابلس بأن يجعل عذابهم خفيفاً ما أمكن[٧٥]. ففي ٤ أيار سنة ١٨٦١ اعلن أبرو افندي امام اللجنة الاوروبية أن الدروز قد عوقبوا معاقبةً بخفض كبريائهم وبسقوط زعمائهم وزوال امتيازاتهم وبضبط اموالهم وحجزها[٧٦].

وقد فشلت اللجنة الدولية ايضاً في مسألة التعويض. فكان ينبغي ان ترمّم البيوت الخربة، وان يقدم الغذاء الى النصارى الذين نجوا من الذبح. وكان ينبغي ان توزع النقود والأدوات والحبوب حتى يستطيع الناس العودة الى أشغال الحقل. فاهتم الموظفون بذلك كله اهتماماً شديداً لان فصل الشتاء كان قد دنا اجله. وقد بدت الثلوج على اعالي الجبال. فتقرّر مبدأ التعويض الواجب بذله على الحكومة التركية. لكن اين الموارد التي يُستقى منها؟[٧٧]

طلب المسيو بيكلار ان يُعطى النصارى الذين لا مأوى لهم بيوت الدروز الهاربين وان يوزع على المنكوبين قسم من الحبوب المسلوبة اثناء القلاقل الأخيرة وان يؤذن لمن دمرت بيوتهم بقطع الحطب من الأحراج مجاناً ترميماً لمنازلهم. فأراد فؤاد باشا المراوغة والمخاتلة بمألوف عادته بحيث أثار مداواة الشقاء بطريقة طويلة تستوجب نفقة كثيرة. وقال انه شرع في معاونة من كانوا بأشد الحاجة الى المساعدة. فأجابه المفوض البروسي قائلاً: «اذا عرضنا على اوروبا ما يجب ان يطلب من المال لمؤاساة الحالة كما يرى المفوض

السلطاني، ضاع الزمان[٧٨] ولم تحصل الفائدة المنشودة». فرأى بالتالي ان يوجد المال في الحال. ورأى مع المسيو بيكلار ان تفرض على دمشق ضريبة حربية، وان ينقب عن الامتعة المغصوبة تنقيباً شديداً دقيقاً. وقال المفوض الفرنسي: «يهم اعطاء التعويض في الحال اكثر مما يهم تعيين كميته».

رأى المفوضون انّ حالة دمشق غير حالة لبنان. فبسط المفوض الفرنسي مشروعاً طويلاً عريضاً بشأن دمشق. وخلاصة المشروع أن يُعطى نصارى دمشق ثلاثين مليوناً من الفرنكات، يدفع الباب العالي قسماً من المال وأما القسم الآخر والاكبر فيدفعه مسلمو المدينة وجوارها. فيكون عليهم في هذا السبيل تكاليف غير عادية. وقد كان من السهل ان توجد مبالغ عظيمة من الدراهم في دمشق، وهي المشهورة بثروتها وزراعتها وصناعتها وتجارتها، اذا اريد ذلك. لكن ما تكون هذه التكاليف والضرائب الباهظة وكيف السبيل الى جبايتها؟ فاللجنة لا تستطيع شيئاً من دون السلطة التركية. وقد اعلن فؤاد باشا منذ البداءة ان حكومته لا تملك المال. ثم إنه، في ٢٢ كانون سنة ١٨٦٠، أعلن ان الباب العالي هو الذي يقرّر الطريقة لتعيين التعويض ويبذله للنصارى والضرائب التي ستفرض في سبيل التعويض نفسهِ فرفض اذاً مشروع المفوّض الفرنسي[٧٩].

اما من حيث التعويض لنصارى لبنان فأراد الجنرال ده بوفور والمسيو بيكلار ان يؤخذ، بوسائل شديدة جازمة من جميع الدروز الذين يقدرون على حمل السلاح، أشياء كثيرة من كلّ صنف، ويعطاها المنكوبون تعويضاً لهم. فرضي فؤاد باشا بذلك اولاً، غير ان اللورد دوفرين ردّ الاقتراح ردًّا جازماً، مدعياً ان ذلك يعري الدروز، وهم تحت حماية انكلترا، فلا يبقى لهم من أسباب العيش شيء. فأجل الامر ولم يُستَطع ان تُحل مسألة التعويض حلاً سريعاً.

رأى الباب العالي ان لا تتدخل لجنة بيروت في تعيين التعويض وتوزيعهِ، وأن يكون هو القائم بهذه المهمة ليدفع أقلّ ما يمكن دفعه. ولذلك لم يسرع الى تعيين المبلغ. طلبت اللجنة ان يدفع لنصارى دمشق مائة وخمسون مليوناً من القروش تؤدى في خلال ثمانية اشهر. فلم يرضَ الباب العالي ان يُدفع الا خمسة وسبعون مليوناً تؤدى في خلال سنين، وان يأخذ النصارى المال من خزانة الدولة. فجعلت على دمشق ضريبة خاصة، كما رأت اللجنة. لكن المال كان يُدفع الى الخزانة مباشرةً ولم يُعطاه النصارى في الحال في دمشق نفسها.

تعهدت الإدارة الماليّة التركيّة بأن تدفع الى كلٍّ ما يجب له من التعويض. فكان في ذلك من الخطر على أصحاب الدين ما لا يخفى على الذين لا يجهلون ان الخزانة السلطانيّة هي اشبه «ببرميل فيه ثقوب» لا يمكن ان يثبت فيها درهم. وقد كانت الادارة الماليّة مشهورةً يومئذ خاصّةً باسرافها وتخلفها عن اداء ما عليها.

وعندما أبلغ فؤاد باشا في ٥ اذار سنة ١٨٦١ اللجنة قرار حكومته تولّى الجميع الحيرة والاستغراب. ولكن المفوضين كانوا قد ملوا وسئموا وادركوا بعد تجربة خمسة اشهر انهم لا يستطيعون شيئاً، وأنه من المحال أن يفصل الباب العالي المسألة فصلاً عادلاً. فاكتفوا بان طلبوا تأميناً كافياً بأن التعويض الذي خفضت كميّته يُدفع الى النصارى. وألحّ المسيو بيكلار على فؤاد باشا في أن يدفع في الحال القسط الاول، وهو ١٢ مليوناً وخمسمائة الف. فأجاب فؤاد، باذلاً الوعود الحسنة قائلاً: «سأدفع اكثر من ذلك اذا استطعتُ الى ذلك سبيلاً. دعوني انا اهتم بذلك»[٨٠]. لكن ذلك لم يكن الا كلاماً فارغاً. وكان المفوض العالي في خلواته يقرّ بكون الخزانة خالية لا درهم فيها. فكيف يعوض النصارى، والضباط الاتراك انفسهم، منذ ثلاثين شهراً لم تدفع لهم بعدُ رواتبهم كاملةً؟

وسأل بيكلار عمّا اذا كانت الضريبة تُجعل على مسلمي دمشق وحدهم أم على مجموع سكانها. فأجاب فؤاد باشا ان ذلك يُناط بحكومة الاستانة، وأنه لم يتلقّ تعليمات بهذا الشأن. ولذلك لم تعلم اللجنة ما اذا كانت الضريبة ستوضع على المسلمين والنصارى جميعاً.

إن مجرّد سكوت فؤاد باشا كان يخشى منه الا يطبّق الاتراك مبدأ المساواة في الضريبة. فقد يحصل ان يغرّم المسيحيون الذين قاسوا ما قاسوا فيدفعون التعويض قبل ان يقبضوه[٨١].

ونصارى لبنان لم يكونوا اوفر حظًّا من نصارى دمشق من حيث التعويض. فانقضى فصل الشتاء دون أن يعطوا شيئاً من جانب الحكومة. ففي اذار بحثت اللجنة في المشروع الذي قدّمه الجنرال ده بوفور، وهو ان يدفع كلّ من الدروز الذين يقوون على حمل السلاح ضريبة شخصيّة. فاستطاع فؤاد باشا ان يصدّ هذا المشروع. فأبى ان توضع ضريبة على أغنياء الدروز، قائلاً إن طريقة حجز الاموال ألغيت في تركيا، ولا يمكن العودة إليها في حال. فاذا أُفقر الملاكون الدروز الكبار، وقد عانوا من ويلات الحرب الاهلية ما عانوا، فقد أفقرت البلاد كلّها، ولا سيما الفلاحون والمزارعون. فلا يمكن أن يؤخذ من الدروز

الفقراء شيء لانه لا شيء لهم وهم بحاجة الى المساعدة[٨٢]. وظلّ اللورد دوفرين يناصر مع فؤاد باشا الدروز حتى النهاية.

فلم تقرر اللجنة حتى في سنة ١٨٦١ كمية التعويض الواجب للجبل. وقد غلبت على أمرها بدهاء فؤاد باشا وحيلهِ. فقبلت ان تؤلف لجان خاصّة تبحث وتقرر بعد ذلك ما يجب لرعاياها من ذلك. اما اللبنانيون فيعطون التعويض بمقتضى ما تقرره اللجان الخاصة وتدفعه اليهم الإدارة المالية التركية. وأوجبت اللجنة ان ينفق في الحال مليونان وخمسمائة الف غرش على المنكوبين ليستطيعوا ان يرمموا بيوتهم وان يشتروا الأدوات اللازمة للحراثة والزراعة، وهو شيء قليل بالنظر الى ما طلبته الاكثرية في اللجنة من قبل، وبالنظر الى حاجات المنكوبين وشدّتها. فهبّت فرنسا وعالجت هذه الحالة المحزنة. ففُتح اكتتاب بعناية الاب لافيجري مدير انشاء المدارس السيحية في الشرق، وجمع في اسابيع قليلة مليونين وخمسمائة الف من الفرنكات، ما خلا الملابس وأدوات الزراعة، وسوى ذلك من سائر الأصناف. وجاب الرهبان والراهبات الفرنسيون الأنحاء المسيحية في الجبل يعزون المنكوبين ويؤاسون الشقاء أينما كان[٨٣]. وبقسم من الأموال المجموعة أُنشِيء مأويان في زحله وبيروت لأجل الأولاد الذين تيتموا في اثناء المذابح.

مفاوضات الجلاء الفرنسي

كاد الجدال ما بين فؤاد باشا والمفوضين الاوروبيين في بيروت يكون ابديًا، من دون ان يتوصلوا به الى نتيجة من النتائج. وفي اثناء ذلك كان قد دنا الأجل المضروب في معاهدة ٥ ايلول للجنود الفرنسية لاجل مغادرة سورية. ولم يكن السلام قد عاد الى تلك الربوع بعدُ. وكان قناصل الدول في تقاريرهم يصفون ما كان من هياج الخواطر لدى المسلمين والنصارى والدروز. ففي حوران اخذ القادة الدروز يتفاوضون والعرب والشيعة كي يدفعوا بقوة السلاح ما كان ينوى اتخاذه من ذرائع الشدّة ضدهم جميعاً. ولم يخشوا من فؤاد ولا من كتائبه، واخذوا يشنون الغارات على القرى القائمة على ابواب دمشق[٨٤].

ولِمَ يخشون من صولة فؤاد وبطشهِ؟ ألم يبدُ من بعض افعاله انه يودّ ان يتخذهم اداةً لسياستهِ؟ كتب المعتمد الانكليزي الماجور فرازير في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ من دمشق: ان فؤاد باشا اطلق سبيل عدد كبير من المسجونين والمتهمين بالقتل بحجة انه لم يشُكّ بأحد منهم. وقال ايضاً ان النصارى يرون ان المفوض السامي عقد وفاقاً مع الدروز، وأنه ضمن لهم العصمة من العقاب[٨٥].

اما نصارى البلاد فبعضهم استولى عليهم الرعب والذعر. وآخرون شدّد عزيمتهم مشهد الجنود الفرنسيين فتجمعوا وحملوا السلاح في قراهم ومزارعهم[٨٦]. والتحم القتال في بعض المواقع بين الفريقين، واخذ الدم يسيل في الجبل مرة اخرى. ورأى التجار واصحاب الصناعة في بيروت مصالحهم مهددة ثانيةً بالمخاطر. وشرع قنصل فرنسا في تقاريره يصف نار العصيان والفتنة تحت الرماد والتي اخذت بعض شرارات تتطاير منها، وشدّد خاصة على الاخطار التي تحيق بالتجارة الاجنبيّة[٨٧]. فهل تعود والحالة هذه بعثة الاحتلال الفرنسية، وهي الضمان الوحيد المادي لاوروبا تجاه اضطرابات جديدة؟ هل تترك سورية وتترك الفوضى تسودها؟ فالحكومة الفرنسية لم ترَ ذلك جائزاً.

اهتمّ المسيو توفينل باطالة عهد الاحتلال منذ يوم صُدّق على معاهدة ٥ ايلول، وفاوض في ذلك اللورد جون روسل. فصادف في لندن موقفاً مبايناً تبايناً جسيماً، ثم معارضةً شديدة عنيفة. فاجاب اللورد جون روسل في اول الامر انه لا بد من تقوية البعثة بستة آلاف جندي من جديد، بحيث ترسل انكلترا ثلاثة آلاف، وبروسيا البقيّة. وبعد ثمانية ايام، في ٢٢ ايلول ، انقلب اللورد انقلاباً غريباً. رأى فصل الشتاء قد اشتدّ بحيث لا يمكن انزال الجنود في سواحل سورية آمنين، وانه لا فائدة من المدد الجديد[٨٨]. وما ذلك الا لأن اللورد المذكور قد ادرك في تلك الفترة أية منفعة يستطيع ان يستمدها من المساعدة التي تبذل للسلطان تجاه اوروبا كلها. لذلك اجاب في ٧ تشرين الثاني سلباً على ما طلبته فرنسا وهي ان تظلّ القوات الفرنسية في سورية ريثما يستتبّ الامن فيها.

وقال اللورد روسل في برقية إلى اللورد كولي: «إن الحفاظ على القوات الاوروبية في سورية في هذا الوقت من اجل مطاردة الاشقياء الباقين في الاقبية ومخابىء الجبال، هو عمل لا نهاية له، ولا أمل بنتائجه. وزيادة عدد هذه القوات والابقاء عليها في سورية بهدف الحؤول دون جرائم جديدة معناه الابتعاد عن الهدف الذي كان السلطان والدول الخمس يريدون في البدء الوصول اليه. وفي مثل هذه الحالة تؤدي الأمور الى نقل الحكومة المحلية لسورية الى الدول الخمس. وبدلاً من إعطاء درس مفيد، جدير بالقاء الذعر في قلوب المتعصبين، فإن الاحتلال الاوروبي سيكون سابقة لاحتلالات اخرى في بلغاريا والبوسنة، في مقاطعات اخرى، وسيؤدّي ذلك الى قسمة الامبراطورية العثمانية. ولمعالجة كل هذه الشرور تفضّل الحكومة البريطانية ان ترى حكومة سوريا وقد اعيدت الى السلطات التي يعينها الباب العالي، حسب الطريقة التي تراها اللجنة الاكثر تطابقاً مع الامن المستقبلي

لسوريا. فتقع المسؤولية فقط على الباب العالي وعلى السلطات التابعة له.

الحقيقة، لا ضمانة ستكون حاصلة بعدم عودة النزاع بين الدروز والمسيحيين. وطالما ان هاتين السلالتين متواجدتان في البلاد فليس بالإمكان الاعتماد على أمن باقٍ[٨٩].

هذا الموقف كان دائماً مطابقاً للسياسة التي تتبعها وزارة لندن في الشرق منذ العام ١٨٥٨: فالاحتلال الاجنبي، أيًّا كان موضوعه، هو تدخّل في شؤون تركيا الداخلية، ومسّ بسلطة السلطان العالية. وهو خاصةً سابقة خطرة، قد يؤدّي الى الوصاية المشتركة لاوروبا على الباب العالي، بينما ترى انكلترا ضرورة الحفاظ على استقلاله. وقد كان الباب العالي، بطبيعة الحال، على اتفاق تام مع انكلترا في مكافحة الاحتلال الاجنبي. وبعد ايام من كتاب اللورد جون روسل الى اللورد كولي، اصرّ عالي باشا بدوره في كتاب الى موسوروس بك السفير التركي في لندن، على انسحاب القوات الفرنسية، رافضاً اي مسوّغ لبقائها[٩٠]. ولم يكفّ الوزراء عن الترداد بان القوات الفرنسية، بدلاً من ان تعزّز الهدوء، وضعت العراقيل وشجعت الموارنة ومعارضتهم للحكومة العثمانية. فايدهم اللورد دوفرين بكل قواه.

وفي العاشر من كانون الثاني ١٨٦١ طلب اللورد كولي بناء لأوامر اللورد جون روسل من المسيو توفينل ان ترجع القوات الفرنسية باقرب وقت بمقتضى نصّ معاهدة ٥ ايلول. فاجاب الوزير الفرنسي ان القلاقل لم تكن زالت نهائياً بعدُ من سورية. وقرأ له تقارير المسيو بيكلار تأييداً لكلامه وهي تقول في الختام: «إن مصلحة البشريّة وشرفنا لا يسمحان بإخلاء سورية قبل ان تقام هناك حكومة قويّة ومسؤولة عن أعمالها». ولما كان اللورد كولي يكرّر ذكر المعاهدة المعقودة في ٥ ايلول، وهي تقضي على فرنسا بان تعيد جنودها من سورية، قال المسيو توفينل: «أجل إننا لا نقاوم اوروبا، لكن، بنفسي ووجداني، إننا اذا تركنا سورية الآن فتلي سفرنا، في الحال، مذبحة جديدة»[٩١].

كل هذه الاسباب الانسانية لم تصادف أي صدىً في لندن. ففي ١٨ كانون الثاني ابلغ الكونت ده فلاهو اللورد جون روسل ان الحكومة الفرنسية تريد، خدمةً لمصلحة الانسانية، ان تسأل الدولة الموقعة لمعاهدة ٥ ايلول رأيها قبل ان تعيد جنودها من سورية[٩٢]. فأجاب اللورد جون روسل ان سيادة السلطان تقضي بذلك. ففي تموز وآب تقرر إرسال الحملة لأن السلطان رأى ذلك ضرورة. والحملة لم تكن الا جندرمة إضافية تحت تصرف السلطان وسيادته استعان بها كلما رأى ذلك لازماً. الغاية اذاً ان يوقف على

رأي تركيا. وكتب اللورد جون الى اللورد كولي في ١٩ كانون الثاني يرفع عنه مسؤوليته عمّا قد يكون من الاحداث الجديدة في سورية، جاعلاً سيادة السلطان وسيلة مثلى للإضرار بالسياسة الفرنسية في الشرق، قال:

«قد قلت في كلّ وقت للمسيو موسوروس إنه اذا كانت الحكومة التركيّة ترى ان إقامة القوات الاوروبية ضروريّة لمنع مذابح جديدة، فحكومة جلالة الملكة ترضى بذلك. لكن إذا رأت الحكومة التركية ان ذلك غير ضروري فمن الواجب على وزير خارجية السلطان ان يخاطب الدول الخمس ويبسط لها رأي تركيا في الأمن الممنوح للمسيحيين في سورية وفي الضمانة التي تقدمها إتقاء مذابح جديدة.

«وبعد خمسة ايام استأنف الكرة، وبسط رأي حكومتهِ بسطاً مسهباً كاملاً. وناهض مناهضة شديدة ما تطلبه فرنسا وهو ان تظلّ جنودها في سورية ريثما يتم إعادة تنظيم الجبل لأن ذلك من المسائل التي لا صلة للاحتلال الاجنبي بها. فلا يجب ان يُنسى ان سورية هي إيالة من ايالات السلطان وهو ملك مطلق مستقل استقلالاً تامًّا، وليس هو تحت سيادة الدول الخمس. فالمسألة الاولى هي ان نعلم ما إذا كان السلطان بحاجة الى الجيوش الاجنبية لتثبيت الهدوء في سورية، والثانية هي كيف يضمن السلطان هذا النظام ويتّقي عودة امثال المذابح التي وقعت في حزيران المنقضي. فاذا تعهد السلطان بذلك، واذا أثبت انجازه الوسائل للقيام بالمهمة التي هي بحوزته، فيمكن، والحالة هذه، ان توضع على بساط البحث عدة مسائل اخرى. وهذه المسائل ستكون من أعظم الأمور شأناً وخطورة، ولا حاجة الى الخوض فيها قبل ان نعرف ما يكون من جواب السلطان. ويكفي الآن أن نقول ان معاهدة ٥ ايلول تزول وتنقضي حتماً اذا لم تشأ الدول والسلطان تجديدها. وبزوالها يزول الاجل المشروع المضروب لاحتلال الجيوش الاجنبيّة في سورية. فحكومة الملكة لا ترى ان تظلّ في سورية الجيوش الاوروبية الى ان توجد الوسائل الآيلة الى منع الاحداث الدموية التي قد كانت آفة تلك البلاد منذ قرون طويلة. فلا يهمها لا كثيراً ولا قليلاً ان تكون هذه الجنود لفرنسا او لسواها من الدول. فلا ترضى ان تُضمن المسؤولية في ادارة ولاية من ولايات السلطان بواسطة جيوش اجنبية»[٩٣].

اما المسيو توفينل فلم يقنط من الوصول الى الاتفاق لإطالة عهد الاحتلال. وكرر على اللورد كولي ان فرنسا ليس لها غرض خاصّ في سورية. فغايتها ان تقوم بخدمة انسانية بمؤازرة اوروبة. ففي ٢٧ كانون الثاني قال له: «لا نريد ان نسحب جنودنا تاركين من ذهبوا

لحمايتهم في حالة أسوأ من الحالة التي كانوا فيها في الماضي. فقد كانت وقتئذٍ للجبل ادارة خاصّة بمُقتضى معاهدة معقودة بين الباب العالي والدول الخمس. فالآن ليس هناك حكومة ولا ادارة ما خلا سلطة الباب العالي المطلقة. فنطلب ان تنشأ قبل سفرنا حكومة لا تجعل الموارنة في حالة اسوأ من حالتهم القديمة، فنكون قد عملنا ما استطعنا عمله في هذه الاحوال، ويمكن ان ندافع عن انفسنا امام العالم الكاثوليكي اذا وقعت بعد ذلك مذابح جديدة. لكن في الحالة الحاضرة، اذا تجددت المذابح بعد سفر جنودنا فتكون الملامة كل الملامة علينا».

وذكر في آخر خطابه الحماية الكاثوليكية في الشرق. ولم يكن من الحكمة ان تذكر في هذا المجال وهي التي طالما ساء وجودها انكلترا. قال توفينل «لا يأتي البريد من سورية الا ويحمل عرائض متوالية الى الامبراطور ملتمسة لزوم حمايتِهِ. ومن الصعب ان نترك هؤلاء القوم الذين اعتمدوا علينا في كلّ زمان، لأني لا اكتمك انه يهمنا كثيراً ان نحرص على نفوذنا لدى الموارنة»[٩٤].

فلم يكن لسبب من جميع هذه الاسباب ان يجعل حكومة لندن ترجع عن طلبها. لقد ألحّت الحاحاً متصلاً مقروناً بالقسوة والشدة في وجوب إعادة الجنود من سورية.

وفي ٣٠ كانون الثاني حاول اللورد جون روسل ان يفنّد براهين المسيو توفينل، وقال بالسخرية والكبرياء، إنه اذا اريد ان يستمر الجنود في سورية ريثما ينظم الجبل، يطول أجل الاحتلال زماناً مديداً. وفي نهاية الأمر رضي ان تظلّ في فصلي الربيع والصيف «قوة بحريّة - فرنسية وانكليزية - لحماية السكان النصارى ومساعدتهم». وختم ساخراً بالحماية الفرنسية قائلاً: «وهكذا تصبح بمأمن من الملامة والمسؤولية التي على فرنسا تجاه اوروبا وتجاه الموارنة»[٩٥].

وفي ٤ شباط كتب كتابة تدل على القسوة قال: ان حكومته لا ترضى في أي حالٍ ان تجدد معاهدة ٥ ايلول الا اذا رضي ذلك الباب العالي رضاءً تاماً من تلقاء نفسه[٩٦]، لانه اذا كان الاتراك عاجزين عن إدارة سورية فيكونون عاجزين عن ذلك ايضاً بعد شهر او شهرين، وكشف حقيقة الهواجس الانكليزية بالقول: «لا نريد أن تنشأ في الشرق دولة بابوية جديدة[٩٧] ونجعل لفرنسا حجة جديدة للاحتلال الى ما شاء اللّه»[٩٨].

والصحافة البريطانية راحت تشدّد في تقبيح ما دعته «المطامع الفرنسية». قالت - الساتردي رفيو: «اذاً لا يخلو من معنى نشيد: «لنذهب الى سورية» وهو نشيد الاسرة

البونابرتية. ففتح سورية ومصر هو من بقايا روح نابوليون والدسيسة الجديدة في سورية ليست الا بقيّة من روح الاعتداء القديمة اللاحقة باستبداد بونابرت العسكري»[٩٩].

وفي باريس لم يفتأ اللورد كولي يلحّ في ان يتم رجوع الجنود من سورية في اول ايار. اما سائر الدول فلم تصرّ هذا الاصرار الذي لا تؤدة معه. فالنمسا وحدها لم تكن ترغب في اطالة عهد الاحتلال. لكنها لم تطلبه عاجلاً سريعاً. اما روسيا وبروسيا فقد كانتا وفرنسا رأياً واحداً في وجوب إعادة تنظيم سورية قبل عودة الجنود[١٠٠]. فعقد توفينل مؤتمر الدول ثانيةً في باريس في ١٠ شباط[١٠١]، واحتدم الجدال وطال أمره. وناهض ممثل الباب العالي منذ البداءة اطالة اجل الاحتلال العسكري، وادعى ان حكومته قد عملت ما يجب تجاه سورية، وانها مقيمة النظام فيها، وأنه لا خشية ولا خطر من وراء تنفيذ معاهدة ٥ ايلول.

فرد المسيو توفينل قائلاً: ان تقارير العمال الفرنسيين تبيّن انه يخشى من وقوع بلابل جديدة، وان السلطة التركية لا تملك الوسائل اللازمة لاتقاء وقوعها. وفي التوفيق بين هذه الحالة وروح المعاهدة والمادة الخامسة من موادها قال: ان الغاية التي تطلبها الدول لا تُدرَك اذا اعيد في تلك الآونة الجنود الفرنسيون من سورية. بعد ان يُفرَغ من الضمانة المادية المشروطة في المعاهدة تحلّ محلّها الضمانة الادبية، وهو تنظيم الحكومة. والحكومة لا يمكن ان تنتظم قبل ان تختم اللجنة الدولية اعمالها، واللجنة لم تنتهِ من مهمتها بعدُ.

ورأى المفوض الروسي إيّسيليف هذا الرأي. اما اللورد كولي فانه كرر ما طالما ردده من قبل، وهو انه لا صلة بين اعمال اللجنة وأجل الاحتلال. فالغرض من المعاهدة، وهو ان تحقن الدماء بوسائل عاجلة وفعالة، قد حصل: «فللدولة العليّة وحدها بعد الآن ان تعنى بالأمن في سورية». ولما كان المندوب التركي قد صرّح بان حكومته تستطيع ان تمنع وقوع احداث جديدة لم يبقَ والحالة هذه سبيل لتأجيل رحيل الجنود... ثم قال ان الدول تستطيع ان تعضد الباب العالي في إعادة السلام الى البلاد. وفي قمع القلاقل الجديدة اذا وقعت، وذلك بإقامة قوات بحرية على سواحل سورية. وختم بقوله: «ان وجود الرايات الاجنبية على الساحل لكافٍ لأن يردع اهواء سكان جبل لبنان. وفي كلّ حالٍ فمن أسهل الامور انزال قسم من جيش البحر الى البرّ».

ناهضه المندوب التركي نفسه. فسُرّ المسيو توفينل ان يسمع من فم وفيق افندي هذا

الكلام: «لا فرق عندي من حيث المبدأ بين احتلال جيش البرّ وانزال جيش البحر».

وقال المفوضان الروسي والبروسي ان رجال البحرية لا يمكنهم ان يتوغلوا في داخل البلاد ولا في الجبل. ورأى المندوب الروسي ان يؤجل الاحتلال الى شهرين، وان لا يقرر شيء قبل انقضائها. فيعرف المؤتمر في خلال ذلك حالة سورية معرفة أجلى. ويظهر ان المؤتمر قد رضي بهذا الاقتراح.

قَبِل المندوب التركي ان يرفع الى حكومته اقتراحاً قوامه توقيع معاهدة بإطالة أجل الاحتلال الى ايار المقبل. ولكنه قبل ان يرضى ذلك رأى ان يبيّن مرة اخرى ان المادة التاسعة من معاهدة باريس في نظر الباب العالي لا تولي اوروبا حقّ المراقبة على تركيا. وصرّح المندوب المشار اليه ان حكومته لا ترضى بقاء القوة العسكريّة الاجنبيّة في أرضها لصيانة السلام فيها.

وهكذا طُرحت ثانية على بساط البحث أعمال مؤتمر باريس ووعود الخطّ الهمايوني في سبيل النصارى رعايا السلطان. وكانت قحة الاتراك تتفاقم وتعظم كلما زاد الخلاف بين فرنسا وانكلترا واتسع نطاقه. والسياسة التي نهجتها انكلترا منذ سنة ١٨٥٧ قد كان مصيرها الكثير من التوفيق والنجاح.

انفرط عقد المفوضين بدون ان يقرروا شيئاً ثابتاً. وطلب كل منهم من حكومته تعليمات جديدة. فلم يرَ المسيو توفينل ان يطول الاحتلال الى شهر ايار. ففي ٢٠ شباط انعقد مجلس الوزراء في التويلري ورأى في بداءة الأمر ان يرجع الجنود في الحال لانه يجب عمل ذلك بعد ثلاثة اشهر نُظمت حالة سورية في تلك الاثناء ام لم تنظم[١٠٢]. بيد ان المجلس عدل عن هذا الرأي وأوعز الى توفينل بان يبذل جهداً اخيراً لعله يقنع انكلترا. لكن كان عليه في كل حال الا يرضى بأجل اول ايار. فقال توفينل للورد كولي «اذا رضينا هذا الاقتراح فكأننا حرصنا انه لا يمكن في حال من الاحوال ان يطول أجل الاحتلال في سورية. وهذا تعهد لا يمكن لوزير فرنسي قبوله[١٠٣]، فلا يأبى بعد ان يعين مؤتمر جديد أجل الاحتلال. لكنه يأبى ان يقيّد بالاقتراح الانكليزي وان يحرم نفسه الحقّ في دعوة السفراء الى مؤتمر جديد اذا اقتضت احداث لم تكن في الحسبان. واصرّ في طلبه إطالة الاحتلال. وبرهانه عجز الاتراك عن اقامة النظام وصيانتهِ[١٠٤].

اراد المسيو توفينل مرة اخرى ان يبعد عن حكومته تهمة الطمع والفتح، فقال: «إن الحكومة الفرنسية ترغب رغبة شديدة في ان تُضمّ الى الجنود الفرنسيين جنود

آخرون من سائر الدول حتى يكون لجيش الاحتلال صبغة اوروبية بحتة».

لم يكن قطب الكلام الا المادة التاسعة من معاهدة باريس. هل تكون هذه المادة حرفاً ميتاً؟ هل تكون في يد اوروبا اداة صالحة؟ هل تستطيع اوروبا ان تكره الباب العالي على القيام بوعوده وعلى أن يضمن لرعاياه النصارى مصيراً يليق بالعصر الحاضر؟ ففرنسا بطلبها اطالة أجل الاحتلال ريثما يستتبّ الأمن والنظام قد دافعت عن حق اوروبا المتمدنة وعن حق الانسانية في الدفاع عنها وفي مراقبة تلك الحكومة التي طالما غمست يديها بالدماء، وفي اكراهها اذا دعت الحاجة الى رعاية العدل والانصاف والنظام والرفق. اما انكلترا فقد سعت ودأبت ان تلاشي هذه الحركة التمدينية القائمة على معاهدة موقعة بامضائها. فقد ارادت انكلترا ان تزيل كلّ مراقبة مشتركة للدول، فتكون هي وحدها مستشارة السلطان السائدة عنده طلباً لمنافعها ومصالحها. فقد جدّت في الغاء عملٍ تعاونت هي فيه منذ سنة ١٨٥٢ الى سنة ١٨٥٦ ولو سادت الدولةَ العثمانية الفوضى البربرية الدمويّة.

من يظفر في هذا المعترك؟ أفرنسا جنديُّ المدنية؟ ام انكلترا حامية الفوضى؟ فحماقة اللورد جون روسل الفظة الغليظة قد جعلت الوفاق امراً مستحيلاً. ففي ٢ اذار سنة ١٨٦١ كتب الى اللورد كولي بهذه العبارات الجافّة: «قد صرّح السلطان بواسطة ممثله في باريس ان جلالته يستطيع أن يحمي سكان لبنان من جميع العناصر والمذاهب. ففي الحالة هذه، وبعد ان أبى المسيو توفينل في المؤتمر الأخير اطالة الاحتلال إلى أول ايار، أصبح من الواجب على سعادتك ان تناهض اطالة أجل الاحتلال المقرر في معاهدة ٥ ايلول»[١٠٥].

لقد اصلح هذه الحالة السيّئة ما كان من مداخلة الحكومتين الروسيّة والبروسية. فالحكومة البروسية التي لم تكن لها مصالح ماديّة في الشرق قد بينت لحكومة لندن ان إلحاحها الشديد الذي لا تؤدة معه يحملها عبئاً ثقيلاً من المسؤولية فيما لو تجدّدت المذابح وصبغت ارض سورية بالدماء بعد سفر الجيوش الفرنسية بهذه الطريقة السريعة العاجلة. ووجد وزير الخارجية في برلين سبيلاً الى الوفاق. فقال مع الانكليز انه لا بدّ من تعيين حدٍ لمؤتمر الدول يجب الا يتجاوزه. واعترف مع فرنسا: «بان الصلة بين اللجنة والمعاهدة لازمة، وإن لهما غرضاً واحداً، هو إعادة السلام الى سورية، أدبياً بواسطة إحداهما، وماديًّا بواسطة الأخرى. ورأى انه لا يمكن سفر الجنود في ذلك الوقت من سورية من دون خطر على السلام والنظام فيها»[١٠٦].

فرأى اللورد جون روسل من الحكمة عدم الاستمرار في تصلبه امام تصريحات

الحكومتين البروسية والروسية، وعرض استدراكاً للمسألة ان يكون تاريخ ٥ حزيران آخر أجل للاحتلال. واتفق في اليوم التالي ان اقترح وفيق افندي نفس ما اقترحه اللورد جون روسل نفسه[١٠٧]، وأبى كلاهما أن يتجاوز الاحتلال هذا الأجل. وعندما طلبت الحكومة الفرنسية ان تكون بداءة سفر الجنود في ذلك اليوم غضب اللورد جون روسل وثار ثائره، وأبلغ المفوض الانكليزي أنّ إطالة الاحتلال الى ما وراء ٥ حزيران «تعدّه حكومة الملكة خيانةً للعهد». وختم هذا التهديد بالقول: «إذا ما فشلت هذه المساعي في سبيل المسالمة فعليك ان تطلب من حكومة الامبراطور انفاذ معاهدة ٥ ايلول الأخير»[١٠٨].

فأذعن توفينل للأمر. وفي ١٥ اذار اجتمع المؤتمر الدوليّ مرة أخرى، ووضع نصّ معاهدة تقرر فيها ان تخلى سورية إخلاءً تامًّا في ٥ حزيران. وصرّح ممثلو روسيا والنمسا وفرنسا وبروسيا بأن للجنة بيروت أن تواصل اعمالها في خلال تلك الاشهر الثلاثة. وقد دون هذا التصريح في أعمال المؤتمر الرسمية. وهكذا تقررت تقريراً مضمراً الصلة بين الاحتلال الاوروبي وأعمال اللجنة[١٠٩].

وثبتت المادة التاسعة من معاهدة باريس سالمةً. وحق المراقبة المشتركة لدول اوروبا لم يتثلم، بل صدّق عليه تصديقاً اخيراً، مع ما كان من مناهضة انكلترا له. بيد ان انكلترا استطاعت ان توجب على سائر الدول «في المؤتمر الاوروبي» اللاحق خطة شاقة ودقيقة للتدخل في شؤون تركيا. خطة تقضي بوجود إجماع كلمة الدول ورضى تركيا أيضاً. فمن حيث الواقع قد كان ممكناً ان تجعل هذه الخطة تدخل الدول المشترك أمراً مستحيلاً أو تقلّل من فعاليته على الأقل، حالما تواصل الدول العمل لمصالحها الماضية في الشرق.

في مسائل سورية لم يحصل الاتفاق التام على موقف فرنسا الخالي من الشوائب. لكن عندما ارادت روسيا بعد ثلاثة عشر عاماً ان تؤثر اولاً على الباب العالي وأن تتدخل تدخلاً اكثر فعالية بعد ذلك لمصلحة البلغار، عندما عقد المؤتمر الدولي في الاستانة سنة ١٨٧٦، بموجب المادة التاسعة من معاهدة باريس لإعادة النظام في بلغاريا وفي الروملي، وإدخال الاصلاح المقتضى فيهما، أدّت الخطة التي تقررت سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٦١ الى فشل تدخل الدول المشترك فشلاً تامًّا. كما انها كانت من أهم اسباب الحرب الدامية التي وقعت سنة ١٨٧٧ ما بين روسيا وتركيا.

فمنذ سنة ١٨٦١ بدت اوروبا عاجزةً عن ان تدرك اصلاحاً ذا شأن في تركيا وعن ان

تمنع في بقاعٍ اخرى من امبراطوريتها مذابح جديدة لا تقلّ فظاعتها عن فظاعة المذابح التي صبغت لبنانَ ودمشق بالدماء سنة ١٨٦٠.

وزبدة الكلام انه قد تقرّرت من حيث المبدأ مراقبة أوروبا المشتركة وتدخلها في شؤون تركيا تقريراً صحيحاً لا يكابر فيه احد. لكن الخطة التي في هذا الصدد قد جعلت تدخل الدول في تركيا على الصعيد العملي امراً يكاد يكون مستحيلاً بسبب الضغط الانكليزي الكبير والمستمرّ.

الهوامش

(١) عُرف هذا الفرمان بفرمان «الاصلاحات الخيرية» وقد نشره بأصله التركي كتاب «اس الانقلاب» ونقل عنه الاستاذ محمد فريد بك في تاريخ الدولة العثمانية ص ٢٥٦ وما يليها.

(٢) إن الثورة اللبنانية لم تُعالج بعمق حتى اليوم في اي مؤلف مطبوع، وحتى الوثائق المطبوعة نادرة. ورغما عن ذلك فإننا نجد منها وثائق في غاية الأهمية في كتاب ريتشارد ادواردز وعنوانه «سوريا من عام ١٨٤٥ الى ١٨٦٢»؛ انظر ايضاً بوجولا، الحقيقة عن سوريا، (La vérité sur la Syrie)، ولينورمان في كتابه «احداث سوريا الاخيرة» وبمقدماته المليئة بالوثائق.

(٣) Bentivoglio d'Aragon

(٤) هذا عدد الذكور فقط.

(٥) تقرير الكونت بنتيفوليو دارغون، قنصل فرنسا الوارد لدى د. ادواردز، المرجع نفسه، ص ١٢٥

(٦) لم يستطع إجراء المسح في ذلك العهد

(٧) Edwards, op. cit., 125 sq; Testa; t VI, 61.

(٨) وكذلك تقرير القنصل العام مور الى السير هـ . بولور بتاريخ ٢ ايلول ١٨٥٠

(٩) Testa, VI, p.23.

(١٠) تقرير بنتيفوليو الوارد لدى د. ادواردز ص ١٢٥.

(١١) تقرير القنصل الانكليزي مور الى السير بولور في ١٤ تموز ١٨٥٩، كذلك Testa, t VI, 58.

(١٢) Testa, t. VI, p. 58

(١٣) تقرير القنصل الانكليزي مور.

(١٤) إن اسرة الخازن، التي طُردت من املاكها، توجهت بادىء ذي بدء الى الباشا خورشيد، وبعد ان رفض إنصافها توسلت الى قناصل الدول الخمس للتدخل لصالحها. (تستا، مجلد ٦، ص ٦١).

(١٥) Testa, 54

(١٦) Testa, 50 sq et S. Bouyourouldi de Hourchid Pacha à Halil effendi Ghorr et Aroutin Aga en date de 12 juin 1858 (29 chawal 1274).

(١٧) تقرير م. مور في ٢٨ كانون الثاني ١٨٥٨. Testa, t. VI, 48.

(١٨) إن حاكم صيدا هذا حرق بصورة فاضحة توصيات الخط الهمايوني Testa t. VI 60,61 et 65.
في ١٨ شباط ١٨٥٦. ورواح يواصل إبعاد المسيحيين عن الجيش، ولكنه كان يقضي على كل رجل ضريبة بدلاً عن ذلك مقدارها ٥ آلاف قرش.

(١٩) تقرير موجز من القنصل العام مُور الى السير بولور في ٢٠ نيسان ١٨٥٩. Testa, t VI, 57 sq.

(٢٠) Testa, t VI, 60 et 70 sq.

(٢١) تقرير موجز من القنصل برانت الى السير بولور في ٣٠ ايلول ١٨٥٩.

(٢٢) مضى الشتاء خالياً من اضطراب كبير في كل ارجاء الجبل. انظر: Lenormant, op. cit, p.18.

(٢٣) Cité par Saint-Marc-Girardin: *Des Turcs et de la condition des Chrétiens en Turquie, d'après une enquête confidentielle du gouvernement anglais (Rev. des Deux-Mondes*, 1 avril, 1861)

(٢٤) لكن وزراة لندن لم تقدم آراء تبين لها الخوف من انفجار تعصب اسلامي خاصة في سورية، بعد نشر الخط الهمايوني العام ١٨٥٦، ونتائج معاهدة باريس. فقد ارتأى ايضاً انه من الضرورة القيام باستقصاء سرّيّ جرى بعناية بواسطة الدبلوماسيين والقناصل في الامبراطورية العثمانية.
إن احد القناصل الانكليز في سورية اوجز انطباعاته في تقريره بالقول: «إن وضع السكان المسلمين في نطاق قنصليتي يختلف تماماً عن الأوضاع في سائر المناطق التي لها اشتغال اكثر بالافكار الاوروبية. فهنا العرق السائد هو نفسه الذي كان منذ ثلاثة او اربعة اجيال، متعجرف ومتعصب. فلا تجد هنا هذا المزيج الذي احدثه اجتياح التجارة الاوروبية ونتائج الحضارة المزعومة المطعم به المجتمع الشرقي. لقد اتسع نفوذ بريطانيا والنمسا وفرنسا وسويسرا ولكن في محيط معيّن من المجتمع وليس له سوى تأثير ضئيل على العقل الاسلامي (مجلة العالمين، اول نيسان ١٨٦١) «تركيا بحسب استقصاء الحكومة الانكليزية، لسان مارك جيردان».

(٢٥) Testa, t. VI, 67 sq. *Papers relating to the disturbances of Syrie*, p. 1 sq; *Moniteur*, 15 mai 1860, Discussion au Sénat sur la pétition en faveur des Syriens; Louis philippe Albert d'Orléans, Comte de Paris, *Damas et le Liban (Extraits du journal d'un voyageur en Syrie au printemps de 1860*, in – 8, Londres, 1861); Henry David, *La question de Liban considérée au point de vue du droit*, Paris, 1861

(٢٦) تقرير من القنصل العام مُور الى السير بولور بتاريخ ٢ نيسان ١٨٦٠. Testa, t. VI, 67.

(٢٧) Lenormant, op, cit., p. 18.

(٢٨) Testa, 73;Lenormant, op. cit., p. 15 sq.

(٢٩) Testa, op. cit., t. VI, p. 68.

(٣٠) *Further papers relating to the disturbances in Syria*, p. 40 et suite; Lenormant, *passim*, J.Ferette, la Question du Liban et l'état de la Syrie, *Revue des Deux Mondes*, 25 août, 1860; Xavier Raymond, La Syrie et la question d'Orient, *Revue des Deux Mondes*, 15 sept. 1860.

(٣١) *Further papers relating to the disturbances in Syria*, p. 40 sq.

(٣٢) انظر: المرجع السابق ص ٦ وما يليها.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٨

(٣٤) أوت شقيقة احد مشايخ الدروز في بيتها اربعمائة مسيحي، وانقذتهم من موت أكيد. وقد أوصلوا فيما بعد الى بيروت، وهم مع بعض الذين سلموا من المعزولين، يشكلون الباقين أحياء من مسيحيي مدينة مزدهرة.

(٣٥) تقرير القنصل العام موروِ الى السير بولور، من بيروت في ١٦ تموز ١٨٦٠ (ذي القعدة، ١٢٧٦)، وارد لدى تستا، مجلد ٦، ص ٧٥.

(٣٦) إن اكثر من ألفي مسيحي سلموا مع ذلك ولجأوا الى الشاطىء حيث استقبلتهم بواخر انكليزية وفرنسية وحملتهم الى بيروت في حالة زريّة ومريعة، مجردين من كل شيء، جميعهم تقريباً جرحى او مرضى. (*Papers relating to the disturbances in Syria*. p. 41 sq.)

(٣٧) معاهدة الصلح بين الدروز والموارنة المعقودة في بيروت في ٦ تموز سنة ١٨٦٠ (١٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٦هـ) Testa, t. VI, p.84

(٣٨) جواب خورشيد باشا إلى القناصل العامين الاوروبيين في بيروت، في ١٢ تموز ١٨٦٠، (تستا، مجلد ٦، ص ٨٦).

(٣٩) ibid., p.88 sq.

(٤٠) نسب الى خورشيد قوله ذات يوم: «في سورية آفتان: الدروز والموارنة؛ إن اهمّ مصالح الباب العالي زوال الفريقين من عالم الوجود» (*Correspondence relating to the affairs in Syria*, p. 132).

(٤١) وقد أكد فيما بعد بان مسلكه في دمشق كان مطابقاً لأوامر اسطمبول.

(٤٢) إن جميع الفرنسيين المقيمين في الشرق اكدوا في رسائلهم اقوال القنصل وانبأوا بالثورة على المسيحيين كأمر لا يمكن تحاشيه. (انظر: *Correspondence relating to the disturbances in Syria*, p. 18)

(٤٣) *Correspondence relating to the disturbances in Syria*, p. 69 sq.

(٤٤) تقرير القنصل الانكليزي برنت ص ١٤١، تقرير رويسون الى اللورد ديفرين انظر ايضاً ص ٩٦.

(٤٥) *Further papers relating to the disturbances in Syria*, p. 49.

(٤٦) *Correspondence relating to the disturbances in Syria*, p. 83.

(٤٧) *Correspondances relating to the affairs in Syria*, p. 1 sq.

(٤٨) *Papers relating to the disturbances in Syria*, p. 18.

(٤٩) رسالة من المسيو توفينل وزير الشؤون الخارجية الي الممثلين الفرنسيين في لونده وفيينا وسان بطرسبورغ وبرلين، في ٦ تموز ١٨٦٠ (١٧ ذي الحجة، ١٢٧٦هـ). (تستا، مجلد٦، ص ٨٣).

(٥٠) تستا، مجلد٦، ص ٨٣.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) رسالة من اللورد كولي الى اللورد روسل، ١٧ تموز وكذلك رسالة من توفينل الى برسيني في ١٦ و١٧ تموز.

(٥٣) رسالة الكونت ده برسيني الى المسيو توفينل في لندن في ١٨ تموز سنة ١٨٦٠ (٢٩ ذي الحجة ١٢٧٦). (تستا، مجلد٦، ص ٨٣).

(٥٤) من الدوق دي مونتيبيللو الى السيد توفينل بتاريخ ٢١ تموز ١٨٦٠ في بطرسبورغ (٢ محرّم ١٢٧٧هـ). (تستا، مجلد٦، ص ٩٤).

(٥٥) برقية من توفينل الى الكونت دي برسيني، في ٢٣ تموز ١٨٦٠ (٤ محرّم ١٢٧٧هـ). (تستا، مجلد٦، ص ٩٦).

(٥٦) Testa, t., VI, 97

(٥٧) تمثّلت فرنسا بالسيد توفينل وانجلترا باللورد كولي والنمسا بميتيرنيخ وروسيا بالسيد كيسيليف وبروسيا بالسيد رهيوس والباب العالي باحمد وفيق.

(٥٨) تستا، مجلد٦، ص ٤٢.

(٥٩) Martens, *Nouveau Recueil*, t 18, p.244; Testa, t.VI, p.42.

(٦٠) رغبةً في التعبير عن حقيقة نيّات حكوماتهم السليمة إزاء الباب العالي وبموجب البروتوكول المعروف اعلن معتمدو دول فرنسا والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا المطلقو الصلاحية، اعلنوا جازمين عن تجردهم التام، مؤكدين بأن حكوماتهم لا تنوي الإفادة والحصول على اي امتياز او كسب على صعيد الارض او النفوذ او تنازل لتجارة رعاياهم. بيد أنهم لا يستطيعون الا التذكير بالقرارات الصادرة عن السلطان حيث ان المادة التاسعة من معاهدة ٣٠ مارس ١٨٥٦ اظهرت الاهمية التي توليها الحكومات الاوروبية لتعهدات الباب العالي في اتخاذ التدابير الادارية الجديّة لتحسين حالة المسيحيين في السلطنة من اي جنس كانوا ومن اية طائفة. فسجّل معتمد تركيا المطلق الصلاحية هذا التصريح من

معتمدي الدول العظمى وتعهّد بنقله الى حكومته، ملاحظاً ان الباب العالي يواصل جهوده في سبيل تحقيق امنية هذه الدول.

(٦١) De la Gorce, t. 3, p.326.

(٦٢) *Documents diplomatiques*, p.200- *Moniteur*, 29 Juillet 1860; Testa, op. cit., t. VI, p.89 sq; M. de Lavalette à M. Thouvenel en date de 18 juillet 1860.

(٦٣) لقد وعد بان يأخذ على عاتقه امر العيال المطرودة ومساعدتها وإيقاف الاعتداءات ومعاقبة مثيري الفتنة، قائلاً: فليبيّن لنا كلكم كبيراً ام صغيراً مطالبه وشكاويه ونحن نعيره اذناً صاغية وقلباً واعياً. Testa, p, cit., t.VI, p.91.

(٦٤) *Correspondence relating to the disturbances in Syria*, p.104

(٦٥) Testa, tome 6, p.112

(٦٦) *Correspondence relating to the disturbances in Syria*, p.347.

(٦٧) نشر البارون دي تستا محاضر الجلسات في المجلد ٦، ص ١٠٥ وما يليها.

(٦٨) De la Gorce, op. cit., t. III, p.333

(٦٩) Testa, op. cit., t. VI, p.130 sq; Protocole de la 6 séance, 29 oct. 1860

(٧٠) Testa, op. cit., p.146; 9 séance, 10 nov. 1860

(٧١) Testa, t. 6, p.219; séance 21, 29 sept. 1861

(٧٢) تستا، مجلد ٦، ص ٢٥٨. وانذر بقطع العلاقات السياسية اذا أعدم الاعلام الدروز. الجلسة ٢٨، ٢٩ نيسان سنة ١٨٦١

(٧٣) مذكرات المفوضين الفرنسي والانكليزي والروسي والبروسي الى فؤاد باشا عن بيروت ٢٣ شباط ١٨٦١ (تستا، مجلد٦، ص ٢٣٣).

(٧٤) *Correspondence relating to the Affairs of Syria*, p.462.

(٧٥) تقرير اللورد دوفرين الى هنري بولور ورسالة القنصل هرمن الى اللورد دوفرين (المراسلات السياسية الانكليزية في شؤون سورية الجزء ٢، ص ٨).

(٧٦) مذكرة أبرو افندي الملحقة بالجلسة التي عقدتها اللجنة الاوروبية في ٤ ايار ١٨٦١ (٢٣ شوال ١٢٧٧هـ) (تستا، مجلد٦، ص ٢٧٣).

(٧٧) *Annales historiques*, année 1860, p.352.

(٧٨) الجلسة ٨ للجنة سوريا المعقودة في بيروت ٢ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ .Testa, t. VI, p.141 sq

(٧٩) جلسة ٢٢ كانون الاول ١٨٦٠..Testa, t. VI, p.179

(٨٠) جلسة ٥ اذار ١٨٦١، ص ٢٥٢ وما يليها..Testa, t. VI, p.257

(٨١) De la Gorce, t III, p.246

(٨٢) Testa, t. VI, p.53 sq.

(٨٣) De la Gorce, op cit., t. III, p.153

(٨٤) De la Gorce, p.311 (protocole d'une conférence tenue au ministère des affaires étrangères à Paris le 19 fév. 1861), p.309 sq.

(٨٥) Testa, op.cit., t VI, p.291 (Dépêche du major Fraser à lord John Russell, de Damas en date, le 20 oct. 1860).

(٨٦) ibid., p.311 sq.

(٨٧) Id., ibid., p.317 Dépêche de M. Thouvenel au comte de Flahaut en date de 25 fér, 1861, p.315

(٨٨) Testa, op. cit., t. VI, p.290. Dépêches de lord John Russell (ministre au Foreign office) à lord Cowley à Paris en date du 15 et du 22 sept. 1860.

(٨٩) Testa, op, cit., t VI, p.292. Dépêche (extrait) de lord John Russell à lord Cowley, 7 nov, 1860.

(٩٠) تستا، مجلد٦، ص ٢٩٣).

(٩١) من برقية اللورد كولي الى اللورد جون رسل في ١١ كانون الثاني سنة ١٨٦١، تستا، ج ٦ ص ٢٩٩.

(٩٢) برقية اللورد جون روسل الى اللورد كولي في ٢٤ كانون الثاني، ١٨٦١ (١٢ رجب ١٢٧٧هـ).

(٩٣) Testa, op. cit., t VI, p.302

(٩٤) (برقية من اللورد كولي الى اللورد جون روسل في ٢٨ كانون الثاني ١٨٦١م، ١٦ رجب ١٢٧٧هـ، Testa, t. VI, p.304.

(٩٥) برقية من اللورد جون روسل الى اللورد كولي في ٣٠ كانون الثاني ١٨٦١ (١٨ رجب ١٢٧٧هـ) (تستا، مجلد٦، ص ٣٠٤).

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) Testa, t. VI, p.307.

(٩٨) الدول البابوية كانت محتلة حينذاك من الجيوش الفرنسية المكلفة بالدفاع عنها ضد محاولات الغاريالديين في ايطاليا.

(٩٩) De la Gorce, t. III, p.339

(١٠٠) Testa t. VI. pp. 308, 314.

(١٠١) تستا، مجلد٦، ص ٣٠٣/ ٣٢٠.

(١٠٢) تستا، مجلد٦، ص ٣١٥. Testa, t. VI, p.317

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٠٤) برقية من توفينل الى الكونت دي فلاهو ٢٥ شباط ١٨٦١ (شعبان ١٢٧٧).

(١٠٥) Testa, op, cit., t. VI, p.321, Dépêche de lord John Russell à lord Cowley, 2 mars 1861.

(١٠٦) Testa, op. cit., t. VI, p.321: lord A. Loftus, ambassadeur anglais á Berlin, à lord John Russell, le 2 mars 1861 (19 Châban, 1277)

(١٠٧) Testa, op. cit., t. VI. p.322 et 323. Dépêche de lord John Russell à lord Cowley et d'Aali-Pacha à Wafik-Effendi en date du 7 mars 1861 (24 châban, 1277)

(١٠٨) Testa, op. cit., t. VI, p.325 et 326

(١٠٩) Martens, *Nouveau recueil général des Traités,* continué par Samwer, t. XVII, p.98 sq.;

الفصل الثالث

في إعادة التنظيم الاداري لسنة ١٨٦١

لم يكن أمر إعادة تنظيم سورية منذ سنة موضوع اهتمام الحكومات الاوروبية ولجنة بيروت فحسب، بل الرأي العام في البلاد[1]، فاقترح بعضهم وخاصةً الروس ان تقسم سورية على الممالك الاوروبية المختلفة. ورأى غيرهم ان يقسم الشرق كله الى دول ذات طابع فدرالي كسورية وارمينيا ومصر. وجرى البحث في ان تكون سورية مؤلفة من اتحاد كانتونات أشبه بسويسرا، يرأسها حاكم يختاره السلطان. وطلب آخرون ان تضمّ سورية الى مصر. وقد فات هؤلاء ان قد فتّ في ساعد مصر منذ سنة ١٨٤٠ ووهنت بحيث لا تقوى على ان تنظم بلاداً متسعة الاكناف، وان السلطان وانكلترا يضمران الحقد لذريّة محمد علي ويخشيان ان تقوى شوكته، ما لا يجعلهما يتخليان لها عن سوريا البلد العظيم الاهمية. ودار البحث فيما اذا كان الروس أفضل من الترك، والانكليز صرحوا بقوّة أنهم يؤثرون الترك. وقدمت «التيمس» اقتراحاً وضع موضع الاجراء بعد ذلك لدى البلغار واليونان وهو ان يولّى في سورية امير من امراء الأسر المالكة في اوروبا لا يؤدي الى السلطان الا الجزية.

وخيّل الى البعض ان يُجعل هذا التنظيم سبيلاً الى تغيير حالة اوروبا تغيّراً اسياسياً. وأُذيعت نشرة عنوانها «سورية والتحالف الروسي» اقتُرحت فيها محالفة فرنسية - روسية - والمانية بحيث تُعطى روسيا الاستانة، وفرنسا ضفّة الرين اليسرى، وترجح كفة بروسيا في المانيا. واقترح اقتراح آخر فيه شيء من اصالة الرأي. وهو ان يسمى عبد القادر حاكماً لسورية. ولكن هذا الاقتراح صادف اعتراضاً لا يخلو من الصواب والسداد، وهو ان الامير عبد القادر كان غريباً عن البلاد ولا سلطة له فيها.

فيجدر بنا ان نقول ان جميع هذه الآراء لا تأخذ بالاعتبار حالة لبنان الحقيقية ولا ما كان قد وقع للموارنة من التطور في شؤونهم في اثناء حقب الدهر، وكيف بدأوا ينزعون الى الحكم الديموقراطي ويصبون اليه. فلم يرَ الرأي العام في اوروبا ولا الساسة في الاستانة وبيروت السبب الصحيح الذي لاجله كانت المذابح في الجبل، وهو الثورة

الديموقراطية، اذ ان العالم السياسي أبى ان يستمدّ من ذلك النتائج المنطقيّة ويقيم نظاماً حرًّا في لبنان جديراً بأماني اهله ومطاليهم.

فلجنة بيروت حاولت معالجة المشكل الذي وُجد منذ سنة ١٨٤٠ معالجة عادلة. فهل كان على لبنان ان يخضع للسلطان خضوعاً تامًّا، كما طلب ذلك الباب العالي؟ او انه كان عليه أن يحرص على استقلاله كما يطلب الموارنة؟

غنيّ عن البيان ان فؤاد باشا وابرو افندي أيّدا الطلب العثماني تأييداً شديداً وقدما الى اللجنة مشروعاً بهذا المعنى قوامه ان تجعل الادارة التركية في سورية على أركان وثيقة تعمل على توظيفها وشدّ أزرها حراب جيش قويّ يرابط هناك[٢]. فتحت إمرة ولاة سورية يكون جيش بلاد العرب وعدده «يكون ستة وعشرين الفاً» ولا ينقص عن هذا الحد «بل يضم اليه فصيلة متحركة من الخيالة تؤلف على مثال الجيوش النظاميّة. ومهمة هذه الفصيلة ان تمنع البدو من غزو البلاد».

وقد خصّ لاجل معاش هذا الجيش دخل الولايات التي يرابط فيها مع دخل جماركها. حتى اذا لم يكن ذلك كافياً أخذ ما يلزم من دخل سائر الولايات، وهذا بمثابة التخلّي عن الاشغال النافعة، واستثمار البلاد، وتنظيم الادارة الصالحة المدنية وجميع الاعمال المفيدة والاعمال الايلة الى نشر الحضارة والثقافة. وموارد البلاد عوضاً عن ان تنفق فيها تبذل في سبيل معاش الجيش التركي بحجة وجوب تأييد النظام. وفوق ذلك فقد كان اقتراح فؤاد باشا يقرّر لسورية حكومةً عسكرية يكون فيها قائد الجيش صاحب السلطة التنفيذيّة الأعلى، المندوب وحده «لاستتباب الأمن العام في كلّ منطقة الجيش»، وهو وحده المسؤول عن النظام. ويفوّض اليه بموجب المادة الرابعة عشرة من مواد المشروع ان يتخذ من الحاكم المدني جميع الوسائل اللازمة لتثبيت النظام وأمن السكان. ويكون تحت ادارته جيش كبير ودرك متحرك يستطيع أن يفرض الحصار على اية منطقة متى شاء لانه لا يعجز ان يجد حجة في اية منطقة مضطربة لدفع عصابات من البدو للقيام بأي غزوات أو بالدفع الى التحريض الطائفي.

ففي هذه القوة العظيمة الممنوحة لقائد تركي ماذا يكون شأن الضمان الذي يقدّمه فؤاد باشا الى اوروبا؟ سيكون لكلّ من دمشق وصيدا حاكم عام من ذوي الجرأة والكفاية. لم يكن كل ذلك الا وعوداً مبهمة لا معنى لها. وليس فيها ضمان أكيد لا لأوروبا ولا للسكان السوريين واللبنانيين. فقد جاء سورية منذ العام ١٨٤٠ رجال عظام من تركيا لإعادة النظام

والسلام فيها، فتفاقمت القلاقل والشرور وساد استبداد لا يطاق نقضاً لجميع حقوق الجبل وامتيازاته. أجل ان مشروع فؤاد كان يقضي ان تكون هناك مجالس منتخبة تشترك فيها اشتراكاً فعليًّا الى جانب الحكام العامين مجالس منتخبة كي يشترك السكان الى حد ما في ادارة البلاد. كما أنه أنشأ مجالس في السناجق المختلفة لهذه الحكومات العامة مشابهة للتي كانت في الولايات الأخرى في الامبراطورية العثمانية. لكن فؤاد باشا كان يريد منح سوريا دستوراً خاصاً بإنشائه مجلس اعلى من المجالس الأخرى، بموجب المادة ٢ من مشروعه. «ففي كل عام، في زمن محدد وثابت ينتخب في كل سناجق الاقليم واحد من المسلمين وآخر من كل طائفة مسيحية او يهودية، والكل رعايا السلطان ويرسلون الى قاعدة الولاية حيث عليهم ان يجتمعوا في مجلس المقاطعة الكبير الذي يشكل برئاسة الحاكم العام مجلساً عاماً حيث يعرض ويدرس كل من الاعضاء حاجات البلاد بالنسبة الى الزراعة والتجارة والى تدابير الأمن العام وجباية الضرائب. ومدة هذا المجلس يجب الا تتجاوز الشهرين.

واما سكان اي سنجق المنتمون الى اية منطقة الذين لا يتجاوز عددهم الألف نفس فلا يكون لهم الحق بإرسال مندوب الى المجلس المشار إليه.

بيد ان ذلك لم يكن الا منحةً ظاهرية لانه لم يكن للمجلس حقّ القول الفصل بل الاستشارة فقط. هذا التنازل للسكان السوريين كانت صلاحيته ضيقة محصورة بحيث لم يكن لهُ حقّ تقرير الميزانيّة او رفض الضرائب. ولم يكن على الباب العالي ان يعمل برأي هذا المجلس وبقرارتهِ بل كان له، بموجب المادة ١٢، ان ينفذ جميع الوسائل التي تطرح للبحث في تلك المجالس «بعد النظر فيها». وكان للباب العالي ان ينفذ من تلك الامور ما تراه الاقلية او يراه أعوانه في المجلس. ولم يكن مصرحاً ان على الباب العالي ان يعمل بما تراه الاكثريّة. فكان له اذاً ان يختار في امر المجلس وقرارته ما شاء وأراد، وينفذ ذلك كما يرى، مدعياً في الوقت نفسه أنه لم يخرج عن الحدود المرسومة لهذا النظام الحرّ المزعوم. والسلطان، اظهاراً لنياته الحسنة لأوروبا، كان يرسل كلّ سنة الى سورية، عند اجتماع المجالس العموميّة المشار اليها، رجلاً من اعاظم رجال الباب العالي ليكون مفتشاً عامًّا. لكن نصارى لبنان وممثلي الدول قد عرفوا جميعاً ما كان من امر هؤلاء المندوبين العثمانيّين السامين فلم يكونوا الا ليضيقوا حدود امتيازات الجبل ويشدّدوا نير العبودية التركية على اعناقهم. وكان الاختبار اعظم مرشد لهم كي لا ينخدعوا بهذه الحيل ويؤخذوا بها بعدُ. فمشروع فؤاد باشا لم يكن ممكناً القبول به اذن.

حتى لو إنه منح ادارة مدنية حرّة فهناك سلطة عسكرية قويّة لا تقاوم، تعمل باسم تأييد النظام وتأتي من الامور الاستبداديّة والظالمة ما شاءت. وفوق ذلك، فقد كان مشروع فؤاد باشا يلغي الغاءً مضمراً استقلال لبنان وامتيازات سائر السكان اللبنانيين في الجبل، فيكون لبنان والحالة هذه سنجقاً من سناجق حكومة صيدا، شبيهاً بسائر السناجق، له ادارة كادارتها خاضعاً مثلها مباشرةً للوالي التركي وللباب العالي. ولا غرو فلم يكن للبنان ذكر في المشروع ولا لاستقلالهِ وامتيازاتهِ. ولم يمنحه فؤاد باشا مقاماً خاصًا وحالةً خاصةً، مما يدل على الرغبة في جعله موازياً لسائر الاقطار السورية. فاذا ما أخذت الدول باقتراحه، فقل السلام على استقلال لبنان الذي تصورته اوروبا من قبل، والتي خدعت بظواهر إعادة النظام الحرّ لسورية كلها وفي ذلك فوز تركيا ونصرتها.

حاول فؤاد باشا ان يجعل سلطة اللجنة في خدمة مطامعهِ الشخصيّة. فقد عرف هذا الرجل الذكي الفؤاد والثاقب العقل ما لسورية من القدر والمقام من حيث الوجهة الاقتصادية ومن حيث الوجهة الحربيّة. فقد حلم بان يقيم هناك حكومةً تكاد تكون مستقلة اشبه بحكومة محمد علي في مصر. واخذ لذلك يسعى في اكتساب ثقة السكان والدول، راجياً انه، بتأييد اوروبا وبعون المجالس العامّة التي رأى تأليفها، يستطيع ان يكون له شبه الاستقلال عن السلطان مع ما هنالك من ريبة الباب العالي به. لذلك جدّ في ان يُطوّل أجل مهمته في سورية ما أمكن، حتى انه استمدّ التفويض في ذلك من اللجنة الدولية في بيروت، وقد دوّن في آخر مشروعه المادة الآتية: «يستمر فؤاد باشا (في سوريا) مؤقتاً الى حين يتم إنشاء المجالس وتنفذ الوسائل المذكورة آنفاً».

فالمندوب البريطاني أخذ بهذا المشروع وأتى على ذكر إمارة سورية شبيهة بامارة مصر واقترح ان يتولاها فؤاد باشا.

بيد أن هذا المشروع الطافح بالجرأة قد أُحبط إزاءَ مناهضة المندوبين الأوروبيين ومناهضة الباب العالي، وقد صرّح تصريحاً حادًّا ان الحكومة الجديدة يجب ألا تتجاوز لبنان. وأعلام الموارنة ما أن دروا بذلك حتى هبّوا يطلبون ويلحون على مندوب فرنسا الحاحاً شديداً ليستخدم حق النقض في اللجنة لما يُراد من ملاشاة حريتهم القديمة خلسةً واحتيالاً. وانضمّت روسيا الى فرنسا، ورفضتا معاً ان تسلّما نصارى لبنان الى حاكم تركي، ولم تجد انكلترا من واجبها الوقوف إزاء هذه المناهضة الشديدة. ولم تكن اقامة امارة في سورية ملائمة لاصدقائها الدروز الذين بامكان أمير حاذق حازم ان يخضعهم

لولايتهِ مباشرةً. وإلى ذلك، فإذا ما كان في دمشق او بيروت امير له من القوات العسكرية الشيء الكثير فيستطيع ان يقاوم اي تدخُّل لانكلترا في سورية وهي طريق اسيا الداخلية وطريق الهند.

فصرف النظر إذاً عن النظرية التركية في اخضاع الجبل الى الباب العالي مباشرة اخضاعاً تامًّا. وارادت اللجنة ان تحرص على مبدأ استقلاله وان تجعله تحت ضمان اوروبا المشترك.

فكيف السبيل الى تنظيم هذا الاستقلال؟ فالموارنة طلبوا إنشاء حكومة واحدة مسيحيّة للبنان كلهِ، شبيهة بحكومة الأمير بشير الشهابي. ولم يلبث المندوب الفرنسي أن أخذ برأيهم. ولا بدع، ففرنسا منذ سنة ١٨٤٠ لم تبرح تقول ان لبنان يجب الا يُقسم الى ولايات عديدة متنافسة وضعيفة لا شأن لها. بل انه يجب ان يضمّ تحت حكومة واحدة متّسعة السلطان والاستقلال إزاء الباب العالي.

لكن النظرية المارونيّة لم تكن لتقع موقعاً حسناً لدى تركيا وانكلترا. فلو نجحت لفقد السلطان ما له من الولاية الصحيحة على إيالة من إيالات الدولة، ولأصبح الدروز خاضعين لحاكم مسيحي مارونيّ، وذلك ما يأباه الانكليز وهم الذين بذلوا اقصى ما استطاعوا من الجهد اتقاء وقوعه.

فرأوا اذاً ان يظلّ مبدأ سنة ١٨٤٣ قائماً وان يقسم لبنان الى عدّة قائمقاميات مستقلة ومنفصلة الواحدة عن الاخرى. ولما كان نظام سنة ١٨٤٣ وسنة ١٨٤٥ قد اضاع ما كان له من المكانة (وقد عُزي اليه انه كان سبب المذابح التي وقعت سنة ١٨٦٠) خُيِّل اليهم ان يدخلوا فيه تعديلاً قليلاً. فقد نُسب الى وجود قائمقاميتين، الواحدة درزية، والثانية مسيحية، السبب لقيام الشعبين الواحد على الآخر ولاخضاع المسلمين وسائر الملل المسيحية من دون الموارنة كالروم الارثوذكس والسريان الكاثوليك لقائمقاميّة من القائمقاميتين. فهذا الإعتراض رأى الانكليز ان يزيلوه بالفصل الطائفي بين السكان وتقسيم الجبل الى ثلاث قائمقاميات او الى اكثر من ذلك[٣]. فلم تكن تركيا الا لتطرب لهذا الرأي، إذ إنه، بحجة الحرص على مصالح جميع الطوائف في الجبل، تقسم هذه الطوائف وتصبح واهنة ومعرضة لمؤامرات وضربات الباب العالي وعماله، مع ما في ذلك من المظالم الفاحشة. وكان لهذا الرأي ايضاً ان يلاشي وحدة البلاد الاقتصادية ويعرقل كلّ حركة في سبيل ثروتها وفلاحها.

فدوّن هذا الاقتراح بالكتابة وحُرّر تحريراً حاذقاً. وعرضه اللورد دوفرين على اللجنة في بيروت[٤]، وهو ان يقسم الجبل الى ثلاث قائمقاميات، مارونية ودرزية وأرثوذكسيّة. وكان القصد من انشاء قائمقامية ارثوذكسية ان يستميل روسيا اليه. ولا غرو، فقد رأى المندوب الروسي «التقسيم» رأياً سديداً ظانًّا انه يحرص على مصالح ابناء مذهبه بذلك. واجابةً لرغبة اللبنانيين في الاستقلال ولمطالب فرنسا قد رأى أصحاب هذا الاقتراح ان يتولى القائمقاميات الثلاث «زعماء وطنيّون» يختار كل منهم من طائفته. ويكون قوام القائمقامية الدرزية الغرب ـ ما خلا القسم اللازم منه لجمع الجهتين الشمالية والجنوبية في القائمقامية المارونية ـ والجرد والعرقوب والشوف والشحار وقسم من المناصف. وتؤلّف القائمقامية الارثوذكسية من الكورة مع قسمها الاسفل وبعض الجهات المجاورة حيث العنصر الارثوذكسي هو الاكثرية. اما سائر انحاء الجبل فيكون القائمقامية المارونية، ما خلا زحله. فهذه البلدة المركزية الخطيرة في لبنان الشرقيّ والتي ليس في الجبل بلدة مأهولة نظيرها، فانها تكون منطقة رابعة مستقلة. فزحله مع جوارها والمعلقة كان ينبغي ان تكون خاضعة لوالي صيدا خضوع القائمقاميات الثلاث المارونية والارثوذكسية والدرزية له.

لم يكفِ انكلترا ان يقسم لبنان الى هذه القائمقاميات الثلاث بل الكانتونات الثلاثة، بل كان ينبغي أن تقسم ايضاً القائمقاميات الى مديريّات يتولى كلاًّ منها مدير ينتخبه القائمقام من أبناء المذهب ذوي العدد الأوفر في تلك المديرية، وان تقسم كل مديريّة الى بلديات، كل منها مؤلفة من ٥٠٠ نفس فما فوق. ويتولى هذه البلديات شيوخ ينتخبهم السكان. ويكون في البلديات المختلطة شيخ خاص لكلّ طائفة لا ولاية له إلا على أبناء مذهبِهِ. فكان في ذلك كلّه منتهى التشعب الذي يمكن الوصول اليه، بحيث لم يكن للبنان المتشعّب على هذا الوجه ما كان ليستمده من الاتحاد والقوة من نظامه الاقطاعي من قبلُ.

بعد أن اقترحت انكلترا هذا الاقتراح الآيل الى تفتّت لبنان أمكنها بوسائل حاذقة عديدة ان تبيّن انها بهذا الاقتراح تخدم لبنان وتركيا وأوروبا. وعملاً برغبة اللجنة في بيروت رأت أن تستجاب مطالب نصارى حاصبيّا وراشيا ومرج عيون الذين ذاقوا الأمرين في مذابح ١٨٦٠ والمهددون من كل جهة بسكان من اديان اخرى فتضم بلادهم الى الأنحاء المسيحية وتتمتع بهذه النعمة.

وهذا التفتّت لم يكن جائزاً بمقتضى الاقتراح الانكليزي ان ينفّذ بطريقة شديدة عنيفة لئلا يهيّج الرأي العام في اوروبا. جاء في المادة الثالثة ما يلي: «فالتنفيذ تقوم به تحت

مراقبة السلطة المحليّة وعمال الدول الخمس لجنة مختلطة تمثّل فيها كل العناصر الطائفية. والنصارى او الدروز الذين لا يذعنون لهذا التشعب لا يكرهون عليه بالقوة. بيد انهم والحالة هذه يجب عليهم ان يخضعوا للنظام الجديد الذي سيأتي الكلام عليه فيما بعد.

«إنها حقاً قسوة شديدة في مظهر اللطف. لا يكره النصارى بالقوة على قبول التقسيم المعروض بل يخيّرون اما بمغادرة املاكهم ومنازل آبائهم وأجدادهم وأما بالبقاء تحت رحمة غيرهم الذين لا يُرجى معهم وفاق».

ثم اقترحت انكلترا ان تنشأ في لبنان ادارة عصريّة ومنظمة. ففي كل من البلديات كان لا بدّ من دفتر للاحوال الشخصية في يد الشيخ. فيشترك السكان في الإدارة اشتراكاً مباشراً. ومن اجل ذلك يقوم في كل قائمقامية مجلس اداري منتخب مؤلف من خمسة الى عشرة أعضاء، وتكون مهمته الخاصة تنظيم الضرائب وتوزيعها. وفي كلّ مديريّة مجلس محليّ مؤلّف من ثلاثة الى خمسة أعضاء مهمته معاونة المدير في وظيفته. وفي المديريات المختلطة العناصر يكون لكلّ عنصر وكيل. وهذا الوكيل يكون بقوّة وكالتهِ عضواً في المجلس المحليّ، وينتخبه أعيان طائفتهِ. فبماذا يمكن أن يردّ مثل هذا المشروع الذي يمنح السكان اللبنانيين مؤسسات ليبرالية كهذه؟ جاء في المادة ١٥ : «يكون لدى القائمقام وكيل او مندوب لكلّ من القائمقاميات، مهمته الدفاع من مصالح ابناء طائفته»، حرصاً على حقوق الاقليّة في كل ناحية.

والقضاء نفسه كان يجب ان يصلح إصلاحاً حرًّا. فالاقتراح قرّر مساواة الجميع امام الشريعة. فيكون قاضي صلح في كلّ ناحية. ويكون في الجبل كله محاكم بداية تمثل فيها جميع المذاهب ثم محكمة استئناف تستقر في بيروت وتؤلف من ١٢ عضواً. اثنان من الموارنة واثنان من الروم الارثوذكس، واثنان من الروم الكاثوليك، واثنان من الدروز، واثنان من المسلمين، واثنان من الشيعة. ويضاف اليهم ممثل للمذهب البروتستنتي ولليهود «عندما يكون لاحد من احدى الطائفتين دعوى عليه أو له أو مصالح في الدعوى» وجميع الامور كان يجب من حيث المبدأ ان ينظر فيها جميع اعضاء هذه المحكمة. لكن اذا كان المتخاصمون من طائفة واحدة فمن حقهم أن يرفضوا قاضياً من غير طائفتهم. وتكون جلسات المحكمة علنية. ويكون في كل قائمقامية مدّع عام له النظر في الجرائم والذنوب، وطلب معاقبتها. وجميع الموظفين والقضاة يجب ان يعين لهم معاش. وتلغى طريقة التنفيذ البربرية بواسطة العسكريين. وزبدة القول ان لبنان قدّر له مجموع انظمة تنطبق على

مفاهيم اوروبا الغربية. أتنكر الدول هذا المشروع وفيه ما فيه من الحكمة والكمال؟ وكان الموارنة وسائر الطوائف المسيحية لهم من اسباب الترضية الكبيرة الشيء الكثير. وعرض عليهم، اتقاء سخطهم، ان تكون لهم امتيازات في الضرائب وفي الجندية. ولا غرو فالموارنة قد شكوا في كل وقت من الضرائب العثمانية الفاحشة. فالاقتراح جاء اجابة لرغبة لجنة بيروت عرض فيه الا ينفق دخل الجبل الا على إدارته وعلى منافعه العامة. وما خلا ضريبة ٣٥٠٠ كيس لا تُفرَض في كل حالٍ ضريبة من دون رضى الاكثرية في المجلس الاداري. ومن حيث الجنديّة فبموجب رأي اللجنة وبموجب الاقتراح (الانكليزي) يضمن أمن الجبل ضماناً كافياً باحتلال الطريق الذي يوصل بيروت بدمشق الشام. «ويكون من المستحب ان يكون ما بين جنود الاحتلال قسم من المسيحيين من رعية السلطان». وفي الجبل نفسِهِ يكون في كلّ قائمقامية درك خاصّ مؤلف من أبناء لبنان انفسهم، فيقيهم ذلك محذور الاحتلال العثماني الذي يخشون منه اكثر من خشيتهم كل شيء سواه.

وفي نهاية الأمر يضمن المشروع الانكليزي للباب العالي تثبيت سلطته القوية في الجبل، ويكون له الحقّ في تسمية القائمقام بناءً على اقتراح والي صيدا. ولا يكون للدول يدٌ في هذه التعيينات. فالقائمقامون يكونون خاضعين لوالي صيدا. وهو الذي يسمي ايضاً المدعين العامين. ولم تكن في الاقتراح الانكليزي فقرة واحدة تشير الى انه لا يمكن عزلهم من دون ذنب يثبت عليهم. ولم تكن فيه مادة تقرر مدة وظائفهم، فيكونون، والحالة هذه، معدّين للفصل عنها كل ساعة. واذا كان والي صيدا هو الذي يفصلهم، فيكونون اذاً خاضعين له خضوعاً تامًّا.

والاقتراح يمنح القائمقامين سلطاناً ادارياً غاية في السعة. فهم يولون ويعزلون جميع الموظفين من غير قيد ولا شرط. ولم يكن عليهم الا ان يراعوا القاعدة القائمة من حيث اكثريّة الطائفة واقليتها. وكان لهم ايضاً ان يسموا اعضاء المجالس وجميع القضاة بعد الاتفاق مع رؤساء الطوائف. وهم يؤلفون الدرك بحيث يمكنهم ان يجعلوهم من الرعايا المخلصين لهم. وهم الوسطاء بين سكان القائمقاميات ووالي صيدا. وكان عليهم «ان ينفذوا قرارات هذا الأخير اذا كانت منطبقة على أنظمة الجبل ويشكونه الى الباب العالي اذا ما دعت الحاجة الى ذلك». فلم يكن القائمقامون الا ادوات في يد والي صيدا. فالجبل، وهو على ما هو عليه من التقسيم والضعف، سيكون في الواقع خاضعاً لولاية الباب العالي

مباشرة. كيف لا، والباب العالي هو الذي يولي جميع الوظائف اخصّاءه الأمناء بدون ان يخشى من جانب اوروبا شيئاً.

كان ذلك الهدف المقنّع من المشروع الانكليزي، المؤلف من ٤٧ مادة ظاهرة الليبرالية من أجل إبعاد اوروبا عن إدارة شؤون الجبل بحيث لن يكون لها يد الا في تحديد مناطق القائمقاميات الثلاث وناحية زحلة، حتى اذا تمّ ذلك نفضت يدها من لبنان فلا تكاد تمدها اليه الا اذا رأت نظامه الجديد معبوثاً به منقوضاً، لكن لا يكون لها حقّ المراقبة لا على ادارتهِ ولا على شرائعهِ ولا على تسمية القائمقامين وسائر الموظفين فيهِ. فيفلت لبنان والحالة هذه من مراقبة اوروبا ويكون تحت رقابة الباب العالي وحده دون سواه.

وما درى المفوض الفرنسي في لجنة بيروت الاوروبية بما كان من هذا الاقتراح الانكليزي حتى نقده نقداً شديداً. فلم يرضَ البحث فيه الا شريطة ان يبدي قبل توقيعه ما شاء من التحفظ في التغييرات العظيمة التي كان يرى انها ستقع على المبادىء الأساسيّة اللازمة في النظام المنويّ وضعه للجبل. وهذه التحفظات وهذه الاعتراضات قد قدمها المسيو بيكلار في مذكرته المؤرّخة في ٢٠ اذار سنة ١٨٦١ [٥]. واحتج احتجاجاً خاصاً على تفتيت الجبل لأنه يصعب كثيراً ان تحدد تحديداً جليًّا مناطق القائمقاميات، بحيث تكون كلّ منها منطقة لطائفة من الطوائف الكبرى في لبنان مأهولة باكثرية الطائفة المنسوبة اليها. اليس اكثر الروم الارثوذكس يقيمون في غير الكورة، مركزالقائمقامية الارثوذكسي؟ ثم إن مبدأ التقسيم، مهما يكن مرتبطاً بنظام القائمقاميات الثلاث، فهو لا ينطبق الا على الطائفة الدرزية بالنظر الى الطائفة المسيحية. ومن هنا، فلا يوجب ايجاد قائمقاميتين مسيحيتين. فالمشروع الانكليزي لا يعمل الا لفصل الدروز عن النصارى لكنه، لا يفصل سائر الطوائف الواحدة عن الاخرى. فالتقسيم المعروض لا يمكن تطبيقه على الاطلاق. «فاذا ظلّ عدد من النصارى مقيمين في المنطقة الدرزية» فهم مخيرون بمغادرتها او بالبقاء فيها. فكان ذلك من اخصّ الاسباب التي دعت المسيو بيكلار الى الاحتجاج احتجاجاً شديداً «على شطر السلطة شطراً يجعل قسماً من النصارى تحت الولاية الدرزيّة».

فباسم العدل والمنطق احتج على تقسيم لبنان الى اربع مناطق: «اذا نظرنا في المسألة من حيث تمييز الاجناس فليس من العدل ان يُمنحَ الروم الارثوذكس نعمة حرمت منها سائر الاقليات، ومنها مثلاً طائفة الروم الكاثوليك. فهي توازي بعددها عدد طائفة الروم الارثوذكس، وهو زهاء عشرين الفاً في الجبل. فالتقسيم لا ينطبق على المنطق. فاذا بحث

في أصل الاحداث التي وقعت سنة ١٨٦٠ وفي اسبابها فمن المحال ألا تنسب الى مثل هذه الخطة نفسها التي وردت في هذا الاقتراح (الانكليزي). فنظام القائمقاميات الثلاث هو اشبه شيء بنظام سنة ١٨٤٢. والواقع ان نظام سنة ١٨٤٢ قد قضى عليه الاختبار واثبتت التجارب انه غير صالح. اما النظام الذي تقدّمه فله الذكرى الطيبة المأثورة». فحالة الجبل قبل سنة ١٨٤٠ كانت افضل من حالتِهِ بعد ذلك. فالمنافسة بين الدروز والنصارى كان يقمعها زعيم واحد ذو يد قادرة. فإيجاد ثلاث قائمقاميات ليس الا تقسيم السلطة واضعافها. فمنذ سنة ١٨٤٢ بدأت ويلات لبنان. هذا رأي المسيو بيكلار وفيه من الغلّو ما لا يخفى. لكنه كان يستطيع ان يضيف عبارتين أخريين: أولاً إن هذا التقسيم تسود معه الفوضى في لبنان ويسلّم شؤونه الى استبداد المأمورين. ثانياً إنه يلاشي استقلال الجبل الذي لاجله توسطت الدول منذ سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٦ وفي سنة ١٨٦٠. فيكون هذا التقسيم ضربة قاتلة قاضية لوجود لبنان السياسيّ، بل لحياته الاقتصادية ايضاً. فلإحياء لبنان وإسعاده كان واجباً ان تردّ اليه وحدته وحدوده الطبيعية. يجب ان يكون كياناً كبيراً بما فيه الكفاية، قويًّا وغنياً ليستطيع النموّ والإفادة من غناه ومن موارده. خلاصة القول إن المفوض الفرنسي لا يرى «لأيّ سبب ان يدخل هذا التقسيم. وما القصد من زيادة سوء الحال باقامة قائمقاميتين مسيحيتين عوضاً عن قائمقاميّة واحدة؟ فمثل هذا التجديد لا نتيجة منه الا ادخال النفور ما بين العناصر المسيحية، وهو ما لم يكن معروفاً من قبل، أو اقلّ ما هنالك انه لم يكن يظهر بافعال عدائيّة، وهذا يوقع الشقاق ولا يبطله».

فبدلاً من التقسيم طلب المسيو بيكلار بوحدة الجبل، كما طلبها الموارنة، وطلبتها فرنسا منذ سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٦ . وأصرّ على الاعتقاد بانه لا أمن للجبل ولا تحقيق للمصالح الا بحاكم واحد. وكان يعني بحاكم مسيحي من لبنان مارونيًّا. فرأى المفوضان النمساوي والبروسي رأي المسيو بيكلار. ثم بعد ذلك رأى الرأي نفسه المفوض الروسي عملاً بأمر صريح من حكومتِهِ. فاضطّر اللورد دوفرين الى الاذعان، لكنه فعل ذلك مكرهاً. فجدّ في ان تكون حدود هذه الايالة اللبنانيّة الجديدة ضيّقة محصورة ما أمكن وفي أن تقوى فيها سلطة الباب العالي على حساب سلطة النصارى.

بقيت هناك مسألتان مهمتان: كيف يعين الحاكم العام الوحيد؟ وما تكون حدود الإيالة الجديدة؟

فقررت اللجنة ان يكون الحاكم مسيحياً. وهل ينتخب من بين سكان لبنان الوطنيّين؟

فرأت ذلك فرنسا كما رأت انه يجب ان يكون مارونيًّا. وايدتها النمسا وروسيا بعد ان تردّدت روسيا في ذلك قليلاً. وحدثت في بيروت مناقشات عنيفة في هذا الصدد. فبروسيا لم تعارض من حيث المبدأ أن يكون الحاكم وطنيًّا. لكن جعلت رضاها موقوفاً على رضا الباب العالي. اما انكلترا فانها ابت ان يكون الحاكم وطنيًّا واصرت على رأيها إصراراً شديداً. وكتب اللورد جون روسل الى السفير البريطاني في الاستانة قائلاً:[٦] «يجب ألا ترضى في أي حال ان تكون حكومة الجبل في يد حاكم مارونيّ، فذلك يؤول الى إبادة الدروز والمسلمين وربما كذلك الروم والعناصر المسيحية الأخرى». واللورد دوفرين بيّن للجنة في بيروت ان عداء الطوائف كان في لبنان شديداً محتدماً، بحيث لا يستطاع تسليم شؤونه الى طائفة واحدة فقط. فكان الأفضل أن يُختار الحاكم العام من خارج الجبل، فلا تكون له صلات عائلية او مذهبية في البلاد. ويكون منزّهاً عن الهوى غير متشيّع لفئة من الفئات. فردّت على ذلك الحكومة الفرنسية وقالت: انه يخشى الا يكون للحاكم المنتخب من خارج الجبل نفوذ على الطوائف غير المسيحية بل على ابناء مذهبه انفسهم. وقد لا يعرف لغة البلاد «ولا شكّ انه سيكون جاهلاً أخلاق الجبل وعاداته وتقاليده. وجهله هذا يوقعه في مشاكل جمّة عظيمة لا يهونها عليه ولاء من يتولاهم»[٧].

بيد ان مقاومة انكلترا وتركيا الشديدة منعت اللجنة ان تدوّن مسألة الحكومة الوطنيّة في مشروع النظام الذي كانت شارعة في وضعهِ. انما فرنسا امكنها ان تنال الا يستبعد الوطنيون من وظائف الحاكم العام. قال المسيو توفينل في برقيته الى المركيز ده لافاليت «لا تدع التبعية الأهلية الا عند آخر دقيقة، ولا يُنفَ الوطنيون من هذه الوظيفة في المستقبل[٨]». فبناءً على إلحاح المفوض الفرنسي قرّرت اللجنة «الا يكون الحاكم الا مسيحيًّا». واكتفت بهذا التقرير الصريح دون سواه. فكان لبنان بموجب هذا النظام تحت رقابة اوروبا المشتركة ورقابة السلطان. والحاكم العامّ فيه لا يكون خاضعاً لوالي صيدا، بل للباب العالي مباشرةً. فنظرية الموارنة من حيث الاستقلال لم تحظ كلياً بتأييد اللجنة. لن يكون للجبل إمارة مسيحية مارونيّة أشبه بإمارة الأمير بشير الشهابي. بل جُعل الجبل إيالةً مستقلة يتولاها مأمور تركيّ يختاره السلطان من رعيته المسيحية. فكان ذلك تسوية في القضايا الثلاث المعروضة على بساط البحث. فمنح الموارنة وفرنسا أن تكون وحدة الجبل، والباب العالي ان يختار حاكمه، ووُعدت انكلترا بان ينفى الموارنة من تولية وظيفة الحاكم العام.

ايّ حدود تُعطاها الإيالة الجديدة المستقلة؟ كانت الاكثرية في اللجنة جانحةً الى ايلائها حدوداً واسعة، بحيث تشمل، ما خلا لبنان نفسه، نواحي حاصبيا وراشيا ومرجعيون. اما اللورد دوفرين فانه سعى في تضييق حدودها ما استطاع لئلا يعظم شأنها، ولئلا تضعف ولاية الباب العالي فيها. فلم تدخل حاصبيا وراشيا ومرجعيون في المنطقة الجديدة، بل لم تشمل لبنان الجغرافي نفسه.

فحرم حدوده الطبيعيّة، مجرى العاصي والليطاني. وما خلا ناحية الهرمل وزحلة وجوارها، فلبنان الشرقي ضُمّ الى ولاية الشام وهو يؤلف اليوم قسماً من سناجق بعلبك البقاع وراشيا وحاصبيا والايالة الجديدة المستقلة، وقد دعيت باسم «متصرفيّة»، رسمت لها بمثابة حدها الشرقي قنة سلسلة الجبل نفسها. وقد سُلخ من الامارة القديمة المستقلة المأهولة باكثرية مسيحية جزء كبير من ارضها. ولا حجة هناك ولا سبب سوى انه لا يراد ان تكون الايالة الجديدة عظيمة ذات شأن ومقام. فحرمت ارض البقاع الخصبة التي لا غنى للجبل عنها لحياته الاقتصاديّة.

وفي الغرب حرمت الايالة الجديدة، بناءً على طلب اللورد دوفرين، قرية القلمون المسلمة على شاطىء المتوسط ولم تُعطَ بيروت وجوارها بينما لبنان يحيق بهما من كلّ جانب. وهكذا سلخت من لبنان عاصمته الطبيعية، وقد جعلتها الطبيعة نفسها عاصمةً له، والامير العظيم فخر الدين الثاني حققّ هذه الغاية.

قيل ان سلخ بيروت عن الايالة الجديدة، وان يكن شديداً على لبنان، فان له حجته من الوجهة الدوليّة. فليست بيروت مدينةً لبنانية فقط، بل هي ايضاً مدينة سورية، وهي حاضرة سورية التجارية، ومستودع دمشق وما وراءها من البلاد. وإدارتها تهمّ كل سورية والعراق، تلك الانحاء المعمورة باكثرية تركية ومسلمة. فمصلحة هذه البقاع تقضي بألا تُعطى ايالة صغيرة هذه السوق (التجاريّة) الخطيرة التي لا غنى عنها لتلك البقاع نفسها، فكان واجباً ان تكون لاحقة بتوأم السلطة كلها. وكان ممكناً القول ايضاً ان بيروت لم تكن جزءاً من امارة الامير بشير، بل كانت تحت ادارة الباب العالي مباشرةً.

لكن المستغرب اكثر من ذلك ان يسلخ في الشمال عن المتصرفيّة الجديدة كلٌّ من لواءي طرابلس وعكّار وفي الجنوب لواء صيدا. ومن حيث الحدود ايضاً وفقت اللجنة بين المطالب المتباينة.

ظلّت تركيا وانكلترا راضيتين بأن تقوم إيالة جديدة مستقلّة شرط أن تكون صغيرة،

ضيقة الحدود ما أمكن. واستطاع الباب العالي ان يجعل تحت ادارته المطلقة قسماً جسيماً من امارة فخر الدين الثاني والشهابيين. فلا يمكن، والحالة هذه، ان تكون المتصرفيّة الجديدة خطراً على ولايتهِ وسيادتهِ. والباب العالي لم يتمالك عن تقديم شكره لانكلترا ولو بالكلام. فكتب السفير البريطاني اللورد جون روسل، «سرّني ان الباب العالي شكرني على ما عملت في هذا السبيل».

اما سائر المسائل فهان الاتفاق عليها. اقترح فؤاد باشا ان تقسم المتصرفية الجديدة الى خمسة ألوية: ١ ـ الكورة مع القسم الشمالي الاخير من الجبل؛ ٢ ـ كسروان مع المتن ومدينة زحلة؛ ٣ ـ الغرب، أعني ارض الغرب والجرد والعرقوب والشوف والمناصف وشارون ما خلا دير القمر؛ ٤ ـ إقليم الخروب مع دير القمر وجوارها؛ ٥ ـ جزين مع القسم الجنوبيّ الأخير من الجبل. وطلب ان يكون لكلّ لواء قائمقام، ويكون مختاراً من الطائفة التي تؤلّف الاكثرية في ذلك اللواء. فيكون كلّ من قائمقامي كسروان وجزين مارونيًّا، وقائمقام الغرب درزيًّا، وقائمقام اقليم الخروب مسلماً. اما الكورة فرأى فؤاد باشا ان يتولاها قائمقام مسيحي بحيث لا يكون مارونيًّا. ومدينة زحلة تكون إدارة منفصلة عن سائر القائمقاميات يتولاها قائمقام يسمى لثلاث سنين ويختار بطريق المناوبة من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والموارنة.

فخطة فؤاد باشا في هذا التقسيم بيّنة ظاهرة. فهو يريد ان يضعف نفوذ الموارنة ما أمكن. فإنهم وإن كانوا الأكثرية العظمى في الجبل، ففؤاد باشا لم يكن ليوليهم الا قائمقاميتين فقط من اصل خمسة والمسلمون قد اولاهم قائمقامية وان كانوا العنصر الاقلّ في الجبل. وهو يدخل في هذه القائمقامية المسلمة مدينة دير القمر.

غنيّ عن البيان كون اللورد دوفرين أيّد اقتراح فؤاد باشا، بل رأى ان فؤاد باشا لا يحمي الدروز حماية كافية. فعرض هذا التعديل فيما خص بعقلين ومقاطعتها: «لما كانت الأرض في تلك الانحاء مختصّةً بالدروز[٩] كان من الجلي الواضح انه ليس من العدل أن تكون تحت ولاية قائمقام مارونيّ الا اذا اعطي الملاكون الدروز أملاكاً اخرى في جهة اخرى توازي قيمة أملاكهم هناك. ومن جهة ثانية، لما كان السكان كلهم مسيحيين فليس حسناً ان يكونوا في المستقبل تحت الادارة الدرزيّة. فمع فرض عدم مبادلة الاملاك المشار اليها من الحكمة ان تكون بعقلين تحت ولاية حاكم مسيحيّ يسميه الباب العالي بحيث لا يكون اصل هذا الحاكم من الجبل، وأن يمثل الدروز في المجالس تمثيلاً متكافئاً».

فاللورد دوفرين رغب في ان يفلت الدروز من الإدارة المارونية، فلا يكونوا خاضعين لها في حال عرض مشكلة من اهم المشاكل. وقد فعلت بعد ذلك فعلاً نافعاً في عهد حكومة داود باشا ـ الا وهي مشكلة الاراضي. فاقترح اللورد المذكور أن يخلي السادة الدروز املاكهم الواسعة في سبيل الملاكين والفلاحين النصارى وخاصة في جزين وفي اقليم التفاح شريطة ان يقيم هؤلاء السادة المتخلون عن املاكهم في ناحيةٍ اخرى من الجبل تكون لهم دون سواهم. فلم يكن ذلك الا «تقسيماً» أرضيًّا للجبل في تلك الإيالة الواحدة.

لم تقبل اللجنة لا إقتراح فؤاد ولا تعديل اللورد. فقررت المبدأ القائل إن القائمقام يُختار في اللواء من الطائفة الاكثر عدداً فيه، وأبت أن تنشأ قائمقامية مسلمة، لئلا يكون بهذه الوسيلة للاتراك والباب العالي نفوذ فوق ما يلزم في الجبل بتأمين وجود نائب حاكم من دينهم ومؤيد كل التأييد سياستهم المضادة للمسيحين وللبنان. وبعد البحث قررت اللجنة ان يقسم الجبل الى ستة أقضية، بحيث يدير كلّ قضاءٍ منها قائمقام مختار من عنصر الأكثرية فيه. ورأت ان ترضي مقاومة اللورد دوفرين الشديدة بعض الترضية. فمنحت الأقضية سعةً متفاوتة لا نسبة فيها. فالقسم الشمالي كله، ما عدا الكورة، قد جُعل قضاءً واحداً، وهو مع كسروان، يحوي اهمّ مراكز الموارنة وأخصب اراضي المتصرفيّة الجديدة. وفيهما خمسان من مجموع سكان البلاد.

وجُعل قضاء آخر فيه خمسون الفاً من الموارنة اي قضاء المتن الفسيح. واشترط الا يكون من القائمقامين الستة الا ثلاثة فقط من الموارنة وان كانوا هم الاكثريّة في المتصرفية المستقلة. اما الاقضية الاربعة الاخرى فلم تكن متسعة اتساع الاقضية الأولى المذكورة وعاد ذلك بالضرر على الموارنة وخافضاً من شأنهم ونفوذهم.

وهذا ما اقرّته اللجنة بصورة نهائية من التقسيمات: ١ ـ الكورة مع القسم الاسفل من الاراضي المجاورة وسكانها من الروم الارثوذكس ما خلا مدينة القلمون المعمورة بالمسلمين؛ ٢ ـ القسم الشمالي من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب؛ ٣ ـ زحله وما حولها؛ ٤ ـ المتن مع الساحل المسيحي والقاطع وصليما؛ ٥ ـ البقعة الكائنة على الطريق الواصل بيروت بدمشق الشام حتى جزين؛ ٦ ـ جزين واقليم التفاح[١٠].

اما القائمقامون ومراكزهم فقررت اللجنة ان يكونوا في كسروان والمتن وجزين من الموارنة. واقلّ ما هنالك ان يكونوا من المسيحيين، وأن يكون قائمقام الشوف من الدروز. والحّ المسيو نوفيكوف ان يكون قائمقام الكورة من الروم الارثوذكس. وقد نجح في طلبه

وصعب ان يعطى الروم الكاثوليك ممثلاً لهم في الادارة العليا، مع ان عددهم في لبنان زهاء ثلاثين الفاً، منهم عشرة آلاف في زحله وجوارها. ففؤاد باشا اراد الا يهيج المنافسة ما بين ابناء المذاهب المسيحية لذلك اقترح كما رأينا ان يكون قائمقام زحله الى ثلاث سنين وان يكون تارةً ارثوذكسياً وطوراً روميًّا كاثوليكيًّا وآخر مارونيًّا. لكن المسيو بيكلار قاوم هذا الاقتراح الحامل في طياتهِ الفتنة مقاومة شديدةً. وعرض ان تكون قائمقاميّة للروم الكاثوليك، وهم اقرب الناس الى الموارنة من حيث المعتقد والطقس وخاضعون مثلهم لبابا رومة. وبهذه الوسيلة تكون الاكثريّة للعنصر الكاثوليكي في إدارة البلاد العليا. فطال البحث والجدال وختم بفوز المفوض الفرنسي، وخُصّت قائمقامية زحلة بالروم الكاثوليك[11].

واحتدم الخصام في مدينة دير القمر والمزارع الستّ التي حولها. فكانت دير القمر منضمة الى المنطقة الدرزية الشوفيّة، مع أن سكانها كلهم نصارى واكثرهم موارنة. وقد عانت من ضروب الويل في اثناء قتال الطائفتين شيئاً كثيراً. فبناءً على إلحاح المسيو بيكلار، رغم مقاومة اللورد دوفرين الشديدة العنيفة، اقرّت اللجنة ان تسلخ دير القمر عن المنطقة الدرزيّة وان تكون مركزاً للمتصرفيّة تحت ادارة الحاكم العامّ مباشرة. اما تقسيم الاقضية الى نواحٍ فلم يلقَ اعتراضاً. وكان ينبغي ان تكون الناحية مؤلفة من أبناء عنصر واحد ما أمكن.

لكن تنظيم البلديات قد شغل اللجنة وقتاً أطول. فالمفوض الانكليزي كان يرى في استقلال البلديات واسطة مثلى لشطر السلطة المركزية وإضعافها في البلاد. وهو الأمر الذي كان هماً حتى النهاية اكثر من كلّ أمرٍ. فالقرى كانت بوجه الإجمال واحدةً من حيث العنصريّة. فكان اعضاء الطائفة الواحدة مجتمعين في مزرعة واحدة أو قرية واحدة. وكان لكلّ من هذه المزارع والقرى زعيمها وعائلاتها البارزة وحياتها الخاصّة وضرب من الاستقلال البلدي. فاذا حرص على هذه الحياة الخاصّة التي كانت لهذه القرى أفلا يكون في ذلك ضرباً من التقسيم ما بين الطوائف والمذاهب المختلفة؟ رأى اللورد هذا الرأي، ومن ثم ألحّ في ذلك إلحاحاً شديداً وصادف استحساناً لدى اللجنة التي طالما بينت انها تودّ ان تحرص على الامتيازات البلدية، فتصون امتيازات الجبل واختصاصاتهِ بتأييد نظام البلديات وتوسيع نطاقها[12]. والحكومة الفرنسية نفسها لم تقاوم هذا التقسيم البلدي الذي دافع عنه الأتراك والانكليز دفاعاً شديداً لغرضٍ في النفس. فالمسيو توفينل اعترف «بانه

يجب ان تحترم مصالح جميع العناصر المذهبيّة في الجبل، وبأنه من العدل ان ترعى هذه المصالح بواسطة نظام البلديات[١٣]». لكن اللجنة في آخر الأمر تركت هذا المشروع لاسباب كثيرة. فرأت الاكثريّة من أعضاء اللجنة ان استقلال البلديات يوهن السلطة المركزيّة كثيراً. على ان الضرورة كانت تقضي بأن تكون سلطة الحاكم العامّ قوية عظيمة محترمة لدى الجميع ليستطيع ان يثبّت النظام ويسود سائر العناصر، ويعيد الأمن الى نصابه. وفوق ذلك، فقد تولّت السآمة جميع أعضاء اللجنة، بسبب ما كان من مماطلة فؤاد باشا وطُرق دُعاته. فآن ان يختموا اعمالهم بعد ان دنا اجل الاحتلال الفرنسي. فاكتفوا اذاً بجعل «شيخ» لكلّ قرية يختاره السكان ويسميه الحاكم. ولم تقرّر اللجنة تقريراً صريحاً اختصاصات هذا الشيخ، ولا النظام البلديّ نفسه. اما القرى المختلطة فكلّ طائفة يكون لها فيها شيخ خاصّ بها، ولا يكون له يد الا في شؤون طائفته وحدها دون سواها.

لكن الحاكم العام قد أُولي سلطاناً واسعاً، بحيث تكون له «جميع صلاحيات السلطة التنفيذية» والدرك وتسمية جميع الموظفين والقضاة وجباية الضرائب.

وعملاً بروح المشروع الانكليزي الليبرالي اقامت اللجنة لدى الحاكم «وكلاء» لكلّ طائفة يختار كل وكيل منهم الزعماء والأعيان. ثم اقرّت ان يكون لدى الحاكم العام مجلس اداري كبير يجمعه هو، ويرئسه، ومهمته ان يعاون الحاكم في جميع الأمور التي يعرضها عليه. ولا يكون لهذا المجلس حقّ التقرير، بل الرأي والمشورة فقط. ويؤلّف هذا المجلس من اثني عشر عضواً يسميهم رؤساء الطوائف وأعيانها وتنصبهم الحكومة. والقائمقام يكون لديهِ أيضاً مجلس إداريّ محلّي مؤلف من ثلاثة الى ستة أعضاء يمثلون العناصر المذهبيّة، ويحرصون على الأملاك العقاريّة في منطقة القائمقامية. وهذا المجلس الإداريّ المحلّي يجمعه القائمقام كلّ سنة ويرأسه. وكان له أي المجلس ان يفصل في جميع المسائل الحقوقيّة الإداريّة ويصغي الى مطالب الشعب ويهتمّ بتقديم الايضاحات اللازمة في توزيع الضرائب ويشير بما ينبغي عمله في شأن المنافع العمومية في منطقة القائمقامية. وقد أُنشئت هذه المجالس اولاً لان اللجنة ارادت ان تبيّن انها ادخلت بعض المبادىء الدستوريّة العصريّة في لبنان ولأنها أرادت ان تمنع الحيف في فرض الضرائب وجمعها. لذلك أوكل توزيعُ الضرائب إلى ممثلي الشعب أنفسهم لئلا يكون لهم سبيل إلى الشكوى في المستقبل.

وما جاء في المشروع الانكليزيّ من المبادىء الحرّة في تنظيم القضاء فقد قرّرته اللجنة

مع تعديل قليل فيه. فلا تكون بيروت مقرًّا للمجلس القضائي الأعلى كما ورد ذلك في المشروع الانكليزي، بل يستقرّ في دير القمر حاضرة الحكومة اللبنانيّة، حيث يكون بعيداً عن تأثير السلطة العثمانية. وجميع أعضاء المحاكم وقضاة الصلح كان لرؤساء طوائفهم بالاتفاق مع الأعيان ان يختاروهم ويسموهم. وكان للحكومة حق تنصيبهم. والقضاة جميعهم وجب ان تدفع لهم رواتب لاجل معيشتهم. واذا ثبت بالتحقيق والبحث أن احدهم ارتكب ذنباً أو أصبح غير أهل لوظيفة لسبب من الاسباب، فوجب أن يُفصَل عن وظيفته وأن يعاقب معاقبة تكون بنسبة عظم ذنبه او صغره.

وكان للجنة مشكلة من حيث الرعايا اللبنانيون الذين يرتكبون زلّة او جرماً في ارض خارجة عن ارض لبنان وداخلة في الولايات التركيّة. فقررت أن هؤلاء يحاكمون امام محاكم المنطقة التي يذنبون فيها. كما إنها قررت أن يحاكم الرعايا العثمانيون الذين يجرمون في أراضي الجبل امام المحاكم اللبنانيّة. وكان على أولياء الأمر في لبنان وفي الولايات العثمانية ان يتعاضدوا في القبض على الجناة الهاربين وفي تسليمهم بعد القبض عليهم إلى المحكمة التي لها حق القضاء في ذلك والتي كانت قد أمرت بالقبض عليهم.

لم تنقض لجنة بيروت استقلال لبنان القضائي الا في مادّة واحدة. فاقترحت ان تنظر في جميع الدعاوى التجارية محكمة التجارة في بيروت، وأن تنظر هذه المحكمة نفسها أيضاً في جميع الدعاوى الحقوقيّة التي تقع بين رعايا دولة اجنبيّة، أو من كانوا تحت حمايتها، وبين من هم من سكّان الجبل. فلما كانت بيروت حاضرة لبنان التجاريّة حيث تتم المعاملات الخطيرة رأت اللجنة أن تُقام في هذه المدينة محكمة التجارة للبنان وكلّ سورية الداخلية حتى دمشق. بيد انه فاتها ان تقيم من أعيان اللبنانيين قاضياً او قضاةً في تلك المحكمة حتى يكون للبنان ممثلون فيها.

وعملاً بالمشروع الانكليزي ايضاً طلبت اللجنة أن ينظّم درك خاصّ مختلط يؤلف من أبناء الجبل بطريق التطوع ويكون عدده بنسبة سبعة في الألف من السكان، ويكون تحت إمرة الحاكم العام دون سواه. وهكذا أُقفل الباب في وجه الجنود الأتراك ولم يبقَ لها سبيل الى التدخل في شؤون الجبل متى شاؤوا وارادوا أو احتلاله احتلالاً دائماً. ولكن كان لجنود السلطنة العثمانية ان يحتلوا الطرق القائمة بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس ريثما يتم تنظيم كتيبة الدرك المشار اليها. وفضلاً عن ذلك، فقد أولت اللجنة الحاكم العام في لبنان أن يطلب الى السلطة العسكرية في سورية ارسال جنود من جنودها الى الجبل عند

الضرورة القصوى اتقاء احداث خطيرة او قمعاً لما قد يكون من ذلك. لكنه لم يكن له ان يطلب هذا المطلب الا برأي المجلس الاداري الكبير. واجتهدت اللجنة في ان يكون تدخّل الجنود الاتراك في شؤون لبنان مشفوعاً بكل اسباب الحيطة والحذر، وقايةً للجبل من اعتداء الباب العالي عليه. فجاء في النظام الاساسيّ الذي وضع للبنان سنة ١٨٦١ ما يلي: «ان الضابط الذي يتولى هؤلاء الجنود يجب عليه ان يقرّر وحكومة الجبل التدابير الواجب اتخاذها. أما في المسائل العسكريّة الفنيّة والنظامية فله تمام الحريّة ويده مطلقة في ذلك. اما في غيرها من الأمور فيكون خاضعاً لحاكم الجبل ما دام مقيماً في لبنان ويعمل بمسؤولية هذا الحاكم. وعلى الجنود أن ينصرفوا من أرض الجبل ساعة يصرّح الحاكم تصريحاً رسميًّا لقائدها انه قد حصلت الغاية التي دعوا لاجلها»[١٤] فلم يكن اذاً لفصيلةٍ من فصائل الجيش العثماني ان تتدخّل في الجبل وتعمل من دون رضى حكمه وممثلي الطوائف فيه. وهذا ما اقرته اللجنة اقراراً صريحاً لا شبهة فيه.

لم يبقَ الا مسألة الضرائب. فاللجنة إكتفت بان يظلّ القديم على قدمهِ. فكان على الجبل ان يدفع الى الباب العالي في كل سنة ٣٥٠٠ كيس. ويمكن ايصال هذه القيمة الى ٧٠٠٠ كيس اذا دعت الضرورة الى ذلك. وامرت اللجنة امراً صريحاً ان تخصّ قيمة هذه الضريبة «بنفقات الجبل ومنافعهِ العموميّة». اما الزيادة، إذا كانت ثمة زيادة، فتكون لخزانة الدولة. وإذا كانت النفقات العمومية التي لا بدّ منها ولا مندوحة عنها لسير الادارة في الجبل اكثر من مجموع الضرائب فعلى الباب العالي تأدية هذه الزيادة بشرط ان يتقدّم تصديقه هذه الزيادة نفسها. وهذا ما اقترحه فؤاد باشا وأقرّته اللجنة.

فبعد ان اتفق المفوضون على جميع المواد التي ينبغي ان يحويها النظام الاداري الجديد للبنان، وضعوا خطة حوت خلاصة قرارتهم وآرائهم[١٥]. ولكن كيف ترفع هذه الخطة الى السلطان والى الدول الأوروبية ليصدقوا عليها؟ فاللجنة في جلستها الاولى قد صرحت بانه لم يكن لها الا سلطة استشارية، وأن مهمتها قوامها بيان التعديل الواجب إدخاله في نظام الجبل. فقد طرحت اذاً على بساط البحث مرّة اخرى مسألة سيادة السلطان وحق تدخّل الدول. أتُرفَع الوثيقة الى السلطان، وله اليد المطلقة في التصديق عليها وفي تعديلها او في نبذها؟ متى ترفع إلى السلطان وإلى الدول؟ وكيف يقع البحث فيها؟ فبيّن أنّ الباب العالي لم يكن يريد أن يرضى بتصديق الدول على هذه الوثيقة. فطلب إذاً باسم سيادة السلطان ان يكون له وحده الحقّ في إقرار النظام الاداري الجديد للبنان إقراراً أخيراً.

وانما لم يرَ بدًّا من التصريح بأنه مراعاة للدول «حليفاته» سينظر بعين الاعتبار الى ما يحوي مشروع اللجنة الدولية في بيروت من القرارات والآراء. بيد ان الحكومات الاوروبية لم ترَ هذا الرأي. وقد حرصت على حقها في التدخل وارادت ان تجعل النظام اللبناني الجديد تحت رقابتها المشتركة وأن تصدق عليه والحالة هذه تصديقاً فرضيًّا صريحاً. وكان أن أذعن الباب العالي لذلك. وبعد مفاوضات طويلة ومذكرات عديدة تبادلتها الدول تقرّر ان يبحث مؤتمر السفراء في الاستانة ومفوض يمثل السلطان في الوثيقة الموضوعة في بيروت بحثاً اخيراً. وسافر المفوضون من بيروت، بعد جلسة اخيرة انعقدت في ٥ ايار سنة ١٨٦١، الى الاستانة.

وبحث سفراء الدول وعالي باشا الوزير الأكبر مرّة اخرى في وثيقة لجنة بيروت في ثلاث جلسات رسمية، أولاها كانت في ٣ أيار سنة ١٨٦١ فناهض السير هنري بولور مبدأ المتصرفية الواحدة ليتولاها حاكم واحد، وطلب مرة اخرى تقسيم الجبل الى قائمقاميتين أو إلى قائمقاميات عديدة. فثبتت فرنسا في رأيها ثباتاً لم تنثن عنه. وعملاً باحتجاجها الشديد صدق المؤتمر على مبدأ المتصرفية الواحدة تصديقاً أخيراً. واصبح الجبل متصرفية مستقلة منفصلة عن سائر ولايات السلطنة العثمانية.

ورأى المسيو دي لافاليت من الضرورة أن يطلب مرّة أخرى أن يُختار الحاكم العام من نصارى الجبل الوطنيين انفسهم. وأيّد سفير النمسا وروسيا طلبه. لكن السير هنري بولور وعالي باشا قاوماه مقاومة عنيفة لا وفاق معها. وفي آخر الأمر، في ٦ حزيران، حمل السفير البروسي سائر اعضاء المؤتمر على قبول الطريقة الوسطى التي اقرتها اللجنة في بيروت، وهي ان السلطان له ان يختار الحاكم العام إما من اللبنانيين الوطنيين وإما من سائر رعيته شريطة أن يكون مسيحيًّا. فالوطنيون اذاً لم ينفوا نفياً صريحاً من وظيفة الحاكم العامّ. وكانت نزعة السفراء الى ان يكون كاثوليكيًّا (في الاقل). وكتب السير هنري بولفر الى اللورد جون روسل «لا قاعدة توجب ان يكون كاثوليكيًّا. لكن من المحتمل ان يكون كذلك»[١٦].

وأدخلوا تعديلاً قليلاً في الوثيقة ووقعها في بيرا في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ توقيعاً نهائياً عالي باشا، وهنري بولور (انكلترا) ودي لافاليت (فرنسا) وفندر غولتز (بروسيا) وفون بروكش ـ اوستن (النمسا) ولوبانوف (روسيا)[١٧]. واضافوا ايضاً فقرة في باب الضرائب بناءً على طلب الباب العالي، وهو انه لمن الخطر ان يوضع حدّ أقصى للضرائب المألوفة

المطلوبة في المتصرفية الجديدة المستقلة. ولا غرو، فلبنان قد يترقّى رقيًّا اقتصاديًّا عظيماً، ويصبح ذا ثروة طائلة. فاذا كان ذلك، وأرادت حكومته، طلباً لانماء البلاد وتوسيعاً لنطاق طرقهِ، وإتماماً لتنظيمه وخططه الاقتصادية، ان تُبذل اموال عظيمة تفوق مجموع دخلهِ المقرر في النظام، أتكون خزانة السلطان هي التي تؤدي زيادة الخرج دون ان يُطلب شيء من ذلك من الايالة اللبنانية نفسها، وقد اصبحت غنية تستطيع ان تتحمل ضرائب جديدة؟ فلم يرَ المؤتمر ذلك. وأضاف الى صكّ النظام فقرةً تعدله في هذا الصدد. ورغبةً في ألا يسخط أحد، ايد المؤتمر اللبنانيين ازاء ما قد يكون من الحيف في جمع الضرائب. فجاء في المادة المشار اليها ما يلي: «من المعلوم ان مبلغ السبعة آلاف كيس المقرّر في المادة ١٦ من نظام ٩ حزيران سنة ١٨٦١ ليس هو حدّ الضرائب الأقصى. فقد يكون من جهة لا يمكن جمع هذا المبلغ في أوانه لسبب الأحداث الاخيرة، فيجب والحالة هذه التثبت. وقد يكون من جهة اخرى ان تزيد النفقات بسبب التنظيم الجديد، فيقضي ذلك بجمع ضرائب تفوق قيمتها سبعة آلاف كيس. وفي كلّ حال يجب على الحاكم الا يعمل بهذا الحقّ الذي منحه الا باكثر ما يمكن من التحفظ والحذر. وعليه في كلّ وقت وقبل كل شيء ان يجعل توازناً عادلاً بين واردات الجبل ونفقاتهِ المألوفة»[١٨].

ثم بميثاق آخر مؤرخ في ٩ حزيران قرروا اذاعة النظام الجديد والشروط التي يعين بمقتضاها حكام لبنان. وكان يجب ان يذاع النظام الجديد بصيغة فرمان سلطانيّ يبلغ الى الدول رسميًّا ، وهي نفس الخطة التي نهجت في نشر الخط الهمايوني المؤرخ في ١٨ شباط سنة ١٨٥٦ ، فحرص على سيادة السلطان حرصاً ظاهراً لان النظام قد منحه السلطان وحده للبنان منحاً رسميًّا. بيد ان هذا النظام نفسه قد جعل الباب العالي تحت مراقبة الحكومات الأوروبية المشتركة لأن السلطان بابلاغه اياها هذا النظام قد جعله تحت رعايتها. ولا غرو ففي جميع محاضر المفاوضات التي كانت في بيروت وفي الاستانة قد ثبت رسميًّا بامضاءات ممثلي الباب العالي والدول الأوروبية ان نظام لبنان مع كلّ بنوده ومواده قد اقرها الباب العالي مكرهاً. فهو اذاً ميثاق دولي يجعل للجبل مقاماً خاصًّا تحت حماية اوروبا المشتركة.

اما تسمية الحاكم فعالي باشا صرّح بشأنها للسفراء تصريحاً حرّر نصّه باجماع الكلمة وأدخل في ميثاق ٩ حزيران سنة ١٨٦١ ، وهو ما جعل لذلك قوّة عهد صريح قام به الباب العالي إزاء الدول، وإليك نص ذلك: «الحاكم المسيحي المُولَّى ادارة لبنان ينتخبه الباب

العالي، فيكون خاضعاً له مباشرةً، ويكون له لقب مشير ويكون مقره في الغالب في دير القمر. وهي تكون تحت ولايته رأساً. وتكون ولايته الى ثلاث سنين ويمكن فصله عن وظيفته، ولكن لا يستطاع ذلك قبل محاكمتهِ. وقبل ان تنتهي مهمته بثلاثة اشهر يتفق الباب العالي ثانية مع الدول قبل أن يقرر شيئاً»[1]. فالدول الأوروبية اذاً كان لها أيضاً ان تشترك في تسمية حاكم لبنان اشتراكاً صحيحاً. فالسلطان لا يمكنه ان يختاره ولا ان يسميه من دون ان يحصل على رضاها الصريح من قبل والموقّع في ميثاق رسميّ.

الهوامش

(١) كانت هناك نظريات ومشاريع مختلفة من هذا القبيل. انظر:

Saint-Marc Girardin, «Controverse sur la question d'Orient», *Revue des Deux-mondes*, 15 nov., 1860; Xavier Raymond, «La Syrie et la question d'Orient», *Revue des Deux Mondes*, 15 sept. et 1 oct. 1850

(٢) مقالات تتضمن أسس حكومة المستقبل في سوريا. Testa, op. cit., t. VI, p.306

(٣) Testa, op. cit., t. VI, p.355

(٤) تستا، مجلد ٦ ص ٣٦٠، «تنظيم الجبل»

(٥) Testa, op. cit., t. VI, p.365 (تحفظات المسيو بيكلار على المشروع المذكور)

(٦) Testa, *op. cit.*, t. VI, p.385. Dépêche de lord John Russell à sir H. Bulwer, en date du 1 mai 1861 (20 chewal 1277).

(٧) Testa, *op. cit.*, t. VI, p.393. Dépêche du marquis de Lavalette á M. Thouvenel en date de 4 juin 1861, p.389.

(٨) Testa, t. VI, p.387. (برقية من المسيو توفينيل الى المركيز دي لافاليت، ٢٨ ايار ١٨٦١)

(٩) ملاحظات المبعوث الانكليزي على آراء فؤاد باشا Testa, t. VI, p.367,

(١٠) Vital-Cuinet, *op, cit.*, p.254 (article 3 du règlement du 9 juin 1861); Baron de Testa, t. VI,339, article 3.

(١١) تحفظات بيكلار على مشروع إعادة تنظيم الجبل بتاريخ ٢٠ اذار ١٨٦١. Testa, t. VI, 365 sq.

(١٢) الجلسة ٢٦ التي عقدتها لجنة سوريا في بيروت في ٢١ اذار سنة ١٨٦١. Testa t. VI, 355

(١٣) رسالة توفيتل الى سفراء فرنسا في لندن وفيينا وبطرسبورغ وبرلين بتاريخ ٢٦ اذار سنة ١٨٦١ (تستا، مجلد٦، ص ٣٦٩).

(١٤) V, Cuinet, op. cit., p.287

(١٥) وافق المفوضون في اول ايار ١٨٦١ على الوثيقة بمجملها. V. Cuinet; p.288

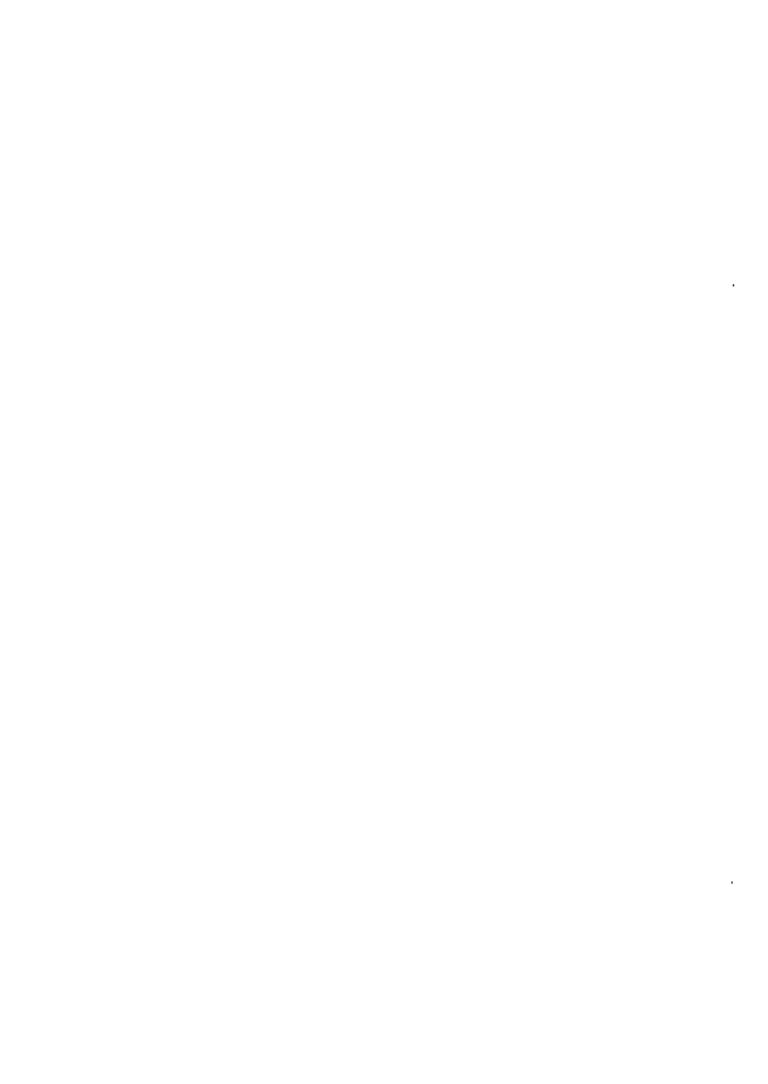
(١٦) Testa, t. VI, p.398.

(١٧) نص النظام تضمنته كتب: كوينه ومارتنز وتستا.

(١٨) Testa, t VI, p.361. Projet de réorganisation de la Montagne, p.360 sq.

(١٩) V. Cuinet, p.288.

القسم الثالث



الفصل الاول

لبنان منذ سنة ١٨٦٤ الى ١٩٠٨

داود باشا ونظام سنة ١٨٦٤ (٢)

صادف حاكم لبنان العام الجديد مشكلاً من أعقد المشاكل وهو انه كان عليه ان يرضي ستة عناصر مختلفة اقتتلت اقتتالاً شديداً لا يعادله اقتتال، ومراجل البغضاء لم تزل تغلي في صدورها غلياناً. وقد سلحتها اوروبا بحقوق متكافئة، مع ان امانيها متباينة وأغراضها متضاربة. وكلّ عنصر يطلب سيادته على الآخرين. فكارثة سنة ١٨٦٠ وما تبعها من المعاهدات الدوليّة سنة ١٨٦١ قد قضت على الماضي وجعلته اثراً بعد عين. فزال لبنان الاقطاعي من عالم الوجود، ووجب ان يشيّد على أنقاضه لبنان الجديد. فلم يبقِ الإعصار الذي عصف من تقاليد الحكومة الا نزراً قليلاً. فلزم اذاً ان تنشأ انشاءً جديداً كل الاشياء الضروريّة للحكم، كالنظام والمالية والدرك والقضاء. فلم يكن للحقوق الجزائيّة والحقوق المدنيّة قاعدة راسخة تثبت عليها. فكان ينبغي ان يوجد دستور وعُرفٌ يؤخذ بهما في القضاء. وكان ينبغي خاصةً ان يسود السلام في البلاد سيادة مطلقةً، ويرعى فيها النظام والأمن، وان ترقّى ترقيا اقتصاديًّا واجتماعياً فتنهض من كبوتها. فكانت مهمة صعبة شاقّة تقضي بأن يكون الحاكم الجديد متصفاً بكثير من الصفات الفائقة الذوق والحصافة والتؤدة والعزم والصدق والنزاهة، فضلاً عن العلم الصحيح في كلّ فروع الإدارة والحكم.

فعادت تكهنات المتكهنين تنذر بالسوء، وتقول ان لا بدّ من فشل المعاهدات المعقودة سنة ١٨٦١ وان لا بدّ من وقوع قلاقل جديدة ومذابح جديدة في لبنان. فلم يرَ الناس للنظام الجديد مقوّمات الحياة، يسير على محوره ويأتي بالمنافع المنشودة. وخلاصة الكلام ان التشاؤم كان شديداً في مستقبل الجبل القريب. لكن قضى حسن الطالع بان وجد دي لافاليت وعالي باشا رجلاً كفؤاً لان يقوم بمهمة الحاكم العام ووظيفته قياماً صالحاً، ألا وهو داود باشا.

وُلد كرابيد أرتين داود في الاستانة سنة ١٨١٨ من عائلة ارمنيّة كاثوليكيّة، منشأها اسيا الصغرى، عانت من ضروب العذاب في اثناء مذابح سنة ١٨٢٧ شيئاً كثيراً. فدرس اولاً في المدرسة الفرنسية في أزمير، ثم درس الحقوق، وتعلم ست لغات أتقنها واجاد التكلّم بها. ومن هذه اللغات الفرنسية والالمانية. وبعد ذلك تمرّن على اللغة العربيّة بحيث امكنه ان يعبّر عن أفكاره فيها في بيروت وان يراقب اعمال الادارة والمأمورين في لبنان. فأقيم اولاً استاذاً للغات الاجنبية، ثم انتظم في سلك السياسة. ووكل اليه ردحاً من الزمن بالشؤون التركية في برلين، حيث ألف كتابه المعروف «تاريخ القضاء لدى الجرمان الأولين»، فسمته اكادمية العلوم في برلين عضواً فخريًّا فيها سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٥٣، ومنحته جامعة إينا لقب دكتور في الحقوق. وبعد ذلك توظف في ادارة البريد العمومية، حيث ظهرت خلال تدبيره علامات الذكاء والنشاط والصدق بأبهى مجاليها. فبهمّته كانت ادارة البريد تؤدي رواتب مأموريها بما ينبغي من النظام والدقة. بل كانت توفّر اموالاً كثيرة تودعها خزانة الدولة. فكان ذلك من أهمّ الاسباب التي رفعت اسم داود واعلت مقامه وجعلته ينتدب حاكماً عامًّا في لبنان[٢].

ففوق ما كان بداود باشا من الحنكة في السياسة والادارة فقد كانت له شخصيّة بارزة. وكان متفرداً بالصدق، ماهراً في الحق العام والخاص وفي الاقتصاد السياسي واقفاً على كلّ دقائقهما. وكان يدرك بالبداهة الحاجات الطارئة ويقرر الأمور بسرعة خاطر لا مثيل لها. فلم يكن يعرف شيئاً من القضية اللبنانية لانه لم يتسنّ له الوقوف عليها من قبل، فكان اذاً سالماً من الهوى لا غرض له إزاء أحد من ابناء لبنان محط ولايته الجديدة.

لم يصل سورية دون خشية في قلبه. ويظهر انه لم يلقِ نظره لاول مرة على نظام سنة ١٨٦١ الا على ظهر الباخرة التي أقلته الى بيروت. ويروى انه صرّح وقتئذٍ مراراً بانه لو لم يفت الوقت لردّ هذه المهمة او لوافق عليها بشروط عديدة.

نُصب داود باشا في وظيفته الجديدة في ٤ تموز بابّهة في حضرة المفوضين الاوروبين. وفي ١٨ تموز قدمه فؤاد باشا الى مندوبي اللبنانيين عن كثب من بيروت في مكان المعسكر الفرنسي. فلم يلقه الجميع الا بالفتور وسوء الظن. فالروم الارثوذكس والروم الكاثوليك رأوا في هذا المسيحي المرتدي برداء الوالي التركي خصماً لطائفتيهما. كيف لا وهو من الأمة الأرمنية، العدو القديم لامتهما. وقد كان منها اعضاء كثيرون في مجالس الدولة العثمانية عاونوا على قهر الروم واضطهادهم. فظنوا ان هذا الارمنيّ حاكمهم لن يكون منصفاً

لهم ولا يعنى بتخفيف شقائهم. ولم يُزل هذه العاطفة منهم ما كانوا مُنحوه رغم قلّة عددهم من المساواة بالموارنة والدروز وما نالوه وإياهم من الحقوق الواحدة.

اما الموارنة فكان سخطهم اشدّ. الم يكونوا الضحية العظمى في كارثة سنة ١٨٦٠؟ ألم تُهدَم بيوتهم وتخرب حقولهم وتتلف غلاتهم؟ ومع ذلك، فلم يُعطوا تعويضاً ولا ترضية. ومطلبهم الاعظم الاستقلال اللبناني تحت امرة امير ماروني قد ردّ ولم يُقبل. فجعلوا تحت حكومة مطلقة وهم الذين بثورتهم كانوا قد كسبوا الحريّة وغنموها. وفؤاد باشا أبى ان يقتص من الدروز بحجة إعادة السلام الى البلاد واتقاء فتنة جديدة.

وكان الموارنة قد وُعدوا بالتعويض ولكن الباب العالي لم يبدِ أيّة سرعة بادائه، ولم يؤدّه الا بعد حينٍ تأديةً ناقصةً سيئة. ولم يبالِ بمنطوق الاتفاقات المعقودة مع لجنة بيروت. والتعويض لدير القمر وزحله، وهما قد عانيا ما لم يعانِ سواهما من مذابح سنة ١٨٦٠ لم يؤدّ لهما الا بعد اربع سنين، اي سنة ١٨٦٥. وأُدي اليهما ورقاً نقديًّا كانت خسارته ثلاثين او اربعين في المائة. ففي شهر آب لم يدفع الى النصارى الا ١٢٨٩٩٣٣ غرشا[٤].

ففي عهد الامير بشير كان الموارنة الشعب المتفوق في الجبل. فنظام سنة ١٨٤٣، ونظام سنة ١٨٤٥ قد منحا الموارنة القائمقامية الكبرى من القائمقاميتين. اما النظام الجديد فقد خفضهم وجعلهم بمقام الشيعة والروم الكاثوليك والروم الارثوذكس، وكان هؤلاء جميعهم تحت إدارتهم من قبل. والاستقلال النوعي الضعيف الذي منحه النظام الجديد الجبلَ لم يكن محترماً. فالاتراك كانوا في كلّ لبنان. والدروز خيّل انهم متأهبون لفتنة جديدة. والخلاصة، ان الحالة الجديدة لم يكن فيها أيّة ضمانة للموارنة، أي للعنصر الاكثر عدداً من سائر العناصر اللبنانيّة. فقد هلكوا وغُصبت سيادتهم، والخطر يكتنفهم من كلّ جانب.

والدروز انفسهم لم يخلوا من الاستياء والسخط. وقد جعلوا تحت طاعة الباب العالي مباشرة. والغي تنظيمهم الاقطاعي، وكان قاعدة قوتهم الحربيّة. وقد خرجوا من الصراع ضعفاء لا نظام لهم وفقدوا ما كان لهم من الشأن إزاء نصارى الجبل. فكانوا من قبل بقوّة ما كان لهم في ايديهم من السلطة والولاية يسودون الجبل سيادة الموارنة إياه. ولا فرق بين سيادة الفريقين وإن فاق الموارنة الدروز زهاء ثماني مرات عدًّا. فكانوا يؤلفون جميعاً الامة صاحبة الحق في لبنان. وكان الروم وسائر النصارى خاضعين لهم. فالاصلاح الذي اوجدته ثورتهم سلبهم هذا التفوق في لبنان الدرزي نفسه. فقد قامت طائفتان مسيحيتان

جديدتان ومُنحتا حقوقاً مساوية لحقوق الدروز والموارنة. فمقاتلو الجبل الاباة الذين لم يقهروا من قبل قد قضي عليهم بان يكونوا ورعاياهم القدماء في السلطة والولاية سواء. ثم انه لو توافق الروم والموارنة لكان لهم جميعاً من النفوذ السياسيّ والقضائيّ ثلاثة اضعاف ما للدروز من ذلك. وكيف لا؟ والمسلمون والشيعة بعيدون من حيث المكان عن الدروز، ولا تجمعهم المصلحة والفائدة. وكان النصارى لا يزالون حانقين على الدروز حنقاً شديداً، ويطالبون بضحايا. فارتبكت الامة الدرزية وتولاها الاضطراب والقلق وقد كانت شاعرةً بخطر يهددها. فلم ترَ غير السلاح وسيلة لحماية وجودها. وإلى ذلك، فقد كان في الغاء امتيازات الحكم الاقطاعي خير للموارنة، لان ذلك كان نتيجة تدرجهم في سبيل الترقّي. وانما كان الغاء تلك الامتيازات شرًّا على الدروز لأن تدرجهم في الحياة والترقّي كان لم يزل في بداءة عهدهِ. والاقطاعية التي اقام الدروز عليها تنظيمهم الاجتماعي قد نُزعت منها املاكها، وفقدت فلاحيها النصارى، وهم أداة موارد ثروتها، وقد ضمنوا لها إلى ذلك الحين استقلالها وفلاحها. فزال اذاً تنظيم الدروز العسكري مع ما كان له من الشأن والمقام، لأنه مبني على الحكم الاقطاعي. وبزواله زالت قوتهم في الجبل وما كان يليها من النفوذ على النصارى. فأوهنوا وانخفضت مكانتهم تجاه مناهضيهم. وقصارى الكلام أن الاستياء في الجبل كان عامًّا شاملاً.

وفضلاً عن ذلك، فقد كان يخشى ان تناهض داود باشا السلطة الدينية، وهي ذات الحول والصولة في البلاد، حيث الدين لم يزل سائداً النظام السياسي والاجتماعي. فعلى هذا الحاكم العام الاجنبي من الطائفة الأرمنية قام رجال الاكليروس يدعون أنهم بعد زوال الحكم الاقطاعي قد اصبحوا زعماء القوميّة والامة. وكانوا حريصين على سلطانهم حرصاً شديداً، فرأوا في الحاكم العلماني خصماً خافوا ان يكون لهم مناوئاً، فجدوا في خفض شوكته.

وقد كان تقسيم سورية ولبنان المعنوي أعظم مما كان فيهما من قبل بواسطة تطبيق النظام الجديد نفسه. وقد توخّى الاتراك التنظيم الطائفي وسيلة لإيقاع الشقاق بين النصارى والقضاء عليهم(٤). اذ ما كان هناك واقع لا يُعاين اليوم، يقول سان مارك جيراردان عام ١٨٦٢، فهو حالة الشرذمة والتجزئة التي فيها هذا البلد المسكين. إن عمل تركيا اكتمل. فالتقسيم الذي هو وسيلتها الوحيدة في الحكم بلغ الأوج. حُمل السكان المسيحيون الى وضع تقسيمي متناهٍ في الصغر، كجسم فقدت ذرّاته الكيميائية تماسكها الطبيعي. رجال

اكليروس، ، مشايخ، اهل مدن، موارنة، روم ارثوذكس، روم كاثوليك وسواهم، جميعهم يتحاسدون، يخشى بعضُهم بعضاً، يخدر بعضهم بعضاً، يخون بعضهم بعضاً، ويكابرون في تعاون طبيعي. وفي وسط هذا المجموع تركيا تتقدم، قاطفة ثمار هذه الحالة التي عرفت كيف تولّدها بمهارة. موظفوها هم في كل مكان، وجنودها هم ايضاً تقريباً في كل مكان. لقد صادفتهم في هذه الايام الأخيرة في نقاط لم يضعوا فيها اقدامهم من قبل. فهي نتيجة تدخلنا الذي لم نستطع الا ننتظره!... فكل المناطق المختلطة وكل المناطق الدرزية محتلة عسكريًا. وكسروان نفسها أي جبال الشمال لا تقع تحت الاحتلال. ولكن كل الساحل من بيروت الى طرابلس مشحون بالجنود الاتراك. حتى في زغرتا، قرية يوسف كرم الواقعة فوق طرابلس بقليل برز الجنود الاتراك. وبرزوا ايضاً في سهل البقاع، بحيث كان من السهل جداً في اليوم الاول الإحاطة بالجبال والدخول في قلب المسيحيين. وفوق ذلك فقد احتل الجنود النظاميون احتلالاً عسكريًا الطريق الواصلة بيروت بالشام. وكان لبنان محصوراً بجيش تركيّ لا يلزمه الا اشارة للانقضاض عليه.

ثم انه كانت للباب العالي وسيلة عظمى للتدخل في شؤون لبنان بقوّة نظامه الجديد نفسه، ألا وهي المسألة الماليّة. فقد تعهد الباب العالي بمساعدة المتصرفية المستقلة مساعدة ماليّة اذا لم يستطع لبنان ان يقوم بنفقاتهِ بموارده الخاصة. لكن هذا الواجب كان ينجم عنه ولا بدع حق مراقبة المالية اللبنانية، لانه لم يكن ممكناً ان يكره الباب العالي على ان يحمل من غير بحث ولا سؤال نتائج إدارة سيئة أو أزمة مالية في إيالة من ايالاته، أيًا كانت وإن مستقلة. فانتهز السلطان تلك الفرصة وجعل ماليّة الجبل تحت ادارة مأمور تركي خاضع للباب العالي مباشرة. وكان مدير الماليّة في الجبل مفوضاً موكولاً اليه أمر التعويض بجمع المال الموعود به ويوزعه على ضحايا مذابح سنة ١٨٦٠. فالاستقلال اللبنانيّ كان في الواقع ضيّق المجال.

فداود باشا، نسبةً لما كان يكتنف مهمته من جسام الصعاب، لم يكن ليستطيع ان يعتمد على الباب العالي الذي لم يكن يسعى الا في عرقلة تنظيم الجبل القائم على اساس الاستقلال. والدول الاوروبيّة لم يكن لها ما يجب عمله بالتفصيل في الإدارة الجديدة. فالنمسا وبروسيا كفتا عن الاهتمام بلبنان بعد ان صُدّق على نظامهِ وأصبح مرعيًا. فرنسا سير تطبيقه لكنهما كرهتا ان تتدخلا في شؤون الجبل الداخلية. وانكلترا كانت مناوئة الحاكم العام مناوءةً ظاهرة. فلم تنسَ ان النظام الجديد وضع رغم ارادتها، وأنه لا يلائم

مصالح الدروز اصدقائها. ففرنسا وحدها عضدت داود باشا في بيروت وفي الاستانة عضداً صحيحاً. فبعون سفيرها في الاستانة استطاع داود باشا ان ينظم الجبل، كما اراد، دون ان يزعجه في ذلك الباب العالي.

ظلّت لجنة بيروت قائمة ترقب وضع الوسائل التي طلبتها موضع العمل. وخلف المسيو رهفيوس المفوض البروسي المسيو وير واللورد دوفرين الكولونيل فرايز. وخلف فؤاد باشا كاطولي افندي. ووصل هذا المندوب السلطاني الجديد الى بيروت في ١١ اذار سنة ١٨٦٢.

اجل لم يكن للجنة شأن وخطر ولكن، مهما يكن من ذلك، فقد كان وجودها في بيروت دليلاً على ان للدول رقابة على الإدارة العثمانية في سورية وفي لبنان[٥]

فاول امر عني به داود باشا هو انه سعى في ان تكون في يده موارد مادية وفي ان يوجد دركاً تأميناً للنظام وراحة البلاد. وهنا ايضاً كان له من المعاهدات المعقودة سنة ١٨٦١ مشكل من اصعب المشاكل. ولا غرو، فقد أبقت هذه المعاهدات ضريبة الجبل كما كانت أي ثلاثة الاف وخمسمائة كيس (مليوناً ومائتي الف فرنك)، مع انها اسست حكومة او إدارة لا تقلّ نفقاتها عن عشرة آلاف كيس في السنة. ألم يقم مقام السادة ذوي الاقطاعات الذين لم يكن لهم معاش مخصص مأمورون تؤدى اليهم رواتبهم؟ وفي ذلك ما لا يخفى من زيادة النفقة. اجل قد قضت المعاهدات ان الضريبة يمكن ان تضاعف قيمتها اذا دعت الحاجة الى ذلك، وانه «إذا كانت النفقات الضرورية التي لا بدّ منها لسير الادارة تفوق قيمة الضرائب فعلى الباب العالي ان يسدّ هذا العجز ويؤدّي الزيادة في الخراج».

ولكن كيف السبيل الى إكراه بلاد خربةٍ على وضع ضرائب جديدة، والتعويض لها لم يؤدَّ بعد، والصناعة والتجارة كاسدة سوقهما، وأهل الجبل ليس لهم ما هو الحدّ الأدنى الضروري لمعيشتهم ولا المال اللازم لاستئناف اشغالهم.

ومن جهة اخرى، فقد كان داود باشا عارفاً بالمالية التركية وسوء حالها وفراغ الخزانة وما هنالك في الادارة من عوامل العجز والرشوة. أيعتمد بعد ذلك على مساعدة الدولة؟ ثم ان جباية الضريبة نفسها كانت فيها الصعوبة بما يليها من وجوب مسح الارض المزروعة. وكان المسح المحدث عنه يغير الطريقة القديمة في الجباية، ويجعل الناس يطلبون الف مطلب، ويأبون دفع الضريبة نفسها. ولم يكن مستطاعاً ان يتمّ المسح في ايام قليلة. وفي أثناء ذلك كان لا بد من الفوضى في مسألة المالية.

اما قوة الدرك الوطنية فكيف يستطاع ايجادها وتنظيمها بلا مال؟ وكان لا بدّ منها لان «الثأر» في الجبل قد اشتدت شوكته وتفاقم امره تفاقماً لم يكن من قبل. والفقر والفتنة يولدان السرقة. وكان ينبغي أيضاً أن تكون قوّة عسكرية لجباية الضرائب. ولم يكن داود ليقوى على استدعاء الجنود الأتراك الى الجبل اذا شاء ان يكون له شيء من النفوذ لدى اللبنانيين لانه لا شيء يثير ثائر الجبل مثل الاحتلال التركي. وكان يلزم داود باشا، مراعاة لمصلحة إدارته، أن يبعد العساكر التركية عن ارض الجبل باسرع ما يمكن. لكن أعظم مشكلة صادفها داود باشا هي ما كانت عليه البلاد من الهياج ولا سيما الانحاء المارونيّة.

فكان الحزب الديموقراطي لم يزل قائماً، يطلب تحقيق امانيه، وزعيمه الاكبر يوسف كرم الذي كان احد المرشحين الوطنيين لوظيفة الحاكم العام وكان يدعمه الاكليروس الماروني يقابله الامير مجيد شهاب زعيم الاسرة المالكة المدعوم من النبلاء وفرنسا. فالديموقراطيون ناهضوا داود باشا، ليس لأنه كان اجنبيًّا فقط، بل لأنهم رأوا دائرة صلاحياته الواسعة لا حدود لها. فلم يشاؤوا أن يكون حاكم الجبل سيداً مستبداً. فزادوا نفوراً وجفاء منه، وقد رأوه يعتمد في شؤونه على الحزب المحافظ المؤلف من السادة القدماء. وقد ردّ للشيوخ الخازنيين املاكهم التي حرمهم اياها ثوار سنة ١٨٥٨ [٦].

ظهرت المقاومة الديموقراطية عند الموارنة بالامتناع عن تأدية الضرائب. وكانت الانحاء الشمالية أغنى من سائر أنحاء الجبل. وكانت معمورة، مزروعة، ولم تعانِ من القلاقل والمذابح التي كانت منذ سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٠ الا شيئاً يسيراً. واما الأنحاء المختلطة والأنحاء الدرزيّة، وهي بطبيعتها أفقر من الانحاء الشمالية، فقد كانت خراباً وليس فيها الا الشقاء. والفلاحون سكانها لم يكن وصلهم مما لهم من التعويض إلا قدر يسير. ولم يقوموا بعد من تحت الكارثة التي وطئتهم. فلم يقووا على دفع الضرائب التي كانت عليهم. فحاول داود باشا اولاً ان يعقد اتفاقاً مع مناهضةِ الحزب الديموقراطي، وتقرّب من زعيمه الفتى يوسف كرم الذي، وان لم يكن حينئذ رجلاً بارزاً، فقد طالب له بحكومة كسروان، وهو أعظم الاقضية المارونية ومركز الثقل الماروني. وكان الاكليروس، مناوىء الحاكم العام، نصيره، والنبلاء القدماء خصومه. لكن داود باشا آثر ان يعتمد على الارستوقراطية تجاه الاكليروس وتجاه الحزب الديموقراطي وقد رآه نازعاً الى الثورة والفتنة. فولى الامير مجيد الشهاب كسروان، وعرض على كرم حكومة جزين. فأبى كرم،

وذهب الى اهدن وأعلن الحرب على داود باشا وعلى الأمير مجيد. وتبادل أعوان الحزبين اطلاق الرصاص. وخشي من ثورة شعبية جديدة. فقد جمع داود باشا في هذه المواطن العصبية بين العزم والدهاء فذهب الى الشمال وقابل يوسف كرم في البترون. ولما لم يستطع ان يقتلع ما كان به من عواطف الحقد، اقنع فؤاد باشا باستدعاء الزعيم الفتى الى بيروت. فذهب كرم ولم يربه أمر فقبض عليه فؤاد باشا وألقاه في السجن.

هيّجت هذه المكيدة الشنعاء لبنان وفرنسا هياجاً شديداً، وهما يحسبان كرماً ممثل الوطنية المارونيّة. بيد ان فؤاداً وداود لم يخرجاه من سجنهِ بل وطّدا النفس على إبعاده من الجبل ابعاداً لا عودة بعده. وكان فؤاد باشا قد سمّي وزيراً اكبر، مكافأة للخدمات الجليلة التي أداها للسلطان إزاء اوروبا فأخذه بمعيّته الى الاستانة. ثم أرسل إلى الاسكندرية، فأزمير. وفي كلّ من المدينتين نهي عن الخروج منهما. لكن السلطة العثمانية فيهما بذلت له كلّ ضروب الحفاوة والإجلال.

نحى داود باشا عنه أعظم خطر عليه، بإبعاد يوسف كرم عن الجبل. لكن حيله المكروهة في هذا السبيل أثارت عليه البغضاء في الصدور بشكل هائل. فبذل لازالة ذلك حذقاً نادراً ودراية فائقة، وجدّ في كسب رضا اللبنانيين. ولما كان عالماً بما لنصارى الجبل من شدّة البغض للجنود الاتراك أقصى هؤلاء عنه، كأن لا حاجة له بهم[٨]. ودأب على ان يتصل هو بنفسه بالشعب ويتعرف على رغباته وحاجاتهِ. فجال في البلاد كلها مع بعض كتبته وتراجمتهِ من غير ابهة وعظمة طالباً ان يقف على رأي الشعب ومطالبه، مشدداً العزائم باذلاً عوناً ومدداً مصغياً لمن له دعوى، قاضياً له ام عليه، عاملاً ما استطاع على إصلاح الخلل الذي اوقعته الاحداث الوبيلة في السنين الاخيرة. وشرع ينظّم الادارة تنظيماً مشفوعاً بالتأني والترتيب.

وبعد ان اكتسب باسرع وقت السواد الاعظم من السكان بما بدا منه من الاستقامة والنزاهة اخذ يهتمّ اهتماماً حثيثاً في تنظيم القضاء. فنهى عن اثئار الفرد لنفسه نهياً جازماً ورشيداً، بحيث زال هذا الشر من الجبل وما كاد يبقى له أثر. وكان فؤاد باشا قد فوض اليه إنفاذ أحكام الإعدام من غير أن يرفع الامر إلى الاستانة. فلم يعمل بهذه السلطة القضائيّة الرهيبة إلا بتؤدة وحكمة، ذلك في سبيل خير البلاد، تأميناً للنظام والراحة فيها.

وبعد أن أزال الظنون والريب من صدور الشعب عن شخصهِ شرع في تنظيم الإدارة. فبدأ التطوع في الجندرمة اللبنانية. وأبى داود باشا ان يكون المتطوعون إلا من ذوي الآداب

الصحيحة. وتقدّم الدروز باعداد عظيمة. فلم يرضَ داود باشا جميع الطلاب الوافدين، وآثر أن يجعل نسبة بين الطوائف حتى في الجندرمة نفسها.

ثم اوجد القضاء، مشكلاً المحاكم التي أقرها النظام، وجعل رجلاً من أعوانه الأصفياء، استدعاهُ من الاستانة، مدعياً عامًا لدى المحكمة المركزية. وكان ذلك ضماناً للنزاهة والعدالة لان هذا المدعي العام الغريب الذي لا مناص منه في خصومات الجبل لم يكن غرضهُ إلا الحقيقة والمصلحة العامة. ولم ينل هذه الوظيفة الا الى حين، لأنه غريب، ووجود الغريب في هذه الوظيفة مناقض لاستقلال القضاء في لبنان.

فلم يلبث داود باشا ان علم ان تطبيق نظام سنة ١٨٦١ لمن أصعب الأمور. فقد وضعه ديبلوماسيون لا يعرفون لبنان، ولم يأخذوا بالاعتبار ما هنالك من الدقائق الخاصة. فقد تدبروا المبادىء النظرية، ولم ينظروا الى الحاجات العملية الحقيقية. فلم يستطع والحالة هذه داود باشا ان ينظّم البلاد الا بعدولهِ قليلاً عن نصّ النظام وروحه. وهكذا اجّل تأليف محاكم الصلح التي كان يجب ان تكون في كلٍّ من الأنحاء، واحدة منها لكل مذهب من المذاهب، لانه كان يلزم لذلك زهاء مائتين من الرجال العارفين بالحقوق ومن ذوي النفوذ والنزاهة للقيام بهذه الوظيفة الدقيقة. ودرى داود باشا ان لا سبيل الى ايجادهم في الجبل في الحالة التي كان يومئذٍ فيها. فآثر الإقلاع عن تسمية قضاة صلح لا يصلحون لهذه الوظيفة.

وتسمية «الوكلاء» لم تكن تخلو هي ايضاً من المحاذير، لانها تقوّي بادىء ذي بدء النظام الخاص للطوائف. وهي تجعل لهم زعماء رسميين وتوهن سلطة الحكومة المركزيّة. فالوكلاء لم يكونوا الا محطًا لدسائس بني قومهم ومذهبهم إزاء المذاهب الاخرى وازاء الحاكم العام. ثم إنهم كانوا أداة لا حاجة اليها لأن اعضاء المجلس الاداري الكبير لم يكونوا الا وكلاء الطوائف لدى الحاكم.

وكان للحاكم مشكل جديد بعودة القادة الدروز الى الجبل. ففؤاد باشا لم يكن قد عاقب الدروز معاقبة شديدة، لئلا يرضي النصارى ويحملهم على أن يثِرُوا هم لانفسهم من مذابح سنة ١٨٦٠، راجياً ان يوجد سبباً لفتنة جديدة. ففي آخر سنة ١٨٦١ كان الفان من دروز لبنان، وهم نخبة الطائفة، لا يزالون تحت السلاح في حوران متأهبين للحرب. وكان يسهل على ابناء طائفتهم ان ينضموا إليهم عند اول اشارة. فجدّ داود باشا في تهدئة خواطرهم وفي حملهم على ترك السلاح. وقد عاونه في هذه المهمة الامير ملحم ارسلان قائمقام الشوف معاونة صحيحة.

وأخذ السلام يبزغ فجره في الجبل. بيد انه سنة ١٨٦٣ بدا للباب العالي، وقد ساءه ما رأى من استتباب الراحة القليلة في لبنان، أن يطلق عدداً من أسرى الدروز في طرابلس. فقلق داود باشا قلقاً شديداً لأن هؤلاء الدروز كانوا يطالبون بأملاكهم القديمة. وسبق أن قلنا إن إلغاء النظام الاقطاعيّ كان قد حرّر الفلاحين النصارى من حكم مواليهم الدروز. لكن هذا الالغاء بلبل تنظيم الدروز الاجتماعي بلبالاً عظيماً. ألم يكن الدروز يعيشون من عمل ايدي فلاحيهم النصارى؟ ألم يكن الدروز، من الأشراف او من العامة، رجال حربٍ قبل أن يكونوا غير ذلك؟ والسادة الدروز كانوا يملكون القسم الاكبر من الأرض في أنحاء الجبل الجنوبية. وكلّ منهم كان جامعاً حوله رهطاً من الدروز الجبليين يقيمون في ملكهِ وهو يقوم بمعيشتهم ولم يكن الا بعض منهم يحرثون الارض بايديهم. كان الفلاحون النصارى يشتغلون في أرضهم. فإلغاء «حق الاستخدام» حرّر الفلاحين النصارى وحرم الدروز اليد العاملة. ومشكل الطائفة زاد تعقداً، بوجود مشكل جديد اجتماعي من اهم المشاكل. فكان النزاع ما بين السيد الدرزي الذي كان يطلب أرضه كاملة بحقوقها وبين الفلاحين النصارى الذين كانوا يطلبون علاوة على الحرية ملك الحقول التي كانوا يحرثونها.

فساد السخط في الدروز وعمّهم جميعهم، وقد رأوا الأعداء حولهم من كلّ جانب وأنهم مكرهون على تبديل خطّة حياتهم ومعيشتهم. فكان ينبغي ان يتفرقوا ويقفوا انفسهم على حراثة الارض اذا لم يشاؤوا ان يحل بهم الفقر ويصيروا الى الشقاء. وفوق ذلك فقد كانوا يظنون أنهم معرّضون على الدوام لانتقام النصارى منهم.

والنزاع كان في دير القمر حيث اشتدت وطأة المذابح سنة ١٨٦٠ اكثر اشتداداً من اي مكان آخر. فكان غضب النصارى على الدروز بالغاً شأواً بعيداً، بحيث لم يكن مستطاعاً ان يقيموا جميعاً في مكان واحد. والدروز لم يكونوا يريدون ان يخلوا هذه المدينة، وهي قائمة في وسطهم الخاص، في الشوف.

لقد استطاع داود باشا ان يحلّ هذه المعضلة. فدعا الدروز الى ترك دير القمر. لكنه أعطى تعويضاً لمن كان له ثمّة ملك. ولم يخضع هذه المدينة وجوارها لإدارة القائمقام الدرزي، بل جعلها مديرية خاصّة يرجع مديرها المسيحي في شؤونها الى الحاكم العام مباشرةً. فلاقى هذا العمل ارتياحاً لدى المسيحيين. انما دير القمر هوت من مقامها، اذ كانت عاصمة لبنان ومركز المتصرفيّة ودوائر الحكومة. ونقل داود باشا مركز الحكومة الى

بيت الدين في قصر الامير بشير. ثم جدّ في تسوية ما بين الاسياد الدروز والفلاحين النصارى. فرأى مستحيلاً ان يردّ مطالب الفلاحين، وخاصّةً لان الحكومة العثمانيّة لم تكن دفعت لهم بعدُ التعويض الذي لهم. فوجب اذاً ان يتمّ الاتفاق مع الدروز. فنظم اذاً مع الامير ملحم ارسلان مشروعاً عظيماً قوامه شراء الاراضي. وكان الشعب الدرزي قد زاد عديده، ولم يستطع بعد ان يُحصر في الانحاء الضيقة التي كان يقيم فيها. فلم تكن له من ثمّ اسباب المعيشة والحياة. وفوق ذلك فقد كان يشعر بخطرٍ يهدده من حيث بغض النصارى وحقدهم عليه. فاقترح اذاً داود باشا عليه ان يرحل عن لبنان وان ينضم الى مجموع الأمة في بقاع حوران الخصبة. فرضي عدد عظيم من النبلاء الدروز بهذا الاقتراح. أخذوا مقابل الارض التي تركوها تعويضاً وقع الاتفاق عليه بينهم وبين الادارة. فأصبحت الارض حرّة وأعطيت إلى الزراع النصارى. فهجر لبنان آلاف من الدروز سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٤، وذهبوا الى حوران واقاموا هناك حتى اصبحت حوران القاعدة المركزية للطائفة الدرزية.

أخذ السكون يعود الى الجبل[٨]. وعمل داود باشا بحذق ونشاط على إحياء البلاد اقتصاديًّا. فشرع يفتح طرقاً صالحة، ويشجّع الزراعة والتجارة، ويحرص حرصاً خاصًّا على أن يكون سير الادارة منظماً نزيهاً. ففي سنة ١٨٦٣ أراد الباب العالي أن يفرض ضريبة فاحشة على الدخان، فردّ داود باشا هذا الطلب، واحتجّ احتجاجاً شديداً، وفاز في ذلك. وظلت زراعة الدخان تنمو نموًّا حرًّا في منطقة الإيالة المستقلة.

ولم ينسَ داود باشا انه موظف من الموظفين العثمانيين. وبدا في كلّ المواطن خادماً للباب العالي، مدركاً وأميناً. وإنما عمل في ايام حكومته الاولى على التوفيق بين مصالح اللبنانيين ومصالح السلطان. وعرف أنه لا سبيل إلى إدراك هذه الغاية اذا لم يعد الأمن والراحة إلى الجبل، وإذا لم يقم أهله على الخضوع والطاعة. وتوّج مسعاه في بداءة الامر بالفوز والنجاح. ولم تنقض السنون الثلاث، وهي الاجل المضروب لحكومته، حتى كان النظام مستتبًّا استتباباً تامًّا. وخُيل انه لن يتشوّش بعد. لذلك، عندما آن ان تجدد وظيفة الحاكم العام رأت الدول كلها ومعها الباب العالي باجماع الكلمة، وجوب بقاء داود باشا على رأس متصرفية جبل لبنان.

ذهب داود باشا بنفسه الى الاستانة يعرض حالة الجبل على وزراء السلطان وعلى ممثلي الدول الأوروبية. ورأى ان نظام ١٨٦١ لم يستطع تطبيقه تطبيقاً كاملاً، وانه يجب

تعديله في بعض مواده، وقد بيّن هو ذلك للدبلوماسيين الاوروبيين. فالتأم مؤتمر السفراء في الاستانة للتفاوض بشأن لبنان، وعرفوا انه لا بد من تعديل بعض المواد في نظام سنة ١٨٦١ [٩]. فاغتنم السفير الفرنسي هذه الفرصة، وطلب ثانية ان يكون حاكم الجبل وطنيًا وان يكون هذا الحق للبنانيين. وأبت فرنسا ان يموت حق لبنان من حيث الإدارة الوطنيّة. لكنها وجدت هذه المرّة أيضاً في طريقها انكلترا ومناهضتها الشديدة التي لا تساهل ولا رفق فيها، دون أن تلقى من جهة روسيا الا تأييداً ضعيفاً جداً. فلم يقرر المؤتمر من حيث المبدأ تقريراً مبايناً للحاكمية الوطنية، وانما في حقيقة الواقع لم ينتدب وطنياً الى وظيفة الحاكم العام واستبقى داود باشا فيها.

اعتمد السفراء في تعديل نظام الجبل خاصةً على رأي داود باشا. وأرادت فرنسا ان توسّع السلطة الشعبيّة في ادارة لبنان، فلم يعمل المؤتمر بما رأت، وشدّ أزر الحاكم العام، وأيّد سعة سلطانه، وجعل نظام الادارة اقل تعقيداً. فألغى وظيفة «الوكلاء» والمجالس الاداريّة المحليّة، وجعل في كلّ قرية مجلساً بلديًا، وان لم يكن في القرية خمسمائة نفس كما كان واجباً ان يكون ذلك من قبل، وأقر ان لا تقسم المقاطعات الا الى الحدود الارضية. وكان نظام سنة ١٨٦١ يقضي بالا يكون فيها الا عنصر واحد من أبناء مذهب واحد. وزال ايضاً «الوكلاء» الاخصاء بكلّ طائفة في الانحاء المختلطة. فرأت الدول رأي داود باشا سديداً، وهو أن يضعف الشقاق من حيث العنصرية والدين ما أمكن، وذلك بجعل جميع اللبنانيين من غير استثناء خاضعين لحكومة عامّة وادارة بلديّة واحدة.

ورأت الدول ايضاً ضرورياً أن يكون للموارنة في الإدارة نفوذ أعظم. وكان داود باشا قد عرف انه لمن المستحيل الا يكون لهذه الطائفة التي عددها ثلاثة اخماس السكان الا سدس النفوذ، وأن يكون الشيعة وعددهم يومئذٍ في الجبل لا يتجاوز العشرين الفاً - بمستوى واحد. فاقترحت فرنسا ان تُقام مقام الطوائف المذهبيّة مناطق أرضية خاصة فيكون بذلك تفوق الموارنة. فردّ هذا الاقتراح بإلحاح انكلترا. فعُدِّل تنظيم المجلس الإداري الكبير، فمُثّلت فيه الطوائف الستّ تمثيلاً أعدل. فنظام سنة ١٨٦١ منح كلا منهنّ أيًا كانت ممثلين في المجلس. فالمركيز دي موستيه سفير فرنسا، اقترح أن يكون عدد الاعضاء في المجلس بنسبة عدد سكان المناطق الخاصة دون ان ينظر في ذلك الى اختلاف الدين والمذهب. لكن لم يحز اقتراحه نجاحاً. فتقرر ان يكون المجلس المشار اليه في المستقبل مؤلفاً من اربعة أعضاء موارنة، وثلاثة دروز، وعضوين من الروم الارثوذكس، وعضو من

الروم الكاثوليك، وعضو مسلم من السنيين، وعضوٍ من الشيعة. وإلى ذلك، قُسم كسروان بلاد الموارنة المركزي الى قضاءين لكل منهما قائمقام. ففصلت الجهة الشمالية، ومنها جبّة بشري والزاوية وبلاد البترون عن الناحية التي تؤلف، بحصر المعنى كسروان، وجُعلت منطقة مستقلة. وصُدّق على اصلاحات داود باشا القضائيّة. فأُلغِيَت محاكم الصلح وأعطي الشيوخ ما لهذه المحاكم من الاختصاص والصلاحيّة لكن ضُيّقت هذه الصلاحية. فبمقتضى نظام سنة ١٨٦١ كان لمحاكم الصلح أن تفصل في الدعاوى التي تتناول خمسمائة غرش، فتقرّر بعد التعديل المشار إليه أن يكون لمحاكم البداية القضائيّة النظر في الدعاوى التي تتجاوز مائتي غرش.

وزيد نفوذ الحاكم العام. فكان داود باشا قد سمّي مفوضاً لدى المجلس الأعلى، فأجاز السفراء تسمية هذا المفوض. فكان يجب أن يرئس المجلس الأعلى موظف يسميه الحاكم. وكان للحاكم أيضاً أن يضاعف عدد المحاكم البدائية اذا دعت الضرورة المحليّة الى ذلك. وكان له أن يسمي جميع القضاة دون ان يكون عليه ان يستشير في ذلك رؤساء الطوائف.

وعُدّل ايضاً القضاء التجاري، فتقرر أن يكون محكّمون لفصل الدعاوى بين اللبنانيين والرعايا الاجانب، وإذا شاء كل من الفريقين أن ترفع الدعوى إلى المحكمة التجاريّة في بيروت فالنفقة تكون على الفريق المحكوم عليه. فلم تشأ الدول ان تؤلّف في لبنان محكمة تجاريّة خاصة، وانما أمِلَت بهذه الواسطة ان يتأيد قضاء التحكيم هناك، وان يتمّ هذا التحكيم باتفاق حاكم لبنان والقناصل.

اما الضرائب، فتقرر ان تؤدّى البكاليك، اي دخل الأملاك السلطانيّة، الى صندوق لبنان، باعتبار حسابه مع خزانة الدولة، لا إلى خزانة الدولة نفسها. وبذلك فاز داود باشا على الباب العالي الذي كان يطلب ان يستوفي هو دخل الاملاك السلطانيّة.

وفي آخر الأمر، وجب ان تُحلّ المسألة الدينية. ولم يكن اتقاء فصلها مستطاعاً بعدُ بسبب ما كان من شوكة الاكليروس وصولته، ونزاعه مع السلطات المدنيّة. فحُرمت المعاهد الدينية حق الحماية حرماناً صريحاً. ولم يكن لها بعدُ أن تأوي احداً علمانيًا او اكليريكيًا طاردته الحكومة. وإنما لم يُجعل رجال الدين خاضعين للسلطة المدنيّة إلا اذا كان الاكليريكيّ له دعوى مع العلمانيين، أو إذا طاردته الحكومة. ففي هذه المواطن للمحاكم المدنيّة وحدها حق النظر في ذلك.

اما الشؤون التي لا صلة فيها لأعضاء الاكليروس العالميّ او القانوني فللسلطة الكنسيّة وحدها ان تنظر فيها إلا اذا طلب الاسقف نفسه ان تنظر فيها المحاكم المألوفة (المدنيّة)، وهذا كان انعاماً صحيحاً مُنح للاكليروس، ورأت الدول أن يُمنح للنصارى والمسلمين معاً. وربما كان ذلك خطأً فيها. ولا بدع، فليس مما ينطبق على القانون العصريّ الا يتناول القضاء المألوف فئة من الناس في الدعاوى الجزائيّة والجنائيّة نفسها. فبهذا الانعام اصبح الاكليروس حكومةً حقّة في داخل الحكومة، أي قوة منظمة مستقلة تجاه الحكومة المدنية، دون ان يكون لهذه يد عليها في اي حالٍ. وكان ذلك مدعاةً لرجال الدين الى ان يعاركوا الحاكم ويعرقلوا عمله. فهذا الاستقلال القضائيّ الذي مُنح للإكليروس قد وسَّع نطاق الاوقاف في الجبل كثيراً، حتى كان ذلك خطراً اقتصاديًا عظيماً.

وبعد إجراء التعديل الذي أشار به داود باشا أثبته السفراء في وظيفة الحاكم العام الى خمس سنين جديدة، بداءتها ٩ حزيران سنة ١٨٦٤. وقد أراد الباب العالي ان تكون مدّة حكمه قصيرة ما امكن مراعاة لسيادته العليا في الجبل، حتى اذا لم يقضِ الحاكم العام الا زمناً يسيراً في البلاد، فلا يكون ثابت القدم فيها، واستطاع الباب العالي ان يغيّره بعد زمان قصير إذا لم يكن مطيعاً منقاداً لإرادتهِ.

اما فرنسا فطلبت ان يكون عهد حكمه طويلاً ما أمكن وبمسعاها جعلت مدّته خمس سنين[١٠] كما تقدم القول.

فدُون النظام الجديد في ١٨ مادة ووقع عليه عالي باشا والسفراء الخمسة في ٦ ايلول سنة ١٨٦٤ ووقع ايضاً الفرمان الذي اثبت داود باشا في وظيفته.

تاريخ لبنان السياسيّ من سنة ١٨٦٤ الى ١٩٠٨

لم يكن حظّ داود باشا في عهد حكومته حظّه في عهده الاول من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٤. لقد تسنّى له أن يوجد إدارة منظمة وأن يجنّب البلاد الحرب الاهليّة. وإنما ظلت المخاطر محدقة به. فلم يزل البغض والحقد قائمين في الصدور، وكسروان كانت دوماً محطاً للهياج والسخط. وابى الموارنة البقاء تحت نير حاكم غريب ونير سائر الطوائف المذهبيّة التي لم تكن الا الاقليّة في الجبل.

وفوق ذلك، فقد كان عداء الباب العالي لداود باشا ظاهراً بيّناً. ولم يكن الباب العالي قد أغفل فكرة ملاشاة الاستقلال اللبناني. ولم يكن ليطيق مراقبة الدول الخمس. وكان يحفظ الحقد للأرمني، لأن اوروبا اوجبت على السلطان تثبيته في وظيفته، ولأنه كان محطًا

لثقة السفراء به. فجدّ اذاً الباب العالي في ان يخفّض من سلطة داود باشا في الجبل، وان يُوجد في سبيله صعاباً كثيرة ليكرهه على طلب مسالمتهِ. ولم يكن داود باشا يعتمد على عضد أولياء الأمر العثمانيين في سورية بعدُ، وكان عداؤهم له ظاهراً. وكانوا عاملين على تخفيض شأنه ومقامه.

رأى داود باشا انه بين نارين. فآثر التقرب من الباب العالي. ورغم ما كان من مناوأة سياسته سياسة الدولة في الجبل في سنيه الثلاث الاولى، فلم يستطع ان ينسى أنه موظّف من موظفيها، وأنه كان، قبل أن يصير حاكم لبنان، ركناً من أركان الديوان الهمايونيّ. وإلى ذلك، فلم تكن وظيفته في الجبل الا الى حين، بحيث اذا لم تجدد له بعد خمس سنين وجب عليه ان يلتمس من السلطان وظيفة غيرها تكون ارفع شأناً. فلم يشأ داود باشا ان يكون هو عقبةً لنفسه في سبيل ترقّيه في الإدارة العثمانيّة.

ومع ذلك، فقد عرف ان يدافع غير مرّة عن مصالح اللبنانيين دفاعاً شديداً. ففي شهر تموز سنة ١٨٦٥ اراد الباب العالي، عملاً بإشارة انكلترا، أن يمنح عفواً عاماً في سورية، ويبطل بذلك جميع العقوبات المقضي بها على بعض المقاتلين الدروز. ولو تم الأمر لعادوا الى الجبل واستطاعوا خلق قلاقل جديدة ولاستدرج الموارنة الى حمل السلاح. فناهض داود باشا هذا العفو مناهضة شديدة. وذهب بنفسه الى الاستانة، وهدد بان يستقيل اذا أصرّ الباب العالي على تحقيق فكرتهِ[١١]. فتساهل الباب العالي بناءً على طلب فرنسا تساهلاً خطيراً. فالدروز الذين عفي عنهم لا يستطيعون العودة الى الجبل من دون تفويض صريح من جانب الحاكم العام. والحاكم العام هو الحاكم الاوحد الذي يملي عليهم شروط عودتهم. ثم إن الباب العالي، بالنظر الى عجز موارد الميزانيّة اللبنانيّة، تعهد بإعطاء الحاكم العام ثلاثة ملايين من القروش، يأخذها الحاكم من دخل الاملاك السلطانية وجمرك بيروت. والضرائب المهملة منذ سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٦٠ قد تركها الباب العالي لداود باشا شرط أن يُبذَل ما يحصل منها في سبيل المنافع العامة. أمّا دخل الملاحات الذي كان في يد شركة حصر الملح في تركيا فقد دفع قيمة موازية له. كذلك سُلخ عن ولاية الشام قسم من البقاع معمور بالنصارى، وضم الى حكومة لبنان مع مراعاة شرائع الدولة العامّة فيه. فلم يدمج هذا القسم من البقاع في جسم متصرفية لبنان المستقلة، وانما أُعطي للحاكم العام، وتولى امره مدير يسميه الباب العالي ويقدّمه داود باشا. وهذه المنحة قد جددت لجميع حكام الجبل.

بيد ان مناهضة كسروان لداود باشا كانت تشتدّ يوماً فيوماً. وكان يوسف كرم قد استطاع الإفلات بواسطة الترك من أزمير، حيث كان مبعداً وقد انجده الترك في ذلك، لانهم كانوا يرجون ان يكون حضوره في لبنان مدعاةً لايجاد قلاقل جديدة. فعاد الى زغرتا مسقط رأسه، وصادف في كلّ مكان استقبال الظافرين. فاجتمع حوله بأسرع زمان جميع الناقمين الساخطين حتى الدروز.

فلم يكن يوسف كرم، كما قدمنا، رجلاً بارزاً ولا ثوريًّا عظيماً ايضاً، وانما كان راسخ القدم في الوطنيّة، شديد النزعة الى استقلال الجبل تحت السيطرة المارونيّة. وكان موطّد النفس على سفك دمه في هذا السبيل. لكن قضى سوء الطالع ان يكون يوسف كرم رجلاً حزبيًّا فلم يستطع ان يجمع حوله جميع رجال امته. وكانت الديموقراطية ثابتة اصولها فيه بحيث كان يبغض الاتراك ونبلاء البلاد جميعاً بغضاً شديداً. فانضمّ اليه الاكليروس الماروني ليجعله آلة في يده، كرهاً بحكومة داود باشا العلمانية. فطلب داود باشا ان يخضع كرم خضوعاً صريحاً، وأن يرضى بوظيفة من وظائف الحكومة ليكون دوماً ومباشرةً تحت طاعتهِ. فأبى كرم، ولبث مقيماً في زغرتا. لكنه لم يأتِ عملاً ملوماً، وإنما كان وجوده كافياً لان ينشط الديموقراطيين والوطنيين على داود باشا.

لم يلبث الهياج في كسروان ان اقلق الدوائر الأوروبية في سورية. فكتب قنصل فرنسا الموسيو اوتري الى الاساقفة الموارنة، مبيناً لهم مخاطر العصيان، قال: «الحكومة الفرنسية تكره كرهاً شديداً جميع الذين يضللون الرأي العام بسلوكهم خطّةً منافية لما يجب من الطاعة للسلطة الشرعية في لبنان... يجب ان يعلم اللبنانيون انهم اذا نهجوا نهجاً مخالفاً للصواب والعدل، فلا يرجون من فرنسا حماية ايّة كانت»[١٢].

فلم يُصغَ الى هذه النصائح الحكيمة. ولزم فؤاد باشا الذي كان صدراً أعظم تلك السياسة المخاتلة التي باشرها يوم كان مفوضاً عالياً في سورية، واغتنم القلاقل التي اوجدها اعوان كرم لادخال يده في شؤون الجبل وتقييد استقلاله في الواقع، إذا لم يكن ذلك في المبدأ. فارسل الى داود باشا تعليمات مسهبة، وأمره أن يجمع الاساقفة والأعيان، وان يجعلهم مسؤولين عن عصيان يوسف كرم، وأن يدخل، وقت الحاجة، جنوداً تركية إلى كسروان وإلى قضاء البترون. وكان ذلك نقضاً صريحاً لنظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤. أجل، قد احتج السفراء على ذلك. ولكن داود باشا أطاع الباب العالي، وقابل الأساقفة في دير طاميش في ٦ شباط سنة ١٨٦٥ على غير جدوى. واشتدّ

الهياج وتفاقم أمره، وخصوصاً بعد ان فصل المسيو اوتري عن وظيفته في بيروت. فخيّل إلى الموارنة، وهماً وغروراً، أن الحكومة الفرنسية شاءت ان تنقل قنصلها من بيروت لما كان من مناوأته لحركاتهم مناوأة ظاهرة. اما القنصل الجديد برنارد ديزسًار فقد كانت خطته خطة سلَفه، وهي خطة رسمتها له تعليمات حكومته التي كانت لم تزل تؤيّد داود باشا تأييداً معنويًا تامًا.

فلما رأى الاكليروس المارونيّ ما كان من لوم الحكومة الفرنسية للحركة الديموقراطية والوطنية تراجع عن الفتنة الظاهرة والعلنيّة، وقابل البطريرك المارونيّ يوسف كرم وأقنعه بوجوب الخضوع. فأذعن كرم وكتب الى الحاكم العام رسالةً انبأه فيها عن خضوعه. اما داود باشا فتساهل هو ايضاً رجاء ان يكون السبيل الى المسالمة عامّة اسهل ولم يطلب بعدُ ان يتقلد كرم وظيفة من وظائف الحكومة.

ولكن لم يكن عهد السلم طويلاً. لانه في بداءة سنة ١٨٦٦ وقع الشقاق ثانيةً بين كرم وداود باشا. اراد داود باشا ان يوسع نطاق سلطانهِ. فشدّد صلاتهِ بالباب العالي، وأحكم اتفاقه معه. فالجند اللبنانيّ الذي اثبتت التجارب مهارته ومقدرته في صيانة الأمن العامّ قد فقد ما كان له من المكانة والحظوة لدى الحاكم، وأعيدت العساكر التركية النظامية الى الجبل. فاستاء كرم وأعوانه في كسروان من ذلك استياءً شديداً. واحتجّ عبثاً البطريرك الماروني لدى الحاكم على نقض استقلال لبنان بإدخال هؤلاء العساكر إليه. فهبّ كسروان وثار ثورةً جديدة فأبى سكان الشمال أداء الضرائب. وتألفت العصابات وتسلحت. وحملت مئات كثيرة من الناقمين السلاح، وتأهبت للقتال تحت قيادة كرم. فتوسّط البطريرك لدى داود باشا، ودافع عن امتيازات أمته، وتبادلا الرسائل. لكن داود ادّعى انه لا يريد أن يذعن للثورة. وخال الفرصة ملائمة ليقهر كسروان بالقوة ويطفىء جذور الديموقراطية المستعرة نيرانها فيه. فطغا وتجبّر وردّ ما طلب البطريرك من الامور الصوابيّة والعادلة ضماناً للنصارى. وبالإضافة إلى ذلك، قبض على يوسف كرم في غزير فكان ذلك بداية الفتنة.

ففي ٦ كانون الثاني سنة ١٨٦٦ انقضّ نفر من الثوار على كتيبة تركيّة مرابطة على كثب من غزير فصدّتهم بعد ان خسروا بعض الخسائر. فاتفق وقتئذٍ كرم مع زعيم من زعماء الشيعة، هو سليمان الحرفوش، وكلاهما دعوا طائفتيهما الى السلاح والقتال. ولكن الفتنة كانت ضعيفة منذ نشأتها بسبب امتناع اكثر النبلاء عن خوض غمارها، وبسبب عداء فرنسا

لها. ولا بدع، فقد كتب الموسيو درون ده ليس وزير الخارجية الى قنصله في بيروت «ان فرنسا تؤيّد تأييداً معنويًا داود باشا في سبيل قمع الفتنة»[١٤].

وغنيّ عن البيان ان الباب العالي جعل الجنود العثمانيين الذين في سورية تحت إمرة داود باشا، فوقعت وقعة اولى في بنشعي بين الجنود العثمانيين والثوار[١٥]. ودام القتال ثلاثة ايام، من ٢٨ الى ٣٠ كانون الثاني سنة ١٨٦٦، فانكسر العثمانيون. فكان أن أبدى داود باشا عزيمةً وحشية، فسيّر تسعة آلاف رجل من الجنود العثمانيين على الثوار ينجدهم الجند اللبناني، ولا سيما المسلمون والدروز منه. فدهمت هذه القوة العظيمة جماعات العصاة المتفرقة وشتّتها دون إهراق دماء غزيرة.

وفي أيار احتلّ الاتراك اهدن وجونية والبترون والحدث. وفي الوقت نفسه سأل داود باشا يوسف كرم ان يخضع وأعوانه، ووعده مقابل ذلك بعفوٍ عام وبضمانٍ اكيد وعظيم من حيث شرفه وذاته وماله. فرفض ولم يرضَ ايضاً أن يقيم بفرنسا، كما عُرض عليه ذلك. لكن بعد يسير من الزمن تركه اعوانه. فوجب عليه ان يلجأ الى الكهوف في رأس الجبل واخذ جنود داود باشا يُطاردونه كما يطارد حيوان البرّ. لكنه في شهر حزيران سنة ١٨٦٦ ظهر في اهدن ونشر مرّة اخرى راية العصيان ووقع القتال، كما وقع من قبل، وإنما الفتنة ظلت منحصرة في الشمال. وعندئذٍ قطع البطريرك اللاّتيني كلّ صلة له بالثوار وبالاكليروس المارونيّ نفسهِ. والاكليروس ترك كرماً وشأنه، حتى قضي عليه بان يهرب مرّة ثانيةً الى أعلى الجبل، واصبح معدماً لا يملك شيئاً مما يقيم به أوده. فعانى حيث كان عذابات شديدة لا توصف. وعندما غلبه الجوع سأل القناصل الاوروبيّين ان يُحاكم بمقتضى شريعة البلاد أو أن يؤذن له بمغادرة لبنان والسلطنة العثمانية، وطرده الثلج من الأعالي. واتفق سفير فرنسا في الاستانة مع الباب العالي، وعُرض على كرم ان يُقيم في الجزائر. فرضي بذلك، وأتى به القنصل الفرنسي ديزسّار الى بيروت، ودخلها ما بين تهليل ابناء وطنهِ وحماستهم. وركب البحر في ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٦٧. ولم يعد إلى لبنان الا بعد وفاتهِ في النعش. وكان الحكام العامّون جميعهم قد أبوا ان يجيبوه الى طلبه ويجيزوا له العودة الى بلاده.

فخمدت اذاً أنفاس الفتنة في كسروان قبل ان تمتدّ وتنتشر، حتى قُضي على جميع الاحزاب السياسيّة ان تذعن للشرعية. ولم يلقَ داود باشا مناهضة ظاهرة في الجبل بعد ذلك. لكن من غريب الاتفاق أن ذاك النفوذ الذي كان له والذي كان قوّته المثلى قد زال وتوارى في لجّة العدم. فأصبح مكروهاً كرهاً شديداً. وأضمر له الناس العداء، واحاق به

سوء الظنّ من كلّ جانب، حتى تعرقلت بذلك جميع أعمال ادارته. أجل، كسب داود باشا رضا الباب العالي، لكنه فقد نفوذه لدى اللبنانيين، حتى شكّ الناس في خير مقاصده، وناهضوا سرًّا أنفع اعماله. فأضاع السداد، وتجاوز الحدّ، وشطّ شططاً موجعاً اليماً، وقسا قسوة فاحشة فتواطأت الاحزاب كلّها عليه، وانهكوا قواه بما أتوا من الطرق والدسائس. فشعر بكون الشعب كلّه عليه، وانه لا يستطيع امراً في سورية بعدُ. وبينما كان الباب العالي مهتماً بإطالة أجل حكمه، غادر مقامه فجأة واستقال من وظيفته، وذهب الى الاستانة قبل ان يؤذن له بمغادرة سورية.

قام الباب العالي بالاتفاق مع الدول في ٢٧ تموز سنة ١٨٧٦ بتعيين فرنكو نصري باشا خلفاً له. وفرمان فرنكو باشا أمضاه ايضاً سفير ايطاليا. وبذلك دخلت ايطاليا في مؤتمر الدول الاوروبية في الشرق وحصلت على مراقبة لبنان، كما لسائر الدول الموقعة نظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ من الحق في ذلك.

ومات فرنكو نصري باشا وهو من الروم الكاثوليك من حلب في ١١ شباط سنة ١٨٧٣ قبل انقضاء مدّة وظيفته العالية. فخلفه رستم باشا وهو ايطالي الاصل، واسمه الصحيح الكونت مارياني. وكان من قبل سفيراً في روسيا. وبعد انقضاء حكمه في لبنان نصب سفيراً في لندن. ولم يرَ لبنان بعد الامير بشير الكبير حاكماً عظيماً مثل رستم باشا. أجل تدخّل في امور كثيرة، وتجاوز حدّ وظيفته، ومع ذلك فقد كانت إدارته صالحة مفيدة، فأعاد الى المالية نظامها بما كان من طرق اقتصاده، وهو الذي اعدّ الترقي الاقتصادي الذي وصل اليه لبنان منذ ثلاثين سنة.

وخلفه واصا باشا، وهو من الارناؤوط، من الطقس اللاتيني، وواصل مسعى رستم باشا في سبيل رقيّ البلاد. فعمل على اقامة طرق لبنان الجميلة. ومات سنة ١٨٩٢ قبل انقضاء مدة ولايته في الحكم.

وتلاه نعوم باشا، صهر فرنكو نصري باشا. وكان مثله من حلب. وبعد نعوم، الذي كان سنة ١٩٠٦ كاتب سرّ الدولة في الوزارة الخارجية، جاء مظفر باشا تشايكوسكي من مرافقي السلطان ومدير اسطبلات خيل السلطان. وسمّي حاكماً للبنان لخمس سنين. ومات قبيل انقضاء مدته سنة ١٩٠٧ واقيم مقامه يوسف باشا رئيس غرفة الوزارة الخارجية في الاستانة. وكان قد اشترك في أعمال مؤتمر السلم في لاهاي سنة ١٨٩٩، وهو ابن فرنكو باشا حاكم لبنان الثاني وابن حمي نعوم باشا.

ان جميع حكام لبنان قد سلكوا خطّة داود باشا الاستبداديّة في السياسة. فتاريخ لبنان السياسيّ منذ سنة ١٨٦٨ طافح بمنازعاتهم مع الاكليروس والحزب الديمقراطي. وكانوا يعتمدون على الحزب المحافظ المؤلف خاصةً من الأشرافِ حفدة الاسياد الاقطاعيين القدماء، مناوئي الاصلاح والحرية، وتوسيع الحقوق الشعبية، والعاملين على بقاء النفوذ في ايدي الملاكين الكبار وفي يد الارستقراطية. فالمحافظون كانوا أعوان الحكام الأخصّاء. وشاطروهم في الواقع نعم السلطة والادارة.

اما اكثريّة اللبنانيين فقد كانت منذ سنة ١٨٦٨ نازعة الى الحزب الديمقراطي، وقد طلب هذا الحزب ان يكون الحاكم العام وطنيًا، وأن توسع حقوق المجالس المنتخبة، وأن تمنح حريّة الاجتماع والجمعيات وحرية الصحافة. وأن يقرّر التصويت العام نفسه ويُعمَل به.

ويوجد حزب آخر مؤلّف من الاكليروس، وقد كان مناوئاً للحكام حتى السنين الاخيرة. لأن الحكام قد أبوا دائماً ان يروا ايدي البطريرك والاساقفة تمتدّ الى شؤون الادارة والحكومة. فوقع الخصام غير مرة بينهم وبين البطريرك.

فجميع اللبنانيين انضموا الى هذه الاحزاب. والبغض بين الدروز والموارنة زال أو يكاد. ولم يبقَ الا شعب لبناني، كما في الماضي، يطلب ان يعيش وينمو في الاستقلال والحرية.

فمنذ سنة ١٨٦٨ برزت في لبنان نزعات ثلاث: النزعة الى الاستبداد في الحكام العامين، ونزعة الاكليروس والنزعة الديمقراطية.

فالحكام، ولا سيما رستم وواصا، عملوا على تأييد حكمهم المطلق بالعنف والشدّة. ومدُّوا أيديهم مدًّا غير مشروع في انتخاب المجالس تأثيراً على الناخبين في سبيل مرشحيهم، وأبطلوا بغير حقّ وعدل انتخاب خصومهم، وطالبوا باستقلال القضاء في مواطن عديدة، وقضوا بمحاكمة أخصامهم السياسيين، وأوجبوا الحكم عليهم.

وهبّ الموارنة سنة ١٨٧٧، وشكوا رستم باشا إلى الباب العالي وإلى الدول «حامية نظام لبنان» وطلبوا تدخّلها بموجب المواثيق الدولية. ثم جدّدوا الشكوى وكرروها. فتوسط سفراء الدول الستّ في الاستانة بهذه المسألة. وفي فرمان نعوم باشا أدخل السفراء شرطاً يقضي بإزالة المظالم التي يشكو منها اللبنانيون، وخاصةً تدخّل الحكومة نفسها في الانتخاب وفي القضاء، وأوجبوا تطبيق نظام سنة ١٨٦٤ تطبيقاً تاماً.

ومع ذلك فالخلل استمر حتى اليوم. وهذا ما جعل توسط الدول ضروريًا لازالته

ولادخال ما يلزم من الاصلاح والحريّة في لبنان، مما سنبيّنه في الفصول الآتية. ورغم ذلك فقد استطاع الحكام، ولا سيما رستم وواصا أن يعملوا على ترقية لبنان المستقل في مدارج الاقتصاد ترقيةً مطردة وأقاموا فيه النظام وطرق الاتصال، وأتوا اليه برؤوس المال الأجنبية وبالمهندسين والتجار من الأوروبيين.

والاستقلال المحلي اللبناني مع ما به من النقص كان له خير النتائج. فرقى البلاد بعد تلك العواصف الهائلة التي هبت عليها منذ سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٦٤، أي في خلال ثلاثين سنة. «إن افضل ثناء على نظام سنة ١٨٦١ الاساسي هو انه ضَمِن للبنان اربعين سنة سلاماً ونجاحاً لم يعرفهما الجبل منذ قرون طويلة»[١].

لقد كان استقلال لبنان المحلي الذاتي النوعي برهاناً جليًا بيّن للملأ أنّ الشعوب الشرقيّة أهل في كل عهد لأن يكون لها شأن في تاريخ المدنيّة والحضارة، اذا ما تولتها حكومة رشيدة صالحة. ولهذا نرى اكثر «الأمم» المسيحية والمسلمة في السلطنة العثمانية تطلب لليوم أن يكون لها استقلال شبيه باستقلال لبنان النوعي، لأن الاستقلال وحده مع بعض الحريّة يمهّد لها السبيل الى الترقي والعمران.

كان نظاما سنتي ١٨٦١ و١٨٦٤ قد اتخذتهما الحكومات الاوروبية مثالاً. فمنحت ساموس ومنحت بعدها كريت استقلالاً مؤسساً على القواعد العامة المركز عليها استقلال الجبل النوعي، اعني ان الحاكم فيها يسميه الباب العالي برضى الدول، ويكون فيهما جندرمة وطنيّة، وتُمثّل الاقليات المذهبية او القومية في المجالس المنتخبة، وتقام المحاكم القضائيّة وتدفع ضريبة يسيرة في كلّ سنة الى الباب العالي. وقد حرصت الدول على ان يكون نظام لبنان مطبقاً. فمنذ سنة ١٨٦١ رأى بعض الساسة ورجال الدولة ما للنظام الذي وضعته لجنة بيروت الدولية من الأهمية والشأن. فصرّح المسيو توفينل وزير خارجية فرنسا بأن لبنان سيكون مثالاً ومقدمة للتدخل في شؤون تركيا. والمسيو ده غورتاكوف لم ينفكّ عن مطالبة الباب العالي ان ينفذ بالاصلاح الموعود به في الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ [٢].

ففي سنة ١٨٦٨ أبى الباب العالي ان يعين مدّة حكومة فرنكو نصري باشا في جبل لبنان. لكن الدول أوجبت الا تتمّ تسميته الا بتصديقها عليها، وأن تكون مدة حكمه عشر سنين. فأذعن الباب العالي للأمر واعترف مرة اخرى بمراقبة الدول، بحيث اصبحت هذه المراقبة حقًّا لا يُنكر.

فلا يمكن ان يعدل نظام لبنان من غير رضى الدول الأوروبية ولها الحق في ردّ كلّ تعديل لم ينظر فيه. فلبنان، إذاً، من حيث الواقع ومن حيث المبدأ لا يخضع مباشرةً للباب العالي وإدارته. فهو تحت رقابة الدول الأوروبية.

بقي ان نبحث في نظام لبنان بالاسهاب، وكيف كان سير هذا النظام واي نتائج أتت عنه[٣].

الهوامش

(١) مقال d'Alaux «لبنان وداود باشا»، مجلة العالمين، ١ تموز سنة ١٨٦٥، وأول ايار سنة ١٨٦٦، سلسلة مجلة العالمين من سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٦٧.

(٢) D'Alaux, *Le Liban et Daoud-Pacha (Revue des Deux Mondes*, 1 juillet 1865 et 1 mai 1866); *Annuaire des Deux-Mondes*. années 1861 á 1867.

(٣) انظر جلسة لجنة بيروت السابعة المنعقدة في ٣٠ ايلول سنة ١٨٦٠، ص ١٣٧ وما يليها (تستا، مجلد٦، ص ١٤١).

(٤) Saint-Marc Girardin, *De la Syrie au commeucemeat de 1862 (Revue des Deux-Mondes*, 15 Mars 1862).

(٥) *Annuaire des Deux-Mondes*, année 1861, p.546 sq.

(٦) بيّن يوسف كرم شكواه من الحاكم العام في نشرة خاصة عنوانها «من يوسف كرم الى حكومات أوروبا». انظر ايضاً «حالة لبنان وحالة الكنيسة المارونية» بقلم يوسف كرم، روما ١٨٧٧.

(٧) ففي ٣١ اذار سنة ١٨٦٢ لم يكن بعد في لبنان الا كتيبة تركية في دير القمر.

(٨) إلا ان المعارضة الديموقراطية والوطنية للموارنة في الشمال لم تلقِ السلاح. كذلك، فإنه عندما قرّر داود باشا إقامة طريق للمركبات بين غزير والبحر بدت معارضة السكان، بحجة ان ذلك يكون مدخلاً للقوات العثمانية الى كسروان، فتدخل المسيو اوتري (Outrey)القنصل الفرنسي في بيروت لايقاف الهيجان. (مجلة العالمين، سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣، ص ٦٤٣).

(٩) *Annuaire des Deux-Mondes*, année 1864-1865, t. XIII, p.609.

(١٠) Testa, t.VI, 405 (Protocole du 6 join 1864).

(١١) *Annuaire des Deux Mondes*, année 1864-1865, p.613 sq.

(١٢) *Annuaire des Deux Mondes*, année 1864-1865, p.611.

(١٣) *Annuaire des Deux Mondes*, année 1866-1867, p.563

(١٤) جرت موقعتا بنشعي في المعاملتين في ٦ كانون الثاني سنة ١٨٦٦.

(١٥) H. Levantin, *Quarante ans d'autonomie au Liban*, p.29

(١٦) Martens, *Nouveau recueil général des Traités*, 2e serie, t. III, p.270 sq; Engelhardt, *la Turquie et le Tanzimât*, t IV, p.170 sq.

(١٧) Engelhardt, op, cit., t. II, p.72

الفصل الثاني

لبنان اليوم (١٩٠٨) ــ حكومته المركزية

بعد ان اسهبنا الكلام في تكوين الحكومة اللبنانيّة لا نرى بدًّا من البحث فيما لها بالتفصيل كما هي قائمة اليوم وكيف تسير فنبين ما يتعلق بادارتها المركزية وبادارة الاقضية والنواحي وحالة القضاء والجند.

تتألف الحكومة والادارة في لبنان من الحاكم العام ومن مجلس الادارة الكبير ومن ستة قائمقامين او حكام اقضية، ومن سبعة واربعين مديراً يتولون أمر النواحي، ومن شيوخ القرى، ومن المجلس القضائي الأعلى، وهو أشبه بمحكمة استئناف، ومن المحاكم البدائية والمحاكم الصلحية.

لنبحث في جميع هذه الوظائف وصلاحياتها:

يتولى متصرفيّة جبل لبنان حاكم عام يعاونه مجلس ادارة مركزي وهذا الحاكم المسيحي يسميه الباب العالي، ولا صلة له بحاكم بيروت أو واليها[٤]. والباب العالي مقيّد في اختياره حاكم لبنان. وللدول الأوروبية ان تصدق على تسميته قبل إذاعتها. فمن العادة ان يقع التعيين في مؤتمر السفراء في وزارة الخارجية التركية. واتفاق الدول والباب العالي يدوّن في ميثاق يوقعه الصدر الأعظم والسفراء، ويلحق بفرمان التسمية[٥].

اما نظام سنة ١٨٦٤ فلم يقرّر مدة الحاكم. فقد جرت العادة على ان تعيّن هذه المدة في فرمان التسمية. ومنذ سنة ١٨٦٤ قد أصبح مألوفاً ان يعين الحاكم لخمس سنين او عشر سنين، وله ان تجدّد وظيفتهُ بعد انقضاء مدّته[٦].

وهذا ما يقوله بروتوكول ١٨٦٨: إن السفراء الموقعين مع الباب العالي للاعتراف بعدم الوقوع في تحديد ضيّق كما حصل في الماضي بظروف مختلفة، لمدة الحكم في لبنان، ولما كان الباب العالي يريد تجنب التفسيرات الضالة التي يكونه قد تنشأ في النفوس وتؤدي الى نتائج غير مرضية. وقد اعلن فؤاد باشا بان مدة ولاية فرنكو نصري باشا لن تكون اقلّ من عشر سنوات، منذ يوم تسميته[٧].

وفرمان تنصيب رستم باشا لم يكن اقلّ وضوحاً. فقد جاء فيه: «طالما انك تجدّ وتبذل جهدك وتنفذ نياتي السامية فإن عطفي السلطاني أمر مكتسب بالنسبة اليك ومجدّد. ولما كانت مدة الحكم الطويلة تساهم في إقامة الاستقرار، فكن واثقاً بانك بمقدار ما تنجح في ادارة البلاد بحسب النظام الساري المفعول، فإنك ستكون دائماً مثبتاً في هذا المنصب»[٥].

فكلّ من فرنكو باشا ورستم باشا وواصا باشا قد تعين لعشر سنوات. اما نعوم باشا ومظفّر باشا ويوسف باشا فقد عُيّن كل منهم لخمس سنين فقط. ولكن نعوم باشا جدّدت مدته خمساً اخرى. وقد تسنّى للباب العالي ان يقصر اليوم مدة حاكمية متصرف لبنان. بيد انه لا يوجد قاعدة مطردة لذلك.

ويمكن ان يفصل الحاكم من وظيفته كما يظهر ذلك من المادة الاولى من نظام سنة ١٨٦٤: يستطيع السلطان ان يقيله بعد اتفاقه على ذلك مع الدول الأوروبية. وهذا يمكن استمداده من نصوص المعاهدات الدولية. فإذا كان اتفاق الباب العالي والدول الأوروبية ضروريًا في تسمية الحاكم، فهذا الاتفاق ضروري ايضاً ولا ريب فيما إذا أُريد عزله عن وظيفته وإقامة خلف له.

وفوق ذلك فجميع مواثيق مؤتمر السفراء الملتئم للنظر في تسمية حاكم لبنان تذكر ذكراً صريحاً المدة التي فرغت فيها متصرفية لبنان من حاكمها وما كان من اسباب ذلك الفراغ. وهكذا كان فيما خص تسمية رستم باشا: «فلما شغر منصب الحاكم بعد موت فرنكو نصري باشا تكرّم السلطان وسمى رستم باشا السفير في سان بطرسبورغ حاكماً جديداً، فاجتمع ممثلو الدول الموقعون لنظام لبنان بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦١ و٦ ايلول ١٨٦٤، وبروتوكول ٢٧ تموز ١٨٦٨ في مؤتمر لدى وزير خارجية السلطان، ليجمعوا على التعيين بحسب البروتوكول المعمول به حينئذٍ»[٦]. فمن حيث الواقع، ليس السلطان وحده سيد حاكم لبنان. فهو متعلق ايضاً من الوجهة العمليّة بالدول ايضاً ينتدب الى تولية إيالة مستقلة السلطان وأوروبا جميعاً بعد ان يتّفقا على ذلك. فهو خاضع للسلطان مباشرة لكن السلطان ليس له ان يأمره بما شاء وأراد. لان سلطته في جبل لبنان مقيَّدة بمواثيق دوليّة. فيجب ان يطبق حركته على ما رسمه له نظام سنة ١٨٦٤ والمواثيق التي تلت هذا النظام. وأوامره للسفراء حق ابطالها واذا احتجوا عليها فقد يمكن ان يلغيها ويبطل وجوب العمل بها. ومن ذلك ينتج ان لبنان تحت رقابة اوروبا والباب العالي. وإن متصرفّه في الواقع خاضع للباب العالي ولاوروبا.

وميثاق سنة ١٨٦١ والتقليد هما اللذان قررا تقريراً اخيراً طريقة تسمية حاكم لبنان اذا لم يبق له حق البقاء في الوظيفة إلا ثلاثة اشهر. فعلى السفراء ان يتفقوا على مرشح تلك الوظيفة ليقدموه الى السلطان لينتدبه اليها[٧].

فنظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ لم يقررا شيئاً فيما اذا لم يتمّ الاتفاق بين السفراء او بين هؤلاء وبين الباب العالي. فجاء التقليد وقرر هذه القضية ايضاً. ففي سنة ١٨٨٣ خُشي من أن لا تتمّ تسمية خلف لرستم باشا الا بعد انقضاء مدته فابلغ الباب العالي رستم ألا يغادر مقر وظيفته قبل وصول خلفه. وفي سنة ١٨٩٢ عند وفاة واصا باشا الفجائية وكّل الباب العالي بوظيفة الحاكم العام الى رئيس مجلس الادارة[٨].

فللباب العالي وسيلتان في حال فراغ المتصرفية: الأولى، أن يطيل مدة الحاكم المنقضية ريثما يصل خلفه، والثانية، أن يفوّض الحكم ذلك إلى مجلس الإدارة. والوسيلتان قد صدقت عليها الدول بسكوتها تصديقاً مضمراً. فصار لها قوة الشريعة بما انهما عادة جعلتها المقدمات مرعية.

والحاكم اذا انقضت مدته فيستطاع تجديدها له. وذلك بيّن من محاضر المؤتمر الدولي المنعقد سنة ١٨٦١ و١٨٦٤ [٩]. اما في حقيقة الواقع فلم تطل مدة احد من حكام لبنان الى ما وراء السنين العشر. فقد اقيم خلف لرستم باشا بعد انقضاء سنيه العشر. وكان لم يزل قويًا قادراً على الحكم[١٠]. ونعوم باشا منح خمس سنوات جديدة بعد انقضاء الخمس الأولى واما بعد انقضاء الثانية فسمي مظفر باشا خلفاً له.

وهذه المقدمات تبيّن اجلى بيان ان مدة الحاكم هي في الواقع عشر سنين فقط. وسبب ذلك ما بالباب العالي من سوء الظن بالنصارى. لان الحاكم اذا طال عهد حكمه في الجبل زماناً طويلاً تتأصل عروقه في البلاد ويصبح «كأنه منهم» وأسرته يتحوطها النصارى من كل جانب. وهو يتأثر من المحيط الذي فيه، ولا يرى بعد ذلك في كلّ الأمور إلا ما يراه اللبنانيون. ويمكنهُ ايضاً ان يتخذ له اعواناً كثيرين وتشرئبّ نفسه الى ما فوق، وتحدثه مطامعه بانشاء امارة مستقلة مسيحية في لبنان. والباب العالي لا يريد ان تكون سورية بلغاريا ثانية. فهو يخشى من حكامها النصارى بحيث لا يرضى ان يشغلوا الوظائف زماناً طويلاً. ويبذل جهده في أن يبدل حاكم لبنان بعد انقضاء السنوات الخمس.

وبموجب المادة الاولى من نظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ يجب أن يكون حاكم لبنان «مسيحيًا» لكنه لم يُبيِّن صريحاً مذهبه وطائفته. كما انه لم يُصرِّح بأن الحاكم لا يمكن

ان ينتخب من الطوائف المسيحية اللبنانية. والموارنة لم يحرموا حرماناً صريحاً من وظيفة الحاكم العام. انما الباب العالي وانكلترا استمرا مناوئين لمبدأ الحاكمية الوطنية، كما كانا سنة ١٨٦١. ولم يرشح الى اليوم احد من الموارنة ولا من الروم. وقد جرت العادة أن يُنتَخَب الحاكم من غير الأسر اللبنانية ومن غير الموارنة. لكن هو كاثوليكي فهو اذاً من مذهب الاكثرية الكبرى في الجبل. هو ارمنيّ او لاتيني، وليس روميًّا لان الموارنة اقرب الى اللاتين منهم الى سائر الطوائف المسيحية، وهذه العادة اصبحت اشبه بشريعة يعمل بها.

لحاكم لبنان من السلطة والصلاحيات ما لوالي ولاية من ولايات الدولة. لكن ليس له اسم والٍ، بل يسمى باسم متصرف (حاكم سنجق او قسم من ولاية) وانما لا يتعلّق بوالٍ من الولاة كما قدمنا. وبحسب نظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ له لقب باشا ودرجة مشير، لأن له أيضاً صلاحيات عسكرية[١١]. فالولاة والمتصرفون في ولايات الدولة ليس لهم بعد إصلاحات التنظيمات الكبار إلا السلطة المدنية. اما حاكم لبنان فلهُ ايضاً سلطة عسكرية. فهو رأس القوات الحربيّة اللبنانية. وله أن يطلب من السلطة العسكرية في سورية، أي من المشير قائد الفيلق الخامس في دمشق، معاونة الجنود النظامية العثمانية.

فمن اجل بيان كون المتصرف قائد رأس القوات العسكرية اللبنانيّة، وحملاً للضباط العثمانيين على احترام أوامره قد ارادت الدول ان يكون حاصلاً على رتبة المشيريّة، وقد مُنحت للحاكم الاول داود باشا. لكن سنة ١٨٨٣ لم يشأ الباب العالي ان يمنحها لواصا باشا، بل منحه لقب وزير. وهذا اللقب لا يُمنحهُ النصارى الا نادراً[١٢]. كما انه لم يشأ أيضاً ان يمنح مع اسمى مرتبة في الجندية سلطة مشروعة ومألوفة في الجيش العثماني، حاكماً مسيحياً يتولى إيالة مستقلة قضت اوروبا عليه (الباب العالي) بتسميتهِ ولاوروبا حق مراقبته. فالباب العالي لم يشاور الدول في ذلك وانما هي سكتت ولم تبد اعتراضاً. لكن المسألة ليست ذات شأن وخطر اذا اعملنا فيها الفكرة والروية. فقوات لبنان العسكريّة هي تحت امرة متصرف لبنان وإن لم يكن مشيراً. لان هذه القوات ليست الا دركاً بموجب نصّ الدستور اللبناني، فإذا كان ذلك، فهي تحت إمرة الموظف المتولي رئاسة الدرك، وهو المتصرف. أما الجنود العثمانيون الذين للمتصرف ان يطلبهم في مواطن خارقة للعادة فهم بقوة طلبهم نفسه تحت إمرة السلطة المدنية التي طلبتهم. اما لبنان فنظامه الاساسي يوجب صريحاً أن يكون الضباط الأتراك الذين يتولون قيادة الجنود المطلوبين تحت إمرة طالبها

المتصرف. فهو إذاً لا يحتاج الى مرتبة عسكريّة ليكون محترماً لدى القوات العثمانية لأن اقلّ بادرة تبدر منها تؤذن بقلة الاحترام والطاعة ونقض صريح لنظام لبنان وللمعاهدات الدوليّة.

اما راتب الحاكم العامّ فهو ٢٤٠٠٠٠ غرش في السنة، علاوةً على ٤٨٠٠٠ الف غرش هي نفقات التمثيل. إن نظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ قد حددا الراتب ونفقة التمثيل بقيمة ٤٢٠٠ ليرة في السنة. لكن رستم باشا خفّض رواتب جميع الموظفين، وخفّض في الوقت نفسه راتب الحاكم العام وجعله القدر المذكور.

ويوجد لدى الحاكم بعض دوائر اداريّة تعاونه في وظيفته وهي: ١ ـ القلم الاجنبي وقلم الترجمة؛ ٢ ـ ثلاث دوائر لكتبة الاسرار (السكرتاريا)، الأولى للمراسلة التركية، الثانية للعربية، والثالثة للاجنبيّة؛ ٣ ـ قلم المحاسبة؛ ٤ ـ السجلات؛ ٥ ـ دائرة البريد والبرق. وبهذه الدوائر جميعها تتعلق سائر الدوائر الثانوية، كدائرة الدخل والخرج... والنافعة وغيرهما.

وللمتصرفيّة قاعدتان، بيت الدين وبعبدا. بيت الدين مقرّ المتصرف ومركز الحكومة الرسمي في الصيف[١٣]. والدوائر تقوم في قصر الامير بشير الكبير، وقد رممه واصا باشا ترميماً حسناً جميلاً. ويقيم في هذا القصر ايضاً ايام الصيف أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة. وتوجد دائرة للبريد تصل القصر او السراي باكثر المواطن المركزيّة في الجبل وبيروت ودمشق[١٤]، وفصيلة من الجند مؤلفة من ١٥٠ نفراً بين رجّالة (مشاة) وخيالة، هي حرس الحاكم. وفي الشتاء تُنقَل دوائر الحكومة الى بعبدا على مقربة من بيروت وتقيم في سراي بناها رستم باشا وواصا باشا. ولا يقيم الا الدوائر في بعبدا لرداءة مناخها. فالحاكم قد أَلِفَ الاقامة مع عائلته في بيروت في دارٍ يختارها هو وتدفع إجارتها الحكومة اللبنانية.

ما هي اختصاصات الحاكم العام؟

جاء في نظام سنة ١٨٦٤ ما يلي: «والمتصرف غير محتمل العزل بمعنى انه يستمر في منصبهِ ما دام حيًّا. ويكون في عهدته القيام بجميع خطط الإدارة الاجرائية ساهراً على حفظ الراحة والنظام في انحاء الجبل كلها ويحصل منها التكاليف. ويحسب السلطة التي له من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت عهدته مأموري الادارة المحلية ويعيّن القضاة ويدعو المجلس الكبير الى الانعقاد، ويتولى رئاسته، وينفذ

الأحكام القانونية الصادرة من المحاكم، ما عدا الإبطال والفسخ، والقيود المذكورة في المادة الثامنة».

إذاً سلطة الحاكم العام واسعة سعةً عظيمة، وله وحده القوة التنفيذيّة كلها بجملتها، وسلطانه مطلق في الادارة وفي القضاء. هو نائب ملك في كلّ منطقة حكمه. وليس عليه ان يستشير الباب العالي في تسمية المأمورين الكبار، كالقائمقام مثلاً، وذلك بناء على فرمان تنصيبه. وسلطانه أوسع من سلطان الولاة، لأن ليس لهؤلاء أن يسموا الموظفين الكبار، وليس لهم يد في جباية الضرائب ولا في إقامة القضاة، ولا في شؤون العدليّة والقضاء، يفصلهم السلطان متى شاء وأراد. ولا يلبثون في وظائفهم بوجه الاجمال اكثر من سنتين. إن الاصلاح الاداريّ في تركيا قد كان خاصّةً في توزيع السلطة. اما في لبنان فالمجلس الدوليّ قد جعل السلطة كلها في يد حاكمه العام. فهو السيد المطلق في الإدارة المالية والجندرمة والعدليّة والجيش اللبناني الصغير. وثباته في وظيفته ومدتها يزيدان من شأنه وسلطته. لانه لا يمكن عزله الا بعد محاكمته، وبرضى الدول. وهذا يجعل عزله امراً مستحيلاً، الا اذا أتى ذنوباً فظيعة أو هيج الرأي العام عليه، وسبب سخطاً شديداً عليه ينذر بتشويش الراحة العموميّة وإقلاقها.

وهو حرّ في اختيار الموظفين. والمادة الثانية لا توجب عليه الا اختيار القائمقامين من الطائفة المتفوقة، إما «بعدد شعبها» واما «بعظمة املاكها» فهو إذاً يستطيع ان يسمّي من شاء وأراد قائمقاماً شريطة ان يختاره من الطائفة الأهم. وهو الذي يسمي المُديرين. وحق القائمقام بتقديم المدير لهو هزءٌ وسخريّة وهو يُسمّي ويفصل القضاة جميعهم من دون استثناء. ولا قاعدة تحصر سلطانه في ذلك، إلا اذا قلنا انه يجب عليه ان يختار أعضاء المجلس القضائي الأعلى من الطوائف الستّ بحيث يكون لكلٍ منها ممثّل في هذا المجلس. فالحاكم العام هو سيد الادارة والحكومة المطلق وله على موظفيه وعلى القضاة سلطان لا يكاد يكون له حدّ.

أجل، لقد نظر كل من نظام سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ الى أخطار هذه السلطة العظيمة الشأن، الساحقة المطلقة، بيد فرد من الناس. لذلك رُئِيَ، حصراً لسلطان الحاكم، أن يكون لديه ديوان مشورة، اي نوع من المجلس المنتخب، وأن تكون مهمة هذا المجلس الإداري المركزي «توزيع الضرائب»، ومراقبة الدخل والخرج، وأن يكون له ان يعاون الحاكم برأيه في جميع المسائل التي يعرضها عليه[١٥]. فمنح هذا المجلس السلطة في

المالية، خاصة اتقاء شرور السلطان المطلق المسلّم الى يد الحاكم وحدها. فالحاكم إذاً لا يستطيع ان يعفي احداً من سكان الجبل من الضرائب، كما إنه لا يستطيع ان يفرد الموازنة من غير مراقبة. ولما كان للمجلس ان يراقب الدخل والخرج، كان من نتائج هذه المراقبة ان يقرّر هو الموازنة السنوية، حتى إذا رأى خللاً في المالية كان له وعليه ان ينظر في ذلك. ففي النظام لا قاعدة تقرر طريقة العمل في هذا الموطن. لكن من الواضح انه كان على المجلس ان يبلغ ذلك الى الباب العالي بصورة رسمية والى ممثّلي الدول بصورة شبيهة بالرسمية اذا لم نقل اكثر من ذلك، فيطلب إجراء التحقيق ومحاكمة الحاكم وعزله اذا دعت الحاجة. فسلطة المجلس الاداري عظيمة هائلة خصوصاً لكونه مجلساً مقيماً على الدوام لدى الحاكم في بعبدا شتاء وفي بيت الدين صيفاً. ولا تقف مهمته عند حدود المالية، بل عليه ايضاً ان يرشد خطوات الحاكم ويبلغه امانيّ أهل الجبل وحاجاتهم. وله ان يعارض ما قد يقرّر الحاكم في بعض المواطن ويطلب إلغاء قانون او قرار لا يراهما مشروعين وينهى عن وضع شيء من ذلك ويحتجّ على بعض الوظائف الادارية.

ومن الوجهة النظرية، ليس على الحاكم ان يستشير المجلس إلا في توزيع الضرائب وفي الادارة المالية. ورضى الجلس في غير هذين الموطنين غير مطلوب قانوناً. أما من حيث العمل، فلا يستطيع الحاكم ان يردّ معاونة هذا المجلس المنتخب المقيم لديه وهو يمثل أقواماً قويّة شديدة، بها من النزعة الى الاستقلال ما جعلها تصدّ منذ نشأتها كل هيمنة خارجية.

فكان ممكناً اذاً، مبدئياً، ان يكون المجلس حاجزاً في سبيل استبداد الحاكم. اما في الواقع فلم يكن بين الحاكم والمجلس نزاع له شأن. فمنذ انصراف داود باشا من الجبل لم يرد المجلس اقتراحاً عرضه عليه الحاكم، بحيث اصبح المجلس أداةً في يد الحاكم. وسبب ذلك قائم في تنظيم المجلس وطريقة انتخابه.

وإليك ما جاء في المادة الثانية من نظام سنة ١٨٦٤ «يكون في الجبل كله مجلس اداري مركزي مؤلّف من ١٢ عضواً تنتدبهم المديريات على هذه الصورة: كل من مديريتي كسروان عضو ماروني ومديرية جزين عضو ماروني، وعضو درزي وعضو مسلم، ومديرية المتن عضو ماروني وعضو ارثوذكسي وعضو درزي وعضو شيعي، ومديرية الشوف عضو درزي، والكورة عضو ارثوذكسي، وزحله عضو من الروم الكاثوليك».

والمادة العاشرة تعين طريقة انتخاب هؤلاء الاعضاء: «ينتخب في المناطق شيوخ

القرى أعضاء مجلس الإدارة. وكل قرية تنتخب هي شيخها. واعضاء المجلس الاداري يجدّد انتخاب اثنين منهم كل سنتين ويمكن انتخاب الاعضاء مرة ثانية». فلا يمكن ان يُنتخب من ليس له منزل في المنطقة التي يمثلها في المجلس. والمجلس مؤلف من أربعة موارنة وثلاثة دروز وارثوذكسيين وعضو من الروم الكاثوليك ومن مسلم سني ومن مسلم شيعي.

فتأليف المجلس على هذه الصورة كان القصد منه، سنة ١٨٦١ عضد الاقليات[١٩]. فقد صرح انه لا يجوز ان يُسلم الدروز والشيعة الى اكثريّة مسيحية، ولا سيّما الموارنة. ولم تُقرَّر طريقة تأليف المجلس على هذا الشكل إلا عملاً بطلب انكلترا، حامية الدروز كما رأينا. لكن هذه الطريقة تضمّنت عيباً أساسياً. فهي تديم الى ما شاء اللّه في المجلس اللبناني الصغير الخصام والنزاع بين الطوائف المختلفة والاديان المتباينة. فلم يكن مستطاعاً، والحالة هذه، ان تؤلف احزاب سياسية واقتصادية منزهة عن العنصرية والطائفية، بحيث اصبح مزج جميع الطوائف او تقريبها بعضاً الى بعض أمراً صعباً، إذا لم نقل مستحيلاً.

لقد شاؤوا ان تمثل الأقليات، فمنعوا تأليف أكثرية في المجلس. أجل، إن للعنصر المسيحي اكثرية بصوت واحد، ولادراك ذلك كان على النصارى ان يكونوا كلمة واحدة ورأياً واحداً. وهذا ليس اليه سبيل.

كان النزاع شديداً بين الاحزاب السياسية. فقد تركت ثورة الشعب سنة ١٨٥٨ أثاراً باقية منذ ألغي الحكم الاقطاعي ونودي في نظام سنة ١٨٦١ ونظام سنة ١٨٦٤ بالمساواة المدنية والسياسية لجميع اللبنانيين، وفقد النبلاءُ امتيازاتهم وما كان يخولهم إياه القانون من التفوق. لكنهم ظلت في ايديهم اكثر الثروة العقارية، بحيث بقيت لهم الكلمة النافذة، واستمروا يطلبون ان يديروا هم البلاد وسكانها، وجدّوا في ان تكون لهم الوظائف الادارية العالية، وأن يملأوا الكراسي الممنوحة لطوائفهم في المجلس.

استمر الخصام القديم بين أعضاء الأسرة الواحدة وان خفف وطأته الزمان، مع ما طرأ على الاخلاق من التقلّب والتغيير. والنبلاء القدماء لم يزالوا يطلبون السيطرة في المجلس، خاصة لأن له توزيع الضرائب ومراقبة الإدارة. فهم يريدون ان يمنعوا خصومهم حتى ان يوجبوا عليهم القسم الأكبر من التكاليف العمومية، وعن ان يستعينوا بالضرائب لفرضها. ويريد النبلاء أن يضعوا ايديهم على القضاء، لئلا يكون سلاحاً عليهم في اكف الحاكم

وخصومهم. فطلبوا، بعد فقدان امتيازاتهم، ان تكون لهم السيطرة بما يحصلون عليه من كراسي المجلس ووظائف الحكومة.

وكان لم يزل قائماً ازاء النبلاء الحزب الشعبي الذي تألف في ابّان الثورة اللبنانية الكبرى. والى اليوم يوجد بعض الديموقراطيين، بين الفلاحين خصوصاً، يطلبون تقسيم الاراضي وحق الملك المطلق لمن يحرثونها. ويطلب الحزب الشعبي هو ايضاً أن تكون له الكلمة النافذة بواسطة من يرسلهم نواباً عنه الى مجلس الإدارة، ويطلب ذلك رغبةً في أن تكون مصالح الفلاح والصانع والملاك الصغير سالمة مصونة، ويكون توزيع الضرائب ومراقبة السلطة التنفيذية والقضاء وسيلة في يدهِ للتخفيض من شأن النبلاء.

ثم ان الاكليروس لم تزل له يد في السياسة لانه لم يبرح يطلب ان يدير شؤون الأمة. وله ايضاً مطامع مادية اكثر منها معنوية. فيتفق اذاً ان يكون الاعضاء الموارنة الاربعة في المجلس ذوي منازع متباينة وخطط سياسيّة واقتصادية متضاربة. وقد يقع الخلاف والشقاق ايضاً بين الاعضاء الدروز وبين العضوين الارثوذكسيين. فالاكثرية المسيحية المؤلفة من الموارنة ومن الاعضاء الثلاثة الارثوذكسيين والكاثوليك هي عرضة للفشل بسبب الخلاف من حيث الدين والقومية والسياسة.

وفوق ذلك، ففي تأليف المجلس عيب آخر هو نتيجة ما كان من تدرج اللبنانيين في سبيل الترقي والعمران. فنهضة المسيحيين، ولا سيما الموارنة منهم وكثرة عددهم، ومهاجرة الدروز والشيعة والمسلمين، قد غيرت منذ سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ لبنان من حيث قومية سكّانه. فعند وضع نظام الجبل كان توزيع الأعضاء في المجلس على النسبة المتقدمة بين الطوائف اكثر عدداً وإنصافاً. فكانت كل طائفة تمثل تمثيلاً متفقاً مع قوتها الصحيحة. فليس الآن الامر كذلك. فاليوم لخمسين الف درزي الحق في ثلاثة اعضاء، ولثلاثمائة وخمسين الف ماروني أربعة اعضاء فقط، ولأربعة وخمسين الفاً من الروم الارثوذكس عضوان لا غير، ولخمسة عشر ألفاً من الشيعة عضو ولخمسة وثلاثين الفاً من الروم الكاثوليك عضو ولاثني عشر ألفاً من السنة عضو.

ويظهر الظلم بصورة اجلى اذا تفحّصنا كل قضاء وناحية من السكان. ففي الشوف ٤٠٠٠٠ درزي و٣٥٠٠٠ ماروني وأقل من ١٠٠٠ شيعة و٨٠٠٠ من المسلمين السنيين و٧٥٠٠ من الروم الكاثوليك و٦٠٠ من البروتستانت، والمجموع زهاء ٩٦٠٠٠. فالاربعون ألفاً من الدروز لهم وحدهم ممثلون في المجلس. وال ٣٥٠٠٠ من الموارنة

انفسهم ليس لهم ان ينتخبوا عضواً يمثلهم، فعليهم ان ينتخبوا درزياً.

وقضاء جزين سكانه ٢٥٠٠٠ نفس، منهم ١٥٣٠٠ من الموارنة، و٦٠٠٠ من الروم الكاثوليك، و٢٩٠٠ من الشيعة و٣٠٠ من السنيين، و٦٤ درزياً، و٤٣٦ من الروم الارثوذكس. ولهذا القضاء عضو ماروني وعضو درزي وعضو مسلم سني. والروم الكاثوليك، وعددم ٦٠٠٠ نفس، لا عضو لهم. فجزين، وفيها ٢٥٠٠٠ من السكان لها ثلاثة أعضاء. والشوف وسكانه ١٠٠,٠٠٠ نفس له عضو واحد. وفي المتن لسبعين ألف ماروني عضو واحد. ولتسعة آلاف درزي عضو أيضاً. والف وخمسمائة من الشيعة عضو، و١٨٠٠٠ من الروم الارثوذكس عضو. اما الروم الكاثوليك، وعددهم ٧٠٠٠، فلا عضو لهم. فالارثوذكس السوريون المقيمون في الكورة، وعددهم ١٨٠٠٠، لهم عضو. واما الموارنة وهم ١٠٠٠٠، والمسلمون وهم ٤٠٠٠، فلا عضو لهم.

وفي زحلة ثلث السكان من الموارنة، والروم الارثوذكس لا عضو لهم. فلا عضو للروم الكاثوليك. وكل قضاءي كسروان والبترون وفيهما ١٤٥٠٠٠ من الموارنة، ليس لهم إلا عضوان و٧٠٠٠ من الروم الارثوذكس و١٠٠٠٠ من المتاولة لا تمثيل لهم في المجلس. فهذا البيان الوجيز يوضح ما كان من الانتخاب منذ سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ من الظلم والحيف. وفي الشوف فإن الناخبين المسيحيين في الدرجة الثانية الذين يمثلون نصف السكان مُجبرون على اختيار نائبهم من الدروز. وفي جزين هناك ١٥٣٠٠ مسيحي مجبرون على اختيار ممثلين اثنين لهم من الـ ٦٤ درزياً والـ ٣٠٠ مسلماً من المستوطنين في القضاء.

فالحياة السياسية تقتلها هذه الطريقة الانتخابية الخرقاء فتوجب الشريعة على الناخبين أن يختاروا منتخبهم من الأقليّة وان تكون هذه الأقلية عدداً لا ذكر له وهذا ما ينشىء الفوضى ويؤدي الى سوء الادارة. فمن جهة، فإن تنظيم التمثيل البرلماني عن طريق الطوائف والطائفية يؤدّي نظام لبنان الى اشعال النزاعات الدينية لينقلها الى الميدان الاداري. ومن جهة اخرى، فإن هذا الأمر يدفع التجمعات الدينية في القضاء الى ان تختار غالباً وكلاء لهم او تفوضهم في مجتمعات الأخصام. مثل هذا التنظيم لا يؤدي الا الى الضعف والفوضى.

وهناك ظلم آخر في هذا النظام الانتخابي. فلكل قرية صوت، أيًّا كان اتساع القرية وشأنها الاقتصادي. فمدينة غزير ليس لها الا صوت واحد في الانتخاب مثل آخر قرية من

قرى نهر ابراهيم، وإن لم يكن لها إلا مائتان من السكان. فممثلو القرى الصغيرة والمزارع هم الاكثرية من حيث عدد الناخبين. ولما كان سكان المدن والقرى الكبيرة هم في الغالب اكثر ثروة ونشاطا وذكاء وحضارة فكان الاجحاف بحقوق السواد الاعظم من سكان الجبل من ذوي الفئة الراقية والمترفة، والقسم الأكثر فقراً وجهلاً هم الذين لهم الشأن الارفع في الانتخاب

فطريقة الانتخاب هذه، الخرقاء، الظالمة، قد اثّرت كثيراً في الواقع، حيث زادت في سلطة الحاكم، بدلاً من ان تكون له لجاماً وحاجزاً. وفوق ذلك، فللحاكم بموجب الشريعة نفسها تأثيرٌ عظيم في المجلس. فهو رئيسه الشرعي. هو يتولى ما يكون من ابحاثه. وفي جميع مجالس الدنيا لرئيسها شأن وكلمة. فهو يعرف كيف يتصرف. فإذا كان من ذوي النفوذ والنهى وطلاقة اللسان فيمكنه ان يسود المجلس فيطيل او يقصّر المناقشات. ويمكنه ان يكون معاوناً لاصدقائه ورادعاً لخصومهِ. لذلك، تقضي جميع الحكومات أن يكون رئيس المجلس من الاكثرية التي فيه. اما مجلس ادارة لبنان فتأثير الرئيس فيه اعظم. لانه هو رئيس السلطة التنفيذية ايضاً وليس عليه ان يستشير المجلس ما خلا في مسائل الموازنة، وهو غير مقيد برأيهِ. وليس عليه ان يعرض على المجلس الا الموازنة وتوزيع الضرائب. واذا لم يستطع ان يشهد هو جلسات المجلس فله ان يقيم مقامه من شاء واراد من غير اعضاء المجلس. وغني عن البيان أنه يختار من كان أخص اصفيائه منزلة عنده. والعادة لا تقضي عليه الا ان يكون هذا الوكيل من الموارنة. فالمجلس اذاً هو دائماً تحت تأثير الحاكم ويمكن ان يتحكم به كيف شاء واراد وخاصةً من حيث عدم وجود اكثرية ثابتة فيه. فالحاكم يؤلف الاكثرية اذا احتاج اليها والمجلس لا يستطيع شيئاً على رئيسه الحاكم. وفوق ذلك، فللحاكم وسيلة مثلى لأن يجعل المجلس خاضعاً مطيعاً. هو الضغط الاداري: الأعضاء ينتخبهم شيوخ القرى وهم تحت امرة الحكومة المركزية. لان النظام يوجب ان يختارهم الاهلون. وأما تسميتهم فهي من حقوق الحاكم[١٧]. وقد غلبت العادة بان تختار الحكومة نفسها مستشاري البلدية وان تختار رئيسها الحاكم من بين هؤلاء. ونتيجة ذلك ان ناخبي اعضاء مجلس الادارة ليسوا في الواقع الا موظّفين يسميهم الحاكم العام. فمن البديهي ان لا يختارهم الحاكم من خصومهِ المناوئين له. فترشيح الحكومة لانصارها في لبنان امر مألوف. وهي تضغط على الشيوخ الناخبين ضغطاً لا غاية وراءه. وكثيراً ما يكون البحث في سبيل انتخاب المجلس شديداً. وهي مسألة لها في انتخاب

عضو مجالس الامة في اوروبا شأنها المهم في اعين اللبنانيين وحياتهم السياسية. وليس لها الا هذه الفرصة تتجلى فيها. فالآن كل الأمة تهتم بهذه المسألة، وتشترك في ذلك جميع الطبقات الاجتماعية، النبلاء والأكليروس والشعب. ولكن نفوذ هؤلاء جميعهم لا يمكنه ان يستظهر على نفوذ الحكومة، وهي تعمل بجميع الوسائل لادراك الغرض، فتمنع الناخبين من الاشتراك في الانتخاب وقد تمنعهم من ذلك عنوة واقتداراً. وقد تمزق اوراق الانتخاب سرًّا. ففي ذات ليلة توارت صندوقة الانتخاب سراً. وقد كان بها جميع اوراق الاقتراع، مع أنها كانت تحت حراسة كل القوة العسكرية في ذلك القضاء الواقع فيه الانتخاب.

فمجلس الادارة، بدلاً من ان يكون حاجزاً في سبيل سلطة الحاكم الواسعة النطاق، أصبح اداة في يده ليطلق هذه السلطة كيف شاء وأراد. وبواسطة مجلس الادارة يباشر الحاكم سلطة تشريعية صحيحة وبواسطتهِ يؤلف او يلاشي الاكثرية. وبهِ يقرر ما شاء من التدابير والسنن. وقد ألفَ الحاكم ألا يحترموا امتيازات هذا المجلس العامل في سبيل مرضاتهم. فأصبح الحكام مستبدين استبداداً حقاً، كما يرويه التاريخ الصحيح، جامعين في ايديهم كل ضروب السلطة. وهان عليهم ان يكونوا سادة الإدارة القضائية. وهم يوظفون في وظائفها من رأوا وأرادوا ولا قيد عليهم يربطهم به الشرع والقانون. فهم يسمون القضاة ويعزلونهم وينقلونهم من مكانٍ الى مكان ويدخلون في التعديل والتبديل على تأليف الحاكم ما شاء هواهم إدخاله.

عرفت الدولة ما في ذلك من الخلل، فحاولت اصلاحه. فأوجبت على الحاكم الجديد نعوم باشا ان يطبّق نظام سنة ١٨٦٤، وأن يحرص على العمل بجميع بنوده بمقتضى ميثاق ١٥ آب سنة ١٨٩٢، كما رأينا.

بيد انه لا سبيل إلى إصلاح شيء ما دام نظام سنة ١٨٦٤ قائماً. فمن الضروري ان يقرر دستور لبنان الاساسي الشروط التي يجب على الحاكم العام ان يرعاها في تسميتهِ جميع المأمورين والقضاة، وفي فصلهم عن وظائفهم. ويجب حصر سلطته في انتخاب شيوخ القرى والمديرين والقائمقامين والقضاة. يجب ان يكون في المأمورين وفي القضاة بعض مزايا المقدرة العقلية والادبية وان تقرر قواعد ثابتة في ترقيهم. يجب خاصة أن يكون مجلس الإدارة مجلساً منتخباً حقاً، مجلس امة مستقلاً عن الحاكم، له وبيده جميع وسائل العمل. فالخلل هناك في كل شيء يتعلق بهذا المجلس. فصلاحياته حدّدت تحديداً سيئاً

وطريقة انتخابه محزنة اليمة. وهو ضعيف من ذات جوهره لان جميع السلطات في يد الحاكم. فهو يسحق المجلس. وهو يستظهر عليه كيف شاء وشاءت اهواؤه.

فكان لا بد من إصلاح طريقة الانتخاب. نشر الموسيو لافنتين كرّاساً مهماً في ذلك، وطلب ان تعدل مناطق الانتخاب، وأن يزاد عدد الأعضاء الموارنة والروم. ويقترح ان ينتخب عضو الشيعة لا من قضاء المتن بل من قضاء البترون حيث مجموعهم له بعض الشأن، وقد هجروا سائر الجهات في لبنان. فهذا الاصلاح الذي يطلبه السيد لافنتين هو غير كافٍ. فهو لا يزيل عيباً من العيوب التي بسطنا الكلام في أمرها من حيث تأليف مجلس الادارة وسير عملهِ. فالإصلاح المشار اليه لا يجعل المجلس مستقلا تجاه الحاكم وحكومته ولا يمنحه حياة وقوة يستمدها من جوهره، فيجب استئصال شأفة الشر والخلل. فينبغي ان يحرم القائمقامون والحاكم العام من حق تسمية المستشارين البلديين وشيوخ القرى. فيجب إيجاد الحياة البلدية في لبنان، وان تكون البلديات منتخبة، فينتخب السكان شيوخ القرى انتخاباً حرًّا بحيث لا تستطيع الحكومة ان تبطل انتخابهم، إلا إذا لم يكن هذا الانتخاب منافياً للشروط المحددة في القانون تحديداً صريحاً، أو اذا كان المنتخب غير اهل للوظيفة او عاجزاً عن القيام بها. فلا يمكن عزل الشيوخ عن وظائفهم إلا بمحاكمة رسمية وحكم قانوني مشروع يصدر عن مجلس الإدارة.

ويكون الناخبون مندوبي المجالس البلدية وشيوخ قرى الناحية المركزية، على انه يكون لكل بلدية ومدينة وقرية ومزرعة عدد من المندوبين الناخبين يوازي عدد سكانها ومقامها الاقتصادي، بحيث تعادل القرى الصغيرة والمزارع القرى الكبيرة والمدن.

ثم يجب تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تاماً. فلا نرى وجوب تمثيل الاقليات بمقضتى نظام سنة ١٨٦٤ ولا نرى خاصة ان يُحرَم الموارنة حق الاكثرية، بحجة تمثيل الاقليات، وهم اكثر من ثلاثة ارباع السكان في الجبل كما اننا لا نرى ان يكون عدد اعضاء الروم الارثوذكس قليلاً كما هو.

كيف السبيل الى تنظيم انتخاب الاعضاء في المجلس الاداري؟ ويظهر لنا الآن مستحيلاً العدول عن تمثيل العناصر المختلفة وخاصة لان من الدول من لا يرضى بذلك. لكن يمكن ان يمثل المنطقة العنصر المتغلب فيها. فالموارنة في كسروان مثلاً يكادون يكونون مجموع سكانه. فليكن اعضاء المجلس الذين يمثلون كسروان من الموارنة وحدهم، مع بقاء حق سائر العناصر في انتداب مندوبين منهم الى الانتخاب. في البترون

يوجد مجموعة كبيرة من الشيعة. ألا يمكن، والحالة هذه، ان ينتخب منهم في هذا القضاء عضو او عضوان؟ وما قيل عن الشيعة يُقال عن الروم الارثوذكس، وهم لهم مجموع كبير حول مدينة البترون. والشوف حيث عدد الدروز الاعظم يمكن ان يكون اعضاء لجميع العناصر فيه. فاذا نُهجت هذه الخطة وجب ان يبلغ عدد اعضاء المجلس ستين عضواً.

وهكذا تقوم في الجبل حياة وطنية مؤسسة على المصالح الاقتصادية والمشاكل السياسية، منزّهة عن الشقاق الناشىء عن العنصرية والدين. فاذا كان ذلك، امكن اصلاح الادارة الاصلاح العظيم الذي ينشده الديمقراطيون. وهذا الانتخاب العام يكون سريًّا على درجة واحدة.

فالمجلس الاداري المركزي اذا تنظم على هذا الوجه فيجب ان يكون له بعض حقوق مجالس الامة الجوهرية. أجل، لم يحن الوقت بعد لاقامة الحكم الدستوري في لبنان، ولكن سلطة الحاكم المطلقة هي خطر على البلاد فيجب تقييدها. فليكن لمجلس الادارة حق التأنيب الذي تقرّه الشريعة، وحق المبادرة المحدودة، على مثال «الرشتاغ» البروسي، وليكن رأيه تقريريًّا يعمل بهِ في كل ما يصدر من القرارات، فاذا انفذ هذا الاصلاح يشترك اللبنانيون في حكومة بلادهم اشتراكاً حقًّا، فلا يكون المتصرف سيداً مطلقاً عليهم، ويكون لمجلس الادارة سلطة وقوة صحيحتان. ويتدرج الجبل هكذا في سبيل السلام والرُقي.

في إدارة الاقضية

اعوان الحاكم العام في الادارة هم القائمقامون أو حكّام الاقضية. والأقضية هي، كما تقدم: الكورة وكسروان والبترون والمتن والشوف وجزين وزحلة.

جاء في المادة التاسعة من نظام سنة ١٨٦٤ ما يلي: «يكون في كل منطقة عامل اداري يسميه الحاكم العام، ويختاره من أبناء المذهب المتغلب في تلك المنطقة، إما بعدد اصحابه وإما بسعة الاملاك». فبموجب هذه المادة، يكون القائمقامون في كسروان والبترون والمتن وجزين من الموارنة، وقائمقام الكورة من الروم الارثوذكس، وقائمقام الشوف من الدروز، وقائمقام زحله من الروم الكاثوليك. وسبق ان رأينا الحاكم العام له ان يختار متى شاء قائمقاما، وأن يقيله أو يعزله متى اراد ذلك. لكن المصلحة قضت بأن يعتمد الحاكم العام على الاحزاب القائمة في البلاد، وبان يشترك في الحكم ذوو الشأن والنفوذ فيها. ولما كان هو غريباً عن لبنان فيريد ان يكون اعوانه من أولي الصدق والكفاية في الجبل ليكونوا له عضداً وقوةً لدى طوائفه النازعة بعض شعوبها الى الفتنة والثورة. وهؤلاء

الأعوان لم يجدهم حتى الآن في الفريق الشعبي لان كلاً من الفريقين يطلب السيطرة في لبنان، وان تحصر سلطة الحاكم ما امكن. فوجب اذاً ان يختار اعوانه من النبلاء.

لقد فقد هؤلاء النبلاء امتيازاتهم الاقطاعية وما كان يخوّلهم إياه القانون والشرع من القوة والصولة. ومع ذلك فهم ما برحوا يطلبون ان يتولّوا إدارة الشؤون وهم مع الاكليروس لهم القسم الأعظم من الثروة العقارية بل هم لا يزالون يتمتعون بنفوذ معنوي جسيم، وان كان هذا النفوذ مهدّداً بالهيئات الشعبية. فكان اذاً لا بدّ من التحالف والاتفاق لادارة البلاد ما بين النبلاء والحاكم العام ذي الحول والصولة.

فالقائمقامون الموارنة قد ألفوا ان يختارهم الحاكم من أبناء الاسر القديمة النبيلة، أي آل شهاب وابي اللمع وكرم وخازن... ويظلّون في وظائفهم سنين عديدة. وكثيراً ما فصلوا عن وظائفهم او انتقلوا من قضاء الى قضاء. وفي الكورة وزحلة يختار القائمقام من العائلات الثرية والنبيلة. والشوف يديره منذ زمان طويل الامير مصطفى ارسلان. ففي جميع الاقضية يختار القائمقام من النبلاء.

إن نظام سنة ١٨٦١ قرر في مادته الرابعة ان يكون لدى كل قائمقام مجلس ادارة محليّ أشبه بالمجلس الاداري المركزي[١٨]. وصلاحيات هذا المجلس الموضعي كانت متسعة النطاق وكان له ان يراقب الشؤون مراقبة شديدة فيفصل المسائل الحقوقية ويستمع الى شكوى السكان ويقدّم معلومات إحصائية ضرورية لتوزيع الضرائب في القضاء واعطاء رايه الاستشاري في جميع المسائل ذات الفوائد المحلية. إن صلاحيات هذا المجلس المحلي واسعة الكفاية. فبامكانه خاصة ممارسة رقابة فعّالة على الادارة والنظر في الدعاوى القضائية والاستماع الى مطالب السكان. لكننا قلنا إن هذه المجالس الادارية قد ألغاها نظام سنة ١٨٦٤. ربما ان هذا الالغاء لم يكن نافعاً مفيداً ومن المستحسن ان تنشأ هذه المجالس بشكل آخر، وان يكون لها صلاحيات محدودة وصريحة. فيكون مثلاً ممثلان منتخبان لكل ناحية ولو باقتراع واسع، وبالدرجة الاولى ليألف اللبنانيون ممارسة هذه الوظيفة الجوهرية للسيادة الوطنية التي هي الاقتراع لتسمية ممثليها.

والاقضية منقسمة الى «نواحٍ» وكل ناحية يتولاها «مدير» يعينه الحاكم بناءً على اقتراح القائمقام، وراتبه الشهري لا يتجاوز مائة فرنك. وهم كالقائمقام مختارون من ابناء البيوتات الكبيرة والنبلاء الصغار. والنواحي تقسم الى بلديات، والبلد يتولاه شيخ القرية الذي يختاره سكانها ويسميه الحاكم.

اما مديرية دير القمر فلا صلة لها بقضاء من الاقضية. فهي خاضعة مباشرةً للحاكم العام، ولا يد للقائمقام في شؤونها. لقد نكبت مدينة دير القمر بمذابح سنة ١٨٦٠، كما نكبت بالمذابح التي تقدمتها سنة ١٨٤٣ وسنة ١٨٤٥. وكان بلاؤها عظيماً أليماً، وقد هجرها الدروز وإن تكن قائمة في ظهرانيهم واهلها اليوم معظمهم نصارى، واكثريتهم موارنة. وفيها شعبة للبريد والبرق ومحكمة بداية. فالمدير وسائر متولي الدوائر يقيمون في القصر القديم الذي اقام به من قبل الامير فخر الدين الشهير. ومدير دير القمر الذي له مقام ما بين القائمقامين هو من الموارنة. واكثر المديرين من الموارنة وفي ايدي الموارنة اكثر الوظائف الإدارية. وبمعاونة الموارنة خاصة يحكم المتصرف البلاد، ولا سيما بالطبقة النبيلة بينهم، وذلك أمر مهم لا بدّ منه لأن هؤلاء النبلاء هم القسم الاوفر ثروةً في الشعب اللبناني.

الضرائب والجندية والقضاء والبلديات

الضرائب

قررت المادة ١٦ من نظام ١٨٦١ والمادة ١٤ من نظام سنة ١٨٦٤ ان تكون الضريبة في لبنان ٣٥٠٠ كيس. ويمكن ان تضاعف هذه الضريبة كما وقع ذلك بعد زمانٍ يسير.

ان الاحصاء والمسح اللذين اشارت اليهما المادة ١٦ من نظام ١٨٦٤ قد بيّنا ان بلبنان ١٢٥ درهماً من الأرض ومائة الف مكلف. فالضريبة هي عن كل عنق ٩ قروش. ولما كان المكلّفون قد زاد عددهم والارض المزروعة اتسع نطاقها، فنتج عن ذلك ان قلّت كثيراً التكاليف الواجب على كل مكلّف أداؤها.

وحاصل الضرائب يجب ان يبذل في سَبيل نفقة إدارة الجبل. وما زاد عن ذلك فيُدفع إلى خزانة الدولة. بيد ان الباب العالي عليه أن يؤدّي النفقات اللازمة في سبيل الإدارة العامة، اذا تجاوزت هذه النفقات حاصل الضرائب (المادة ١٥ من نظام ١٨٦١ والمادة ١٤ من نظام ١٨٦٤).

اما بقية موارد الجبل فهي الضرائب التي اقرّها رستم باشا على الماعز وعلى النَّوَر مع ما يكون من دخل «البكاليك» القديمة.

الجندية

جاء في نظام سنة ١٨٦١ في شأن الجندية ما يلي: «يقيم الحاكم النظام وينفّذ الشرائع

بواسطة كتيبة من الدرك المزدوج، يؤلَّف من المتطوعين، ويكون عدده بنسبة سبعة لكل الف نسمة من السكان». فليست اذاً هذه الكتيبة إلا جندرمة لدعم النظام، لا جيشاً يمكن استخدامه في حرب خارج لبنان. وعدده اقلّ مما يجب ان يكون فيما لو روعي هذا النظام مراعاة تامة. فهو في الواقع ١٢٠٠ رجل وهو بنسبة سبعة الى الف أي يجب ان يكون زهاء ٣٥٠٠ رجل.

بيد ان الجند اللبناني بعددهِ الحاضر يقوم بمهمتهِ احسن قيام، وخصوصاً لأن المادة ١٥ من النظام تولي الحاكم حق الاستنجاد بالجيش التركي في الحالات الخطيرة وتحت شروط معروفة ضامنة استقلال الجبل وبعد استشارة المجلس الإداري. ويوجد في بيت الدين «مقر الحاكم في فصل الصيف» فصيلة من الدراغون الاتراك الذين يؤلفون حامية بيروت. وهو احتلال أقرب الى الرمزية منه الى الحقيقة، ليكون دليلاً على سيادة السلطان في الجبل وذكرى دائمة للبنانيين تبيّن لهم أنهم، وإن كان لهم استقلال اداري واسع النطاق، فهم، مع ذلك، لا يزالون خاضعين لولاية الدولة العلية.

ان النصارى، وإن كانوا الاكثرية العظمى في الجبل، فهم اقل في الجند اللبناني من الدروز بنسبة عدد هؤلاء. قد يكون فقر الدروز هو سبب ارتياحهم الى التجنيد، وقد يكون أن السبب الصحيح جغرافياً صرفاً لأن التجنيد يجري في بيت الدين، حاضرة قضاء الشوف حيث يقيم اربعون الف درزي مع ان عدد الدروز في لبنان كله لا يتجاوز ٥٠ الفاً.

فالجند اللبناني مؤلَّف من كتيبتين من المشاة وهما الف رجل، ومن فصيلة من الخيَّالة عددها ٨٠ رجلاً. فاحدى الكتيبتين من المشاة من البيَّادة موزّعة على الطرق والحدود والشواطىء، وهي الجندرمة، بحصر المعنى، والاخرى تقيم في داخل البلاد. فالتطوع لثلاث سنين وراتب الخيّالة اكثر قليلاً من راتب المشاة. لكن على الخيّال ان يشتري فرسه. والحكومة لا تعطيه إلا كسوته. وعلى الرجل ان يُعنى بامر معاشهِ من مالهِ. وملبوس الجند مألوف ولطيف وهو من حيث المشاة اشبه بملبوس الجيوش الفرنسية في افريقيا، أي «الترواف» وسلاحهم من الطراز الحديث الجيّد.

والتعليم العسكري هو على ما يرام. ويُثقَّف الجند فيه في بيت الدين. والاساتذة الاولون قد كانوا حتى سنة ١٨٧٠ من الضباط الفرنسيين ولم يزل تأثير تعليمهم قائماً حتى اليوم. وقائد الجند يجب ان يكون من النصارى، وله رتبة «ميرالاي». اما بقية الضباط فقد يكونون من سائر طوائف الجبل. ويوجد ضابطان برتبة بكباشي، وضابط واحد برتبة

«لوتنان» وستة معاونين كبار وعشرة برتبة كابيتان، وثلاثون من الملازمين الاولين والملازمين الثانين.

فالجند اللبناني المؤلف على هذه الصورة يقوم بالمهمة التي رسمتها له السياسة الأوروبية سنة ١٨٦١. فيقيم النظام في كل مكان، ويمنع اللصوص والبدو من الدخول الى الجبل، ويؤمن الطرق، ويحمي الاملاك والقرى والمزارع إزاء غارات عصابات الجناة الاشرار. وقد قلَّ عدد اللصوص في الجبل من سنة ١٨٦٤ وإن تكن كهوفه لا تزال تؤوي نفراً من المحكوم عليهم، ومن اللصوص المتشردين من الانحاء المجاورة. فلبنان بفضل جنوده البواسل وقادتهم الصادقين الحاذقين يمكنه ان يترقّى في السلام دون ان يكون سبيل للجيش التركي المرابط في بيروت او في دمشق الى خرق حدود الجبل.

القضاء

ان الذين عملوا على سنِّ نظام الجبل الاساسي قد صرفوا عنايتهم خاصةً الى تنظيم القضاء. هناك ثلاثة ضروب من القضاء في الدعاوى الحقوقية وفي الدعاوى الجزائية. ففي كلِّ حاضرة «ناحية» يوجد حاكم صلح، وفي حاضرة كلٍّ من الاقضية السبعة، وفي دير القمر، محكمة بداءة. وفي مقر الحاكم العام يوجد محكمة استئناف عليا، وقد قسّمها رستم باشا الى قسمين، قسم للجزاء، وقسم للحقوق.

اما القضاة فيعينهم الحاكم. وأعضاء المجلس ينتخبهم شيوخ القرية والشيوخ ينتخبهم اهل كلِّ قرية (المادة العاشرة) والنظام القضائي من هذه الجهة هو مستقل. أما المحكمة العليا التي يمكن ان تميّز اليها احكام محكمتي البداءة والاستئناف فهي في الاستانة.

اما الدعاوى التجارية فتنظر فيها محكمة التجارة في بيروت، كما تنظر في الدعاوى التي تقع بين اهل الجبل والرعايا الاجانب، إذا لم يرض الفريقان بفصل الخلاف بواسطة محكمّين. وفي هذه الحالة فالفريق الخاسر عليه ان يؤدي نفقة السفر بحسب تعريفة يقرّرها حاكم لبنان وقناصل الدول في بيروت، ويصدق عليها الباب العالي. واذا فصل الخلاف بواسطة المحكّمين، فعلى حكومة الجبل وقنصليات الدول الموالية ان تنفّذ قرار المحكَّمين (المادة التاسعة) فالخالون من الهوى يتساءلون لماذا والحالة هذه لا يكون في محكمة التجارة في بيروت عضو واحد من اللبنانيين؟

فشيخ القرية في المسائل الحقوقية له ان يحكم حكماً مبرماً في ما لا تتجاوز قيمته مئتي قرش. وما تجاوز هذه القيمة فالحكم فيه من صلاحية محاكم البداءة (المادة ٧). وهذه

المحاكم مؤلّفة من قاضٍ ومن عضوين مختارين من العنصر المتفوق عدداً في القضاء. والمسائل المزدوجة، التي تكون بين اشخاصٍ من مذاهب مختلفة، تُرفَع ايًّا كان شأنها الى المحاكم البدائية، إلاّ اذا شاء الفريقان ان يترافعا لدى محكمة اخرى. وكل دعوى من حيث المبدأ يحكم فيها باكثرية اعضاء محكمة البداءة. اما إذا كان الفريقان من مذهب واحد وشاءا ان يرفضا قضاء قاضٍ ليس من مذهبهما، فلهما ذلك. ولكن للقضاة جميعهم ان يشهدوا المحاكمة (مادة ٧).

وهذا التدبير نفسه قد أُدخل في تنظيم محكمة الاستئناف العليا، اتّقاءً للاهواء الدينية، فلا يكون لها ضلع في القضاء. ففي كلٍّ من الدائرتين الجزائية والحقوقية، ما خلا الرئيس، ستة قضاة مختارين من الطوائف التالية: السنيين والدروز والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والشيعة والموارنة. ويُضاف إلى ذلك قاضٍ من البروتستانت، أو من اليهود، إذا كان لأحد من أبناء هاتين الطائفتين دعوى (مادة ٧). ويكون لدى دائرتي محكمة الاستئناف مدّعٍ عام.

فالمادة السادسة من النظام الاساسي قد أشارت الى ستة محامين يكونون من الطوائف الست. اما اليوم فقد أغفل ذلك.

وفي الدعاوى الجزائية هناك ثلاثة درجات من التقاضي. فالمخالفات يحكم فيها حاكم الصلح. الجنحة تنظر في امرها محكمة البداءة. والجنايات يفصل فيها المجلس القضائي الاعلى. بيد ان احكامه لا تنفّذ إلا بعد إتمام المعاملات المألوف العمل بها في اوروبا.

فالشريعة المعمول بها في لبنان هي كما في سائر انحاء السلطنة العثمانية، الشريعة الاسلامية الحنيفة. وهنا نقول ان هيئة «المحلفين» لا وجود لها في الدولة العثمانية.

المحاكمة هي علنية. يحرر الكاتب المحضر في الدعوى (مادة ١٢). والقضاة تُدفع لهم رواتب (مادة ١١). وقد فرض نعوم باشا رسماً، هو اربعة فرنكات وخمسة وعشرون سنتيماً على كلِّ شخصٍ، ما خلا الفقراء، تقام عليه دعوى. فادى ذلك الى قلة الدعاوى.

واذا كانت الدعوى تتعلق بالاكليروس القانوني والعلماني وحده دون سواه، فللمحكمة الكنسية ان تنظر في ذلك، إلا اذا شاء الاساقفة ان يحيلوا الدعوى الى المحاكم العادية (المادة ١٦). وهنا هو الاستثناء الوحيد من الحق العام.

البلديات

في المفاوضات التي تقدمت وضع النظام، جرى البحث في إنشاء البلديات وتنظيمها «حرصاً على مصالح كلٍّ من طوائف لبنان الكبيرة»[١٩]. لكن لم يبق في الواقع أثر لهذا التدبير في الدستور الاساسي. فقد جاء في نظام ١٨٦١ كلام مبهم بهذا الشأن (مادة ٥): «يكون لكلٍّ قرية شيخ صلح يختاره سكانها، ويعينه الحاكم. أما في القرى المختلطة فيكون لكلٍّ طائفة شيخها ولا يكون له ولاية الا على أبناء مذهبه».

فبعض القرى، ولا سيما دير القمر، لم تكتف بذلك، بل حذت في انشاءِ البلديات حذو سائر ولايات الدولة. فالمجلس البلدي في الولايات التركية يختاره المكلفون الى اربع سنين. ويُجدَّد نصف اعضائهِ. ففي لبنان ليس الا دير القمر تتمتع بهذا الامر الذي يمكننا ان ندعوه حرًّا. اما سائر القرى فهي بعيدة عن ذلك بعداً شاسعاً، بسبب لامبالاة السكان. والحاكم هو الذي يعين مستشاري البلديات.

فاللبنانيون قد أَلِفوا الإذعان لأرباب دينهم. فلا يبالون بأعضاء البلديات، ولا يثقون بهم. وليس لاعضاء البلديات حسن صيت ولا نفوذ لهم. فالحاكم هو الذي يعينهم تعييناً ويجب على السكان ان يرضوهم. وهم كثيراً ما تولوا ادارة الاموال التي تحت امرتهم بما يعود عليهم لا على الجمهور بالنفع والخير. فاجلّ أثر لادارتهم السيئة هو قضاؤهم على البقية الباقية من غابات لبنان وملاشاتها. فهذه الغابات، واكثرها خاصة البلديات، قد تجاسَر اعضاؤها على الاستيلاء عليها وعلى قطعها في سبيل مصلحتهم الخاصة. فنتج عن ذلك، فوق الضرر الذي اصاب الافراد، ضررٌ اعظم اصاب الامة كلها. وغابة ارز لبنان الشهيرة التي ضُربت بها الامثال لم يبق منها إلا نحو اثنتي عشرة شجرة. لكنها باسقة عظيمة كأنها آيات دالة على أمجاد غابات لبنان القديمة.

حالة لبنان الاقتصادية الحاضرة

ان الاستقلال الذي ناله لبنان قد اتاه باجلّ المنافع من الوجهة الاقتصادية. فلبنان هو اليوم البقعة الاكثر رخاءً في بقاع الشرق الاسيوي. ففيه تربية المواشي والزراعة والصناعة والتجارة نامية مزهرة[٢٠].

فمن السهل ان تربى المواشي في لبنان لما في هضابه واوديتهِ من المروج الطبيعية الجميلة. فالمراعي هي ملك جميع سكان القرية الاغنياء والفقراء. وهم يُعنَون خاصة بتربية الغنم. فكل سنة يأتون الى سوق الشام باكثر من مائة وخمسين الفاً من هذا الصنف. يضاف

الى ذلك خمسون الف حملٍ صغير. ومن هنا تدرك ما لهذه التجارة من القدر والشأن. واكثر هذه القطعان التي يتّجر بها اللبنانيون، ولا سيما اهل زحلة، يأتون بها من البادية. فيتوغل اهل زحلة في بر سورية وفي حوران، ويشترون من البدو عدداً كبيراً من الاغنام، ويعرضونها في كلّ اسواق البلاد، في الداخل وفي الساحل. ويتجر اللبنانيون ايضاً بالماعز، ويفيدون من حليبه وألبانه ويغتذون به، مع ارسالهم قسماً منه الى اسواق التجارة.

ويربّي اهل لبنان ايضاً الخيل والحمير والبغال. وفي الجبل من هذه الحيوانات الداجنة امثلة رائعة. فالحصان والبغل، بهما من النشاط والصبر على الشدة ما لا يجهله احد، قد كانا، من قبل، مطيّة السوري المختارة. اما اليوم وقد كثرت طرق العجلات فقد استبدل بالوسائل الميكانيكية. اما الخنزير فلا يكاد يكون له أثر في لبنان.

من اهمّ ما يُعنى بهِ اللبنانيون الزراعة. فاكثر الناس يعالجون ارضهم بايديهم. اما إذا كانت العائلة ميسورة أو قليلة العدد، ولا ايدي عاملة فيها، فتقسم الارض الى شعابٍ صغيرة، فيوكل بقسم منها الى الجيران وتبقى البقية في يد صاحبها.

وجميع السكان يعملون في الارض بنشاطٍ لا مثيل له، حتى قِيْلَ في اهل لبنان انهم يجعلون الصخر خصباً، بحيث انهم حوّلوا البلاد جنّة فسيحة الارجاء، فلا يوجد فترٌ من الارض غير مزدهر بناضر العشب، حتى قامت على جوانب الجبل أدراجٌ واسعة النطاق اشبه بالسطوح غُرِسَت فيها اشجار التوت والتين والزيتون والعنب، ونمت في تربتها الحبوب على اختلاف انواعها.

اما ارض لبنان فهي صالحة خاصةً للتوت. واللبنانيون يعنون بزراعته ويفضّلونه على سواه، ولا يرفقون في سبيل الحصول عليه بتلك الغابات العجيبة التي لم يبقَ منها إلا القليل من شجر السنديان والصنوبر. والتوت اللبناني أصله من الصين ويقتضي عناية فائقة، لان ورقه هو القوت الوحيد لدودة القز. فيجب، والحالة هذه، ان يكون سالماً من العاهات، نقيًّا، لدناً. ولا يمكن ان يصلح طعاماً لدودة القز إلا الورق الأول، وما ينبت بعد ذلك منه فلا يصلح إلا لقوت المواشي.

فموسم الحرير موعده شهر ايار في الساحل. أما في مرتفعات الجبل ففي تموز. وهو موسم ذو شأنٍ تزداد أهميّته يوماً فيوماً. ففي كلِّ سنة يزيد نحو ١٢ الف اقة من الفيالج. وأجمل شجر التوت والزيتون هو في معلقة الدامور، وفي الكورة الوسطى.

ويعد التوت الحبوب. فيزرع القمح والشعير والذرة والشوفان وغير ذلك من الحبوب

في مساحة تبلغ ١١٥ الف دونم، أي زهاء ١٢ الف هيكتار. ومعدَّل الموسم هو ٢٢٥ الف هيكتار في كل الجبل. والحبوب هي أهمّ مورد من موارد ثروة البلاد. فيزرعونها في كل مكان، ولا سيما في سهل البقاع، حيث جميع المزروعات تنمو نمواً عجيباً. وأهم الخضار في الجبل هي الخيار والخس والبصل والبطيخ والقنَّبيط والباذنجان والبطاطا والبندورة. بيد ان البلاد خسرت كثيراً من ثروتها، بسبب اغفال السكان الري الاصطناعي. والارض في طبيعتها هناك ناشفة وشدة الحرص على التوت قضت بقطع قسم عظيم من غابات لبنان. فلم يبق إلا عدد قليل من شجر السنديان والصنوبر. وقيلَ ان هذا الصنف مصدره إيطاليا اتى بهِ فخر الدين الثاني بعد عودتهِ من هناك. والامير فخر الدين هو الذي غرسَ، في جنوب بيروت، تلك الغابة الجميلة اللطيفة. ويقال ان هذا الصنف من الصنوبر الذي ينمو الآن في جنوبي اوروبا مصدره الشرق حيث هو كثير لا يحصى. اما ارز لبنان الشهير فلم يبق من اشجاره إلا ١٢ شجرة، وإحداهن استدارتها ١٧ متراً. وهناك سور وحارس يدفع له معاشه متصرف الجبل ليحمي هذه الاشجار الفخمة من الاعتداء والاذى. وخلاصة الكلام، انه لم يبق في جبل لبنان بقعة يمكننا ان ندعوها حرجيّة إلا البقعة القائمة على سفوح الجبل في سهول بعلبك في سورية.

اما غراسة الزيتون فلها مقام رفيع في لبنان وهي وحدها تشمل نحو ٣٠٠٠ هيكتار من ارضهِ. وهي تنفع نفعاً جزيلاً، وتزيد منظره جمالاً وهواءها نقاءً. وغلّة الزيتون تبلغ سنويًّا ٢٠٠٠٠٠٠٠ كيلو والزيت ٦٥٠٠٠٠٠ كيلو. فلا يخرج من البلاد من هذه الكمية إلا قسم قليل، والبقيّة تستنفدها البلاد نفسها. وأشهرُ زيتٍ زيتُ لبنان، وإن يكن زيتونه اصغر حجماً من زيتون الأنحاء القريبة من دمشق.

ويوجد في لبنان ايضاً التفاح والليمون والدراقن واللوز والمشمش. ومن نواة المشمش يستخرج زيت من اجود الزيوت. ولزيت مشمش بيروت المقام الاول.

والكرم من اعظم موارد البلاد. فينمو نموًّا عظيماً إزاء التوت والزيتون. وعنب لبنان وخمره موصوفان بلذتهما وجودتهما. وخمر كسروان المشهور باسم خمر لبنان الذهبي بلونهِ الذهبي. فاهل المعرفة والذوق يقدرونه قدره. اما سائر خمور الجبل فهي وإن تكن لذيذة الطعم تخفّ جودتها سنة فسنةً، وذلك بسبب سوء صنعها. ومعظم حاصلات الكرم ينفق في الجبل. والباقي منه، وهو العرق والزبيب يُصدَّر الى الخارج. والكرمة تغطي مساحة ٢٥٠٠ هيكتار من ارض لبنان. ومعدل الغلة ٤٥٠٠٠٠٠ كيلو في كل سنة من

العنب، ومن الخمر ٣٥٥٠٠٠ كيلو. واشهر الكروم كروم زحلة، غلتها ٧٥٠٠٠٠ كيلو من الخمر، ٥٥٠٠٠٠ كيلو من العرق. ويجدر بنا أن نذكر أيضاً الـ ٨٤ من كروم اهدن الجميلة، والـ ١٨٠ من كروم الكورة، وغيرها من كروم بحمدون والباروك وجبيل وميرويا والشوير.

اما زراعة التبغ فقد أخذت بالانحطاط في لبنان ولا يشغل هذا الصنف من أرضه إلا ٢٥٠ هيكتاراً. وأفضل دخان هو دخان كلٍّ من قضاءي البترون وجزين.

اما النحل فقد ضعفت تربيته في لبنان. ومعدل غلتهِ هو ١٠٥٠٠ كيلو من العسل، و٩٥٠ كيلو من الشمع.

فالزراعة وتربية المواشي، وإن كانتا ناميتين في لبنان، فيمكن مع ذلك إنماؤهما ايضاً. أولاً، إن مسح الارض ضروري. فقد مسحت الارض في عهد الفتح العثماني سنة ١٥١٨. ونظام سنة ١٨٦١ قرّر تجديد المسح لكنه لم يجدد. ثانياً يجب ان تغرس الاشجار في أعالي لبنان، وذلك بمكان هامّ لا بد منه. فبذلك تظلّ التربة رطبة، والينابيع العديدة في الجبل على مألوفها، والانهر تسير سيراً منظماً، وهي اليوم كثيراً ما تكاد تجفّ في الصيف وتفيض في الشتاء فيضاناً ناجماً عن ذوبان الثلج وعن كثرة الأمطار، فتكون سيلاً جارفاً. والريُّ الاصطناعي يمكن ان يوصل به الى درجةً عالية.

وصناعة لبنان تكاد تقوم بصنع الحرير والزيت والخمر. ففي لبنان ١٥٠ معملاً للحرير ذات ٨٥٠٠ دولاب. وأشهر هذه المعامل في حمانا. وجونيه وحدها فيها ١٠٠٠ دولاب وفي الكورة الوسطى ١١ معملاً يشتمل على ٣٥٦ دولاباً. وما خلا صناعة الحرير، ففي زحلة خصوصاً صناعة القطن، المسماة صناعة «العباءة» فيباع هذا النصف من عرب البادية فيقيمون بهِ خيامهم او يعطون الغنم مقابلاً له.

ويصدر اكثر حرير لبنان الى فرنسا، ولا سيما الى ليون. ويُرسَل الحرير بطرق مرافىء بيروت وصيدا وطرابلس ومرسيليا. ففي شمال بيروت، على الساحل اللبناني، يروج صيد الاسفنج رواجاً حسناً.

ومن الصناعات المزدهرة في لبنان صناعة الكلس. وهو يكفي ما يلزم منه لحاجات اهل الجبل، بل لحاجات اهل الجوار ايضاً.

وتوجد في انحاءِ الجبل معادن مختلفة، اخصها الفحم الحجري المسمى «لينييت» ثم معادن اخرى حديدية. وقد اجريت بعض الحفريات في معادن الفحم الحجري بجوار قرية

قرنايل. قام بذلك الانكليزيان المهندس براتل والكابيتن ريشارد هورنهل في ابان الفتح المصري منذ سنة ١٨٣٥ وقد ندبهما الى هذه المهمة محمد علي باشا. وبالقرب من قرية ميروبا القائمة على ذروة تعلو مستوى البحر ١٢٣٧ متراً يوجد معدن من الفحم الحجري الجيد. اما حاصله فلا يكاد يذكر، وذلك لسوء استخراجه، وبسبب غلاء الأجور في تلك البقعة الخالية من وسائل النقل الاقتصادية. أما مناجم الفحم المستحجر في اسفل جبل الكنيسة وفي وادي نهر بيروت فهي اقل نجاحاً في استغلالها. وكان بالإمكان أن يكون دخلها افضل: فبيوم واحد يستطيع ٤٠ رجلاً استخراج ١٠٠ قنطار منها ولا يكلف نقل القنطار الى بيروت سوى خمسة قروش.

تجارة لبنان لها شأنها، ويرى ذلك جليًا من يمرُّ في مرافىء ساحل الجبلِ وفي اهمِّ أسواقهِ. فبسبب طرق المواصلات التي اقيمت فيه زادت حركة التجارة، بحيث لا تقل عن ٥٠ الى ٦٠ الف طن في السنة. وأصبح الصادر والوارد خمسة اضعاف عما كانا عليه. وزادت قيمة الأملاك المجاورة للطرق والقرى التي كانت كبيرة منذ عشر سنين، أصبحت اليوم مدناً، والقرى الصغيرة قرى كبيرة. فعناصر التجارة لم تكن من قبل إلا الفيالج والحرير والزيت والزيتون والصابون. اما اليوم فاذا ضربنا صفحاً عن قطعان الاغنام العديدة التي يؤتى بها الى السوق، فالمخازن والمستودعات ملأى بالجلود والطيور والالبان والاسماك والحبوب والدخان والعنب والتين والليمون والبطاطا والكمأة والخمر والعرق الخ. وقد تقدمت هذه التجارة تقدماً كبيراً بواسطة سكة حديد بيروت ـ دمشق وسكة حديد دمشق ـ حوران. ويجب انشاء طرق عربات وسكك حديد جديدة إكمالاً لوسائل المواصلات بلبنان.

أما اهم المدن التجارية في لبنان فهي: ١ ـ جونيه، وهي مرفأ صغير أمين ذو جونٍ فسيح، حيث تلجأ اليه المراكب الشراعية، بل التجارية وقت الحاجة، اتقاء طغيان البحر وعواصفهِ. وجونيه هي اهم مستودع للبضائع المحلية والحبوب خاصة. فإليها يرد قمح الاناضول لتقوم له فيها تجارة عظيمة. ٢ ـ جبيل. قد سقطت اليوم من مكانها الاول. تجارتها البحرية معدلها ١٧٠٠ طن من القمح والدقيق، وكانت سنة ١٨٩٤: ٦٧٠٠ من القمح والدقيق والشعير، ومئة طن وطنين. ٣ ـ الزوق، وهي مستودع تجارة لبنان مع مدينة دمشق. ٤ ـ زحلة وهي المستودع الخاص للحبوب المرسلة الى بيروت والى دمشق.

اما المستودع الاعظم لتجارة لبنان وسورية الوسطى فهي بيروت، حيث أنشيء مرفأ جديد سنة ١٨٩٣ بعناية شركة فرنسية. فمنذ سنة ١٩٠١ يدخل مرفأ بيروت في السنة ٨٠٠ مركبٍ تجاري، تحمل زهاء ١١٠٠٠٠٠ طن، وزهاء ٣٦٠٠ مركب شراعي تحمل ٨٣٠٠٠٠ طن، ومعدل صارداته السنوية تقرب من ٦٠ مليوناً من الفرنكات، ووارداته من ٥٥ مليوناً من الفرنكات ايضاً. واهم الصادر هو الحرير والفيالج وزيت الزيتون والاثمار والسمسم والحبوب، ويرد القطاني والخشب والبن والبترول والسكر والأرز والسلع المصنوعة.

انحطت صيدا وصور منذ أيام الجزار عما كان لهما من قديم المقام في عالم التجارة. اما اليوم فاخذت تجارتهما تسير سيراً بطيئاً. فهما ترسلان البرتقال والليمون الحامض والقطن والحبوب والدخان الى الخارج.

اما مرفأ طرابلس فتجارته مع انحاء لبنان الشمالية. فالصادر من هذا المرفأ تبلغ قيمته نحو ٢٥ مليوناً من الفرنكات في كل سنة. ومنه الصادر من البرتقال والليمون والحامض والزيت والزيتون، وقيمته ٧ ملايين. اما الوارد السنوي فيبلغ نحو ١٦ مليوناً ويشمل خاصةً الاقمشة القطنية والسلع المصنوعة منها.

ومنذ ثلاثين سنة كان لفرنسا المقام الأول بين الدول التجارية في سورية وفي لبنان. اما اليوم فقد حجبتها المانيا. وقناصل هذه الدولة وممثلو تجارتها يبذلون همةً خارقة للعادة ويغرقون البلاد بادواتهم المصنوعة، يبيعونها بابخس الاثمان. وفرنسا لم يبقَ لها إلا المقام الثاني مع انكلترا، ويعدهما النمسا وايطاليا.

وفي خلال القرن التاسع عشر خسرت فرنسا الامتيازات التجارية التي كانت لها بموجب الاتفاقيات. فلم يبقَ لها وحدها دون سواها حماية كاثوليكي المشرق. فالمادة ٦٢ من معاهدة برلين المعقودة سنة ١٨٧٢ تعترف اعترافاً رسميًا بحقِّ الحماية لممثلي جميع الدول في تركيا، السياسيين والقناصل، مع احتفاظها احتفاظاً صريحاً بالحقوق التي اكتسبتها فرنسا، وهي خصوصاً حماية الأمكنة المقدسة، وحماية الرهبان فيها. وبالاجمال، حماية الجمعيات الرهبانية المقيمة في الشرق[٢١].

بيد ان المانيا وايطاليا وروسيا تبذل جهداً عظيماً لمشاطرة فرنسا حماية الامكنة المقدسة. وجميع الاجانب في تركيا يتمتعون اليوم بنفس الحقوق التي حازها الفرنسيون بواسطة الاتفاقيات. غير ان نفوذ فرنسا الادبي لم يزل جسيماً في لبنان وفي جميع سورية.

فاللغة الفرنسية هي التي يتعلمها الاحداث اللبنانيون. وفي مدارس فرنسية يتثقف هؤلاء الاحداث. وهم يدرسون الطب في كلية بيروت الفرنسية[٢٥]. وإلى فرنسا يأتون متابعةً لدروسهم ويريدون ان يكونوا هم على ممر الايام «فرنسيي المشرق». فعلى فرنسا ان تعضدهم وان تبذل جهداً اقتصادياً اعظم في سورية. فبفضل ما بقلوب السوريين عموماً واللبنانيين خصوصاً من عطف عليها تستطيع ان تعود باسرع وقت الى المقام الاول بين الدول التجارية.

في الاشغال العموميّة

لبنان هو البقعة الوحيدة في سورية التي فيها طرق صالحة. ففي سنة ١٨٨٥ مُنِحَ الكونت دي برثوي ان ينشيء طريقاً ما بين بيروت ودمشق[٢٦]، فأسس «شركة طريق بيروت الى دمشق» برؤوس مال فرنسية، وشرع في إنشاءِ الطريق سنة ١٨٥٩، واكملها في خلال اشهر قلائل سنة ١٨٦٠ وفُتحت للسير سنة ١٨٦٣. فهي تقطع جهةً من اعظم جهات الجبل قحطاً وعقماً، وتتجاوز قنّةً من اعلى قنَنِ لبنان ارتفاعاً (١٥٦٢ متراً). فالثلوج في قسمٍ من السنة تحول دون السير على هذه الطريق في قنتها العليا.

إن جميع حكام لبنان منذ العام ١٨٦١ قد اهتموا اهتماماً نشيطاً بإنشاء الطرق فيه. فداود باشا لم يستطع القيام باشغالٍ عظيمة لفقر الخزانة. وقد اغفل هذا المتصرف الاشغال النافعة، لعجز الميزانية. وفرنكو باشا اهمل بدوره الاشغال العامة لعجز موارد الميزانية، فلم يتجرأ على ان يطلب مالاً كثيراً من البلاد وقد كانت الثورة لم تزل كامنةً فيها تحت الرماد، وحيث كان لا يبرح يلقى صعاباً جسيمة من جراء الاستياء العام.

ومع ذلك فقد انشأ داود باشا طريقاً طولها ٨ كيلو مترات ونصف كيلو متر، وبلغت نفقتها ١٧٠٠٠٠٠ غرش، أو زهاء ٣٠ ألف فرنك. واقام فوق ذلك اربعة جسور، وأُصلحت طريق «الدليجنس» بين بيروت والشام واستبدلت العجلات الضيقة باخرى واسعة، بحيث استطاع الركاب ان يقضوا ليلهم في العربات لسعتها، ولذلك أصبح الاتصال بين بيروت والشام اسرع. وفرنكو باشا أنشأ بالسخرة حوالى الخمسة عشر كيلومتراً من الطرقات، وثلاث طرق على نفقة الخزينة، وايضاً ثمانية عشر جسراً.

وأما رستم باشا فهو الذي قام في لبنان باشغال عمومية عظيمة. لأن جراح سنة ١٨٦٠ كانت قد التأمت التئاماً تاماً، وتحسنت مالية الحكومة، فامكن اقامة انشاءات جديدة. بيد ان رستم باشا سلك في ذلك خطة الحكمة والرشاد، مخافة ان يرهق الخزينة ويثير نقمة

الرعية. فاتمّ من سنة ١٨٨٣ طرقاً طولها خمسون كيلومتراً ونصف كيلومتر، ونفقتها ٩٨٩٥٠٠ غرش، أو ١٩٧٥٩٥ فرنكاً.

اما واصا باشا فَعُنِيَ منذ وصولهِ الى لبنان بانشاء دائرة خاصة بالاشغال العمومية. وعيَّن موارد هذه الدائرة وبعد ذلك انتدب لجنةً مؤلفة من مهندسين ماهرين ليبحثوا في امر الطرق، ويضعوا تقريراً في ذلك، فوجدت اكثر طرق الجبل غير حسنة. فأصلِحَت كما ينبغي. ثم انشئت طرق عديدة للعربات بمقتضى رسم خاصٍ. ففي ثماني سنين اوجدت طرقاً طولها مائة وواحد وثلاثون كيلومتراً، وشيِّد واحد واربعون جسراً كبيراً، وسبعة عشر جسراً صغيراً. وبوشر في ايامهِ شقّ طرق طولها ثلاثة واربعون كيلومتراً، ووُضع رسمٌ أيضاً لاربعة وثلاثين جسراً كبيراً، ولاثنين وعشرين جسراً صغيراً، ولانشاء طرق جديدة طولها مئة وتسعة وعشرون كيلومتراً. ومعدَّل نفقة الكيلومتر الواحد من طرق العربات كان نحو ٤ آلاف فرنك. وقد اثقل ذلك كاهل السكان. لكن كانت هناك زيادة مباشرة وكبيرة في التجارة والتنقلات التي غطت النفقات بسرعة. إن أهم نقاط الجبل ارتبطت بعضها ببعض وكذلك ارتبطت مع بيروت. فقرى بعقلين والمختارة وزحله وعيتات وبرمانا وكفرشيما وانطلياس والقاسمية والحدث والشويفات ودير القمر وكفرشمون والشوير وجونيه وغزير وجبيل وطرابلس اتصلت جميعها فيما بينها منذ عشرين عاماً.

ان اخص المحال في الجبل مرتبطة بعضها ببعض ومتصلة ببيروت. والطريق الاعظم شأناً هي التي تصل جبيل ببيروت، وقد اوصلها واصا باشا الى حدود طرابلس. وهناك طرق اخرى عديدة وصالحة كبيرة وصغيرة تجعل الاتصال في كلِّ انحاء البلاد سهلاً.

واصل نعوم باشا عمل سلفهِ. فطريق العربات الساحلية قد اوصلها الى صيدا جنوباً والى طرابلس شمالاً. وأنشئت طريق جديدة في اعلى الجبل تمرُّ باهدن، فحصرون، فحدث الجبة، وطريق اخرى وصلت جزين بصيدا وبعقلين وحاصبيا وراشيا.

وجميع الطرق يطرح انشاؤها في سوق المناقصة أو عن طريق القروض، وتضع خططها الاولية مصلحة الجسور والطرقات، أو المهندس الذي يرئسها. وهذا الاخير يعين التكاليف ويضع دفتر الشروط، ثم ترفع الخطط الى الحاكم لينظر فيها. فإذا صدّق عليها عرضها على مجلس الادارة لدرسها. واذا انكرها وجب ان تقوم دائرة النافعة بخطط جديدة. وإذا وافق المجلس عليها فتطرح في المزاد العلني ويعقد العقد مع الملتزم، ويوقع بامضاء الحاكم العام، ويباشر العمل تحت إدارة النافعة. ولا تفتح الطرق والجسور للسير

عليها ولا يعفى الملتزم من عهوده إلا بعد ان يختبر المهندسون اختباراً طويلاً ودقيقاً صلابة البناء وصلاحه. والملتزم هو المسؤول عن الخلل الذي يقع في العمل والبناء. وعليهِ التعويض المالي اذا دعت الضرورة الى ذلك. وهذه الخطة يسري عليها اصلاح الطرق والجسور وترميمها. ومواد البناء والرصف تؤخذ من البلاد نفسها ما خلا «الترابة»[٢٤] والكلس «الافرنجي»، فيجلبان من الخارج. فاصبح اليوم والحالة هذه لبنان بفضل حكامهِ الاخيرين ونشاطهم مالكاً أفضل الطرق في كل سورية.

وإلى ذلك، فقد باشر نعوم باشا إنشاء سكك حديدية في لبنان. فعُقِدَ اتفاق بينه وبين والي بيروت ووالي الشام والباب العالي، لإنشاء سكة حديدية بين بيروت ودمشق، هذه المدينة التجارية والصناعية العظيمة في قلب سورية الوسطى، وتعهد لبنان بإنشاء الخط على نفقتهِ في داخل حدوده. وتلقى إعانة مالية لاتمام الاشغال العظيمة الفنيَّة الضروريَّة لقطع سلسلة الجبل. واعطيت الاشغال بطريق الالتزام الى شركة فرنسية، وهي المعروفة بشركة سكة الحديد الاقتصادية لبيروت ودمشق وحوران.

وقامت هذه الشركة مقام «شركة طريق بيروت الى دمشق» بعقد عُقِد بينهما. وصرحت هذه الشركة الاخيرة بانحلالها في ٢ تموز سنة ١٨٩٢ وفوض بها الى شركة «ده باتينيول» في باريس. وتمّ العمل في أقل من سنتين، رغم الصعاب الجسام التي كان يجب التغلب عليها في رأس الجبل ولا غرو، فالخط يمُّر في بقعة من اكثر بقاع لبنان عقماً وقحطاً. فوجب القيام بأشغال فنيَّةٍ عظيمة كالجسور والأنفاق. فعِلمُ المهندسين الفرنسيين تغلب على كل صعوبة، واقام اشغالاً فنيَّةً ترفع قدر الانسان وتعلي كرامته.

وفُتح هذا الخط باحتفالٍ شائق في اول اذار سنة ١٨٩٤ وشُرع في الحال في السير عليه. وخط دمشق الى المزاريب فُتِحَ للسير عليهِ في ٢٢ تموز سنة ١٨٩٤. وسير الى مكة نفسها لنقل الحجاج اليها. وفي سنة ١٨٩٩ فُتِح للسير «الخط السوري العثماني» بين حيفا وعكا وبحيرة طبريا. وهو الذي أنشأته شركة انكليزية. واليوم شُرع في إنشاء هذا الخط الكبير الذي يمرُّ في رياق ويقطع البقاع من الجنوب الى الشمال ويمّر في بعلبك وحمص وحماة حتى يصل حلب[٢٥].

وقد ادرك نعوم باشا ومظفر باشا الحاجة الى سكة حديد محليّة والى الترامويِ.

ففي سنة ١٨٩١ مُنِح امتياز خط ترامويِ من صيدا الى طرابلس طوله ١١٥ كيلومتراً ومنحه رجل لبناني، هو عبد الاحد خضرا فأتمّ أولاً الجزء بين بيروت والمعاملتين. اما

اكماله في الشمال الى طرابلس مروراً بجبيل والبترون ففيه صعاب كثيرة، ومثلها في الشعبة الجنوبية بين صيدا وبيروت. ولكن بفضل رؤوس المال الاجنبية والمهندسين الفرنسيين قد تم التغلّب على اهم المصاعب في ذلك. وعن قريب يمكن فتح هذ الخط المحلي اللبناني للسير عليه من اوله الى آخرهِ.

ومن الضروري ان تقام خطوط حديدية جديدة لإنماء ثروة لبنان الاقتصادية. فيجب ان ينشأ خط ما بين جونيه وغزير في كسروان وأن يمدّ الى اعلى الجبل حتى شمالي البقاع، فيتصل بخط حماة وحمص ورياق. وخط آخر في الجنوب من بيروت الى جزين ومرج عيون وصفد، فيتصل «بالخط السوري العثماني». وهكذا تصبح الخطوط الحديدية السورية كاملة ويمكن وصلها بسكة حديد قونية وبغداد، كما أنه ينبغي ان ينشأ خط في الساحل يصل المرافىء بعضها ببعض من يافا الى اسكندرونة. ويجب تعميم خطوط الحديد المحلية وخطوط الترامواي في كلّ انحاء الجبل، فيوصل داخل البلاد بساحلها. يجب ان يكون لكل طريق عربات خط للترامواي. وإن نفقات الإنشاء والصيانة يمكن ان تتضاءل باستخدام الطاقة المائية والجذب الكهربائي الذي يفرض نفسه بمقدار ما. ان الدخان الاسود للفحم المستخدم في الجذب البخاري يضرّ باشجار التوت التي هي ثروة البلاد الكبرى. فتسَير عجلات الترامواي من جبيل والبترون نحو الداخل مارة بقرى تولا واهدن واميون وتنورين وبشري ولحفد والعاقورة، كما توصل كل هذه القرى الداخلية بالشاطىء. فيكفي لانشاء ذلك كله عشر سنوات. اجل إن النفقة في هذا السبيل ستكون جسيمة بيد ان الخطوط الحديدية تسهل التجارة وتنميها، وتزيد الثروة في البقاع التي تمرُّ بها زيادة عظيمة، فتنال من ذلك رؤوس المال المبذولة منافع جسيمة، شرط ان تصلح الطريقة السياسية والاقتصادية الوبيلة التي ترزح تحتها سوريا وما حولها من البلاد اصلاحاً تاماً كما سنرى ذلك في الفصول التالية.

في إنشاء مرفا بحري لبناني

لإنماءِ حياة لبنان الاقتصادية يجب ان يكون له مرفأ على البحر المتوسط. فمرفأ لبنان اليوم المعروف في كل سورية الوسطى هو بيروت. وبيروت قامت مقام المدن الفينيقية القديمة، صور وصيدا وجبيل وطرابلس، باعتبارها الميناء الاهم في هذا الصقع من اصقاع المشرق.

ببيروت يتصل لبنان باوروبا وبسائر انحاء العالم. وتجارته كلها تكاد تتم بواسطة

بيروت. ففي بيروت جميع المخازن العظيمة والمستودعات الكبيرة، والمصارف مع ان بيروت لم تُدمَج بالجبل لأجل الأسباب التي بحثنا بها من قبل. فلما كان الجبل قد حرم مرفأه الطبيعي العظيم وجب ان يقيم مرفأً جديداً. وقد فكّر في ذلك متصرفه الاول داود باشا. فقد رأى ان ينشىء مرفأً عظيماً بحرياً في معلقة الدامور، وأن يوصله بيبت الدين مقر الحكومة اللبنانية. فهذه القصبة الكبيرة الواقعة على ١٨ كيلومتراً جنوبي بيروت و١٠ كيلومترات غربي بيت الدين هي أهم المراكز الزراعية المهمة في لبنان[٢٦] حيث اشجار التوت والزيتون وقصب السكر والمواشي من ابهى ما في لبنان. بيد ان هذه الفكرة قد أغفل أمرها. وكان هذا الإغفال خيراً للبلاد. أولاً، لأن معلقة الدامور قريبة من بيروت قرباً يمنع المرفأ الجديد من ان ينمو وان يكون مستقلاً عن جارتِهِ العظيمة القديرة التي لها تقاليدها التجارية، ووفرة سكانها، وصناعتها المتطورة الكبيرة وكل المزايا والحسنات المكتسبة مع الزمن.

اما مرفأ جونيه فانه ليفيد جداً بهذا العمل. حتى ان إنشاء خط للتراموای سيكون له فائدة كبيرة حيث يسند في بعبدا الى خط بيروت ـ دمشق الكبير. ومن ثم من الجنوب الى الشمال حتى زغرتا، مع فروع تتناول غزير وجونيه. ويجب ان ينشأ خط تراموای من بيت الدين الى بيروت ماراً بدير القمر، وآخر يسند الى خط الجديد الكبير في بعبدا الذاهب الى الجنوب في دير القمر وبعقلين وجزين.

ثانياً لأجل بُعد هذا المرفأ عن قاعدة الجبل المركزية وموقعه في اقصى الجنوب بعيداً عن كسروان والبترون وزحلة، وهي قريبة من بيروت اكثر من معلقة الدامور. كما انها اوفر ثروة ورقيًّا من انحاء لبنان الجنوبية. فلو قام هذا المرفأ بين بيروت وصيدا لكان وُلِدَ ميتاً.

وجبيل يمكنها ان تكون مرفأً لبنانياً. فهي التي دعاها الفينيقيون «جُبَل» وورد ذكرها في التوراة، وسكانها اشتهروا بصنع السفن والمراكب، وبعد حقبة طويلة من الدهر فتحها الصليبيون واطلقوا عليها اسم «جبيلة» لكنها لم تستطع استرجاع مجدها القديم. فليست اليوم إلا مرفأً صغير جداً للملاحة، مدينة حقيرة بأهلها وهم الثلاثة آلاف من السكان واكثرهم من الموارنة. بيد أن آثار بهائها الاول لم تتوار، فَيُرى حتى اليوم المرفأ الذي شاده الرومانيون مع بقايا آثار قديمةٍ مختلفة.

غير ان جبيل لا يمكنها ان تكون محطًّا للتجارة الدولية[٢٧] الضيق المكان. فالميناء الطبيعي فيها ضيّق وشاطئها لا أمن للسفن فيه. وهو غير متسع للمراكب الكبيرة. وفوق

ذلك فإنشاء مرفأ بحري كبير هناك هو من الأمور الصعبة، ويقتضي نفقة فاحشة. اما مدينة البترون الصغيرة، الكائنة شمالي جبيل، فهي، وإن تكن قائمة على البحر، لا تصلح هي ايضاً ان تكون مرفأً خطيراً. فليس لها الشروط الجغرافية والاقتصادية المطلوبة. لذلك فليست الا خليجاً صغيراً، غير عميق، ولا أمن فيه. والارض المجاورة للمدينة ليست ذات خصبٍ كثيرٍ. وفوق ذلك كله فليست البترون نقطة مركزية قائمة في وسط البلاد، ولا تصلح من حيث المساحة إلا لمرفأ صغير للملاحة[٢٨]. فتجارة المنطقة تجتذبها طرابلس الواقعة على بعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود اللبنانية[٢٩].

فجونيه وحدها يمكنها ان تكون مرفأً لبنانياً صالحاً ولا يفضلها إلا حيفا وهي مرفأ سورية الطبيعي العظيم. فخليج جونيه واسع، أمينٌ، عميق. وهي غير مفتوحة الا للغرب ولا تدخلها إلا الريح الغربية التي لا خطر فيها على المراكب الشراعية التي لم تزل كثيرة عديدة في الشرق.

فهي بمأمنٍ من رياح الشتاء الشديدة التي تهبُّ من الشمال والشرق وتفتك في شواطىء سوريا فتكاً ذريعاً. وهي بمأمنٍ ايضاً من التيار البحري، عدو الملاحة الاعظم ازاء تلك الشواطىء. وفي مياهها لا تتراكم الرمال التي تهدد باخطارها اكثر المرافىء السورية. لذلك ألفت المراكب الشراعية والمراكب التجارية نفسها ان تلجأ الى هذا الميناء الامين الجميل في ابان العواصف. وبالامكان تطوير مرفأ جونيه بتوسيعه وحفر احواض عدة وارصفة كبرى، وخاصة إنشاء منارة المرفأ.

بيد أنَّ المرافىء التجارية لا تنجح نجاحاً عظيماً إذا لم تكن وراءها بلاد غنية تنتج انتاجاً كبيراً وتبتاع مقادير كثيرة من اصناف مختلفة. فجونيه هي على هذا الوجه. هي اعظم معبر مركزي في لبنان وهي محط الرحال لكسروان والبترون والمتن والكورة، هذه الانحاء الغنية والعامرة بالسكان. وهي قريبة أيضاً من مدينة زحله الخطيرة القائمة على منحدر لبنان الشرقي. فالثروة في جميع هذه الجهات المسيحية عظيمة شاملة. وأكثر اهلها ملاكون ولهم دورٌ جميلة لطيفة. والترف غير مجهول فيها. والمعارف منتشرة، من ثمَّ انتشاراً عظيماً. وهذه الأرجاء هي أوفر ثروةً من الجهة الجنوبية. وهي الحاضرة المركزية الصحيحة لنشاط اللبنانيين. فهذا القسم من الجبل يمكنه ان يستنفد كميَّة عظيمة من الصناعة الاوروبية. فجونيه يمكنها ان تكون مستودعاً تجارياً لشعب لا يقلُّ عدده عن اربعمائة الف من البشر. والحرير والزيت والخمر والدخان والليمون يمكنها ان تكون

اصنافاً للتصدير، فتروج التجارة رواجاً عظيماً. وعلى مقربة من جونيه تقوم مدينة خطيرة هي غزير المأهولة بِ ١٢ الفاً من الموارنة وهو عدد عظيم في سورية.

جميع هذه المزايا الطبيعية الهائلة لم تفت نظر الرقباء الاذكياء. فواصا باشا هو اول من فكّر في جني هذه المنافع. ففي سنة ١٨٩١ جعل جونيه حاضرة ثانية، مع غزير لقضاء كسروان، وبنى فيها داراً للحكومة. ونعوم باشا جعل جونيه ملتقى الطرق التي اقامها على الساحل وفي الجبل. فهي تتصل اليوم بالتراموي أو بطرق العربات، ببيروت وزحله وحوران وحماة وحمص وحلب الخ... وهي مستودع التجارة الوطنية وإليها ترد الحبوب على اختلاف اصنافها، وخصوصاً قمح الاناضول. ومنها يتموّن جميع اهل الأنحاء المجاورة. وسكانها قد تضاعف عددهم في خلال خمسة عشر عاماً. فكانوا سنة ١٨٩١ خمسة آلاف، فاصحبوا اليوم اكثر من ١٠ آلاف وكلهم موارنة.

والمدينة تحيط بها الجنائن الجميلة المزدانة بالاشجار المثمرة والمرويَّة باربعين ناعورة. وفيها معامل حرير خطيرة ذات الفي دولاب. ومن ارضها تقطع حجارة لطيفة لدنة تؤخذ إطارات للابواب وسائر نوافذ الدور. وفيها اكثر من ثلاثمائة من المخازن الكبيرة والصغيرة. وفيها دوائر البريد والبرق والديون العمومية والريجي والجمرك. فمع غزير وسائر القرى المجاورة قد يجتمع في هذه المنطقة نحو ٣٥ الف نفس.

ومع ذلك، فلم يعدّ هذا المرفأ للاصلاح. فلا يدخل مياه جونيه إلا سفن صغيرة، يمكن ان يعدل عددها في السنة بخمسمائة مركب شراعي، محمولها نحو ١٠ الاف طن. ولا يلزم لاصلاح هذا المرفأ الطبيعي إلا القليل من العمل. فعلى الحكومة ان تجد رؤوس المال. وعلى اوروبا، وفرنسا خاصة، ان تنجزهُ بمالها. وعلى الصناعة الفرنسية أن تباشر جميع الاشغال الضرورية. ليس ذلك وحده كافياً. فيجب ان تصبح جونيه محطًّا لتجارة جميع الامم الاوروبية، وان ترسو فيها البواخر الكبيرة، وأن تقام فيها محكمة للتجارة. فتصبح جونيه، والحالة هذه، مرفأ الجبل الاعظم. بل هي معدة لأن تكون مرفأ سورية المركزية الاول، ولأنه يوازي مقامها مقام بيروت، وتتفوق عليها بخليجها الطبيعي الجميل. وهي بمأمنٍ من شرِّ العواصف اكثر مما هي بيروت. بيد ان تجارة بيروت هي الحاجز الاكبر دون تحقيق هذه الامنية. فاذا كان ذلك، كان ضربة هائلةً على بيروت وتجارتها. من اجل ذلك يجب اعدادها اعداداً جيداً. فنعوم باشا قد فاوض بعض الماليين والمهندسين الفرنسيين لاقامة مرفأ كبير في جونيه. لكن الباب العالي نهى عن العمل بسبب

ما كان من احتجاج تجار بيروت. والحاكم لا يستطيع شيئاً من دون رضى الباب العالي. بيد انه لا بدَّ ان يقام يوماً هذا المرفأ، وإن كان من الصعب كثيراً ان تزاحم جونيه جارتها العظيمة بيروت، وهي لا تبعد عنها اكثر من ٢٠ كيلومتراً، لأن بيروت قد اكتسبت مكانتها، وأصبحت حقوق أقدميتها محترمة احتراماً كبيراً.

فحل هذه العقدة يقوم بضم بيروت الى لبنان. ويجب تكرار القول ان هذه القضية لا بد منها في كل الوجوه. فبدلاً من ان تكون جونيه منافسة لبيروت، تكون مكملة لها كمرفأ، وإحد المرتكزات الاكثر اهمية للتجمع التجاري الكبير والصناعي الكبير الذي قد ينشأ بسرعة حول بيروت. فإن اعادة تنظيم سوريا السياسي الكامل وتنميتها، وتنمية بلاد ما بين النهرين، وإنشاء شبكة خطوط حديدية، كل ذلك سيجعل حول بيروت وخليج جونيه الجميل نواة مهمة لأحد المراكز البشرية الاكثر اهمية وباب الدخول والمتجر لكل آسيا السابقة التي اصبحت بلاداً كبيرة في حضارتها وغناها وازدهارها.

في محكمة التجارة

يظهر ان ارتباط لبنان ببيروت في القضاء التجاري يظهر أيضاً ظهوراً جليًّا. فليس له رغم استقلاله محكمة تجارية. فمحكمة تجارتِهِ هي في بيروت بمقتضى المادة التاسعة من نظام ١٨٦٤. وصلاحية هذه المحكمة ذات سعة عظيمة. فتحكم في جميع الدعاوى التجارية التي قد تقع بين اللبنانيين انفسهم، بل في جميع الدعاوى الحقوقية التي تنشأ بين اللبناني والاجنبي المقيم في لبنان المستقل. فاستقلال لبنان ناقص من هذه الجهة، والمواطن في الجبل خاضع الى قضاء هذه المحكمة. وقد يمكن، بقدر الامكان وبعد الاتفاق بين الاطراف، ان يُفصل في النزاعات بين سكان لبنان والاجانب بالتحكم. وفي مثل هذه الحالة فإن السلطة في الجبل وقناصل الدول، عليهم تنفيذ الأحكام. وفي حال الخلاف ونقل الخصام الى محكمة بيروت بعد رفض التحكيم يدفع الفريق الخاسر نفقات النقل بحسب تعرفةٍ يتفق عليها الحاكم والقناصل في بيروت ويصرف عليها الباب العالي. وهكذا يبدو استقلال لبنان النوعي ناقصاً في هذا المجال.

وخضوع لبنان لمحكمة تجارية مركزها في خارج حدوده هو من الامور الخطيرة، ولا سيما بعد ان عظمت تجارته وانتشرت واحكمت صلاته باوروبا احكاماً يشتد يوماً فيوماً. وهذا ما يجعل العقود التجارية تعقد في ولاية بيروت لا في الجبل. فجميع اشغال المصارف وجميع المعاملات المالية والتجارية العظيمة المتعلقة باللبنانيين هي قائمة في

بيروت لا في لبنان. ومن البديهي ان ذلك يقف في سبيل التجارة اللبنانية لان اللبنانيين تُرى دعاويهم التجارية في محكمة تجارة بيروت التي ليس فيها عضو واحد لبناني. ففي مثل هذه الحالة يُكره اهالي كسروان والمتن وقضاء البترون، وهي الاقضية الاكثر ازدهاراً ونشاطاً، على تقديم دعاويهم التجارية في بيروت البعيدة. وكذلك الأمر في ما خصّ زحله. ويصبح مركز الشغل التجاري للبنان في بيروت، بدلاً من داخل حدود لبنان. ومما يزيد الامر سوءاً تأليف هذه المحكمة وطريقة عملها. فهي مشكلة من غرفة من عناصر اهلية تنظر في النزاعات بين عناصر عثمانية، وتسمي محكمة مختلطة عند النظر بين عثمانيين واجانب، وليس فيها شأن يمثل رسمياً مصالح الجبل وسكانه. وليس هناك ماروني واحد.

ومن تدبر ما في الشرق من شدة الخصام الطائفي والديني عرف ما لهذا الامر من الشأن والخطر. فالموارنة مثلاً لا يرون محكمة بيروت التجارية منزّهةً عن التشيُّع. فيحسبون قضاتها خصوماً. ولا ثقة لهم بعدل هذه المحكمة. فهذه الحالة هي، وايم الحق، مصيبة على الجبل. فالتجارة الخارجية يصيبها ولا ريب الضرر والاذى من جراء ذلك مع أن نمو الحضارة وزيادة الثروة العمومية منذ ثلاثين سنة في لبنان قد جعلاه سوقاً عظيماً للصناعة وللتجارة الاوروبية. فلدعم هذه التجارة ولانمائها وتأمينها يجب إصلاح القضاء التجاري. فأقل ما هنالك يجب ان يضم الى محكمة التجارة بعض اعضاء موارنة من متصرفية لبنان المستقلة لينظروا في دعاوى اللبنانيين ومصالحهم.

ولكن يرجى ان يقام اصلاح اعظم، وقوامه قضاء تجاري مستقل في داخل الجبل نفسه، بحيث تكون محكمتان تجاريتان، الواحدة في دير القمر، والاخرى في جونيه. وفي هاتين المحكمتين يجب ان تُمثَّل جميع الطوائف اللبنانية. ويجب ان يكون الموارنة الاكثرية في محكمة جونيه.

أما شرائع القضاء التجاري فيجب ان تقوم بها لجنة مختلطة تمثل اللبنانيين والباب العالي وجميع الدول ذات الشأن. وهذا القضاء الجديد يجب ان يعتبر ان للبنان حالة خاصة وأنه مستقل وله حياة اقتصادية خاصة به، مستقلة عن حياة تركيا الاقتصادية. ويجب ان يعطى لبنان استقلاله لا في القضاء التجاري فقط، بل في الحياة الاقتصادية أيضاً.

الهوامش

(١) جاء في نظام سنة ١٨٦٤ (المادة الاولى) ما يلي: «يولى لبنان حاكم مسيحي يسميه الباب العالي ويرتبط به مباشرة».

(٢) انظر البروتوكولات الموقعة في تسمية الحكام المتعاقبين .Vital Cuinet, p.295 sq. إن بروتوكول ١٨٦١ لا ينص على اية نقطة يجب ان يتم الاتفاق بين الباب العالي والدول، ولكن، بدون شك، على اختيار الحاكم العام ومدة ولايته. والمدة الثلاثية الحول كانت عام ١٨٦١ قد جرى القبول بها لمرة واحدة فقط.

(٣) Cuinet, op. cit., p.297

(٤) Ibid., 239

(٥) Ibid. 297; Martens, *Nouveau Recueil général des Traités*, 2e serie, t. IX, p.233 sq.

(٦) انظر البروتوكول المؤرخ في ٩ حزيران ١٨٦١ والذي يملي على السلطان ان يتفق والدول الخمس الأوروبية على مرشح للحاكمية، قبل ثلاثة اشهر من انتهاء ولاية الحاكم.

(٧) Testa, t VI, 406

(٨) لدى موت المتصرف مظفر باشا في حزيران ١٩٠٧ استعمل السلطان الوسيلة ذاتها، فعهد الى المجلس الاداري بادارة الاعمال.

(٩) عندما عيّن البروتوكول واصا باشا حاكماً عاماً ذكر ببساطة بأن المركز شاغر «على اثر انقضاء ولاية رستم باشا» (Cuinet, p.297 et 298)

(١٠) فرمان لتسمية حاكم لبنان Cuinet, p.288

(١١) Martens, *Nouveau recueil général des Traités*, 2e serie, t IX, p.234.

(١٢) Cuinet, p.235 sq.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) إن الطريق الصالحة السالكة، كطريق العربات، تستخدم للوصول الى بيروت.

(١٥) المادة ٢ من نظام سنتي ١٨٦١ و١٨٦٤

(١٦) المادة ٤ من نظام سنة ١٨٦٤.

(١٧) المادة ٤ من نظام ٩ حزيران سنة ١٨٦١ .

(١٨) المادة ٤ من نظام ١٨٦١ .

(١٩) برقية وزير الشؤون الخارجية السيد توفينل

(٢٠) Vital Cuinet, *La Syrie, le Liban et la Palestine*.

(٢١) Martens, op. cit., t. III, p.467

(٢٢) قد بلغت هذه الكلية اليوم اقصى درجة من الرقي والفلاح بفضل الاب كاتين (Cattin) وهمته

النشيطة الحاذقة (سنة ١٩٠٨).

(٢٣) V. Cuinet op. cit., p.224 sq.

(٢٤) فالحجر والحصى والتراب والكلس توجد جميعها في البقعة التي تنشأ فيها الطرق.

(٢٥) V. Cuinet, pp.43, 360 et 605

(٢٦) Cuinet, 240

(٢٧) Cuinet, p.258 sq.

(٢٨) Cuinet, p.262 et 263.

(٢٩) إن متوسط حركة الملاحة في هذا المرفأ الفا سفينة تقريباً، منها ٤٠٠ من المراكب التجارية، و٤٥٠ الف طن. والتصدير السنوي يقدّر بـ ١٩ الى ٢٠ مليون. Id. ibid., p.253.

الفصل الثالث

في الهجرة وفي اتساع نطاق الاوقاف[1]

ان اللبنانيين مع ما بهم من الذكاء، ومع ما يبذلون من النشاط لإنماء الموارد الاقتصادية في بلادهم الصغيرة، لا يستطيعون ان يستمدوا منها إلا ما يكفي شهرين فقط لمعيشتهم. فمنذ القرن التاسع عشر اصبحت الهجرة امراً مألوفاً وثابتاً في لبنان. ففي كل سنة يسافر منهم نفرٌ غير يسير الى البلاد الاجنبية مغادرين وراءهم وطنهم.

ففي القسم الاول من هذا القرن أخذ الموارنة يتوجهون الى الاصقاع السورية المجاورة للجبل. واقاموا في الارض المقدسة، وفي اللاذقية، وطرابلس، وفي ولاية حلب، وفي أرمينيا الصغرى. ووصلوا الى جنوب آسيا الصغرى وغربها، والى بعض جزائر البحر المتوسط، كقبرص، وسواها. وفي تلك الارجاء يؤلفون اليوم جاليات عديدة ذات شأنٍ.

هي الطبقة الفقيرة من الشعب التي تهجر البلاد. هم الفلاحون الذين لم يكونوا يملكون الارض، ولا تكفيهم وعيالهم غلة الاملاك التي تعمل بها ايديهم مأجورين، وهي مثقلة بالضرائب والتكاليف. هم ايضاً اولاد العائلات، الفلاحون، المحرومون مما لهم من الارث القليل من والديهم. فكان هؤلاء الاشقياء يغادرون بلادهم، ولا عدَّة لهم إلا أذرعهم، وهي وسيلتهم الوحيدة لإدراك الثروة. فلم يكونوا ليقووا على امتلاك الارض في بلادهم الجديدة، بحيث قضي عليهم بأن يعيشوا من عملهم. لكنهم بقوة عزيمتهم وبثباتهم على العمل استطاع اكثرهم أن يصلوا الى سعة العيش ويسر الحياة. واليوم ترى الجاليات المارونية في سورية وفي آسيا الصغرى في حالة قريبة من الفلاح والسعادة. وهم مؤلَّفون من الصنّاع وتجّار المخازن الصغار. ولاكثر هذه الجاليات كنائسها ومدارسها.

وبعد احداث سنة ١٨٦٠ هجر ايضاً فريق كبير من الدروز لبنان واقاموا في حوران وهو اليوم عاصمتهم المركزية العظمى، ويدعى جبل الدروز. والارض التي كانت لهم في لبنان قد قسمت ما بين عائلات الفلاحين النصارى. وحركة المهاجرة هذه لم تزل قائمة حتى اليوم، وإن تكن اصبحت بطيئة. وعدد الدروز في لبنان يقل يوماً يوماً، رغم كثرة

مواليديهم. وحركة الدروز نحو حوران التي هدأت قليلاً في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، لا بد من ان تتجدد شدتها اليوم، بعد ان وصلت السكة الحديدية حوران بدمشق وبيروت. ولا غرو، فقد زادت هذه السكة الحديدية زيادة عظيمة تلك الارض النضرة بغلّة الحبوب. وهي اليوم تصدر كمية جسيمة من الحنطة. والزراعة فيها يتعاظم امرها شيئاً شيئاً. وسكة حديد دمشق - حوران هي مع خط البقاع منهلٌ عظيم تتدفق منه المنافع لجميع الانحاء الشرقية. وعن قريب ستصبح حوران هرأً من اهراء المشرق.

فالهجرة في الثلاثين سنة الاخيرة، بعد الغاء امتيازات الموالي، بدلاً من ان يخف ثباتها، وقد عادت الراحة والنظام الى البلاد، فقد تعاظم امرها وهي سائرة الى ما يبعث الى الاضطراب والقلق. فمنذ سنة ١٨٦٠ هجر لبنان اكثر من مئة الف من النصارى ومعظمهم اذا لم نقل كلهم موارنة.

ففي كل سنة يركب بواخر شركة المساجري الفرنسية ١٢ الف مهاجر. ومنذ سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٠ قُضيَ على اكثر من ثلث شعب لبنان ان يغادروا وطنهم.

اما تيّار الهجرة فوجهته امريكا خاصة، ومصر. ففي نيويورك اليوم اكثر من ٦٥ الفاً من السوريين. ويذهب عدد عديد من هؤلاء الى الجمهورية الأرجنتينية لان مناخها شبيه بمناخ سورية، وهناك أرض فسيحة الأرجاء، طيبة التربة، تنمو فيها الحبوب نموًّا عجيباً، وتحوي مروجاً خصبة صالحة لتربية المواشي فيها. ففي بونس ايرس تُرى التجارة والصناعة في نجاحٍ وفلاح. فهناك يجد أبناء لبنان الأذكياء الليّنو الحركة، المتصفون بالنشاط والصدق، السبيلَ الى كسب معاشهم بل الى ادراك اليسر والثروة. هناك توجد جالية مارونية كبيرة تقوى بكثرة ابناء فرنسا في تلك الحاضرة وبغناهم.

يؤثر اللبناني ايضاً السفر الى مصر والإقامة فيها. فمنذ بداءة القرن التاسع عشر نزع اللبنانيون الى هذه البقعة نزوعاً عظيماً، كان يشتد كلما زاد وادي النيل رقيًّا وثراءً. ففي السويس وبور سعيد والاسكندرية والقاهرة يوجد عدد عديد من أبناء لبنان، يزاولون جميع الحرف والصنائع على اختلاف انواعها. ويوجد غيرهم في الأرياف المصرية يحرثون الارض وينعمون بغناهم. وقد عاون أبناء لبنان على إنماء صناعة الحرير في مصر وهم الآن يوجهون خطاهم الى مصر العليا، حيث الريُّ الاصطناعي افاض على تلك البقعة الخير والغنى.

وكثير من اللبنانيين الذين اقاموا بالاسكندرية والقاهرة كسبوا ثروة عظيمة، واوجدوا

لانفسهم حالة مثلى، بما بهم من الذكاء والعلم والنشاط وروح الاقتصاد. ففي الاسكندرية بيوت تجارية كثيرة ومصارف عديدة يتولى أمرها الموارنة والروم الارثوذكس والكاثوليك من أبناء لبنان، وثمَّ، منهم فئة نبيلة في طليعة الحركة العقلية والسياسية في الشرق. ولا بدع، فالمعارف والعلوم غير منتشرة في صقع من اصقاع السلطنة العثمانية انتشارها في لبنان. فاعظم المحامين وأمهر الرجال في القانون الاسلامي وفي القانون المسيحي جميعاً هم لبنانيون. فهم فخر مجالس القضاء في مصر، وما بين رجال القلم البواسل الحاذقين الذين يجاهدون في مصر، حيث الصحافة غير مقيَّدة، جهاداً نبيلاً ازاء استبداد الباب العالي في سبيل حريَّة الرعية العثمانية. فقد احرز الموارنة وغيرهم من سائر ابناء الطوائف المسيحية مقاماً فائقاً بسعة معارفهم وروحهم السياسية ووطنيتهم الصلبة وبشدة تعلقهم بفرنسا.

وما بين ائمة اللغة العربية الاعلام في هذا العصر، للبنانيين منزلة عليا لا تنال. فقد فاقوا سواهم بغناء انشائهم ورونقه، وبما لهم من العلم الصحيح ودقة الملاحظة والانتقاد.

ويوجد عدد كثير من نفس الاطباء في مصر اصلهم من الجبل. وقد تخرجوا في الكلية الفرنسية في بيروت. فاللبناني قلَّ ان يغادر بلاده، دون ان يكون له الرجاء في العودة اليه. فيحب جبله حباً شديداً لا يجعله يقوى على هجرهِ هجراً دائماً. فرغبة المهاجر اللبناني أيًّا كان، هي في ان يجمع باسرع زمان ثروة صغيرة في الخارج، ليعود بها الى بلادهِ ويقضي ايامه فيها بسعةٍ قليلة من العيش.

فكان المهاجر حتى السنين الاخيرة يعود الى وطنهِ فيشتري قطعة من الارض بالدرهم الذي جمعه في دار غربتهِ، ويأخذ بحرثها واستغلالها فيعمل ويتعب ويحرم نفسه كل لذة في خارج بلاده، متكبداً المشاق، مقتصداً ما أمكن، رجاء أن يرى مسقط رأسه. ومن كان أوفر حظاً لاكتسابهِ ثروة اعظم يرجع الى لبنان ويشتري ملكاً، ويعيش فيه ناعم البال سعيداً. وغيرهم يعيشون بدخلهم القليل عيشة يسيرة راضية. وهناك سوى من ذكرنا من يزاول التجارة والصناعة، مفيداً وطنه بمالهِ وباختيارهِ، وهكذا يدخلون حركة المدنية والرقي ما بين اهل الجبل. وبفضلهم استمرّ لبنان في الحياة العقلية والحياة الاقتصادية في مقدمة اصقاع المشرق.

اما اليوم، فاذا عاد المهاجر الى بلادهِ حاملاً ثروته الصغيرة التي اكتسبها بعنائهِ وكدِّهِ، فلا يجد في لبنان أرضاً يشتريها، فيستثمرها، وبها يعيش هو وعياله، فلا يستطيع الحياة إلا بمالهِ، دون ان يكون محتاجاً الى العمل.

واخذت قيمة الاشياء تزيد في لبنان، وغلاء المعيشة يتفاقم يوماً بعد يوم.

والبلاد نفسها لا تكفي لمعيشة اهلها. أجل إن الأرض الخصبة ليست واسعة في لبنان لكن لا يجب أن ننسى أن لبنان قد كان في قديم الايام شعباً كثير العدد، قام وحده في خلال ثلاثة قرون بتجارة البحر المتوسط، وفاقت صناعته، وقد اتخذت قوتها من زراعة أرضهِ، صناعات جميع الأصقاع المعمورة حول البحر المذكور. اجل إن ثروة لبنان الاقتصادية قد ذوت زماناً طويلاً في ابان الفتح العثماني لكن الامير فخر الدين والامير بشير الثاني قد انهضاها ورفعاها الى درجة عالية من الرقي والفلاح. فقد اطنب جميع السياح الذين جابوا لبنان في عهد هذين الاميرين بما كان وقتئذٍ بلبنان من الغنى والثروة وسعة العيش. ولا بدع، فالحروب الأهلية التي كانت في الجبل من سنة ١٨٣٥ الى ١٨٦٥ قد سببت الخراب والدمار في الجبل. لكنّ السلام عاد اليه منذ سنة ١٨٦٦ ولم يكدر صفاء الأمن والنظام فيه بعد ذلك ابداً. وحكامه بذلوا مجهودهم في إنعاش حياتهِ الاقتصادية بما اقاموه من الطرق الجديدة الصالحة والسكك الحديدية. واللبنانيون بما بهم من الحذق وصحة العزيمة قد استثمروا آخر قطعة من أرضهم الزراعية.

ثم إن الشعب لا تهلكه ادارة عاجزة مستبدة فاسدة فساداً تاماً. نعم ان تنظيم الحكومة وسيرها فيهما عيوب كثيرة وجسيمة. لكن الفلاح والملاك يمكنه، رغم كلّ ذلك أن يحرث أرضه بأمن وسلامة، فلا ينوءُ تحت الضرائب والتكاليف، ولا ينهبه ويسرقه عمال الحكومة، كما يقع ذلك في أكثر بلدان الشرق.

فاذا كان له أرض، فيحرثها ويستغلها ولا جرم عليه. لكن قضى سوء الطالع بأن الارض التي يستطيع الفلاح استغلالها اخذت تقلّ ويندر وجودها يوماً فيوماً بسبب اتساع نطاق الاوقاف، وذلك أحد أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي اشتد أمرها في لبنان.

كيف قامت الاوقاف في لبنان؟ وكيف اتسع نطاقها هذا الاتساع؟ لذلك اسباب وعلل.

قد كان لبنان على ممر الايام مقصداً للرهبان وللجماعات الرهبانية، وطبيعة ارضهِ صالحة لذلك. ففي كل زمان هجر الرهبان الدنيا واقاموا في الجبال وفي القفار، وفي الشرق خاصة قد طلبت الجماعات الرهبانية حياة العزلة قبل ان تطلب سواها. وأتوا الجبل هرباً من الغزاة، ولبنان هو محط رحال نصارى سورية. فكان في كلِّ وقتٍ عددهم فيه اكثر من عدد سائر النصارى في الارجاء الخاضعة للإسلام خضوعاً كاملا.

والنصارى الذين لجأوا الى الجبل فارّين امام جيوش معاوية قد قادهم اليه رهبان دير مار مارون، القائم على ضفاف العاصي. من الرهبان الشرقيين المقيمين في لبنان الانطونيون والحلبيون والباسيليون. اما بعد الفتح العثماني، فأخذ بعض الناس بالحياة الرهبانية لاسباب هي مادية اكثر منها معنوية. فقد كان الموارنة منذ نشأتهم ذريَّةً ناميةً، ذات مواليد كثيرة، كما بيّنّا ذلك مراراً. ففي العائلات الوافر عديدها، وخاصة في الشعبِ كان الاولاد غير الابكار يُحرمون الارث الوالدي، إتقاء تقسيمهِ تقسيماً كثيراً. لذلك انخرط عدد عظيم منهم في الرهبنة وفي الاكليروس العالمي. فكان الكهنوت والرهبنة وسيلة من وسائل العيش للفقراء والمظلومين والفلاحين الذين ليس لهم ملك. فكانت هذه الطريقة تضمن لهم كياناً هادئاً ومعاشاً ما داموا في الحياة. فمن سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٦٠، قد ثار الفلاحون وجميع من كانوا محرومين من الارث لكسبها وامتلاكها. فقبل ذاك العهد قد صبروا على الضيم وكثيراً ما ولجوا الاديار واتخذوها لهم ملجأ.

واليوم كثير ممن لا رزق لهم يعتاشون منه يدخلون الرهبانيات وهم من ذوي البسالة والعزائم الصحيحة والعقول الثابتة. فهؤلاء يهجرون البلاد ويحيون في خارجها حياةً جديدة. اما غيرهم فيطلبون في الاديار حياة هنيئة. قال أحد الفرنسيين وقد قضى سنين عديدة في لبنان: «الراهب هو صاحب الحظ الأوفر في الحياة».

فالرهبانيات اكتسبت على ممرِّ القرون اموالاً طائلة. هي معصومة من الضرائب «والسخرة» ومن اقامة الأمراء والشيوخ في اديارها ومن سائر التكاليف. فكثير من الفلاحين، هرباً من ضرائب المقاطعجيّة ذوي الاقطاعات، قد طلبوا حماية الأديار، فأعطوها ارضهم شرط ان يستغلوها باعتبارهم مزارعين على سبيل الالتزام. ويحمى الرهبان وأديارهم كانوا يعيشون عيشة آمنة، لأن أملاك الأديار كانت محترمة احتراماً كبيراً. فالموالي في حروبهم الخاصة كانوا يتقون العبث بها ونهبها، وكذلك فعلت العصابات التي عاثت فساداً في الجبل في ابان الحروب الاهلية التي قامت هائلة شديدة ما بين القيسية واليمنية. وهذا ما حمل الكثير من الفلاحين على ان يعيشوا في ظلال الاديار تحت إمرة رهبانها.

والدير بعد ان يملك ارض الفلاح تظل في يدهِ الى ما شاء اللّه وتدخل في حوزة الاوقاف. وزادت الاوقاف بما كان من المؤسسات الخيرية للمؤمنين. فاهل الجبل موصوفون بشدة تعلقهم بالايمان الكاثوليكي، قد اكثروا من هذه المؤسسات على ممر

القرون والأجيال. فالمقاطعجي الذي يذهب الى الحرب للدفاع عن وطنهِ وايمانهِ ازاء غير المؤمنين، والتاجر الذي يجوب الجبل والسهل حاملاً بضائعه ويهدده اللصوص والبدو، والفلاح الذي يخشى على غلتهِ من عوامل الحرِّ والبرد، أو من ويلات الحروب، والمرأة التي تخاف من ان يصل الى زوجها مكروه، والأم التي تخشى من ان يصيب بنيها أذىً، فهؤلاء جميعهم كانوا ينفحون بعطاياهم الاديار القريبة إليهم، ويسألون رهبانها مقابل ذلك القداديس والصلوات التماساً للرحمة الالهية، وكانوا يهبون الأديار قسماً من املاكهم مقابل قداديس وصلوات تتلى لاجل الموتى، ولاجل المرضى، ولسعادة الاحياء. وبهذه المؤسسات الخيرية التقوية عظمت الاوقاف وكثرت.

كانت حياة الرهبان في أديارهم في كل وقت ساذجة بسيطة، ونفقاتهم في سبيل حاجاتهم المادية قليلة، بحيث لا يستنفدون إلا قسماً يسيراً من موارد الأديار. وهكذا أمكن الأديار أن يكون لها، ما خلا الثروة الثابتة، ثروة عظيمة من الأموال المنقولة بحيث كانت هذه عدةً لشراء املاكٍ جديدة. ولا غرو، فالحروب الكثيرة، وما كان في أكثر الاوقات من فقدان الأمن في الجبل، ومظالم النبلاء والحكام والولاة العثمانيين، قد كان ذلك كله علّة لأن يعدَّ الكثير من الفلاحين للضيق والشقاء حتى اضطروا الى طلب المال وبيع املاكهم في آخر الأمر. وهذا النمو قد زاده منذ اكثر من مائة سنة من هجروا البلاد طالبين الرزق في سواها. والأديار هي التي اشترت أرضهم، كما اشترت أرض غيرهم، توسيعاً لنطاق املاكها. فقامت حول كلِّ دير أملاك فسيحة الارجاء منذ القرن السابع الى اليوم. ولأن الجمعيات الرهبانية اللبنانية كانت منذ نشأتها تسعى أن تزيد على ممرِّ الايام طاقتها المادية، فقد نشدت هذه الغاية بهمة ثابتة وها هي تملك اليوم الكثير من الارض الصالحة للزراعة في لبنان.

ما كان عمل هؤلاء الرهبان، وما هو عملهم اليوم في هذه الاملاك؟ فهم لا يحرثونها بأيديهم، بل يؤجرون الفلاحين قسماً منها بالشروط المألوفة في الجبل. «فالشريك» يعطي الدير نصف الغلة السنوية، ويبقي له النصف الآخر لتأمين معاشهِ ومعاش عيالهِ، ولشراء السماد والأدوات، ولدفع الضرائب والتكاليف الواجبة عليه للحكومة والبلدية. وعليه أيضاً جميع النفقات الضرورية لاصلاح الارض ولغير ذلك من الحاجات التي لا بدَّ منها. فلا يبقى، والحالة هذه، له ولذويه إلا ربع الغلة. وإذا أوجبت عليه الحكومة تكاليف خارقة للعادة لإقامة الطرق، مثلاً، فلا يكون له من ربع الارض التي حرثها إلا اقل من ربعهِ. واذا

ما فرضت عليه الحكومة لمدة ما اعمال السخرة وتقديمات استثنائية، مثلاً، لانشاء طريق، لا يبقى معه إلا اقلّ من ذلك. فحالة هؤلاء «الشركاء» هي شديدة شاقة لا يكاد يكون لهم شيء لبقائهم وتحسين معيشتهم ومعيشة عيالهم. فرغم ما بهم من شدة التعلق بمسقط رأسهم ترى الكثيرين منهم يهجرون بلادهم طالبين في خارجها حظاً أفضل[٢].

فعندما يعود المهاجر الى بلاده حاملاً قليلاً من الدراهم التي اكتسبها بعرق الجبين في ارضٍ غريبة، فلا يجد في وطنهِ ارضاً يشتريها بهِ. فما يعمل إذاً الراجعون الى وطنهم إذا كانت موارد بلادهم العظيمة، وخصوصاً الزراعة محظورةً عليهم؟ فيضطرون، والحالة هذه، للبقاء في الخارج، والاقامة حيث هم الى ما شاء اللّه مع عيالهم، والى تأسيس بيوت جديدة لهم في أرض غربتهم. وهم الايدي العاملة المنتزعة من هذه البلاد الصغيرة التي كان لها من قبل شأن كبير في حوض البحر المتوسط. فالامة المسيحية الشديدة والباسلة تفتقر، ويزيد فقرها كل سنة، بسبب هذه الهجرة لان العناصر الاوفر ذكاءً والاصح عزيمة هي التي تنسلخ عن هذه الامة انسلاخاً ويفقدها الوطن الى ما شاء اللّه.

كثيراً ما ندب هؤلاء التعساء حظهم وإستنجدوا باوروبا في ذلك. فقد كتب احدهم في جريدة «الاونيفير» في ١٢ ايار سنة ١٩٠٢ ما يلي: «لقد اقامونا على صخورٍ جرداء كما لو كنا في قلعةٍ لا نستطيع ان نتجاوز اسوارها. فلم نُعطَ مرفأ بحرياً، ولم تترك لنا قطعة من السهل رغبةً في استعبادنا بواسطة الجوع. لقد حرثنا الصخور الصماء. وقد خرقنا ابواب سجننا وتفرّقت شبيبتنا الصحيحة الابدان وتبددت مع الريح في كل انحاء المعمورة وعلى كثب منا تقوم أرض واسعة وسهول غنية، وتطلب سكاناً ولا تجدهم. أما هجرة ثلثِ أهل لبنان فلا تضارع في شيء هجرة سائر الشعوب من بلادهم. وهناك يأخذ الفقير معه عياله وماله، وينتقل واياهم إلى تربةٍ أقل من تربة وطنهِ. أما من يهجر لبناننا فهو ينصرف عنه موطّد النفس على العودة إليه ليموت في هذا الجبل الذي نحبه بما بذل فيه آباؤنا من العرق والدم، ان المهاجر لا يهجر إلا وفي قلبهِ الرجاء بان يعود يوماً ليموت في جبلهِ. اما الرجاء في العودة ليشتغل ويعمل على عظمة وطنه وعلى سعادتهِ فيكاد يكون محظوراً عليه اليوم».

ان مشكلة الهجرة تشتد يوماً فيوماً وقد زادت بها سائر المشاكل التي اوجدها كل من نظامي سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤. وعلى حل هذه المشاكل يتوقف مستقبل لبنان، بل مستقبل سورية نفسه، وحياة الجبل السياسية والاقتصادية.

الهوامش

(١) ان مصادر المعلومات من حيث اتساع نطاق الاوقاف في لبنان تعود الى المؤلفين فولنه وركلو وبيدكر وغيرهم من الكتّاب الذين عالجوا حالة لبنان الاقتصادية في القرن التاسع عشر.

(٢) يجب استثناء المرسلين اللبنانيين الكريميين الذين يؤدون الاعمال الصالحة والمفيدة في لبنان وخارجه بنشاطهم وارشاداتهم.

الفصل الرابع

في الاصلاح الزراعي والمقاطعات الضرورية

ان مشكلة الارض ومشكلة الهجرة والمشكلة السياسية كلها تقتضي اصلاحاً سريعاً. فقد عمَّ الاستياء الجبل، وهو يشتد يوماً فيوماً. ويُخشى أن يكون خطراً على السلام والنظام في سورية. فاليوم اخذ التيار الديمقراطي يزيد ويتعاظم. فلم ينس اللبنانيون ثورة سنة ١٨٥٧، بل يذكرون ذلك العهد الذي فيه كسبوا حريتهم في كسروان، وفي سائر الأنحاء وألفوا مشيخة شعبية. ويتوقون توقاً شديداً الى استرداد تلك الحرية وتلك الحقوق السياسية التي حرمهم اياها نظاما سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ اللذان وضعتهما الدول الكبرى.

لقد عزّ على وطنيتهم القوية أن يكونوا في حالة ضيق شاقة. لذلك قد هبّت روح الثورة في صدور المواطنين اللبنانيين وهيّجتهم على الحيف السياسي والاقتصادي الذي ثقلت وطأته عليهم.

ولا غرو فقد اصبح اللبنانيون صالحين لان تكون لهم حكومة ديموقراطية، وقد اثبتوا انهم اهل لها وهم يطلبونها. فقد اسهبنا الكلام فيما يجب احداثه من الاصلاح من حيث الوجهة السياسية. اما الإصلاح الواجب التحقيق بأسرع ما يستطاع، فهو في غير السياسة. فيجب ان يعمل على أن لا يموت وهناً وهزالاً هذا الشعب الذي طالما اثبت بأدلة ساطعة حيويته وقوته. يجب ان يبعد عنه الشقاء، وأن يُعطى وسائل العيش والهناء. فالامم كالافراد لها حق في الحياة وفي الوجود.

والامر الاول الذي ينبغي ان يتمَّ في لبنان هو منع الهجرة. ولا دواء لهذا الداء إلا باستثمار الأوقاف وتوزيعها على المعوزين. انها الوسيلة المثلى لنجاة البلاد تطلبها اكثرية الشعب اللبناني.

فلا يكابر احد في منفعة عمل الجمعيات الرهبانية اللاتينية في لبنان. فقد أدّت ولم تبرح تؤدي إلى البلاد خدمات جليلة.

فلو سُنَّت شريعة على الأوقاف، لما صادفت معارضة لدى الشعب اللبناني، بل إذا

وُضعت وعُمل بها، فالاكثرية المطلقة ترتاح اليها، لكونها تعطي الفلاحين الأرض. فلا عجب أن الفلاحين قد ثاروا من سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٠ لينزعوا ملك الارض من ايدي النبلاء ويستولوا هم عليها. فمنذ خمسين سنة لا ينفكون يطلبون الارض. فلا بدع اذاً اذا لم يرفضوا ارضاً يعطونها بإلغاء الاوقاف بل ترتاح نفوسهم اليها.

بيد أن تقسيم الارض في الجبل تقسيماً جديداً لا يكفي لأن يضمن وسائل الحياة لشعبٍ كثير يزيد كل يومٍ نمواً. فقد صرّح ذات يوم الامير بشير ان ارض لبنان لا تكفي لقوت شعبه اكثر من ثلاثة اشهر. اما شعب لبنان في عهد الامير بشير فلم يكن في حدود لبنان الحاضرة إلا ٣٥ ألفاً. واليوم هو نحو ٥٠ ألفاً. فاذا لم يُرد ان تزول الامة المسيحية في لبنان وتتفرّق في كلِّ انحاء المعمور، فيجب أن تُعطى أرضاً جديدة يتوسع بها نطاق لبنان.

فلا بد اذاً من تحديد جديد للارض يتسع بهِ الجبل المستقل. لقد بينّا ان رسم حدود لبنان الموضوع سنة ١٨٦١ لم يكن قائماً إلا على الخيال والهوى. فقد سلخت عن حكومة لبنان المستقلة بيروت القائمة وسط الساحل اللبناني وقرى وأنحاء اخرى، وجعلت هذه جميعها تحت إدارة الباب العالي. فاخصب ارضٍ، وهي كافية لقوت شعبه كله، ليست له بعد. ومع ذلك، ففي القرن السابع عشر كان الامراء الدروز والامراء الموارنة يحكمون البقاع وبيروت وصيدا وملحقاتها. فالأمراء بنو شهاب هم الذين كانوا يتولون وادي التيم ومرجعيون. والامير فخر الدين الثاني قد جعل تحت سلطانه جميع تلك الارجاء، وغيرها، جنوب بلاد الجليل وكل وادي العاصي وجبل الشيخ، وقسماً من حوران. والامير بشير حكم هو أيضاً أكثر تلك الأنحاء، وقد بلغت في عهده حكومة الجبل شأواً بعيداً من الرقي والفلاح.

وما سلخ عن الجبل من هذه المناطق عاد القهقرى. وكانت إدارة المأمورين الاتراك عليها وبيلةً. فصيدا ـ وليست اليوم إلا ثغراً ثانوياً لا تؤمه المراكب التجارية الكبيرة ـ وبلاد بشارة ومرجعيون والبقاع، جميع هذه المناطق لم تعرف منذ خلفاء بني امية ما عرفته من ازدهار في عهد المعنيين والشهابيين وقد فقدت ما كان لها من قديم الرونق والسعادة. لا نقول ان الزراعة فيها مغفل أمرها فسكانها معظمهم من النصارى وهم من اهل الاجتهاد والنشاط. لكنهم خاضعون لادارة حَوَتْ كل المعايب. فقد اهملت كل وسائل الرقي كالطرق والري والآبار، حتى أصبحت تلك البقاع الخصبة قاحلة، وتكاد تكون برية قفرة.

والسكان ينوؤون تحت اثقال الضرائب والتكاليف الفاحشة الظالمة. ولا أمن ولا راحة في تلك الأصقاع الجميلة. واللصوص يسرحون فيها ويمرحون. وقوة الدرك قليلة وغير كافية. ومن شاء أن يحمي نفسه وارضه فعليه ان يبذل الرشوة. والعدل نفسه يشترى بالرشوة أيضاً.

فاي رقي يستطاع مع هذه الحالة وتحت هذه الإدارة؟ والبقاع ومرجعون وبلاد بشارة يمكنها ان تقيت اكثر من خمسة ملايين من البشر، ليس فيها إلا زهاء مئة الف من السكان. فالزراعة هناك في أسوأ حال. والتجارة والصناعة لا يكاد يكون لهما اثر. لماذا لا يُعطى لبنان هذه الانحاء ليقيم فيها بنوه الذين ينمون ويكثر عددهم يوماً فيوماً؟ فيهجر لبنان في كل سنة عشرة آلاف من سكانهِ، ويذهبون الى مصر والى اميركا لأن الجبل لا يكفي لقوتهم. ومع ذلك، فعلى مقربة منه سهول واسعة الأرجاء خصبة التربة، تكاد تكون خالية من السكان، وهم يستطيعون ان يجعلوها موارد نضرة يتدفق منها الخير والرزق.

فبدلاً من ان يعمّر اللبنانيون مصر واميركا، فليعمروا اولاً بلادهم وهي اليوم مهملة ومحتاجة إلى أيدٍ عاملة حاذقة من اهل النشاط والعلم. واللبنانيون هم، ولا بدع، بين السوريين، الفريق الاوفر ذكاءً ونشاطاً وحذقاً ورقياً. فهم وحدهم يستطيعون ان يرقّوا سائر سكان سورية، وأن يؤمنوا وحدتهم الوطنية، ويسموا بهم الى مدارج الحضارة. فهم وحدهم يمكنهم ان يقوموا في سورية بما قام بهِ اهل بيامونتي في ايطاليا. فَلْتُؤذن لهم الدول ان يعملوا ما عمل اهل بيامونتي الذين شيدوا عظمتها الحاضرة.

فيجب اولاً ان تُضمّ البقاع وكل وادي العاصي والليطاني الى أرض لبنان. فاليوم لا يستوطن اللبنانيون البقاع، وهي خصبة نضرة. وما ذلك إلا لأن البقاع هي تحت النير التركي. فقد هجروها سنة ١٨٦١ ولا يريدون ان يعودوا اليها. فاحداث سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٦٠ لم تزل ماثلة امام البصائر وراسخة في الأذهان. فيخشون اذا أقاموا في البقاع بعيدين عن لبنان، حصنهم وموئلهم، ان يكونوا عرضةً لمظالم الحكام الاتراك وفواحشهم. فلا يقيمون هناك إلا اذا اصبحت البقاع مستقلة لا تخضع مباشرة للباب العالي.

وهناك سبب آخر لضم البقاع الى الجبل. فسكان البقاع اكثرهم نصارى. وهم كثيراً ما يحكمهم من هم خوارج عن البلاد. فقد ألمحنا الى ما في الادارة التركية من العيوب العديدة والخطيرة. وقد بيّنا انها هي التي كانت سبباً لخراب سورية. وهي التي تمنع

نهضتها وترقيها. فيجب اذاً ان تقوم مكانها إدارة أخرى يمكن للبنانيين معها ان يعيدوا الى البلاد سعادتها القديمة.

وهذه الادارة الجديدة لا يمكنها ان تكون إلا حكومة لبنان المستقل وهي وحدها تستطيع أن تجعل «سورية المجوفة» ما كانت قبلاً، اي فردوساً أرضياً وهرياً من أهرائها الغنيّة.

منذ الآن قد بدأ ترقي البقاع الاقتصادي بسبب سكة حديد بيروت ـ دمشق، وسكة حديد حمص ـ حماة. والاخيرة منها تقطع سهول البقاع من أولها إلى آخرها. لكن البقاع لا تكفي اللبنانيين فيلزم ان يعطوا الحولة ومرجعيون وبيروت وصيدا وبلاد بشارة. وهذه الاقطار محتاجة الى سواعدهم وإلى نشاطهم، لئلا تبيد وتزول زوالاً لا عودة بعده.

ففي سنة ١٨٦١ اتجهت الدول إلى اعطاء لبنان راشيا وحاصبيا بيد انها عدلت عن فكرتها. ولم يكن هناك سبب يسوّغ عدولها عنها. فاليوم يجب إصلاح هذا الخطأ. فمن الظلم ان يحرّر بعض اللبنانيين من سيادة الباب العالي المطلقة وان يستمر في العبودية البعض الآخر، وهم الذين يقيمون خارج الحدود التي رسمت إستبداداً سنة ١٨٦١. فجميع هؤلاء الشعوب هم من ذرية واحدة. وقد الفوا، فيما سلف، امةً مستقلة ناهضت الولاة الاتراك وما قاموا به من الاعتداء عليهم. فيجب ان يُردَّ لهم هذا الماضي.

في سنة ١٨٦١ قامت الدول بعمل ناقص وفيه من المخاطر ما لا يخفى، ففصلت قسراً ما كان متصلاً في اثناء حقبة طويلة من الدهر، اي اكثر من مئتي سنة اتصالاً شديداً، ومزّقت امةً واحدة كل ممزق. وبينما كانت الامم في اوروبا، بفضل فرنسا، تشتد اوصالها وتتألف، وكانت ايطاليا وألمانيا تسترجعان وحدتهما القومية، كانت الدول تسحق في سورية الوحدة القومية المؤلفة حول لبنان بواسطة الأمراء المعنيين والامراء الشهابيين. فلم تحرّر إلا قسماً قليلاً من هذه الأمة. وتركت البقية، وهي القسم الأعظم، تنوء تحت ولاية الباب العالي.

فيجب اذاً إعادة النظر في عمل سنة ١٨٦١ الظالم. يجب ان تُعاد الى لبنان الحدود التي كانت له في عهد الامير فخر الدين والأمراء الشهابيين، وهي حدوده الطبيعية. فلبنان المستقل يضمّ، والحالة هذه، ما خلا ارضه الحاضرة، البقاع حتى رأس الجبل الشرقي ومرجعيون والحولة وبلاد بشارة وصيدا وبيروت وقضاء عكار في الشمال والذي يشكل مع طرابلس، من حيث الجغرافية، قسماً من لبنان. وهو اليوم من ولاية بيروت. وكان القسم

الاكبر منه منضماً الى لبنان الحاضر. ولما كان معموراً بآلاف من النصارى من الموارنة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك، كان من العدل ان يرد الى المتصرفية المستقلة.

فلا نطلب ان تضم مثل هذه الاجزاء الى لبنان دفعة واحدة. ونرضى ان يقع ذلك تدريجياً. هل للدول الحق في ان تفعل ذلك؟ لا ريب في الامر. ففي سنة ١٨٦١ كان لها الحق في التدخل في سبيل مصلحة الشعوب المسيحية في السلطنة العثمانية. وقد عُمل بالمادة التاسعة من معاهدة باريس، بمعنى حق التدخل المشترك. والدول هي التي رسمت حدود لبنان وهي التي ارجعت حاصبيا وراشيا الى الدولة العثمانية. وبعد ذلك هي التي حررت بلغاريا ورومانيا الشرقية ومنحت جزيرة كريت استقلالها وأعطت اليونان تساليا ولم تكن اليونان قد استقلت سنة ١٨١٠ استقلالاً كاملاً واصلحت بذلك خطأ سابقاً. فهي تستطيع اذاً أن تنظم لبنان تنظيماً جديداً، وتردّ اليه حدوده القديمة. فتستطيع ان تجعل تحت حكومةٍ واحدةٍ مستقلةٍ اهل الجبل واخوانهم في الجنسية نصارى البقاع ومرجعيون والحولة وبلاد بشارة كما جمعت يونانيي تساليا بامتهم المحررة منذ نصف قرن.

ما الطرق التي على الدول سلوكها للوصول الى ذلك؟ الطرق الصحيحة هي ان تجتمع لجنة دولية لرسم الحدود الجديدة للولاية المستقلة المتسعة اتساعاً هائلاً. فليس للباب العالي ان يعارض ذلك. فمن العدل ان يجتمع نصارى الاقطار المشار اليها وينالوا الحقوق التي يتمتع بها قسم منهم من هذه الاقطار، وخاصة لأن سيادة السلطان مصانة هناك صيانة ليست حاصلة عليها في جزيرة كريت وفي روماننيا الشرقية، وهي مع ذلك على مقربة من الاستانة.

وبعد ذلك، على الدول مهمة اخرى، وهي تقسيم الارض وتوزيعها على عناصر الشعب المختلفة، واقامة سكّان من الجبل وممن يعودون من هجرتهم في افريقيا واميركا. ويجب تحاشي اي نزاع بين الفلاحين الساحليين والجبليين، والارض كثيرة في البقاع وفي الحولة وفي سائر الاقطار التي تُطلب اعادتها الى لبنان. بذلك نجاة لبنان وسورية جميعها فلا مفرّ إذاً من إقدام لجنة اوروبية على إنعاش الاراضي الحرة المهملة وإقامة توزيع عادل، ليس بين الافراد، بل بين الجماعات التي ستبتني فيما بعد قرية أو قصبة. فاليوم هذه البلاد التي كانت غنية نضرة في عهد الرومان والأمويين قد ذوى رونقها، وقد ألفها السقم والهزال.

اما لبنان فوحده، بفضل استقلاله، فيه القوة الكافية وقد تدفقت حياته تدفقاً حمل آلافاً

من ابنائهِ على الذهاب الى خارجهِ. لماذا لا تُلقح سورية بهذا الدم اللبناني الفائض في الخارج من غير ما نفع للوطن. فهو يوليها قوةً جديدة ويجدد دمها فتكون بذلك نهضة سعيدة لسورية، مهد اجمل المدنيات واخصبها. إن أمة من الأمم لها عبقريتها ومزاياها الخاصة، لها تقاليدها ولها تاريخها، يمكنها ان تجدد قوتها ومراسها. فذلك لعمري، من عوامل العمران والرقي لأن المدنية المتطورة في العالم هي نتيجة عبقرية جميع الامم المنظمة الشاعرة بكيانها شعوراً صحيحاً. فاذا شعرت امة من الامم بما لها من الكيان والصفات، فيكون هذا الشعور قوةً جديدة ربحتها البشرية والحضارة، وهو عامل جديد من عوامل المدنية في الناس. ففي الجبل شعرت الامة اللبنانية بكيانها انها موجودة. وهي تريد ان تحيا وترقى. فقسم من هذه الامة له نظامه المستقل، والقسم الاخر يطلبه. وتريد هذه الأمة ان ينضم شطرها الأول الى الثاني، وان يتحد اتحاداً تاماً، حتى تستطيع ان تنمو مزاياها الخاصة نمواً كاملاً وحراً وتكون هي ايضاً عاملاً من عوامل المدنية.

فمنذ الحملات الصليبية لا يزال السوريون، ولا سيما اللبنانيون، ينظرون في ابان شدتهم من اعلى صخور جبلهم الى مياه البحر الزرقاء، ويحدقون في الأفق، فربما «تلوح» مراكب الفرنجة وتظهر في الافق، لأنهم بوصول الفرنجة يرجون النجاة. فهم يتوقعون مجيئهم ليكسروا سلاسلهم. والفرنجة هم رجاؤهم الاسمى.

ولا غرو، ففرنسا وحدها يمكنها ان تقترح قبل الجميع ان تُضَم الى لبنان انحاء عكّار والبقاع وبلاد بشارة والحولة ومرجعيون وصيدا وبيروت. ففرنسا قد كانت في كل زمان مصباحاً هدى العالم الى طريق الرقي والحرية. فهي التي أنقذت ايطاليا. وهي التي لاشت في المانية العلل المألوفة في سالف الزمان. وفي العام ١٨٦٠ كانت الدولة الاولى التي اسرعت الى نجدة اللبنانيين. وقد كانت في كلّ وقت نصير المظلومين، ولا سيما نصارى سورية. فيكفي ان تقوم للمرة الأخيرة بما يجب عليها، وهو ان تحطم سلاسل عبوديتهم.

ولهذا الاقتراح فرص كثيرة. فالمسألة الشرقية لم تزل مفتوحة. فكريت ومقدونية وأرمينية تنهض من بين الاطلال منادية مستنجدة بوجدان البشرية. فلا مشكلة من المشكلات العديدة فصلت بعد فصلاً اخيراً، لا في سبيل كريت، ولا في سبيل مقدونية، ولا في سبيل ارمينية. فالقضية اللبنانية ما تزال قائمة امام الدبلوماسية الاوروبية من حيث مطالب اللبنانيين المشروعة، وهي أن يكون لهم حاكمٌ وطنيٌ ومرفأ بحريٌ وسكك حديدية، وأن تضم الى جبلهم الأنحاء التي أشرنا اليها. والقضية اللبنانية قد تفاقم امرها بما

تعانيه من مشكلتي الارض والهجرة، ومن روح الحرية والثورة التي تختلج في صدور السكان اللبنانيين.

لماذا لا تعمل فرنسا على حلِّ القضية، هذا الحلِّ الموافق وحده للصواب وللخير العام، وبه تُخدم سلامة كيان الدولة العثمانية وذلك أولى من ان تظلَّ الدول كما هي اليوم دائبة على التدخل في شؤونها الداخلية. وفوق ذلك فحلُّ المسألة على هذا الوجه يولي شعباً طالما ناء تحت الظلم والعبودية، قليلاً من الحرية، ويمهد له السبيل الى النموِّ والفلاح.

الخلاصة

لقد حاولنا ان نرسم هنا ما حوى تاريخ سورية ولبنان بين دفتيه من صفحات المجد ومن صفحات البؤس جميعاً. فالطبيعة التي اقامت سورية ولبنان ما بين البحر المتوسط والعالم الآسيوي قد ندبتهما الى شأنٍ عظيم ومرتبة عليا. فجعلت سورية الصلة بين مدنياتٍ مختلفة عاونت جميعها على عظمة البشرية ورقيها معاونة صحيحة، وجعلت لبنان معقلاً عظيماً والعمود الفقري لهذه المنطقة التي هي ملتقى مسالك الامم، بل جعلته صخرة تحطمت عليها امواج الغزو والدمار. فقد كان لبنان منذ القدم محطاً للمدنية والحضارة. فسكانه، ولا سيما بحارة ساحله، الفينيقيون الجريئون قد كانوا اساتذة اليونان، بل كانوا أول من فتح للعمران والفلاح افريقيا الشمالية وايطاليا وغاليا واسبانيا. وفي عهد الدولة الرومانية نعم باخصّ حاصلات الشرق الاقصى، وغُرِسَت فيه قبل أن تغرس في أرض أخرى أصول هذه الحاصلات وبذورها، ولا سيما شجرة التوت ودودة الحرير.

كانت سورية حينذاك مركز المدنية اليونانية والمدنية الشرقية السامية، حيث تآلفتا تآلفا جميلاً. وكان الفن البيزنطي نتيجة هذه الالفة التي اثمرت ثماراً يانعة، وخصوصاً في حلبات العلم والفلسفة والأديان. ففي سورية نشأت النصرانية. ثم في سورية، في اثناء القرون الخمسة الاولى للميلاد، تدفقت في النصرانية الحياة، بحيث تقسمت الى مذاهب عديدة. ومن سورية دخلت الفلسفة الوثنية والمسيحية الى بلاد فارس، حيث ظلت قائمة ونمت وانتشرت في عهد الخلفاء العرب، وأتي بها بعد ذلك الى اوروبا حيث كان قد نُسيَ امرها في برهة من الزمان. فجاء الفتح العربي وقلب أوضاع سورية واوجد فيها حالة جديدة، لكن من دون ان يعود ذلك بالضرر على سعادة البلاد وعظمتها. بل كانت سورية في هذا العهد، اكثر منه في عهد الروم، الوسيط بين الغرب والشرق في تلك السلطنة

العربية التي جمعت تحت صولجانها بلاد ايران وكل آسيا الوسطى وافريقيا الشمالية واسبانيا بل شملت الشرق والغرب جميعاً.

فسورية المسلمة علّمت اوروبا زراعة القطن وقصب السكر والأرز والزعفران والمشمش والدراقن والليمون الحامض وغير ذلك من الأغراس المفيدة. فكانت سورية في عهد الخلفاء الامويين البلاد الاوفر تمدناً في العالم. لكنها في ذلك العهد قد تغيرت سماتها فعادت الى ما كانت فيه من الروح السامية واتخذت لغة انصار لسانها. وانخفض امر مسيحييها وحلُّوا في المقام الثاني فيها.

ولم يبقَ من الأرجاء السورية إلا لبنان مستمسكاً بالنصرانية. وبذلك كان الصلة بين سورية وبين العالم المسيحي. ثم أصبح لبنان ملجأ للنصارى، حيث الفوا فئة مستقلة، وتولوا تدبير نصارى سورية. ومنذ ذلك الحين أمكنهم أن يكون لهم في التاريخ هذا الشأن العظيم وهو أن يصونوا النصرانية في التربة التي نشأت فيها. وظلت سورية تحت سيادة الاسلام مستوطن البدع ومقرها المأثور. وإزاء الشيع المسيحية قامت شيع مسلمة عديدة. وجميعها كان لها أثر بيّن في تاريخ البلاد. وبعضها باقٍ الى اليوم، منها الدروز والنصيرية والشيعة والاسماعيلية. وهذه الشيع المسلمة اصابها الاضطهاد، كما اصاب النصارى. فلجأت هي ايضاً الى جبال لبنان واستقرت فيها. وهكذا تكونت في هذه الجبال شعوب متباينة، نصارى من جميع الطقوس، ومسلمون ذوو مذاهب مختلفة، ولكلٍ من هذه الطوائف والملل والشيع نظامه الاجتماعي وعاداته واخلاقه. لكن لما كانت حكومة الخلفاء خطراً عليهم يهددهم جميعاً فقد اوجدت لنفسها تنظيماً عسكرياً واحداً، كان الغرض منه الدفاع عن البلاد تجاه غارةٍ تشنُّ عليها على حين غرَّةٍ، أو غيرها من حوادث الدهر.

فجاء الاتراك وادخلوا في سورية التنظيم العسكري الإقطاعي، واللبنانيون ولا سيما الموارنة رغبةً في أي يذودوا عن استقلالهم وايمانهم اخذوا بهذا التنظيم العسكري، وهو تنظيم امةٍ مسلحة لها قادتها في الحرب وامراؤها وشيوخها الموالي الذين اصبحوا اسياداً إقطاعيين. وتنظيم لبنان الاجتماعي الذي دام الى سنة ١٨٦٠ مع نبلائهِ وفلاحيه استقرت له مع الايام صيغ محدودة جلية. فالموارنة قد كانوا في أثناء الحروب الصليبية جنود النصرانية في سورية. فاستنجد بهم الصليبيون الأولون ليكونوا لهم هداةً وانصاراً في فتح الأراضي المقدسة. وفي ذلك العهد، عهد الفرسان المسيحيين، قد كان شأن الموارنة عظيماً خطيراً. فكانوا اعواناً ذوي بأسٍ ونشاط للزعماء الغربيين. ومن هؤلاء القديس لويس ملك فرنسا.

فاصبحت سوريا ثانية ساحة حرب، تعارك فيها أبناءُ الغرب وأبناء الشرق، اللاتين والعرب كما صارت حلبةً للمدنيتين، الشرقية والغربية، حيث التقتا وامتزجتا الواحدة بالأخرى. ففي سورية شرع اللاتين يتعلمون تاريخ القرون القديمة. ومن سورية استمدوا اصول مدنية جديدة ازدهرت بعد ذلك ازدهاراً كاملاً أبّان نهضة الآداب والمعارف في اوروبا.

وقد كان للحملات الصليبية نتيجة اخرى ميمونة سعيدة للموارنة ولسائر النصارى. فقد شدّدت قواهم وأتمّت تنظيمهم الإقطاعي والعسكري، وأوجدت خاصة، بينهم وبين «الفرنجة» الفرنسيين صلاتٍ ثابتة. ففي هذا العهد قامت صلات راسخة لا تزول بين فرنسا وسورية. وأخذ نصارى سورية يعدُّون فرنسا حاميتهم القوية المنتدبة لتحريرهم. والفرنسيون خلال مدة طويلة لم ينسوا الحملات الصليبية في سبيل إنقاذ سورية والارض المقدسة. فقد ثبتت لهم هذه الفكرة حتى آخر القرون الوسطى. ان تجّارهم مع اهل مدينتي «دياب» ومرسيليا خصوصاً، قد زاولوا التجارة وأحكموها في بيروت وصيدا، أي في موانىء الشرق. وبعد ذلك عندما عقد فرنسيس الأول وخلفاؤه، لأسباب سياسية واقتصادية، محالفتهم مع سلطان تركيا ضد دولة النمسا طلبوا في عهدة الامتيازات ضمانات لرهبان المشرق، وخاصة لرهبان سورية. وقد احرزوا شيئاً فشيئاً حماية نصارى المشرق وباشروها. وقد كسب الموارنة خاصةً عطف ملوك فرنسا عليهم. فاعتبرهم هؤلاء الملوك أصفى اعوانهم في المشرق. فقناصل فرنسا في «الموانىء» ذات الشأن الخطير في التجارة الفرنسية كثيراً ما اختيروا من البيوت المارونية الكبيرة.

وبعد ان اندثرت الإمارات اللاتينية في سورية هوت سورية، وبدأ انحطاطها ايام المماليك، حتى وصل هذا الانحطاط الى حدِّهِ الأقصى في عهد الفتح العثماني، أي في صدر القرن السادس عشر. وهذه الارض السورية التي كانت في عهد الخلفاء العرب، وفي خلال الحملات الصليبية، واجهة للحضارة والعمران قد عادت الى الوراء. فأُغفل أمر الريِّ ووسائله التي كانت قد جعلت سهول سورية من أخصب بقاع الأرض، وخربت الطرق التي كانت قد روّجت التجارة رواجاً لا مثيل له، واقفرت المدن والقرى. وهناك حيث فاضت في القرن الرابع عشر الثروة والبهجة عمّ الفقر وانتشرت الوحشة وقامت الفيافي الجرداء المحرقة والحزينة مقام تلك الرياض الخضراء النضرة. وفي بعض الارجاء المعمورة بعدد الناس ونشاطهم ضرب نفر من البدو خيامهم، ومن حولها قطعانهم الجائعة.

فلم ينجُ من الكارثة الا قطران: الشام لما للارض هناك من عظيم الخصب، ولما لدمشق من الشأن، ثم لبنان الذي أفلت من النير العثماني بفضل سياسة الأمراء المعنيين الحاذقة. فقد اذعن فخر الدين الثاني لسيادة السلطان، وأدى اليه جزية، وأعطي مقابل ذلك حكومة لبنان. وظلَّ لبنان مستقلاً، حريصاً على عمرانه. واخذ استقلاله يتعزز مع الايام. وخُيل ان الحياة التي كانت منتشرة من قبل في الشرق كله قد صارت الى الجبل، واجتمعت كلها فيه.

فالجبل لم يخل من كوارث الدهر. وقد تنازع الحكم فيه فريقان متخاصمان هما القيسية واليمنية. وتمزق سكانه بينهما كلَّ ممزق، تعاركا عراكاً متصلاً دامياً. لكن الخطر المشترك ووجوب الدفاع عن الجبل قد ألّفا بين الطائفتين الدينيتين الاعظم شأناً فيه، وهما الموارنة النصارى والدروز. وخفت البغضاء الدينية عندهم ووهنت. ولدى النبلاء زعماء الطائفتين وقادتهما لم يكن للتعصب الديني أثر. لقد حلّ محلّه التساهل والاعتدال. واحترم الدروز معتقد الموارنة، كما احترم الموارنة معتقد الدروز. ولم تكن الأحزاب احزاباً طائفية دينية، بل وطنية، ينضوي اليها النصارى والدروز جميعاً. ورغم ما كان من قتال الاحزاب، فقد تكونت الوحدة اللبنانية وثبتت هذه الوحدة واستطاعت ان تحرص على استقلالها.

دفع اللبنانيون جزية الى الولاة العثمانيين، كما انهم اعترفوا بسيادتهم، ولكن الجزية لم تكن في عينهم علامة الخضوع والطاعة، بل ضماناً أدوه للولاة ليقيهم هؤلاء غارات الجنود العثمانيين لبلادهم. وفي وسط سورية الخاضعة لنير الأتراك وحدهم اللبنانيون لم يحنوا رؤوسهم. وظلوا على ما كانوا عليه مع مؤسساتهم القومية ومع نظامهم الاقطاعي وقد صانوا وحدهم في بلادهم الصغيرة ما كان لسورية من العمران والفلاح. وبذكائهم ونشاطهم ومضيّهم الى أقصى الشرق توصلوا الى انماء ثروتهم، وحرصوا على العلاقات ببلاد الغرب، واصبح لبنان، فوق ما كان من قبل، الصلة والوسيط بين اوروبا المسيحية وبين الشرق. وعلى لبنان الثابت في استقلالِهِ علّق السوريون آمالهم وأمانيهم. ويظهر ان لبنان معدٌّ لأن يكون القاعدة الهجومية التي ينطلق منها المنقذون ويطردون المستبدين الأتراك.

وشعر الأمراء اللبنانيون بأن لهم هذه المهمة العظيمة، وهم يكادون ان يكونوا جميعهم رجال دولةٍ وحرب، حاذقين في السياسة، بواسل في ساحة الوغى. ففخر الدين الثاني كان بمداركه ومواهبه من اعظم الامراء الذين نبغوا في الشرق منذ آخر القرون الوسطى. فبعزيمة صحيحة قلَّ ان تحاكيها عزيمة، جدَّ في زيادة قوته وموارده. ودأب على ان يوجد في

الشرق نخبة سياسية تعاونه في تحقيق اغراضهِ إزاء الباب العالي، قبل مباشرتهِ الحرب في سبيل استقلالهِ، وجعل لبنان دولة عصرية ونظم جيشاً ومالية وحكومة، وفتح قسماً كبيراً من سورية الوسطى. ولكن خانه الحظ، وقلب له الزمان فجأة ظهر المجنّ، ولم تكن ساعة النجاة قد دقت بعد. لم تكن قوة لبنان قد عظمت ورسخت بحيث يستطيع طرد العثمانيين من سورية، فهوى فخر الدين الثاني. بيد أن عمله لم يقضي عليه النسيان.

فاستأنف الامراء الشهابيون الكرة باقل شدة وسرعة. فقد لزموا الصبر والحكمة والحزم بما هو اضمن للنجاح والفوز. فالأمراء الأولون من هذه البيت وفقوا بين الاحزاب واقاموا السلام في لبنان. والامير بشير الكبير، وهو بين إقبال الحظ وإدباره، توصل لأن يكون شيئاً فشيئاً مستقلاً عن الولاة الاتراك مترقباً وهن الباب العالي وضعف شوكة الإقطاع، وقوّى طاقته الذاتية. لكن قضى عليه سوء الطالع بان يجازف بنفسهِ في الازمة المصرية.

فحكومة محمد علي باشا التي كانت اولاً مفيدة لسورية، لم تلبث ان اصبحت شديدة الوطأة عليها، لا تطاق. فهبَّ اللبنانيون الذين كانوا قد عاونوا صاحب مصر على الفوز والغلبة، وانتفضوا عليه في بعض المواطن. فأثار محمد علي باشا والامير بشير اللبنانيين بعضهم على بعض، والدروز على الموارنة وسلّح بعضهم ضد البعض الآخر، قصد أن يقمعا بهذه الوسيلة الفتنة في الجبل.

لكن لم تعد المسألة السورية مسألة داخلية بل اصبحت دولية، بسبب مركز سورية الجغرافي. فانكلترا التي لا هم لها إلا مصالحها التجارية جدت في ان تجعل سورية في منطقة نفوذها، وأن تكسب من ثمَّ اعواناً وأنصاراً. فعارضت اذاً المصريين المؤيدين معنوياً من فرنسا ودفعت اللبنانيين الى العصيان والثورة.

وكانت انكلترا، من جهة اخرى، مهتمة بصيانة سلامة المملكة العثمانية لصدّ خطى الروس من التوجه الى البحر المتوسط. فدعت السلطان الى استئناف الحرب على محمد علي باشا. فأبت فرنسا ان تترك عزيز مصر وشأنه. فانفصم بالتالي الوفاق الانكليزي - الفرنسي وعقد اللورد بلمرستون معاهدة ١٥ تموز سنة ١٨٤٠، وعزل بها فرنسا عن مؤتمر الدول فأرسلت الدول المتحالفة وتركيا إنذاراً نهائياً شديداً الى محمد علي باشا. فردَّه ولم يرضَ بهِ.

هبت ريح حربية هائجة في الامة الفرنسية كلها ضد حلفاء سنة ١٨١٤، وهددت

الحرب اوروبا. وفي آنٍ واحدٍ ثار اللبنانيون الدروز والموارنة على محمد علي باشا، رغم مساعي الأمير بشير في سبيلهِ، وسلحهم الحلفاء. وظهر امام بيروت وضربها أسطول نمساوي انكليزي، مصحوباً بمركب حربي تركي قديم العهد. فعبأت وزارة تيرس الجيش الفرنسي. غير ان الملك لويس فيليب، النازع الى السلام نزعة شديدة، اقام في تشرين الاول سنة ١٨٤٠ مقام هذه الوزارة وزارة محافظة، ميَّالة الى الانكليز. واراد هذا الملك «السلم كيفما كان» وترك المسيو غيزو وزير الخارجية الجديد محمد علي باشا في سورية. ولم يسعَ بمفاوضاتهِ السياسية إلا ان يصون له مصراً.

في أثناء ذلك، انجدت اللبنانيين فصائل انكليزية وعثمانية، فاوقعوا بالجيوش المصرية الهزيمة وارغموا ابراهيم باشا على التقهقر حتى دمشق ـ الشام. واحتل اسطول الدول المتحالفة جميع مدائن الساحل، فأجبر محمد علي باشا على الإذعان والتسليم. فطلب الصلح ووقَّع معاهدة نابير فأيدتها الدول بعد أخذٍ وردٍّ. وكانت معاهدة المضايق خاتمة ازمة سنة ١٨٤٠. فاستردت فرنسا مقامها «في المجلس الاوروبي» وقد خفَّ نفوذها لدى اهل سورية وضعف كثيراً. فانكلترا هي التي ربحت ربحاً لم ينله سواها من هزيمة محمد علي باشا، واتخذت لنفسها أعواناً اشداء في سورية من الوطنيين، ولا سيما من الدروز.

قوّت الثورة اللبنانية على المصريين في اهل الجبل العاطفة القومية ورغبتهم في الاستقلال. لكن مسعى اصلاح السلطنة العثمانية قد قام حاجزاً في سبيلهم فحصرت «التنظيمات» جميع السلطات في يد الباب العالي. وهو ما يرمي اليه حقاً في سبيل ملاشاة استقلال الولايات الخاضعة له. فاراد اهل الجبل ان يتحرروا تحرراً تاماً من سلطانهِ. اما رجال الدولة العثمانية فجدُّوا في اخضاع لبنان لسلطانها إخضاعاً كاملاً. وخالوا الزمان مؤاتياً في سنة ١٨٤١. وكان الامير بشير الكبير قد خلع عن الولاية لدفاعه عن القضية المصرية. فعمل الاتراك على أن يقوم مقامه مأمور عثماني يفصله السلطان متى شاء وأراد، لا امير جديد يكون صاحب اقطاعة لا يؤدي الى السلطان إلا الجزية.

اما انكلترا فعارضت هذه الفكرة ونالت الولاية للأمير بشير ملحم شهاب. فخلف جده في الإمارة اللبنانية بيد ان الباب العالي لم يتخلَّ عن رأيه في ملاشاة الاستقلال اللبناني. ومن هنا بدأ سنة ١٨٤١ عهد القلاقل والفوضى في لبنان. وكان هذا العهد ذا شأن وخطر، خاصةً من حيث الحق الدولي.

قام التباغض والشقاق بين الدروز والموارنة، بعد ان عاشوا معاً دهراً طويلاً متآلفين،

يجمعهم الصفاء والوئام. وقامت الحرب الاهلية بين الطائفتين وصبغت الجبل دماء المذابح. واشتدت الحال بمفاسد الولاة الاتراك وتدخل الباب العالي وبالصراع الاجتماعي الذي بدأ بين النبلاء والفلاحين. فرأت الدول ان تنظم هي بنفسها القضية اللبنانية. وطلب سفراؤها في الاستانة ان يعيد السلطان السلام الى لبنان، ويحترم استقلال الدروز والموارنة. غير انهم لم تجتمع كلمتهم على حدود هذا الاستقلال وأشكاله. ففرنسا مع الموارنة طلبت ان تُجدَّد الإمارة اللبنانية، وأن يتولاها أمير شهابي. اما انكلترا، ناصرة الدروز المناوئين لآل شهاب، فأبت أن يسترد هؤلاء الولاية والحكم. فقسم الجبل في آخر الأمر الى قائمقاميتين مستقلتين الواحدة مسيحية، والأخرى درزية. والنظام الذي وضعه لهما الباب العالي قد صدقت عليه الدول مع قيود احتفظت بها فرنسا.

فحلّ القضية اللبنانية بواسطة المفاوضات الدولية شأن خطير النتائج. فانتحلت الدول لنفسها حق التدخل في شؤون السلطة العثمانية الداخلية. وفرضت على الباب العالي احداث الاصلاح في مملكتِهِ. فأذعن الباب العالي، رغم ارادتِهِ. وهكذا أوجدت قضية لبنان سابقة خطيرة جسيمة، وظلت وحدة الدولة العثمانية القاعدة المثلى للدول الاوروبية، فرنسا وانكلترا والنمسا وبروسيا، في سياستها الشرقية. وأكرهت بحرب القرم روسيا نفسها على اتخاذ هذه القاعدة. لكن سياسة السلطنة العثمانية الداخلية قد جُعلت تحت ضرب من رقابة الدول. فقد اعطي شعب مسيحي من رعية الباب العالي، وهم الموارنة، نظاماً مستقلاً. وجُعل هذا النظام بضمان الدول الاوروبية. وتلت الموارنة في ذلك أمم أخرى من رعايا الدولة. وحق تدخل الدول قد اكتسب بما كان من السابقة التي حصلت سنة ١٨٤٥. فهو مدوَّن، وإن بصيغةٍ مبهمة، في المادة التاسعة من معاهدة باريس في سنة ١٨٥٦. فانكلترا، رغبةً منها في ان تمنع تدخل روسيا وحدها دعت الدول الى قبول مبدأ التدخل المشترك والمراقبة المشتركة.

وفوق ذلك فما كان من الامور منذ سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٤٥ قد أتاح لفرنسا، وإن قليلا، ان تستعيض عما كان من فشلها سنة ١٨٤٠، وأن تسترد كل نفوذها لدى الموارنة. بيد أن نظام سنة ١٨٤٥، المعروف بنظام شكيب افندي، كان ناقصاً ويحوي خللاً عظيماً، بحيث لا يقوى على البقاء وعلى إيجاد حالة ثابتة الأركان في الجبل. فقد أثار هذا النظام الشقاق في بلاد هي بحاجة الى الوحدة والاتحاد، وأضعفها. فكان حاجزاً دون ترقيها.

وتواصل بعد ذلك تطور الطائفة المارونية الاجتماعي. فالامير بشير خفّض شوكة ذوي

الاقطاعات وحاول اقامة مملكةٍ اداريةٍ. وجاءت حرب الاستقلال عام ١٨٤٠ وأيقظت في الشعب الرغبة في الحرية والشعور بالديموقراطية. ففي خلال الأزمة، من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٥، ثار الفلاحون على اسيادهم الاقطاعيين بحيث قُضِيَ ان يأخذ نظام ١٨٤٥ بالإعتبار أن هذه الحركة ديموقراطية ويُلغي شيئاً من امتيازات الاسياد الإقطاعيين.

وزادت بسبب هذه التنازلات الأزمة الاجتماعية اشتداداً. فهبت سنة ١٨٥٧ عند الموارنة ثورة ديموقراطية. وخطت خطواتٍ واسعة لم تخطها الأزمة الاجتماعية عند الدروز. فطرد الفلاحون الاسياد الاقطاعيين واقاموا في كسروان جمهورية حقيقية وامتدت الازمة الى القائمقامية الدرزية. بيد ان الفلاحين الدروز لم يقتفوا أثر الفلاحين الموارنة، بل ظنوا ان هناك خطراً من قبل النصارى يهدد املاكهم. فاجتمعوا حول اسيادهم الاقطاعيين الدروز، فقد كان اول اسباب مذابح سنة ١٨٦٠ الازمة الاجتماعية بين الاسياد الاقطاعيين والفلاحين. ولم يكن الصراع بين طائفتين دينيتين متخاصمتين الواحدة مع الاخرى. فلم تدخل الديانة في هذه الازمة إلا بعد حين.

والحركة الثوريّة القت الفوضى في الجبل. فأراد الحكام العثمانيون ان يغتنموا ذلك ليقضوا على الاستقلال اللبناني. وبمفاسدهم ودسائسهم جعلوا الحرب الاهلية اعظم شراً.

عندئذ تدخلت فرنسا في الامر، وهي حامية نصارى المشرق، فاعتبرت كيان الموارنة مهدداً وأرادت حمايتهم، لكن انكلترا، حاسدة الحماية الفرنسية، طلبت ان يكون التدخل مشتركاً ومحدوداً.

اما السلطان فعارض كلّ تدخل اجنبي في شؤون سلطنته الداخلية. ومع ذلك فقد فاز مبدأ التدخل وقد وسّعت نطاقه الدول الأوروبية يوم أقرت ان ترسل الى سورية جيوشاً فرنسية بمثابة فصيلة من جنود الدول لمعاونة السلطان.

فاصبح اليوم امراً واقعاً ان المادة التاسعة من معاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦ تمنح الدول حق التدخل المشترك في السلطنة العثمانية، وتجعل فيها عمل الاصلاح بضمانتها وتحت مراقبتها وبموجب هذا الحق شرعت في تنظيم لبنان اولاً، ثم، في تنظيم ساموس وكريت ومقدونية. بيد انه قد وقف حاجزاً دون العمل بهذا الحق ما كان من النزاع والشقاق بين الدول كما وقع بين سنتي ١٨٤٢ و١٨٤٥ فاغتنم الباب العالي الفرصة بدهائه المشهور ورجال الدولة العثمانية بما بهم من المراوغة والجرأة، واستطاعوا ان يكملوا هذه المرة ايضاً القضاء على استقلال لبنان وقطع اوصاله ولا

يبدو ان معتمدي الحكومات في لجنة بيروت الدولية قد ادركوا ما لاحداث لبنان سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٠ من المقاصد الحقيقية، فلم يروا ما قام من التطور العميق في الشعب في لبنان من الناحية السياسية. أجل لقد الغوا امتيازات النبلاء نهائياً وهي النتيجة الأولى لكل ازمة سياسية واجتماعية، لكنهم لم يمنحوا الشعب اللبناني نظاماً حرًّا، معادلاً لمبادئه وعواطفهِ بل قضوا على التيار الديموقراطي وعلى امانيه. وكان الخطأ الأعظم انهم سلحوا الحاكم العام بسلطان لا وازع له وانهم اختاروه خارجاً عن اهل الوطن. بيد ان نظام سنة ١٨٦١ المعدل سنة ١٨٦٤ قد نجح نجاحاً عظيماً. فقد اخرج لبنان عن سلطة الباب العالي المطلقة، ووضعه وضعاً صريحاً تحت إشراف الدول التي يشترك ممثلوها في تعيين حاكمهِ.

وقد عاد الى لبنان بفضل نظامه الحر السلام والراحة، وضعف كثيراً النزاع ما بين أبناء المذاهب الدينية المختلفة، وأخذت الحياة السياسية والوطنية تنشأ وتنمو. وتألفت احزاب سياسية كما في اوروبا الغربية لها خططها السياسية والاجتماعية، يندمج فيها السكان من غير تمييز في الدين، بحيث لم تزل الروح الديموقراطية منتشرة بين اللبنانيين، رغم ان الباب العالي قد منع حرية الصحافة في لبنان ظلماً واستبداداً.

ثم إن لبنان قد خطا خطوات واسعة في حلبة الترقي الاقتصادي. فهو اليوم ارقى بقعة في سورية، بل في تركيا الاسيوية كلها واكثرها خصباً وفلاحاً. فقد بلغ لبنان من الرقي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي منزلة عالية لم تصل إليها سائر أنحاء سورية. فهو ولا غرو، يسير في طليعة المدنية، في ذلك الصقع الواسع الاطراف في بلاد المشرق. وقد كان نظامه الحر مثالاً لأنظمة سائر الولايات المستقلة. فهو القاعدة المركزية لسورية وشعوبها إليه تتجه جميع الابصار التي لم تقنط بعد من الميل الى الحرية، ولم تزل ترجو للبلاد مستقبلاً افضل.

بيد انه لا يمكن للبنان ان يقوم بالمهمة العظيمة التي انتدبته اليها في سورية الطبيعة والتاريخ، إذا لم يتم فيه اصلاح كبير وخطير، خاصة من حيث أرضه ونطاق حدوده. فقد سلبه كل من نظامي سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ بعض انحائهِ الاوفر خصباً وثروة، وحُرِمَ مرفأه الأعظم بيروت. فجعلت هذه المدينة تحت إدارة الباب العالي مباشرة. وليس للتجارة اللبنانية المزدهرة النشيطة منفذ على البحر. لأن الباب العالي لا يرضى بإنشاء مرفأ على الساحل اللبناني. واللبنانيون، وهم معروفون بكثرة المواليد، قد ضاقت بهم بلادهم

الصغيرة، وخاصة بعد ان اتسع نطاق الاوقاف اتساعاً لا حدَّ له. فحرم الفلاحون اكثر من ثلث الارض المزروعة وحجزت حرية عملهم فيها، وقُضي بذلك على آلاف من اهل الجبل بالهجرة من بلادهم في كل سنة.

فهناك اذا مشاكل خطيرة ينبغي حلها في لبنان وإصلاح لا بدَّ منه في كثير من الشؤون السياسية لأن المجتمع اللبناني تسري فيه الروح الديموقراطية، وتشتد يوماً فيوماً. فيجب ان يُجعل النظام مطابقاً لنزعة المجتمع.

لكنّ المشكل الاكبر الذي يقتضي حلاً اسرع هو توسيع الحدود اللبنانية. ولا غرو فإذا ترك الجبل وسورية في حالتهما الحاضرة فقد قُضي عليهما بالفناء والخراب، فيجب استثمار القوى الحيَّة في الأمة اللبنانية، في سورية نفسها، بدلاً من أن تنتشر في كل انحاء الدنيا. ولذلك يجب ان تضُمَّ متصرفية لبنان المستقلة بيروت والبقاع، اولاً، ثم بلاد بشارة وعكار والحولة ومرجعيون.

فاللبنانيون يشعرون بالهمة العظيمة التي ينتدبهم اليها ماضيهم المجيد، فيطلبون وهم تحت رقابة اوروبا المشتركة، ألا تمنعهم الدولة العثمانية من القيام بهذه المهمة، بل ان تعاون مساعيهم. وهم يستنجدون بفرنسا، حاميتهم القديمة العهد، يستنجدون الامة الفرنسية التي تربطهم بها صلات أدبية كثيرة، والتي قد احبوها حباً متواصلاً في كل زمان. وهي تجدهم انصاراً اشداء لتجارتها ومصالحها المعنوية الكبرى في العالم. ففرنسا هي في أوروبا جندي الحرية والرقي والديموقراطية. كما هو لبنان كذلك في سورية. فعلى فرنسا ان تدرك دورها التاريخي ومصلحتها، وان تنجد اللبنانيين البواسل نجدة صحيحة كاملةً. عليها ان تدافع امام الدول عن قضيتهم العظيمة والنبيلة، وان تضمن للقضيتين اللبنانية والسورية حقهما الطبيعي والمشروع في الحرية والاستقلال.

المصادر

المصادر العربية

Abou Bekr Mohammed ibn el Tayib al Askari, plus connu sous le nom d'el Bakkalani. — Traité sur la réfutation des sectes hérétiques, en particulier des sectes Alides et des Motazallites, composé en 472 Hegire. (Manuscrit copié au XIe siècle de J.-C.). B. N., 6090.

Abou Youssof (Le kadi). — Traité sur les impôts composé par le kadi Abou Youssof, par ordre du kalife Haroun al-Rachid. Collection Schefer, A. 58.

Bar Hebraeus. — Dynastie. Chronique.

Ben Batoutah. — Edition Defremery et Sanguinetti. Paris, 1853-1858.

Ben Khaldoun. — Moqadamah. « Les Prolegomènes » traduits en français et commentés par M. de Slane. Paris, 1863-1865.

Chéhab (Haydar). — Chronique du Liban et de la famille des émirs Chéhab. Manuscrit de Baalbek.

Chidiaq. — Chronique. Les familles du Liban.

Debs (Mgr. J.). — Kitab Tarikh Souria (histoire de la Syrie), Beyrouth.

Anonyme. — « Délices de l'Epoque, traité sur les événements qui eurent lieu dans le Liban » (en note). « C'est une histoire des Emirs du Mont-Liban de la famille d'Al-Schihâb depuis l'apparition de l'islamisme jusqu'à la mort de l'émir Yoûsof dans la prison de Djezzar-Pacha en 1205 de l'hégire. » B. N. 1684.

Ala-ed-Din Ata Melik Djouveïni (Tariekh i Djihan Kouchaï. — (Fragments traduits par Défrémery) à la suite de l'histoire des Khans Mongols du Turkestan, extraite de Khondemir. Paris, 1853.

Duwaihi. — Salsalat el Muarinah (Origines des Maronites). J. al-Machriq.
Histoire du Liban depuis Mahomet jusqu'à 1234 (1818 après Jésus-Christ). B. N. Collection Schefer, A 19.

Mari ibn Youssouf el Hanbali. — Résumé de l'histoire d'Egypte depuis la conquête musulmane jusqu'à la chute des Mamlouks Tcherkesses (1033) avec la liste des gouverneurs ottomans jusqu'en 1099 Hégire, XVIIIe siècle. (B. N. Coll. Schefer. A. 102).

Mas'oudi. — Prairies d'or. Paris, 1854.

Société Asiatique. Maçoudi. — Les Prairies d'or. Texte et traduction par Barbier de Meynaud et Pavel de Courteille. Paris, 1861-1877, 9 vol. in-8e (O. G. 107).

Jamal al Din Mohammed Ahmed ibn Mohammed al Maqdisi. — Voyage à Jérusalem et en Syrie. « C'est un traité qui doit exciter le désir de visiter Jérusalem et la Syrie » (752 Hégire, 1351 J.-C.); à la fin de ce traité on y lit une courte notice sur Saladin.

Mirkhond Raouzet es Sefa. — (Fragments traduits par Defremery). Histoire des Samanides, etc. Paris, 1845.

Nessavi. — (Pnblié en texte arabe par M. Hondas. Bibliothèqne de l'Ecole des langues Orientales, 1893. Extraits dans d'Obsson).

Saleh ibn Yahia. — Histoire de Beyrouth et de la famille Bohtor, émirs d'Al Gharb province située an sud de cette ville. Ouvrage édité par le P. G. Cheikho S. J., Beyrouth.

Fath-Allah Ibn al Saïgh. — Chronique de l'occupation de la Syrie par Ibrahim, accompagnée de notices touchant les Anézé, les Nosaïris et les autres penples de ce pays. — « C'est un écrit dans leqnel un proche observateur raconte les événements qui viennent de se passer chez les populations sédentaires (de la Syrie et chez les Arabes) ». Ms. daté de l'an 1843 de J.-C. (B. N. 1685).

Tabnri. — Chronique. Mohammed-ben Djarir-ben-Yésid, trad. par M. Zotenberg. Paris, 1871.

Waqidi. — « Victoires remportées en Syrie ». Histoire de la conquête de la Syrie par les Musulmans, XVI[e] siècle (B. N. 1652).

المصادر الاجنبية

Ancri (Alfred d'). — Silhouettes orientales. Iskenderieh. Les Ansarieh, les Maronites. Paris, 1869.

Auberive (Charles). — Voyages au Mont-Liban. Paris, 1861.

Baedeker. — La Syrie et Palestine, Leipzig, 1901.

Basterot (Vicomte de). — Le Liban, la Galilée et Rome. Journal de voyage en Orient et en Italie, septembre 1867, mai 1868. Paris, 1869.

Berger (Philippe). — Notes de voyage de Paris à Alexandrie, l'Egypte, la Palestine. Paris, 1883.

Bourquenoud (A.) et Duteau (A.). — Etudes archéologiques de Ghazir. Voyage dans le Liban et l'Anti-Liban. Paris, 1864.

Boutigny (Joseph). — Notice historique et géographique sur la Syrie. Description des montsgnes du Liban et des villes de la Syrie. Mœurs et coutumes de ses habitants. Paris, 1860.

Bridel (Philippe) et F. et E. Thévog. — La Palestine illustrée ; t. IV, Galilée et Liban. Lausanne, 1891.

Burton (F.) and Charles F. Tyrwhitt Drake. — Un explored Syria, visits to the Libanus, the Tulul el Safa, the Anti-Libanus, the northern Libanus and the alah (Une exploration de la Syrie, voyage au Liban, au Tulul el Safa, Anti-Liban, au Liban septentrional et au mont'Ala). Londres, 1872.

Charmes (Gabriel). — Voyage en Syrie. Impressions et souvenirs. Paris, 1878.

Chauvet et Isambert. — Itinéraire descriptif, historique et archéologique de l'Orient, t. III, Syrie, Palestine. Paris, 1885.

Chevillou (André). — Conférence sur la Syrie. Rouen, 1898.

Cortambert (Richard). — Aventures d'un artiste dans le Liban. Anecdotes, mœurs, paysages. Paris, 1864.

Cuinet (Vital). — Syrie, Liban et Palestine. Géographie descriptive et raisonnée. Paris, 1896-1898.

Deschamps (Philippe). — A travers l'Egypte, le Nil, le Palestine, le Syrie. Paris, 1888,
Diener (Carl). — Libanus (Le Liban). Vienne, 1891.
Fraas (Oscar). — Drei Monate in Libanan (Trois mois dans le Liban). Stuttgart, 1876.
Guérin (Victor). — Rapports adressés à M. le ministre de l'instruction publique par Victor Guérin, sur sa mission scientifique dans le Liban. Paris, 1882.
— La Terre Sainte, 2e partie: Liban, Phénicie, Palestine occidentale, Pétra, Sinaï, Egypte. Paris, 1854.
Guffray (Maxime). — Six mois au Liban, notes de voyage d'un pèlerin fin de siècle. Marseille, 1892.
Lamartine (Alph). — Voyage en Orient. Paris.
Leroux (Alcide). — Trois mois en Orient. Le Liban et la mer ; Beyrouth, Bal beck, Damas, Nantes, 1881.
Lortet (Docteur). — La Syrie d'aujourd'hui. Voyage dans la Phénicie, le Liban et la Judée. Paris, 1875-1880.
D'Orléans (Louis-Philippe-Albert comte de Paris). — Damas et le Liban. — Extrait du journal d'un voyageur en Syrie au printemps de 1860. Londres, 1861.
Perrochel (Comte de). — Beyrouth et Damas. Le Mans, 1875.
Perthuis (Comte de). — Le Désert de Syrie, l'Euphrate et la Mésopotamie. Paris, 1896.
Rasic (Mih.). — Notes de voyage, Syrie, Liban. Belgrade, 1891-1892.
Reclus (Elisée). — Nouvelle géographie universelle, t. IX, l'Asie antérieure. Paris, 1884. — La Terre et l'Homme. Paris.
Renan (E.). — Mission de Phénicie. Paris, 1864.
Rey (E.-G.). — Reconnaissance de la montagne des Ansariehs, Paris, 1866 (Extrait du *Bulletin de la Société de géographie*, juin 1866).
— Voyage dans le Haouran et aux bords de la Mer Morte, exécuté pendant les années 1857-1858. Paris, 1860.
R. P. de Damas. — Souvenirs du Mont Liban. Paris, 1870.
Ruckert (K.-Th.). — Reise durch Palästina und über den Libanon (Voyage à travers la Palestine et le Liban), Mayence. 1881.
Sievers. — Asien (L'Asie). Leipzig, 1891.
Sourbeck (Th.). — Syrische Reisebider. Fhichtennaddio vom Libanon (Récits de voyage de Syrie. Aiguilles du Liban). Bâle, 1891.
Thévenot (J.). — (+ 1677). Voyage en Europe, en Asie et en Afrique, 3 vol. in-4°, 1664-1684, nouv. édit. Amsterdam, 5 vol., in-12, 1727.

مصادر تاريخية قديمة

Anonymes. — Notes sur les populations syriennes et la demande d'émigration adressée à la Porte par les Maronites catholiques. Paris, 1846.
Extrait du Journal *La Patrie*, numéros des 2 septembre 1845 et 15 août 1846.
Relation véritable de la merveilleuse arrivée à Sayda en Palestine au sujet d'une riche croix que la Reyne a depuis peu envoyée à Jérusalem. Paris, 1751.
Dissertation de Druziis. Libani incolis. 3 pièces. Lundæ. t. 1er Pièces 38 et 40 t. II, pièce II.
Dissertatio academica de Druziis Libani incolis cujus preasi de Math Norberg exhibet auctor Lors Andrea Palm. D. 5 mai 1790. Lundæ.

Massacres de Syrie, récit véridique et circonstancié des atrocités commises par les Druses et les Turcs sur les Maronites, chrétiens du Libao. Montpellier, 1860.
Huit semaines en Syrie. Essai pour servir à l'histoire de la campagne de 1840 etc. Stüttgart et Tübingue, 1841.
Description abrégée de la Sainte montagne du Liban et des Maronites qui l'habitent. Paris, J. B. Coignard, 1671.
Bulletin de l'Association de Saiot-Louis (2e édition). Paris, 1877. 1882. *Archives de l'Orient Latin.*
Inventaire critique des lettres historiques des oroisades.
Journal Asiatique (J. A.).
Mémoires contenant la démonstration des plaintes que les Libanais ont élevées contre leur gouverneur générsl Rustem-Pacha, et qu'ils out présentées à S. A. le Grand-Vizir, à Leurs Excellences les ambassadeurs des puissances garantes du protocole du Liban... et à leurs consols générans à Beyrouth (traduit littéralement de l'Arabe) Imprimé à Beyrouth en 1878 selon une note manuscrite.
Recueil des historiens des Croisades, publié par l'Académie des Inscriptions.
Dentsche Zeitschrift für Morgenlaudische Geschickte, *Revue de l'histoire de l'Orient*, t. VIII.
Armagnac (Baron d'). — Souvenirs d'Orient de 1833 à 1841 (Nezib et Beyrouth). Paris, 1844.
Assemani. — Bibliotheca Orientalis. Rome, 1727.
— T. III, 2e part. Rome, 1728.
Burt (F.). — Scènes et tableaox de la vie actuelle en Orient. Mont-Liban. Limoges, 1883.
Batilly (Denis-Lebey de). — Traité de l'origine des auciens Assassins, porte-contesux. Avec quelques exemples de leurs attentats en homicides et personaes, d'aucuos roys, princes et seigneurs de la chrétieuté. Lyon, 1603.
Baudicourt (Louis de). — La France au Liban. Paris, 1879.
Belin. — Notice sur Mir-Ali-Chir Nevaï dans *Journal Asiatique*, 5e série, t. XVII. — Etude sur la propriété foncière en pays musulman. *Ibid.* Paris, 1862. — Extraits d'un mémoire sur la coustitution des bieos de main-morte en paye musulman. *Ibid.* Paris, 1854. — Du régime des fiefs militaires dans l'islamisme et principalement en Turquie. *Ibid.* 1870. — Essai sur l'histoire économique de la Turqnie d'eprès les écrivains originaux. *Ibid.* 1864.
Belin (A.). — Histoire de la latinité de Constantinople, nouvelle édit. Paris, 1894.
Boustani (Abdallah). — Lettres de Mgr. l'archevêque de Saïda, 20 décembre 1846. Paris, 1847.
Gasone (G.). — Brève racconto del viaggo al Monte-Libano di Dominico Magri Malteste, nell' et à sua d'anni 19. In Roma, 1855.
Catafago (Joseph). — Histoire des émirs Ma'an, qui ont gouverné le Liban depuis l'année 1119 de J.-C. jusqu'en 1699. Paris, 1864. Extrait no 2 de l'année 1864 du *Journal Asiatique.*
Chassepol (De). — Histoire des grands-vizirs Mahomet Coprogli (Kœprilö) et Achmet Coprogli et celle des trois derniers grands seigneurs. Amsterdam, 1676; (beaucoup d'erreurs).
Chassignet. — Conférence d'Economie sociale, 1886.
— Souvenirs du Liban. Discours de réception. Nancy, 1884 (Extrait des *Mémoires de l'Académie de Stanislas*, 1883).
Churchill (Colonel). — Mont-Lebanon a ten years residence from 1842 to 1852

describing the Mauners, custers, etc... Loudon, Saunders, 1853.
Coeje (M. J. de). — Mémoires d'histoire et de géographie orientales, 2e édition.
— Mémoire sur la conquête de la Syrie. Leide, 1900.
Dandini (P. Girolamo). — Missioue apostolica al Patriarca e Maroniti del Monte Libano del P. Girolamo Dandiui da Ceseya della compagnia die Giesu, etc... In Ceseys, 1656.
David (Henri). — La question du Liban considérée su poiut de vue du droit. Paris, 1861 (Extrait du *Correspondant*).
Diercks. — Die Araber im Mitelalter und ihr Einfluss auf die Kultur Europas (Les Arabes au moyen âge et leur influence sur la civilisation de l'Europe), Leipzig, 1877.
Dozy. — Essai sur l'histoire de l'Islam, Bruxelles. 1871,
Debrauz (Louis). — Le traité de Paris du 30 mars étudié daus ses causes et ses effets. Paris, 1856.
Defrémery (M. C.). — Nouvelles recherches sur les Ismaïliens ou Bathiniens de Syrie, plus counus sons le nom d'Assassins et principalemeut sur leurs rapports avec les Etats chrétiens d'Orient. Paris, 1855.
Delaville Le Roulx (J.). — La France en Orient au XIVe siècle. Expédition du maréchal Boncicaut. Paris, 1885 (c'est l'ouvrage le plus important sur cette période).
De Mas Latrie. — Commerce et expéditions militaires de la France et de Venise au moyen âge. Dans la collection des documents inédits, Mélanges. Paris, 1882.
Dussaud (René). — Voyage en Syrie (oct.-nov. 1895). Notes erchéologiques (15 fév. 1897). Paris, 1897.
— Mission dans les régions désertiques de la Syrie moyenne. Paris, 1903.
— Notes archéologiqoes syriennes, 1903.
— Histoire des Nosaïris.
Duval (Rubens). — Notes sur la poésie syriaque. Paris, 1897.
Engelhard. — La Turquie et le Tanzimat. Paris, 1882-1884, 2 vol.
Freytag (Dr G.). — Regnum Sashd Aldawlae in oppido Hulibo, ex codice arabico editum et adnotationibus illustratum. (Le règne de Saahd Aldawlae, dans la ville d'Alep, édité et annoté d'après un manuscrit arabe). Bonnu, 1820.
Freytag (G.-W). — Selecta ex historia Halebi codice arabico Bibliothecae regiæ parisiensis edidit latine vertu et adnotationibus illustravit (Extraits de l'histoire d'Alep, tirés d'un mauuscrit arabe et pourvus de notes). Paris, 1819.
Guys (Henri). — La nation druse, son histoire, sa religion, ses mœurs et son état politique, 1864.
Greig. — *Journal de la campagne navale de Tchesmé.* Pétersbourg, 1850.
Hammer. — Histoire de l'Empire ottoman, trad. Hellert, t. XV à XVI, 1839.
Hertzberg. — Geschichte der Byzantiuer und des osmanischen Reisches (collection Oncken), Berlin, 1883.
Jobin (abbé). — La Syrie en 1860 et 1861. Lettres et documents formant une histoire complète et suivie des massacres du Liban et de Damas et de l'expédition française. Paris, 1880.
Joncquière (De la). — Histoire de l'Empire ottoman. Paris, 1887.
Karam (Joseph). — Aux gouvernements et nations de l'Europe. — Situation du Liban. — Suite à la situation du Libau et de celle de l'Eglise maronite écrites à Rome, 1877.
Koehler (Wilhelm). — Die katholischen Kirchen des Morgeulandes. Leipzig, 1881.

Kremer. — Kulturgeschichte des Orients unter den Khalifen (Histoire de la civilisation orientale sous les khalifes).

Laurent (Achille). — Relation historique des affaires de Syrie, depuis 1840 jusqu'en 1842, statistique générale du Mont-Liban et procédure complète dirigée en 1840 contre les juifs de Damas. Paris, 1846.

Lavisse (Ernest). — Histoire de France, t. II, 2e partie. Les premiers Capétiens, t. III, 1re partie, Saint-Louis et Philippe le Bel, t. V à XII, Paris, 1901 à 1908.

Lavisse et Rambaut. — Histoire générale, 12 vol. Paris, 1893-1901.

Le Bon (G.). — La civilisation des Arabes. Paris, 1881.

Le Hir (Abbé). — Epigraphie phénicienne; examen des inscriptions d'Oum-el-Awamid, expliquée par M. Renan. Paris, 1864.

Lockroy (Edouard). — Ahmed le Boucher. Paris, 1877.

Martens. — Nouveau recueil général des traités. — Gœttingue. — Continué par Murhard puis par Samwer, de 1843 à 1852. — 2e série de Samwer et Hopf.

Nau (F.). — Notice sur quelques cartes syriaques (extrait du *Journal Asiatique*), Paris 1896.

Neumann. — Uber das Volk der Drusen und den Emir Fachred-din (sur le peuple des Druses et l'émir Fachred-din).

Nouradounghian (Gabriel). — Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman. Paris, 1903.

Perrier (Ferdinand). — La Syrie sous le gouvernement de Méhémet-Ali jusqu'en 1840. Paris, 1842.

Pisani (P.). — Question d'Orient. Les Russes en Syrie (extrait du *Correspondant*) Paris, 1898.

Potel. — Aperçu historique des affaires d'Orient. Paris, 1889.

Poujade (Eugène). — Le Liban et la Syrie, 1845-1860. Paris, 1860.

Prutz. — Kulturgeschichte in Orient zur zeit der Kreuzzüge. Leipzig, 1883.

Prutz (Hans). — Aus Phönizien, géographische Skuzzen und historiosche tudien (La Phénicie, esquisses de géographie, etc.). Leipzig, 1876.

Quatremère. — Mémoire sur l'histoire des Khalifes Fâtimites. Paris, 1878.

Rey (Baron E.). — Les grandes Ecoles Syriennes du XIe siècles. Paris, 1898.

Rey (E.). — Colonies franques.

Rey. (G.). — Etude sur les monuments de l'architecture militaire des croisés de Syrie et de l'île de Chypre (Collection des documents inédits de l'Histoire de France). Paris, 1871.

Reynier (L.). — De l'Economie publique et rurale des Arabes et des Juifs. Genève, 1820.

R. M. — Reflexions sur la question du Liban. Paris, 1847.

Robert (J.-A.). — Le cataclysme et les ruines. Paris, 1841.

Roque (de la). — Voyage de Syrie et du Mont-Liban contenant la description de tout le pays compris sous le nom de Liban, et d'Anti-Liban, Kesrouan (avec de nombreux documents). Paris, 1722.

Sacy (Silvestre de). — Mémoire sur la dynastie des Assassins et sur l'origine de leur nom (Lu à la séance publique de l'Institut du 7 juillet 1809). Extrait du *Moniteur*, no 210, an 1809.

— Notice d'une dissertation de M. J.-D. Akerblad intitulée: Inscription Phœnician Ox aniensis nova interpretatio. Paris, 1803.

Saint-André (du Puis de). — Affaires d'Orient en 1839-1840-1841. Journal d'un officier de la station du Levant. Paris, 1885.

Saint-Pierre (Pujet de). — Histoire des Druses, peuple du Liban, formé par une colonie de Français, avec des notes, etc. Paris, 1763.

Sédillot (L. A.). — Histoire générale des Arabes, leur empire, leur civilisation, leurs écoles philosophiques scientifiques, et littéraires, 2e édit. Paris, 1877, 2 vol. in-8°.

Seignobos. — Histoire politique de l'Europe contemporaine. Paris.

Simon (prêtre R. S. P.). — Voyage au Mont-Liban, traduit de l'Italien du R. P. Jérôme Dandini. Paris, 1675.

Testa (de). — Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères. Paris, 1892-1894.

Thomton. — Etat actuel de la Turquie, trad. française, Paris, 1812.

Thureau-Dangin. — Histoire de la monarchio de Juillet. Paris, 1878 à 1892.

Trudon des Ormes (A.). — Liste des maisous et de quelques dignitaires de l'ordre du Temple en Syrie, en Chypre et en France d'après les pièces du procès (extrait de la *Revue de l'Orient latin*), t. V. VI et VII. Paris, 1900.

Ubicini (M.A.). — La dernière insurrection d'Alep, Paris, 1851.

— Extrait de la «Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies» cahier de février 1851.

Urguhart (David). — The Lebanon : Mont Souria a history and diary, London. Eh. C. Neuby, 1860.

Van Berchem (Max) — Epigraphie des Assassins de Syrie (extrait du *J. A.*) Paris, 1897.

Viel-Castel (de). — Histoire de la Restauration. Paris, 1866 à 1877.

Voguë (Melchior de). — Les Eglises de Terre Sainte. Paris.

Weil (G.). — Geschichte der Chalifen (Histoire des khalifes). Munich, 1845-1864.

Wustenfeld. — Fakhr-ed-din der Drusenfürst Göttingen, 1886.

— Die Akademiker der Araber, die Geschichtschreibung der Araber Werke (Les académiciens et les historiens des Arabes et leurs œuvres, Göttingen). 1881.

Wustenfeld (F). — Die Geschichtschreiber der Araber... (Les historiens arabes et leurs œuvres). Göttingue, 1882.

Wustenfeld (Ferdinand). — Register zu den genealogischen Thabellen der Arabischen Stämme und Familien... (Liste pour les Tableaux généalogiques des tribus et des familles arabes avec des remarques historiques et géographiques). Göttingue, Dietrich, 1853.

Yanosky (Jean). — Syrie ancienne et moderne. Paris, 1848. Fait partie de l'*Univers pittoresque*.

Zouain (Louis). — Notes et souvenirs d'un voyageur Libanais. Paris, 1880.

المجلات

1er juin 1837. **Lefebvre de Becour.** — De l'Orient, de son état actuel et de la Question d'Orient.

1er août, 1 et 15 octobre 1838. — Lettres sur les affaires extérieures, Question d'Orient.

1er et 15 août 1840. **Thiers.** — Question d'Orient. Négociations de Londres.

15 octobre 1840. **Prince Czartoriski.** — De la rupture diplomatique, conséquences du traité du 15 juillet 1840.

1er décembre 1840. — Deux années de l'histoire d'Orient (1839-1849).

1er janvier 1841. **L. de Carné.** — De la question d'Orient. Conséquences du traité du 15 juillet 1840.

15 novembre, 1er et 15 décembre 1841. **Léon Faucher.** — La question d'Orient d'après les documents anglais. Correspondance diplomatique de lord Palmerston et de M. de Nesselrode.

1er mai 1842. Situation du Liban ; les Druses et les Maronites. Article de John Lemoine dans la *Revue des Deux-Mondes*.

1er février 1842. **Comte Jaubert.** — Lettres écrites d'Orient. *Revue des Deux-Mondes.*

15 mai 1847. **Gérard de Nerval.** — Un prince du Liban.

15 août 1847. **Gérard de Nerval.** — Druses, Kalife Hakem.

15 octobre 1847. **Gérard de Nerval.** — L'Anti-Liban.

1er mars 1854. **L. E. Forcade.** — La question d'Orient en 1854. I à VII. 1er mars 1854, 15 mars, 1er avril, 1er juin, 15 juillet, 1er août et 15 décembre 1854.

15 mars 1855. **De Segur Dupeyron,** dans la *Revue des Deux-Mondes,* 15 mars 1855. La Syrie et les Bédouins sous l'administration turque. Le Liban, Damas et le Désert.

1er février 1856. **Villemain.** — Les chrétiens d'Orient.

1er juin 1857. **Saint-René Taillandier.** — La littérature historique et la question d'Orient. MM. Amédée Thierry et Falluperayer.

15 septembre 1860. **J. Ferrette.** — La guerre du Liban et l'état de la Syrie.

15 septembre 1860. **Xavier Raymond.** — La Syrie et la question d'Orient, I. Les affaires de Syrie.

1er octobre 1860. II. La Turquie et la Conférence européenne.

15 novembre 1860. **Taint-Marc Girardin.** — Contreverses sur la question d'Orient.

15 juin 1861. **Saint-Marc Girardin.** — Les affaires de Syrie d'après les papiers anglais. I. La Convention du 5 septembre 1860 et l'expédition française.

1er août 1861. II. La Commission internationale de Beyrouth.

15 septembre 1861. III. Organisation de la Syrie, le plan anglais et le plan adopté.

15 mars 1862. IV. De la Syrie au commencement de 1862.

15 septembre 1862. **Saint-Marc Girardin.** — La Question d'Orient en 1840 et en 1862. I. Le traité du 15 juillet 1840 et les Mémoires de M. Guizot.

15 octobre 1862. II. L'Orient chrétien et l'Orient turc, la réaction anglaise contre le traité de 1865.

1er juillet 1865. **G. d'Alaux.** — Le Liban et Davoud Pacha. I. L'installation du nouveau gouvernement.

1er mai 1866. II. La réorganisation de la Montagne. Youssef Caram et la réaction turque.

Annuaire des Deux Mondes, Paris.



لبنان «المستقبل» كما تصوره المؤلف عام ١٩٠٨، هو لبنان المعنيين والشهابيين، لبنان المتفاعل مع محيطه والقائد الواعي لهذا المحيط.

هذه هي «القضية اللبنانية» التي كتب عنها بولس نجيم عام ١٩٠٨ بالفرنسية وباسم مستعار هو م. جوبلان لتحاشي الملاحقة العثمانية الشرسة. وقد وضع المؤلف «لبنانه» كما رآه انذاك ضمن الاطار التاريخي للمنطقة القديم والحديث فتحدث عن لبنان الجبل في عهود ما قبل الاسلام وبعده وحتى منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

لم يتوقف بولس نجيم كثيرا عند سرد الاحداث المؤلمة التي وقعت بين ١٨٤١ و١٨٦٠ بل تعداها ليحلل اسبابها وطرق معالجتها باسطا كيف ان لبنان اصبح السهم الاشد ألماً في خاصرة الامبراطورية العثمانية، هذا السهم الذي استعملته الدول الاوروبية في حربها الناشطة لزعزعة هذه الامبراطورية. وفي هذا المسار التحليلي يبرز المؤلف دوري فرنسا وانكلترا الاساسيين في هذا النزاع وكيف استقطبا الموارنة من جهة والدروز من جهة اخرى لتحقيق اهدافهما.

نقرأ هذا المؤلَّف الذي مضى على وضعه ٧٠ سنة وكأننا نقرأ فيه احداث لبنان في الجزء الاخير من هذا القرن مع بعض التبديل على مسرح اللاعبين. فإلى أين؟